# المملكة العربيّة السعُوديّة وأزمَة الخليج

## نموذج لدراسَة إدارة الأزمَة الدّوليّة


د. وهيب عبد الفتاح صوفي

جامعة الملك عبد العزيز

جدة

المملكة العربية السعودية

د. عدنان عبد الفتاح صوفي

جامعة الملك عبد العزيز

جدة

المملكة العربية السعودية

# المملكة العربية السعودية
# وأزمة الخليج
## نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية

الطبعـــة الأولـــى ١٩٩٣

التوزيـــع :

DAR AL SAQI
United Kingdom: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Lebanon: P.O.BOX: 113 / 5342, Beirut

دار الســـاقي ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان

## اهداء

إلى كل مواطن عربي هزّه هذا الحدث الجسيم

الأزمـة هي ذلك الـوضع الاستثنـائي الـذي ينـطوي عـلى اضـطراب أو اختلال يصيب التوازن القائم بين عناصر الواقع السائد ومكوناته، مما يؤدي إلى تقـويضه وفـرض واقع جـديد قـد يقود إلى نتـائج غـير محسـوبـة أو غـير متوقعة.

والأزمة بمفهومها المتقدم لا تنبع من فراغ ولا تـبرز من تلقاء نفسهـا، بل هي في العـادة إفراز ونتـاج لجملة من المتغيرات والتـطورات والأوضـاع التي تتكاتف جميعها من أجل إخراج الأزمة وبلورتها. وهذه العناصر الثلاثة درج على تسميتها بالبيئة المحيطة بالأزمة.

وللبيئـة المحيطة بـأية أزمـة أهمية قصـوى في دراسة تلك الأزمـة وتحديـد مسـارها وتـوقع مستقبلهـا وتوجهـات نتـائجهـا وافـرازاتهـا. وأزمـة الخليـج باعتبارها أزمة دوليـة كان لهـا البيئة المـواتية التي بلورتهـا وأخرجتهـا إلى حيّز الوجود. وعناصر البيئة المحيطة بأزمة الخليج هي مفردات هذا البـاب الأول من الدراسة.

# مقدمة

من حين لآخر يتعرض النظام الدولي لهزات متفاوتة من حيث القوة أو الضعف، ودائماً ما تخلق هذه الهزات وضعاً استثنائياً ينطوي على اضطراب أو اختلال يصيب التوازن أو التآلف القائم بين عناصر ومكونات الواقع الدولي السائد مما يؤدي إلى تقويضه ويفرض واقعاً جديداً قد يقود إلى نتائج غير محسوبة وغير متوقعة. وعندما يصاب النظام الدولي بهذه الانتكاسة يقفز إلى الذهن شبح الأزمة الدولية ويجول في الخاطر كابوس الاضطراب والصراع اللذين عادة ما يفضيان إلى الحروب وعدم الاستقرار. ووفقاً لما تقدم يكون النظام الدولي إزاء أزمة دولية بشكل أو بآخر.

وإذا كان ما سبق هو وصف تفصيلي للأزمة الدولية مصحوب بسيناريو الحدث والتطور فتجدر الإشارة إلى أن النظام الدولي قد يبتلى بالأزمة على قدره. فالنظام العالمي (World System) تصيبه أزمة من جنسه تعرف بالأزمة العالمية (Global Crisis)، أما النظام الفرعي (SUB - System) فتداهمه هو الآخر أزمة بقدره تعرف بالأزمة الدولية الإقليمية (Regional Crisis) والتباين بين الأزمة في الحالين يبدو في حجم دائرة من تصيبهم آثار الأزمة وإفرازاتها. ففي حال الأزمة العالمية يكتوي بنارها أغلب قاطني المعمورة ويتأثر بها القاصي والداني والمثال على ذلك الحروب العالمية التي شهدها العالم، أما في حال الأزمة الإقليمية فهي لا تصيب بويلاتها إلا أهل الإقليم الذي حدثت فيه وإذا تأثر بها الآخرون فبشكل غير مباشر.

والارتباط عضوي بين الأزمة الدولية والنظام الدولي بمدركيه ـ العالمي والفرعي ـ فالنظام العالمي بشكله الحديث والمعاصر يشهد ويعايش أزمات متفاوتة من حيث القوة

والضعف ومن حيث الحجم. ولقد تصدت دراسات عديدة للأزمة الدولية وتناولتها بالدراسة والتحليل ولا تزال الأزمة الدولية من الاشكاليات التي تفرض نفسها بإلحاح على المحللين والدارسين وذلك انطلاقاً من تكررها وحدوثها من وقت لآخر إلى أن أصبحت أحد أهم سمات وخصائص النظام الدولي.

ولعل أهم ما يجذب الانتباه فيما يتعلق بالأزمة الدولية التساؤل التالي: هل الأزمة الدولية نتاج لعوامل وتطورات وأفعال وتصرفات معينة أم أنها وسيلة لتحقيق غاية محددة. ومعلوم أن الوجهة الأولى ترى في الأزمة نتيجة نهائية لأحداث وتطورات وهذه تعرف بالنظرة المثالية في السياسة الدولية حيث تكون الأزمة بمثابة نهاية المطاف لتطورات جسيمة.

ويستشف أن الوجهة الثانية تعامل الأزمة على أنها وسيلة لغاية أو ذريعة لتحقيق هدف معين وتعرف هذه الوجهة بالنظرة الذرائعية أو الواقعية حيث تميل الدول الفاعلة في النظام الدولي إلى تحقيق أهدافها من خلال إثارة أو اختلاق أزمات تتمخض عن تحريك الأمور باتجاه سياساتها العليا وأهدافها القومية. ومهما يكن من أمر فإن ألأزمة بشقها النظري تكون قد نالت حظاً وافراً من اهتمام علماء السياسة الدولية ودارسي العلاقات العامة ويصبح الانصراف إلى دراسة الأزمات الدولية التي تحدث في مناطق العالم المختلفة بخصوصياتها له الأولوية المطلقة في الوقت الراهن.

وعلى غرار ما سبق ذكره قفزت أزمة الخليج على سطح الأحداث كأخطر وأهم تطور حدث في العالم خلال عام ١٩٩٠ م رغم أن البدايات الأولى لعقد التسعينات قد شهدت تطورات لا تقل أهمية وخطورة عن أزمة الخليج فهناك مثلاً الوحدة الألمانية وهناك تحرر شرق أوروبا بالكامل من الشيوعية وهناك تحلل الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى جمهوريات مستقلة. ولكن تبقى أزمة الخليج الأسرع إيقاعاً والأكثر سخونة.

وبالرغم من أن أزمة الخليج ينطبق عليها ما سبق إجماله في شأن الأزمة الدولية الإقليمية إلا أن آثارها وإفرازاتها وتداعياتها قد تجاوزت منطقة الخليج العربي بل ومنطقة الشرق الأوسط إلى الكرة الأرضية قاطبة وذلك يبرر الاهتمام العالمي المنقطع النظير الذي أبداه العالم إزاء أحداث وتطورات الأزمة.

وبالرغم من أن النظام الدولي ونمط توازن القوى (Balance of Power) الذي كان سائداً في ذلك الوقت لم يكن يدعو إلى القلق إلا أن أهمية المنطقة وخطورتها وسخونة الحدث وتلاحق التطورات ومساسها بمصالح الغرب الكبرى في المنطقة كل ذلك جعل العالم يراقب عن كثب ويتابع بشغف تطورات الأزمة ونهايتها المرتقبة.

وكأية أزمة دولية كان لأزمة الخليج فاعلون رئيسيون أو لاعبون أساسيون وفاعلون مساندون أو لاعبون ثانويون، والأول كانوا أولئك الذين يحركون المواقف ويتعاملون مع التطورات والأحداث بردود أفعال مناسبة وحاسمة. ويأتي في مقدمة الأدوار الأساسية في تحريك المواقف دور المملكة العربية السعودية بدبلوماسيتها الحاذقة وقرارها الرشيد وتحركها الواعي والمتزن وقد حظيت المملكة بذلك الدور انطلاقاً من اعتبارين أساسيين:

- فهناك اعتبار الظرف الدولي وطبيعة الحدث: فالمملكة باتت معنية بالأزمة ومهددة بعدوان محتمل على أراضيها وسيادتها وبالتالي فلا بد من أن تقفز إلى قلب المعمعة وجوهر الأحداث بعد أن أصبحت خط الدفاع الأول أمام الجيش العراقي المتأهب.
- وهناك اعتبار المكانة الدولية التي تحتلها المملكة كدولة قائدة للنظامين الإقليميين العربي والإسلامي وقد حتم عليها ذلك الموقع بموقع آخر مناظر في النظام العالمي أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية دون مبالاة وبكل عزم.

ولا تزال دراسات الأزمات الدولية من الدراسات التي تحتاج إلى معالجات خاصة وتحمل في طياتها كثيراً من التعقيد والصعوبات وتتجمع لها بعض الصفات والخصائص ولعل أهمها الحيادية والموضوعية. وقد تعددت الكتابات والمعالجات التي حاولت التصدي لأزمة الخليج بالدراسة والتحليل وقد غلب على معظم هذه المعالجات طابع النظرة الأحادية وتغليب وجهات النظر الذاتية والاجتهادات الفردية مما أفقدها كثيراً من مصداقيتها وجعلها تسهم بقسم كبير في إثارة النفوس وبلبلة الأفكار وتعمية الحقائق وطمس الواقع.

وتأتي الدراسة التي بين أيدينا لتضع نصب عينيها الالتزام بنهج علمي وأصول وقواعد محددة تمثلت في الآتي:

- الالتزام بالمنهج التحليلي ولم تحاول الدراسة تغليب وجهة نظر على أخرى بل عرضت لكافة وجهات النظر وتركت القدرة على تحقيق التفوق والسبق لمن يملك المنطق المقبول والحق الثابت
- التمسك بالحيادية والموضوعية في عرض الوقائع وتحليل السوابق واستنباط الأحكام والحقائق وعدم الانصياع للدعاوى التي اجتهدت من أجل تسطيح الأمور وتزييف الواقع وإرضاء بعض التوجهات والطموحات الشخصية.

- الاعتدال في إصدار الأحكام والاتزان في التحليل وعدم المغالاة أو استعداء وجهات النظر المعارضة.

ومن الجدير بالاعتبار في هذا الموضوع الإشارة إلى أن اشكالية تحليل السلوك الدولي (International Behavior) في العلاقات الدولية بشكل عام وإزاء الأزمات الدولية بشكل خاص تعتبر من قبيل المناهج المبتكرة في دراسة العلاقات الدولية وهي ما تعرف بالمناهج السلوكية (Behavioral Approaches). وبالرغم من أن هذا المنهج لا ينجو من الانتقادات ولا يسلم من نواحي القصور إلا أنه يظل أهم وأكمل مناهج تحليل السلوك الدولي وأوسعها انتشاراً وأكثرها مصداقية.

ولقد جاء البناء الفكري لهذه الدراسة في شكل تركيب بسيط ومنطقي انساب في منطلقات متتابعة فكان الباب الأول بمثابة تحليل مستفيض للبيئة المحيطة بالأزمة. وتعددت عناصر هذه البيئة لتتوزع على فصول ستة: ـ اختص أولها بسرد الخلفية التاريخية للأزمة من خلال استعراض زمني متسلسل للسوابق والوقائع التي تمت بين العراق والكويت لتكرس رصيداً متراكماً من المخاوف والعداءات التي انزوت في زاوية سوداء قاتمة كانت تستدعى من وقت لآخر لتطفو على السطح في شكل عداء واضح.

وجاء ثاني هذه الفصول ليتناول الإطار الذاتي للأزمة وهو تحليل للأزمة ذاتها من خلال دراسة خصائصها والتنقيب عن دوافعها.

أما ثالث فصول هذا الباب فقد خصص لتحليل سلوك طرفي الأزمة قبيل الأزمة مباشرة ثم أثناء أحداثها وفعالياتها وعقب حدوثها مباشرة. ومما لا شك فيه أن هذه المراحل الثلاث لتحليل سلوك طرفي الأزمة الأساسيين تحتاج كل منها إلى نوعية خاصة من التحليل وأسلوب معين للمعالجة.

وفي الفصل الرابع تنتقل الدراسة من دراسة وتحليل سلوك طرفي الأزمة المباشرين ممثلة في العراق والكويت إلى دراسة وتحليل البعد الإقليمي للأزمة والذي يضم في ثناياه متغيرات عديدة من أهمها العلاقات بين أعضاء مجلس التعاون العربي ثم العلاقات العراقية السعودية وأخيراً العلاقات العراقية الإيرانية. ومعلوم أن هذه المجموعة من العلاقات الارتباطية بين هذه الدول وبعضها البعض تشكل في مجموعها البعد الإقليمي للأزمة. وفي هذا البعد تبدو متناقضات عديدة وتداخلات متباينة، وقد كانت الدراسة حريصة على إبراز هذه المتناقضات والتداخلات التي كان لها دور يعتد به في رسم الملامح الرئيسية لأزمة الخليج بدقائقها وتفصيلاتها.

وإذا كانت الصورة الآن قد اقتربت كثيراً من شكلها النهائي فهي قد تكتمل إذا

أضيف الإطار الدولي الذي خصص له الفصل الخامس من هذا الباب وهو فصل يتناول في تحليل بسيط النظام الدولي الانتقالي المصاحب للأزمة بمفهومه الدقيق وملامحه الرئيسية وخصائصه الأساسية وتوجهاته المحتملة. كذلك تحاول الدراسة الربط بين النظام الدولي بشكله المتقدم ووصفه السابق وبين أزمة الخليج كحدث عرضي ومفاجىء ولم تنس أن تعرج على التأثير المتبادل بين النظام الدولي والأزمة وتبيان مدى مساهمة ذلك النظام في التخفيف كثيراً من حدة الأزمة والتعجيل بنهايتها وتحجيم آثارها.

ويختتم الفصل السادس هذا الباب بالتكييف القانوني للأزمة، والتكييف القانوني يعني تناول الأزمة من منطلق القانون الدولي العام ـ بصفته مكملاً للبيئة المحيطة بالأزمة ـ ويمكن لهذا التناول أن يكون مجدياً كدليل إدانة وحيثيات حكم وقد كان!!.

وإذا انتقلنا إلى الباب الثاني من الدراسة فسنجد أن هذا الباب قد خصص لتناول السلوك الدولي للمملكة العربية السعودية إزاء أزمة الخليج وذلك من خلال أربعة فصول كانت على الوجه التالي:

في الفصل الأول كان التركيز على موقف المملكة في مجمله من كثير من القضايا المعاصرة ثم تحليل أكثر تخصيصاً وتحديداً لموقف المملكة إزاء أزمة الصراع العراقي الكويتي في مراحلها الأولى التي تطورت بسرعة مثيرة إلى غزو واجتياح وأعقب ذلك موقف المملكة إلى جانب الكويت وحقها الثابت، ذلك الموقف الذي كان له خصوصية لها دلالتها.

أما في الفصل الثاني فكان تركيز الدراسة على استراتيجية المواجهة السعودية وقد انقسمت هذه الاستراتيجية إلى شقين:

**الشق الأول:** الديبلوماسي وفي هذا الشق نجحت الدراسة في توضيح كيفية انتقال القرار السعودي من طور الحوار والديبلوماسية إلى طور الردع باستعمال القوة.

ففي الطور الأول تناولت الدراسة مرتكزات السياسة الخارجية السعودية ومهامها وأهدافها والدوائر التي تتحرك عليها الديبلوماسية السعودية وثوابت الأخيرة تجاه الأزمة وكذا سلوكها وفعالياتها تجاه الأزمة.

**الشق الثاني:** الذي فرض نفسه بوصفه أكثر واقعية وهو شق استخدام القوة للردع وقد كان لهذا التوجه ما يبرره وهذا ما عكفت الدراسة على توضيحه إلى أن تبلورت استراتيجية الردع السعودية بخصائصها وسماتها.

ثم يأتي الفصل الثالث من هذا الباب وهو بمثابة حوار فكري اتسم في قرع الحجة بالحجة دون تشنج والرد بثبات على كافة الدعاوى التي صدرت عن الجانب العراقي.

ويختتم الفصل الرابع هذا الباب ليقدم تناولاً أكاديمياً لمدرك الأزمة: تعريفها، خصائصها، مراحلها، ثم متطلبات مواجهة الأزمة وتم سحب كل ما تقدم من إطار نظري أكاديمي على أزمة الخليج والموقف السعودي إزاءها.

ويأتي الباب الثالث من هذه الدراسة ليكون بمثابة استشراف لمستقبل المنطقة بعد أزمة الخليج ويتم ذلك الاستشراف عبر ستة فصول.

يتناول الفصل الأول أول الآثار التي تركتها الأزمة على المنطقة العربية، وتتمثل في انقسام وحدة الصف العربي ولعلها من أهم الآثار المباشرة والفعالة لأزمة الخليج والأبعد أثراً والأشد وطأة. والملاحظ أن الأزمة ما إن اشتعلت حتى تفرقت الأهواء وتشعبت الآراء وبرزت التحزبات وطغت على السطح الخلافات المزمنة والاختلافات المغرضة. وترصد الدراسة في هذه الفصل أسباب الاخفاق العربي في تحقيق الاجماع القومي إزاء أزمة الخليج كما تحدد مستويات ذلك الاخفاق ثم تنتقل إلى استنباط النتائج والافرازات التي تمخض عنها ذلك الاخفاق وتختتم الدراسة هذا الفصل باستعراض تصورات المستقبل بالنسبة للفكرة القومية.

في حين يأتي الفصل الثاني من هذا الباب ليعكف على تحليل الأثر الثالث من آثار أزمة الخليج على مفردات التكوين القومي والنسيج الاجتماعي العربي وهو المتعلق بالرأي العام العربي، وبالفعل كان الرأي العام العربي أول من اكتوى بنيران وإفرازات أزمة الخليج، فكيف إذن أثارت تلك الأزمة الهواجس لدى الرأي العام العربي وكيف استفزت غرائزه فاستشاط غضباً منقسماً على نفسه فتركت عليه أسوأ الآثار.

والفصل الثالث تم تخصيصه لمناقشة آثار أزمة الخليج على القضايا العربية الملحة وهي في حقيقة الأمر عديدة ومتنوعة واكتفى المؤلفان بالتركيز على أهمها وأكثرها حساسية وحيوية وهي القضية الفلسطينية شغل العرب الشاغل منذ أكثر من نصف قرن والعلاقات العربية العربية التي تعرضت لانتكاسة خطيرة بسبب تلك الأزمة ثم قضية الأمن الإقليمي كجزئية لها خصوصية ربما تتميز على عمومية الأمن القومي العربي وأخيراً مسألة التنمية بكافة جوانبها وأبعادها كمطلب ملح وغاية لا يمكن تجاهلها.

ثم يأتي الفصل الرابع لينتقل من الإطار الاقليمي لآثار وإفرازات الأزمة إلى الإطار العالمي. ولقد شاءت الأقدار أن تتزامن أحداث أزمة الخليج مع مرحلة من أخطر مراحل تطور النظام الدولي وهي المرحلة الانتقالية التي تؤهل ذلك النظام للانتقال إلى مرحلة أكثر تطوراً وثباتاً، ولقد تفاعلت أزمة الخليج مع النظام الدولي الانتقالي تفاعلاً عضوياً وأفرزا في النهاية مجموعة من الضوابط والكوابح حالت بين الأزمة وبين الوصول إلى مرحلة الجموح والاستعصاء على السيطرة.

وأخيراً يأتي الفصل الخامس والأخير من هذا الباب ليختتم هذه الدراسة بجملة من الاستخلاصات والنتائج.

إننا نأمل أن تضاف هذه الدراسة إلى جملة الجهود التي توالت لإثراء أدبيات العلاقات الدولية التي حاولت التنظير والتأصيل لظاهرة الأزمة الدولية ولا سيما وأن هذه الدراسة تتسم بالتطبيق العملي لأزمة لعلها من أهم أزمات النصف الثاني من القرن العشرين. كما أن أملنا وطيد في أن تسد هذه الدراسة فجوة واسعة في الموضوعات التي تناولت أزمة الخليج من منطلق علمي موضوعي، فلقد حاول المؤلفان أن ينتهجا التجريبية ويطعماها بالتحليل السلوكي في كثير من الأحيان، والأمل كبير في أن يقدر لهذه المحاولة النجاح والتوفيق.

**والله من وراء القصد. . . .**

# الباب الأول

# البيئة المحيطة بالأزمة

# الفصل الأول

## جذور الأزمة الكويتية ـ العراقية التاريخية

في هذا الفصل نلقي الضوء على نواة هذه الأزمة وهي التطور الزمني للنزاع حول أحقية تملك أقاليم معينة بين العراق والكويت.

ولئن كان النزاع الآنف عاملاً بالغ الأهمية وسبباً أساسياً في تفجّر الأزمة، إلا أنه يظل السبب الظاهري والأساس بالمنطق الذرائعي وراء اختفاء الأزمة أو بروزها على سطح العلاقات بين الدولتين من حين لآخر. كما أنه يظل سنداً قانونياً وجيهاً، لا مفر من الرجوع إليه عند احتدام الخلاف بين الطرفين، انطلاقاً من كونه عنصراً محايداً يستند إلى التاريخ أكثر من استناده إلى وجهات النظر الذاتية.

إن التعرض لخلفيات الصراع الكويتي ـ العراقي التاريخية ليس من قبيل إدانة الموقف العراقي وتفنيد مزاعمه التي ذهبت إليها القيادة العراقية في ادعاءاتها حول الحق التاريخي في أراضي الكويت، وليس من قبيل التأكيد على شرعية المواقف التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في مقاومة هذا الغزو. ذلك أن الموقف العراقي، بإجماع كل الآراء، لم يستند مطلقاً إلى مبرر عادل يسوغ ما أقدم عليه، كما أن عدالة مواقف المملكة في الاجراءات التي اتخذتها في هذه الفترة ثابتة من خلال مظاهر التأييد التي حظيت بها من معظم أبناء الشعوب الإسلامية، تدعمها الشرعية الدولية وتساندها حجة من الدين الحنيف. لكننا نتناول تلك الجوانب بالبحث بهدف توضيح الحقائق أمام الأجيال القادمة والتي لا بد أنها ستطالب المؤرخين، في عصرنا الحالي، بتبرير كل حدث وحديث في هذه الحقبة المليئة بالمتغيرات على الساحتين الاقليمية والدولية.

إن أبناء الدول العربية وشعوبها الذين سيعيشون حقب المستقبل من حياة هذه

الأمة لا بد من أن يتساءلوا عن ماهية الأسباب التي تدفع الإنسان العربي ليشهر السلاح في وجه أخيه العربي بل وجاره المسلم. ولا بد أن يتساءلوا عن ماهية المكاسب التي يمكن أن يجنيها هذا العربي وحجمها، والتي تسوّغ إقدامه على أن يحيا حياةً تكون موضع إدانة من التاريخ إذ يقدم على التضحية بكل ما يملكه العربي من قيم ومبادىء ونخوة يريقها من أجل تحقيق أهواء شخصية أو زعامات فردية.

وعربي المستقبل، حين يضع علامات الاستفهام تلك، فإنه يكون قد مارس حقاً من حقوقه الطبيعية، يحاول به أن يمحو آثار المرارة التي تولدت في نفوس العرب وقلوبهم. . كل العرب. . منذ تلك اللحظة التي أقدم العراق فيها على غزوه الغادر للكويت، تلك المرارة التي ضربت عميقاً في جذور الحياة على أرض الوطن العربي، من الشرق إلى أقصى الغرب، وستظل كامنة فيها إلى أزمان طويلة قادمة.

إن مسؤولية العروبة تجاه الأجيال القادمة في تبرير هذه المواقف، لا تقل عن مسؤولياتها التي تحملتها، في عزم وإصرار على دحر العدوان، والضرب بيد من حديد على المتلاعبين بأقدار هذه الشعوب، وكف أيديهم عن أن تصل إلى تفتيت أمن الأمتين العربية والإسلامية واستقرارهما.

وجذور الصراع العراقي الكويتي ـ أيا كانت أسبابه ـ ترجع في الواقع إلى حقبة قديمة من التاريخ، بدأت مباشرة بعد حصول الكويت على استقلاله كاملاً، واعلانه دولة مستقلة ذات سيادة، لم تلبث أن حصلت على مقعدها الدائم في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. ولهذا الصراع وجهان أساسيان أولهما الجذور التاريخية التي حفلت بها الكتب والوثائق، وثانيهما وجهة النظر التي انفردت بها القيادات العراقية أكثر من مرة دون بقية العالم بأسره.

## الجذور التاريخية

ترجع نشأة الكويت إلى بداية القرن الثامن عشر الميلادي، حينما حلت عائلات عربية تنتمي إلى قبيلة «عنزة» على الساحل الشرقي للكويت. وأقامت في هذا المكان قرية كبيرة سيطر على مقاليد الحكم فيها أسرة آل الصباح، بدءاً من العام ١٧٥٦ م. وكان أهل هذه القرية وما جاورها يعتمدون في معيشتهم على صيد الأسماك واللؤلؤ، وعلى التجارة المحلية التي ازدهرت في ذلك الوقت. ويعتبر الأمير صباح بن جابر هو أول من تولى مقاليد الحكم في الكويت في غضون العام ١٧٥٢ م. وتشير الوثائق

التاريخية إلى أنه بدأ فوراً في إقامة أول سور حول المدينة بعد توليه الحكم، بلغ طوله ٧٥٠ متراً[1] في عام ١٧٦٠ م.

ومن المعروف أن الامبراطورية البريطانية كانت قد بدأت في بسط نفوذها على كثير من دول المنطقة في ذلك الحين، بعد أن دب الوهن في جسد الامبراطورية العثمانية وبدأ تقسيم مناطق نفوذها في العالم العربي. وفي عام ١٧٧٦ م شرعت شركة شرق الهند الانجليزية في إقامة خط للسكك الحديدية بين حلب والبصرة والكويت. وقد ساعد هذا الشريان الحيوي للمواصلات على ازدهار التجارة في المنطقة وتزايد معه التبادل التجاري بين أوروبا وآسيا[2]. في عام ١٧٦٢ م توفي الأمير صباح الجابر ليتولى ابنه الأمير عبدالله بن صباح بن جابر الحكم. ونظراً للصراع المرير الذي كان لا يزال مستمراً بين الامبراطوريات الكبرى وتراجع النفوذ العثماني إلى أدنى مدى له، فرضت بريطانيا العظمى نفوذها على معظم منطقة الخليج العربي بما في ذلك الكويت، وسيطرت عليها سيطرة كاملة. وفي عام ١٨١١ م تم بناء السور الثاني حول مدينة الكويت والذي بلغ طوله ٢٣٠٠ متراً. وكان أمير الكويت في عام ١٨٩٦ م قد رفض تماماً العمل تحت راية السلطان العثماني، وأعلن نفسه حاكماً على الكويت بعيداً عن السيادة التركية، وقام بفرض رسوم جمركية على السلع العثمانية تأكيداً منه على سيادته على الكويت، وبعده عن التبعية للتاج العثماني. ويشير الكثير من المصادر التاريخية إلى أن والي بغداد مدحت باشا كان قد قام بحملة على منطقة القطيف والأحساء في غضون عام ١٨٧١ م لاخضاعها للحكم التركي، ولايجاد مراكز للدولة العثمانية على الخليج العربي، لمقاومة التغلغل الأوروبي في هذه المنطقة. وقد استعان مدحت باشا في هذه الحملة بالأمير عبدالله الصباح حاكم الكويت آنذاك. وبعد استتباب الأمر للوالي العثماني في القطيف والأحساء أنعم على حاكم الكويت بلقب «قائمقام» تقديراً لدوره في تلك الحملة. وهذا اللقب كان من الألقاب التركية الفخرية الذي لا يمنح إلا للمقربين من التاج العثماني، غير أن الأمير عبدالله الصباح رفض هذا اللقب وسمى نفسه «شيخ الكويت» في مظهر له دلالة قاطعة على تمتع الكويت، منذ ذلك الوقت، بقدر كبير من الاستقلال رغم تبعيتها ظاهرياً لتركيا[3].

وفي ضوء تزايد النفوذ والسيطرة البريطانية، تم في ٢٣ يونيو من عام ١٨٩٩ م ابرام معاهدة للحماية على الكويت. واضطرت تركيا للاعتراف بهذه الحماية في المعاهدة التي تم توقيعها بين بريطانيا وتركيا في عام ١٩١٣ م. في هذه المعاهدة تم الاعتراف المتبادل بين الامبراطوريتين على اعتبار الكويت دولة مستقلة، وإقليماً منفصلاً عن تركيا وواقعاً تحت الحماية البريطانية. وكان العراق في ذلك الوقت قد خضع للانتداب البريطاني

باعتباره اقليماً منفصلاً مثله شأن الكويت. وتدل المراسلات في عام ١٩٢٣ م بين حاكم الكويت الشيخ أحمد الصباح، ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، على اعتراف العراق بشكل الحدود الذي كان قائماً في ذلك الوقت مع الكويت. وكانت جزيرتا واربه وبوبيان اللتان أثير حولهما النزاع خلال أزمة أغسطس ١٩٩٠ م خاضعتين للسيادة الكويتية، وتقعان ضمن حدودها[٤].

وتؤكد وثائق تلك الفترة على أن كثيراً من الشخصيات العراقية وزعماء القبائل المعادية للدولة العثمانية لجأت إلى الكويت بحثاً عن الأمن، وفراراً من تعقب السلطات التركية لهم. وهذه الأحداث تؤكد على أن الكويت، وقتئذ، لم تكن خاضعة للدولة العثمانية ولم تكن تابعة للعراق، وإلا لما لجأ إليها المعارضون العراقيون طالبين الحماية من حاكمها[٥].

والحقيقة أن التاريخ حافل بالأحداث التي توالت على دولة الكويت، والتي صنعها أهلها في ظل سيادتهم على أراضيهم، تلك الأحداث تثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن المنطقة قد عاشت سنوات طويلة في ظل فهم وقناعة راسخين أن الكويت لم تكن يوماً جزءاً من العراق، كما ادعي مؤخراً. . !!. وعلى سبيل المثال، فقد مارس شعب الكويت حقه الطبيعي في ظل استقلاله وسيادته، إذ قام ببناء السور الثالث حول المدينة، والذي بلغ طوله ٦٤٠٠ متراً وذلك في عام ١٩٢١ م. كما تم تأسيس بلدية الكويت في عام ١٩٣٠ م، أعقبها في السنوات القليلة التالية ظهور بوادر النفط في أراضي الكويت[٦]، حيث تم اكتشاف حقل برقان في فبراير من عام ١٩٣٨ م، ثم تلى ذلك تصدير أول شحنة من نفط الكويت الخام في عام ١٩٤٦ م.

وفي ١٢ مايو عام ١٩٥١ م انطلق صوت إذاعة الكويت، وكانت الحركة الاعلامية والأدبية قد سبقت في تطورها هذا التاريخ بكثير، فقد صدرت أول مجلة دورية باسم «مجلة الكويت» لصاحبها عبدالعزيز الراشد في عام ١٩٢٨ م. وفي عام ١٩٥٤ صدر العدد الأول من الجريدة الرسمية «الكويت اليوم». وفي عام ١٩٥٧ م تم إجراء أول تعداد رسمي لسكان الكويت[٧].

إن هذا العرض السريع يدل دلالة قاطعة على تمتع الكويت بكامل استقلالها منذ عهد كان فيه العراق لا يزال يرزح تحت نير الاستعمار والوصاية البريطانية. من ناحية ثانية فإن الضغوط التي تعرضت لها الكويت، في عهد نوري السعيد، للانضمام إلى حلف بغداد وقبله الاتحاد العربي الهاشمي، دفعت أمير الكويت أن يكون أول المهنئين بقيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ م التي قادها اللواء عبدالكريم قاسم.

وفي أعقاب قيام الثورة العراقية شهدت الاتصالات الثنائية بين البلدين فترات ظهرت فيها بوادر تنقية العلاقات، بعد توترها الشديد في عهد نوري السعيد. ففي ٢٥ أغسطس ١٩٥٨ بعث أمير الكويت برسالة إلى الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم يوضح فيها المصاعب التي فرضها العهد العراقي السابق على استيراد المواد الغذائية من العراق، والقيود التي فرضت على تنقل الكويتيين بين الكويت والعراق. وقد تم في هذا الوقت اطلاق حرية التنقل والنقل بين القطرين العربيين الشقيقين. وفي ٢٥ أكتوبر من العام نفسه، زار أمير الكويت العراق للوقوف على موقف قيادات الثورة العراقية من الكويت، وتبينّ ملامح العلاقات الثنائية في ظل العهد الجديد، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العالقة حول مسألة الحدود، والتي كانت قد أثيرت أكثر من مرة من قبل. غير أن سير العلاقات الثنائية بشكل طبيعي خلال السنوات الأولى التي أعقبت ثورة عبدالكريم قاسم، أعطى دلالة واضحة على تنازل العراق عن مزاعمه غير المقبولة في حقوقه في الكويت. وفي عام ١٩٥٨ م طلب العراق فتح قنصلية تجارية لرعاية مصالح التجار العراقيين، وتم في نهاية ذلك العام تبادل الوفود التجارية والاقتصادية بين البلدين[٨].

وتجدر الإشارة إلى أنه، بعد أن تنازلت تركيا في عام ١٩٢٣ م عن ملكية الأقاليم التي كانت تقع خارج حدودها، أصبحت سيادتها على هذه الأقاليم غير قابلة للوراثة. والعراق في ذلك الوقت لم يكن دولة تمتلك مقومات الأهلية لوراثة تركيا في السيطرة على الكويت. فضلاً عن أن الكويت كما أسلفنا، كانت تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية عن تركيا وكانت تبعيتها لها أقل بكثير مما كانت عليه العراق، أضف إلى ذلك أنه كان هناك والٍ عثماني هو الحاكم الفعلي للعراق، في الوقت الذي تمتعت الكويت بحكم أبنائها من أسرة الصباح دون الخضوع للتنظيمات الإدارية التي فرضتها الامبراطورية التركية على المناطق التابعة لها[٩].

ولقد شهد منتصف عام ١٩٦١ م تطوراً تاريخياً هاماً في حياة دولة الكويت، حينما تم الاعلان في ١٩ يونيو عن إلغاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ م، التي كانت الكويت قد دخلت بموجبها تحت الحماية البريطانية. وقد تم توقيع اتفاق عام ١٩٦١ بين حاكم الكويت والمندوب السامي البريطاني، وأقر الطرفان في الوثائق المتبادلة بينهما بعدم ملاءمة اتفاقية ١٨٩٩ م وضع الكويت في ذلك الحين، والذي كانت تتمتع فيه باستقلالها وسيادتها على أراضيها. وفي واقع الأمر فإن الاتفاق الملغى بين الكويت وبريطانيا كان قد فقد فعاليته، نظراً لأن تطور العلاقات بين البلدين أدى إلى قيام حكومة الكويت وحدها بتحمل أعباء تسيير شؤونها الداخلية والخارجية. كما أن

الكويت قامت، قبل ذلك، بإصدار مرسوم أميري يقضي بتنظيم القضاء ليجعله شاملاً كافة الاختصاصات، وقادراً على استيعاب جميع أشكال النزاعات التي تقوم داخل نطاق سيادة الدولة، بعد أن كانت هناك بعض الهيئات غير الكويتية تمارس الفصل في نزاعات داخلية[١٠].

وترجع أهمية المرسوم الأميري الذي صدر في ١٩ يناير ١٩٥٩ م بتنظيم القضاء إلى أنه يعتبر دليلاً دامغاً على تمتع الكويت بكامل استقلالها. ذلك أن العالم كله يتفق، بإجماع الآراء، على أن أول مظاهر استقلال دولة ما يتمثل في استقلال قضائها وعدم تبعيته لتكتلات سياسية داخل أو خارج حدود الوطن. كما تجدر الإشارة إلى أن أول عملة كويتية نحاسية سكت في الكويت في عام ١٨٨٦ م قبل هذا المرسوم بثلاث وسبعين سنة، في عهد الشيخ عبدالله الصباح الثاني[١١].

من ناحية ثانية، فإن معاهدة ٢٣ يونيو ١٩٦١ م بين بريطانيا والكويت نصت صراحة على أنها بمثابة اتفاق جديد بين دولتين متساويتين من حيث الشرع الدولي، بعد اعتراف بريطانيا اعترافاً قانونياً باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة. لذلك فقد أصبحت الظروف ملائمة تماماً، والطريق ممهداً لها داخل الجامعة العربية والأمم المتحدة للإعلان عن انتسابها إلى مجموعة الدول المستقلة[١٢].

وتذهب بعض المصادر المغرضة ـ ولا سيما المصادر العراقية ـ إلى أن اتفاق ١٩٦١ م كان مؤامرة بريطانية استهدفت استقلال الكويت الحقيقي، باعتبارها جزءاً من العراق أريد فصله عن الأصل. وواقع الأمر أن الرد على تلك الادعاءات يكمن في التطور التاريخي لنشأة دولة الكويت الذي تم ذكره، والذي ينعكس بصورة واضحة، في بنود هذا الاتفاق الأربعة. والتي تنص على ما يلي[١٣].

- يلغى اتفاق ٢٣ يناير ١٨٩٩ م لكونه لا يتفق مع سيادة الكويت واستقلالها.
- تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة.
- تتعهد الحكومتان المعنيتان بحث الأمور التي تهم الطرفين، كلما ارتأتا ذلك مناسباً.
- لا شيء في هذه النتائج (المواد السابقة) يؤثر على استعداد حكومة المملكة المتحدة لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

وكما يتضح من الاتفاق، فإن البند الأول يوضح طبيعة العلاقة بين البلدين وإقرار بريطانيا الصريح بأن الكويت قد حققت قدراً كبيراً من السيادة والحرية في تسيير أمورها على الصعيد الخارجي بالذات، بطريقة لم يكن الجانب البريطاني يمثل فيها أي عائق أو مصدر للضغط لتوجيه عملية صناعة القرار الكويتي. كما أن البند الثاني يؤكد

على تفهم حكومة بريطانيا للمطالب الكويتية، بالمحافظة على العلاقات الثنائية مستمرة في شكلها الودي الوثيق. من ناحية أخرى فإن البند الثالث كان مناسباً حداً لطبيعة المرحلة التي عقد فيها الاتفاق، نظراً للمصالح المشتركة التي تربط البلدين. كما أن البند غير ملزم للكويت بضرورة التشاور إلا حينما ترى هي ضرورة في ذلك. أما البند الأخير فيشير إلى استعداد المملكة المتحدة لمساعدة الكويت متى طلبت هي ذلك. وقد كان من المفترض أن تتفهم كافة الأطراف بديهيات هذا الاتفاق. ذلك أن طبيعة هذه المرحلة الجديدة التي يجتازها الكويت، في ظل الاستقلال، قد تحتاج فيها الكويت إلى مساعدة دولة عظمى مثل بريطانيا تمتلك الخبرات والامكانات في كافة المجالات.

ولعل تتابع الحقائق والأحداث في هذا السياق يطرح تساؤلاً هاماً عن ماهية تلك المؤامرة التي ادعى النظام العراقي أكثر من مرة وجودها في ثنايا هذا الاتفاق.

حصل العراق على استقلاله في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بعد أن تمزقت الدولة العثمانية، وفرض عليه بعدها الانتداب البريطاني، دون أن يتم إلحاق الكويت به كما تزعم المصادر العراقية. ولم يرتفع صوت واحد في العراق المستقل في هذا الوقت معترضاً على هذا الوضع. كما لم يعترض أحد قط على ما كان قائماً من اتفاقيات بين بريطانيا والكويت، والتي تمثل في معظمها أدلة دامغة على اعتراف العالم كله باستقلالية الكويت عن العراق، بما في ذلك الحكومة العراقية ذاتها.

وكانت الكويت، منذ بداية نشأتها، تعمل في كل اتجاه لمقاومة المشروعات البريطانية في الخليج التي كانت تستهدف بسط نفوذ التاج البريطاني. وكان نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك، أول مسؤول عراقي يصرح بأن الكويت جزء متمم للعراق، من الناحية الجغرافية، يجب ضمه وإلحاقه به. وقال إنه لا يرغب في إشهار عداوته لبريطانيا التي تعتبر حليفاً طبيعياً للعراق، وإنه يرتضي أن تنوب بريطانيا عن العراق في حماية الكويت إبقاءً على علاقات العراق الودية الوثيقة مع بريطانيا.

في هذه الفترة، كان هناك اتجاه قوي لدى الدوائر البريطانية لإنشاء اتحادات أو أحلاف قادرة على سد الفراغ الذي قد يخلفه انسحابها من المنطقة، والذي قد يؤدي إلى تدخل قوى أخرى في المنطقة. غير أن رفض الكويت القاطع لهذه المشاريع دفع بريطانيا إلى إعادة المحاولة، بعد أن تم تشكيل «حلف بغداد» للضغط على الكويت للانضمام إليه. غير أن الرفض الكويتي كان قاطعاً، مما دعا العراق في ذلك الوقت إلى إعادة ترديد النغمة القديمة وهي المطالبة بضم الكويت[١٤].

من هنا يتضح أن مطالبة العراق في عهد الحكم الهاشمي على بغداد بضم الكويت

لم يكن غير مناورة سياسية نسجها نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، بهدف إرغام الكويت على الدخول في الاتحاد الفيدرالي للخليج العربي، والانضمام إلى حلف بغداد، على اعتبار أن موافقة الحكومة الكويتية على هذه الأمور يكفل لها درء خطر المطالبة العراقية بضمها إلى العراق سلماً أم حرباً.

لكن صلابة الموقف الكويتي، عبر هذه السنوات الحرجة كفلت لها كل دواعي الاستقرار والسيادة على أراضيها. وكانت الكويت قد قامت في عام ١٩٣٢ م بترسيم الحدود بينها وبين العراق، من خلال عدة خطابات رسمية متبادلة في ٢١ يوليو و٢٠ أغسطس من ذلك العام، مع كل من الشيخ أحمد الصباح أمير الكويت، ونوري السعيد رئيس الوزراء العراقي، والمندوب السامي البريطاني في العراق سير «بيري كوكس». وقد أدت هذه الخطابات الرسمية إلى اعتراف العراق بالحدود التي تم تخطيطها واعترف بموجبها باستقلال الكويت[١٥].

وقد تضمنت قرارات ترسيم الحدود، بين العراق والكويت آنذاك، دخول مجموعة كبيرة من الجزر تحت السيادة الكويتية منها: واربه، وبوبيان، وماسكان، وفيلقا، وأدها، وكاروا، وأم الراديم. كما تم إقرار الحدود على الشكل الذي تضمنته هذه الرسائل المشار إليها. وظلت هذه الحدود متعارفاً عليها من كلا الطرفين حتى قيام ثورة عبدالكريم قاسم، الذي أيدها البعث العراقي في البداية، ثم ما لبث أن عاد فانقلب عليها.

وما أشبه اليوم بالبارحة. إذ لم يكد الأمر يستتب لقيادات الثورة العراقية في أعقاب ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٨ م، حتى بدأ المخطط التآمري الذي استهدف به عبدالكريم قاسم زعزعة أمن الكويت واستقراره، والذي جاء مخيباً لآمال كل القيادات العربية، بعد أن كانت تتوسم الخير في رجالات الثورة العراقية. بدأت ملامح هذا المخطط بعد توقيع الاتفاقية البريطانية الكويتية بيوم واحد، ففي العشرين من يونيو ١٩٦١ م بعث عبدالكريم قاسم ببرقية إلى أمير الكويت يهنئه فيها بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ م، التي وصفها بأنها مزورة وغير شرعية، لكونها عقدت بين قائمقام الكويت الشيخ مبارك الصباح وبين السلطات الانجليزية دون علم السلطات الشرعية في العراق.

ومنذ ٢١ يونيو ١٩٦١م، وعلى مدار ثلاثة أيام متواصلة، استمرت اجتماعات مجلس الوزراء العراقي لبحث مسألة الكويت والسبل الكفيلة ـ من وجهة نظر مجلس الوزراء العراقي ـ لاسترجاع الكويت وضمها إلى العراق الوطن الأم مرة ثانية..!!

وكان هناك اتجاهان في العراق في هذا الصدد: أولهما يتبنى وجهة نظر عبدالكريم

قاسم في ضرورة استخدام القوة العسكرية لإرجاع الكويت، والثاني يمثله السياسيون ويتزعمه وزير الخارجية هاشم جواد، ويتمسك بضرورة اتباع الطرق الدبلوماسية لضم الكويت، وفي ظنه أن العالم كله سيقف إلى جانب العراق في هذا الموقف المناهض للمشروعات البريطانية القديمة في المنطقة. ولقد تغلب الاتجاه الدبلوماسي على التوجه العسكري في مجلس الوزراء العراقي. غير أن عبدالكريم قاسم - الذي كان أشبه بالرئيس صدام حسين - لم يهدأ[١٦].

ففي الخامس والعشرين من يونيو ١٩٦١ م عقد اللواء عبدالكريم قاسم مؤتمراً صحفياً ظل التاريخ العربي ينعته بالسواد. في هذا المؤتمر قال عبدالكريم قاسم: «إن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وقد قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية سنة ١٨٩٩ لأنها وثيقة مزورة ولا يحق لأي فرد من الكويت أو خارج الكويت التحكم بالشعب الكويتي، وهو من الشعب العراقي. وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت، والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها. وعندما نقول هذا فإن باستطاعتنا أن ننفذه»[١٧]

ويمضي عبدالكريم قاسم في مؤتمره الصحفي ليعلن «ان العراق سيقوم في ٢٧ يونيو ١٩٦١ م بتسليم مذكرات إلى جميع البعثات الدبلوماسية لدى العراق توضح أن الكويت جزء من العراق، وان الاستعمار، إذا وقف ضد هذه الحركة، فسوف يقف له العراق بالمرصاد، وان العراق ثابت على موقفه ولن يتخلى عنه قيد شعرة ثم أعلن بعد هذا ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة»[١٨].

ويعود عبد الكريم قاسم إلى اتفاقية ١٨٩٩ م ويقول «إن الاستعمار وقتها هو الذي أضفى عليها عبارات الشرعية في الوقت الذي اعترض عليها أمير الكويت ورفاقه، استناداً إلى أن شيخ الكويت هو قائمقام البصرة ولا يحق له عقد معاهدة أو التوقيع على اتفاقية دون مراجعة رؤسائه». ويستطرد قائلاً: «إن الجمهورية العراقية منذ أن تحررت أخذت على عاتقها مكافحة الاستعمار، وهي أولى بأن تدفع الاستعمار عن أهل الكويت. وقد بدأ وجه الاستعمار ينحسر عن كل الأجزاء والمناطق المحيطة بالعراق أو القريبة منه، وأن الثورة العراقية لن تهدأ وتستريح طالما أن هناك أجزاء تحت الاستعمار. وأنها ستظل تشعر أن مهمتها الثورية لم تستنفد بعد. لقد بدأ الاستعمار هذا يكيد ويخلق الأحابيل، ونحن نعلم أننا ما زلنا هنا، إن شاؤوا الحرب أتيناها، وإن جنحوا للسلم جنحنا لها. ولكن الاستعمار عدو السلم، إن الخطوات السليمة

تضمن حقنا وحق إخوان لنا هم جزء لا يتجزأ من عراقنا. لقد أراد الاستعمار أن يثبت اتفاقية ١٨٩٩ المزورة باتفاقية أخرى، فاسمعوا ماذا تقول الاتفاقية الثانية»[١٩].

وبعد أن قرأ عبد الكريم قاسم نصوص اتفاقية ١٩٦١، يمضي قائلاً: «إن الذين وقعوا على هذه الاتفاقية هم أناس غير مسؤولين. إن من يقوم بعقد الاتفاقيات عن الكويت هي الجمهورية العراقية لا غيرها. . . !!! إن سبب اجتماعنا هنا اليوم هو تحرير جزئنا الحالي في الكويت، وتخليصهم من الذين منعوا عنهم الماء والثروة وخيرات البلاد. إننا نريد أن ننقذ جزءاً غنياً من بلادنا يعتمد على ثروة كبيرة من النفط تذهب كلها إلى بنوك انجلترا، بينما أهله يئنون من الحاجة والجوع. الكويت جزء من العراق، والاستعمار هو الذي يحارب العراق والثورة العراقية المباركة، بأن يحيطه بطوق يمنع عنه الامتداد وتحرير بقية الأجزاء العربية الأخرى. إنه يريد، عن طريق إنشاء ما يسمى اتحاد الجنوب العربي الذي يشمل عمان والشارقة والبحرين، أن يضرب الثورة العراقية. يريد ضرب العراق وضرب العرب أجمعين. يريد الاستعمار إيجاد اتحاد الجنوب العربي ليكون مع الكويت التي هي جزء من العراق سداً في وجه العراق[٢٠].

ويخاطب عبد الكريم قاسم مجلس وزرائه والحاضرين بقوله: «لكم ملء الحرية أن تعلنوا أن الجمهورية العراقية تمتد حدودها حتى جنوب الكويت».

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت العراق قد قامت باتصالات مع الكويتيين في هذا الصدد قبل اتخاذ هذا القرار، أجاب عبد الكريم قاسم بقوله: «ما من شك أن الجمهورية العراقية قد نبهت إلى مثل هذا. وقد أعلنا مراراً أن لا حدود بيننا وبين الكويت، وكنا نريد من ذلك أن يفهم العالم أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. الحق لا يضيع إذا كان وراءه مطالب، وعلى العالم كله أن يفهم ذلك»[٢١].

ويتساءل قاسم: «من هي اليوم تلك الدولة العصرية التي تقبل بأن يرجع عهد دول الطوائف في هذا الزمن؟ لماذا يطالب العرب بفلسطين؟ أليس لأنها جزء من الأمة العربية، كذلك الكويت جزء من العراق العربي»[٢٢].

ويختتم قاسم تصريحه بقوله: «إن العراق ركيزة لحل معضلات العرب. سنعلن قريباً عن فتح المجال بيننا وبين الكويتيين. سنفتح الحدود، لا سمات ولا جوازات. وإننا سنخطو هذه الخطوة قريباً باذن الله. إن أول المشاريع التي ستنفذها الجمهورية العراقية هو إيصال الماء العذب إلى الكويت وفتح المدارس والمستشفيات. . !!»[٢٣].

وقبل الاسترسال مع أحداث تلك الفترة، ينبغي التوقف هنا وقفة قصيرة لتوضيح

ملامح هذه الأقاويل والادعاءات التي كانت تشكل محور تحركات الثورة العراقية في بدايتها وقد يرى البعض أن الوقت قد أصبح متأخراً جداً للرد على تلك المزاعم. لكن دحض هذه الأقاويل يقوم، في الوقت نفسه، بدور كبير في الرد على ادعاءات النظام العراقي الحالي بالحق نفسه، ذلك أن الحديث يكاد يكون واحداً وإن اختلف في مصادره. فعبد الكريم قاسم لم يكن بعثياً، وصدام حسين بعثي، وكان أول من انقلب على عبد الكريم قاسم. لكننا لا نجد فرقاً كبيراً بين طموحاتهما كليهما. ذلك أن الركيزة تبقى واحدة، وهي ركيزة لا علاقة لها بواقع الأمور، بل تتصل مباشرة بأهواء شخصية أفرزتها زعامات فردية غابت في ظلها كل أشكال المنطق الذي يحكم العالم من حولنا.

قيادات الثورة العراقية في ذلك الوقت تدعي أن ما آل إليه الحال بين العراق والكويت هو من فعل الاستعمار. وتتناسى أو تسقط من حساباتها أن الذي ينادي به قاسم ورفاقه هو الشيء نفسه الذي نادى به نوري السعيد. وتنسى أو تسقط عمداً حقيقة أن الكويت لم يكن أبداً في يوم من الأيام جزءاً من العراق.

القيادات العراقية، في ذلك الوقت، كانت تبحث لنفسها عن دور رائد وزعامة مفتقدة على الساحة العربية، وتسقط من حساباتها ـ أو تتناسى عمداً ـ أن الزعامة والقيادة ليست هبة ولا منحة تعطى لأحد. إنما هي إفراز طبيعي لممارسات جادة تستغرق حقبة طويلة من الزمن، وتتطلب من التضحيات والوقوف الجاد في وجه المشاكل والأزمات ما يستعصى عليها أن تبذله. ومن ثم فهي تريد الوصول إليه من خلال الشعارات والكلمات الرنانة. ويا له من ثمن بخس يسهل على كل طامع بذله في سبيل الوصول إلى الزعامة إن أمكن.

القيادات العراقية، في تلك الفترة، كانت تمارس دوراً متكرراً مفاده اللعب على أوتار العاطفة في قلوب أبناء الأمة العربية، مستغلة حساسية قضايا الاستعمار والتحرر وما إلى ذلك في سبيل كسب تعاطفها ودعمها المؤثر. وفي سبيل تحقيق أهدافها تاجرت بقضايا الأمة المصيرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وأقحمتها في غير موضعها، وزجت بأمور كثيرة لا علاقة لها بالمسألة الكويتية العراقية لتعمية الشعوب العربية عن أسس النزاع، وتغليفه بغلاف قومي ليس له سند من واقع. وهي تمارس الدور نفسه في أسلوب، لا يقبله منطق أو عقيدة، لكي تحقق واحداً من أهم أهدافها ـ بل أهمها على الاطلاق ـ وهو السيطرة على الثروة النفطية الكويتية. وسواء كان العراق في عهد عبد الكريم قاسم، أو في عهد الرئيس صدام حسين، فإن الثروة النفطية في الحالتين،

تشكل في سياق الأحداث الدافع والمحرك الأول في ذلك التحرك المريب تجاه الكويت. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا لم تُثْر هذه القضية قبل استقلال الكويت؟ وبعد أن أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، وعضواً في الجامعة العربية وفي هيئة الأمم المتحدة.

وفي يوم ٢٦ يونيو ١٩٦١ م أصدرت الحكومة العراقية مذكرة، وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد، جاء فيها: ــ

«لا شك بأن الكويت جزء من العراق. فهذه حقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها. فقد كانت الكويت تتبع البصرة منذ زمن طويل، وخاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وكانت الدول الكبرى، ومنها بريطانيا، تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت. فقد كان حاكم الكويت يعين بفرمان يمنحه لقب قائمقام ويعتبر بذلك ممثل والي البصرة في الكويت. وهكذا كان حكام الكويت يستمدون سلطاتهم الادارية من السلطات التركية في البصرة، ويؤكدون ولاءهم للوالي التركي حتى سنة ١٩١٤ م.

وكان من جملة هذه المساعي البريطانية لفصل الكويت عن العراق، أن عقد المقيم البريطاني في الخليج يوم ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ م، اتفاقاً سرياً مع الشيخ مبارك ألزم فيه الشيخ نفسه وأولاده من بعده بالتزامات باطلة، لأنها تضمنت تنازلاً عن حقوق لا يملكها هو نفسه، كحق استقدام ممثلين أو التصرف بأراضي الكويت دون موافقة سابقة من بريطانيا.

ورغم هذا الاتفاق ظل حاكم الكويت على ولائه للسلطان العثماني، وعلى ارتباطه بوالي البصرة. وحاول البريطانيون، تارة أخرى سنة ١٩١٣ م، فصل الكويت عن العراق، وتقوية نفوذهم فيها بعقد اتفاق بينهم وبين السلطات العثمانية. على أساس تمتع الكويت بشيء من الحكم الذاتي تحت السيادة العثمانية. ولكن المحاولة فشلت ولم يتم الاتفاق.

ولما كان الاستعمار البريطاني قد فشل في ذلك، فإنه عمد إلى القوة. وأتاحت له الحرب احتلال العراق وعزل الكويت عنه. وبعد تحرير العراق، بثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ م من نفوذ الاستعمار والسيطرة الأجنبية، أخذ يعمل مع الشعوب العربية، والشعوب المحبة للحرية من أجل تصفية الاستعمار في كل مكان، وخاصة البلاد العربية.

وحكومة الجمهورية العراقية، إذ تضع هذه الحقائق أمام الرأي العام، لتعلن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار، وثقتها بأن تصفيته، في الكويت وغيره من أجزاء الوطن العربي، آتية لا محالة. وأنها متمسكة بوحدة الشعب في العراق والكويت وبالمحافظة عليها»[٢٤].

وقد أصدرت الحكومة الكويتية في ٢٦ يونيو ١٩٦١ م بياناً أعلنت فيه ردها على ما تضمنه المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس العراقي آنذاك، جاء فيه:

«أوردت بعض وكالات الأنباء، كما أذاعت محطة الاذاعة من بغداد أمس، تقارير عن المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء عبد الكريم قاسم في ٦١/٦/٢٥ والذي طالب فيه بدولة الكويت. فإذا صحت هذه التقارير فإن حكومة الكويت تعلن أن الكويت دولة عربية مستقلة، ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً، وأن حكومة الكويت، ومن ورائها شعب الكويت بأسره، مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته. وإن حكومة الكويت، إذ تعلن ذلك، لواثقة تماماً بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولا سيما الدول العربية الشقيقة، ستساندها في المحافظة على استقلالها»[٢٥].

إن موقف كل من العراق والكويت من الأزمة في كلتا الحالتين، سواء الحالية أو التي ثارت في غضون عام ١٩٦١ م، يتسم بالثبات؛ ثبات على الباطل وادعاء زائف من جانب العراق، وثبات وتصميم على الحفاظ على مكتسبات الشعب الكويتي ومقدرات أبنائه من جانب الحكومة الكويتية.

وفي حديث له مع مجلة أكتوبر المصرية يكشف الدكتور عبدالرحمن العوضي، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي[٢٦] عن أبعاد هامة وخطيرة بشأن مسألة ترسيم الحدود بين العراق والكويت. وفيما يلي نص حديث الدكتور العوضي في إجابته عن سؤال يتهم الكويت ـ على لسان الحكومة العراقية ـ بأنها هي التي اضطرت العراق لهذا الموقف، بتجاهل تسوية قضية الحدود منذ سنوات طويلة. ذلك أن ما أورده الوزير الكويتي يتكفل بالرد على كل مزاعم القيادات العراقية والرئيس صدام حسين في هذا الخصوص:

«الحوار بين الكويت والعراق دائر منذ ثلاثين عاماً.. وقد وقعت اتفاقية بين الرئيس العراقي أحمد حسن البكر والمغفور له الشيخ صباح السالم، تتضمن اتفاقاً نهائياً يؤكد أن الكويت دولة مستقلة. كان ذلك في الرابع من سبتمبر ١٩٦٣ م. وكانت هذه الاتفاقية قد حلت كل الخلافات بيننا، منها قضية ترسيم الحدود. وهذه

الاتفاقية ـ اتفاقية ١٩٦٣ ـ ألغت دعوى العراق بأن الكويت جزء منها، تأكيداً لما جاء في اتفاقية ١٩١٣ واتفاقية ١٩٣٤ م. وحتى يوم الأربعاء، الذي سبق يوم الغزو، كانت العراق تتعامل مع الكويت كدولة تساويها في السيادة وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسي. . !! بعد اتفاقية ١٩٦٣ م، وانشغال جميع العرب بها. ولكن بقيت الحدود بين الكويت والعراق قائمة، ونقاط الجوازات على الجانبين موجودة. . وفي عام ١٩٧٢ م بدأ العراق سلسلة من الاعتداءات على مراكز الحدود الكويتية. . بعدها تشكلت لجنة خاصة لحل مشكلة الحدود. . وأنا شخصياً شاركت في هذه العملية، حيث كلفني صاحب السمو، وكان وقتها رئيساً للوزراء عام ١٩٧٥. وبالفعل التقيت بالرئيس صدام حسين، وكان وقتها نائباً للرئيس البكر. وأذكر أنه قال لي إن مشكلة العراق أنه لا يوجد إطلالة لديه على البحر. وطلب تأجير جزيرة بوبيان لإقامة ميناء عليها. يومها قلت له: تعال نرسم الحدود بيننا، ونحن مستعدون أن نهديكم ليس ميناء واحداً بل اثنين. . وشرح لي الرئيس صدام حسين المشاكل والضغوط الحزبية الداخلية في العراق. . ولهذا أنا أقول بثقة، إن صدام حسين هو الذي أراد ابقاء موضوع الخلافات حول بعض نقاط الحدود موضوعاً عالقاً لاستغلاله بحسب نواياه».

وعودة إلى أحداث ١٩٦١ م، قام عبد الكريم قاسم بتوجيه ضربة قاسية للعمل العربي المشترك، حينما حشد قواته على الحدود مع الكويت. وأصدر أوامره إلى قواته بالتعامل عسكرياً مع القوات الكويتية وبهذا استطاع ضم ميناء أم القصر. مما دفع الكويت إلى رفع الأمر إلى مجلس الجامعة العربية والأمم المتحدة. وكذلك طلب المساعدة من الدول العربية، ومن بريطانيا بموجب اتفاقية ١٩٦١ م، التي أرسلت بعض وحداتها العسكرية لحماية الكويت. وكان بعد النظر الكويتي كافياً لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بكف يد العراق عن المس بسيادة الكويت على أراضيها. ولضمان تدويل الأزمة إذا استدعى الأمر، تقدمت الكويت بطلب عضوية الأمم المتحدة. غير أن الاتحاد السوفياتي عرقل التصديق على عضوية الكويت في الأمم المتحدة، في ذلك الوقت، نظراً لاستخدامه حق الاعتراض (الفيتو) على هذا الطلب[٢٧]. وجدير بالذكر أن استخدام حق الفيتو من جانب الاتحاد السوفياتي على منح الكويت عضوية الأمم المتحدة، في ذلك الحين، كان مرهوناً بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين، كشرط لاعتراف الاتحاد السوفياتي بالكويت دولة مستقلة والموافقة على انضمامها إلى المنظمة الدولية. وهو الأمر الذي تحقق في ذلك الحين، وأصبحت الكويت العضو رقم (١١١) في الهيئة الدولية في ١٤ مايو ١٩٦٣ م.

وساهمت الدول العربية المخلصة ـ وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية كل

بدورها، في التركيز على أساس الأزمة، حتى لا ينجح العراق في تضييع معالم القضية الرئيسية. وأصبح الجلاء عن الكويت مطلباً جماعياً تبنته كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية، في محاولة لتشكيل أداة للتضامن العربي تكفل حق الكويت في أراضيها وثرواتها. وفي القاهرة، في ٢٠ يوليو ١٩٦١ م، تم قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية، وطرحت قضية النزاع الذي أثارته الحكومة العراقية للمناقشة آنئذٍ، اتهم وزير الخارجية العراقية معظم الدول العربية بالتواطؤ، وقبول رشوة الكويت للوقوف معها في هذه الأزمة. فتم بإجماع الآراء، طرد الوزير العراقي من الجلسة. وأعلن مجلس الجامعة مجموعة من القرارات والاجراءات هدفت إلى ضمان سيادة الكويت على أراضيها واستقلالها التام، منها[٢٨]:

- ضرورة انسحاب القوات البريطانية من أراضي الكويت في أقرب فرصة.
- التزام العراق بعدم اللجوء للقوة العسكرية بهدف ضم الكويت.
- تأييد أي رغبة لدولة الكويت في الاتحاد مع أية دولة عربية من الدول الأعضاء في الجامعة العربية.
- قبول عضوية الكويت في الجامعة العربية.
- مساعدة الكويت على الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، بعد أن استخدم الاتحاد السوفياتي حق الفيتو لعرقلة انضمامها إلى المنظمة الدولية.
- تكوين قوة عربية مشتركة تتحرك إلى الكويت للمحافظة على استقلالها.

وقد تم تشكيل القوة العربية المشار إليها من أربعة آلاف جندي، من كل من مصر والأردن، والسعودية، والسودان، وتونس. وتولى قيادة القوة قائد من المملكة العربية السعودية، وقد نجحت القوة في إجبار العراق على التراجع عن نواياه في غزو الكويت.

وقد أدى تطور الأحداث ـ مؤقتاً ـ إلى تهدئة الموقف بين البلدين. فقامت ثورة مضادة في العراق بقيادة عبدالسلام عارف، أطاحت بعبدالكريم قاسم، وسحلته في شوارع بغداد حتى الموت. وفي أكتوبر ١٩٦٣ م، تم مجدداً توقيع اتفاقية بين الكويت والعراق، الذي مثلها في هذه الاتفاقية أحمد حسن البكر، رئيس الوزراء، وتنص على اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادته الكاملة على أراضيه، وعلى الاعتراف بالحدود الكويتية التي تضمنتها الرسائل المتبادلة بين الطرفين في عام ١٩٣٢ م.

وفي ١٢ اكتوبر ١٩٦٣ م، تم توقيع اتفاق مالي بين البلدين يقضي بأن تقوم الكويت بدفع مبلغ ثلاثين مليون دينار كويتي، قرضاً ميسراً للعراق، دون فوائد، يتم

تسديده على مدى ٢٥ سنة. وقد أشار كثير من القانونيين بأن هذه الاتفاقية المالية بالذات تعتبر، وفقاً لمبادىء القانون الدولي، ملزمة للطرفين، وتعد دليلاً لا يقبل الجدل على اعتراف كل منهما بأهلية الطرف الثاني، واستقلاله وسيادته الكاملة... وهو الأمر الذي يعني شكلاً آخر من أشكال اعتراف العراق بحدوده مع الكويت وقت توقيع الاتفاقية[٢٩]..!!

وعادت الأزمة لتتفجر مرة ثانية في غضون سنة ١٩٧٣ م في عهد الرئيس العراقي أحمد حسن البكر. ولقد أخذت الأزمة، في تلك المرة شكلاً تقليدياً بدأ باجتياح القوات العراقية لبعض مواقع الشرطة الكويتية في منطقة سمطة، على الجانب الكويتي للحدود، والتي كان قد أهمل ترسيمها حتى ذلك التاريخ.

وتدافع الملوك والرؤساء العرب، مرة ثانية، للتوسط بين البلدين لفض النزاع. وأسفرت تلك الجهود عن قبول العراق الانسحاب من المناطق الكويتية التي احتلتها قواته في ٢٠ مارس ١٩٧٣ م. ثم تقدم العراق باقتراح إرسال وفد على مستوى عالٍ، برئاسة وزير الخارجية العراقية، لإعادة فتح ملف قضية الحدود والمفاوضة حولها. وقد تم بالفعل، في السادس من ابريل، الانسحاب إلى خطوط ما قبل ٢٠ مارس. كما وصل وفد عراقي إلى الكويت في اليوم نفسه. ورغم أن الوفدين كانا قد أمضيا ثلاثة أيام، في تفاوض ومناقشات تم خلالها عقد عدة جولات من المباحثات، إلا أن هذه الزيارة لم تأتِ بنتائج ملموسة. وأعلن في حينه أن الجانبين قد اتفقا على ترك الباب مفتوحاً أمام مزيد من التباحث والتفاوض حول هذه المسألة.

وفي مايو (أيار) من عام ١٩٧٥ م، أعلن الجانب العراقي أنه تمت اتصالات بين صدام حسين (نائب الرئيس العراقي آنذاك) وبين أمير الكويت، بشأن الحدود المتنازع عليها. وقدم الجانب العراقي في هذه الاتصالات عدة مقترحات لتسوية المشكلة، وكان أهم هذه الاقتراحات ما يلي[٣٠]:

- أن تؤجر حكومة الكويت للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ سنة.
- أن تتنازل عن سيادتها على جزيرة واربه.
- في مقابل ذلك تعترف العراق بالحدود البرية بين البلدين.

وتقول مصادر عربية إن هذه الاقتراحات قدمت إلى الوفد الكويتي، في اجتماعات منظمة الأوبك التي عقدت في الجزائر عام ١٩٧٥ م. وقد قوبلت برفض قاطع من الجانب الكويتي. غير أن تدخل الرئيس المصري الراحل، أنور السادات للمساهمة في فضّ هذا النزاع، والذي قام بزيارة البلدين آنذاك، أسفر عن إعلان الكويت عن

استعدادها تأجير بعض من أراضيها، على الخليج للعراق، مقابل إمدادها بالمياه. على أن يكون ذلك في إطار سيادة الكويت الكاملة على أراضيها.

إن المتتبع لمجريات الأمور، في صدد هذا النزاع، سواء في المرحلة الأولى منه في عهد عبدالكريم قاسم، أو ما تلى ذلك في عهد الرئيس البكر، يدرك بيُسر، أن الادعاء العراقي، في كل مرة، كان يقوم على مرتكزات سياسية، خاصة فيما يتعلق بجزيرتي واربه وبوبيان. وليس لهذا الادعاء أي سند من قانون أو قاعدة، حيث إن هاتين الجزيرتين تم الاعتراف بهما، لفترات طويلة، على أنهما أراضٍ كويتية، وللحكومة الكويتية مطلق السيادة عليهما. وقد أكد المسؤولون العراقيون هذا المفهوم في أكثر من مناسبة، من خلال تصريحاتهم بضرورة أن يكون للعراق منفذ بحري على الخليج العربي، وكان هذا المطلب بالطبع، مقدمة طبيعية لإقحام العراق نفسه في مجموعة الدول الخليجية التي كان يخطط لاجتياحها، وتكوين امبراطورية خليجية نفطية تتمركز كل مقدراتها في أيدي السلطة العراقية.

وبما أن للعراق أحلاماً بأن يصبح دولة خليجية.. ونظراً إلى أن هذه الأحلام ليست جماع أحلامه وأكبرها، في التوسع والهيمنة على دول المنطقة.. ورغم انشغال الرئيس صدام حسين بحربه مع إيران على مدار ثماني سنوات.. فإنه رأى لزاماً عليه أن يعود للمطالبة بالكويت.. وكان لزاماً أن تعود الأحلام القديمة، طالما لم تحقق حربه مع إيران أهدافها التي أشعلها من أجلها.

# الفصل الثاني

# إطار الأزمة الذاتي
# خصائصها ودوافع تفجيرها

في هذا الفصل من الدراسة ينصرف التحليل إلى دراسة الأزمة في حد ذاتها وهو ما يمكن تسميته بإطار الأزمة الذاتي، وهو يتناول بدوره ماهية الأزمة وطبيعتها وخصائصها ودوافع تفجيرها في ذلك الوقت بالذات.

## خصائص أزمة الخليج

## دوافع تفجير الأزمة

- دوافع داخلية
- دوافع إقليمية
- دوافع دولية

## خصائص أزمة الخليج

اتسمت أزمة الخليج بالخصائص والسمات التالية:

- أزمة الخليج ليست من قبيل القضايا الخلافية أو أزمات النزاعات الثنائية، أو المتعددة الأطراف. ولكنها عملية غزو، أو ضم، أو ابتلاع بمنطق القانون الدولي العام. فقد قامت دولة معينة «العراق»، باحتلال دولة أخرى مجاورة، مستقلة، وذات سيادة «الكويت»، وأسقطت النظام القائم فيها، وسيطرت على مقدراتها بكاملها. وهذا الأسلوب مستهجن تماماً لأنه غير معهود، وغير سابق الحدوث في تاريخ العالم الحديث المعاصر[1].

- أزمة الخليج تهدد أمن منطقة، من أكثر مناطق العالم حساسية وخطورة، فهذه المنطقة تكتنز مصادر الطاقة للعالم الصناعي، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الفذ. وكذا ما تضمه من ممرات، ومضايق دولية واستراتيجية خطيرة[2].

- أزمة الخليج، علاوة على ما تقدم، تحدث في منطقة تضم صراعات عديدة متشابكة، ومزمنة، وقابلة للتفجر في أية لحظة. ومن شأن هذه الأزمة أن تحول المنطقة بأسرها إلى ساحة لصراعات مركبة، تنذر بشر مستطير. ناهيك أن أكثر من دولة، من دول المنطقة، تمتلك أسلحة الدمار الشامل مثل إسرائيل والعراق[3].

- انطلاقاً من حساسية الأزمة وخطورتها، وبناءً على حساسية منطقة الخليج، والشرق الأوسط ككل، فإن معالجة هذه الأزمة والتعامل معها، أو إدارتها، ينبغي أن تتم

بروية وتمعن شديدين، والحساب الدقيق لكافة الاحتمالات والنتائج حيث إن أي سلوك غير محسوب تجاه الأزمة، قد يترتب عليه عواقب وخيمة لا تحمد عقباها[٤].

- السلوك أو المعالجة التي يتبناها الفاعلون، في هذه الأزمة، ينبغي أن تنطلق من قاعدة «الطرق على الحديد وهو ساخن». حيث إن أي إرجاء أو تأجيل لحل هذه الأزمة، قد يفرض وضعاً قائماً، يميل الطرف العراقي فيه إلى تكريسه بما يصعب أو ربما يستحيل في النهاية تغييره[٥].
- أزمة الخليج، هي من الأزمات الدولية التي لا تعني طرفيها بذاتهما، بل إنها تتسم بأنها تعني أو تخص أكثر من طرف إقليمي ودولي. كما أنها تحمل في طياتها تهديداً خطيراً يطاول نُظماً مستقرة في المنطقة. ومن ثم، فهي قد تشكل عامل اضطراب للأوضاع خطيراً في المنطقة. وعليه، فقد بات تطويق الأزمة إحدى الضرورات الملحة في الوقت الراهن[٦،٧].
- أزمة الخليج من الأزمات الدولية التي تتسم نتائجها بالشمولية والتعدد، فهذه النتائج، إضافة إلى خطورتها، فإنها تشمل النواحي السياسية والاقتصادية والايديولوجية والاستراتيجية للمنطقة، بل ولقوى أخرى عديدة إقليمية وعالمية[٨].
- كذلك فإن أسباب أزمة الخليج ودوافعها تتسم، في بعض الأحيان، بالغموض، وفي أحيان أخرى، بالعمومية والشمول، وفي أحيان أخيرة بالانفرادية، ولربما بالذاتية[٩].

## دوافع تفجير الأزمة

لقد تعددت الدوافع التي فجرت أزمة الخليج. ويمكن تصنيف هذه الدوافع إلى ثلاثة مستويات على الوجه التالي:

### أ ـ دوافع داخلية

كان ثمة أكثر من دافع، داخل النظام السياسي العراقي، ساعدت على تفجير أزمة الخليج بالشكل والأسلوب اللذين تمت بهما:

ففي النظام السياسي العراقي كان ثمة الدوافع التالية:

١ ـ بعد أن خرج الشعب العراقي من الحرب الدامية والمدمرة، بينه وبين إيران، كان تواقاً إلى تحقيق طموحاته، التي تتمثل، بالأساس، في الديمقراطية والحرية والرفاه الاجتماعي. وبصفة خاصة، بعد ثماني سنوات عجاف، من التدمير والخراب والتخلف

والحرمان، عِوَضَ أن يحاول الرئيس صدام حسين العمل على تحقيق رغبات شعبه، المتعطش إلى الأمن والأمان، بدت لديه رغبة جامحة تعالت على رغبات شعبه. وكان هدفها الأساسي تحقيق مزيد من الطموحات الشخصية، أو بالأحرى الثروات. وهذه تستتبع سلسلة جديدة من الكبت والمعاناة للشعب العراقي. لم تكن البيئة الداخلية للنظام السياسي العراقي مؤهلة بالفعل لتحمل صدمة أخرى، وتكبد معاناة جديدة. ومن ثم فليس من السهل على الشعب العراقي تقبل نزوات حكامه، والخضوع لأهوائهم الذاتية. وسوف يترجم هذا الرفض في القريب العاجل إلى فوران شعب، ربما يؤجل حدوثه لبعض الوقت أساليب صدام حسين الرهيبة في التعامل مع شعبه. وقل كذلك عن حالة التخدير أو التنويم التي يعيشها الشعب العراقي بفعل حملة الدعاية المغناطيسية الموجهة إليه[١٠].

إضافة إلى ما تقدم، وارتباطاً به، حاول الرئيس صدام حسين، وبعد أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها، مغازلة الشعب العراقي وتحريك غرائزه نحو قيم الديمقراطية، والحرية، والرفاه الاجتماعي، من خلال جملة من التصريحات بدأها بإعلان عزمه على إتاحة الفرصة لظهور قوى سياسية جديدة تعددية حزبية. ثم أعلن عن رغبته في تعديل الدستور، بما يسمح لانتخابات رئاسية في شكل جديد يجري بموجبه العمل بمبدأ التنافس على مركز رئيس الجمهورية، ثم اعلان العفو العام عن جميع المعارضين السياسيين في الخارج. أمام كل هذه الالتزامات التي تعهد الرئيس صدام حسين بها، كان لا بد من اختلاق أزمة تجذب الأنظار، وتنسي الرأي العام العراقي تماماً التزامات صدام حسين، وتدخل الشعب العراقي، من جديد، في دوامة المعاناة والحرمان، وتكفل له بالتالي، إحكام قبضته الحديدية، وستاره الفولاذي على العراق وشعبه المكلوم[١١].

٢ ـ كان من الواضح أن العراق يعاني أزمةً اقتصادية داخلية طاحنة. زاد من وطأتها طموحات الشعب العراقي العريضة بعد الحرب. فالحرب قد توقفت، ونهاية الحرب ينبغي أن تكون بداية منطقية ومرغوبة لخطط الإنماء والتقدم التي توقفت طيلة ثماني سنوات، وقمة أعباء مديونية ثقيلة لا مفر للعراق من تسديدها أو جدولتها. فكيف المخرج من وضع اقتصادي مترد، وأزمة اقتصادية طاحنة؟! كان التفكير في تفجير أزمة الخليج، حيث إن القفز على الكويت ربما يفرج كربة الاقتصاد العراقي المحتضر، ويساعد بسرعة في انتشاله من الغرق. ثم إن العراق، بعد الغزو واستحكام الأزمة، سوف يكون في حل من التزاماته الدولية المتعلقة بالمديونية. وهذا ما حدث بالفعل: فقد عادت الغنائم وأسلاب الحرب على العراق والعراقيين بالشيء الكثير. وتحلل

العراق من ديونه. ولكن هل يمكن لهذا الكسب السريع أن يسمن ويغني من الجوع الطويل والقاسي الذي سوف تفرضه عملية المقاطعة العالمية الواسعة النطاق[١٢]. . . !!

٣ ـ يضاف إلى ما تقدم الخصائص المميزة لشخصية الرئيس صدام حسين، فهو يشعر بتقدير كبير لذاته، ويسعى دائماً للشعبية. وبالتالي فهو يحاول أن يظهر بمظهر القائد القوي: ويتضح ذلك من تخلصه، بصفة مستمرة، من العناصر المعارضة له في قيادة الدولة والحزب، كما يتجلى في ضرب القوى السياسية المنافسة. كذلك لصدام حسين طموح كبير، من الناحية السياسية ليس على المستوى الداخلي العراقي، بل وعلى مستوى الخليج العربي وعلى مستوى النظام الإقليمي العربي أيضاً. وهذا ما سوف نوضحه فيما بعد ـ هذه الخصائص الشخصية كانت من أقوى الدوافع لإقدام صدام حسين على تفجير أزمة الخليج[١٣].

أما في النظام السياسي الكويتي، فكان ثمة دافع وحيد بدا بمثابة الاغراء الذي زين لصدام حسين الاقدام على غزو الكويت. ويتمثل ذلك الدافع في عدم تمكن القيادة الكويتية من كشف حقيقة نيات الرئيس صدام حسين السيئة. ونتج عن ذلك انعدام الاستغداد لملاقاته. وقد يعود ذلك في الأغلب الأعم إلى طبيعة المجتمع الكويتي الذي لم يتعود على حالات الأزمات.

## ب ـ دوافع إقليمية

وإذا انتقلنا إلى المستوى الإقليمي ، وجدنا ثمة أكثر من دافع للرئيس صدام حسين إلى تفجير أزمة الخليج واحتلال الكويت:

١ ـ ضرب النظم السياسية في منطقة الخليج: حتى قبل أن تبدأ الحرب العراقية الإيرانية، لم يتمكن صدام حسين من إخفاء نواياه السيئة ضد دول الخليج العربي، ورغبته في إثارة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل هذه الدول. ولكن الحرب مع إيران قد أجلت تحويل هذه النيات، ولو مؤقتاً، إلى أفعال. وما أن انتهت الحرب حتى تهيأ صدام حسين للوفاء بوعوده القديمة[١٤].

٢ ـ ممارسة سياسة الابتزاز على مستوى الخليج العربي: يبدو أن صدام حسين قد ألف من العرب موافقته على كل ما يحقق رغباته ونزواته الشخصية. فإذا دعا لمقاطعة أو عزل إحدى الدول فمطلبه مجاب. وإذا حارب فالجميع يقدمون له المال، والسلاح، والبشر. وإذا أفلس فعلى الجميع أيضاً ـ بحكم العادة

والتعود ـ أن يقدموا ما يكفـل له الـثراء. كل ذلـك في أسلوب ابتزازي مقـززا! واحتلال الكويت هو حلقة في مسلسل صدام حسين الابتزازي[١٥].

٣ ـ السطو النظامي على مقدرات الخليج تحت دعاوى واهيـة: يزعم صـدام حسين بأنه إنما غزا الكـويت، واحتلها، وشرد شعبهـا كخطوة أولى عـلى طريق تـوزيع الـثروة بشكل عـادل في المنطقـة العربيـة. وهذه المسـألة ذات شجـون! فصدام حسين يمتلك ثروة بترولية وطبيعية هائلة، فهل أفاد منها العرب؟ أم أنها قـدمت في معـظمها وقـوداً لحرب السنـوات الثماني مـع إيران! وقبـل أن تظهـر الثروات البترولية إلى حيز الوجـود، لماذا لم يـطالب صدام حسـين العرب الـذين يملكون النفط بتوزيع ثرواتهم على الـذين لا يملكون؟! ثم إن دول الخليـج لم تتوان عن مساعدة أي طرف عربي يحتاج إلى المساعـدة، وفي مقدمـة هؤلاء صدام حسـين نفسـه. ذلك أن صـدام حسين بـالفعل يـرمي إلى السـطو عـلى مقـدرات دول الخليج، ولكن ليس لإعادة توزيع الثروة عربياً، إنما للاستئثار بتلك الثروة لكي يواصل بها نزواته الشخصية ومغامراته القاتلة[١٦].

٤ ـ العراق وطموحات القوى العظمى الإقليمية: منذ أن خرجت العراق من حربها مع إيران، وهي تتعامل مـع دول المنطقـة من منطلق أنها قـوة عظمى إقليميـة. وهذه القوة في حاجة إلى تكريس وضعها، وفرضه كـواقع اقليمي لا بـد لكافـة الأطراف من قبولـه. وهي في سعيها الحثيث من أجـل ذلك، لا تجـد ما يمنعهـا من السطو على الدول المجاورة، وبصفة خاصة إذا كانت أقل منها قـوة. وتجدر الإشـارة إلى أن هذه الأفكـار، والإرهاصـات، ربما تكـون قـد راودت الـرئيس صدام حسين، قبل انزلاقه إلى الحرب مع إيران. ولكن جاءت الحرب فأرجأت تحقيق تلك الآمال والطموحات، ولكنها لم تلغها.

٥ ـ صدام حسين ودور الدولة القائدة عـربياً: منـذ أواخر السبعينـات نجح صـدام حسـين، وساعـدته الـظروف الإقليمية، والبيئـة الدوليـة، في إيجـاد حـالـة من الاجماع العربي على عزل مصر سياسياً، وحضـارياً، وثقـافياً.. الـخ. وبالتـالي خيل إليه، أنـه يستطيـع تزعم النـظام الإقليمي العربي. وبـدأ يعزف عـلى هذا الوتر، من خلال طروحاته القومية مـرة، وإعلانـاته عن ضرورة تحـرير القـدس وفلسـطين المحتلة، مـرة أخـرى، ثم الـدفـاع عن العـرب والعـروبـة مـرات أخرى[١٧].

٦ ـ توزيع الأدوار مع إيران: يمكن القول بأن إيران تمثل إحـدى الثوابت الإقليميـة

في منطقة الخليج العربي، وقد راهن الرئيس صدام حسين على إلغاء هذه الحقيقة، من خلال حرب دامت ثماني سنوات خرج منها باقتصاد منهك. لمّا أيقن هذه الحقيقة، من خلال حرب مبيتة، واستعداد تام لاستئناف الصراع معه، اعترف بتلك الحقيقة. بل وبذل كل ما في وسعه من أجل إقامة محور مع طهران يمكنه من التفرغ لجبهة الخليج. ويتطور هذا المحور للاتفاق على مواجهة دول الخليج في نهاية المطاف. من هذا المنطلق، أقدم صدام حسين على مبادرته لإنهاء الصراع مع طهران. وهذه المبادرة تعني، فيما تعنيه، أن الرئيس العراقي صدام حسين نقل عداوة ثماني سنوات وأكثر إلى جبهته التي فتحها على الخليج العربي. وهي تعني، فيما تعنيه أيضاً، أنه ينبغي على صدام حسين أن يحقق من المكاسب على جبهته الجديدة ما يعوضه عن خسائره، من جراء مبادرته مع إيران! وعلى كل الأحوال، فهذه المبادرة، وكذا السلوك العراقي من ورائها، تحتاج إلى وقفة غير قصيرة[١٨].

## ج - دوافع دولية

وعلى المستوى الدولي العالمي ثمة أكثر من دافع هامّ يتمثل في الآتي:

١ - من المعلوم أن النظام الدولي يمر الآن بمرحلة انتقالية، وهذا النظام الدولي «الانتقالي» يتسم بسمة رئيسية هي عدم الاستقرار، على أشكال وصيغ ثابتة. وربما خيل للبعض، ومنهم الرئيس صدام حسين، أن «ما يشبه الفوضى» التي يمر بها النظام الدولي، يمكن أن تساعده في تغطية أية مغامرات يمكن أن يقدم عليها. وبالتالي يفرض أمراً واقعاً يفيق عليه العالم، ولا يملك إلا التغاضي عنه أو الاعتراف به. ومن ثم ساد الاعتقاد بأن أية تعديلات في الخريطة السياسية لمنطقة الخليج، بصفة خاصة، والمشرق العربي بشكل عام، يمكن أن تكون محل مساومة أو تغاضٍ.

٢ - يضاف إلى ما تقدم، واقع العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، تلك العلاقات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الوفاق والتفاهم. وربما يكون قد رسخ في ذهن الرئيس العراقي أن هذه العلاقات، وبشكلها الحالي، قد تهدىء من ردود أفعال القوتين العظميين إزاء الأزمة التي سوف تنشب بسبب المغامرة العراقية. علاوة على أن انشغال القوتين العظميين وكذا الأقطاب الدولية الأخرى، بما يجري في الاتحاد السوفياتي، ودول شرق أوروبا،

ربما يصرف أنظارهم عن أية تطورات تحدث في منطقة الخليج العربي. ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً. فقد تبلور، فور حدوث الأزمة، اتفاق وإجماع عالمي، لم يسبق له مثيل، على مواجهة السلوك العراقي وقتل روح المغامرة العراقية. وسوف نتولى هذا الموضوع فيما بعد تفصيلاً.

وفيما يبدو أن جو الاسترخاء العام، والرغبة في تهدئة التوترات الدولية على المستوى العالمي، كان له موقع متقدم في إدراك الرئيس العراقي. فقد استشعر أن هذا الجو ملائم للقيام بهذه المغامرة، حيث إن استعداد الدولتين العظميين، وبصفة خاصة الولايات المتحدة والقوى الغربية، باعتبارها معنية أكثر من غيرها بتطورات منطقة الخليج العربي، للجوء إلى الاختيارات العسكرية أو الصراع المسلح سوف يكون أقل من ذي قبل، ومن شأن ذلك أن يؤخر ردود أفعال تلك القوى، أو ربما يخفف من حدتها. وعليه تكون الفرصة المهيأة لتحقيق الأهداف العراقية مؤاتية. ولكن ثبت أن تلك الحسابات كانت خاطئة.

# الفصل الثالث

# حول سلوك طرفي الأزمة وانعكاساتها الدولية

لأزمة الخليج أطراف عديدة، منها قسم معني بالأزمة بشكـل مباشر. وهـذا القسم اشترك في إدارتها، وقسم آخر معني بها بشكل غير مباشر، ومن ثم فقد كانت مشاركته في إدارة الأزمة غير واضحة.

ونظراً لأهمية القسم الأول، وتأثيره في إدارة الأزمة، والتعويـل على دوره، سلبـاً أو إيجاباً، في نتائجها ومحصلتهـا النهائيـة، نرى الـتركيز عليـه وتحليل سلوكـه. أما القسم الثاني، فسنرجىء الحديث عنه إلى موضع لاحق من هذه الدراسة.

## سلوك طرفي الأزمة

- السلوك العراقي
- سلوك الطرف الكويتي

## الانعكاسات الأولية للأزمة

- على المستوى الداخلي
- على المستوى الإقليمي
- على المستوى العالمي

# سلوك طرفي الأزمة

## أ ـ السلوك العراقي

العراق، أو بالأحرى قيادته السياسية، هو الفاعل الرئيسي في أزمة الخليج. فهو الذي أثار الأزمة، وفجرها بشكلها الذي كان. وهو الذي استمر يديرها، من منظوره الخاص، وبما يتوافق مع أهدافه من وراء هذه الأزمة. وقد اتسم السلوك العراقي، أثناء الأزمة، بجملة من الخصائص يمكن إجمالها في الآتي:

١ ـ سلوك مركز[1]: بدأ السلوك العراقي في أزمة الخليج بشكل مركز وكثيف؛ فقد بدأ حشد العراق في غزوه الكويت قوات قدرت بما لا يقل عن مائة ألف مقاتل. وعند تفسير هذه الحقيقة، يلاحظ أن الغزو، بهذا الشكل، لم يكن يستهدف الكويت فقط، الدولة الآمنة المسالمة، التي تملك جيشاً صغيراً، أو بالمعنى الذي يستدعي مواجهتها بمائة ألف مقاتل مزودين بأحدث الأسلحة، ومظلّلين بغطاء جوي يتجاوز مائتي طائرة مقاتلة وقاذفة ومعترضة. يضاف إلى ما تقدم، أن القوات العراقية، بكثافتها السالفة الذكر، لم تقتصر على احتلال الكويت فقط، أو السيطرة على بؤر الاهتمام، ومراكز القوة في الدولة، بل تقدمت القوات الغازية، بسرعة فائقة إلى الحدود الكويتية مع المملكة العربية السعودية ثم تمركزت بكثافة ملحوظة عند تلك الحدود.

يرتبط بما تقدم أن العراق، منذ الغزو، لم يكف عن دعم قواته وتكثيفها في

الكويت، وعلى الحدود الدولية مع المملكة العربية السعودية. حتى تجاوزت القوات الموجودة في الكويت المائتي ألف مقاتل، علاوة على نقل منصات إطلاق الصواريخ الصغيرة والمتوسطة المدى (أرض ـ أرض) و(أرض ـ بحر) إلى الكويت، وقريباً من الحدود الدولية السعودية.

إضافة إلى ما سبق بادر العراق بقبول مطالب إيران في مبادرته الشهيرة لفض الصراع العراقي الإيراني الدامي، بشكل دراماتيكي هزلي. وعلى أثر ذلك سارع بنقل معظم قواته، إن لم يكن كل قواته المتمركزة على الجبهة العراقية الإيرانية، إلى داخل الكويت، وحشدها على الحدود الدولية مع المملكة العربية السعودية.

يستدل من كل ما تقدم أن العراق لم يكن يستهدف الكويت في حد ذاته، وإنما طموحاته تتجاوز هذه الدولة إلى كل دول الخليج. وهذا ما أعلنه صدام حسين صراحة، لما حمي وطيس الحرب الباردة التي شنها على النظم السياسية العربية التي عارضت غزوه الكويت واستهجنت سلوكياته. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، أن عملية الغزو قد بدأت في تمام الساعة الثانية، من فجر يوم الخميس الموافق ٢ أغسطس ١٩٩٠. وخلال ٤٨ ساعة كانت القوات العراقية، إما أنها تقترب من الحدود الدولية بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وإما أنها وصلت إلى تلك الحدود وبدأت في إقامة استحكاماتها عندها.

٢ ـ غزو فجائي وحاد[٦]: إضافة إلى عدوانية السلوك العراقي تجاه الأزمة، فقد كان سلوكاً مفاجئاً وحاداً في ذات الوقت. إذ لم تأخذ هذه الأزمة شكل الأزمات الدولية التي تبدأ بدرجة معينة، ثم تأخذ في التصعيد المتواتر المستمر. ولكن الذي حدث في أزمة الخليج لم يتم وفق هذا الوصف، وحتى المقدمات السريعة والمقتضبة لهذه الأزمة، لم تكن توحي، لا من قريب ولا من بعيد، بأنها سوف تتطور إلى حد الغزو والاحتلال والسيطرة.

وبالعودة إلى هذه المقدمات المقتضبة، التي أثارها صدام حسين كذريعة، نجد أنها لم تتجاوز أربعة عشر يوماً، بالاتهام الذي وجهه صدام حسين للكويت بسرقة البترول العراقي من حقل الرميلة، طيلة فترة الحرب، واقتطاع الكويت لأرض عراقية. وذلك عشية احتفال العراق بذكرى ثورة تموز وانتهت الذكرى بغزو الكويت، في فجر يوم الخميس، الموافق ٢ أغسطس مروراً بسلسلة المساعي الحميدة والمبادرات العربية لاحتواء الأزمة وتطويق التدهور الذي حدث بسرعة مبالغ فيها.

والغريب في الأمر أن العراق، منذ توقف الحرب مع إيران، وقبول الأخيرة القرار

رقم ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن، لم يذكر ولم يشر، ولو حتى مجرد الإشارة، إلى مسألة ما يسمى سرقة الكويت للبترول العراقي، وضمه أرضاً عراقية. بل على العكس من ذلك، فقد أشيع على نطاق واسع، وبشكل رسمي، وعلى أثر زيارة قام بها ولي عهد الكويت سعد العبدالله الصباح للعراق، في شهر مايو من عام ١٩٨٩، بأن العراق سوف يقوم بشق قناة تصل بين الكويت وشط العرب، لإمداد الكويت بالمياه، والربط بين الدولتين، وتعمير هذه المنطقة الصحراوية المقفرة. أثناء هذه الزيارة اتفق الطرفان على ضرورة ترسيم الحدود فيما بين الدولتين.

على الرغم من وجود ظاهرة خلاف على الحدود العراقية الكويتية، إلا أنه لم يدر في خلد أي من المراقبين أن هذه الخلافات يمكن أن تتفاقم، وبهذه السرعة، إلى غزو مسلح واحتلال عسكري.

ويرى البعض، وبمنطق الحساب العسكري التكتيكي أو العملياتي، أن عملية اجتياح القوات العراقية للكويت، تجمعت لها كافة عناصر التخطيط والسرية. ولكن قد يضعف هذا الرأي كثيراً إذا أخذنا في الاعتبار ما يلي:

- أن الكويت لا تملك جيشاً بالحجم الذي يملكه العراق، وذلك انطلاقاً من طبيعة الكويت المسالم، وكذا البيئة الإقليمية المحيطة. كل ذلك مقابل جيش مدرب للقيام بعملية عسكرية خاطفة، يضاف إلى ذلك سهولة مسار الجيوش وعدم وجود موانع طبيعية أو مصطنعة أمامها.
- فضلاً عن قرب المسافة بين حدود الكويت (موقع تمركز القوات العراقية قبل الغزو)، وبين عاصمة الدولة ومقر حكومتها ومركزها السياسي. كل ما تقدم بات كفيلاً بأن يضمن للقوات الغازية سهولة في تحركها وحرية أعانتاها على إتمام عمليتها كما خططت لها.

هذا السلوك العراقي في تفجير الأزمة، والذي اتسم بالحدة والفجائية، لم يتح الفرصة أمام القوى الدولية، سواء كانت إقليمية أو عالمية، لأن تفكر في اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تحول دون وقوع الكارثة، أو على الأقل، تأخير وقوعها. ومن ثم فقد أصيب العالم أجمع بحالة من الذهول، أفقدته القدرة على التفكير بشكل فعال تجاه الأزمة.

٣ ـ الصلف والتعنت: ولقد أضيف إلى السمتين السابقتين اللتين اتسم بهما السلوك العراقي في تفجير أزمة الكويت، صفة ثالثة فحواها أن السلوك العراقي بتر ـ بشكل يريق ماء الوجه ـ المساعي التي بذلتها أطراف عديدة لاحتواء الأزمة. كذلك

قطع سلوكه الآنف خط الرجعة أمام كافة الأطراف وحال دون إمكانية الحل السلمي للأزمة. أضف إلى ذلك أن صدام حسين تعامل مع رموز نظامه بأسلوب مقزز، وفوقية غريبة ومع المساعي التي أعقبت تفجير الأزمة، بهدف احتوائها. كذلك لم يعر النظام العراقي المشاعر الإنسانية، والرأي العام العالمي والعربي أي اهتمام يذكر. وكان من شأن ذلك الإساءة إلى الذات العربية وتشويه طابعها القومي.

## ب ـ سلوك الطرف الكويتي[٣]

إضافة إلى السلوك العراقي الذي أفردنا له جزئية مستقلة من هذا الفصل، وانطلاقاً من كون ذلك السلوك هو السلوك الفاعل أو مفجر الأزمة في الخليج، نتناول في هذه الجزئية السلوك الكويتي، بوصفه سلوكاً فاعلاً ومعنياً بالأزمة، بالدرجة الأولى. ومن ثم يمكن إجمال خصائص السلوك الكويتي أثناء الأزمة في الآتي:

١ ـ في مقابل عنصري المباغتة والفجائية اللذين اتصف بهما السلوك العراقي في أزمة الخليج، جاء السلوك الكويتي متسماً بالذهول، وعدم تصديق ما يحدث. وبالرغم من ذلك تبلور الموقف الكويتي سريعاً، وتشكلت المقاومة من الجيش والشعب، وعند هذه اللحظة كان على المجتمع الكويتي، بكافة طوائفه وفئاته، أن يواجه الواقع الجديد، وأن يجتهد في تكوين خلايا المقاومة والتدريب للشباب، وتطويعه من أجل التمكن من البقاء والتصميم على إعادة حقه السليب.

٢ ـ الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أنه ينبغي على القيادة الكويتية، شأن الشعب الكويتي، أن يظل يقظاً، ولا يدع الفرصة سانحة للغزو العراقي كي يتمكن من التلاعب بديموغرافية المجتمع الكويتي، من خلال عمليات إسكان مواطنين عراقيين محل المواطنين الكويتيين الأصليين، التي تعقب حالات الهجرات الجماعية من داخل الكويت. إن الثقل الديموغرافي الكويتي داخل البلاد مطلوب للضغط على صدام حسين، من ناحية تشكيل حائط صد بشري أمام مخططاته الرامية إلى التهجير، والاحلال، والتوطين من ناحية أخرى، فعلى الشعب الكويتي أن يتنبه إلى هذه الاشكالية جيداً[٤].

٣ ـ إن السلوك الكويتي إزاء أزمة الخليج ينبغي أن يتخذ منهجاً لحركته السياسية، وتعامله مع الواقع الدولي؛ فعليه أن يزاوج بين الحركة الدبلوماسية، والسياسية النشطة داخلياً، بتعبئة الشعب الكويتي وحثه على التمسك بحقه وعدم مغادرة أرضه ووطنه، واقتضى منه إقليمياً أن يسعى إلى تكتيل القوى العربية التي تساند الحق

الشرعي الكويتي والاستفادة منها، في ظل الشرعية والقومية العربية التي تمثلها جامعة الدول العربية، والعمل قدر المستطاع على تجريد العراق من كل مؤيديه ومسانديه، حتى يتم عزله بشكل مطلق على الساحة العربية. وتوجب عليه دولياً تجميع الدعم من كافة القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، وغرب أوروبا، والاجتهاد من أجل قطع السبل أمام العراق لمد الجسور وإقامة العلاقات مع القوى الدولية التي يمكن أن تساعده في الخروج من عزلته الدولية، والمقاطعة الاقتصادية الفعالة والمؤثرة. كما كان على السلوك الكويتي أن يزاوج بين الحركة الدبلوماسية والسياسية، بشكلها ووصفها السابقين وبين القيام بالعمل العسكري المسلح، من خلال تنشيط عناصر المقاومة المسلحة داخل الكويت، وإمدادها بكل احتياجاتها المادية والمعنوية والعسكرية والمدنية، حتى تظل عنصر تنغيص للاحتلال العراقي، وتظل إثباتاً دافعاً على أن الشعب الكويتي لم ينته، ولن يكون إلا دولة ذات سيادة، ولن تفلح كافة المحاولات والخطط العراقية إلى تذويبه ومسخ شخصيته[٥].

٤ ـ خروج مقومات النظام الشرعي بالكويت. . ومعظمهم في مأمن الآن ـ جاء بمثابة خيبة أمل كبيرة لصدام حسين الذي لم يجد من يضفي الشرعية على غزوه الكويت. ومما فخرت به الحكومة الكويتية في المنفى بأن صدام حسين لم يجد كويتياً واحداً يرضى بأن يصبح عضواً في حكومة الدمى التي عينها قبل ضمه الكويت. زِدْ على ذلك أن حكومة المنفى أعطيت الحق في الوصول إلى استثماراتها الخارجية البالغة أكثر من مائة وخمسين مليار دولار، في عواصم الغرب وسيوظف بعض هذه الأموال لمساعدة الكويتيين خارج بلادهم، ويستطيع كل ضحايا أزمة الخليج أن يتوقعوا نزراً من مساعدات الحكومة الكويتية[٦].

## إنعكاسات الأزمة الأولية

بعد تناولنا شكلاً تفصيلياً من سلوك أهم أطراف أزمة الخليج، نتعرض إلى تحليل أهم النتائج التي تمخضت عن أزمة الخليج. وتيسيراً لذلك التحليل يمكن تقسيم تلك النتائج إلى أكثر من قسم، وعلى أكثر من مستوى، وذلك كما يلي:

### أ ـ على المستوى الداخلي

١ ـ يجمع خبراء الاجتماع السياسي ونظم الحكم على أن الأزمات والشدائد التي

تتعرض لها الدول تقود، في العادة، إلى نوع من التلاحم بين قيادات تلك الدول. ومن ذلك يفهم أن ثمة علاقة عضوية بين الأزمة والتلاحم بين الشعب والقيادة. ففي حالة الأزمة أو التهديد الخارجي يكون القائد في أمس الحاجة إلى تعاطف شعبه، وتأييده له، ووقوفه إلى جواره. كما يكون الشعب أيضاً في حاجة ملحة إلى قيادته، لكي تساعده وتأخذ بيده في الخروج من الأزمة.

وفيما يتعلق بأزمة الخليج، فقد أفرزت تلك الأزمة مفارقة جديرة بوقفة وتحليل. ففي حين اختلق صدام حسين أزمة الخليج وفجرها، بمحض إرادته وبدافع من أفكاره الذاتية، وطموحاته الشخصية ليستدر عطف شعبه، وليفلت من نقمته، ويلهبه، ويوجه أنظاره بعيداً عن الأوضاع الداخلية المتردية، لم يزدد الشعب العراقي إلا نقمة عليه، وسخطاً على ما جلبه على ذلك الشعب من دمار وخراب، وتخلف، كانت الأوضاع فيما يتعلق بالعلاقة بين الشعب الكويتي وقيادته السياسية عكس ذلك تماماً، فبالرغم من النازلة التي حلت بالمجتمع الكويتي، إلا أنها قوّت عرى التلاحم، ووطدت الأواصر بين الشعب وقيادته السياسية، وقدمت دليلاً قاطعاً على رصيد الحكومة الكويتية، والقيادة السياسية، الزاخر من التأييد الشعبي والشرعية السياسية(٧).

٢ ـ أدت أزمة الخليج إلى تخريب اقتصاد دولتين (العراق والكويت) بشكل فادح ومؤثر: فبالنسبة إلى العراق زادت أعباء الاقتصاد العراقي المتهالك. فهو ما إن تنفس الصعداء على أثر خروجه من الحرب مع إيران، حتى انزلق إلى حرب جديدة ومغامرة غير مأمونة العواقب. وقد يزداد الطين بلة إذا أخذنا في الاعتبار المقاطعة شبه الصارمة التي أجمع العالم على فرضها على العراق حتى يلتزم لقرارات الشرعية الدولية. أما بالنسبة إلى الكويت فقد تهاوى الاقتصاد الكويتي تحت وطأة الجراح التي أثخنته من جراء عمليات السلب، والنهب، والسطو التي تعرض لها على أيدي الاحتلال العراقي(٨).

٣ ـ يضاف إلى ما تقدم، أن النظام السياسي العراقي وقيادته السياسية قد فقدا مصداقيتها تماماً، أمام العالم، بما في ذلك أمتها العربية. ولم يجن العراق من مغامرته الخرقاء إلا الكراهية والاشمئزاز، وانهيار الهيبة الدولية، التي كان العراق قد اكتسبها من وراء صموده في الحرب مع إيران. ويمكن القول بأن العراق قد ساهم بالقسط الأوفر في تشويه صورة العرب، وبصفة خاصة من المنظور الغربي(٩).

٤ ـ كذلك تحمل الشعبان، العراقي والكويتي، الآثار الاجتماعية والنفسية المدمرة

التي ترتبت على أزمة الخليج. وقد استتبع ذلك أن كثيراً من الشعوب العربية، وفي مقدمتها الشعب المصري، قد عانى الأمرين من آثار تلك الأزمة. وقل كذلك عن مجموعة من الشعوب العربية، التي كانت لها عمالة في الكويت، كاليمن والسودان، والتي عوملت بمنتهى القسوة، والصلف، وصودرت أموالها، واعتدي على أعراضها(١٠).

٥ ـ أزمة الخليج سوف تتمخض عن إفرازات مهمة داخل النظام السياسي العراقي. فسوف يترتب على تلك الأزمة، بروز قوى سياسية جديدة في الساحة السياسية العراقية، كما قد تؤدي إلى اشتداد ساعد المعارضة الداخلية والخارجية ضد نظام صدام حسين، وسوف تقود كذلك إلى إذكاء جذوة الصراع القومي والتفسخ الطائفي داخل المجتمع العراقي(١١).

٦ ـ أصيب الرأي العام العربي بالتمزق والتشويش: فالمعلومات التي لبث يزفها إليه الاعلام العراقي ما برحت تجمع بين الدعاية الفجة، والديماغوجية المفرطة حتى باتت الرؤية غير واضحة المعالم بالنسبة للرأي العام العربي وصار العرب في أمس الحاجة إلى الحقيقة التي راحت تصطدم دائماً بالتشويه، والتضليل الاعلامي العراقي(١٢).

٧ ـ كذلك لم تنج الثقافة العربية من التخريب والعبث، نتيجة أزمة الخليج، فالوجدان والشعور والاحساس هي عناصر غاية في الأهمية بالنسبة إلى المركب الثقافي، والتكوين الحضاري للفرد والأمة. فكيف الحال وقد طعنت كل تلك العناصر في مقتل، من جراء مغامرة صدام حسين ونزوته المميتة(١٣).

## ب ـ على المستوى الإقليمي

وإذا انتقلنا إلى المستوى الأوسع قليلاً أي على مستوى النظام الإقليمي العربي، أو الشرق الأوسط كمصطلح سياسي، نجد أن أزمة الخليج تركت آثاراً بليغة على هذا المستوى. ومن هذه الآثار:

١ ـ لقد ثبت بعد تفجر أزمة الخليج أن العراق، بقيادة صدام حسين، يمثل عنصر عدم استقرار في منطقة الخليج، بل وفي منطقة الشرق الأوسط بكاملها. منذ بداية الثمانينات كان العراق، وبعد وصول صدام حسين إلى قمة السلطة في بغداد، يعد عاملاً مهماً من عوامل عدم الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط إلا أن آثار ذلك كانت موجهة نحو إيران التي انخرطت مع العراق في صراع مرير من أجل

الزعامة. والآن ومنذ بداية التسعينات والعراق يتجه نحو دول الخليج العربيـة، وربما نحو النظام الإقليمي العربي برمته[١٤].

إذن عدم الاستقرار، الذي يقوده العراق بزعامة صدام حسين، بدأ ينخر في عظام الأمة العربية. والحال أن العرب جميعاً، أسهموا، سواء بـالمال، أو بـالأرواح، أو حتى بالتأييد المعنوي، في إحراز الصمود الـذي حققه صـدام حسين في حـربه الشرسـة مع إيـران. فلم يكن يدور في مخيلة أي عـربي، في وقت من الأوقات، أن العـراق سـوف ينقلب ضد أمته ليعمل فيها سيف الرعب والدمار.

٢ ـ ارتبـاطاً بـالنتيجة السـابقـة، قـادت أزمـة الخليـج إلى إشعـال الحـرب البـاردة العـربية ـ العـربية؛ فـالنظام العـربي انقسم على نفسـه إلى تيـارين: التيـار الأول هـو مجموعة الـدول التي تمسكت بمبدأ عـدم المساس بـالوضـع القائم، والـدفاع عن القيم والمبادىء التي تحكم العلاقات الدولية والعربية، وينخرط في هـذا التيار معـظم الدول العـربية. أمـا التيار الثـاني: وهو مجمـوعة الـدول التي أيدت العـراق لأسباب مختلفـة ودواعٍ متبـاينـة. ومن ثم انقسم الصف العــربي إلى معسكـرين. ولم يكتف العــراق بذلكٍ، بل أطلق أول رصاصة من رصاصات الحرب الباردة، فور اجتيـاحه الكـويت مباشرة. وعندما أيقن أن ثمة دولاً سوف تتصدى لـه، وتحاول اعـتراض طريقـه الذي سوف ينتهي بالمنطقة إلى الدمار والخراب، انساق في هده الحرب البـاردة، من السباب والشتائم التي راح يكيلها يومياً النظام العراقي، عبر إذاعاته الموجهة، إلى ما يوشك أن يكون مواجهة مسلحة، بين القوات العربية والقوات العراقية على أرض المملكة[١٥].

٣ ـ لم تقتصر آثار أزمة الخليج على النواحي المادية والسياسيـة، بل تجـاوزت ذلك إلى الطابع القومي العربي، حيث امتدت إليه تلك الآثار بالتشويه؛ فالشخصية العربية والذات الحضارية العربية أصابها، كثير من الاعتلال نتيجة مـا حركتـه أزمة الخليـج، لدى العالم الغربي، بشكل خـاص أصابهـا، والعالم الثـالث بشكل عـام، من مشاعـر الاشمئزاز والتقزز[١٦].

٤ ـ منذ أن تفجرت أزمة الخليج تراجعت كافة القضايـا العربيـة الأخرى في إدراك كل من صانـع القرار العـربي، والمواطن العـربي، لتقفز أزمـة الخليج إلى مقـدمة تلك القضايا ذلك أن التهديد المخيف، المنبعث من منطقة الخليج العـربي هو الآن الشغـل الشـاغل لصـانع القـرار العربي والمـوّاطن العادي عـلى السواء. لقـد تـراجعت قضيـة الاحـتلال الاسرائيلي لأرض فلسطين إلى الوراء، أكثر من عقدين من الـزمان. كـذلك اختفى، بشكل شبه تـام، الاهتمام والـدعم العربي لـلانتفاضـة الفلسطينيـة، ومسألـة

الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ويمكن القول بشكل عام أن إشكالية الصراع العربي الاسرائيلي قد أصبحت على مشارف مرحلة جديدة تماماً. يضاف إلى ما تقدم الانشغال التام عن أزمة لبنان، بالرغم من جنوحها ناحية الحل والتسوية النهائية، إلى غير ذلك من القضايا الأخرى المهمة في الوطن العربي(١٧).

٥ ـ كثير من الدول العربية سوف يتعرض لخسائر مادية جسيمة من جراء أزمة الخليج. ومن هذه الدول، بالإضافة إلى العراق والكويت، والأردن، ومصر، هناك اليمن، والسودان، وتركيا، وإذا كانت المجموعة الأولى من الدول سوف تتعرض لخسائر مباشرة من جراء الأزمة، فإن المجموعة الأخيرة سوف تتعرض لخسائر غير مباشرة، ولكنها فاعلة ومؤثرة(١٨).

## ج ـ على المستوى العالمي

وعلى المستوى العالمي نجد هناك آثاراً عديدة لأزمة الخليج يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ ما من شك في أن أزمة الخليج قد عرضت الأمن والسلم الدوليين للخطر: فالأمن المهدد في الخليج بسبب احتلال دولة لدولة أخرى هو جزء من الأمن الدولي، والحرب التي توشك على الاشتعال، بين لحظة وأخرى، قد تؤدي إلى الاضرار بأطراف عديدة دولية. ومن ثم فمن المتوجب على العالم أجمع أن يبذل جهده من أجل ابعاد شبح الحرب، وتفادي الأزمة بسلام، في منطقة ربما تهم العالم كله(١٩).

٢ ـ للعالم الغربي علاقات متينة بدول الخليج، وبدول أخرى في المنطقة العربية والشرق الأوسط. وقد ترتبت على هذه العلاقات مصالح متبادلة بين تلك الدول والعالم الغربي. ولما كانت أزمة الخليج تهديداً سافراً لتلك العلاقات والمصالح المترتبة عليها، حق للدول الغربية أن تدافع عن علاقاتها بدول الخليج وعن مصلحتها بتلك الدول، خصوصاً إذا كانت تلك الدول مهددة بشكل جاد من قوة تطمح في السطو على مقدرات ثروتها، لا سيما إذا كان هذا الدفاع قد طلب من الدول ذات العلاقة(٢٠).

٣ ـ اقتصادياً دول عديدة في العالم سوف تتأثر بفعل أزمة الخليج، فمثلاً ارتفاع أسعار البترول سوف يحمّل اقتصاد الدول المستوردة أعباء ثقيلة. كذلك سوف تتأثر إلى حد بعيد أسعار صرف العملات بشكل بانت معالمه منذ بداية الأزمة. يضاف إلى ذلك أن جو القلق الذي يسود المنطقة سوف يؤثر على حركة رؤوس الأموال، وبالتالي الاستثمار داخل دول المنطقة(٢١).

٤ ـ أزمة الخليج بعثت إلى حيز الوجود بحقيقة جديدة تتعلق ببواعث الصراعات الإقليمية: ففي فترة اندلاع الحرب الباردة بين الدولتين العظميين، في فترات السلام الساخن التي تخللتها، كان التنافس والصراع الدولي بين العملاقين من أهم الأسباب التي تقف وراء اندلاع الصراعات الإقليمية، وأداة مهمة في إداراتها. أما فيما يتعلق بأزمة الخليج، فقد برزت حقيقة جديدة مؤداها أن أسباب الأزمة الإقليمية نابعة جميعها من إفرازات المنطقة والقوى الإقليمية فيها، ولا دخل للقوى الخارجية في آثار هذه الأزمة. ويعد سلوك الدولتين العظميين في إدارة أزمة الخليج، والتعامل معها حتى الآن، دعماً قوياً لسياسات الوفاق بين الدولتين، وتأكيداً لمدى احترامهما قواعد اللعبة في الصراع الدولي فيما بينهما[٢٢].

٥ ـ وضع التنظيم الدولي وما يثيره من شجون وطموحات، بموجب أزمة الخليج، على محك تجربة قاسية، حيث بات العالم كله ينظر إليه كفاعل أساسي ومؤثر في أزمة الخليج. فهل يفلح النظام الدولي عبر قمته المتمثلة في الأمم المتحدة، وأجهزتها العديدة التي أهمها مجلس الأمن في إشفاء غليل المتعطشين إلى حل الأزمة بسلام ودون إراقة دماء؟[٢٣].

# الفصل الرابع

# إطار الأزمة الاقليمي

## مجلس التعاون العربي ـ العلاقات العراقية الايرانية

## اسرائيل وأزمة الخليج

في هذا الفصل نتناول بالدراسة والتحليل إطار الأزمة الإقليمي للخليج، ويتبلور هذا الإطار في مجموعة من العلاقات التقاطعية المتشابكة والمتداخلة التي ترتبط بالأزمة ارتباطاً عضوياً، إما قبل حدوثها من حيث التمهيد لها، وإما بعد حدوثها، من حيث التأثير على تطوراتها ومسالكها.

وتتبلور هذه المجموعة من العلاقات في ثلاثة خطوط رئيسية:

- علاقات مجلس التعاون العربي.
- العلاقات العراقية الايرانية.
- اسرائيل وأزمة الخليج.

### علاقات مجلس التعاون العربي

- العراق قوة اقليمية عظمى.
- تبلور مجلس التعاون العربي.
- أهداف مجلس التعاون العربي.

### العلاقات العراقية الإيرانية

- أضواء على مفاوضات السلام العراقية الإيرانية.
- مبررات المبادرة العراقية لفض الصراع مع إيران.
- ماذا تعني المبادرة العراقية.
- ردود الأفعال تجاه المبادرة العراقية.

## إسرائيل وأزمة الخليج

- البيئة الداخلية قبل الغزو.
- البيئة الإقليمية.
- البيئة الدولية.
- تعليق الحوار الأمريكي الفلسطيني.
- الموقف الإسرائيلي من بداية الأزمة.
- خروج إسرائيل عن صمتها.

# علاقات مجلس التعاون العربي

## العراق قوة إقليمية عظمى:

منذ أواخر السبعينات، وبالتحديد لما قفز الرئيس صدام حسين إلى سدة الحكم في العراق، تحددت ملامح السياسة العراقية في جعل العراق قوة عظمى إقليمية، تهيمن على كافة دول النظام العربي. وقد وجدت هذه السياسة عناصرها في:

## عوامل دعم السياسة العراقية:

لقد توطدت قناعة الرئيس العراقي الشخصية بضرورة وضع تلك السياسة موضع التنفيذ، في ذلك الوقت بالذات، وهي الفترة من أواخر السبعينات، بفعل اعتبارات ثلاثة تحددت في الآتي:

- التفسخ العربي والحرب الباردة العربية التي أعقبت توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩ م. وقد كانت تلك فرصة مواتية امتزجت مع قناعات الرئيس صدام حسين ومعتقداته الشخصية فزادت من اصراره على تنفيذ السياسة العراقية التي تهدف إلى زعامة العراق للنظام الإقليمي العربي[1].
- الثورة الإيرانية، والفوران الشعبي الذي اجتاح إيران ، كانا بمثابة دافع قوي آخر أخذه الرئيس العراقي في اعتباره، فانصرف إلى وضع الخطوط العريضة للسياسة الإقليمية العراقية. ذلك أن الثورة في إيران تعني، فيما تعنيه، تصدع أركان الحكم

في إحدى أهم القوى الإقليمية في المنطقة. ومن شأن ذلك أن يسهل مهمة العراق، ويقربه خطوة من هدفه النهائي. فجبهته الشرقية أصبحت ضعيفة ومتهالكة. وكان ذلك بمثابة اغراء للتوسع وفرض السيطرة على بعض المناطق المتنازع عليها بين الدولتين[٦].

- ثمة عامل آخر كان له تأثير واضح في مخيلة صانع القرار العراقي وهو بصدد رسم استراتيجيته الإقليمية، وهو المتمثل في الصراع والتنافس الدولي بين الدولتين العظميين في ذلك الوقت، حيث كان بإمكان العراق، شأن أية قوى إقليمية أخرى في ذلك الحين، جذب إحدى القوتين العظميين وهي هنا الاتحاد السوفياتي ـ لمباركة سياسته، وكسب تأييدها. وبالفعل أفلح الرئيس صدام حسين في كثير من الأحيان، في تنفيذ ذلك السيناريو بحنكة وبراعة وتقمص العراق شخصية البطل القومي المناهض للتدخل الأجنبي في المنطقة[٧].

## أهداف السياسة الإقليمية العراقية:

تعددت أهداف السياسة العراقية وتجاوزت حتى منطقة الخليج العربي وتمثلت تلك الأهداف في الآتي:

- جغرافيا وجيوبوليتيكيا: التوسع على حساب الجيران: شط العرب في الجبهة الشرقية مع إيران، وجزيرتا واربه وبوبيان، وربما الكويت على الجبهة الجنوبية.
- اقتصادياً: من شأن هذه التوسعات زيادة القوة الاقتصادية للعراق على حساب جيرانها في الشرق والجنوب.
- سياسياً: تمثل هدف السياسة العراقية في تكوين دولة قوية عسكرياً، واقتصادياً، يمكنها القفز إلى قمة النظام الإقليمي العربي وقيادة ذلك النظام.
- أيديولوجيا: كذلك هدفت السياسة العراقية إلى تعميم فكر حزب البعث على أكبر قدر ممكن من النظم السياسية العربية.
- دولياً: إذا قدر للسياسة العراقية تحقيق أهدافها، سالفة التبيان، فمن شأن ذلك أن يجعل العراق موضعاً لتهافت القوى العظمى، للقيام برعاية مصالح تلك الدول في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

### أهداف مجلس التعاون العربي:

تحددت أهداف مجلس التعاون العربي في الآتي:

- الاستفادة من قوة مصر وثقلها العربي والدولي: وهذه الاستفادة تمثلت بالأساس في أمرين أو في أحدهما فقط: الأمر الأول، أن تساند مصر العراق في سياسته. وذلك من خلال اتفاق دفاع مشترك دارت بشأنه مناقشات ومجادلات كادت توقف انشاء ذلك المجلس. الأمر الثاني، إن لم يستطع العراق الحصول على مساندة مصر وتأييدها لسياسته، فيمكنه على الأقل تحييد تلك القوة، وابعادها عن أية مغامرات وحروب تقدم عليها العراق.
- الدفاع المشترك والأمن المتبادل: حتى قبل التوقيع على اتفاق التعاون العربي بين العراق والأردن، واليمن، ومصر، كان اتفاق الدفاع المشترك، واتفاق آخر لدمج أجهزة الاستخبارات في الدول الأربع، من الأمور التي تجري بشأنها مفاوضات ومشاورات مكثفة، نظراً لأهميتها وأولويتها المطلقة.
- السيطرة على المنطقة العربية: ليس من الصعب على العراق وحلفائه في مجلس التعاون العربي أن يحكموا سيطرتهم على المنطقة العربية. فالدول التي يمثلونها هي الأقوى، والأعظم، والأجدر باهتمام القوى الكبرى، والأقدر على حماية مصالحها في المنطقة.

## العلاقات العراقية الإيرانية

### أضواء على مفاوضات السلام العراقية الإيرانية:

كان لموافقة إيران على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ المتعلق بتسوية الصراع العراقي الإيراني دوي هائل لدى الشعب العراقي. فهو شعب مكلوم، زج في أتون حرب دامية مدمرة، استنزفت مقدراته المادية، والبشرية والمعنوية، والسيكولوجية، والقيمية، على مدى ثماني سنوات متواصلة. وهو لا يعلم لها علة، ولا يدري عنها نهاية. شعب متعطش إلى السلام، والخلود إلى الراحة حتى لالتقاط الانفاس. ومن ثم كانت فرحته - أي الشعب العراقي - لا توصف. حتى أنها بلغت درجة الهوس حالما أعلنت إيران، وأذاعت وكالات الأنباء أن إيران قد قبلت بالقرار رقم ٥٩٨، الصادر عن مجلس الأمن، والمتعلق بايقاف الحرب، والاعلان عن تسوية النزاع بين العراق وإيران[4].

لقد توهم الشعب العراقي أن ذلك الاعلان هو بداية النهاية، بالنسبة لمتاعبه الاقتصادية. فسوف يبدأ الالتفات إلى الداخل، وسوف يستأنف العراق عمليات التنمية التي توقفت بفعل الحرب وسوف تندمل جراح الجرحى والمعوقين، والمشوهين. والمفقودين، والأسرى، بفعل عملية الاغداق المادي التي ستصاحب التنمية والتقدم الاقتصادي. وسوف يتنفس الشعب العراقي الصعداء، إزاء ظاهرة ديكتاتورية الحزب الأوحد، وعبادة سلطة الحاكم الفرد.. وسوف وسوف.. الخ، وكان الربع الأخير من عام ١٩٨٨، وعام ١٩٨٩، هي فترة الامنيات والتمنيات للشعب العراقي. طموحات تفوق الوصف، وآمال كبيرة تنتظر أن يطلق لها العنان، لتغطي على الآلام والمآسي التي خلفتها الحرب. ولكن تم الحجر على الحلم العراقي، وصودرت آماله وطموحاته. وتعلق الشعب العراقي، في هذه الآونة، بمفاوضاته الرسمية مع إيران من أجل فض النزاع، وتسوية المشاكل المعلقة. وخلال هذه المرحلة من مراحل الصراع العراقي الإيراني، برزت وتبلورت مجموعة من الحقائق قادت إلى نتيجة وحيدة على الوجه التالي:

**الحقيقة الأولى: المفاوضات كانت طويلة وشاقة ومعقدة:**

تمخضت الحرب العراقية الإيرانية عن حاجز ضخم من عدم الثقة، والأحقاد النفسية، بين العراق وإيران شعباً وحكومة ونظاماً. وقد انعكس ذلك على الحاجز الهائل من العدائية في المفاوضات واللقاءات التي تمت بين الدولتين، بحضور ممثل عن المنظمة الدولية، وذلك بغرض التوصل إلى تسوية مرضية لكلا الطرفين من أجل حل النزاع فيما بينهما.

إلا أن ذلك لم يقطع أمل العراقيين في الوصول إلى تسوية الصراع الذي كان يمثل، بالنسبة إلى الشعب العراقي، كابوساً مريعاً. ومجرد التفكير في استئناف الحرب كان يثير تقزز الشعب والشعور بالمرارة. وقد أدى ذلك الجو النفسي العام الذي عاشه الشعب العراقي، وهو يرجو السلام، ويأمل في الاستقرار، إلى تهيئة نوع من الاستعداد النفسي والوجداني، لقبول الصلح مع إيران، حتى ولو بأي ثمن. وقد استغل الرئيس صدام حسين هذا العامل أحسن استغلال.

**الحقيقة الثانية: الموقف الإيراني الصلب والمتشدد:**

كان السبب الرئيسي وراء تعقيد المفاوضات، الموقف الإيراني الصلب والمتشدد. وقد بات من الواضح أن إيران لن تسلم بمطالب العراق تحت أي ظرف، حتى ولو استأنفت الحرب من جديد. وتأكد العراقيون من ذلك، وحاولوا مد الجسور عبر

قنوات عديدة، منها الرسمي، ومنها غير الرسمي، إلا أنها جميعاً كانت محاولات فاشلة.

**الحقيقة الثالثة: الطروحات العراقية غير مقبولة لدى إيران:**

كان الرفض الإيراني المطلق لكافة الطروحات العراقية، حول تسوية النزاع، بمثابة مؤشر أكد للرئيس صدام حسين أن العراق أصبح أمام خيارين لا ثالث لهما: الخيار الأول، أن يستأنف الصراع المسلح لفرض الأمر الواقع الذي يرغب فيه، وبالتالي يستعد لقتال جديد. الخيار الثاني: أن يتنازل عن مطالباته، ويذعن لوجهة نظر الطرف الإيراني. ومع الأخذ في الاعتبار أن الصراع بين الدولتين لن يظل معلقاً عند حالة اللاسلم واللاحرب. وكذلك تبلورت قناعة لدى صدام حسين بأن العراق لن يتمكن من هزيمة إيران بشكل ساحق، يقضي عليها بصورة كاملة. فإيران إحدى الحقائق الأساسية الموجودة والثابتة في منطقة الشرق الأوسط.

**الحقيقة الرابعة: سياسة العراق في التوسع والهيمنة:**

إضافة إلى ما تقدم من حقائق، برزت حقيقة أخرى، وهي تمكن الرئيس صدام حسين من التوفيق، بين احتمال إبقاء الصراع العراقي الإيراني في وضع معلق، وبين حقيقة السياسة العراقية الهادفة إلى تمكين العراق كقوة عظمى إقليمية. فكل منهما يتعارض مع الآخر ويستوجب تأخيره أو إلغاءه.

**نتيجة واحدة نهائية:**

قبل غزو العراق الكويت تأكد الرئيس صدام حسين، أن الأوضاع العسكرية، والاستراتيجية، والنفسية على الجبهة الشرقية، غير مطمئنة. ولن تتيح له فرصة تنفيذ سياسته سالفة الذكر، وتأمين حرية الحركة على الجبهة الشرقية تماماً. وعلى أثر ذلك تكثفت الاتصالات الرسمية، وغير الرسمية بين العراق وإيران، واتضح أن الأمر لن يكون إلا من خلال تصرف دراماتيكي.

## مبررات المبادرة العراقية لفض الصراع مع إيران:

دوافع ومبررات المبادرة العراقية لفض الصراع مع إيران عديدة ومتشعبة، يمكن أن نحصي منها بالتحليل ما يلي[٥]:

**مبررات سياسية:**

بعد غزو الكويت واحتلاله، ولربما قبل الغزو أيضاً، أدرك الرئيس صدام حسين

أن إيران حقيقة ثابتة في منطقة الخليج. وهي قوة كبرى إقليمية، ولن يقدر على إلغاء دورها بالقوة. عندئذٍ فضل الاستفادة من ذلك الدور، وتطويعه لصالحه. ولكن كيف، والدولتان لا تزالان تلعقان جراح حرب السنوات الثماني!! لقد اهتدى تفكير الرئيس صدام حسين، في التعامل مع الصراع العراقي الإيراني في هذه المرحلة بالذات، إلى استراتيجية على ركيزتين أساسيتين:

- الركيزة الأولى، التقرب من النظام الإيراني والشعب الإيراني، من خلال القيام بعمل، يمكن أن يخفف من غضاضة ومرارة ذلك النظام، وشعبه، إزاء حرب الثماني سنوات، وهو العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب، إضافة إلى أشياء أخرى خفية.

- الركيزة الثانية، الاستفادة من تضخيم الذات القومية والحضارية لإيران: طيلة الحرب عزف الرئيس صدام حسين ونظامه السياسي على وتر تشويه الطابع الفارسي، والإساءة إلى ذات إيران الحضارية. وها هو يعزف على نفس الوتر، ولكن بصورة عكسية. فرجوعه إلى اتفاق الجزائر ١٩٧٥ م دون قيد أو شرط، وخطبه لود إيران، اعتراف صريح بخطئه في حق إيران، واعتذاره عن ذلك الخطأ. وهذا يعني تنقية وتنظيف الطابع القومي الفارسي الذي شوهه بالأمس القريب، وتضخيم الذات الحضارية والكيان الإيراني، اللذين حقرهما بالأمس، وحط من شأنهما. ان هذا يوحي لإيران ونظامها السياسي بأنها إحدى الثوابت بالمنطقة، وأنها لا بد أن تلعب دوراً حيوياً في سياسات واستراتيجيات المنطقة. ومن ثم فهي مؤهلة للقيام بهذا الدور ولعبه باتقان من خلال تحالف مصلحي إيراني عراقي.

**مبررات عسكرية استراتيجية:**

الثقل العسكري العراقي على جبهة إيران الجنوبية يستتبعه تخفيف الضغط على الجبهة الشرقية. ذلك أن الجيش العراقي لا يمكنه العمل على جبهتين في آن واحد من وجهة استراتيجيته. ومن ثم كان اقدام العراق على مبادرة فض الصراع العراقي الإيراني، بالشكل الذي تمت به، ضرورة فرضتها العوامل والاعتبارات الاستراتيجية والعسكرية.

ولكن هل يأمن العراقي جبهته الشرقية مع إيران؟ ان ذلك لا يتأتى إلا من خلال أمرين: الأول، أن العراق كان قدم لإيران ما لن يجعلها تفكر في العدوان عليه، وقد

حصلت، بموجب الاتفاق الأخير، على ما يمكن أن تحصل عليه بالحرب والصراع المسلح. الثاني، أن ثمة اتفاقات سرية بين الطرفين تكفل للعراق الشعور بالاطمئنان والأمن من جهة الشرق.

**مبررات نفسية:**

استغل الرئيس صدام حسين رغبة الشعب العراقي الجامحة في السلام، نتيجة ما عاناه من ويلات، وخراب زمن الحرب. كما أحسن الاستفادة من نفسية الشعب العراقي التي دغدغتها المعاناة، وحطمتها الظروف القاسية. ووظف ذلك وذاك في محاولته إقناع شعبه المكتوم بأنه، إنما أقدم على مبادرته من أجل تخليصه، وانقاذه من دمار الحرب والصراع. وعلى الجهة المقابلة، حاول الرئيس صدام حسين ايهام الشعب الإيراني بأنه بطل السلام الذي تنازل من أجل الشعبين العراقي والإيراني.

## ماذا تعني المبادرة العراقية؟

المبادرة العراقية لفض الصراع العراقي الإيراني تعني أمرين:

**الأمر الأول:** العودة إلى اتفاق الجزائر في عام ١٩٧٥:

وهذا يعني أن كل ما طالب به العراق، وادعاه، كان على غير أساس. وقد ثبت بطلانه تماماً، من منطلق التراجع عنه، والقبول بعكسه. لأن الحق لا يقبل التنازل. وهذا يقود إلى أن العراق، حكومة، وزعامة، قد فقد مصداقيته، فيما يتعلق بمبرراته لخوض الصراع مع إيران، أمام شعبه، وأمام أمته، وأمام العالم كله.

**الأمر الثاني:** نقل عداوة الثماني سنوات إلى جبهته الجنوبية: والمعني بالأمر الثاني من المبادرة العراقية لفض الصراع العراقي الإيراني، أن العراق قد أزال عداوة حرب ثماني سنوات مع إيران، لينقل تلك العداوة ورواسبها المتعددة إلى منطقة الخليج.

## ردود الفعل تجاه المبادرة العراقية

الأزمة العالمية التي فجرها العراق باحتلاله الكويت، كان لها دور أساسي في التخفيف من حدة ردود الفعل التي انتابت دول العالم، وشعوب المنطقة. لدرجة أن ثمة كثيراً من خبراء الاستراتيجية كانوا يتوقعون مثل ذلك التصرف، ولا يستبعدون حدوثه، كإحدى النتائج المصاحبة للأزمة في الخليج. وبالرغم من ذلك، كان ثمة ردود فعل جاءت على النحو التالي:

**ردود الفعل الداخلية في العراق وإيران:**

جاء رد الفعل داخل كل من العراق وايران على النحو التالي:

- **العراق:** بالرغم من تصريحات الرئيس صدام حسين، وبياناته، حول هذا الموضوع، والتي حاول فيها اقناع الشعب العراقي بسلامة هذه الخطوة، إلا أن الشعب العراقي قد أصيب باحباط، وخيبة أمل. فكان السؤال السائد لدى الشعب العراقي، بكافة طوائفه، وفئاته، يدور حول مبررات ذلك التصرف، وجدوى حرب الثماني سنوات، المادية والمعنوية لما تم اهداره في تلك الحرب، من بشر، وأموال. وكانت الاجابة مزيداً من الكبت والضيم والمرارة.
- **إيران:** على عكس ما توقع الرئيس صدام حسين، لم يتمكن من تحسين صورته في نظر الشعب الإيراني. بل إن وجهة نظر الرأي العام الإيراني لم تتخلَّ عن قناعتها بأن ما أقدم عليه الرئيس صدام حسين كان ينبغي أن يكون. وهو لم يفعل أكثر من العودة إلى الحق الذي تجاهله، وحاربه ثماني سنوات. وإنه لم يسد جميلاً إلى الشعب الإيراني، ولم يقدم معروفاً للنظام الإيراني. بل إنه قد جنب نفسه معاناة حرب جديدة، يمكن أن تستأنف في أية لحظة.

**ردود الفعل العربية:**

ردود الفعل العربية انقسمت إلى ثلاثة أقسام، وارتبطت بمواقف دولها من النظام العراقي أثناء الحرب مع إيران وذلك على النحو التالي:

- موقف الدول التي ساعدت الرئيس صدام حسين، وقدمت له العون: قُدِّمت للرئيس صدام حسين، في حربه مع إيران، مساعدات ومعونات شتى، جمعت بين السلاح والأموال والبشر. ولولا تلك المعونات لما قدر للرئيس صدام حسين الصمود ضد إيران. وقد انتاب هذه الدول شعور بالدهشة، المفعمة بالأسى والندم. وهو نفس شعور الشعب العراقي، فكلا الفريقين قد أهدرت مقدراته المادية والمعنوية والبشرية.
- موقف الدول التي لم تؤيد الرئيس صدام حسين: وقد تشابه موقف تلك الدول مع الموقف الإيراني الشعبي، والرسمي. واعتبرت أن ما فعله الرئيس صدام حسين، إنما هو رجوع إلى الحق، وتحقيق لرغبته في التفرغ للجبهة التي فتحها على الخليج العربي. وحاولت تلك الدول تفويت الفرصة على الرئيس صدام حسين في إقامة محور عراقي إيراني ضد دول الخليج.

- موقف الدول الصامتة: الدول التي كانت صامتة، أثناء الحرب ظلت على موقفها. إلى ذلك كانت بعض الدول تعتبر نفسها غير معنية بهذا الأمر باعتبارها إيقاف الحرب شأناً عراقياً، وللعراق أن يتخذ في هذا الأمر ما يراه في صالحه.

وما يمكن قوله هنا، هو أن كافة الدول العربية ترغب بالفعل في تسوية الصراع العراقي الإيراني. ولكنها لم تكن ترغب في أن يتنازل العراق عن كل شيء، من أجل نقل عداواته إلى الدول العربية في الخليج. ويبدو منطق الرئيس صدام حسين في هذا الوضع سقيما إلى أبعد الحدود، منها أنه تنازل عن ادعاءاته ضد إيران، من أجل التفرغ للوجود الأجنبي في الخليج، وكذا الصهيونية وإسرائيل في فلسطين.

**ردود الفعل العالمية:**

كل دول العالم تقريباً كانت لديها رغبة قوية في تسوية الصراع العراقي الإيراني، وايقاف تلك الحرب المدمرة. وبالرغم من ذلك، اتسم رد الفعل الدولي بمجموعة من الصفات كما يلي:

- ابداء الدهشة: نتيجة تنازل الرئيس صدام حسين المفاجىء عن كل ادعاءاته، ومطالباته طيلة فترة الحرب.
- عدم الوضوح: وكان سبب ذلك انشغال العالم بأزمة الخليج، وتطور الأوضاع في المنطقة، واتجاهها نحو الحرب.
- الضعف: وكان وراء هذه الصفة سببان: الأول، رغبة دول العالم في حل الصراع، وانهاء الحرب. أما السبب الثاني فيكمن في قناعة الرأي العام العالمي بأن السبب المباشر وراء المبادرة، هو التفرغ للعدوان وإثارة الفتن والقلاقل في المنطقة.

## إسرائيل وأزمة الخليج

الموقف الإسرائيلي هو أحد ألغاز أزمة الخليج وأسرارها؛ فإسرائيل - نظامها السياسي، وسلوكها الإقليمي والدولي - ظاهرة جديرة بالدراسة والبحث - وبالتأكيد لا بد من البحث، والتنقيب عن الموقف الإسرائيلي من الأزمة، وتطوراتها. وذلك انطلاقاً من كون ذلك الموقف أحد مفردات البيئة الإقليمية المحيطة بأزمة الخليج.

**البيئة الداخلية في إسرائيل قبل الغزو العراقي للكويت:**

من اليسير على المحلل أن يكتشف أن النموذج الإسرائيلي في الممارسة السياسية

يتسم بخصوصية، قد تميزه عن غيره من النظم السياسية. وفحوى هذه الخصوصية، أن كافة القوى السياسية التي تعمل داخل النظام السياسي، بغرض المشاركة في صنع القرار، أو تنفيذه، تحكمها استراتيجية محددة للحركة والعمل السياسي، وتتحرك في إطار ايديولوجي محكم لا خروج عليه. ولكن يبدو أن حرية الحركة السياسية مكفولة، فيما يتعلق بالتكتيكات المؤدية إلى تحقيق تلك الاستراتيجية. وينعكس هذا التوصيف على حركة القوى السياسية داخل النظام السياسي؛ فمثلاً لا خلاف على أمن اسرائيل، أو السلام العبري، أو الحدود الآمنة، أو تحقيق غاية إسرائيل الكبرى أو تملك وسائل الردع النووي. . إلى آخر هذه المسلمات. ويبقى الاختلاف الوحيد، حول أساليب الوصول إلى تحقيق تلك الغايات. ومن ثم ينبغي ألّا يخدعنا بريق تسميات الأحزاب، والتكتلات السياسية داخل إسرائيل. فحزب العمل في إسرائيل، أو حتى الحزب الشيوعي، يتصدر تلك المسلمات برنامج كل منهما. ثم ان تكتل الليكود والأحزاب الدينية المتطرفة، تتفق جميعها حول نفس هذه الغايات، ويبقى الخلاف، أو الاختلاف الظاهري حول الوسائل والتفاصيل الفرعية[٦].

وفي الثامن من شهر يونيه تمكن اسحق شامير، وفي الساعات الأخيرة من المهلة المحددة لتشكيل الحكومة، من أن ينجح في تحقيق ما عجز عنه في ثلاثة أشهر، في تشكيل حكومة إسرائيلية، من خلال ائتلاف من الليكود، ومن أحزاب دينية صغيرة متطرفة. وإذا كانت هذه الحكومة قد تشكلت بهذه الصيغة، فهذه هي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل تتاح فيها الفرصة لأقصى التطرف في أن يحكم تل أبيب. ولكن ما هو السلوك الذي كان متوقعاً لحركة التكتل الحاكم، تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والقضايا الإقليمية في المنطقة؟.

ولقد تمكن شامير، من خلال مغرياته وترضياته، أن يثبت أوتاد هذا التكتل. فقد حقق رغبة الأحزاب الدينية في الولوج إلى الحكومة، من جهة، وفي تنفيذ سياستها المتطرفة، والمتشددة من جهة أخرى. كما اتضح من البوادر الأولى لتشكيل الوزارة، أن ثمة اهتماماً خاصاً بوزارات الدفاع، والاسكان والخارجية. ومعنى ذلك أن عملية الهجرة إلى الأراضي المحتلة، وتوطين المهجرين في الأراضي العربية، هي نصب أعين الوزارة الجديدة، وفي مقدمة أفضلياتها. وقد تمثل هذه السياسة استفزازاً صارخاً لمشاعر الطرف العربي في الصراع. بل ولمشاعر العالم كله، مما ينعكس سلباً على السلام في الشرق الأوسط.

يتضح مما تقدم أن الحكومة الجديدة تزمع اتباع أساليب أكثر قمعاً، وارهاباً، فيما يتعلق بالتعامل مع الانتفاضة في الأراضي المحتلة. وهذا سوف يزيد الطين بلة،

ويؤجج الصراع بين السكان العرب وبين قوات الاحتلال الإسرائيلي. وهذا بالطبع سوف يسير بالأوضاع في المنطقة إلى طريق مسدود.

## البيئة الاقليمية

وإذا انتقلنا إلى واقع البيئة الإقليمية لوجدناها تتسم بسمتين؛ الأولى أن ثمة تواؤماً بين الوضع الداخلي في اسرائيل، بعد تشكيل الحكومة الجديدة في الثامن من يونيه عام ١٩٩٠. السمة الثانية أن هذه البيئة تمهد السبيل لايناع وازدهار أهداف إسرائيل، في السيادة، والهيمنة الإقليمية، وعن مفردات البيئة الإقليمية يمكن القول:

### التنسيق بين إسرائيل وقوى إقليمية مهمة[٧].

لقد شهدت الفترة الأخيرة، وبالذات التي سبقت الغزو العراقي للكويت، بما لا يزيد عن ثلاثة أشهر، شهدت تنسيقاً خفياً ـ بالطبع ـ بين إسرائيل وقوى اقليمية، تبدو مهمة فيما يتعلق بميزان القوى في المنطقة. ويمكن تحديد هذه القوى الإقليمية في الآتي:

- **العراق**: في الرابع من شهر ابريل ١٩٩٠ وصلت حرب التهديدات التي نشبت بين العراق وإسرائيل ذروتها. ولأسباب يغلب عليها طابع المناورة صعدت الدولتان من تهديداتهما لبعضهما البعض، إلى درجة أوحت بشر مستطير. وأعقب ذلك عملية تهدئة، تمت خلالها لقاءات بين مسؤولين من الطرفين، بشكل سري. وكان هدف هذه اللقاءات أن يعرب العراق عن حسن نواياه تجاه إسرائيل، وأنه لا ينوي الاعتداء عليها وأنه.. الخ. وعندئذ عرضت مصر وساطتها، نظراً لواقع علاقتها الخاصة بالطرفين. ولكن يبدو أنها كانت وسيطاً غير مقبول، وبصفة خاصة من جانب العراق. وبالفعل أسفرت الوساطات التي قامت بها أطراف ثالثة، قد تكون غير رسمية، عن تهدئة روع الطرفين، فأمِن كل منهما جانب الآخر. وتشير مصادر عديدة، عالية الثقة والمصداقية بأن الاتصالات السرية، غير الرسمية بين العراق وإسرائيل، استمرت بشكل متواصل إلى ما قبل الأزمة. ومما يذكر في هذا الصدد، أن الموساد الإسرائيلي كان على علم تام بترتيبات العراق لاجتياح الكويت. إلا أنه لم يشأ أن يتبادل هذه المعلومات مع أجهزة استخبارات أخرى لأسباب خاصة به.
- **ايران**: التنسيق بين إيران وبين إسرائيل قائم على قدم وساق، منذ فترة طويلة. كان علنياً سافراً، في عهد الشاه، ولكنه تحول إلى الخفاء في أيام حكم الملالي. ازداد هذا التنسيق كثافة وأهمية أثناء اشتداد أوار الحرب العراقية الإيرانية. ووصل

هـذا التنسيق ذروته، بعـد الغزو العـراقي للكويت، حيث لعبت إسرائيـل ـ ووفقاً لمعلومات مستقاة من مصادر خاصة ـ دوراً تنسيقياً مهماً بين العـراق وإيران، كـانت نتيجته الاتفاق الإيراني العراقي على فضّ الصراع بين الدولتين وإقـامة وفـاق ودّي بينهما.

### الصراعات الاقليمية والدوافع الذاتية

من أهم المبادىء التي صاحبت بـروز النظام الـدولي الجديـد، مبدأ احجـام القوى العـظمى عن إثـارة وتغـذيـة الصراعـات الإقليميـة. ومن ثم فـإن هـذه الصراعـات الإقليمية تجد أسبابها ودوافعهـا في دوافع وأسبـاب ذاتية، نـابعة من المنـاطق والأقاليم موضع تلك الصراعات.

وبقليل من التعميق يلاحظ المتتبع أن أزمة الخليـج، وغزو العـراق للكويت، تعـد من أولى السوابق التي تتماشى مع التحليل المتقدم. فهذه السـابقة تجـد أهم دوافعها في دوافع وإفرازات نابعة من داخـل المنطقـة، ومن داخل نـظمها السيـاسية، وعـلاقاتهـا الثنائية والجماعية.

### البيئة الدولية

إضـافـة إلى مـا سبق من اعتبـارات وعـوامـل، بـرزت عـلى البيئتـين؛ الـداخليـة بإسرائيل، والإقليميـة بمنطقـة الشرق الأوسط والمنطقـة العربيـة، كان هنـاك جملة من الاعتبارات، التي جاءت على البيئة الدولية وهي التي تمثلت في[٨]:

#### الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي عبر شرق أوروبا:

من أهم الاعتبارات التي ظهرت على الساحة الدولية، وكان لهـا دوي هائـل وتأثـير فعال، وبصفة خاصة على الطرف العـربي، في الصراع العربي الإسرائيـلي كان الهجـرة اليهـودية الجـماعية الكثيفـة من مناطق تملك أكـبر مخزون بشري يهـودي في العـالم، في الوقت الحالي، وتحت ظروف غريبة في خضم بروسترويكا غورباتشوف.

### تعليق الحوار الأمريكي الفلسطيني

مع ما تقدم من تطورات المنطقة العربية، كان تعليق الحوار الأمـريكي الفلسطيني، حلقـة أخرى في مسلسـل محكم يخدم مصلحـة إسرائيـل، ويمهـد السبيـل نحـو تحقيق مخططها في التوسع والسيادة. ولقد كان لإسرائيل دور فعال في تخريب العـلاقات بـين الولايات المتحدة، والطرف الفلسطيني. فمن شأن ذلـك أن يخدم مصلحـة إسرائيل، ويسد السبل أمام السلام والأمن في المنطقة.

**انشغال الاتحاد السوفياتي عن متابعة تطورات الصراع العربي الاسرائيلي:**

خلال الأعوام الثلاثة الماضية، قلَّتْ مساهمة الاتحـاد السوفيـاتي في متابعـة تطورات الصراع العربي الاسرائيلي، وكان وراء ذلك أكثر من سبب:

- هناك أولاً، عملية انكفاء الاتحاد السوفياتي على تطوراته الداخلية، وقلة التركيز على السلوك الأمريكي تجاه الصراعـات الإقليمية المختلفـة، ومن ثم انفردت الـولايات المتحدة بادارة تلك الصراعات.
- وهناك ثانياً، التقارب غير المعلن بين كل من إسرائيل والاتحـاد السوفيـاتي، والذي أفرز موافقة السوفيات على الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة.
- وهناك ثالثـاً، الوفـاق الأمريكي السـوفياتي، الـذي تمثلت أهم إفرازاتـه في موافقـة الاتحاد السوفياتي على عدم التصدي لموجات الهجرة اليهوديـة من الاتحاد السـوفياتي إلى فلسطين المحتلة.

**علاقات إسرائيل بالنظم السياسية الجديدة في شرق أوروبا**

أفادت إسرائيل، بشكل لم يكن متوقعاً من ثورة الشعوب في أوروبا الشرقية، وهدم النظم الشيوعية، وبروز نظم جديدة تنحو منحى يميل إلى الرأسمالية. فقد أعلنت تلك النـظم الجديـدة، فور تبلورهـا، عن رغبتها في إقـامة عـلاقات كـاملة مـع إسرائيـل. وتعبيراً من تلك النظم عن حسن نياتها تجاه إسرائيل، قامت بدورها كوسيط ضروري ومهم، في تسهيل الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى فلسطين المحتلة. وهـذا في الـوقت الذي أخفقت فيـه الدبلومـاسية العـربية في الاقـتراب من النظم الجـديدة، في شرق أوروبا وإقامة الجسور معها، وتوظيف ذلك لصالـح القضية العـربية في الصراع العربي الإسرائيلي.

**الموقف الاسرائيلي من أزمة الخليج عند بدايتها**

فور غزو العراق الكويت أثارت إسرائيل ضجة قوية، وقد حكم الموقف الاسرائيلي تجاه تلك الأزمة اعتباران:

**الاعتبار الأول**: الحماس الإسرائيلي: في بداية الأزمة، لاحـظنا كـثرة الطنـطنة التي رددها الاعلام الإسرائيـلي حيث حاول الايحـاء بأن إسرائيـل معنية بهـذا الغزو، وأنها الخطوة التالية بعد الكويت. وقد كان هذا الموقف مقدمة منطقية هدفت إلى عـدة أمور منها:

- من خلال هذه الحملة ناورت إسرائيل من أجل القيام بأي عمل عدواني على أية دولة عربية، وسوف يكون التبرير المنطقي لذلك العمل هو التهديد العراقي لإسرائيل.

- حاولت إسرائيل اقحام نفسها في الأزمة، لكي توحي لكافة الأطراف بأنها معنية بتلك الأزمة، كأحد أعضاء النظام الإقليمي في المنطقة، ومعنية بادارتها كأية دولة أخرى.

**الاعتبار الثاني، الخوف والتوجس:** مما لا شك فيه أن إسرائيل، حتى ولو كانت مستفيدة في نهاية المطاف من أزمة الخليج، إلا أنها تعاملت مع الأزمة بمزيد من الخوف والتوجس. فالتطورات متلاحقة، والأوضاع متردية، وثمة عدم وضوح رؤية فيما يتعلق بمستقبل المنطقة برمتها. هذا الموقف الإسرائيلي لم يستمر طويلاً، بل تبدل كلياً من الحماس إلى الخوف، والتوجس، والصمت المطبق المريب. والموقف الأخير في حاجة إلى وقفة غير قصيرة.

## أسباب موقف الصمت الاسرائيلي

لم يأت الموقف الإسرائيلي الجديد، إزاء أزمة الخليج، والذي لفه صمت مطبق ومريب في آن واحد، لم يأت هذا الموقف عفوياً. إنما كان نتيجة منطقية لمجموعة كبيرة من الأسباب تتمثل في [٩]:

- لقد تحول الاهتمام الدولي والعربي، تلقائياً، إلى منطقة الأحداث. على هذا ابتعد العرب، بأفكارهم واهتمامهم، عن ساحة الانتفاضة، وعن منطقة التوتر بالأراضي العربية المحتلة، حيث تمارس اسرائيل التحدي لمشاعر العرب، واهتمامات المجتمع الدولي، باستمرارها في إقامة المستوطنات الجديدة للمهاجرين من اليهود السوفيات. وبذلك ستواصل، على يد شارون، تفريغ الأراضي العربية المحتلة من أصحابها العرب، وإبعادهم للهجرة إلى الوطن البديل، شرق نهر الأردن. وبذلك يتم توطينهم، تدريجياً، في وطنهم الجديد. وبذلك تتحقق عملياً استراتيجية الجنرال شارون، التي جاهر بها مبكراً، منذ عام ١٩٨٧ م. ومع هجرة العرب الاضطرارية ستزداد معدلات الهجرة اليهودية لفلسطين المحتلة، وتزداد كثافة المجتمع الاسرائيلي، وتزول بذلك عقدته البشرية.

- مع توتر منطقة الخليج، بتصعيد الأحداث واستمرار الحشد فيها، احتجبت تماماً أخبار الانتفاضة، وانقطع عنها الدعم الخليجي. وهكذا انطفأت تلك الجذوة التي

جددت الأمل، لدى الأجيال الصاعدة، في أرض فلسطين، بقيام الوطن العربي الفلسطيني. ولم يعد أحد يشعر بما يجري في الأرض المحتلة، إلا تصاعد الخسائر العربية، وازدياد البطش الاسرائيلي. بعد أن تحولت اهتمامات العالم إلى ما هو أكثر أهمية، وخطورة في الخليج. وكان صمت اسرائيل يعني الكثير، بالنسبة لما ظهر للمجتمع الدولي من نتائج فورية لأحداث الخليج، التي فجرها العراق، وكأنها تحاور، بالصمت، العالم كله حول ادعاءاتها المعروفة والخوف على أمن المنطقة.

ـ إن ما كان يدور، آنئذٍ، ضاعف من استنزاف القدرة العربية، مالياً وعسكرياً، وأمنياً، ومعنوياً. وهذا كله كسب مباشر لاسرائيل، في ساحة التوازن الاستراتيجي مع العرب. وهو استهلاك مستمر لما يملكه العرب، بينما تقوم هي ببناء مجتمعها من جديد، بما يساهم في توافر استقرارها، وتدفق المهاجرين المؤهلين بالتخصصات المختلفة، وعلى زيادة حجم وأنواع مقومات الترسانة العسكرية المتطورة المتجددة. وبذلك تتسع فجوة الموازنة الاستراتيجية بين اسرائيل، والعرب المشغولين بهمومهم الذاتية. ولتبقى اسرائيل منفردة بحرية العمل لتفريغ الضفة، ومضاعفة قدرتها القتالية، بما يزيد من مشقة أية محاولة للتفاوض مع العرب، حتى ولو تساهلت ظاهرياً بالمبادرات السلمية من أجل التسوية في المنطقة.

ـ مما لا شك فيه أن الحشود العراقية في الخليج عملت على تخفيف الضغط الذي كان يهدد جبهة اسرائيل الشرقية.

ـ اسرائيل من أول المستفيدين من تشويه صورة الفلسطينيين في عيون العرب. ونعني، مما تقدم، أن الشعب الفلسطيني سقط ضحية للمؤامرة التي أدت إلى وقوع تلك الأحداث.

ـ وكان الاعلان من جانب العراق عن امكان استخدام الأسلحة الكيماوية، وعن الاحتفاظ بالرهائن من الجنسيات المختلفة، وخاصة من الخبراء والدبلوماسيين، بمثابة هدية إضافية للاعلام الاسرائيلي. إذ مضى ينشرها ولو بدون تعليق عليها، اكتفاء بما تحتويه تلك الأنباء من معاني التحدي، والتمرد، على كل الأعراف الدولية.

ـ كذلك جاءت تصريحات الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات المتعجلة، حول مباركته احتلال الكويت، وموافقته على ضمها إلى العراق، بمثابة طعنة للقضية الفلسطينية. إذ أعطى بذلك لاسرائيل مشروعية كل ما قامت به من الاحتلال المرحلي للأراضي الفلسطينية. ولم يعد هناك أي وجه حق يتذرع به رئيس المنظمة الفلسطينية أمام العالم، ولو بالاحتجاج على أي عمل تقوم به اسرائيل، بالضم القهري للأراضي

العربية. حتى إذا بدأت مرحلة الاستيطان وشرعت اسرائيل في احتلال شرق الأردن، لاتمام تملك الأردن سعياً إلى حل مشكلة المياه لديها بعد استكمال الهجرة إليها خلال السنوات القليلة القادمة لن يحرؤ الفلسطينيون على الاعتراض. وهكذا لن يطول بقاء الوطن البديل للفلسطينيين في شرق الأردن، إلا بقدر ما يتم استعداد اسرائيل للزحف شرقاً إلى نهر الفرات.

ـ كذلك كان صمت اسرائيل ساتراً لنواياها في التوسع الاستيطاني، والذي يبدأ باستكمال احتلال كل الأراضي العربية، واخراج أهلها ليقيموا مؤقتاً في شرق الأردن. وبعد ذلك، تفتعل اسرائيل ما يبرر لها احتلال شرق الأردن، ولو من أجل الحصول على حق شعبها في الحياة. وتبدأ بذلك مرحلة الشتات الثانية لعرب فلسطين، بالخروج من شرق الأردن. وتستقر اسرائيل الكبرى لاعادة ترتيب مجتمعها، حتى تحين المرحلة الثالثة للتحرك على طريق اسرائيل الكبرى، بالزحف شرقاً للارتكاز على الفرات، ثم الزحف غرباً، بالمرحلة الأخيرة لاحتلال سيناء، ودلتا النيل، كما خطط للمشروع تيودور هيرتزل، رائد الحركة الصهيونية عام ١٩٠٤ قبيل وفاته. وكما هو محفور على باب الكنيست الاسرائيلي، رمزاً معلناً باقياً للأجيال الاسرائيلية، كهدف واجب التنفيذ.

ـ إن سكوت اسرائيل وصمتها المريبين، لهو من قبيل عدم الاهتمام الظاهري بما يدور في المنطقة، اكتفاء بالاستعداد «الأمني» التقليدي، الذي تفرضه مثل هذه الظروف الطارئة. وهي إذ تتظاهر باللامبالاة، فإنها تركن إلى ثقتها الكاملة بالقدرة على التعامل مع أي موقف مفاجىء، بما يؤكد للعالم قدرتها على العمل، كيفما تشاء، وبالطريقة التي تراها. دون أن تهتز لما يدور في المنطقة، التي تحركت بسببها القوات الدولية من الشرق والغرب. وهذا يعني ثقة اسرائيل في العمل وحدها، وقتما وكيفما ترى ذلك مناسباً، بما يؤهلها للمزيد من المهابة الدولية على حساب العالم العربي.

## خروج اسرائيل عن موقف الصمت

لقد خرجت اسرائيل عن صمتها بأن أقدمت على مذبحة في حق المواطنين العرب، في ساحة المسجد الأقصى، متحدية مشاعر العرب، والمسلمين وكافة الطوائف، والجنسيات. وتحددت أهداف اسرائيل، من وراء قيامها بكسر حاجز الصمت، في ثلاثة أهداف:

**الهدف الأول:** صرف الأنظار عن أزمة الخليج:

كـان أول التوقعـات التي راهنت عليهـا اسرائيـل، هـو أن تنصرف انـظار العـالم، واهتـماماتـه عن أزمة الخليـج. عندئـذٍ تتجمد الأزمـة عند هـذا الحد، ويفـرض عـلى العرب، وعلى العالم كله، منطق الأمر الواقـع. وهذا هـو أسلوب اسرائيل المفضـل في التعامل مع العرب، ومع قضايـاهم، عبر مـراحل الصراع العـربي الاسرائيلي الـطويل والمزمن. وفي هذا الاطار، لا يستبعد أن يكون ثمة تنسيق بين العراق وبين اسرائيل، حتى ولو كان ضمنياً.

**الهدف الثاني:** صرف الأنظار عن الوضع في الأرض المحتلة:

أمـا ثاني التـوقعات، فقـد تبلور في امكانيـة أن يغض العالم طـرفـه عـمّا يحـدث في اسرائيـل، والأرض المحتلة، وذلك تحت عـامل الحـماس الجارف لـلأزمة في الخليـج، واستغراقه في البحث عن الوسائل الكفيلة بحل الأزمة.

**الهدف الثالث:** تشتت الجهد الدولي بين الكويت واسرائيل:

لقد دار في خلد المخطط الاسرائيلي أن تشتت جهود العالم، وأفكاره، بـين أحداث الكويت، وتطورات الأوضاع في اسرائيل. على هذا، ربما أصيب الرأي العـام العالمي بـالبلبلة، وعدم وضـوح الرؤيـة، فتضيـع القضيتـان في زحمـة الأحـداث والتـطورات العالمية.

إلا أن اسرائيل قد وقعت في خطأ فادح، لم تحسب له حساباً، وهو سوء التقديـر لما عزم عليه العالم، وحزم أمره. فقد كان ثمة تصميم على:

ـ الحزم فيما يتعلق بمفردات الصراع العربي الاسرائيلي، وقضية الشعب الفلسطيني. وكان قرار مجلس الأمن بإدانة اسرائيل، والذي جاء بشكل غير مسبوق، حيث وافقت عليه الولايات المتحدة. ولعل مفاوضات السلام واللقـاءات العربيـة الاسرائيلية، التي تمت بعد ذلك هي نتيجة مباشرة لذلك.

ـ الاصرار العالمي على ضرورة حل مسألة احتلال العـراق للكويت وعـدم استعداد الاجماع العالمي للانشغال بأية قضية أخرى.

ـ اتجـاه عالمي نحـو اقرار الاستقـرار، والأمن، في المنـطقـة من خـلال حـل كـافـة المشاكل، والصراعات في الشرق الأوسط.

# الفصل الخامس

# اطار الأزمة الدولي
## النظام الدولي الانتقالي المصاحب للأزمة

**الوضع الدولي الراهن**

**مقدمات شبه النظام الجديد**

**توزيع القوى في النظام الدولي الانتقالي**

**الصراعات الاقليمية والتواؤم مع شبه النظام الجديد**

- الصراعات الاقليمية ودور القوى العظمى
- مفجرات الصراعات الاقليمية

المقصود بالبيئـة الدوليـة أو الإطار الـدولي في هذا الصدد هو النـظام الدولي الـذي صاحب الأزمة وبدأت تطوراتها الأولية في إطاره، ويبدو التداخل بين مفرداته ومكوناته وبين بعض عناصر الأزمة.

والنظام الدولي هو الهيكل أو الشكل الذي تكون عليه العلاقات بين الدول إضـافة إلى واقع التفاعلات والتداخلات التي تحويهـا هذه العـلاقات، وبعبـارة أخرى النـظام الدولي هو الوتيرة التي تسير عليها العلاقات بين الدول والتي يتم عـلى أساسهـا توزيـع النفوذ والسلطات والمكانة لكل دولة من دول العالم.

ولقـد تفاعلت أزمـة الخليج بـوصفها أزمـة دولية حـادة مع النـظام الدولي بـوصفه السابق وتمخض ذلك التفـاعل عن عـلاقة عضـوية بينهـما. فالنـظام الدولي في الـوقت الراهن وكعادته في كل مرحلة انتقالية أو منعطف للتحـول إلى نظام جـديد يعـاني من جملة انقلابات وتحولات لدرجـة أنه من الصعب أن نـطلق عليه مصـطلح «نظام» بـل يكون من الملائم أن نطلق عليه مصطلحاً آخر هو «شبه النظام».

هـذا المصطلح فـرضته مجمـوعـة من الحقـائق أو الـوقـائـع، كـما اتسم بجملة من الخصائص أو السمات، وأخيراً توزعت القوة فيه بشكـل يختلف عن النظام الـذي كان سائداً منذ الحرب العالمية الثانية.

## الوضع الدولي الراهن[1]

إن الوضع الدولي الراهن، المصاحب للأزمة، لم يطف على سطح الأحداث العالمية

فجأة، ولم يتبلور شكله النهائي بين يوم وليلة. إنما قادت إليه مقدمات. فما هي إذن هذه المقدمات، ثم ما كنه هذا الوضع، وما هي خصائصه؟ وكذلك ما هو ترتيب القوى الدولية في شبه النظام هذا؟ وأخيراً ما هو مستقبل تطور هذه الوضعية الدولية في شكلها النهائي؟[٢]

## مقدمات شبه النظام الدولي

مقدمتان اثنتان كانت بمثابة المدخل الذي ترتب عليهما الوضع الدولي، الذي نحن بصدد دراسته. وتتمثل هاتان المقدمتان في:

ـ **الأوضاع في الاتحاد السوفياتي**[٣]: منذ منتصف الثمانينات وعقب مجيء غورباتشوف إلى قمة الحزب والدولة في الاتحاد السوفياتي، والعالم كله يتوقع حدوث تغييرات وتطورات غير اعتيادية في هذه الدولة العملاقة. وبالفعل، وضع غورباتشوف الاتحاد السوفياتي، نظاماً سياسياً واجتماعياً، على بداية مرحلة جديدة كانت لا تزال معالمها غير محددة، ولكنها جد مختلفة عن المراحل السابقة، منذ قيام ثورة البلاشفة، في عام ١٩١٧ م، وحتى منتصف عقد الثمانينات. ولكن لماذا نعتبر جملة التغييرات في الاتحاد السوفياتي مقدمة، من مقدمات شبه النظام الدولي الحالي؟ والاجابة على هذا التساؤل تكمن في أن أوضاع الاتحاد السوفياتي قد أفضت إلى نتائج أثرت بشكل مباشر على أمرين:

**الأول**: هو علاقة الشرق بالغرب، وهي تعتبر لب أو جوهر النظام الدولي. وقد اتجهت تطورات الاتحاد السوفياتي، بهذه العلاقات، نحو الوفاق والاسترخاء العام. مما نقل النظام الدولي، من عصر يسوده الصراع والتنافس، إلى آخر يعمه الوئام والتآخي.

**الثاني**: إن تطورات الاتحاد السوفياتي، قد أحدثت تغييراً في مقدرات قوة عظمى، بما جعلها تغير موقعها تماماً، إلى أن أصبحت قوة من الدرجة الثانية في منظومة النظام الدولي الحالي. وهذا من شأنه أن يغير، أولاً من توزيع القوى في هيراركية النظام الدولي. ومن شأنه ثانياً، أن يغير أهم خصائص النظام الدولي، موضع التغيير، وهي حقيقة الاستقطاب الثنائي بين الأعظمين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة[٤].

ـ **الأوضاع في شرق أوروبا**: كثر الحديث عن تطورات شرق أوروبا فتعددت التحليلات والدراسات التي وردت في هذا الخصوص. وما يعنينا هنا هو التساؤل الدائر، حول اعتبار تطورات شرق أوروبا إحدى مقدمات الوضع الدولي الراهن.

بالفعل فقد أدت تطورات شرق أوروبا إلى بروز شبه النظام الدولي الحالي. باعتبار أن تطورات شرق أوروبا قد أدت إلى انهيار إحدى الكتلتين المتصارعتين. وبالتالي فقد النظام الدولي إحدى أهم خصائصه، وهي الصراع والتنافس الأيديولوجي، بين معسكر شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي الشيوعي، وبين معسكر غرب أوروبا والولايات المتحدة الرأسمالي. وأخيراً فقد النظام الدولي صفة الصراع الكتلي أو صراع المعسكرات[٥].

إن تلك التطورات أدت إلى اندثار حلف وارسو، ومن ثم لم يعد ثمة وجود للصراع العسكري، والحرب الباردة بين المعسكرين المتصارعين. وعليه أزيل الحاجز بين أبناء الثقافة والتاريخ الواحد في أوروبا.

هذه المقدمات، بطبيعة الحال، قادت إلى مقدمات وممهدات أخرى. ولكن نظراً لأهمية هاتين المقدمتين، فسوف نقصر تحليلنا على آثارهما فقط.

* **خصائص الوضع الدولي المصاحب للأزمة[٦]**: وإذا انتقلنا من المقدمات إلى الخصائص، نجد أن شبه النظام الدولي، موضع التحليل، قد انفرد بسمات لم تكن ماثلة في سابقه. ونخص منها بالذكر ما يلي:

ـ **الاستقطاب الأحادي! القوة الأوحد**: إذا سلمنا بأن تطورات الاتحاد السوفياتي، إنما جاءت لإنقاذ الاتحاد السوفياتي من التداعيات التي انتابت نظامه السياسي، فإن هذه التطورات، وبصفة محددة حملة غورباتشوف للتغيير والاصلاح، وهي اعتراف صريح واضح، من أصحاب الشأن والمعنيين بالأمر، بأن تلك التداعيات قد فتتت من عضد الدولة السوفياتية، وأصابت اقتصادها في مقتل. ومما لا شك فيه أن ذلك التردي قد انسحب إلى مقدرات الدولة السوفياتية، وبصفة خاصة العسكرية. فالقوة العسكرية السوفياتية دخلت بالفعل، مع نظيرتها الأمريكية، مرحلة التعادل أو التوازن التقريبي. ولكن ليس هذا كافياً، لكي نطلق حكماً بأن الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة، يقفان سوياً عند نقطة التعادل، بمعيار القوة شمولاً، وعمومية، «اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً وتكنولوجياً». ووفقاً لهذا المعيار، نجد أن البون شاسع بين الفريقين، بتقديم الولايات المتحدة بشكل ملحوظ. وسوف يرد توضيح ذلك بعد قليل. وعليه صارت الولايات المتحدة تنفرد، عن عامة أعضاء النظام الدولي، كقوة أوحد. وبذا يكون النظام الدولي قد انحرف قليلاً عن نظام الاستقطاب الثنائي، إلى نظام الاستقطاب الأحادي.

ـ **غياب النمطية في توزيع القوة بين القوى الكبرى[٧]**: كان ولا يزال تقييم موقع

الدولة، في منظومة النظام الدولي، يتم حسب معيار المساحة الجغرافية ـ تعداد السكان ـ والقوة العسكرية إلا أن النظام الدولي الجديد قد دفع بعناصر جديدة، ضمن معايير التقييم لقوة الدولة، وهيبتها الدولية. وهذه العناصر أصبحت تتمثل في التقدم، والثراء الاقتصادي، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والتطور الثقافي والحضاري، اضافة إلى النضج السياسي. وحسب هذا التوصيف، يختلف ترتيب الدول العظمى في النظام الدولي الراهن، بشكل قد يكون مختلفاً عن النظام الدولي السابق.

ـ **محاولات زحزحة الايديولوجية إلى موضع متأخر في سلم أفضليات القوى الكبرى**: كانت الايديولوجية أولى ضحايا الثورة على النظام الدولي القديم. لقد حلت لعنة العقائديين على عقيدتهم في الاتحاد السوفياتي، وشرق أوروبا ولعل أهم خصائص شبه النظام الدولي، خلال العقد الأخير من القرن العشرين، يتبلور في تراجع الايديولوجية عن موقع الصدارة، في سلم أفضليات القوى العظمى في النظام الدولي. ولم يقتصر ذلك على الدول الأوروبية، في شرق القارة، الذين انسلخوا من جلودهم، ولا على السوفيات الذين لم يجدوا مفراً من التمويه. فهو يناسبهم أكثر من التبديل، الذي لا يناسب زعماء الايديولوجية ومبتدعيها، بل شمل، إلى جانب هؤلاء وأولئك، غرب أوروبا والولايات المتحدة، حيث دخلت الرأسمالية، هي الأخرى، مرحلة الكهولة، وباتت في حاجة إلى تجديد الشباب. كما شمل ذلك الوضع أيضاً الصين، آخر أقطاب الشيوعية، وحصنها العتيد.

ـ **الاسترخاء العام والوفاق الدولي**: يسود العالم الآن اتجاه نحو الاسترخاء، ليس على المستوى العسكري فحسب ولكنه يشمل المستويات السياسية، والاقتصادية والايديولوجية. ومن المتوقع أن يتجاوز هذا الاسترخاء علاقات الدولتين العظميين، بل والقوى العظمى بشكل عام، إلى العالم أجمع، ذلك أن كافة أشكال الصراعات الاقليمية، سوف تتأثر بهذا الاتجاه العام. وحتى الآن برزت فاعلية الاسترخاء الدولي، فيما يتعلق بكثير من الصراعات الاقليمية. وكانت أول معالم ذلك الاسترخاء، على تلك الصراعات، هي انتزاع الصفة الايديولوجية منها. وافتقد معظم أطراف الصراعات الاقليمية التأييد الايديولوجي من العظميين. ولكن ثمة صراعات لم تتطرق إليها سمة الاسترخاء الدولي. وذلك لكونها تتسم بسمات خاصة، ولكنها لا زالت تنتظر التعاون الدولي من أجل وضع حد لها.

ـ **انخفاض ثقل العالم الثالث وغياب الاهتمام به**: القوى الدولية التي سوف يقدر لها قيادة شبه النظام، موضع التحليل، سوف يقل اهتمامها بالعالم الثالث، وذلك لأكثر

من سبب: السبب الأول هو أن هذه الدول سوف تظل، لفترة غير قصيرة، مشغولة بأمورها الخاصة، وتطوراتها الداخلية، بهدف الاصلاح والتغيير. والمثال على ذلك الاتحاد السوفياتي، والصين، وربما الولايات المتحدة وغرب أوروبا. والسبب الثاني هو أن تلك الدول سوف تنشغل، بشكل شبه كامل، ببعض الصراعات التي يمكن أن تثور بينها. وستكون في معظمها صراعات من أجل التفوق الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي. السبب الثالث هو أن العالم الثالث لن يقدم للدول العظمى أقطاب النظام الدولي الجديد، موضع التحليل، الاغراء الذي كان يقدم في السابق، وبصفة خاصة في ظل غياب عنصر الايديولوجية والصراع الايديولوجي. وذلك ـ بالطبع ـ باستثناء بعض المناطق والأقاليم التي تكتنز بعض مصادر الثروة، النادرة مثل النفط السبب الرابع هو أن اهتمام الدول العظمى سوف ينصبُّ على بعضها البعض. فسوف نلاحظ مثلاً اهتمام اليابان بالصين، واهتمام الولايات المتحدة وغرب أوروبا بالاتحاد السوفياتي، وشرق أوروبا وهكذا.

ـ **تفكك الكتل العسكرية**: لقد أصبحت الأحلاف العسكرية، بمعناها التقليدي، محل شك. وبات البحث ضرورياً عن بدائل لهذه الأحلاف، بما يتواءم مع طبيعة وشكل العلاقات الدولية بشكل عام، وعلاقات الشرق والغرب بشكل خاص. ومبادرة أعضاء قمة الناتو الماضية، من أجل البحث عن بدائل تحل محلها، هي من هذا القبيل. وهذه البدائل لا بد أن تكون تنظيمات تتسم بسمات معينة، أهمها أن الجانب العسكري لن يصبح الجانب الأساسي. إنما ينبغي أن يكون الثقل للنواحي السياسية والاقتصادية... الخ، كذلك فإن هذه التنظيمات سوف تستوعب دوراً، وربما تنظيمات أخرى، كانت من قبل مناقضة أو متعارضة سياسياً وايديولوجياً.. الخ، إلى ذلك فإن هذه البدائل لا بد أن تضع في اعتبارها أن الصراع، وبالذات غير العسكري ـ السياسي ـ الاقتصادي ـ العلمي ـ لن ينتفي تماماً. وبالتالي لا بد من أدوات فعالة لكبح جماح ذلك الصراع بين الحلفاء الجدد. اضافة إلى ما تقدم، وارتباطاً به، قد يرى بعض الأعضاء في الأوضاع الجديدة ما يشجع على اجترار الذكريات الماضية، وتقمص شخصية الريادة للإنسانية. والدور التاريخي والمثال لدينا هو المانيا الموحدة. فهل فكر أعضاء الناتو في كل هذا؟ إن ذلك يحتاج إلى تفكير طويل وترو، وهو ما يستدعي تأجيل هذا الموضوع لبحثه من قبل الجميع.

ـ **بروز ملامح الصراع بين أعضاء شبه النظام الدولي الحالي**: بالرغم من جو الاسترخاء العام والوفاق بين أعضائه، إلا أن ثمة مؤشرات لبروز صراع بين أعضاء النظام القائم. وأمثلة ذلك، العلاقات الصراعية بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة

واليابان، وبين الأخيرة والاتحاد السوفيـاتي (سابقاً). وربما تتـطور هذه الصراعـات، ولكنها ستأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة.

ـ **مقدمات الوفاقـات الجانبيـة:** اضافـة إلى ما تقـدم، من ملامـح للصراعات بـين أعضـاء شبه النـظام الدولي الحـالي، فهناك مقـدمات لـوفاقـات جـانبيـة. وأهم هـذه المقدمات تتمثل في التقارب بين الاتحاد السوفياتي والصين، وبين اليابان، وبـين أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي. وما من شـك في أن ملامـح الصراع ومقدمـات الوفـاقات الجانبية، تنبىء بتغيير علاقات القوى العظمى، شكلاً ومضمـوناً، حسب متغـيرات لم تتبلور بعد في شكلها النهائي.

## توزيع القوى في النظام الدولي الانتقالي

النظام الدولي، بمقدماته وخصائصـه، التي سبق رصدهـا، ينفرد بشكـل خاص في توزيع قواه. ويتم ذلك على الوجه التالي:

ـ **الولايات المتحدة:** بالمعيار الشمولي للقـوة، لا تزال عـلى رأس القوى العـظمى. بل إنها تنفرد في اعتلائها قمة منظومة شبه النظام الدولي. فمن الوجهة العسكـرية هي القوة الأولى في العالم، واقتصـادياً، قـد تتساوى مـع قوى أخـرى مثل اليـابان وغـرب أوروبـا. ولئن كانت تتخلف عن ركب هـذين القـطبـين، فيما يتعلق بـالفـائض الاقتصـادي، ودرجة الـرخاء الاقتصـادي، والثراء القـومي، فإنها تضـارعهـما، وربما تفـوقهما، من حيث متـانة الاقتصـاد، ورسوخ قـواعده وأركـانه. ومن ثم فـالولايـات المتحدة تنفرد بمكانة القوة الأوحد في النظام الدولي.

ـ **الاتحاد السوفياتي:** الاتحاد السوفياتي يحتل الدرجة الثانية، بعد الولايات المتحدة، من حيث القـوة العسكريـة. ولكنه يـأتي في الدرجـة الرابعـة، ولربمـا الخامسـة، بعـد الـولايـات المتحـدة، واليـابـان وغـرب أوروبـا والصـين، من حيث الـثراء والتقـدم الاقتصادي والتطور التقني والعلمي. ولا يزال الاتحاد السـوفياتي يضمن السيـطرة على المكانة الثانية بعـد الولايـات المتحدة، بفعـل تقدمـه العسكري، ورصيـده الوافـر من النفوذ والتأثير على النظام الدولي. يتفوق على غرب أوروبا واليـابان عسكـرياً، ولكنـه يتخلف عنهما تقنياً واقتصادياً.

ـ **أوروبا الغربية:** يتقدم عليها الاتحاد السوفياتي في الوقت الراهن، ولكن الـوحدة الألمانية وأوروبا الموحدة ١٩٩٣، ربما تعوض لغرب أوروبا ذلك التقـدم فتتساوى مـع

الاتحاد السوفياتي، من حيث القوة العسكرية. على أنها سوف تظل حتى نهاية القرن العشرين، تتفوق عليه اقتصادياً وتقنياً وعلمياً. ولئن كانت تتفوق على اليابان عسكرياً، فإنها لا يسعها أن تضارعها اقتصادياً. والتفوق العسكري لأوروبا على اليابان والفرق غير الواسع اقتصادياً وتقنياً بينها وبين كل من الولايات المتحدة واليابان، يضمن لها احتلال المرتبة الثانية بجدارة.

ـ **اليابان**: عملاق اقتصادي، وقزم عسكري، وتتفوق على كل أعضاء النظام الدولي، اقتصادياً، وتقنياً، وعلمياً. وتبقى نقطة ضعفها في النواحي العسكرية، والدفاعية. وقد دفع بها ضعفها في النواحي المذكورة إلى المرتبة الرابعة في قائمة ترتيب أعضاء النظام الدولي. إلا أن ثمة متغيرات عديدة قد تدفع باليابان، مع بداية القرن الحادي والعشرين، إلى احتلال المرتبة الثانية أو الثالثة بجدارة.

ـ **الصين**: وضعها الاقتصادي لا تحسد عليه، فهو في حاجة إلى جهد ووقت، ومساعدات خارجية لاصلاحه. قوتها العسكرية أقل بكثير، عند مقارنتها بقوة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أو غرب أوروبا. على أنها تنمو ببطء، ووضعها لا يتحسن بسرعة. وأغلب الدلائل تشير إلى أن موقعها في المرتبة الخامسة أو في ذيل قائمة القوى العظمى، ولن يتغير في الأجل المنظور.

## * أزمة الخليج والنظام الدولي الانتقالي

النظام الدولي بوصفه سابق التبيان يفاجأ بأزمة دولية مستحكمة، تتطلب مواجهة من نوع خاص. فما هو إذن موقف ذلك النظام من تلك الأزمة؟ يمكن تلمس ذلك الموقف من خلال الآتي:

### * الولايات المتحدة(٨)

ـ بوصفها السابق كقائد فذ للنظام الدولي، فهي معنية بالحفاظ على أمن وسلامة ذلك النظام، وكذلك الأمن والسلام العالميين بشكل عام. وقد نمي إلى علم الإدارة الأمريكية، من خلال جهاز استخباراتها، ومن سفارتها في بغداد، أن العراق يعد العدة لتحرك عسكري تجاه الكويت. ولم يتحدد حجم هذا التحرك، وحقيقة أهدافه. إلا أن الادارة الأمريكية لم تأخذ هذه التحركات على محمل الجد، ولم تتوقع تطور الأوضاع وترديها بهذه الحدة، والكثافة والسرعة.

ـ انطلاقاً من أهمية منطقة الخليج الاستراتيجية، بالنسبة إلى الولايات المتحدة،

والمعسكر الغربي بشكل عام، بادرت الولايات المتحدة، منذ تفجر الموقف إلى التحرك بفاعلية وتأثير، من خلال استنفار جميع القوى الدولية ضد العراق. وجهدت في بناء حائط صد للعدوان، ينتصب بالأساس على الشرعية الدولية. وكانت الولايات المتحدة وراء الموقف الجاد والمشهود، وغير المسبوق لمجلس الأمن إزاء أزمة الخليج.

- انتقلت الإدارة الأمريكية، بسرعة تحسب لها، من طور دبلوماسية تفعيل المواقف، واستنفار القوى الدولية، إلى طور الحركة والفعل. بحيث سارعت إلى مساندة المملكة العربية السعودية، وبقية دول الخليج في بناء استراتيجية ردع كان لها دورها في ايقاف زحف القوات العراقية نحو بقية دول الخليج.

- جاهدت الإدارة الأمريكية في الحفاظ على موقف الولايات المتحدة وحلفائها، جبهة واحدة تجاه تلك الأزمة. فهي لطالما تخشى بروز شبح التمزق والشروخ التي يمكن أن تفتَّ في عضد تلك الجبهة، من خلال إقدام الدول الغربية، فرادىً على العمل لإدارة الأزمة، بما يحقق مصالحها الخاصة. ولدينا الدليل على ذلك، متمثلاً في التحرك الفرنسي المنفرد، من منطلق علاقات فرنسا الخاصة مع العراق. إلا أن الولايات المتحدة استمرت تمسك بزمام الأمور، في هذا الصدد، إلى أن انتهت الأزمة بهزيمة الجيش العراقي وانسحابه من الكويت.

- مسألة أخرى غاية في الحساسية والخطورة، وهي أن أزمة الخليج كانت اختباراً قاسياً للوفاق الأمريكي السوفياتي. في بداية الأزمة توجست الولايات المتحدة من الموقف السوفياتي، الذي وصفته بأنه غير حاسم، وتنقصه الصلابة. وجاءت قمة هلسنكي لتضع النقاط فوق الحروف، واتفق الطرفان على كيفية إدارة الأزمة، وكيفية حلها إن سلماً وإن حرباً.

- وعلى المستوى الاقليمي، كانت الدبلوماسية الأمريكية موفقة إلى مدى بعيد، فقد نجحت في تحييد إسرائيل، وابعادها تماماً عن المشاركة في إدارة الأزمة، لا سلباً ولا إيجاباً. كذلك نجحت الولايات المتحدة، بمساعدة مصر والمملكة العربية السعودية، في تغيير الموقف السوري، ليس تجاه الأزمة فحسب، ولكن على المستوى الاقليمي بشكل عام. وكان للدور السوري أهميته القصوى في تهذيب الموقف الايراني، والحد من خطورة الاتفاق العراقي - الايراني، الذي تم بعد تسوية الصراع العراقي الإيراني كما سبق الايضاح. كذلك نجحت الدبلوماسية الأمريكية في صياغة الموقف الدولي لمساندة الدول التي تضررت من أزمة الخليج اقتصادياً، مثل مصر، والأردن، وتركيا،

يضاف إلى ما تقدم التأييد والتنسيق اللذان تمّا بين الإدارة الأمريكية وبين بعض القوى الاقليمية المؤثرة في الأزمة مثل مصر وتركيا.

* **الاتحاد السوفياتي**(٩)

مر الموقف السوفياتي تجاه أزمة الخليج بمرحلتين، اختلف سلوك الاتحاد السوفياتي خلالهما، ولو جزئياً، بشكل ملحوظ:

ـ المرحلة الأولى: وهو الموقف الذي تبلور عقب تفجر الأزمة، وحتى ما قبل لقاء هلسنكي. وقد اتسم هذا الموقف بأنه يسير في الاتجاه الدولي العام، ولكن تنقصه الجدية ويعوزه الحسم. وقد عكفت الزعامة السوفياتية، خلال هذه المرحلة، على دراسة ابعاد الأزمة وانعكاسات الموقف السوفياتي، وتقييم كافة أبعاد الموقف.

ـ المرحلة الثانية: وهذه المرحلة تأثرت بعاملين أساسيين، الأول قمة هلسنكي بين القيادتين الأمريكية والسوفياتية، والثاني إعادة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية. عندئذ تغير السلوك السوفياتي تجاه الأزمة. وتمثلت مظاهر ذلك التبدل في الآتي:

أ ـ بدأ الاتحاد السوفياتي حملة تنديد بالغزو العراقي للكويت، وضرورة ردع الرئيس صدام حسين وإثنائه عن سياسته. وقد جاء ذلك في وسائل الاعلام السوفياتية بشكل صريح وواضح دون خوف أو مواربة.

ب ـ بدأ الحديث الجديد للسوفيات عن المشاركة في القوات الدولية في الخليج. وتزامن ذلك مع حملة شعواء شنها الاعلام العراقي على الاتحاد السوفياتي. مما أدى إلى تصعيد حدة الجدية بين الطرفين.

ـ تحرك السوفيات نحو العمل على سحب الخبراء والمستشارين السوفيات الموجودين في العراق. وقد أثار الرد العراقي حفيظة السوفيات، الذين استشفوا منه أن الخبراء السوفيات أصبحوا في عداد الرهائن.

ـ من خلال الرسائل المتبادلة بين الطرفين، اتضح أن الجالية السوفياتية في العراق، اضافة إلى المستشارين والخبراء، جميعهم في خطر، وأن عرى التحالف الذي كانت شرّعته اتفاقية الصداقة والتعاون، الموقعة في عام ١٩٧٢ قد انفصمت بشكل نهائي.

ـ بالرغم من الموقف السوفياتي، الذي أوضحنا كافة أبعاده وتطوراته، فإن الاتحاد السوفياتي استمر القوة الوحيدة التي أمكنها القيام بدور مقبول من كافة الأطراف،

للعمل كوسيط، إما في حل الأزمة، وإما في نقل أفكار وطروحات كل طرف إلى الآخر. وهذا ما حدث عندما أعلن يفجيني بريماكوف، المبعوث الشخصي للرئيس السوفياتي، بعد زيارة للعراق استغرقت ثلاثة أيام، سلم خلالها رسالة من الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى الرئيس صدام حسين، وقد أعرب المبعوث السوفياتي عن تفاؤله الكبير إزاء إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الخليج، بعد المباحثات التي أجراها مع الرئيس العراقي. وقال، قبل مغادرته بغداد عائداً إلى بلاده، إنه لم يعد متشائماً إزاء حل سياسي لأزمة الخليج. غير أنه لم يفصح عن سبب تفاؤله. وذكرت مصادر سوفياتيه في بغداد أن محادثات بريماكوف تناولت الحل السلمي لأزمة الخليج، ومسألة الرعايا السوفيات في العراق. وقالت هذه المصادر إن العراق أعلن أنه ليس لديه سبب سياسي يمنع مغادرة الرعايا السوفيات ـ الذين يزيد عددهم على خمسة آلاف شخص ـ البلاد. وأشارت تلك المصادر إلى أن مجموعة كبيرة من هؤلاء الرعايا ستغادر العراق قريباً.

### * غرب أوروبا

موقف غرب أوروبا إزاء أزمة الخليج كان يمثل رغبة أوروبا الغربية في الولوج إلى النظام الدولي، كقطب دولي كامل استقلالية ويملك حرية الحركة. والحال أن ثمة اتفاقاً حول الاتجاه العام للسلوك السياسي، بين الولايات المتحدة وغرب أوروبا. إلا أن مفردات وتفاصيل الموقف الأوروبي تنم عن رغبة، ولو خفية، في بعض التمايز، الذي يكفل لتلك الدول صفة الشخصية المستقلة. ولكن في المجمل العام لا يعد الموقف الأوروبي شاذاً عن الاجماع الدولي. الموقف الأوروبي إذن صلب وواضح، ولكن برزت التمايزات، فمثلاً نلاحظ على موقف بريطانيا أنه يتطابق مع الموقف الأمريكي بشكل مطلق. أما الموقف الألماني فيبدو أنه منكفىء على أوضاعه الداخلية، ومشغول بوحدته المنشودة.

### * الصين

تتواءم مشاركة الصين، في إدارة أزمة الخليج، مع موقعها في النظام الدولي. فقد أوحى الموقف الصيني، في بداية الأزمة، بأن أزمة الخليج لم تكن لتقفز إلى بؤرة اهتمام القيادة الصينية. وظن البعض أن الصين ربما تؤيد العراق، أو على الأقل، تتغاضى عن تطورات الأزمة، بسبب من علاقتها مع العراق من جهة، وتعويلاً على الدور الإيراني الذي يمكن أن يقرب بين الصين والعراق كوسيط، بعد الوئام العراقي الايراني، من جهة أخرى. وبالرغم من الظنون التي سبق ذكرها، بقي الموقف الصيني

يسير في إطار الاجماع الدولي، وخطوات الشرعية الدولية تجاه أزمة الخليج. وعليه كان لا بد من تحريك الموقف الصيني، واعادة صياغته تجاه الأزمة. وقد تم ذلك عبر أكثر من قناة:

ـ كانت الدبلوماسية السعودية مؤثرة، إلى حد بعيد، في تنشيط الموقف الصيني. وقد نجحت نجاحاً ملحوظاً في هذا الإطار.

ـ كان لكل من الولايات المتحدة، واليابان، دور يعتد به في تفعيل الموقف الصيني. فالأولى من خلال ثقلها الدولي، والثانية من خلال علاقتها الخاصة بالصين الآخذة في التنامي، وما سيترتب على ذلك من مساعدات فنية.

ـ القيادة الصينية بحكمتها، وخبرتها، لم تشأ الخروج عن الموقف الذي اتخذه الرفاق في الكرملين. فكان الموقف السوفياتي نصب أعين القيادة الصينية. ومعلوم أن أي موقف يشذ عن ذلك كان يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً بالدبلوماسية الصينية، التي تأمل في نشاط مؤثر وفعال في الشرق الأوسط، بعد إعادة العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

* اليابان:

كان الرهان على الموقف الياباني؛ فالدبلوماسية اليابانية تمتعت في العقد الأخير بنشاط وفاعلية، وبالذات في الشرق الأوسط. ذلك أن الموقف الياباني هو بشكل عام في مقدمة الاجماع الدولي. ولكن السلوك الياباني إزاء أزمة الخليج ظل موضع تساؤل؛ فكيف تشارك اليابان في إدارة الأزمة؟ هل لها أن ترسل قوات مسلحة، أم تكتفي بالمال والتكنولوجيا اللتين تملكهما بوفرة؟

في هذا الحين انتهز المعسكر الغربي، بزعامة الولايات المتحدة، الفرصة لكي يخرج اليابان من وضعيتها التي سبق وأوضحناها، وهي وضعية العملاق الاقتصادي والقزم العسكري. إلا أن اليابان فضلت، بالفعل، المشاركة من خلال امداد الدول المتضررة بالمال، وامداد القوات المسلحة الدولية بالتقنية اللازمة. اضافة إلى تحملها قسطاً من نفقات تلك القوات، علاوة على المسعى الياباني من أجل حل الأزمة سلمياً.

## الصراعات الاقليمية والتواؤم مع شبه النظام الدولي

إن أزمة الخليج، بوصفها المعروف في إطار نظام دولي انتقالي، قد تفضي إلى المحلل بمجموعة من الحقائق يمكن سردها في الآتي:

*** الصراعات الاقليمية ودور القوى العظمى**

كان للقوى العظمى، في السابق، دور يعتد به في تزكية وتأجيج الصراعات الاقليمية. وكان سبب ذلك كما هو معروف الصراع، والتنافس السياسي، والايديولوجي، والتسابق الاستراتيجي بين العظميين، في مناطق العالم المختلفة. وكان ذلك التنافس والصراع ينعكس على أوضاع تلك المناطق. وحتى بعد أن تنشب هذه الصراعات كانت الدولتان العظميان تتبينان مواقف التأييد والمناصرة لكل طرف من طرفي الصراع. والآن اختلفت الوضعية؛ فالصراع قد خف والتنافس الطويل قد فتر، بل وتحول إلى وفاق واتفاق، ولم يعد للعظميين دخل مباشر في تلك الصراعات، وسوف يكون ذلك هو النمو المتبع مستقبلاً.

*** مفجرات الصراعات الاقليمية**

لقد أضحت مفجرات الصراعات الاقليمية نابعة من داخل تلك الأقاليم، والمناطق. وهي في الغالب صراعات حول تغيير الوضع القائم في تلك المناطق. وقل كذلك عن أحلام الزعامة والقيادة التي تترسب في أذهان بعض حكام الدول في هذه الأقاليم.

*** ضعف رقابة العظميين على التطورات الاقليمية**

انطلاقاً من معالم النظام الدولي الانتقالي التي سبق سردها، وتوكيداً على علاقات الوفاق بين الدولتين العظميين تقلصت رقابة الدولتين على كثير من التطورات التي تحدث بأقاليم العالم المختلفة. وذلك بعكس الوضع السابق، حيث كانت تلك التطورات تنال قسطاً من اهتمام الدولتين، على السواء. وكان من شأن ما تقدم أن كثيراً من تلك التطورات التي تهدد أمن العالم، وسلامته، باتت غير مراقبة، وغير محسوبة ومحددة النتائج.

*** التعاون على فض الصراعات الاقليمية**

لم يعد من صالح القوى العظمى إثارة الصراعات الاقليمية، ولا تصعيد تلك الصراعات، بما يهدد الأمن والسلام العالميين. بل أصبح من صالح تلك القوى فض تلك الصراعات، دون أن تصل إلى ذروة خطورتها. وهذا هو النهج المزمع اتباعه مستقبلاً.

# الفصل السادس

# التكييف القانوني الدولي للأزمة

في هذا الفصل نقدم استعراضاً سريعاً لوقائع وتطورات الأزمة من منظور مجموعة القواعد والقوانين التي صيغت من أجل ضبط سلوك الدول فيما بينها والتي عرفها العالم المتحضر الذي نعيش فيه بالقانون الدولي العام. والذي يفترض أن كافة دول العالم بما في ذلك العراق قد وافقت صراحة وضمناً على الاذعان لتلك القواعد والالتزام بها في سلوكها الدولي.

وتجريم السلوك الدولي مثله مثل المعمول به في القانون الداخلي لدولة ما، لا يتم إلا من خلال إقامة الدليل على الخروج أو عدم الالتزام بمجموعة القواعد التي وصفها المشرع من أجل ضبط السلوك وتقويم التصرفات، ولكن يبدو أن ثمة فروقات جوهرية بين القانونين الدولي والداخلي، قد تفقد الأول كثيراً من فاعليته وهيبته.

وانطلاقاً من خطورة الأزمة وما تمخضت عنه من إفرازات وآثار قد تكون في معظمها سلبية سواء على المستوى العربي أو العالمي، لا بد من وقفة لإعمال الفكر وقدح الذهن رغبة في مطابقة السلوك العراقي من هذه الأزمة مع قواعد القانون الدولي العام حيث يمثل الأخير مناط الحكم على التصرف أو السلوك، فإما أن يكون همجياً خارجاً على مقاييس المدنية ومعايير التحضر، وإما أن يكون إنسانياً جامعاً بين قيم الحضارة وأصول المدنية.

**جدوى الاحتكام إلى القانون الدولي**

**الاتهامات بسرقة البترول.. مقدمات الأزمة**

**مقدمات الأزمة والتكييف القانوني**

- الغزو والاحتلال
- اسقاط نظام الحكم بالقوة
- إلغاء الشرعية وإقامة حكومة غير شرعية
- قيام العراق بضم الكويت
- اعتبار الكويت محافظة عراقية
- تغيير البنية الديموغرافية
- تخريب البنية التحتية لدولة الكويت
- التجاوزات والانتهاكات أثناء الاحتلال

## حول جدوى الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي

باديء ذي بدء، قد يرد تساؤل مهم في خاطر أي مهتم عن جدوى التفنيد القانوني لسلوك العراق، تجاه أزمة الخليج، منذ إثارته لها وحتى الآن، مستنداً إلى عدة حجج منها، اختلاف القانون الدولي عن القانون الوضعي الداخلي. إذ يتبايَنُ القانون الدولي عن القانون الداخلي من حيث أمور كثيرة، كالإلزام، والمرونة، وإمكانية تحصيل الجزاء الصارم، واختصاص السلطة المنفذة للأحكام العقابية. ومنها كذلك أن المنهج المستخدم، في مثل هذا التناول، هو منهج شكلي لا يصلح لمسايرة مثل هذه التطورات الحامية السريعة الايقاع. ومنها أيضاً أن السوابق كثيرة، التي ثبت من خلالها عدم جدية القانون الدولي في ضبط السلوك الدولي، وعلاقات الدول قد تضعف من سلامة المنهج وتقلل من جدواه. وبالرغم من كل ما تقدم يبقى للاحتكام إلى قواعد القانون الدولي، ومضاهاة السلوك العراقي بها، أهمية وجدوى جديرتان بالذكر.

فبالمنطق المجرد، تقود مخالفة قواعد القانون الدولي العام، والخروج عليها إلى تقزز أفراد وشخصيات النظام الدولي، وامتعاضهم من تصرفات الخارج على القانون. ناهيك عما ينتابه من شعور بالقلق النفسي، وعدم الاستقرار، وشعور بكراهية، واحتقار الآخرين. وتتمثل هذه القوة الضاغطة في الاجماع الدولي والرأي العام العالمي.

ثمة جزاء يمكن أن يوقع على المخالف، وكذلك ثمة قوة تنفيذية تتولى مهمة عقاب الخارج على القانون، بما يردعه ويرده إلى جادة الصواب. وهي قوة دولية، تجمعها

المنظمة الدولية العالمية المنوط بها القيام بذلك، وهي الأمم المتحدة من كافة دول العالم. ومؤدى ما تقدم أن العالم كله يتكاتف من أجل تحديد العقوبة، وتوقيع الجزاء ثم تنفيذ الحكم.

إن القول بأن ثمة سوابق تم فيها خرق قواعد القانون، ولم يقع الجزاء على تلك القواعد، وتحت طائلة القانون، هو قول صحيح إلى مدى بعيد. ولكن ينبغي أن يقف العالم كله، دولاً، ومنظمات، في وجه هذا الجنوح، حتى يعيد الأوضاع إلى نصابها الصحيح. وقد كانت أزمة الخليج بالفعل دافعاً قوياً وراء حماس رموز النظام الدولي من القوى العظمى لمواجهة كافة مشكلات الخروج على القانون الدولي، بنفس قوة مواجهتها لأزمة الخليج.

ثمة اتجاه واضح لدى معظم دول العالم، بما في ذلك القوى العظمى، من أجل تفعيل قواعد القانون الدولي، وأجهزة التنظيم الدولي المنوط بها ووضع هذه القواعد، وما يلحق بها من عقوبات، وجزاءات موضع التطبيق. كما تسعى إلى الاقتراب بالقانون الدولي، قدر المستطاع من القانون الداخلي، في صرامته، وفاعليته. ويدعم هذا الاتجاه أمران:

- الأمر الأول: تطورات النظام الدولي الذي يتجه نحو الاسترخاء العام، والوفاق بين المعسكرات التي كانت متنازعة من قبل، ايديولوجياً، وسياسياً، واستراتيجياً. وتفضي هذه التطورات إلى تنشيط وتفعيل أجهزة التنظيم الدولي بشكل عام.
- الأمر الثاني: أن أزمة الخليج قد قدمت الدليل الكافي على أن ثمة بعض الأزمات التي يمكن أن تمثل تهديداً صريحاً ومباشراً للسلم والأمن الدوليين، وأن استيعاب تلك الأزمات، ومواجهتها بفاعلية، لا يتم إلا من خلال أجهزة التنظيم الدولي، وتطبيق قواعد القانون الدولي العام.

مما تقدم يمكن التأكيد على أن التناول الذي يتم لأزمة الخليج من منطلق القانون الدولي العام ـ بصفته مكملاً للبيئة المحيطة بالأزمة ـ يمكن أن يكون مجدياً، من حيث اعتماده أدلة الإدانة وحيثيات الحكم. أما النطق بالحكم وتنفيذه، فهو متروك للإجماع الدولي، وقصاص الرأي العام العالمي.

## الاتهام بسرقة البترول.. مقدمات الأزمة

لقد جاءت مقدمات الأزمة في منطلقات متتابعة على النحو التالي:

* طلعت الصحف الكويتية صبيحة يوم الأربعاء الموافق ١٨ يوليو ١٩٩٠ وهي تحمل عناوين رئيسية تشير إلى أن «العقد النهائي» لمشروع تزويد الكويت بحوالى ٥٠٠ مليون غالون من المياه العذبة من العراق، عن طريق قناة من شط العرب، سيتم توقيعه ليبدأ التنفيذ في نهاية عام ١٩٩٠. وكان هذا الخبر قد أسعد الكويتيين بشكل ملحوظ[١].

* وفي خطابه بمناسبة الذكرى ٢٢ لثورة العراق أشار الرئيس صدام حسين إلى مسألة الخلاف بين العراق والكويت، والامارات، وإن كان لم يسم الدولتين. وأعلن أن بلاده لن تقف عند حد دفع الأذى عن حقوقها باللسان، بل ستتعدى ذلك إلى الفعل، وأنها تؤمن بالمثل الخليجي الذي يقول «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق»، باعتبار أن هذا البترول من حق الشعب العراقي. وقل كذلك عن ملايين الدولارات التي ضاعت عليه، والتي قال عنها الرئيس صدام حسين إن كل تخفيض في برميل البترول بمقدار دولار واحد، تخسر مقابله بلاده مليار دولار سنوياً[٢].

* وبعد ذلك الخطاب بيوم واحد، تقدمت العراق بمذكرة سلمها طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي للأمين العام للجامعة العربية. ومن الأهمية بمكان تحليل بعض عناصر هذه المذكرة لإمكانية تقديم التفنيد القانوني لهذه العناصر[٣]:

تشير هذه المذكرة إلى أن «الكويت قد استغلت انشغال العراق لكي ينفذ مخططاً في تصعيد وتيرة الزحف التدريجي، والمبرمج باتجاه أراضي العراق. فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق».

وذكرت المذكرة العراقية أن «الكويت، ومنذ عام ١٩٨٠ نصبت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل «الرميله» العراقي لتسحب منه كميات من البترول ـ تبلغ قيمته، وفقاً للأسعار المتحققة بين أعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، إلى ٢٤٠٠ مليون دولار. وسجلت العراق حقها في استعادة هذه المبالغ، وحقها في مطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز والضرر الذي وقع».

وأشارت المذكرة العراقية إلى أنه «بعد تحرير الفاو، عام ١٩٨٨، بادرنا في أثناء

مؤتمر الجزائر عام ١٩٨٨، برغبتنا الصادقة، إلى حل موضوع الحدود، في اطار علاقات الأخوة والمصلحة القومية العليا. إلا أن العراق فوجىء بالتردد والتباطؤ المتعمدين من جانبهم، في مواصلة المباحثات والاتصالات وإثارة التعقيدات المصطنعة، مع الاستمرار في التجاوز، وإقامة المنشآت البترولية والعسكرية».

وتقول المذكرة «بأن الكويت والامارات نفذتا عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الانتاج، خارج حصتها المقررة في الأوبك، بمبررات واهية لا تستند إلى أي أساس من المنطق أو العدالة وبذرائع لم يشاركهما فيها أي من الأشقاء في الدول المنتجة. مما أدى إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً. فبعد أن كانت قد وصلت إلى ٢٤، ٢٩، ٢٨ دولاراً للبرميل، ويمكننا حساب خسائر الدول العربية المنتجة للنفط من خلال معدل الانتاج الذي وصل إلى ١٤ مليون برميل يومياً، أدى إلى تدهور الأسعار في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٠ إلى خسارة حوالى ٥٠٠ مليار دولار. وقد بلغ نصيب العراق من هذه الخسائر ٨٩ مليار دولار. وفي حال اعتمد الحد الأدنى لأسعار الأوبك، وهو ١٨ دولاراً تصل خسائر الدول العربية خلال ١٩٨٧ - ١٩٩٠ إلى ٢٥ مليار دولار».

وقدمت المذكرة العراقية اقتراحاً يقضي «بالتضامن السياسي للعمل على رفع سعر برميل البترول إلى ٢٥ دولاراً، مع إقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية. ويتم تمويله بدولار، عن كل برميل يباع بأكثر من ٢٥ دولاراً. وبهذا يمكن توفير ٥ مليارات دولار سنوياً، مما يوفر إمكانات نمو لكل الدول العربية، ويمكنها من مواجهة الضائقة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها أغلب الدول. وطالب العراق بطرح هذا المقترح للمناقشة، والدراسة والعرض على القمة العربية المقبلة».

وطالبت المذكرة أيضاً «بإلغاء الديون العربية على العراق، وتنظيم خطة عربية، على غرار مشروع مارشال، لتعويض العراق بعض ما خسره في الحرب. لاسيما وأن التجهيزات العسكرية، وحدها التي اشتراها العراق، واستخدمت في الحرب كلفت ١٠٢ مليار دولار. فضلاً عن النفقات العسكرية والمدنية الأخرى». وكشفت المذكرة «ما قدم للعراق من دول الخليج سواء أكانت مساعدات أو ديون بدون فوائد».

* وقد تقدم الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية الكويتي، بمذكرة للجامعة العربية فند فيها الاتهامات العراقية. ونتوقف عند بعض نقاطها[٤]:

- ذكرت المذكرة الكويتية أن الاتهامات والادعاءات ضد الكويت لا تستند إلى أي

أساس من الواقع. كما أن ما ورد فيها من عبارات لا تتفق وروح العلاقات الأخوية بين البلدين.

- أكدت الكويت أنها «كانت وما زالت تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية بالتزامها بالمبادىء والقيم التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي مقدمتها تعزيز أواصر العلاقات الأخوية والحرص أيضاً على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة لكل الدول». وأعربت المذكرة عن استغرابها من أن مذكرة العراق جاءت في وقت يتواصل فيه التنسيق بين البلدين، في المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك. ولم يكن في نية الكويت أن تطرح للتداول، في جو من الاعلام المحموم، قضايا معلقة. بل أوكلت متابعة هذه القضايا إلى لجان متخصصة بين البلدين للتركيز على مجالات التعاون لتنميتها».

- «لقد تحملت الكويت - كما يعلم الجميع - وعانت من موقعها القومي. فقد تعرضت لاعتداءات مباشرة استهدفت أبناءها، وأراضيها، ومنشآتها النفطية، وناقلات نفطها، ومصالحها التجارية. وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم للعراق، الذي يترك له وحده أن يعلن أو لا يعلن، فالدم العربي المسفوك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقارن بأي عائد مادي مهما بلغت أرقامه وتعددت منافذه».

- وناقشت المذكرة الكويتية مشكلة الحدود، ونفت أن يكون الكويت قد قام بتصعيد زحف تدريجي، ومبرمج تجاه الأراضي العراقية. واعتبرت ذلك تزييفاً للواقع، وعرضاً لحقائق معكوسة. ذلك أنّ للعراق سجلاً حافلاً في تجاوزاته على الأراضي الكويتية، وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية. وقد سعى الكويت، وبشكل متواصل، إلى رسم الحدود بين البلدين، وإنهاء المشاكل المعلقة من جرائها. ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين. في الوقت الذي سعى فيه العراق، وأثناء الحرب، إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة. وطرح الكويت اقتراحاً باختيار لجنة عربية، يتفق على أعضائها، كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود، وعلى أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق. فهل يقبل العراق الشقيق مثل هذا الحكم العربي، انسجاماً مع مبادئه، وتنفيذاً لروح الميثاق القومي الذي طرحه الرئيس صدام حسين؟».

وأكدت المذكرة: أن جزءاً من حقل الرميله يقع ضمن الأراضي الكويتية. وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها، جنوب خط الجامعة

العربية، وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية، وفقاً للمقاييس العمليـة. وعليه فإن عمليات الانتاج تتم داخل الأراضي الكويتية، على عكس ما ورد في المذكرة العراقية. فقد تكررت محاولات العراق، ولا تزال، بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية. مما يلحق الضرر البالغ في مخزون الحقل الخاص، الواقع ضمن الأراضي الكويتية. وعلى الرغم من الاعتراضات الكويتية المتكررة على التجاوزات العراقية، فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية».

* على أثر ذلك مضت الصحف العراقية تهاجم الكويت، وتتهمها بالرغبة في تدويل الأزمة، لأنها قدمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دوكويلار، رسالة بعث بها الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، تحمل وجهة نظر الكويت في الموضوع الذي أثاره العراق. وقد أكد مجلس الوزراء الكويتي، في جلسة خصصها لبحث الموضوع، حرص الكويت على معالجة الأزمة داخل نطاق الجامعة العربية. ونفى بيان صدر عن المجلس أن تكون الكويت قد طلبت اتخاذ أي إجراء دولي من قبل الأمم المتحدة. وأعلن سليمان ماجد الشاهين، وكيل وزارة الخارجية الكويتية، أن المذكرة الكويتية لأمين عام الأمم المتحدة كانت فقط لوضع المنظمة الدولية في الصورة لما يحدث، دون طلب للتوسط أو غيره»[٥].

وبعد، فقد عرضنا لوجهتي نظر الدولتين، فيما يعتقد بأنه المقدمات الأولى والذرائع الشكلية لأزمة الخليج، والتي أعقبها احتلال العراق للكويت.

## مقدمات الأزمة والتكييف القانوني

هل ثمة موقف للقانون الدولي مما حدث من وقائع وتطورات، بدأت بما أثاره العراق من اشكاليات ذرائعية، وانتهت باحتلاله الكويت؟ لا شك في أن للقانون الدولي موقفاً واضحاً وصريحاً إزاء تلك التطورات، بكافة دقائقها وتفاصيلها، ويمكن لنا ايضاح ذلك من خلال ما يلي:

* إن العراق لم يعلن في أي وقت، منذ بداية الثمانينات، وحتى إثارة الأزمة، عن وجود أية شائبة تشوب علاقاته بدول الخليج عامة، والكويت منها بشكل خاص. وعليه فرصيد التراكمات العدائية، الذي تم الكشف عنه فجأة لدى العراق، لم يكن له ما يبرره من وقائع وتطورات فعلية.

* الخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين، وضمنه أول إعلان ضد الكويت

والامارات، لم يكن إلا فعلاً ذرائعياً، فاجأ العالم لكي يتمكن من التمهيد لتنفيذ مخططه الذي أعده للسيطرة على منطقة الخليج، سياسياً، والتحكم في مقدراتها الاقتصادية والمادية. وقد لوحظ في عبارات ذلك الخطاب نبرة التهديد والوعيد، المغلفة بالعنجهية، والغطرسة، وعدم التمكن من اخفاء الحقد الطافح على المجتمعات الخليجية وما حققته من تقدم في كافة المجالات.

* ما جاء في المذكرة العراقية، حول انشغال العراق عن التصرفات الكويتية المزعومة، يفنده الواقع والمنطق معاً. فالعراق لم يتخلَّ لحظة واحدة عن هذه المناطق بالذات، وهي جنوب العراق. ففي هذه المنطقة دارت أقسى المعارك العراقية الإيرانية، حول البصره، والفاو وشط العرب. وفي هذه المنطقة يتمركز الجيشان السابع والثالث العراقيان. وعليه فالبصرة كانت منطقة عمليات حربية بشكل دائم، والمسافة من شط العرب أو شرق البصرة، وحتى منطقة الرميله الحدودية، بين الدولتين، لا تتجاوز ثمانين كيلو متراً. فكيف يمكن قبول ما يدّعيه العراق بأنه قد تغافل عن الانتهاكات الكويتية.

* الادعاء العراقي، الذي ورد في مذكرته إلى جامعة الدول العربية، حول استغلال الكويت للجزء الجنوبي من حقل الرميلة، إنما هو ادِّعاء تدحضه الوثائق الدولية، والرسمية. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- منذ اكتشف البترول العراقي في عام ١٩٢٧ وبرزت إحدى أهم الصعوبات التي يواجهها، كمنتج رئيسي للبترول، وهي امتلاكه لمنفذ بحري صغير على رأس الخليج، لا يسمح له بتصدير بتروله فحسب، لذلك فإنه يرتبط منذ منتصف الثلاثينيات، بخطوط أنابيب يصدر بها بتروله، عن طريق سوريا وفلسطين. الأخيرة تم إغلاقها، بعد قيام إسرائيل، فيما أغلقت الأولى خلال حربه مع إيران. وعلى النقيض من ذلك، فإن الكويت التي بدأت الانتاج البترولي، بشكل تجاري في عام ١٩٤٦، تملك موانىء عديدة لتصدير بترولها. كما أنها تتفادى وقوع أي نزاع مع جيرانها، حول ملكية البترول في باطن الأراضي القريبة من مناطق الحدود. ومن ثم فهي لا تستخرج البترول من حقل الرميلة، إلا على بعد ثلاثة كيلومترات من خط الحدود مع العراق، وهو الحد الدولي المطلوب في مثل هذه الحالات، كما حددته قواعد القانون الدولي العام، فيما يتعلق بالحدود البرية بين الدول. مع أن هذا الحقل، كما يشهد الواقع، يقع في داخل الأراضي الكويتية، وعلى بعد ثلاثة كيلومترات إلى الجنوب من خط الجامعة العربية، الذي يفصل بين الكويت والعراق. وهذا الخط هو الذي حددته وعينته الجامعة العربية من عام ١٩٦٣، كخط فاصل بين

البلدين، بعد أزمتها الشهيرة، ومحاولة عبد الكريم قاسم ضم أراضٍ كويتية باعتبارها أرضاً عراقية.

* ما ورد في المذكرة العراقية حول التردد والتباطؤ «المتعمدين»، من قبل الكويتيين، فيما يتعلق بحل موضوع الحدود بين الدولتين، هو غريب ومثير في آن واحد. فبعد أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها، والمسؤولون الكويتيون يلحون في حل مشاكل الحدود، وترسيمها بين البلدين. ولكن، كما تنص وثائق الجامعة العربية، وليس كما يرى العراق ويقرر بشكل تحكمي وتعسفي، والحاصل أن العراقيين هم أنفسهم الذين أخذوا يسوفون ويماطلون. إلى أن قام ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله الصباح بزيارة العراق، في شهر مايو عام ١٩٨٩، لهذا الغرض. ولكنه لم يحصل على الاستجابة الملائمة من الرئيس صدام حسين.

* ما أثارته المذكرة العراقية، حول مسألة النفط، وتأثير كل من الامارات والكويت على أسعاره، من خلال إغراق الأسواق، يمكن الرد عليه من خلال الحجج الآتية:

- إن العراق قد اختلق هذه المشكلة، لأن اجتماعاً للأوبك كان على وشك الانعقاد. ذلك أن هذه الذريعة قد تمكنه من تحقيق هدفين: الأول، هو خفض سقف الانتاج، داخل الأوبك، بأقل من ٢٢,٥ مليون برميل يومياً. وهذا من شأنه أن يرفع سعر البرميل إلى ٢٤ دولاراً. الثاني هو رفع حصة العراق وإيران من الانتاج لمعاونتهما على بناء ما خلفته الحرب بينهما. وبهذا تكون العراق قد حققت هدفين: زيادة سقف انتاجها وزيادة ايراداتها.

- إن كلاً من الامارات والكويت ملتزم تماماً بحصته التي حددتها له منظمة الأوبك. وتلك النسبة الانتاجية من صميم اختصاص المنظمة، ولا دخل لأي من الحكومتين فيها. على هذا فإن أية مشاكل، تتعلق بالنفط انتاجاً، واستهلاكاً، تناقش داخل المنظمة ذلك أن الأخيرة هي المختص الوحيد بفض هذه المشاكل، ولا دخل، من الناحية القانونية، لجامعة الدول العربية في مثل هذه الشؤون.

- إن الأضرار الوهمية التي أشارت لها المذكرة العراقية، والتي قيل إنها أصابت العراق، نتيجة الافراط في انتاج الامارات والكويت، لم يقل بمثلها أي عضو في منظمة الأوبك. ولم تشر إلى مثلها أية دولة عربية أخرى، لا من داخل الأوبك، ولا من خارجها. فلماذا العراق بالذات هو الذي اكتشف هذا الخبء؟ ولماذا هو وحده الذي تضرر؟!

ـ إن العراق، بالدليل الدامغ كان طيلة الحرب مع ايران، ينتج أكثر من حصته التي حددتها له المنظمة، ولم تعارضه في ذلك كافة الدول العربية. بل على العكس، فقد ساعدته جميعها تقديراً لظروفه الخاصة.

وفيما يتعلق بالاقتراح العراقي، الخاص بإقامة «صندوق المعونة والتنمية العربية» الذي يمول بدولار عن كل برميل يباع بأكثر من ٢٥ دولاراً، فلنا على هذا الموضوع ما يلي:

ـ إن هذا الاقتراح يغلب عليه الطابع الدعائي، والصبغة السياسية. إذ يبغي إلى ابتزاز العرب، بتصوير العراق صاحب دورٍ قائدٍ للنظام العربي، ويتجشم كافة الصعاب من أجل انماء الأمة وتطويرها.

ـ إن العراق لم يسبق له أن شارك في أية صناديق إنمائية عربية، ولم يسبق له أن قدم معونات للتنمية إلى أية دولة عربية.

ـ إن كافة الدول الخليجية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، والكويت، تساهم بقسط وافر، ومعروف من الجميع، في دعم ومساندة خطط الانماء في كافة الدول العربية، مثل مصر، واليمن، والأردن والسودان. . إلخ، دون الإعلان أو الدعاية، ودون «صندوق الدولار البترولي».

وحول ما ورد بالمذكرة العراقية، عن إلغاء الديون العربية على العراق، وتنظيم خطة مشروع مارشال لإنقاذ الاقتصاد العراقي، يمكن القول:

ـ إن هذا الطلب من قبيل الابتزاز الدولي، إذ كيف يجبر الغير على إصلاح ما أفسده الرئيس صدام حسين، وكيف تسخر طاقات ومقدرات الشعوب لتمويل نزوات شخصية لحاكم دولة.

ـ مطالبة العراق الدول العربية، بالتنازل عن ديونها، لم تتم بالصيغة والشكل الملائمين. ولو تمت تلك المطالبة بأسلوب آخر، لكانت أكثر ملاءمة، وأجدى نفعاً.

* فيما يخص مسألة المساعدات الكويتية، فإن الكويت لم تتوان قط في أي وقت من الأوقات، وبالذات خلال الحرب العراقية الإيرانية، عن مساعدة العراق سراً وعلانية. فموانيها، ومخازنها، ومواصلاتها كانت مفتوحة لنقل ما تحتاجه العراق، وقد رفضت المصادر الكويتية الرسمية الافصاح عن حجم المساعدات التي قدمت للعراق، معلنة أنها تترك ذلك للعراق لكي يعلنه بنفسه إذا شاء. ولكن ثمة مصادر حسنة الاطلاع، وعالية المصداقية تقول بأن المساعدات المادية قد تعدت، في ثماني سنوات، مبلغ ٤٠ مليار

دولار، وربما اقتربت من خمسين مليار دولار. ذلك بالإضافة إلى أن الكويت، منذ أن توقفت العراق عن انتاج البترول وضخه للأسواق العالمية، وهي تتولى عنها سداد مطلوباتها للدول الأجنبية، عن طريق توريد ٣٠٠ ألف برميل يومياً للدول الدائنة لها، ومثلها تفعل المملكة العربية السعودية.

وفيما يختص بإسقاط الديون والفوائد عن العراق، فثمة معلومات مؤكدة خرجت، قبل استحكام الأزمة، وحدوث الغزو، تفيد بأنه كان ثمة اتفاق بإسقاط جماعي لهذه الديون، في إطار حل سياسي شامل.

* إن أزمة الخليج، وإلى هذا الحد بالوصف الوقائعي الذي تم تحليله كان يمكن أن تأخذ مسار الحل السياسي، وفقاً لقواعد القانون العام، حيث يتبلور ذلك المسار في الوساطة، والتوفيق، والتحكيم، وأخيراً اللجوء إلى القضاء الدولي. وقد حاولت الكويت السير في هذا الطريق، إذ أرسلت مبعوثيها إلى الدول العربية، يشرحون لزعمائها موقف حكومتهم من الأزمة، وقد وضعت الأمر بين يدي الجامعة العربية، إلا أن أمين عام الجامعة حيل بينه وبين القيام بمهمته.

وكان طرح أسلوب الوساطة من خلال تدخل مصر لتصفية النزاع في المحافل السياسية، نظراً لما يتمتع به الرئيس حسني مبارك من علاقات طيبة مع زعماء الدولتين، وحرصه على التضامن العربي، وسعيه إلى تعضيد أركانه، وعدم سماحه بأية مضاعفات، يمكن أن تنال من تماسك الجبهة العربية وصلابتها، وطرحت مصر اقتراحها ذا النقاط الأربع، الذي تؤكد من خلاله استعدادها للقيام بجولات لحل هذه المشكلة، مع الترحيب بانضمام أي طرف عربي معها، ليكون الحل من خلال اجتماع يضم دولاً عربية ذات ثقل سياسي. إلا أن ذلك الدور لم يكتب له الاستمرار.

## الغزو والاحتلال

* الغزو لغة يعني إرادة الشيء وطلبه، واصطلاحاً يعني سير طرف إلى طرف آخر، ومحاربته في دياره، وقتله ونهبه. والاحتلال العسكري، في منطق القانون الدولي، هو وضع قطر أو منطقة ما بالفعل تحت سلطة ونفوذ قوة عسكرية مسلحة غازية. وهو أمر ينشأ عنه ظرف خاص تزول فيه سلطة الحكومة الشرعية في القطر أو المنطقة. وعلى هذا تؤدي القوة الغازية دور السلطتين التشريعية والتنفيذية، لكي تستطيع ضمان مصالحها الخاصة(٦).

وعليه فإن للاحتلال العسكري ركيزتين: الأولى القوة العسكرية المسلحة والثانية: العداء واستخدام القوة بمعزل عن إرادة المواطنين المحتلين.

وينطبق كل ما قدمنا، من معنى للغزو والاحتلال، على واقعة غزو العراق للكويت، واحتلاله. ويتفق الأسلوب الذي استخدمه الرئيس صدام حسين، من غزوه الكويت واحتلالها مع الشكل التاريخي القديم، والبغيض للغزو والاحتلال. حيث يعتبر الغازي نفسه المالك المطلق للأرض التي يحتلها، ويقوم باستبدال جميع قوانينها بما يناسبه من قواعد:

*** الشروط القانونية للدخول في الحرب:**

حدد القانون الدولي جملة من الشروط القانونية اللازمة لمن يقدم على الحرب، وتتمثل في الآتي[٧]:

- تنص المادة الأولى من اتفاقية لاهاي الثالثة عام ١٩٠٧ على أنه «يجب ألا تبدأ الأعمال الحربية إلا بعد إخطار سابق، لا لبس فيه. ويكون إما في صورة إعلان حرب مسبب، أو في صورة إنذار تنذر فيه الدولة، موجهة الانذار طلباتها وتطلب اجابتها».
- كما تنص المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أنه «يجب إبلاغ حالة الحرب دون تأخير إلى الدول المحايدة».

من هذين النصين يمكن استخلاص ما يلي:

- الأعمال الحربية تختلف عن اعلان حالة الحرب؛ فمن الممكن أن تعلن حالة الحرب، ولا تبدأ الأعمال الحربية. أما العكس فهو غير صحيح، حسب نص هذه المادة من اتفاقية لاهاي الثالثة. فلا ينبغي أن تبدأ الأعمال الحربية قبل إعلان حالة الحرب. وبعد أن تبدأ الأعمال الحربية، ينبغي تطبيق القواعد المتعلقة بقانون الميدان، ومعاملة الأسرى... إلخ.
- لا تبدأ العمليات الحربية إلا بعد إخطار سابق لا لبس فيه؛ ولهذا الإخطار صورتان: الصورة الأولى، إعلان حرب يتضمن أسبابها، ودواعي الاقدام عليها. أما الصورة الثانية فتتمثل في الانذار النهائي، والذي يتضمن طلبات ومطالبات الدولة، موجهة الانذار، والاجابة على هذه الطلبات. وثمة أكثر من وسيلة لتبليغ هذا الانذار ومن هذه الوسائل: وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة، رسالة يحملها

مبعوث خاص، دولة ثالثة محايدة، منظمة دولية اقليمية أو عالمية لها صلة بمسببات الحرب أو لا صلة لها به[8].

- كذلك يجب أن تبلغ الدول المحايدة بحالة الحرب، فور اعلانها مباشرة، لكي يتسنى لهذه الدول الاقدام على السلوك، أو الموقف الذي يحفظ لها حيادها.

*** عدم اللجوء إلى القوة وفض المنازعات بالطرق السلمية:**

كذلك يطالب القانون الدولي باستنفاد كافة الجهود من أجل عدم اللجوء إلى استخدام القوة، والعمل على فض الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية. وقد ورد في ذلك ما يلي:

- تنص الفقرة الثامنة، من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على الآتي: «. . . وأن نكفل بقبولنا مبادىء معينة، ورسم الخطط اللازمة» ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة»[9].

- تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق على ما يلي: «. . مقاصد الأمم المتحدة هي (١) حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادىء العدل، والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية، التي قد تؤدي إلى الاخلال بالسلم أو لتسويتها».

- كما تنص الفقرة الثانية، من نفس المادة الأولى على: . . . (٢) «إنماء العلاقات الودية بين الأمم، على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها. وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام».

- كذلك تنص المادة الثانية على المبادىء التي تعمل وفقاً لها منظمة الأمم المتحدة، ومنها ما ورد في نص الفقرة الثالثة: «يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر»، وما ورد في نص الفقرة الرابعة «يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستغلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

- إلى ذلك تنص المادة الثالثة والثلاثون على الآتي: «يجب على أطراف أي نزاع، من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي، أن يلتمسوا حله، باديء ذي بدء، بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من نزاع إذا ارتئي ضرورة لذلك».

من النصوص السابقة يمكن استخلاص الآتي:

- عدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها، في علاقات الدول بعضها ببعض. وقد جاء ذلك بشكل مطلق ومكرر، في كافة النصوص التي أوردناها.
- اللجوء إلى الوسائل السلمية، في حالة نشوب نزاعات مسلحة، أو احتكاكات بين الدول. وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة جملة الوسائل التي يمكن اللجوء إليها في المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية والوكالات والتنظيمات الاقليمية.

*** تكييف السلوك العراقي:**

بعد أن قدمنا الموقف القانوني الدولي العام، إزاء الصراعات المسلحة وإزاء الحرب منذ بدايتها، وإزاء الوسائل السياسية أيضاً، من أجل تسوية النزاعات والاحتكاكات الدولية، علينا الآن أن نضاهي سلوك العراق تجاه الكويت، وفقاً لما تقدم من مبادىء وقواعد ثابتة معمول بها:

- ما قام به العراق تجاه الكويت يعد غزواً وعدواناً واحتلالاً، بالمعنى الذي سبق تحديده. وذلك ما يتنافى مع قواعد القانون الدولي نصاً وروحاً.
- لم يلجأ العراق إلى العمل على تسوية النزاع بالطرق السلمية، حسب ما حددته نصوص ميثاق الأمم المتحدة، والتي أوردناها. ولكنه فضل خرق القواعد والمبادىء، وقام بغزو دولة مستقلة، وذات سيادة، واحتلّ أراضيها.
- إن العراق لم يعلن الحرب رسمياً ضد الكويت، ولكنه داهم بقواته حدود تلك الدولة، دون إنذار مسبق. كذلك لم تعلم دول المنطقة بهذه الحرب ومعلوم أن ما حدث من هجوم مباغت، قام به العراق على الكويت، قد جاء عكس ما التزم به الرئيس العراقي شخصياً للرئيس المصري حسني مبارك، والملك فهد بن عبد

العزيز، وآخرين من أنه لن يهاجم الكويت، وهو ملتزم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الواردة في هذا الصدد.

### * اسقاط نظام الحكم بالقوة

إضافة إلى ما قام به العراق من عملية مزدوجة ضد الكويت، تمثلت في الغزو والاحتلال، أقدم على انتهاك ثالث لأحكام القانون الدولي العام. وذلك حين عمد إلى إسقاط نظام الحكم في دولة الكويت بالقوة المباشرة، وطرد الأسرة الأميرية التي تمثل رموز النظام السياسي في دولة الكويت. ويعد ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة، وذات سيادة، ويجرم القانون الدولي العام هذا السلوك بشكل لا مواربة فيه.

فاحتلال إقليم الدولة، أو بعض منه، أو التدخل في شؤونها الداخلية أو الخارجية، هو أمر أجمع على تجريمه الفقه الدولي، وأكدته المواثيق الدولية الاقليمية والعالمية وكثير من المعاهدات. إذ ينصّ ميثاق جامعة الدول العربية، في مادته السادسة، على أن مجلس الجامعة يقرر التدابير اللازمة لدفع أي اعتداء على دولة من الدول الأعضاء[١٠].

كذلك وافقت كثير من دول أمريكا اللاتينية، في المعاهدة الخاصة بحقوق وواجبات الدول الأمريكية المنعقدة في مونتفيديو عام ١٩٣٣ م، على أنه «ليس لدولة الحق في أن تتدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى»[١١].

أما الفقرة الرابعة، من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، فقد نصت على أن أعضاء الأمم المتحدة قد وافقوا على أنهم «سوف يمتنعون، في علاقاتهم، عن استعمال القوة، أو التهديد باستخدامها ضد سلامة اقليم دولة أخرى واستقلالها السياسي، أو بأية وسيلة أخرى غير ملائمة لأغراض الأمم المتحدة»[١٢].

ويرى بعض مشرعي وفقهاء القانون الدولي ـ وهم على حق ـ أن حق استقلال الدولة، ومنع الدول الأخرى من التدخل في شؤونها الداخلية، إنما يفرض فرضاً بقوة الدولة ذاتها أو بقوة حلفائها. ويلاحظ في هذا الصدد أن حق الدولة في الحفاظ على كيانها من التدخل في شؤونها الداخلية أو الخارجية قد لاقى إجماعاً قانونياً واضحاً. ولكن العدوان على هذا الحق قد ينقلب في كثير من الأحيان إلى أمر سهل وميسر وواقع. عندئذ يكون من الواضح أن الدولة لا يمكن أن تحافظ على ذلك الحق إلا بقوتها الذاتية القادرة على ذلك، أو بقوة حلفائها. وذلك قد يكون مبرراً وجيهاً لانتشار التحالفات العسكرية والسياسية التي سادت العالم في وقت من الأوقات[١٣].

## * الغاء الشرعية وإقامة حكومة غير شرعية

- قبل حدوث الغزو العراقي للكويت لم يكن ثمة أحداث تثبت أن هناك ثورة أو حتى خروجاً على السلطة الشرعية. فقد تمت الانتخابات في الكويت بشكل نموذجي، وتم تكوين المجلس الوطني الكويتي دون إثارة أية حساسيات بين الشعب الكويتي وحكومته. وهذا من شأنه أن يدحض المزاعم العراقية التي تقول بقيام حكومة جديدة مناهضة للحكومة الشرعية في الكويت.

- الحكومة المزعومة صنيعة عراقية: الحكومة الجديدة التي أقامها العراق لم تقم، بشكلها الدراماتيكي، إلا بترتيب وتدبير من العراق بعد دخول جيشه إلى الكويت. وعليه فهذه الحكومة هي صنيعة النظام العراقي. إذ إن الرئيس صدام حسين هو مَنْ شَكلها، من أشخاص يعرفهم جيداً، ولهم علاقة وطيدة به، ولا يمتون بصلة إلى الشعب الكويتي. وعليه فإن ما قام به العراق من التدخل الذي تم أولاً، ثم تشكيل حكومة جديدة، لم يكونا إلا من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية ومحاولة تغيير شكل النظام السياسي بالقوة، في دولة مستقلة ذات سيادة. وهذا ما يتنافى مع قواعد القانون الدولي العام، ومبادىء المواثيق الدولية.

### - اسقاط الحكومة الشرعية باطل

من الواضح أن حكومة الكويت كانت تلاقي، قبل الغزو، قبولاً ورضىً عامين بين أفراد الشعب الكويتي، كما أنها حازت على اعتراف كافة دول العالم، ومنها العراق ذاته. وهي كذلك عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، وفي الأمم المتحدة، وكافة المنظمات الدولية التي نشأت فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وإذا كانت الحكومة والنظام كله يحوزان على اعتراف داخلي ودولي، بهذا الوصف، فإن إسقاطه يعد من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة، وهو باطل بكافة المعايير.

* يُستفاد ممَّا تقدم أن الحكومة التي أقامها العراق لم تحز على رضى وقبول الشعب الكويتي. وبالتالي فهي تفتقد إلى أهم عناصر وجودها، وهي الشرعية. وعناصر الوجود كثيرة بالنسبة إلى الحكومة أو النظام السياسي ككل، وأهم هذه العناصر عنصران؛ العنصر الأول ويتمثل في القبول الداخلي، والرضى العام من كافة فئات الشعب الكويتي، وطوائفه، أو على الأقل معظم ذلك الشعب. وهذا ما لم يتوفر بالنسبة إلى الحكومة التي نصبها العراق، العنصر الثاني، ويتمثل في الاعتراف الدولي من أجل أو بعض دول العالم. وهذا ما لم يتحقق أيضاً بالنسبة لحكومة الرئيس صدام

حسين في الكويت. ومن ثم، فعندما أدرك الرئيس العراقي أن هذا هو حال تلك الحكومة الدمية، أقلع عن الفكرة وتحول إلى سلوك آخر بديل.

* الحكومة الشرعية هي ممثلة الشعب: لم يكن يتصور صدام حسين، ومعه الكثيرون بأن الشعب الكويتي سوف يظل وفياً لحكومته، ونظامه السياسي بالشكل الذي تم. فلقد صمم الشعب الكويتي على موقفه، ولم يتزحزح عنه، وأكد أن حكومته الشرعية هي ممثله الوحيد، وأنه سوف يظل يناضل تحت راية هذه الحكومة حتى يتحقق له النصر. وقد كان لدى الرئيس صدام حسين اعتقاد شبه مؤكد بأنه، بمجرد اجتياح الجيش العراقي للكويت، سوف ينصرف الشعب الكويتي عن حكومته، ويلتف حول حكومة الدمية التي نصبها الرئيس صدام حسين. وهذا مفاده أن الشرعية التي أسقطها العراق لا بد أن تعود، لأنه لا بديل عن رغبة الشعب، ولا مفر من النزول عند إرادته.

* عند استقراء تطورات أزمة الخليج، بترتيبها، يسع المراقب أن يلحظ تناقضاً واضحاً وخطيراً بين مقولات صدام حسين التي أطلقها فور غزوه الكويت، واحتلاله لها، والتي تتبلور في أنه إنما قام بذلك من أجل مناصرة حكومة جديدة استغاثت به، وطلبت منه العون والمدد، وهذه المقولة تعني أن الكويت دولة حرة مستقلة وذات سيادة، وأن بها حكومة ـ حسب زعمه ـ تطلب منه العون، وثمة تناقض بين ما تقدم، وبين ما أعلنه الرئيس صدام حسين بعد ذلك، بعد أن فشل في استقطاب الشعب الكويتي حول حكومته الدمية، من أن للعراق حقوقاً تاريخية في الكويت. ثم ما قام به من ضم الكويت للعراق، واعتبارها المحافظة رقم «١٩»!! ولعل التناقض الذي حمله السلوك العراقي إنما يتصف به منذ بداية الأزمة، ويفيد بطلان كافة التصرفات التي صدرت عن العراق بغية التلاعب في البنية الديمغرافية، والطبيعية، والجغرافية لدولة الكويت.

### * قيام العراق بضم دولة الكويت

لأسباب عديدة كلها واهية، لا سند لها من تاريخ، أو قانون، قام العراق بإعلان ضم دولة الكويت، المستقلة ذات السيادة، إليه. ولهذا الفعل أكثر من دلالة.

*** الدلالة الأولى:**

إن هذا السلوك يخفي أطماعاً عراقية قديمة سيئة، تتجدد كلما حانت الفرصة بوجود قيادة مهيئة لاستيعاب تلك الأطماع، واضمار هذه النيات على سدة الحكم في بغداد.

ومعلوم أن هذه الأطماع كانت قد تحركت في بداية الستينات، في عهد عبد الكريم قاسم، وهي ذاتها التي دفعت الرئيس صدام حسين، بعد ثلاثة عقود، لأن يفكر نفس التفكير، ويسلك نفس السلوك، ولكن بشكل سافر وفعال. وكان وراء تلك الفاعلية ظروف محلية «عراقية» واقليمية ودولية معينة.

* **الدلالة الثانية:**

يضاف إلى ما تقدم، ويرتبط به، أن اختلاق هذه الأزمة إنما تم من قبل العراق لتكون بمثابة ذريعة لتحقيق أغراض توسعيه، ونزوات شخصية خاصة بشخص الرئيس صدام حسين، وحزب البعث الحاكم في العراق.

* **الدلالة الثالثة:**

لقد أكد السلوك العراقي القاضي بضم الكويت إلى العراق على أن ثمة أطرافاً ضالعة في سيناريو الغزو، والاحتلال ثم الضم.

* **الدلالة الرابعة:**

كذلك أثبت السلوك العراقي، سالف الذكر، أن ثمة تناقضاً وتخبطاً صادراً عن الرئيس العراقي ونظامه السياسي، بين ما يطلقه من دعاوى ومطالبات، وما يسلكه فعلاً. فقد سبق للنظام العراقي أن أعلن أنه تدخل في الكويت لمساعدة حكومة معارضة، ثم لم يلبث أن أعلن عن قيامه بضم الكويت. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على انعدام مصداقية النظام العراقي وقيادته السياسية.

ويرتكز المنطق العراقي في ضم الكويت على مجموعة من الحجج والدعاوى، في مقدمتها ما يعرف بالحق التاريخي. وهذا الضم لا يتفق مع المبدأ العام الذي نصت عليه قواعد لاهاي وميثاق الأمم المتحدة، والذي مفاده «أن الاحتلال لا ينقل السيادة على المناطق المحتلة إلى الدولة القائمة بالاحتلال، ولكن يبيح لها فقط الإدارة الفعلية مدة الاحتلال، باعتبارها السلطة المسؤولة فعلاً عن حفظ الأمن والنظام. «هذا إذا كان الأمر يتعلق بحرب معلنة بشكل رسمي بين دولتين. وهو ما يختلف عن واقع الحال في حالة احتلال العراق للكويت. إلا أنه يمكن سحب هذا المبدأ القانوني العام على الوضعية الأخيرة. من هذا المنطلق يمكن تجريم السلوك العراقي القاضي بضم الكويت للعراق[١٤].

### * اعتبار الكويت محافظة عراقية

أردف العراق إعلان ضم الكويت بعملية أخرى، اعتبرت الكويت بموجبها محافظة عراقية، أطلق عليها اسم «الكاظمية». والعملية الأخيرة أبانَتْ عن تمادي العراق في الخروج على القانون الدولي والإنساني. ولهذه العملية أكثر من مغزى:

* **المغزى الأول:** إن السلوك العراقي يعد إمعاناً في تحدي الرأي العام العالمي، وخرقاً للقوانين والأعراف الدولية. ولعل ذلك كان من أهم الأسباب التي وقفت وراء تلاحق قرارات مجلس الأمن وحدتها وصرامتها.

* **المغزى الثاني:** لقد أيقن العالم أجمع، بذلك السلوك، أن العراق يقوم بتنفيذ مخطط واسع النطاق سوف يقود إلى زعزعة الأمن في منطقة الشرق الأوسط، وإحداث تغييرات جوهرية في خريطة الخليج العربي.

* **المغزى الثالث:** بإعلان الكويت المحافظة العراقية رقم (١٩) تأكد أن العراق لم يقدم إدعاءات نظرية فقط، بل هو يرسخ هذه الادعاءات ويضفي عليها الطابع الواقعي.

* **المغزى الرابع:** لقد أراد العراق أن يضفي على عمليات السلب والنهب، والتخريب والتدمير، التي ألحقها بدولة الكويت، عقب احتلاله لها، صفة من الشرعية. فعندما يعلن أن الكويت محافظة عراقية فمعنى ذلك ـ حسب التفكير العراقي ـ أن ما حدث هو من قبيل التطورات أو الشؤون الداخلية.

* **المغزى الخامس:** كان ثمة رغبة لدى الرئيس العراقي صدام حسين في إضفاء جو من الارتياح على الجبهة الداخلية في العراق والرأي العام العراقي. وكان ثمة تزامن واضح بين السلوك العراقي، بإعلان الكويت المحافظة رقم (١٩)، وبين تذمر قطاعات من أبناء الشعب العراقي ومجموعات من الجيش النظامي.

### * تغيير البنية الديموغرافية لدولة الكويت

وفقاً لقواعد لاهاي، التي تنظم أمور الحرب، ومعاملة المناطق التي تقع تحت الاحتلال، فإنه لا يجوز اجبار السكان على القيام أو الاشتراك في أعمال حربية ضد دولتهم الأصلية، ولا إجبارهم على إظهار الولاء للعدو، والادلاء بمعلومات تتصل بجيوش دولتهم. كما لا يجوز إجبار الأهالي على تقديم قوات ولوازم الجيش المحتل إنما ينبغي للسلطة المحتلة، وفقاً لقواعد لاهاي، حماية أرواح السكان وشرفهم ومعتقداتهم

وأماكن عبادتهم. كما لا يجوز للسلطة المحتلة، وفقاً لقواعد لاهاي أيضاً، فرض عقوبة عامة مالية، أو غيرها على السكان بسبب أعمال الأفراد التي لا تعتبر الجماعة مسؤولة عنها ككل

أما بالنسبة إلى الوضع في الكويت، فقد أقدم النظام العراقي على القيام بإجراءين متتاليين، ترتبت عليهما آثار ونتائج مهمة[١٥].

**الاجراء الأول:** صدر انذار عراقي بأن «من لا يحمل الجنسية العراقية حتى ٢٥ نوفمبر المقبل (١٩٩٠) يكون أجنبياً «أي أن الكويتيين الموجودين في الداخل عليهم أن يختاروا بين الجنسية العراقية، أو المعاملة كأجانب بكل ما تحمله الكلمة من مخاطر».

**الاجراء الثاني:** قامت السلطات العراقية بمنح أعداد كبيرة من جنسيات عربية شتى الجنسية الكويتية، مع توطينها بالكويت، عقب الغزو والاحتلال مباشرة. وقد أصبحت تلك الأعداد الكبيرة بموجب هذا الاجراء في عداد المواطنين الكويتيين.

وقد توخى النظام العراقي، من وراء هذين الاجراءين، مجموعة من الأهداف منها:

- مسخ الشخصية والهوية الكويتية، وتذويبها بين أفراد لا ينتمون إليها. ومن ثم قتل روح الانتماء إلى النظام السياسي والمجتمع الكويتي.
- التأثير على التوازن الديموغرافي للكويت، وخلق فئة لا تنتمي إلى النظام السياسي أو المجتمع الكويتي، وتمثل عنصراً شاذاً داخل نسيج ذلك المجتمع. بما يجعل النظام في الكويت يعاني من أزمة تكامل واندماج بشكل شبه دائم.
- الاعتماد على تلك العناصر فيما بعد التحرير، لتكون بمثابة طابور خامس يخدم مصالح العراق داخل الكويت، ويتسنى له المساهمة في قلب نظام الحكم، وإحداث بلبلة داخل الكويت في أية لحظة.

### * تخريب البنية التحتية «اقتصادياً وعمرانياً» لدولة الكويت

لقد قام الجيش العراقي فور احتلاله دولة الكويت، بعملية سطو ونهب واسعة النطاق. وقد كان الهدف الأساسي من وراء هذه العملية تخريب البنية التحتية لدولة الكويت[١٦].

وقد تحددت أهداف ودوافع العراق من وراء القيام بهذه السرقات والتجاوزات والانتهاكات فيما يلي:

- الحقد والكراهية والنقمة على المجتمعات الخليجية التي قطعت شوطاً طويلاً على طريق البناء والتقدم والمدنية، في الوقت الذي كانت فيه العراق تنتقل من سيء إلى أسوأ ومن حرب إلى أخرى.
- تعويض العراق بعضاً من خسائره في الحرب العراقية الإيرانية.

*** التجاوزات والانتهاكات أثناء الاحتلال**

لقد أقدم جيش الاحتلال العراقي على القيام بتجاوزات وانتهاكات ضد أبناء الشعب الكويتي العربي المسلم. ولعل هذا المقام لا يتسع لتعديد التجاوزات، ورصدها. ولكن ما يمكن قوله هو أن تلك التجاوزات والانتهاكات كانت بمثابة الدليل الدامغ على خروج العراق على كل القيم والأعراف والمبادىء الإنسانية والعربية والإسلامية، وحملت في طياتها أكثر من حقيقة تثبت ذلك(١٧).

**الحقيقة الأولى**: لقد اتضح عدم احترام العراق، نظاماً، وجيشاً، لآدمية الإنسان الكويتي، أو المقيم على أرض الكويت. وهذا يدل على تخلف ذلك النظام، وعدم مواكبته للتطور الإنساني والمدنية الحديثة. ومن ثم فإن كافة تلك التجاوزات والانتهاكات هي خروج سافر، وتحد صريح للقانون الدولي العام، والقيم والأعراف الدولية.

**الحقيقة الثانية**: لقد ثبت، بما لا يدع أدنى مجال للشك، عدم احترام العراق، نظاماً وجيشاً، لصلة القربى وأواصر الدم وروابط القومية بين الشعبين العراقي والكويتي. وعليه تعتبر كل الدواعي التي قدمها العراق، فيما يتعلق بالعروبة والقومية في عداد الشعارات الجوفاء.

**الحقيقة الثالثة**: لقد تأكد عدم احترام العراق للقيم والمبادىء الإسلامية. وهذا إثبات صريح على أن العراق يوجد به نظام لا ديني، بعيد كل البعد عن المنطق الإسلامي في التعامل بين الأمم والشعوب في وقتي السلم والحرب.

# الباب الثاني

# المملكة العربية السعودية
# وادارة الأزمة

# الفصل الأول

# موقف المملكة العربية السعودية

## ثوابت السياسة الخارجية للمملكة

- سياسة المملكة في عهد الملك فهد بن عبد العزيز
- جهود المملكة في مناصرة القضية الفلسطينية
- السياسة السعودية على الصعيد العربي
- السياسة السعودية على الصعيد الاقليمي
- السياسة السعودية على الصعيد الإسلامي
- السياسة السعودية على الصعيد العالمي

## المملكة وأزمة الصراع العراقي ـ الكويتي

- تأريخ الأزمة
- موقف المملكة من اجتياح العراق للكويت
- الساعات الحرجة
- المملكة والكويت
- خصوصية الموقف تنبع من خصوصية المكان

تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الأكثر تطبيقاً للشريعة الإسلامية في عالمنا المعاصر. وتقوم على أساس من التوحيد، عقيدة وسياسة. ومنذ نشأتها الأولى كان الدين الإسلامي هو القاعدة الراسخة التي بنت عليها المملكة كل عقائدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. حتى صارت تعاليم الدين الحنيف الركيزة التي تستند إليها أدق تفاصيل الحياة على أرض هذا الوطن.

والتوحيد في حياة المملكة ليس مجرد عقيدة فقط، بل سياسة انتهجها مؤسس المملكة المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. فقد كان هدفه الأول، رحمه الله، هو العمل المثابر الدؤوب، وبذل كل جهد مخلص في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية لأطراف المملكة المترامية. على أن تلك الوحدة التي كانت نقطة تحول، ليس في تاريخ المملكة العربية فحسب، وإنما تكاد تكون قد لمست بآثارها كل دولة من دول العالم، التي تربطها بالمملكة وحدة في الدين أو اللغة أو الحدود أو المصير.

وقد كان لتطبيق الشريعة الإسلامية أثر كبير في حياة المملكة. إذ إن التعاليم السمحة الطاهرة لم تقتصر على تنظيم العلاقة بين الأفراد على أرض هذه البلاد. بل تعدت ذلك إلى تنظيم العلاقة بين القيادة والمواطنين في مظهر من أروع مظاهر الوفاق الذي تفتقده الأنظمة الأخرى، والتي تبنت ايديولوجيات مستحدثة لا تمت لمنطقتنا العربية والإسلامية بصلة. والأكثر من هذا إنها تعدت هذه العلاقة إلى تحديد شكل آخر من العلاقات أكبر وأكثر حساسية، ألا وهو علاقات المملكة الدبلوماسية بالمجتمع الدولي ودول العالم من حولها.

ومن أهم المعطيات التي يطرحها قيام المملكة على تعاليم الدين الإسلامي كركيزة لسياساتها الداخلية والخارجية، هو تبنيها لأهم شعار نادى به الرسول الكريم محمد ﷺ، وعمل جاهداً على ترسيخ دعائمه، منذ اللحظات الأولى التي بدأ فيها نشر دعوته، ألا وهو ضمان أمن الفرد المسلم، في إطار من المحبة والاستقرار. ذلك الاطار الذي شكلته التعاليم السماوية، وأقوال المصطفى ﷺ، مصداقاً لقوله، ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»، والعلاقة التي ربطت بين أبناء المملكة في كل أرجائها من ناحية، وبينهم وبين إخوانهم من بقية الشعوب الإسلامية من ناحية أخرى، تحكمها دائماً تلك التوجيهات الإلهية وتعاليم الرسول الكريم؛ فالله سبحانه يقول في محكم التنزيل: ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدونِ﴾ صدق الله العظيم.

لم يكن المنهج الإسلامي، فيما يتعلق بالشق الروحاني، بعيداً عن هذا المفهوم إلا بالقدر الذي تتطلبه قضايا الإيمان الكبرى. وإلا فقد كان أمن الفرد وضمان مقومات حياته اجتماعياً واقتصادياً هو المهمة الكبرى للرسول الكريم وخلفائه الراشدين. كما عنى الإسلام كثيراً بتنظيم حياة المسلم، حتى في علاقاته بمن جاور الدولة الإسلامية من الدول الأخرى؛ فمبدأ «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» ليس مجرد جزء من تراث ديني يتوارثه المسلمون، بل هو سمة عامة تنظم حياتهم، وتحدد الواجبات قبل الحقوق، وترسم، في تناسق مبهر، أروع مظاهر التكافل الاجتماعي الذي يحقق المحبة والاستقرار.

وحينما تبنت المملكة العربية السعودية دعوة الحق منهاجاً أساسياً لها كدولة، فإنها بذلك وضعت لمسات الحياة على أرضها، بأسلوب يبعث الثقة في كل تفاصيل تلك الحياة، اجتماعياً أو اقتصادياً، أو سياسياً أو دينياً، فليس هناك مكان للقوانين الوضعية على أرضها. وإذا كان القانون الحاكم هو رسالة السماء، فليطمئن كل من على هذه الأرض، أبناؤها أو من جاورهم أو ارتضى العيش بينهم. وحالما تفسح القوانين الوضعية مكاناً للقوانين الإلهية، يختفي كل أثر للظلم والاجحاف، ويتلاشى كل شكل من أشكال هوى النفس وبعدها عن النهج الذي ينمو في ظله أمن الفرد المسلم، ويترعرع أمانه.

لقد كان التوحيد نقطة انطلاق هذا البلد، الذي خصه الله، وخص المغفور له الملك عبد العزيز بقيادته، وسار على دربه من بعده أبناؤه لم يحيدوا عنه، قناعة وثقة في صلابة هذا الدرب وسمو مقصده وتعاظم نهاياته.

## ثوابت السياسة الخارجية للمملكة

رغم ضخامة الدور الذي تلعبه السياسة السعودية اليوم، على مختلف الساحات العالمية والعربية والإسلامية، فإن دراسة هذه السياسة على اختلاف أزمنتها من السهولة بمكان، إذا استطعنا تحديد نقطة الانطلاق في هذه الدراسة. ذلك أن أصول هذه السياسات تقوم على وحدة المنهج الذي استنه الملك عبد العزيز آل سعود، والذي انتقل إلى أبنائه من بعده. والتزام القادة السعوديين بهذه السياسيات يعكس إيماناً راسخاً منهم بصلاحية هذا المنهاج وجدواه على مر الأزمنة، ومختلف العصور، وثقة منهم في تجرده من الارتباط بالمصالح التي تقوم على أساس النظرات الاقليمية أو المحلية الضيقة، والتصاقه بتعاليم الدين الحنيف الذي جاء لينظم الحياة على الأرض في زمن اختلطت فيه كل المعايير.

الحديث عن المملكة العربية السعودية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، يعتبر تكراراً للحديث عن ثوابت وأسس سياسة المملكة، التي وضعت قواعدها، وصيغت معالمها منذ عهد والده المغفور له الملك عبد العزيز. إلا أنه يمكن القول دون مبالغة إنه حديث عن حقبة متميزة من تاريخ هذه البلاد، حقبة تشابكت فيها كل أشكال العلاقات الدولية، حتى باتت صناعة القرار مسألة أشد حرجاً من السير على الجمر. وأصبحت مهمة مسؤولية قيادة الأمم تحتاج إلى حنكة سياسية بالغة، وقدرة وشجاعة يغلفهما الإخلاص وصدق النوايا ووضوح الرؤية. وهي أمور قد توافرت في شخصية الملك فهد بن عبد العزيز، مكنته خلال سنوات حكمه من تلمس خطاه بكل الثقة في صحة مواقفه، وكل الايمان بعدالة قضايا أمته. ذلك أن مسؤولياته لم تقف أبداً عند الحدود الجغرافية للمملكة العربية السعودية، إنما تعدتها لتشمل المسلمين في كل بقاع الأرض. انطلاقاً من وضوح الرؤية التي مكنته، دون شك، من تقدير سليم لمسؤولية الحاكم الذي خصه الله بتولي أمور هذه البلاد التي هي مهد الرسالة وحاضنة المقدسات.

### * سياسة المملكة في عهد الملك فهد بن عبد العزيز

إن تسليط الضوء على سياسة الملك فهد بن عبد العزيز يؤدي دوراً كبيراً في تفهم معالم السياسة السعودية ـ قديماً وحديثاً ـ وتلمس ملامحها الرئيسية، والتي هدفت دوماً إلى تحقيق رخاء وأمن المواطن السعودي في إطار من المحبة والاستقرار والتعايش السلمي مع كافة دول العالم، خاصة الدول العربية والإسلامية التي ترتبط مع المملكة في وحدة الهدف والمصير.

فرغم كثرة الهيئات، والمنظمات، والتجمعات الاقليمية والعالمية التي برزت إلى حيز الوجود خلال النصف الأخير من القرن الحالي، بعد الحرب العالمية الثانية، والتي هدفت معظمها إلى تنظيم العلاقات بين دول العالم بعضها البعض، وتحديد واجبات ومسؤوليات الدول تجاه أمن واستقرار المجتمع الدولي، ورغم تباين واختلاف هويات واتجاهات تلك الدول والمنظمات من الناحية العقائدية والسياسية، فقد كان موقف المملكة تجاهها موقفاً واحداً ثابتاً، مهما كانت هوية القضية والموقف أو أبعادهما، موقفاً صاغته قناعاتها بضرورة احترام العالم لكل المواثيق الدولية التي من شأنها تحقيق مبادىء الأمن والاستقرار وترسية قواعد العدل الدولي ونبذ الخلافات.

لقد شاركت المملكة على مر السنوات في تدعيم الكثير من المنظمات العالمية والاقليمية. وكان دورها في تدعيم مسار هذه المنظمات منذ نشأتها واحترامها لمواثيقها وقوانينها مثالاً يحتذى. وكانت لا تزال تبذل كل مساعيها الحميدة، ولا تدخر وسعاً في سبيل تنقية ذلك المسار من الشوائب التي تعترضه من حين إلى آخر. ولم يختلف دورها، على الصعيد العالمي، عن دورها اقليمياً، ومارست ذلك الدور في ثبات متميز، تناصر كلمة الحق وتقف بكل قوة وراء قضايا العدل. ليس لمواقفها مطمح سوى تحقيق أهدافها السامية التي انبثقت من تعاليم الدين الحنيف، وأهمها ترسية قواعد الأمن والاستقرار في كل مكان.

والعالم العربي دون شك، يحتل في قائمة هموم المملكة العربية السعودية مكان الصدارة، ويشغل في فكر قادتها حيزاً هاماً وضخماً. لاسيَّما بعد أن أصبحت من أكبر دول العالم انتاجاً وتصديراً للنفط، تلك السلعة التي أرادتها المملكة عامل تحرير للاقتصاد العربي الذي يكفل تحرير صناعة القرار العربي وتشكيل المواقف.

ولقد بذلت المملكة جهوداً جبارة من أجل جمع شمل العالم العربي على كلمة واحدة، والعمل على تحرير اقتصادياته من التبعية للدول الصناعية، باذلة في سبيل ذلك الكثير من عائدات النفط، الذي سنرى فيما بعد كيف أن بعض الأنظمة العربية أراد العبث بعواطف رجل الشارع في العالم العربي، متخذاً منها وتراً حساساً يضرب عليه، محاولاً في يأس أن يستغل سذاجة ـ غير موجودة ـ افترضها في عقلية الشارع العربي المثقل بهموم لقمة العيش والبحث عن الأمن والاستقرار.

إن ما يتنادى به العرب اليوم، من الوحدة بين أقطار وأرجاء ذلك الكيان الكبير، هو بعض مما ذهبت إليه المملكة في بداياتها الأولى، بقيادة جلالة المغفور له الملك عبد العزيز، حينما استطاع تحقيق الوحدة الشاملة على أرض الجزيرة، فربط بها بين

أرجاء متفرقة من المملكة التي احتوت من الاختلافات أكثر مما هو بين بعض الأقطار العربية. لقد نجح عبد العزيز في توحيد المملكة شمالها والجنوب، الأحساء والحجاز، وتهامة وعسير ونجران وغيرها وحدة تامة كاملة شاملة، دابت فيها الفوارق، وتساوى الجميع في الحقوق والواجبات.

ومنذ اللحظات الأولى التي أعلنت فيها المملكة ميلاد دولة التوحيد، كان شعارها واضحاً؛ وهو رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول من حولها، ايماناً من قياداتها بحق الشعوب كافة في تقرير مصيرها بنفسها، دون ضغوط أو تدخلات.

وحينما أراد المجتمع الدولي أن يصوغ لنفسه قانوناً وميثاقاً يسمو فوق المصالح، ويعلو فوق الفردية، كان أول ما صاغه هو مبادىء حقوق الإنسان، وضمَّن مواثيق منظمته العالمية فصولاً وأبواباً عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفض كل أشكال الاستعمار والوصاية. بل ذهب إلى أبعد من هذا، حينما أقر قاعدة أساسية في تلك المواثيق أعطت الحق للمجتمع الدولي، ممثلاً في منظماته العالمية، في أن يكف أيدي المعتدي مهما كانت قوته، ويمنعه من ممارسة أي انتهاك لحق من حقوق الشعوب على كافة المستويات.

ومارست المملكة أيضاً دورها في تحقيق التضامن العربي، وتحملت تبعاتها في هذا الصدد، في قوة وشموخ، ممهدة دوماً لأفضل أشكال التعاون العربي الإيجابي، إيماناً منها بأنه السبيل إلى الخلاص من كل أشكال التبعية التي عاشت تحت نيرها كثير من دول المنطقة فترات طويلة من الزمن. وكان مكانها في الجامعة العربية نقطة انطلاق هائلة لممارسة مسؤولياتها تجاه أخطر وأهم القضايا التي واجهت العالمين، العربي والإسلامي على الاطلاق، وهي القضية الفلسطينية.

ولم يقتصر دور المملكة العربية في هذا المجال على الجهود التي بذلها المغفور له الملك عبد العزيز، بل استمرت في ممارسة هذا الدور بنفس القدر من الثبات. بل توسعت المملكة في معطيات دورها اتساعاً هائلاً، حتمته النقلة الاقتصادية التي حققتها المملكة في خلال النصف الأخير من القرن الحالي. وما تبع هذا من زيادة أعبائها التي فرضتها على نفسها، اعترافاً منها بمسؤولياتها تجاه أشقائها العرب.

### * جهود المملكة في مناصرة القضية الفلسطينية

وعن القضية الفلسطينية والدور السعودي، يقول الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار[1]

في كتابه «صقر قريش» في استدلال واضح على مدى حنكة جلالة المغفور له الملك عبد العزيزآل سعود، والتي انتقلت إلى أبنائه من بعده:

«والعجيب أن يلتقي رأي صقر الجزيرة مع ملخص ما توصل إليه باحث علامة مثل أندريه موروا (من كبار المحللين السياسيين الفرنسيين) فيما يتعلق برأي واستنتاجات كل منهما عن موقف الحلفاء والألمان، ومن تكون له الغلبة في تلك الحرب (العالمية الثانية). ولا عجب في هذا، فكلاهما عبقري خبير في شؤون السياسة، وإن اختلف منهاج كليهما في الحياة، وإن لم يكتب لهما أن يلتقيا أبداً. من هنا كانت رؤية الملك عبد العزيز، فيما يتعلق بقضية فلسطين ثاقبة نافذة، وكان حرياً بالعرب في تلك الفترة، إن هم أرادوا الغلبة في صراعهم مع العدو الصهيوني، أن ينتصروا لتلك النظرة.

لقد رأى الملك عبد العزيز أمرين لا ثالث لهما؛ أولاً أن ينفرد الفلسطينيون بالدفاع عن قضيتهم وأرضهم، وألا يشترك العرب رسمياً في الحرب، بل تقوم الدول العربية بمساعدة أهل فلسطين بالسلاح، والمال والرجال المتطوعين. وثانيهما أن تقوم حكومة فلسطينية بمجرد ترك الانجليز للسلطة في الوقت الذي حددوه. وكان رحمه الله يعلم حق العلم أن إسرائيل أعدت العدة لتسلم السلطة، وأدرك أن اليهود سيعلنون حكومتهم في اللحظة التي يترك الانجليز فيها السلطة، ويطلبون إلى الدول الاعتراف بها. كما رأى أن يعلن الفلسطينيون حكومة فلسطين، ويطلبوا إلى الدول الاعتراف بها. وهكذا تنهض هذه الحكومة تجاه إسرائيل، ويكون الصراع بينهما، وسينتهي هذا الصراع بتغلب العرب»[2].

إن المنظور الذي كان يحكم رؤية جلالة المغفور له الملك عبد العزيز لهو أعمق بكثير مما قد يظنه بعضنا على أنه مجرد قراءة في واقع الأمر. ذلك أنه كان يقوم على أساس من معرفة وثيقة بالتركيبة النفسية للشعب اليهودي، وعلم بتلك الحقيقة التاريخية التي ثبتت على مر العصور؛ وهي أن هذا العنصر البشري غير قادر أبداً على الذوبان في التركيبة العامة لشعوب أي دولة من الدول التي عاش فيها. وكان المتوقع على أرجح الأمور ـ وهو الذي آمن به الملك عبد العزيز ـ أن الوقت كفيل بدفع يهود الأرض المحتلة، مهما قويت الاغراءات، إلى الضيق بحياة على أرض يشاركهم فيها الفلسطينيون مجريات الأمور، واليأس من تحقيق تلك الآمال البراقة التي طالما حلموا بها في الحياة في وطن لهم على أرض فلسطين. الأمر الذي كان لا بد أن ينعكس في شكل البدء في الهجرة العكسية، وضعف البنية الإسرائيلية على أرض فلسطين. وهكذا تكون الغلبة للعرب في نهاية المطاف.

والأكثر من هذا أن بعض الأقطار العربية ساهمت ـ عن غير عمد ربما ـ في القضاء على الكيان الفلسطيني، في الوقت الذي كانت فيه حكومة المملكة العربية السعودية واحدة من قليلات، لا تزال تعترف بالدولة الفلسطينية. يقول الأستاذ العطار في كتابه: «كانت إدارة الجوازات السعودية في ذلك الوقت لا تزال تكتب اسم (فلسطين) في خانة الأقطار المصرح لحاملي الجوازات السعودية بالسفر إليها. في نفس الوقت، وحينما حاولت اجتياز الحدود السعودية عبر الأردن لزيارة فلسطين المحتلة، اضطررت إلى الرجوع إلى إدارة الجوازات السعودية لإضافة الأردن في خانة الأقطار حيث لم تكن مدرجة فيها حتى هذا الوقت من عام ١٣٤٩ هـ»[٣].

لقد استمر التزام المملكة تجاه القضية الفلسطينية ثابتاً قوياً على مر السنوات، وكانت تمارس هذا الموقف من خلال بعدين أساسيين هما: احترامها لإرادة الشعوب العربية التي عبر عنها ميثاق الجامعة العربية بكل وضوح وجلاء فيما يتعلق بهذه القضية، وثانيهما التزام منفرد نابع من احساس دائم بمسؤوليتها عن هموم ومشكلات الشعوب العربية الشقيقة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، ذلك الالتزام الذي أصبح يشكل لبنة رئيسية في سياسات المملكة في كل المحافل.

إن قناعات المملكة في هذا الصدد أنها ـ وهي مهد الرسالة وأرض المقدسات ـ قد حباها الله كل تلك المقومات التي تكفل لها ممارسة دورها القيادي الرائد الذي يليق بها، على اعتبارها الشقيقة الكبرى بين الدول العربية والإسلامية. والقضية الفلسطينية أولى تلك القضايا التي ناصرتها المملكة في كل مراحلها، وارتضت لها ما ارتضاه اجماع الشعب الفلسطيني والعربي. لم تخرج يوماً عن اجماع، ولم تشذ عن قاعدة انتصاراً لموقف أرادت أن تستأثر به. وحينما أجمع العرب على اعترافهم بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كان تأييد المملكة المادي والمعنوي للمنظمة منذ ذلك التاريخ، وحتى يومنا هذا، علامة بارزة في حياة الشعب الفلسطيني. وليس من المغالاة الاشارة في هذا المقام إلى ما أقرته القيادات الفلسطينية ذاتها في أكثر من مناسبة إلى أن دعم المملكة وحدها لمنظمة التحرير الفلسطينية يكاد يفوق في حجمه وتأثيره ـ مادياً ومعنوياً ودبلوماسياً ـ كل ما قدمته دول المجتمع العربي والإسلامي والدولي من دعم وتأييد.

### * السياسة السعودية على الصعيد العربي

كما لعبت المملكة العربية السعودية، خلال العقدين الأخيرين، دوراً هاماً وبارزاً في صياغة العلاقات العربية. وهذا الدور لم يأت من فراغ، بل حتمه الثقل السياسي

والاقتصادي الذي آلت إليه المملكة. ولقد أسهمت السياسة السعودية من خلال معالجتها للقضايا العربية والدولية في تشكيل ظاهرة جديدة على منهج العمل الدولي. ويمكن القول بأنها كانت بمثابة مخاض لنوع جديد من السياسات لا تستخدم فيه لغة التهديد والمهاترات، وتنبع قوته من ذاتية الموقف. كما ساهمت المملكة بدور قوي وفعال في خلق مجال فسيح لقيام نوع من «التحالفات التوافقية» التي تستطيع خدمة الهدف الذي يسعى إليه المجموع العربي، حتى من الدول غير الأعضاء في تلك التحالفات، والتي تجيء مختلفة عما سبقها من التحالفات المحورية التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية من أمثال حلف وارسو وغيره[4].

وترجع أهمية هذا النوع من التحالفات إلى أنه لا يعد انسلاخاً عن الجامعة العربية، ولا مناهضاً للخط الذي تسير عليه، بل على العكس تماماً. فمثل هذه التجمعات تعتبر ـ كما أكد الملك فهد بن عبد العزيز في أكثر من مناسبة ـ بمثابة زيادة في قوة التحالف الأصلي الذي نعني به الجامعة العربية، بل هو زيادة في قوة كل العرب دون استثناء. من هنا كان موقف المملكة الواضح في مباركتها لمثل هذه التجمعات، والتي بادرت هي ذاتها في الدخول في واحد منها كان له فضل السبق في هذا المجال، وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما أن هذه التجمعات الاقليمية ـ في المنظور السياسي للمملكة العربية السعودية ـ تعتبر حجر الزاوية في معالجة معظم القضايا الاقليمية، وخدمة الأهداف الرئيسية للدول الأعضاء، الأمر الذي من شأنه ـ دون شك ـ أن يسهم في معالجة كافة قضايا المنطقة العربية وخدمة أهدافها الكبرى وآمالها العريضة.

والحديث عند هذا الحد له شجون كثيرة، وقد يكون من المناسب التوقف عندها لسبر أغوار مرحلة من أدق مراحل الحياة في عالمنا العربي، في زمن كانت التقلبات السياسية هي السمة المميزة للأنظمة الحاكمة فيه. لقد كان جلياً وواضحاً للقادة السعوديين أن العالم العربي يواجه، من حين إلى آخر، أزمات حادة تنال من عمق وقدرة تفاعلات العمل العربي المشترك على كافة المستويات وفي معظم المجالات، ومن أهمها المجال الأمني، والذي يرتبط بدرجة رئيسية بالقدرة العربية على ردع العدوان واحتواء مكامن الخطر، خاصة في ظل التهديد الصهيوني الخطير الذي يشكله التواجد الإسرائيلي على أرض فلسطين المحتلة.

من هذا المنطلق كان هناك هاجس دائم يلح على أذهان القيادة السعودية، وهو ضرورة انشاء بنية أمنية عسكرية في المنطقة الخليجية وبطريق غير مباشر في المنطقة

العربية بكاملها. وقد استلزم تحقيق هذا الخاطر مراجعة طويلة لكافة الدروس الحيوية التي فرضت نفسها في هذا الحين كأمثلة على أهمية ذلك الحزام الأمني بالنسبة للمملكة العربية السعودية ومن حولها دول الخليج العربي، وعامة بالنسبة لدول المنطقة العربية التي بات واضحاً أنها مستهدفة بشكل كبير.

وقد زخرت الفترة التي أعقبت انشاء الجامعة العربية بمحاولات عديدة للتعاون الأمني العسكري، سواء من الناحية العملية أو على مستوى الاتفاقات والمعاهدات. والعجيب أن ميثاق الجامعة العربية في صورته الأولى لم يحفل بالتأكيد على هذا الاتجاه، ولم يتضمن أية إشارة للأمور العسكرية أو النواحي المتصلة بالدفاع المشترك. لكن سرعان ما تم تدارك هذا القصور، الذي عولج في شكل معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وقعت عليها كافة الدول الأعضاء في الجامعة آنذاك، والتي عرفت بميثاق الضمان الجماعي[٥].

وكانت تلك المعاهدة تشكل فرصة جيدة لتدارك الأخطاء التي أدت إلى عدم نجاح القوات العربية في تحقيق مهامها في فلسطين عام ١٩٤٨ م. ورغم تكرر الفرص التي سنحت أمام الدول العربية لترجمة هذه الوثيقة الهامة إلى حقيقة واقعة إلا أنها ظلت حبراً على ورق باستثناء قرار الجامعة بتشكيل قوة عربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت عام ١٩٦١ م، رغماً عن صعوبة اعتبار هذا القرار عملاً من أعمال التعاون العسكري المعروف.

وفي غضون عام ١٩٦٤ م شهدت المنطقة سلسلة من الأعمال العسكرية الإسرائيلية الخطيرة على حساب الحق العربي، حيث قام العدو الصهيوني بتحويل مجرى نهر الأردن. ومرة ثانية يدخل التضامن العربي - على الصعيد العسكري - في اختبار صعب بعد اعلان ميثاق التضامن العربي الذي صدر عن القمة العربية الثالثة، والذي كان يهدف إلى خلق موقف عربي قوي موحد في مواجهة التجاوزات الإسرائيلية في كل من الأرض المحتلة والضفة الغربية لنهر الأردن[٦].

وعلى الرغم من أن القيادة العربية الموحدة قامت ببعض الأنشطة الكبيرة، إلا أن ضعف الإجماع العربي على أهمية هذه القيادة المشتركة والذي وصل إلى حد قيام بعض الدول بمنعها من دخول أراضيها أدى إلى صرف الأنظار عن هذا الوليد ووأده في المهد. كما أدى إلى انصراف عدد من الدول إلى التوقيع على معاهدات ثنائية، بعدما ثبت عجز القيادة العربية عن تحقيق أدنى درجات الأمن العسكري لأي من الدول العربية في مواجهة الخطر الصهيوني على وجه الخصوص.

والمواقف العربية في خلال أزمنة القضايا التي كانت تستوجب أعلى درجات التنسيق والتعاون العسكري ـ ومنها على سبيل المثال لا الحصر المواجهة العربية الإسرائيلية في الستينات ـ تثبت أن هذه القضايا لم تشهد تعاوناً عسكرياً عربياً بالصورة المطلوبة فعلياً لتحقيق نتائج مثمرة. بل إن تلك الفترات كانت على النقيض أكثر الفترات التي تزداد فيها حدة الخلافات العربية، باستثناء وحيد في غضون العام ١٩٧٢ م حيث شهدت المنطقة العربية بعض أوجه التعاون العسكري والتنسيق الحربي الذي جاء في أعقاب توقيع كل من مصر وسورية وليبيا على اتفاقية الدولة الاتحادية في عام ١٩٧١ م. وكانت هناك قوات عربية في كل من السعودية والكويت وغيرها من الدول العربية، كاملة التجهيز ومستعدة في غضون عام ١٩٧٣ م للانتقال إلى الأماكن التي يطلب منها المشاركة فيها. وكان لهذا التنسيق والتعاون أثر كبير في نجاح العمليات العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية في مواجهة العدو الصهيوني خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ م.

على أن الجدير بالذكر هنا أن هذا التعاون نفسه لم يتم تحت مظلة الجامعة العربية. والأكثر من هذا أن اتفاق الإرادة السياسية بين هذه البلدان ـ والذي قام الملك فيصل ابن عبد العزيز بدور هام في تحقيقه ـ كان وراء التجمع للوقوف صفاً واحداً في وجه الخطر الإسرائيلي كسبب مباشر لنجاح هذه الجهود(٧).

غير أن هذا الاجماع العربي لم يستمر طويلاً، وأدى تدهور العلاقات العربية ـ العربية إلى تدخل قيادات المملكة يؤيدها أصوات متعقلة لجمع الشمل العربي في القمة السادسة في الجزائر، والذي تمخض عن موافقة مجلس الدفاع المشترك على إنشاء الهيئة العربية للصناعات الحربية المتطورة. وعادت فترة السبعينات لتشهد تدنياً في مستوى العلاقات العربية وصل إلى مستوى الصفر، وساد العالم العربي حالة من الضياع والتشرذم في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل ماضية بكل طاقاتها وكل مساعدة ممكنة من حلفائها في تنمية قدراتها العسكرية وممارسة أفضل أشكال الاستفزاز ضد الشعوب العربية بداية من اجتياح الجنوب اللبناني في عام ١٩٨٢ م، إلى تهريب يهود الفلاشا ثم الضغط للسماح لليهود السوفيات بالهجرة إلى فلسطين المحتلة.

في ظل هذا الاستعراض السريع للواقع العربي، كان لا بد للمملكة العربية السعودية أن يكون لها منظورها الخاص في تحديد متطلباتها الأمنية وسط تلك الصراعات التي تسود العالم من حولها، وفي ظل رغبتها الأكيدة في ترسيخ مبادىء الاستقرار على أرضها. الأمر الذي لا يمكن حسمه إلا من خلال تواجد عسكري قوي

قادر على حماية كل المكتسبات التي تحققت للمملكة في غضون هذه الأعوام. وقد تبلورت لدى القيادات السياسية في المملكة الكثير من الخلاصات التي خرجت بها من هذا الواقع العربي، من أهمها:

- إن غياب الإرادة السياسية يؤدي إلى فشل كامل للتعاون العسكري.
- إن هناك تناقضاً شديداً بين الأهداف القطرية والاقليمية، وإن بعض الأطراف تغلب أحياناً المصلحة القطرية على المصلحة الاقليمية.
- إن العالم العربي رغم توفر الإمكانيات المادية والخبرات العسكرية يصيبه الفشل في تحقيق أدنى قدر من التعاون العربي في المجال العسكري.
- غياب ما عرف بالمشروع القومي العربي الموحد الذي يحقق التكامل بين الوطنيات العربية أدى إلى إحداث فراغ هائل في المجال الأمني العربي.

من كل هذا، كان لا بد للمملكة في بداية حقبة الثمانينات، ومع اندلاع الحرب العراقية الايرانية، من إعادة حساباتها وتقديراتها كاملة فيما يختص بالمسألة الأمنية. وقد تمخض ذلك الموقف عن توجه خليجي قوي نحو تشكيل تجمع اقليمي كان اللبنة الأولى في حقبة عربية جديدة من التحولات الايجابية، شهدت انفراجاً في العلاقات العربية، وتطوراً في شكل تلك العلاقات هيأ المناخ لحل كثير من المشاكل المزمنة.

* السياسة السعودية على الصعيد الاقليمي

في ٢٥ مايو ١٩٨١ م تم التوقيع بين دول الخليج الست وهي المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان على نظام مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتباره الاطار الأمثل لتجنب كل سلبيات العمل العربي وإفراز إيجابيات واضحة أهمها إجماع قيادات دول الخليج العربي الأعضاء في المجلس على إرادة سياسية واحدة كفلها تجانس شعوب هذه الدول وما يربط بين الدول الست الأعضاء في المجلس من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني وتقاربها الثقافي والحضاري. لقد جاء انشاء هذا المجلس متمشياً مع الأهداف القومية للأمة العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الاقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية.

ورغم أن حقبة الثمانينات قد شهدت قيام بعض التحالفات العربية التوافقية

الأخرى، إلا أن مجلس التعاون الخليجي كان هو المجلس الوحيد الذي عني بتدارك قضية التعاون العسكري بين أعضائه، حيث تم في القمة الثانية للمجلس انشاء قوة مشتركة تحت اسم «درع الجزيرة».

وقد عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربي سواء على مستوى القمة أو مجالسه الوزارية المختلفة على تنظيم العمل المشترك من أجل تحسين الأمن الداخلي والنظام الدفاعي المشترك. كما عمل على توجيه كل الطاقات الخليجية لتنشيط آليات وهياكل المجلس، اقتصادياً كجزء من سياسة دول الخليج في تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على النفط كسلعة رئيسية ومصدر وحيد للدخل القومي. وكذلك العمل على تنمية القطاع الصناعي والزراعي والعلمي لمواكبة حركة التطور. ومن الناحية العسكرية عمل المجلس على اتخاذ الخطوات التي تكفل أقصى درجات الأمن والأمان للدول الأعضاء بهدف ترسية قواعد الاستقرار في المنطقة. وقد وافقت القمة الثامنة للمجلس على مشروع اتفاقية التعاون الأمني التي تهدف إلى توفير غطاء أمني شامل واقامة برامج للتعاون العسكري تتجاوز مرحلة قوة «درع الجزيرة». ليس هذا فقط، فقد عنى قادة دول الخليج بإسقاط الحواجز التي يمكن أن تفصل بين شعوب دول المجلس، حتى صار المواطن الخليجي يسافر بين دول المجلس الست، ويقيم ويمارس نشاطاته تقريباً بنفس الدرجة من الحرية والأمان التي يمارس بها نشاطات حياته في بلده الأم.

لقد تحركت المملكة العربية السعودية من خلال القنوات الشرعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بوعي وحنكة شديدين لتجنب شعوبها كل أشكال المعاناة والفشل التي تزامنت في بعض دول العالم العربي مع حالة من الفوضى التي عبرت عن نفسها على المستوى الاجتماعي في تدني مستويات حياة الأفراد، في بعض الدول ذات المقومات الاقتصادية العالية والتي لا تقل حجماً عن مصادر الدخل في دول الخليج، أو على المستوى السياسي في شكل انفجار الصراعات العربية ـ العربية كما هو الحال في المغرب العربي أو على الحدود السودانية الليبية التشادية، والحرب الأهلية في لبنان واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، أو على المستوى الاقتصادي الذي تمثل في شكل تفاقم مديونيات بعض الدول وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف عملاتها.

ومن خلال هذا المفهوم، اهتمت المملكة ودول المجلس بالبيئة الخليجية الداخلية، ووضعت نصب عينيها تنمية تلك البيئة إيماناً منها بأنها اللبنة الرئيسية التي تشتمل على

كل مقومات التأثير في التفاعل القائم داخل البنية السياسية لتلك الدول أو بينها وبين المجتمع من حولها. كما انصب اهتمام دول المجلس على تنمية الفرد الخليجي من خلال قناعاتها بأنه المفتاح الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ضماناً لبنية أمنية قوية كانت الهدف الرئيسي في مسيرة دول المجلس وجهودها التي وجهتها نحو ايجاد شكل منظم للعمل المشترك ومجال للتعاون المثمر بينها.

وفي صدد السياسة الخارجية، وهي المجال الذي أظهرت أهميته أزمة الاجتياح العراقي للكويت وغزو أراضيها، فقد مارست المملكة العربية السعودية من خلال المجلس دورها في ثبات قوي، ونهجت نهجاً واضحاً ينسجم مع مواقفها الثابتة أساسه الحياد التام وعدم الانحياز والابتعاد عن سياسة المحاور واحترام القوانين والمواثيق الدولية وعدم التدخل في شؤون الغير مع التركيز على توطيد أسس السلام والعدل الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في كافة أرجاء الأرض.

وكما هو الحال في كل سياساتها، كان تأييد ودعم المملكة من خلال مجلس التعاون للقضية الفلسطينية إحدى الثوابت التي عملت على تأكيدها دوماً في مختلف المحافل الدولية. وكان آخر مظاهر هذا الموقف وأقواها دعم وتأييد قمة المجلس الثامنة التي عقدت في الرياض عام ١٩٨٧ م للانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. كما أكد القادة الخليجيون في قمتهم الحادية عشرة في الدوحة مساندتهم المطلقة ودعمهم التام للانتفاضة التاريخية للشعب الفلسطيني والتي سميت انتفاضة الحجارة. واهتماماً منه بهذه القضية بصفة خاصة على صعيد العلاقات الخليجية والعربية، أهاب المجلس في بيانه الختامي بالمجتمع الدولي بتقديم كافة أشكال التأييد والمؤازرة لأبناء الحجارة في انتفاضتهم ضد قوى الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على فضح أساليب الارهاب الإسرائيلية ووضع حد لأعمال القمع والعنف التي يتعرض لها سكان الأراضي المحتلة خاصة في ضوء الاصرار الإسرائيلي على الاستمرار في سياسة بناء المستوطنات وهجرة اليهود السوفيات وغيرهم إلى فلسطين المحتلة[٨].

وعلى صعيد آخر، عملت المملكة مع شقيقاتها الخليجيات على جعل النواحي الاقتصادية إحدى المحاور الأساسية للعمل المشترك في إطار مجلس التعاون، وقد ترجمت دول الخليج هذا الاهتمام بالتوقيع على اتفاقية اقتصادية في دورة المجلس الأعلى الثانية في الرياض عام ١٩٨١ م والتي جاءت تعبيراً عن آمال الشعوب الخليجية في إزالة الحواجز بين الدول الأعضاء وتقوية الروابط على أسس صلبة تحقق وحدة وازدهار وتقدم هذه الشعوب الشقيقة. وقد تم في هذا الاطار توحيد التعرفة الجمركية

بين دول المجلس تجاه العالم الخارجي، كأكبر وأول الانجازات في هذا المجال، مع التمهيد لإقامة السوق الخليجية المشتركة وتوفير حرية انتقال الأفراد والسلع ورأس المال. وكذلك تم انشاء هيئة الاستثمارات الخليجية لتعزيز النشاطات الاقتصادية والاستثمارات العامة[٩].

وقد أتاحت هذه الاتفاقية الاقتصادية لمواطني دول المجلس حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية والتجارة بكافة فروعها وصناعات الفندقة والسياحة في أية دولة من الدول الأعضاء في المجلس ومساواتهم في الحقوق والواجبات بمواطني تلك الدولة.

ولم يكتف المجلس بما تمّ تحقيقه في السنوات العشر الماضية، بل تابع باهتمام تطوير سبل التعاون والعمل المشترك في المجالات الاقتصادية. وقد قرر المجلس الأعلى في دورته المنعقدة في الدوحة تكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي باتخاذ التدابير اللازمة لتطوير مفاهيم جديدة للعمل الاقتصادي المشترك من أجل الاسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي. كما كلف المجلس ذات اللجنة بوضع برنامج لاستكمال انشاء السوق الخليجية المشتركة والاتفاق على سياسة تجارية موحدة وتقييم تطبيق تلك السياسة بهدف الوصول إلى مزايا جديدة في هذا المجال[١٠].

كذلك حققت دول المجلس قفزة كبيرة في مجال التطور الصناعي خاصة في صناعات البتروكيماويات؛ إذ اهتمت دول مجلس التعاون بالناحية الدفاعية المشتركة باعتبارها اهتماماً مشتركاً ذا دلالة خاصة في سياسة تلك الدول. وكما أشرنا فقد تمخض هذا الاهتمام عن تكوين قوة درع الجزيرة، وهي مجموعة من القوات المشتركة من الدول الأعضاء في المجلس، وقد قامت هذه القوة بالعديد من التدريبات والمناورات التعبوية المشتركة على أراضي دول الخليج هدفت إلى رفع درجة استعداد هذه القوة وقدراتها العسكرية، كما تم إجراء المزيد من التدريبات المشتركة بين القوات الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوي بين دول المجلس، وكانت هذه التدريبات جزء من الخطة الكبرى للمجلس لتحقيق التعاون المشترك في المجال العسكري والذي سنرى فيما بعد كيف استفادت منه دول المجلس في مواجهتها لخطر الاجتياح العراقي لأراضيها، ومساهمتها في الحرب الشاملة التي شنتها الدول الإسلامية والعربية والصديقة لتحرير الكويت.

وعلى صعيد التكامل الأمني، فقد قطعت دول مجلس التعاون خطوات هائلة في سبيل تحقيق التكامل الأمني على أراضيها. ومن أبرز مظاهر هذا التعاون والتكامل هو

الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس التي أقرها الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية في دول مجلس التعاون والتي تهدف إلى تكثيف التعاون وتعميق الاتصالات من أجل المزيد من الترابط الأمني وتقوية دعائم الاستقرار في الدول الأعضاء في منطقة الخليج(١١).

وقد حظي قطاع الموارد البشرية بمكانة بارزة في استراتيجية التنمية في دول مجلس التعاون؛ لذا أولت تطويرها والنهوض بالمستوى الصحي والاجتماعي كل اهتمامها مع التركيز على السياسات التعليمية والصحية والخدمات العامة. ومن أجل حماية الفكر الخليجي من الهجمات التي تستهدف الفرد إعلامياً فقد عمل المجلس على تنمية التعاون الاعلامي في كافة المجالات من صحافة وتلفاز وإذاعة ووكالات الأنباء. وأكد المجلس على ضرورة العمل في هذا المجال من خلال شكل جماعي يرتكز على «وثيقة ضوابط العمل الإعلامي الخارجي» التي أقرتها قمة المجلس في دورتها السابعة في أبو ظبي. كما أقر المجلس في دورته الحادية عشرة خطة إعلامية مشتركة تتولى متابعة وتحليل الإعلام العالمي وتوجيه الأجهزة الإعلامية الخليجية للتعامل معه(١٢).

### * السياسة السعودية على الصعيد الإسلامي

إلى ذلك، برز اهتمام المملكة بالعمل العربي المشترك بهدف تكريس أسس التعاون بين دول المنطقة ورفض حالة التبعية للدول الكبرى وتحقيق أقصى درجات الاستقلالية في صناعة القرار العربي، والذي ترجمته المملكة إلى شكل عملي وفعال في تأسيس مجلس التعاون الخليجي. على أن هذا الانجاز لم يكن على حساب اهتمامها بجزء كبير من العالم الذي تربطها به وحدة العقيدة، وتعتبر نفسها مسؤولة ولو وجدانياً عن قضاياه المصيرية التي تدور تفاصيلها دفاعاً عن راية التوحيد والدين الحنيف. ذلك هو العالم الإسلامي بكل أقطاره المترامية الأطراف، وكل مشاكله التي تعاظمت في الحقبة الأخيرة أمام الهجمات الشرسة لأتباع الرافضين للدين والملحدين والمنكرين للرسالات الكبرى.

وبقدر ما كان اهتمام المملكة بهذه الدول وتلك القضايا، بقدر ما عملت على إيجاد أرضية صلبة تقف عليها دول العالم الإسلامي، وتواجه خلالها تلك الهجمات، بل وتتعدى حالة الدفاع ضد أخطار الالحاد إلى المبادرة إلى درء هذه الأخطار والقضاء عليها في مهدها من خلال نشر الدين الحنيف وغزو المعاقل التقليدية للوثنية والصليبية في مختلف دول العالم وخاصة في افريقيا وآسيا، تلك القارات التي لا تزال أمجاد المسلمين الأوائل محفورة في تاريخ شعوبها وبلدانها.

إن قناعات المملكة في هذا الصدد هي التي دفعت جلالة المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز إلى الوقوف بكل قوة خلف فكرة إنشاء منظمة دولية تجمع كافة أقطار العالم الإسلامي في محفل واحد، يستطيع من خلاله توجيه جهوده وتنظيمها نحو خدمة الدين الحنيف والدعوة الإسلامية في ربوع الأرض. وفي عام ١٩٧٤ م ولدت منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي اتخذت من مدينة جدة مقراً أساسياً لها، تنطلق منه إلى أقاصي الأرض ساعية جادة في سبيل تحقيق أهدافها السامية التي من أجلها أنشئت، وهي خدمة الإسلام.

ولم تقف جهود المملكة في هذا الصدد عند حد استضافة المقر الرسمي لتلك المنظمة، بل داومت على العمل في كل مجال من شأنه خدمة أهدافها وتحقيق نجاحها وانتشارها. كما تبنت العديد من المنظمات الوليدة التي تفرعت عن المنظمة الأم وكان لكل منها دورها الذي تلعبه في خدمة الإسلام. ومن تلك المنظمات التي لعبت المملكة دوراً كبيراً في تكوينها ودفع خطواتها إلى الأمام في مسار العمل الإسلامي الهادف لخدمة الإسلام والمسلمين كان هناك البنك الإسلامي للتنمية الذي يعد اليوم واحداً من الصروح الاقتصادية الكبيرة والذي يساهم بفعالية في تدعيم المسار الاقتصادي لكثير من الدول الإسلامية، كما يقدم مساعدات هائلة للمشروعات التنموية في كل الأقطار الإسلامية. كذلك ساهمت المملكة في تكوين واستضافة رابطة العالم الإسلامي، وهي الجهاز المنوط بمتابعة مسار الدعوة الإسلامية في كل أرجاء العالم وتدعيم كل جهد أو عمل من شأنه خدمة الإسلام والمسلمين. كما يعمل على التعريف بالوجه الحقيقي للإسلام ومحاربة الأباطيل التي يرددها المرجفون ودعاة مناهضة الدين الحنيف في كل بقاع الأرض. وقد تمخضت الجهود السعودية أيضاً عن تكوين هيئة الاغاثة الإسلامية العالمية، وهي الجهة المعنية بدعم واغاثة المسلمين المتضررين من الكوارث والحروب والتي ظهر أثرها واضحاً في مناصرة الشعب الأفغاني المسلم في حربه ضد الاحتلال الشيوعي لأراضيه. ولقد تجلى دور المملكة العربية السعودية في تأييد ودعم تلك المنظمات واضحاً منذ تكوينها، كما أتاحت المملكة على صعيد آخر فرصاً كثيرة لأبناء الشعوب الإسلامية للحصول على منح دراسية في جامعاتها كما خصصت جامعة كاملة من جامعاتها السبع وهي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لطلاب الشعوب الإسلامية.

وانطلاقاً من التفاعل الايجابي بين القيادة والشعب في المملكة العربية السعودية فإن مشاركة المملكة لم تقتصر على مشاركة الأجهزة الحكومية في نصرة الشعب الأفغاني

المسلم في كفاحه المشرف ضد الالحاد والاستعمار على أراضيه، بل تعدته إلى مشاركة كل فئات الشعب السعودي المؤمن بعدالة تلك القضية والباحث عن الجهاد في سبيل الله في كل أرجاء العالم الإسلامي سواء بالمال أو النفس أو الكلمة، كلمة الحق يراد بها حق.

* السياسة السعودية على الصعيد العالمي

وعلى الساحة العالمية، لا يستطيع المتتبع لخطوات المملكة أن يجد أدنى تباين في مواقفها من القضايا الدولية أو في علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم مع مواقفها على المستوى العربي والإسلامي. لقد ظلت ثوابت العمل السياسي السعودي التي تعرضنا لها هي ذات الثوابت التي تحكم مواقفها من القضايا الدولية والتي تتمثل في أبسط تعبير عنها في احترامها لسيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، ورفضها لكل أشكال العدوان، مهما كانت مبرراته، واحترامها لكل القوانين والأعراف الدولية ومواثيق المنظمات العالمية التي وافق عليها مجموع شعوب المجتمع الدولي، شريطة ألا يكون هناك تعارض بين تلك القوانين والمواثيق وبين أحكام الشريعة الإسلامية.

والتحرك السعودي على الساحة العالمية يعد بحق مثاراً للإعجاب، ومثالاً يحتذى للدبلوماسية الراقية التي تهدف إلى إقرار مبادىء العدل والسلام وتدعيم مقومات الأمن والاستقرار. وثوابت الموقف السعودي على صعيد السياسة العالمية كان البوتقة التي انصهرت فيها ثوابت موقفها من واحدة من أهم وأخطر المنظمات العالمية تأثيراً في الأحداث اقتصادية أو سياسية، وهي منظمة الأقطار المصدرة للبترول OPEC.

إن الدور الذي مارسته المملكة من خلال هذه المنظمة يعد أكبر دليل على ثبات وعقلانية السياسة السعودية على كافة المستويات، خاصة في فترة السنوات العشر الأخيرة. لقد تحملت المملكة على مدار تلك السنوات الكثير من المسؤوليات تجاه دول العالم أجمع خاصة المستوردة للنفط. كما قدمت التضحية تلو الأخرى في سبيل المحافظة على ثبات أسعار السوق البترولية العالمية. ولا يعلم غير الله وحده ماذا كان سيصيب النظام الاقتصادي العالمي كله لو لم تضطلع المملكة بهذا الدور عن قناعة بحجم العبء الملقى على عاتقها كواحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم.

لقد مارست المملكة هذا الدور عن قناعة والتزام في وقت سقطت فيه كثير من الدول المنتجة للبترول أمام المغريات التي فرضتها أوضاع السوق العالمية وتطور النظام الاقتصادي والتي لم تأبه أبداً إلى المحاذير التي راعتها المملكة من أجل الحفاظ على سقف الانتاج وثبات سعر البترول عالمياً. وفي الوقت الذي كان يمكن للمملكة أن

تحدث بين عشية وضحاها ضربة قاصمة للسوق العالمية تتعدى آثارها المستهلك إلى كل المنتجين دون أن يشكل هذا أية خطورة عليها، غير أن وحدة الأوبك كانت هدفاً في حد ذاته دفعت ثمنه المملكة، وحدها تماماً في أحيان كثيرة، وبالمشاركة مع بعض الدول ذات الاتجاه المعتدل في المنظمة في بعض الأحيان.

والحديث في صدد السياسة العالمية للمملكة لا بد أن يقود إلى الحديث عن علاقات المملكة بالكتلة الشرقية، لما لهذا الموضوع من أهمية، خاصة في ضوء الموقف الثابت للمملكة من كافة الأنظمة التي تنتهج سياسات لا تخالف فقط المنهج الإسلامي في كثير من أوجهه، بل تصل في بعض الأحيان إلى رفضه تماماً استناداً إلى قاعدة عقيمة في سياساتها تفترض أن الدين أفيون الشعوب.

والعلاقات السعودية السوفياتية هي أفضل الأمثلة التي يمكن الحديث عنها في هذا الصدد، وتاريخ هذه العلاقات يرجع إلى العشرينات من هذا القرن في عهد الملك عبد العزيز آل سعود. كانت هذه العلاقات قد تبلورت إلى حد تبادل السفراء حيث عين أول سفير مسلم للاتحاد السوفياتي وهو «كريم حكيموف» الذي اتهم فيما بعد بتهمة ألصقت به عن وشاية أنه أصبح مناصراً للعرب وتخلى عن نظرته الدبلوماسية، وقد أرسل إلى معسكر للاعتقال حيث مات.

ورغم أن موسكو عادت وأرسلت إلى الرياض سفيراً لها، إلا أنه لم تكن استجابة سعودية بالمثل، والزيارة الوحيدة التي قام بها مسؤول سعودي في ذلك الوقت كانت حينما أرسل جلالة الملك عبد العزيز ابنه الأمير فيصل لزيارة موسكو عام ١٩٣٢ م حيث التقى رئيس الدولة ميخائيل كالينين. وقد تزايد الفتور في العلاقات السعودية السوفياتية مع تزايد تشدد الخط الشيوعي الذي انتهجته الإدارة السوفياتية والذي كان رافضاً لكل أشكال الدين، وكذلك الممارسات التعسفية التي وجهها نظام موسكو إلى الأقليات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي.

وقد داومت موسكو رغم فتور العلاقات وتعليقها تماماً على الاحتفاظ بصفحة كاملة بيضاء خاصة بأسماء الدبلوماسيين السعوديين في قائمتها السنوية التي تصدر عن وزارة الخارجية[١٣].

وفي العصر الحديث، خاصة خلال سنوات حكم الملك فهد بن عبد العزيز ومنذ بداية عهد البروسترويكا والمملكة العربية السعودية تضع عينيها على ما يجري في الاتحاد السوفياتي خاصة بين المسلمين السوفيات الذين يزيد عددهم عن سبعين مليوناً. وكانت مناسبة تحضيرات ومناقشات المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي

السوفياتي فرصة جيدة للتمعن فيما يجري هناك، خاصة في ضوء غياب الضيوف الشيوعيين لأول مرة في التاريخ عن المؤتمر. وكأن روسيا غورباتشوف أرادت أن تقول إنها لم تعد المرشد والموجه والحكم في القضايا العقائدية التي تخص الحركة الشيوعية في العالم كله.

وخلال عهد البيروسترويكا والغلاسنوست (المصارحة والمكاشفة التي بدأت في عهد الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف) تابعت المملكة الأنباء عن إعادة مبان عديدة إلى الإدارة الدينية للمسلمين في سيبيريا وأوزبكستان وأذربيجان وافتتاح عدة مساجد جديدة في جمهوريتي تاتاريا وباشيكيريا. كما راقبت عن كثب اتجاه موسكو بفتح الباب على مصراعيه وبحجم هائل من التسهيلات والاغراءات أمام دخول رؤوس الأموال العربية وبخاصة الخليجية للاستثمار. لقد كان جلياً أن السوفيات قد بدأوا في تبني سياسة ما يعرف بتوازن المصالح بدلاً من توازن القوى خاصة في ضوء انتهاء الحرب الباردة والتقارب بين المعسكرين الشرقي والغربي وسقوط كثير من معاقل الشيوعية في أوروبا الشرقية(١٤).

وكان أهم التطورات التي أدت دون شك إلى إعادة العلاقات المعلقة مع الاتحاد السوفياتي هو إقدام السوفيات على سحب قواتهم من أفغانستان، وهو الأمر الذي كان يقف عقبة كبيرة في سبيل مجرد التفكير في العلاقات السعودية السوفياتية.

وإن كانت المملكة قد بعثت الروح مرة أخرى في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، فقد كان لها في تلك الخطوة مدخلٌ جيِّد لمباشرة مسؤولياتها تجاه مسلمي الجمهوريات السوفياتية الست. ولم يكن قرار إعادة العلاقات قد أعلن رسمياً حتى طالعتنا وسائل الإعلام بأخبار استضافة المملكة لألف وخمسمائة حاج من مسلمي الاتحاد السوفياتي لأداء فريضة الحج ضيوفاً على الملك فهد بن عبد العزيز شخصياً. وكذلك تبرعه لبناء مسجد في مدينة أوليانوفسك على نهر الفولجا على نفقته الخاصة فضلاً عن الأعداد الهائلة من المصحف الشريف التي أرسلت إلى مسلمي الاتحاد السوفياتي.

وفي تطور مماثل لا يقل أهمية عن هذا، أقدمت المملكة في وقت سابق، وبالتحديد في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٩٠ م على إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية (بكين) على مستوى السفارات. وقد يضع هذا التطور علامة استفهام كبيرة أمام مراقبي شؤون السياسة الخارجية السعودية، وإن كانت الاجابة على علامة الاستفهام تلك لا تحتاج إلى بحث وتمحيص كبيرين. ذلك أن هذه الخطوة تنسجم تماماً مع معطيات الموقف السعودي في كل الأزمنة. لقد هدفت المملكة دائماً إلى الاحتفاظ

بعلاقات متوازنة وجيدة مع كافة دول العالم في إطار من الاحترام المتبادل ومراعاة الضوابط الدبلوماسية في شأن عدم التدخل في شؤون الغير. وما أرادته المملكة لنفسها مارسته بكل وعي والتزام مع كل جاراتها وأصدقائها من دول العالم وكانت مواقفها من دولة أو أخرى تحددها تلك الضوابط كما تحددها سياسة توازن المصالح التي تقرها المملكة بديلاً من سياسة توازن القوى(١٥).

ومما لا شك فيه أن التطور الذي شهدته السنوات الأخيرة في موقف بكين في سياساتها الخارجية كان من أهم العوامل التي ساعدت على بدء المملكة في ترسم خطاها نحو إقامة علاقات دبلوماسية معها من ذلك موقفها الثابت من قضية الصراع العربي الإسرائيلي والذي تمسكت فيه بضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام كما كان لبعض السياسيات الداخلية التي انتهجتها بكين مؤخراً وخاصة المتعلقة بالأقليات المسلمية ـ والتي يصل تعدادها إلى حوالي ستة عشر مليوناً ـ أثر كبير في اتخاذ هذا القرار اضافة إلى التحول في موقف بكين إلى تأييد الخط السياسي الذي تنتهجه المملكة والذي يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار لكل شعوب العالم.

إن ما يسترعي الانتباه حقاً ويدعو أيضاً إلى الإعجاب أن تستطيع المملكة العربية السعودية الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع دولتين مثل الصين والاتحاد السوفياتي، يجمع كل منهما على أهمية هذه العلاقات، رغم ما بينهما من اختلاف منهجي هائل في تطبيق المذهب السياسي الواحد الذي تدينان به، خاصة إذ أخذنا في الاعتبار أن هذا المنهج لا يتفق مع ما تدين به المملكة في سياساتها من ولاء تام للعقيدة الإسلامية.

## المملكة وأزمة الصراع العراقي ـ الكويتي

تمثل أزمة الاجتياح العسكري العراقي للكويت بكل المعايير السياسية والاقتصادية والأخلاقية تراجعاً خطيراً من مفردات الوضع العربي، خاصة بعدما شهدت الحقبة السابقة لهذا العمل الغاشم انتعاشة قوية وعاصرت بعضاً من الدلائل الهامة على وجود توجه قوي من كافة الأطراف نحو اعادة صياغة الأولويات العربية لتحقيق قدر من السيطرة على مجمل الصراعات العربية ـ العربية. وهذه الانتقالة الايجابية في الوضع العربي جاءت نتيجة مباشرة لنمو صيغ متعددة للتعاون العربي المشترك على المستوى الاقليمي، وبعد أن حققت الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة ميلاداً جديداً للروح العربية المؤثرة الفعالة.

لقد كانت الأرض العربية من المحيط إلى الخليج ممهدة تماماً لبدء مرحلة جديدة من التصالح والتراضي العربي الذي يستند إلى قواعد سليمة وصحيحة من المصالح العربية المشتركة. غير أن تلك الأزمة جاءت لتعيد الأمور العربية إلى أسوأ مما كانت عليه وتكشف للجميع عن عمق التناقضات العربية ـ العربية خاصة على جانب الأطراف المغرضة صاحبة المآرب والمصالح الشخصية ضيقة النظرة.

وقد يكون من المناسب هنا قبل الخوض في تفاصيل تلك الأزمة التعرض في هذا السياق إلى المعنى المباشر الذي يمكن استنباطه من هذا العمل الذي يعد بكل المقاييس غريباً على النسيج العربي لا على مستوى الأزمنة القديمة بل حتى على مستوى التاريخ المعاصر بكل تناقضاته. هذا العمل بكل ما ترتب عليه من إجراءات طرد للسكان الكويتيين وضم للأراضي بالقوة ونهب للثروات والممتلكات واستباحة للحرمات واغتصاب للأعراض وقتل للأرواح، إنما يكمن تفسيره في تحليل طبيعة السلطة العراقية وعلاقاتها بالعالم من حولها.

فالنظام السياسي في العراق ينتمي إلى تلك الأنظمة الديكتاتورية العسكرية الحزبية التي اعتادت على ممارسة أقسى أنواع القهر والكبت تجاه الشعب العراقي من خلال شبكة من الأجهزة البوليسية والأمنية ومن خلال تنظيم البث الإعلامي لايديولوجيات يومية يطرحها النظام في شكل جرعات رسمية وحيدة الجانب تدور كلها حول محور واحد هو شخصية الزعيم الأوحد والقائد الملهم. والصورة التي تضمنتها تقارير منظمة العفو الدولية حول أوضاع الإنسان العراقي هي صورة قاتمة للمناخ اليومي الذي يعيشه الفرد هناك، وتقارير المنظمة التي ناشدت فيها العراق رفع هذه المعاناة عن كاهل الإنسان العراقي دون استجابة تذكر من جانب النظام الحاكم تملأ مئات الصفحات[١٦].

إن هذا النموذج من السلطة التي يمارس فيها القائد الملهم دوره في صناعة القرار دون أي رقابة تشريعية أو دستورية لا يستطيع تثبيت نفسه إلا من خلال القهر والاستبداد والتسلط وكبت آمال الشعب في حياة حرة كريمة، ومن خلال التوسع والاعتداء، والهاء الرأي العام في بلاده بقضايا محورية كبيرة تعجزه عن التفكير في قضاياه المعيشية. والحرب العراقية الإيرانية التي فقدت مغزاها تماماً بعد القرار العراقي بالانسحاب دون قيد ولا شرط، كانت من تلك القضايا المحورية الكبيرة التي أريد بها ـ ضمن ما أريد ـ الهاء الشعب العراقي عن مشاكل حياتية تستحوذ على جل اهتمامه، ولم يكن لها مضمون سوى التضحيات التي قدمها الشعب العراقي مرغماً في

شكل مئات الآلاف من القتلى من الشباب، وفقد فيها مئات المليارات من الدولارات، فضلاً عن استنزافها للموارد العربية. تلك الحرب كان حتمياً على النظام العراقي أن يخوضها بصفته نظاماً استثنائياً متورطاً حتى النخاع في مآزق يبحث له عن مخرج منها ويبحث لنفسه في ذات الوقت عن صيغة شرعية تبرر استمراره في الحكم[١٧].

ومن ناحية ثانية، فقد أظهرت تلك الأزمة أن معظم الصراعات التي يمكن أن تنشأ في المنطقة أو بمعنى أكثر وضوحاً التي يمكن أن تفتعلها الأنظمة التي تفتقر إلى الشرعية، إنما تدور حول النفط باعتباره سلعة استراتيجية هامة. وإذا كان يمكن قبول حقيقة أن النفط صار يمثل ليس فقط المتغير الأساسي في الحياة الاقتصادية العربية المعاصرة، وإنما أصبح يحدد مجموعة المواقف والسلوكيات في السياسات العربية في صدد عدد من القضايا الأساسية قومية وقطرية ودولية، فلا يزال هناك قضية تستعصي على الفهم بالنسبة للعراق الذي يفترض أنه إحدى الدول التي يتعاظم فيها الفائض البترولي بشكل قوي، والذي يمكنه من أن يلعب دوراً هاماً في تكريس أمن واستقرار العراق ذاته والمنطقة بأسرها. ففي تقرير عن الاقتصاد العربي الموحد صدر في عام ١٩٨٨ م، تبين أن انتاج الدول العربية من النفط والذي يصل إلى ١٢,٨ مليون برميل يومياً يمثل ٢٢٪ من الانتاج العالمي للنفط الخام محققاً ايرادات تصل إلى ٧٤,٥ مليار دولار نصيب العراق وحده منها ١١,٣ مليار دولار سنوياً[١٨].

وقد حاول المحللون السياسيون والمتخصصون الذين وقفوا على الجانب الرافض لمواقف العراق تفنيد مزاعم الرئيس العراقي والتأكيد على ضرورة تحمل النظام العراقي لكافة المسؤوليات والتبعات التي تمخضت عن هذا الغزو، ورغم منطقية هذا المنهج إلا أنه لا يكفي في الفترة الحالية تحديد الشخص أو الأشخاص الذين توجه إليهم أصابع الاتهام بل ما يهم الآن هو تفهم الدوافع والمسببات وراء إقدام مجموعة القيادات العراقية على مثل هذا العمل. لذا فإن دراسة أنماط السلوك العراقي من خلال مظاهر إدارة الأزمة في تلك الآونة يمثل مخرجاً جيداً من هذا الاستشكال لمحاولة تفهم محددات وأهداف ممارسات النظام العراقي لمنهجه غير الواضح في هذا الصدد. ونظراً لقلة ما هو متاح من تفصيلات عن أداء الجانب العراقي بصورة عامة فإنه يمكن النظر إلى جملة الإجراءات التي انطوت عليها السياسة العراقية أثناء مراحل الأزمة على أنها تمثل نظاماً خاصاً للسلوك السياسي يتمشى مع مفردات البيئة العراقية الداخلية والبنية الأساسية لها، والتي أثرت في هذا السلوك ودفعته نحو بلورة مطالب توسعية معينة كان غزو الكويت بمثابة التجسيد الموضوعي لها[١٩].

وهـذا التحليل يقـوم على افـتراض مفاده أن الغـزو العـراقي للكـويت لم يكن رداً انفعالياً على مجموعة الإجراءات المتنوعة التي مـارستها الكـويت أو بعض من شقيقاتهـا الخليجيات كما يدعيها العراق. وإنما هو نتـاج لمجموعة من المتغـيرات الحادثـة في البيئة الداخلية التي مارس النظام العراقي سياساته من خلالها. وعلى هذا يكـون لدينـا عدد من العناصر يمكن بلورتها باعتبارها أهم الأسباب الدافعة ذات التـأثير المبـاشر في اتخاذ العراق قراره بغزو الكويت وهي تحديداً المؤثر الايديولوجي، المؤثر الاقتصادي، وأزمة الشرعية[٢٠]:

ـ **المؤثر الايديولوجي**: لقد دأبت السياسة العراقية منذ فترة طويلة على إقامة قاعدة للنفوذ السياسي ليس فقط في منطقة الخليج، وإنما عـلى امتداد المنـطقة العـربية كلهـا. وقد بدا هذا المسعى واضحاً في فترة وصول حزب البعث العراقي إلى السلطة في عـام ١٩٦٨ م، وساعده على السير في هذا الاتجاه ظـروف الفراغ النسبي في مـوقع القيـادة الاقليمية في أعقاب اهتزاز الموقف المصري بعد هزيمـة يونيـو ١٩٦٧ م. وفي ظل هـذا الظرف حاول العراق التصدي لمهمة قيادة المعسكر الراديكـالي في العالم العـربي مستنداً في هـذا إلى الايديـولوجيـة القوميـة لحزب البعث العـراقي الداعيـة إلى تحقيق الدولـة العربية الاشتراكية الواحدة.

ومن خلال تجارب كثـيرة تراوحت بـين النجاح الجـزئي والاخفاق، تـوصل حـزب البعث في العراق إلى اختيار مفهوم **الدولة القاعدة** كمنطلق أساسي إلى المشاركة في بناء نظام اقليمي جديد، أو إلى تحقيق الوحدة العربية التي تقوم على خدمـة مصالـح الخط العام للحزب دون النـظر إلى صلاحيـة هذه الـوحدة عـلى المستوى القـومي وخدمتهـا لأهداف وآمال الشعوب العربية.

وقـد اختار العـراق **العنف** وسيلة لتطبيق هـذا المفهوم، وعمـل على تـرسيـخ هـذا الأسلوب من خلال تكريس الجذور السياسية للعراق والعودة بها إلى مـا قبل الـدخول في الإسلام، وأيضاً من خلال اقحام الشعارات الإسلامية بشكل مفتعـل داخل إطـار علماني التوجه، والتأكيد على ظاهرة تقديس الفرد.

من هـذا المنطلق يمكن التسليم بـأن اختيار النـظام العراقي للكـويت كهـدف أول لتحقيق حلم البعث العراقي في إقامة الدولة العربية الكبرى قـد جاء بحكم أنـه يمكن تبريره في ضوء السهولة النسبية للعمـل العسكري ضـدها مقـارنة مـع غيرهـا من دول الخليج. علاوة على أنه يمكن تبرير هذه الخطوة في ضـوء المزاعم الكـاذبة التي يـدعيها البعث العراقي تاريخياً. كما أن هـذا الادعاء يمكن أن يقـدم للقيادة العـراقية الـذريعة

المناسبة لمواجهة تهمة التناقض مع المبادىء القومية التي سبق أن أعلنها مراراً، كما أن ضم الكويت يستهدف في جوهره الانطلاق إلى مراحل تالية، ويساعد العراق على مضاعفة السيطرة على احتياطيات النفط الاستراتيجية والحصول على مزيد من الأراضي والأصول الاقتصادية.

ـ **المؤثر الاقتصادي**: هذا الدافع الايديولوجي عززته كثيراً الأزمة الحادة التي أصبحت تطبق في عنق الاقتصاد العراقي منذ فترة ليست بالقصيرة والتي نجمت عما يمكن وصفه بعدم التكامل بين القطاعات المكونة له وكذلك عن فقر شديد في علمية المنهج المتبع في التعامل مع هذا الاقتصاد، خاصة في ضوء سيطرة شديدة لقطاع النفط العراقي على بقية القطاعات المكونة للاقتصاد بحكم كونه المصدر الأساسي للدخل القومي، مع الاعتماد على الاستيراد لتغطية معظم الاحتياجات الأساسية من المتطلبات اليومية للشعب العراقي وغيرها. كما أدت سنوات الحرب مع إيران وما شهدته من تدني معدلات الانتاج النفطي وتدمير جزء كبير من المرافق الاقتصادية وتوجيه معظم الدخل القومي إلى خدمة المجهود الحربي، إلى مضاعفة الديون الخارجية على العراق.

وقد أفرزت هذه الخصائص في نهاية المطاف مجموعة من الاختلالات الحادة في بنية الاقتصاد العراقي سواء بين الانتاج والاستهلاك، أو بين الواردات والصادرات، أو بين الادخار والاستثمار، أو بين الايرادات والانفاقات. وكان من المنطقي التكهن بأن هذه الاختلالات قد شهدت المزيد من التفاقم خلال فترة ما بعد الحرب ووقف اطلاق النار مع ايران بحكم الممارسات التي انطوت عليها السياسة العراقية والتي اشتملت على تبديد جانب هام من الامكانيات المالية العراقية في مصروفات خارجية استهدفت توسيع دائرة النفوذ السياسي العراقي البعثي، فضلاً عن استمرار الحفاظ على نفس القدر تقريباً من القوة العسكرية الهائلة ورفع جهود التصنيع الحربي بكل ما يتطلبه ذلك من أعباء مالية ضخمة. وزاد من هذا الوضع المتردي دخول العراق في نفس الوقت في مشروعات ضخمة للتعمير واعادة بناء العراق لا تستند إلى أسس سليمة كمعظم المخططات الاقتصادية العراقية في الفترة الأخيرة.

وفي ظل هذه الأوضاع، يمكن القول بأن الأزمة الاقتصادية كانت أحد العوامل الرئيسية وراء قرار العراق بغزو الكويت، بل تكاد تكون هي الذريعة الرئيسية لتفجير بدايات الأزمة من جانب العراق حينما اتهم الكويت والامارات بالتلاعب في انتاج وأسعار النفط، ثم مطالبته لدولتي الكويت والامارات العربية المتحدة بإسقاط ديونهما على العراق، اضافة إلى مطالبته الكويت بدفع قرابة الثلاثة بلايين من الدولارات

ادعـاء بأن المبلغ ثمن النفط العراقي الذي استولت عليه الكويت من الحقول المشـتركة بين البلدين. كما أنه يمكننا أن نـذهب إلى القول بـأن العامـل الاقتصادي كـان بمثابـة «وسيلة وهدفاً» في حد ذاته بمعنى أن الغزو كان ـ في أحد جوانبه ـ هدفاً للحصول على موارد اقتصادية اضافية، كما كان هو الحجـة الأساسيـة لتحويـل المخطط العـراقي من نطاق المشروع النظري إلى حيز التنفيذ الفعلي.

ـ **أزمة الشرعية**: هذه الأزمة الاقتصادية كانت عاملاً قوياً من ضمن العوامـل التي أدت إلى تفـاقم أزمة الشرعيـة أمام النـظام السياسي البعثي الحـاكم في العراق. فبعـد أعوام الحرب الثمانية مع إيران كـانت هناك حـالة من الاستنـزاف أصابت الامكـانات الاقتصادية العراقية، وخرج المجندون من الجيش ليواجهوا حالة من الـركود الـواضح في سوق العمالة. بينما استمر مناخ الاستنفار العسكري دون تغيير في الأوضاع السـائدة في البلاد عما كانت عليه قبل وقف إطلاق النار، يضاف إلى ذلك عجز النـظام الحاكم بعد ما يزيد من عامين عن استثمار الانتصار العسكري على إيـران وتحويله إلى مكسب سياسي. وقد ضاعف من ذلك كله أن هذا النظام ظـل متمسكاً بـطابعه الاستبـدادي محتفظاً بسلطاته المطلقة في نفس الوقت الذي بدأت فيه الانقسامات العـرقية والقـومية تطل برأسها من جديد في وجه القيادة العراقية خاصة في اقليم كردستان.

وقـد تجمعت كل تلك الخـطوات لتشكل في النهـاية عـلامة استفهـام كبـيرة حـول مصداقية النظام السياسي العراقي بأكمله، لـذا ففي إطار هـذه المتغيرات ظهـرت أمام القيادة العراقية حاجة ملحة إلى تحقيق ضربة كبرى ناجحة خارج الحدود العراقية تتفق مع المنطلقات الايديولوجية للنظام وتعمل على تثبيت دعائم هذا النظام من خلال رفع أسهمه .ويذهب بعض المحللين إلى أن هذا الخيار كان منسجماً مع الطبيعة الاستبدادية لقيادة البعث التكريتي ممثلة في شخصية الرئيس العراقي، بحكم أن النظم الاستبدادية تكـون عـادة أقـرب مـا يكـون إلى المغـامـرة من الـدول ذات الحكم التقليـدي أو الديمقراطي.

لذا، يكون من المناسب النظر إلى القرار العراقي بغزو الكويت على أنه ـ كـما يقول التعبير الحسابي ـ «دالة» على كثافة الضغوط الداخليـة على هـذا النظام لأسبـاب سلف شرحهـا وعلى مـدى تشبع هـذا النظام بـروح المغامـرة والتـوسـع عـلى حسـاب الأمن والاستقرار، وهما عاملان في تقديره كافيان للاقدام على غزو دولة مجاورة واهدار القيم العريقة والأعراف الدولية الثابتة.

وعلى صعيد البيئة الخارجية، كان واضحاً تركز آثار هـذه البيئة عـلى صناعـة القرار

العراقي في تفهم القيادة العراقية للتطورات والأوضاع القائمة فيها ثم التكيف والتعامل معها في ضوء هذا الفهم بما يخدم القرار العراقي المنشود. في هذا الاطار يمكن تلمس فروق واضحة ميزت السلوك العراقي تجاه العالم العربي عن مثيله تجاه النظام الدولي وهو أمر يسلط الضوء على تعددية الموقف وعدم ثبات السياسات الخارجية لنظام قائم على المتغيرات والتقلبات.

ففي اتجاه النظام الاقليمي العربي، ركز النظام العراقي جهوده على تهيئة الساحة العربية لتقبل العمل العسكري في الكويت. لذلك كان من الضروري العمل على بناء التحالفات، ومحاولة تحييد النقاط القوية التي يشير خطها السياسي إلى احتمال قيامها بمناوأة مثل هذا العمل، مع تعظيم مقومات القوة العراقية الشاملة.

ومن هذا المنطلق حاول العراق تكريس موقف المنتصر في حربه مع ايران لتضخيم الدور القيادي العراقي على الساحة العربية مستغلاً في هذا فترة المصالحة التي سادت أجواء المنطقة والتي امتنعت خلالها كثير من الأنظمة العربية عن انتقاد الأداء الداخلي للنظام العراقي. كما حاول العراق اكتساب ولاء الفصائل الفلسطينية المختلفة، والتركيز على تعزيز الروابط والعلاقات بالعناصر غير الرسمية في العالم العربي. وكذلك من خلال اظهار أكبر قدر من التشدد في مواقفه من القضايا الاقليمية مثل قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٢١].

على صعيد آخر، عمل النظام العراقي دون سبب واضح سوى نواياه التوسعية إلى امتلاك قدرات عسكرية متفوقة يمكن أن ترفعه إلى مستوى القوى العظمى. كما حاول تضييق دائرة تحالفاته الفعلية في نطاق دول يجمع بينها ضآلة الوزن وهامشية التأثير الاقليمي والعالمي على حد سواء مع استعداد أنظمتها للتعاطف مع العراق في حالة اقدامه على الغزو، آخذاً في اعتباره أن هذا الدور المرسوم لتلك الدول يمكن أن يدفعها إليه تأثير الضغوط الاقتصادية. كما حاول في تطور خاص جداً أن يلتف حول مصر صاحبة واحد من أكبر الأدوار تأثيراً في المنطقة بهدف تجنب سلبية الموقف المصري المتوقع من هذا العمل والذي كان لا بد أن يأخذ جانب الحق في هذه القضية انسجاماً مع مواقف مصر في تأييدها مبدءاً هاماً من مبادىء القانون الدولي وهو عدم جواز اللجوء إلى القوة العسكرية لحل المشكلات.

وبالنسبة للمجتمع الدولي، فقد ارتكز الادراك العراقي لدوره في هذا الصدد على تصور أن تنفيذ قرار الغزو سوف يتيح للعراق امتلاك مقومات اضافية للقوة تساعده

على الممارسة الفعلية للتهديد والابتزاز السياسيين. وبصورة أكثر وضوحاً وتحديداً، فقد ارتكزت الحسابات العراقية لردود الفعل الدولية على أنه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل هذه فإن الأطراف المعنية سوف تتعامل في نهاية المطاف بواقعية وجدية شديدة مع العراق ومع الحقائق التي يجسدها الغزو والتي تتمثل في أن العراق أصبح يمتلك الأداة التي تساعده على إحداث التغيير والتأثير المطلوبين في الساحة العربية. الأمر الذي يحتم ضرورة استجابة القوى الدولية للغايات التي يسعى إليها دون محاولة الالتفاف حولها. إذ إن تلك الالتفافة قد تؤدي إلى اندلاع حريق هائل في المنطقة يمكن أن تترتب عليه عواقب بالغة التعقيد لسياسات واقتصاديات الغرب، وعلى استمرار تدفق النفط، وأيضاً على استقرار النظم السياسية التي تمثل ثقلاً قوياً يحفظ للمنطقة استقرارها.

كما راهنت القيادة العراقية على اعتقاد وتصور خاص بها مفاده أن الغرب أصبح أكثر ضعفاً من ذي قبل. ذلك التصور الذي ساعد على تناميه حقيقة استحالة استخدام القوة ضد العراق، لأن مثل هذا التطور قد يترتب عليه ـ كما اعتقد النظام العراقي ـ مواجهة طويلة الأمد من شأنها إحداث انشقاق داخل النظام الدولي الجديد الذي لا يزال في طور التشكيل. من ناحية أخرى، فقد راهن النظام العراقي أيضاً عن سوء تقدير وتبصر على أن المواجهة التي ستنشأ بعد الغزو سوف تؤدي إلى خلق عوامل جديدة ذات تأثير فعال في المسار الاقتصادي العالمي تنعكس بأسلوب مباشر على التوجهات الغربية في المنطقة. وتنحصر هذه العوامل بالدرجة الأولى في صعوبة بل استحالة السيطرة على أسعار النفط في حالة تصاعد الأزمة في المنطقة وما يمكن أن يترتب على هذا الارتفاع من تداعيات هامة. بحيث لا بد أن يؤدي ذلك إلى حتمية نبذ الخيار العسكري على الجانب الغربي عامة والأمريكي على وجه الخصوص.

وخلاصة القول إن إدراك القيادة العراقية لتأثير البيئة الخارجية تركز حول أنه حتى إذا اتسمت ردود الفعل عالمياً واقليمياً بدرجة عالية من الحدة والرفض لغزوها الكويت، إلا أنها لن تتمخض في النهاية عن خسائر جسيمة بدرجة تمنع العراق من تحقيق أهدافه من هذا الغزو. لكنها ـ أي القيادة العراقية ـ كانت تدرك منذ البداية أيضاً أن الوصول إلى مثل هذه النتيجة سوف يتطلب صراعاً ضارياً بين الإرادات، يكون الفوز فيه للطرف الأكثر صبراً وقدرة على التشدد. وهو ما يفسر ذلك الموقف غير المفهوم من الرفض المستمر من جانبها لكل المبادرات التي طرحت أثناء معالجة الأزمة وقبل اللجوء إلى الخيار العسكري[٢٢].

## * تأريخ الأزمة

إن التأريخ لتفاصيل العمل العسكري العراقي ضد الكويت، وما ترتب عليه من أحداث في تلك الأزمة الخانقة التي مست كل شبر من الأرض العربية يستدعي التعرض لتحركات النظام العراقي على المستويين العسكري والسياسي قبل إقدامه على تنفيذ هذا العمل واجتياح دولة الكويت ومحاولته الفاشلة طمس معالمها ومحو هويتها.

على المستوى السياسي، يمكن ملاحظة تحركات عراقية غاية في الذكاء وإن كان يغلفها إصرار على الغدر والخيانة، يقابلها تحرك أقل ذكاء على المستوى العسكري. ويبدأ هذا التحرك بإقدام العراق على الدخول في تحالف اقليمي مع مصر والأردن والعراق؛ وكان الرئيس العراقي هو صاحب الفكرة في انشاء هذا التحالف الذي يتضح، من نظرة متمعنة في جغرافية الدول الأعضاء فيه، أنه كان يهدف إلى تطويق المنطقة الخليجية المستهدفة في خطة العراق. وكان الرئيس العراقي صدام حسين يأمل من هذا التحالف أن يتحول إلى تجمع عسكري يضم قوات مسلحة مشتركة لولا الموقف المصري الذي جاء مخيباً لآماله[٢٣].

وفي تحرك آخر، طلبت العراق توقيع معاهدة عدم اعتداء واعتراف بالحدود مع المملكة العربية السعودية، في محاولة مكشوفة هدفت لصرف أنظار المملكة عن مصادر التهديد القادم من الشمال، وكذلك لتقييد حركتها وردود فعلها حربياً في مواجهة الغزو في حال توجيه ضربة عسكرية إلى الكويت والذي كان يستتبعه بالضرورة توجيه ضربة مماثلة إلى المملكة. وعلى الرغم من نجاح الرئيس العراقي في ابرام هذه الاتفاقية إلا أنه لم ينجح في تحقيق ما استهدفه منها.

عمل الإعلام العراقي من ناحية أخرى على تسليط الضوء على بعض المشكلات التي افتعلها صدام حسين مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الغربية بهدف إثارة الرأي العام العربي واستنفاره إلى جانب العراق، مستخدماً القضية الفلسطينية ومظاهر العداء العربي لإسرائيل كوتر حساس يضرب عليه في الوقت الذي لم تنقطع فيه اتصالاته مع إسرائيل. وفي تطور لاحق بدأ النظام العراقي في إذكاء روح النعرات القبلية ضد دول الخليج العربية.

كما عمل النظام العراقي على استمالة الرأي العام العربي من خلال أسلوب الإثارة الإعلامية مثل تهريب بعض القطع المعدنية التي أشير إليها على أنها أجزاء لمدفع أسطوري عملاق يصل مداه إلى كل مكان.

من ناحية ثانية، استغل النظام العراقي قبول إيران قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وقام بتكريس عملياته لدعم مقوماته الاقتصادية وزيادة مخزونه من المواد الطبية والتموينية وقطع الغيار. كما ضاعف من انتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية مع التركيز على تطوير صناعة الصواريخ الحاملة لرؤوس مختلفة والتي تندرج تحت قائمة أسلحة الدمار الشامل. والخطوة الأكثر خطورة من كل ما سبق هي أنه استغل المناخ المتاح على الساحة العربية في هذه الفترة، والذي منع كثير من القيادات العربية من المجاهرة بانتقاد أداء النظام الحاكم في العراق على المستوى المحلي، استغل هذا المناخ ليتخلص تماماً من كل العناصر القوية ونقاط المعارضة ـ أو التي يمكن أن تشكل معارضة ـ لأساليبه القمعية. وتم هذا على كافة المستويات في القوات المسلحة والجهاز الإداري والقطاع الحزبي والجماهيري[٢٤].

وكما تقدم، فقد كان من أكثر أهداف النظام العراقي حيوية في هذه الفترة، اقامة علاقات جيدة مع المستويات غير الرسمية في الدول العربية خاصة الإعلامية منها. فكان أن أقدم على الصرف بسخاء في هذا المجال وأقام الكثير من الندوات والمناظرات والمؤتمرات التي هدف منها إلى استقطاب هذه العناصر الفعالة والمؤثرة في اتجاهات الرأي العام العربي في محاولة منه لضمان تأييد رجل الشارع العربي خاصة في الدول التي يسهل خداع شعوبها بالضرب على أوتار حساسة تستهدف عواطفهم وتستقطب تأييدهم الوطني. كما انشأ ما عرف بجائزة صدام الثقافية للدخول من خلالها إلى قلب التجمع العربي على الصعيد الأدبي والعلمي، ولاستكمال الحلقة التي بدأت بالإعلاميين والصحافيين والتي أريد منها أن تكون طوقاً حول رقاب الأنظمة العربية في الدول التي يمكن أن تناهض هذا العمل الذي خطط له بعناية وإصرار فائقين.

لقد عمل النظام العراقي في هذا الصدد بكل وعي مستخدماً كافة القدرات المتاحة داخلياً وعربياً، واستغل الطاقات الهائلة لكثير من دول الخليج التي أجزلت له العطاء وقدمت له المساعدات السخية انطلاقاً من إيمانها بمواقف ثابتة وعلامات بارزة في سياساتها الاقليمية والخارجية بنيت على قناعاتها الراسخة بأهمية العمل العربي المشترك خاصة مع الدول ذات الحدود المشتركة فضلاً عن الهدف والمصير[٢٥].

وفي الوقت الذي كانت معظم دول الخليج وعلى رأسها الكويت، وبصورة خاصة جداً المملكة العربية السعودية توظف الكثير من أموالها وعائداتها في خدمة الاجماع العربي على ضرورة مساندة العراق والوقوف إلى جانبه في حربه مع ايران، كان النظام العراقي يداوم على اتصالاته مع كبار مستهلكي النفط على المستوى العالمي. وكانت

هـذه الاتصالات تهـدف إلى طمأنـة هذه الـدول عـلى أن نشـوب أي نـزاع في الشرق الأوسط لن يؤثر أبداً عـلى ضمان استمـرار تدفق البـترول إليها بكميـات وفيرة بـالسعر المعتاد، شريطة أن تتقبل هذه الدول الدور العـراقي الذي خـطط له الـرئيس العراقي صدام حسين باعتباره رجل الشرطة الأقوى في المنطقة خاصة بعد خـروجه من حـرب دفع الخليج الجزء الأكبر من ثمنها عن قناعة.

ولم يكن خافياً أبداً على أحد أن صدام حسين يحاول أن يلعب دور الـرجل القـوي مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، والقادر عـلى حمايـة مصالحهـا في هذه المنطقة الحساسـة من العالم، معتقـداً في إمكانيـة الحصول عـلى ضوء أخضر منهـا بالمضي فيما خطط إليه.

وكانت اتصالاته مع السفيرة الأمريكيـة في بغداد، ثم تلك المبـاحثات التي أجـراها على فترات متعددة مع أحد أساتذة الجامعات الأمريكيـة الذي تـربطه صـداقات قـوية بزعماء البيت الأبيض، هي الحلقة الأخيرة في هذا المخطط على المستوى الخارجي والتي أعقبتها حلقة نهائية في الخطة كلها كان عليه أن يمارسها مع الكويت ذاتها سياسياً قبـل البدء في الجزء العسكري[٢٦]. وقد تمثل ذلك في إثارة مشكلة الحدود بين البلدين مجدداً واتهام العراق للكويت بالاستيلاء على كميات من بترول حقل الرميلة العراقي وكذلك تجاوزها الحصة المقررة لها من الانتاج والمتفق عليها داخل إطار منظمة الدول المصـدرة للبترول (أوبك).

*** مقدمات الغزو**

في خلال السنتين الأخيرتين اللتـين أعقبتا نهايـة الحرب العـراقية الايـرانية انصرف العراق كما أسلفنا إلى إحكام حلقات المخطط الذي انتهى إلى بدء العمليات العسكرية ضد جارته الكويت.

وقد تزامنت تفاصيل المؤامرة السياسية العراقية خلال شهـر يوليـو من عام ١٩٩٠ م مع كثير من مظاهر التجهيز العسكري. ففي الوقت الذي بدأ العراق حملته السياسيـة على الكويت من خـلال خطاب وزيـر خارجيتـه طارق عـزيز في اجتـماع لجنة المـراقبة التـابعـة لمـنظمـة أوبـك في جنيف والـذي وصف فيـه بعض دول النفط الأعضـاء في الأوبك ـ دون تسمية محددة ـ بأنها مسؤولة عن زيادة انتاج المنظمة من النفط المعروض في السوق العالمية، في هذا الوقت كان العراق قد أتم اقامة تجهيـزات هندسيـة حربيـة عديدة في القطاعات الجنـوبية من العـراق لإعداد مسرح العمليـات القادمـة. كما قـام بدفع قـوات الحرس الجمهـوري إلى جنوب العـراق وتوزيعهـا على طـول الحدود مـع

الكويت في جليبة والزبير وجنوب البصرة حتى مسافة ثلاثين كيلومتراً من الحدود مع الكويت.

كما أجرى العراق عدداً من المناورات الحربية الليلية باستخدام أجهزة الرؤية في الظلام العاملة بالأشعة تحت الحمراء، في ادعاء أن تلك المناورات هي عملية تنشيط قوات الجيش بعد خروجها من معركة طويلة مع ايران. وكان الجزء الأكثر أهمية في كل هذه التجهيزات، وهو الذي أثار الشكوك حول مصداقية هذه الأعمال، قيام القوات المسلحة العراقية بالتدريب على أعمال حرب المدن والانزال البرمائي الذي لم يكن له تفسير مقبول في ذلك الوقت[٢٧].

وفي ١٨ يوليو ١٩٩٠ أصدر العراق بياناً مفاجئاً يثير مشكلة قديمة عن الحدود والخط الفاصل بين الدولتين، وهي مشكلة لم تكن أبداً على قدر كبير من الأهمية خاصة بين دولتين عربيتين جارتين، ولم تكن مثار أزمة حادة كتلك التي افتعلها العراق في هذا الوقت. وفي ذلك البيان الذي وجهه إلى أمين عام الجامعة العربية في هذا التاريخ، اتهم وزير الخارجية العراقية الكويت بالاقدام على سرقة النفط من حقل الرميلة المتنازع عليه، لمدة عشر سنوات كاملة، كما اتهمها بالزحف المنظم على أراضيه.

وقد يكون من المناسب هنا التعرض لتفاصيل هذا البيان (الصادر عن القيادة العراقية في شكل خطاب وجهته إلى الأمين العام للجامعة العربية) لأن ما ورد فيه يتفق تماماً مع ما سبق الإشارة إليه من تفصيل السلوك السياسي العراقي في صدد هذه الأزمة، والمخطط الرهيب الذي بدأ في أعقاب نهاية الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨ م، وانتهى إلى اجتياح الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م. وفيما يلي نص خطاب وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في ١٥ يوليو ١٩٩٠ م إلى الجامعة العربية[٢٨]:

«سيادة الأخ الشاذلي القليبي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية أخوية

في بداية هذه الرسالة لا بد من التذكير بالمبادىء التي يؤمن بها العراق والتي طبقها بكل امانة وحرص في علاقاته العربية.

ان العراق يؤمن بأن العرب في كل اقطارهم أمة واحدة، ويفترض ان يعم خيرهم

الجميع وان يستفيدوا منه واذا ما أصاب أحدهم ضرر أو أسى فان هذا الضرر والأسى يلحق بهم جميعاً وان العراق ينظر الى ثروات الأمة على أساس هذه المبادىء وقد تصرف في ثروته منطلقاً من هذه المبادىء.

كما يؤمن العراق بأنه على رغم ما أصاب الأمة العربية في العهد العثماني وبعده تحت ظل الاستعمار الغربي من شتى ألوان التقسيم والهوان والاضطهاد ومحاولة مسخ الشخصية القومية، فان مقومات وحدة الأمة العربية لا تزال حية وقوية، وان الوطن العربي رغم انقسامه الى دول، وطن واحد وأي شبر من هذا الوطن هنا او هناك في أرض هذا القطر او ذاك ينبغي ان ينظر اليه أولاً في ضوء الاعتبارات القومية وخاصة اعتبارات الأمن القومي العربي المشترك. كما ينبغي تجنب الوقوع في مهاوي النظرة الضيقة والأنانية في التعامل مع المصالح والحقوق لهذا القطر او ذاك. ان مصالح الأمة العربية العليا والحسابات الاستراتيجية العليا للأمن القومي العربي يجب ان تكون حاضرة دائماً كما يجب ان تكون المعيار الأول في التعامل في كل هذه المسائل بين الأقطار العربية.

على أساس هذه المبادىء القومية والأخوية المخلصة والصادقة تعامل العراق مع الكويت رغم ما هو معروف من حقائق الماضي، الحاضر بالنسبة الى الكويت والعراق.

والذي دعانا الى كتابة هذه الرسالة اننا مع عميق الأسف بتنا نواجه الآن من جانب حكومة الكويت حالة تخرج عن اطار المفاهيم القومية التي ذكرنا، بل تتناقض معها وتهددها في الصميم، وتتناقض مع أبسط مقومات العلاقات بين الأقطار العربية.

ان المسؤولين في حكومة الكويت ورغم مواقفنا الأخوية الصادقة في التعامل معهم في جميع القضايا ورغم حرصنا على مواصلة الحوار الأخوي معهم في كل الأوقات سعوا وبأسلوب مخطط ومدبر ومتواصل الى التجاوز على العراق والاضرار به وتعمدوا اضعافه بعد خروجه من الحرب الطاحنة التي استمرت ثماني سنوات والتي أكد كل العرب المخلصين قادة ومفكرين ومواطنين ومنهم رؤساء دول الخليج ان العراق كان يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وبخاصة دول الخليج ومنها بل بصورة خاصة الكويت. كما سلكت حكومة الكويت هذه السياسة التي تتعمد اضعاف العراق في الوقت الذي يواجه العراق حملة امبريالية صهيونية شرسة بسبب مواقفه القومية في الدفاع عن الحق العربي، تدفعها الى ذلك مع الأسف دوافع انانية ونظرة ضيقة واهداف لم يعد ممكناً النظر اليها الا على انها مريبة وخطيرة. وفي هذا الشأن هنالك صفحتان رئيسيتان:

الأولى: من المعروف انه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التي فرضها على الأمة العربية هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت في شأن تحديد الحدود، ولم تفلح

الاتصالات التي جرت خلال الستينات والسبعينات في الوصول الى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وايران. وفي اثناء سنوات الحرب الطويلة بصورة خاصة، وفي الوقت الذي كان ابناء العراق النشامى يسفحون دمهم الغالي في الجبهات دفاعاً عن الأرض العربية ومنها أرض الكويت وعن السيادة والكرامة العربية ومنها كرامة الكويت، استغلت حكومة الكويت انشغال العراق كما استغلت مبادئه القومية الأصيلة ونهجه النبيل في التعامل مع الأشقاء وفي القضايا القومية كي تنفذ مخططاً في تصعيد وتيرة الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق. وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والاشارات علّها تكفي في اطار مفاهيم الأخوة التي كنا نعتقد ان الجميع يؤمنون بها. لكن تلك الاجراءات استمرت بأساليب ماكرة واصرار يؤكد التعمد والتخطيط.

وبعد تحرير الفاو، بادرنا ـ في اثناء مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٨٨ ـ بإبلاغ الجانب الكويتي برغبتنا الصادقة في حل هذا الموضوع في اطار علاقات الأخوة والمصلحة القومية العليا، لكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة تثير الاستغراب الشديد. فرغم ان المنطق يفترض ان يفرح المسؤولون الكويتيون لهذه المبادرة الأخوية الكريمة من جانبنا وان يعملوا لانجاز هذا الموضوع بسرعة لاحظنا التردد والتباطؤ المتعمدين من جانبهم في مواصلة المحادثات والاتصالات واثارة تعقيدات مصطنعة مع الاستمرار في التجاوز واقامة المنشآت البترولية والعسكرية والمخافر والمزارع على الأراضي العراقية. وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعي الحكمة والحلم. وكان استعدادنا لمزيد من التحمل كبيراً لولا انتقال الأمور الى مستوى خطير لم يعد ممكناً السكوت عليه وهو ما سنتناوله في الصفحة الثانية والأكثر خطورة من الموضوع. ان العراق يحتفظ بسجل كامل لهذا الموصوع يوضح بالوثائق والحيثيات كل التجاوزات التي قامت بها حكومة الكويت.

الثانية: بدأت حكومة الكويت منذ أشهر عدة، وبالتحديد منذ ان رفع العراق صوته عالياً يدعو بقوة الى استعادة حقوق العرب في فلسطين وينبه الى مخاطر الوجود الأمريكي في الخليج بدأت بانتهاج سياسة ظالمة القصد منها هو إيذاء الأمة العربية وإيذاء العراق خاصة.

وفي هذا الجانب اشتركت حكومة الامارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت فقد نفذت حكومتا الكويت والامارات عملية مدبرة لاغراق سوق النفط بمزيد من الانتاج خارج حصتهما المقررة في أوبك بمبررات واهية لا تستند الى أي أساس من المنطق أو العدالة أو الانصاف وبذرائع لم يشاركهما فيها أي من الأشقاء من الدول المنتجة. وقد أدت هذه السياسة المدبرة الى تدهور اسعار النفط تدهوراً خطيراً. فبعد التدهور الذي حصل قبل سنوات في السعر من المعدلات العالمية التي كان قد بلغها وهي ٢٤ و ٢٩ و ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد أدت تصرفات حكومتي الكويت

والامارات الى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في أوبك اخيراً وهو ١٨ دولاراً للبرميل الى ما بين ١١ ـ ١٣ دولاراً للبرميل. وبعملية حسابيه بسيطة يمكننا ان نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط.

أولاً: ان معدل انتاج الدول العربية من النفط هو ١٤ مليون برميل في اليوم وان تدهور الأسعار في الفترة الواقعة بين ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ أدى الى خسارة الدول العربية بحدود ٥٥٠ بليون دولار.

ولو ان العرب جميعاً لم يخسروا هذه المبالغ الهائلة ووفرنا نصفها للتنمية القومية ولمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحققنا تقدماً هائلاً في التنمية القومية واسعدنا الفقراء من ابناء أمتنا ولكان وضع الأمة أقوى وأكثر رفاهاً وتقدماً مما هو الآن.

اذا اعتمدنا الحد الأدنى للأسعار كما قررته أوبك عام ١٩٨٧ وهو ١٨ دولاراً للبرميل فإن خسارة الدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ حوالي ٢٥ بليون دولار.

ثانياً: ان نقص كل دولار من سعر النفط يؤدي الى الحاق خسارة بالعراق تبلغ بليون دولار سنوياً. ومن المعروف ان السعر قد انخفض هذه السنة دولارات عدة عن سعر ١٨ بسبب سياسة حكومتي الكويت والامارات مما يعني خسارة العراق بلايين عدة من دخله لهذه السنة في الوقت الذي يعاني العراق ضائقة مالية بسبب نفقات الدفاع الشرعي عن أرضه وأمنه ومقدساته وعن أرض العرب وأمنهم ومقدساتهم طوال ملحمة السنوات الثماني. ان هذه الخسائر الجسيمة من جراء تدهو أسعار النفط لم تصب الدول العربية المنتجة للنفط وحدها وانما اصابت بنتائجها الدول الشقيقة الأخرى التي كانت تتلقى المعونات من اخواتها الدول العربية المنتجة للنفط فقلت امكانات الدعم بل توقفت في بعض الحالات كما تدهورت أيضاً أوضاع مؤسسات العمل العربي المشترك وعانت الأزمات وهي الآن في أصعب الظروف لهذا السبب أو لاتخاذ ذلك ذريعة لتقليل أو وقف المساعدات والدعم لمؤسسات العمل العربي المشترك.

وقد اضافت حكومة الكويت الى هذه الاساءات المتعمدة اساءة اخرى مستهدفة الاضرار بالعراق بالذات. فقد نصبت منذ عام ١٩٨٠ وبخاصة في ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وصارت تسحب النفط منه. ويتضح من ذلك أنها كانت تغرق السوق العالمي بالنفط الذي كان جزءاً منه، النفط الذي تسرقه من حقل الرميلة العراقي، وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين، مرة باضعاف اقتصاده وهو أحوج ما يكون فيه الى العوائد ومرة أخرى بسرقة ثروته.

وتبلغ قيمة النفط الذي سحبته حكومة الكويت من حقل الرميلة فقط بهذه الطريقة

المنافية لعلاقات الأخوة وفقاً لـلأسعار المتحققـة بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ (٢٤٠٠) مليـون دولار.

واننا نسجل أمام الجامعة العربية وأمام الدول العربية كلها حق العـراق في استعادة المبالغ المسروقـة من ثروتـه وحق العراق في مـطالبة المعنيـين باصـلاح التجاوز والصرر الذي وقع عليه.

لقد سبق ان شرحنا مخاطر سياسة حكـومتي الكويت والامـارات لأخوتنـا في الدول العربية المنتجة ومنها الكويت والامارات مرات عدة، وشكونا وحذرنا. وفي قمة بغداد تحدث السيد الرئيس صدام حسين عن هذه المسألة أمام الملوك والرؤسـاء والأمراء وفي حضور المعنيين بصراحة وبروح اخوية (ونرفق طياً نص حديث سيادته حول الموضوع في مؤتمر قمة بغداد) وكنا نتصور، وخاصة بعد الأجواء الأخويـة الايجابيـة التي تحققت في قمة بغداد ان حكومتي الكويت والامارات سترعويان عن هذا النهج، لكن الحقيقـة المؤلمة هي ان كل مـا قمنا بـه من مساع ثنـائية ومن اتصـالات مع دول شقيقـة لتلعب دوراً ايجابياً في ثني الحكومتين عن مـواصلة هذه السيـاسة واستمـرتا فيهـا بل ان بعض المسؤولـين فيهما اطلق تصريحـات وقحة عنـدما لمحنـا الى هذه الحقـائق وشكونـا منها. لـذلك لم يبق هنـاك أي مجال لاستبعـاد الاستنتـاج بـأن مـا فعلتـه حكـومتـا الكـويت والامارات يستهدف اهدافاً خفيـة ومع ادراكنـا ان هذه السيـاسة التي أدت الى انهيـار أسعار النفط تضر في المحصلة النهائية باقتصاد هذين البلدين نفسيهما. فلم يبق أمامنـا غير ان نستنتج ان من تعمد هذه السيـاسة بصـورة مباشرة ومكشـوفة أو من آزرهـا أو دفع اليها انما ينفذ جزءاً من المخطط الامـبريالي ـ الصهيـوني ضد العـراق وضد الأمـة العربية خاصة في التـوقيت الذي جـاءت فيه وهـو ظروف التمهيـد الخطير من جـانب اسرائيل والامبريالية الذي يتعرض اليه الوطن العربي عامـة والعراق خـاصة. اذ كيف يمكن لنا ان نواجـه هذا التهـديد الخـطير ونحافظ عـلى التوازن في القـوة الذي حققـه العراق بأغلى التكاليف وهو الذي عـانى ما عـانى من الخسائـر اثناء الحـرب مع انهيـار مورد العراق الأساسي وموارد الـدول العربيـة المصدرة للنفط وهي العـراق والسعوديـة وقطر وعمان واليمن ومصر وسورية والجزائر وليبيا.

فضلاً عما تؤدي اليه هذه السياسة المريبة من اضعاف قدرة هذه الدول العربية عـلى مـواجهة المشـاكل الاقتصـادية والاجتـماعية الخـطيرة التي تعانيهـا وهي مشكلات ذات طبيعة مصيرية.

فـإلى أي مصير تـريد حكـومتا الكـويت والامارات ان تجـرا الأمة العـربية في هـذا الظرف الصعب الدقيق والخطر وسياسات من وأهداف من تريدان ارضاءها؟

اننـا وبعدمـا أوضحنا هـذه الأمور لكـل الأشقاء وبعـدما طلبنـا مباشرة من هـاتين الحكومتين الكف عن هذه السياسـة الظالمـة والمدمـرة وشرحنا لهـما ما نتعـرض اليه من اضرار كبيرة قبل قمة بغداد وفي اثناء القمة وبعدها وارسلنا المبعوثين وكتبنا الرسائـل.

لذلك فاننا ندين ما فعلته حكومتا الكويت والامارات بالعدوان المباشر على العراق فضلاً عن عدوانهما على الأمة العربية.

اما بالنسبة الى حكومة الكويت فان اعتداءها على العراق هو اعتداء مزدوج. فمن ناحية تعتدي عليه وعلى حقوقه بالتجاوز على أراضينا وحقولنا النفطية وسرقة ثروتنا الوطنية، وان مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكري، ومن ناحية اخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق انهيار في الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة التي يتعرض فيها للتهديد الامبريالي الصهيوني الشرس وهو عدوان لا يقل في تأثيره عن العدوان العسكري.

اننا اذ نعرض هذه الحقائق المؤلمة امام الأشقاء العرب فاننا نأمل ان يرفع الأشقاء صوتهم عالياً لوضع حد لهذا العدوان المتعمد المدبر كي ينصحوا المنحرفين للعودة الى السلوك السوي الذي يأخذ في الاعتبار المصلحة القومية المشتركة ومتطلبات الأمن القومي المشترك.

ثالثاً: ولمناسبة الحديث عن المصالح القومية العليا وارتباط الثروة العربية بمصير الأمة العربية نطرح مقترحاً كالآتي:

لو تضامنت كل الدول العربية المنتجة وغير المنتجة تضامناً سياسياً متيناً واتفقت على العمل على رفع سعر النفط الى ما يزيد عن ٢٥ دولاراً ثم اقامت صندوقاً للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه في قمة عمان على ان يمول هذا الصندوق بدولار عن كل برميل نفط تبيعه الدول العربية المنتجة بأكثر من سعر ١٥ دولاراً فان المبلغ الذي سيتحقق لهذا الصندوق هو ٥ بلايين دولار سنوياً في الوقت الذي تحقق زيادات كبيرة في مداخيل الدول المصدرة للنفط لأن التضامن العربي الجماعي الذي يحققه هذا السعر المنصف يزيد من مدخولاتها الحالية ويحميها من المحاولات العدائية التي تستهدف اضعاف القوة العربية من خلال اضعاف مواردها من الثروة

ويمكننا ان نتصور كيف ان مبلغاً ثابتاً كهذا سيعزز الأمن القومي العربي ويوفر امكانات نمو لكل الدول العربية ويمكنها من مواجهة الضائقة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها غالبية دولنا.

ان العراق يطرح هذا المقترح للدراسة الجادة وقد يكون مؤتمر القمة العربي المقبل في القاهرة مناسبة للبحث في هذا المقترح واقراره.

رابعاً: ولمناسبة الحديث عن هذه الحقائق المؤلمة نرى من الضروري ان نوضح اللبس الذي ربما كان موجوداً لدى الأشقاء حول موضوع المساعدات التي قدمتها الكويت والامارات الى العراق اثناء الحرب.

لقد اجمع العرب المخلصون في كل الوطن العربي على ان الحرب التي اضطر العراق

الى خوصها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب وانما كـانت دفاعـاً عن البوابـة الشرقية للوطن العربي وعن الوطن العربي كله. وبخاصة منطقـة الخليج. وقـد أكد ذلـك قادة الخليج أنفسهم بأقوى العبارات. لـذلك فـان هذه الحـرب كانت معـركة قـومية تـولى العـراق فيها مهمـة الدفـاع عن الأمن القومي وعن الأمن في منـطقة الخليـج في صورة خاصة.

خـلال الحرب قـدمت الى العراق مسـاعـدات متنـوعـة من اخـوانـه في بعض دول الخليج، وكان القسم الأساسي منها قدم في حينه على شكل «قروض» من دون فوائد. وقد تلقى العراق مثل هذه «المساعدات» في المراحل الأولى من الحرب ثم انقطعت منذ عام ١٩٨٢ ولم يناقش العراق آنداك صيغة تلك المساعدات مع اخوانه لأنه كان يـأمل بعد انتهاء الحرب في استعادة قوته الاقتصادية كاملة.

غير ان الحرب طالت وازدادت تكاليفها بمعدلات عالية جداً. ان قيمة التجهيـزات العسكرية وحدها التي اشتراها العـراق بالعملة الصعـة واستخدمت في الحـرب بلغت ١٠٠ بليون وبليوني دولار فضلاً عن النفقات الأخـرى العسكريـة والمدنيـة التي بلغت معدلات هائلة في حرب ضروس دامت ثماني سنوات وعلى جبهة تمتد ١٢٠٠ كلم.

وعلى رغم ان كل «المساعدات» التي تلقاها العراق من اخوانه لم تشكل سوى نسبة ضئيلة بـالقياس الى تلك التكـاليف البـاهـظة التي تحملهـا الاقتصـاد العـراقي وشعب العراق الذي قدم أنهاراً من الدم دفاعاً عن السيادة القومية والكرامة القومية فان قيـادة العراق عبرت عن امتنانها العميق لكل الأشقاء الذين قـدموا المسـاعدة. وعـبر القائـد صدام حسين عن ذلك علنا عنـد الزيـارات التي قام بهـا عدد من الأخـوة رؤساء دول الخليـج للعراق. لكن الحقيقـة المرة التي ينبغي ان يعـرفهـا كـل عـربي هي ان القسم الأساسي مما ذكرنا من المسـاعدات لا يـزال مسجلاً «دين» عـلى العراق، ومن ذلـك ما قدمته الكويت والامارات. وقد فاتحنا المعنيين بـروح الأخوة منـذ اكثر من عـام لإلغاء هذا «الدين» لكنهم تملصوا من ذلك.

وقد سجلت على العـراق «دين» ايضاً كميـات النفط التي باعتهـا الكويت لحسـاب العراق من منطقة الخفجي بعد غلق الأنبوب العراقي المـار عبر سـورية، مـع ان تلك الكميـات بيعت خـارج حصتهـا في أوبـك. ولكي نعـرف الحقـائق كـاملة عن هـذا الموضوع لا بـد من ايضاح جـانب مهم لمـا جـرى في اطـار سـوق النفط خـلال فـترة الحرب.

لقد كان العـراق منتجاً رئيسياً للنفط قبل الحـرب وكان ينتـج حوالي ٢,٦ مليـون برميل يومياً، وعند قيام الحـرب توقف انتـاجه كليـاً لأشهر عـدة ثم صار يصـدر كمية قليلة عبر تركيا ثم عبر سورية الى ان توقف الأنبوب عام ١٩٨٢ وتوقف تصدير العراق

من النفط في الجنوب من ايلول ١٩٨٠ لحين بدء تشغيل الخط المار عبر المملكة العربية السعودية في ايلول ١٩٨٥. وقد خسر العراق من جراء هذا الانخفاض الكبير في صادراته بسبب الحرب مبالغ هائلة تقدر بـ ١٠٦ بلايين دولار.

ومن الناحية العملية فان هذه المبالغ انتقلت الى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة التي زاد تصديرها لتعويض النقص الذي حصل في صادرات العراق طيلة ثماني سنوات. وبحساب بسيط للأرقام نجد ان «ديون» الامارات والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزينتها وانما كانت كلها من حصص الزيادات التي تحققت في عوائدهما من جراء انخفاض صادرات العراق عبر سنوات الحرب.

واننا لنتساءل اذا كان العراق قد تحمل مسؤولية الدفاع عن الأمن القومي العربي وعن السيادة والكرامة العربية، وعن ثروة دول الخليج التي كانت ستذهب هباء وتقع في أيدي الآخرين لو خسر العراق الحرب، فهل يمكن اعتبار ما قدم له من مساعدات «ديناً» عليه؟

لقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ طائلة من التي تجنيها من دافعي الضرائب الأمريكان كمساعدة للاتحاد السوفياتي ولحلفائها الغربيين وهم ليسوا أبناء أمة واحدة أثناء الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية انفقت امريكا المبالغ الهائلة في اطار مشروع «مارشال» لإعادة بناء أوروبا، وتصرفت بنظرة استراتيجية شمولية لحسابات أمنها وأمن المجموعة الدولية التي تنتمي اليها والتي شاركتها في الحرب ضد عدو مشترك. فكيف يمكن استمرار اعتبار هذه المبالغ «ديناً» على العراق من أشقائه في أمة العرب وهو الذي ضحى بأضعاف اضعاف هذا «الدين» من أمواله طيلة سنوات الحرب الضروس وقدم انهاراً من دماء زهرة شبابه في الدفاع عن أرض الأمة وكرامتها وعرضها وثرواتها، الا يوجب المنطق القومي ومنطق الأمن الاقليمي اذا اخذنا السابقة الامريكية بالاعتبار من هذه الدول ليس الغاء «الدين» المحسوب على العراق فحسب وانما تنظيم خطة عربية على غرار مشروع «مارشال» لتعويض العراق بعض ما خسره في الحرب.

هذا يكون المنطق القومي لو كان هناك احساس بالعروبة والانتماء العربي وموقف جاد من الأمن القومي. وبدلاً من السلوك وفق هذا النهج القومي المسؤول نجد حكومتين من حكومات دول الخليج اللتين حفظ العراق لهما بدماء أبنائه ثروتهما بل زادت تلك الثروات الهائلة بسبب انخفاض انتاج العراق تسعيان الى تدمير اقتصاد العراق وتقليل موارده وتعمد احداهما وهي حكومة الكويت الى الاعتداء على أرض وسرقة ثروة من حموا أرض الكويت وعرضها وثروتها.

«اننا نضع هذه الحقائق المؤلمة أمام ضمير كل عربي شريف وفي المقدمة منهم شعب الكويت الشقيق كي يقدروا الألم والضرر والأذى الذي اصابنا ويصيبنا».

طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء

ووزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد ١٩٩٠/٧/١٥

وبعد قيام الجامعة العربية برفع هذه المذكرة إلى كافة ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية الأعضاء في الجامعة، تلقت الأمانة العامة مذكرة وزير خارجية الكويت (في صدد مذكرة وزير خارجية العراق)، وجاء فيها رد الكويت على الاتهامات العراقية ورفضها لتلك الاتهامات ومبادلتها العراق الاتهام بالاقدام مراراً على محاولة حفر آبار النفط داخل أراضيها. وتوجهت بهذه المذكرة إلى الجامعة العربية في محاولة لاحتواء هذا الخلاف العارض داخل إطار الأسرة العربية، وفيما يلي نصها[٢٩]:

«معالي الشاذلي القليبي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تلقينا بدهشة واستغراب بالغين مذكرة الحكومة العراقية الموجهة إلى معاليكم والمؤرخة في ٢٣ ذو الحجة ١٤١٠ هـ الموافق الخامس عشر من تموز (يوليو) ١٩٩٠ م والتي تم توزيعها على الدول العربية الشقيقة في الجامعة العربية، وما تضمنته من ادعاءات واتهامات ضد الكويت لا تستند على أساس من الواقع. كما أن ما ورد فيها من عبارات لا يتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق، وتتنافى مع أسط القواعد التي نحرص جميعاً على أن تحكم علاقاتنا العربية.

ومما يدعو إلى الاستغراب أيضاً أن تأتي هذه المذكرة في مرحلة مهمة ودقيقة تمر فيها الأمة العربية، تستوجب أن تتوجه كل الجهود العربية نحو قضاياها المصيرية بعد أن فرغت هذه المنطقة من حرب دموية طاحنة.

وإنه لأمر موجع أن تعقد الجامعة العربية اجتماعها الطارىء لبحث التهديدات الصهيونية والامبريالية للأمة العربية فينتهي الاجتماع الطارىء بمثل هذه المذكرة التي تحمل في طياتها تهديدات لأعضائها.

وفي الوقت الذي تبدي الكويت استياءها لهذه المذكرة فإنها تود أن تؤكد أنها كانت ولا تزال تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية من واقع التزامها بالمبادىء والقيم التي

وردت في ميثاق جامعة الدول العربية. ولعل في مقدم تلك المبادىء الحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية والحرص أيضاً على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة لكل الدول، فضلاً عن القيم والأخلاق العربية التي تحكم علاقات الأشقاء. كما أن الكويت كانت وما زالت سباقة إلى توفير كل الفرص التي من شأنها تحقيق التماسك في العلاقات العربية، والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات.

ولعل مما يضاعف استغراب الكويت أن تأتي هذه المذكرة من العراق الشقيق في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك لتستمر العلاقة الطبيعية متطورة دوماً بين البلدين. ولم يكن في نية الكويت أن تطرح للتداول في جو من الاعلام المحموم قضايا معلقة بل أوكلت متابعة هذه القضايا إلى لجان متخصصة بين البلدين للتركيز على مجالات التعاون لتنميها وتدفع بها نحو مواقع أكثر تقدماً، لتطغى عوامل التعاون على قضايا الاختلافات.

ومن جانب آخر فإن هذه المذكرة تأتي في الوقت الذي تبذل فيه الكويت جهودها الخيرة وعلى كل المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة التي تتوق إلى تحقيق السلام العادل بين ربوعها.

ومما يدعو إلى التساؤل أن تأتي هذه المذكرة وما تضمنته من اساءة للعلاقات الأخوية بين البلدين من جانب العراق الشقيق في الوقت الذي كان العراق في مقدمة الداعين إلى تحقيق الوفاق في العلاقات العربية والنأي بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العربي المشترك.

إن الكويت انطلاقاً من ايمانها بأهمية العمل العربي المشترك سعت وبكل الجهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في الوطن العربي، ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية من دور فعال ومؤثر، وذلك منذ استقلال الكويت، خير دليل على حرص الكويت على الدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية. ومن المعلوم في هذا الصدد أن الكويت تأتي في مقدمة دول العالم التي تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومي، وهي مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها.

إن ما يدعو إلى الألم ان تتضمن المذكرة ادعاء بأن الكويت سعت إلى اضعاف العراق في الوقت الذي يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق، وهو موقف التزمت به منذ البداية وفاء لمبادئها القومية والتزاماً بما تمليه عليها واجباتها القومية في اطار الجامعة العربية.

ويعلم الجميع كم تحملت الكويت وكم عانت من ذلك الموقف القومي، فقد تعرضت لاعتداءات مباشرة استهدفت أبناءها وأراضيها ومنشآتها النفطية وناقلات

نفطها ومصالحها التجارية، إلا أنها وقفت شامخة وسط تلك الحرب الضروس عند مبادئها وأهدافها. وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم للعراق الشقيق، حيث إن الكويت تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أو لا يعلن ذلك، فالدم العربي المسفوح لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقارن بأي عائد مادي مهما بلغت ارقامه وتعددت منافذه

وانه لأمر محزن حقاً حين تلتف الأهداف الملتوية فتطمس الحقائق متجنية على تاريخ نعايش مرحلته ولم يجف مداده.

ومما يدعو إلى الدهشة في هذا السياق أن يأتي هذا الاتهام للكويت في الوقت الذي لا زالت تتردد فيه أصداء الاشادة بالموقف الكويتي من قبل العراق، عبر تصريحات المسؤولين العراقيين أو من خلال أجهزة الاعلام العراقية.

إن ما ورد في المذكرة من ادعاءات تتعلق بموضوع الحدود بين العراق والكويت، ومن أن الكويت قامت بتصعيد الزحف التدريجي والمبرمج تجاه الأراضي العراقية وذلك باقامة المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على الأراضي العراقية يعد تزييفاً للواقع وعرضاً لحقائق معكوسة، حيث إن للعراق سجلاً حافلاً في تجاوزاته على الأراضي الكويتية، وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية.

ولقد سعت الكويت وبشكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وانهاء المشاكل المعلقة من جرائها، ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين، في الوقت الذي سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له.

وتأكيداً على حرص الكويت على انهاء هذه المسألة المهمة مع العراق وإيماناً من الكويت بسلامة موقفها وبما يمليه عليها انتماؤها القومي فإنها تحتكم لأمتها في اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق.

فهل يقبل العراق الشقيق مثل هذا الحكم العربي انسجاماً مع مبادئه وتنفيذاً لروح الميثاق القومي الذي طرحه فخامة الرئيس صدام حسين.

إن المتتبع لقضية أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية تدخل فيها أطراف عدة منتجين ومستهلكين ومن داخل «أوبك» وخارجها.

ولقد عانت الكويت كما عانى العراق قلة الانتاج في الفترات نفسها ـ الثمانينات ـ في الوقت الذي كان في مقدور الكويت أن تقوم بالانتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطي هائل. ولكن الكويت التزمت بتقنين الانتاج مع ما يعنيه من تضحية، محافظة على الثروة الطبيعية وتحقيقاً لمستوى أفضل للأسعار.

وحول ما ورد في المذكرة من أن الكويت قامت بنصب منشآت نفطية منذ عام ١٩٨٠ على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي فإن الحقيقة هنا تتلخص بأن الكويت بدأت عمليات الاستكشافات والتنقيب داخل أراضيها منذ عام ١٩٦٣ ثم توقفت تلك العمليات لأسباب يعرفها العراق جيداً واستأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام ١٩٧٦ لتكتمل جميع العمليات ويبدأ الانتاج في أواخر السبعينات.

وفي ما ادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي فإنه لا بد من التأكيد هنا أن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية، وعلى مساحة كافية من الحدود الدولية وفقاً للمقاييس العالمية.

إن عمليات الانتاج تتم داخل الأراضي الكويتية، وعلى عكس ما ورد في المذكرة العراقية، فقد تكررت محاولات العراق ولا تزال بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية مما يلحق الضرر البالغ في مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضي الكويتية، على رغم الاعتراضات الكويتية المتكررة وعلى رغم التجاوزات العراقية داخل الأراضي الكويتية فلم تشأ الكويت اثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين.

إن الكويت في الوقت الذي تبدي فيه استعدادها لدراسة المقترح الذي ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق باقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية، ترى وبكل اخلاص أن هذا المقترح يمكن له أن يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية، لكن الأمر الذي لا تفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتي هذا المقترح مرافقاً للنيل والاساءة لها وهي التي كانت في مقدم الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية.

وفي الختام فإن الكويت في الوقت الذي تعتمد فيه الحقائق وحدها في ردها على المذكرة العراقية التي جاءت لتمثل تطوراً سلبياً في العلاقات الأخوية بين البلدين، لتنبه إلى المخاطر التي قد تنجم عن اتباع مثل هذه الأساليب في التعامل بين الأشقاء، والتي تعيد أمتنا إلى دائرة الانشغال عن القضايا المصيرية للأمة العربية.

وايضاحاً للموقف أرجو معالي الأمين العام توزيع هذه المذكرة على الدول العربية الشقيقة».

صباح الأحمد الجابر الصباح

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

وفي ٢١ يوليو تلقى الأمين العام للجامعة العربية رد الحكومة العراقية على المذكرة

الكويتية في شأن الخلاف العراقي الكويتي، متمثلاً في رسالة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي، هذا نصها[٣٠]:

«اطلعنا على مذكرة الحكومة الكويتية المؤرخة في ٢٦ ذي الحجة ١٤١٠ الموافق ١٨ تموز (يوليو) ١٩٩٠ وفي البداية أود أن اعلق على ما ورد في مقدمة المذكرة من تعابير الدهشة والاستغراب لما جاء في رسالتي المؤرخة في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٩٠ وهذا التعبير في حد ذاته يعكس حقائق مؤلمة كانت هي الدافع لكتابة رسالتنا.

فالمسؤولون في الحكومة الكويتية الذين تعمدوا الحاق الأذى بالعراق واتبعوا نهجاً مخططاً طيلة سنوات للزحف التدريجي باتجاه أرض العراق وسرقة ثروة أبنائه طيلة فترة انشغال العراق في الحرب وهو يدافع عن سيادة الأمة العربية وكرامتها وعن ثروة دول الخليج، يندهشون اليوم أننا نكشف تصرفاتهم أمام الأمة العربية بعد أن فشلت كل محاولاتنا الأخوية معهم في ثنيهم عنها. يندهشون لأنهم اعتادوا على استغلال سكوتنا وصبرنا طيلة سنوات وسنوات ونحن نكتم الجرح حرصاً منا على الحفاظ على علاقات الأخوة التي لم يحترموها وعلى المصالح القومية العليا التي استهتروا بها عمداً.

ان رسالة الحكومة الكويتية مليئة بالمغالطات التي يسهل كشفها وهي تلتف على الحقائق المبينة بكل وضوح في رسالتنا وتسعى الى تحويل الانظار عنها باستخدام لغة عامة غايتها التهرب من تناول الأذى والظلم الذي ألحقته الحكومة الكويتية بالعراق. وفي ما يلي بعض الملاحظات على ما ورد في رسالة الحكومة الكويتية:

١ ـ ورد في رسالة الحكومة الكويتية. «ومما يضاعف استغراب الكويت ان تأتي هذه المذكرة في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة» واننا لنسأل الحكومة الكويتية ما هي خطوات التنسيق التي قامت بها ازاء العراق؟

ان الحقيقة التي ينبغي ان يعرفها كل العرب هي ان المسؤولين الكويتيين كانوا يتهربون ويماطلون عمداً في اجراء أي تنسيق جدي بين البلدين.

ومن الأمثلة على ذلك التأطير والمماطلة في التجاوب مع العرض الذي قدمه العراق لحكومة الكويت بتزويد الكويت بالماء من شط العرب في اطار الشعور الأخوي تجاه شعب الكويت الشقيق.

وهناك مسألة الممر الجوي المباشر بين العراق والكويت، ففي أثناء الحرب اضطر العراق الى عدم استخدام الممر المذكور. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ فاتح العراق الحكومة الكويتية برسالة من وزير النقل والمواصلات العراقي الى زميله الكويتي طالباً اعادة فتح هذا الممر، ولكن الحكومة الكويتية تملصت من ذلك وفي شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ أرسل وزير النقل والمواصلات العراقي رسالة أخرى الى زميله الكويتي ولم يحصل على جواب، وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٩٠ فاتحت انا شخصياً

وزير خارجية الكويت ورجوته حل الموضوع فلم نحصل على جواب، ويعني تصرف الحكومة الكويتية عدم تمكين مطار البصرة الدولي من العمل كمطار دولي.

بعد ان انتهت الحرب، في الوقت الذي استأنفت فيه الكويت تشغيل الممر الجوي بينها وبين ايران، فهل يقع مثل هذا السلوك في اطار الحرص على التنسيق مع الأشقاء، كما تدعي مذكرة الحكومة الكويتية.

وتؤكد الوقائع انه خلال الفترة الواقعة بين ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ وحتى هذا اليوم كان العراق هو المبادر الأول في الزيارات التي قام بها للكويت لعرض التنسيق في كل المسائل المشتركة ومنها المسائل التي تناولتها رسالتنا في ١٥/٧/١٩٩٠ واذا حسبنا عدد الزيارات التي قام بها المسؤولون العراقيون للكويت لوجدنا انها تزيد عن الزيارات التي قام بها المسؤولون الكويتيون للعراق.

وهذه حقيقة اخرى تضاف الى الحقائق عن الطرف الذي يحرص فعلاً على التنسيق.

٢ ـ لقد اصابت المذكرة الكويتية عندما قالت ان العراق كان في مقدمة الأشقاء، الداعين الى تحقيق الوفاق في العلاقات العربية والنأي بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العربي المشترك. إن العراق كان وما يزال وسيبقى دائماً يتصف بهذه الصفة غير أن المسؤولين في حكومة الكويت هم الذين أساؤوا إلى هذه المبادىء عندما تعمدوا بأسلوب مخطط-ومبرمج طيلة سنوات الحرب وبعدها الحاق الأذى بالعراق والتجاوز على أرضه وحقوقه ولو أنهم احترموا هذه المبادىء وطبقوها في علاقاتهم مع العراق الذي حفظ لهم الود وتحمل منهم الاساءات سنوات عديدة لما اضطررنا إلى ما اضطررنا إليه مكرهين.

وقد عبر السيد الرئيس صدام حسين في خطابه يوم ١٧ تموز (يوليو) ١٩٩٠ عن الألم العميق لاضطرارنا إلى كشف الأذى الذي لحق بنا عندما قال «عندما نضطر إلى هذا القول فإننا نشعر بالتمزق من داخلنا ونعايش الحزن إلى أقسى معانيه إذ لم نكن نتمنى أن نتحدث عن حقوق مغتصبة والمغتصب فيها بعض العرب وإنما كنا نتمنى أن نركز في حديثنا كما هو شأننا دائماً على الحقوق التي اغتصبها الأجنبي فحسب ولكن أصحاب السوء هم الذين يتحملون وحدهم أمام الله وأمام الأمة نتائج سيئاتهم التي أظهروا من مخزونها ما لم نعرفه عنهم من قبل أو كنا نمني أنفسنا بما هو غير هذا.

وتشير حكومة الكويت إلى ما تحملته من اعتداءات على أراضيها ومنشآتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية ابان الحرب، وهي في ذلك تتجاهل حقائق السياسة والجغرافيا في الصراع الذي جرى بين عام ١٩٨٠ و١٩٨٨. لقد قلنا في مذكرتنا إن كل رؤساء دول الخليج أكدوا أن المعركة لم تكن عراقية وحسب انما كانت دفاعاً عن الخليج وأمنه وسيادته والكويت هي أقرب الساحات إلى ميدان المعركة وكان

التهديد لها من الخارج ومن الداخل مباشراً وبعض ما ذكرته المذكرة الكويتية يؤكد ذلك، وإذا كانت وقفت مواقف عبرنا عن تقديرنا لها كما في رسالتنا في ١٥ تموز فإنها في الواقع تصرفت في جانب كبير من ذلك من زاوية درء الخطر عن النفس وإذا كانت الكويت تكبدت من الخسائر المادية فإننا سفحنا الدم الغالي. فضلاً عن تكبدنا الخسائر الهائلة ومع ذلك فقد كانت نظرتنا وما تزال إلى أن المسألة قومية، لكننا أثرنا في رسالتنا تساؤلات لم تجب عليها المذكرة الكويتية ولم تتطرق إلى الزيادات في الانتاج التي تحققت لدول معينة في الخليج أثناء غياب التصدير العراقي والثروات التي جمعتها ابان الحرب مع أننا قدمنا ارقاماً وبراهين على ذلك.

٣ ـ أما ما ورد في مذكرة الحكومة الكويتية من أن للعراق سجلاً حافلاً في تجاوزاته على الأراضي الكويتية فإنه كذب وقلب للوقائع رأساً على عقب فالعراق كان منشغلاً في الحرب طيلة ثماني سنوات ولم يكن له في المناطق المذكورة جندي أو شرطي أو حرس حدود فكلهم كانوا في الجبهة يقاتلون دفاعاً عن شرف الأمة وسيادتها في الوقت الذي كان فيه الشغل الشاغل في حكومة الكويت هو تدبير الزحف التدريجي على أراضي العراق وبناء المخافر وانشاء المزارع والمنشآت العسكرية والنفطية فيها ولم يلتفت العراق إلى ذلك لأنه كان يخوض معركة مصير له وللعرب جميعاً ولأن نظرته إلى الأرض العربية والعلاقات العربية معروفة.

٤ ـ تقول المذكرة ان العراق كان يرفض «ترسيم الحدود» بينه وبين الكويت وهذه مغالطة تدحضها الحقائق والوثائق والوقائع، أولاً ان المسألة بين العراق والكويت وكما جاء في رسالة نائب رئيس الوزراء الدكتور سعدون حمادي الموجهة الى وزير خارجية الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٤/٣٠ (التي نرفق نسخة منها) ليست مسألة ترسيم كما تدعي المذكرة الكويتية، ان وضع الحدود كما جاء في الرسالة «هو في الواقع وضع بلدين متجاورين تجمعهما اواصر القربى الوثيقة لم يتوصلا حتى الآن الى اتفاق حول تحديد حدودهما في البر والبحر».

وقد تجاهلت المذكرة الكويتية مبادرتنا التي اشرنا اليها في رسالتنا في ١٩٩٠/٧/١٥. ففي أثناء حضورنا قمة الجزائر في أيار (مايو) ١٩٨٨ ابلغت أنا شخصياً وزير خارجية الكويت برغبة السيد الرئيس صدام حسين في حسم مسألة الحدود بين البلدين غير ان الجانب الكويتي وبعد عدد من الاتصالات التي جرت حول الموضوع تهرب من الأمر، وابلغنا بأن ظروفه لا تسمح ببحث هذه المسألة وطلب منا تأجيل بحثها، وكما ان مسؤولين كويتيين اتصلوا بنا وابلغونا عن رغبتهم في تحويل ملف الحدود من مسؤول كويتي الى آخر، وان السيد الرئيس صدام حسين هو الذي اقترح ثانية على سمو امير الكويت اثناء زيارته العراق في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ معاودة البحث في الموضوع بأسلوب اخوي.

٥ ـ أما ما ورد في المذكرة الكويتية من اشارة الى حل مشاكل حدودية معلقة مع

السعـودية والأردن فهي صحيحـة، والواقـع انه لم تكن بيننـا وبين السعـوديـة والأردن مشكلة حدود، كما هي الحال مع الكـويت وانما كـانت هناك مشـاكل حـدودية معلقـة وهي محـدودة وقد عـالجناهـا في اطار نـظرة قوميـة لا تتنازع عـلى الأشبار بـين الأقطار الشقيقة وحبذا لو تصرفت حكومة الكويت في هـذه المسألـة كما تصرفنـا نحن وتصرف الأخوة في الأردن والسعودية.

٦ ـ اما عن اشارة مذكرة الحكومة الكويتية الى الميثاق القومي الـذي اقترحـه السيد الرئيس صدام حسين في شباط ١٩٨٠ وما ورد في تلك الاشارة من ربط مصطنع بـين الميثاق واقتراح ورد في المذكرة فنقول ان الميثاق القومي كل لا يتجزأ ولا يمكن لطرف ما ان يتناول ما يحلو له منه ثم يـطعن في الصميم المبادىء والأسس الأخـرى التي جاءت فيه، لأن العلاقة العربية التي اقترحهـا الميثاق عـلاقة شمـولية ومـترابطة ثم اذا كـانت حكومة الكويت مؤمنة حقاً بالميثاق القومي الذي أعلن قبل عشر سنـوات فلماذا لم تقل ذلك من قبل ولماذا تملصت من توقيع الاتفاقات التي عرضناها عليها والتي وقعنا مثلهـا مع حكومة المملكة العربية السعودية وغيرها من دول المنطقة.

ولماذا غضبت من مقترحات قدمنـاها، كـما تشير الى ذلـك رسالـة الدكتـور سعدون حمادي في ١٩٩٠/٤/٣٠، تقع في اطار المبادىء التي وردت في ميثاق الجامعة العربية. ان المنهج الانتقائي لا يمكن ان يكون منهجاً صالحاً في العـلاقات العـربية. وان المنهـج المـطلوب هو المنهـج الشمولي الـذي يستند عـلى مبادىء قـومية ثـابتة وعـلى ضرورات ومتطلبات الأمن القومي العربي.

٧ ـ لقد مرت مذكرة الحكومة الكويتية بسرعة على ما أثرناه حول سيـاستها النفـطية التي تعمـدت الاضرار بالعـراق ولم ترد عـلى الحقائق التي جـاءت فيهـا. وهي حقـائق يعـرفها كـل الأشقاء في المنـطقة لأننـا شكونـا اليهم سياسـة الكويت فـأيدوا شكـوانـا وشكواهم من جانبهم وأكدوا انهم هـم أيضاً يتضررون من هذه السياسـة المتعمدة التي تهدف الى زعزعة سوق النفط والحاق الخسائر بالدول التي تصدر النفط وهي ثماني دول عربية عدا الكويت والامارات.

ان هذا يؤكد صحة ما اوردناه في رسالتنا.

٨ ـ اما عن ادعاءات حكومة الكويت في حقل الرميلة العراقي فـاننا نؤكـد ان هذا الحقل هو حقل عراقي بالاسم والأرض وان ما سحبته حكومـة الكويت منـه عمداً في ظروف انشغال العراق في الحرب وهو مثال واحد من أمثلة تجاوزات حكـومة الكـويت على نفطنا التي لم تنحصر في هذا الحقل فحسب، هو سرقة لا بد لحكومة الكـويت من ردها الى شعب العراق المجاهد.

٩ ـ ومما يلفت النظر ان الحكـومة الكـويتية لم تكتف بـالرد عـلى رسالتنـا في مذكـرة مـوجهة الى الجـامعة العـربية وانمـا ابلغت يوم الخميس ١٩٩٠/٧/١٩ رسـالـة حـول

الموضوع الى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة. فهل تقصد حكومة الكويت تدويل هذه المسألة في الوقت الذي ملأت فيه مذكرتها بالكلمات الانشائية الطنانة عن الجامعة العربية وميثاقها وعن العلاقات بين العرب.

ان السلوك الفعلي يكشف الحقائق ولعل ما يزيد من القاء الضوء على المسألة ويؤكد ما اثبتناه في خطاب السيد الرئيس صدام حسين في ١٧ تموز وفي رسالتنا في ٧/١٥ من ان السياسة التي اتبعتها حكومة الكويت انما كانت سياسة أمريكية هو التصريحات الأمريكية الأخيرة التي تقول بصراحة ان باستطاعة حكومة الكويت ان تستظل بالقوة الأمريكية، وهذا تشجيع لا لبس فيه لحكومة الكويت لكي تمضي في سياستها التي تتعهد العدوان على العراق والأمة العربية. فأين موضوع العرب والعروبة والجامعة العربية من ذلك يا حكومة الكويت؟

وحول هذه المسألة نقول لحكومة الكويت ان الذي يتآمر على الأمة العربية ويهدد مصالحها الجوهرية في الصميم لن يحميه الأجنبي. فالشعب العربي سبق له ان تعامل مع حالات من هذا النوع وكان مصيرها معروفاً. أرجو سيادة الأمين العام توزيع هذه الرسالة على الدول العربية، مع أطيب التحيات والتمنيات.

طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد في ٢٩ ذي الحجة ١٤١٠ هـ الموافق ٢١ تموز (يوليو) ١٩٩٠ م

كما أرفق العراق بهذه المذكرة رسالة بعث بها نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادى إلى وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، هذا نصها[٣١]:

«تلقيت رسالتكم المؤرخة في ٢٠ شعبان ١٤١٠ هـ ١٧ آذار (مارس) ١٩٩٠ التي حملها إلينا مبعوثكم الأخ سليمان ماجد الشاهين..

١ ـ لا بد أنكم تعرفون شخصياً وقد تحملتم مسؤولية وزارة الخارجية في بلادكم لفترة طويلة أن مسألة الحدود بين العراق والكويت لم تكن في أي وقت من الأوقات «مسألة فنية» كما ورد في رسالتكم. كما أنكم تشيرون في رسالتكم إلى ما تسمونه بـ «الاتفاق» ليس له أي أثر قانوني أو واقعي وقد طويت صفحته منذ وقت طويل.

إن الوضع في الواقع، ومنذ تكوين دولتينا في هذا القرن، هو وضع بلدين متجاورين تجمعهما أواصر القربى الوثيقة لم يتوصلا حتى الآن إلى اتفاق حول «تحديد» حدودهما في البر والبحر. ولعل التأخير في الوصول إلى اتفاق حول ذلك يعود إلى أسباب بعضها خارج عن ارادتنا القومية وبعضها الآخر لأن العراق، وخاصة في

العقدين الماضيين منذ ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز كان وما يزال، يرغب في معالجة هذه القضية في اطار أخوي موضوعي يجمع بين حقائق التاريخ الثابتة والمصلحة القومية العليا وبأسلوب أخوي منفتح . .

ولعلكم تعرفون أن العراق هو الذي بادر بعد تحرير الفاو مباشرة إلى اقتراح معاودة البحث في موضوع الحدود بعد أن توقف لسنوات عديدة عندما أبلغكم الأخ طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وبناء على توجيهات الرئيس صدام حسين بهذه الرغبة على هامش قمة الجزائر عام ١٩٨٨، كما تعلمون أن البحث في هذه المسألة توقف بعد ذلك بناء على الرغبة التي نقلها مبعوث سمو ولي العهد الأخ سعود العصيمي لدى زيارته لبغداد في ١٩٨٩/٢/٢٧ ثم تقرر استئناف البحث في هذا الأمر في اطار وثيق من الأخوة والموضوعية أثناء الزيارة التي قام بها أمير دولة الكويت للعراق ولقائه الأخوي مع الرئيس صدام حسين. إن العراق يرغب في أن تحل هذه المسألة وفق الأسس التي أشرنا إليها بصورة نهائية وضمن الفترة وبالصيغة التي يراها اخواننا في الكويت . .

٢ ـ عبرتم عن دهشتكم للمقترحين الذين عرضناهما عليكم أثناء زيارتكم الأخيرة لبغداد في ١٩٩٠/٢/١٨، هذان المقترحان أيها الأخ هما، مقترحان عراقيان تقدمنا بهما إليكم في الاجتماع الذي عقد معكم عندما زرت الكويت في ١٩ / ١٩٨٩/١١ حاملاً رسالة من الرئيس صدام حسين إلى أخيه جابر الأحمد الجابر الصباح، فوافقتم بصريح القول على إعطاء العراق تسهيلات من النوع الذي أعطي له خلال الحرب مع ايران. أما مقترح نصوص معاهدة الدفاع المشترك فقد كان جوابكم هو الموافقة على التأكيد على مضمون معاهدة الدفاع المشترك من دون ذكر بنودها. وأثناء زيارتكم الأخيرة لبغداد سلمناكم هذين المقترحين خطياً. لذلك فنحن الذين فوجئنا بما ورد في رسالتكم عن دهشتكم لتقديمها.

ولو عدنا إلى تاريخ بحث مسألة الحدود بين بلدينا لوجدنا وخاصة خلال العقدين الأخيرين أن العراق وحده هو الذي كان يبادر بالمقترحات. . وانتا حتى الآن لم نتسلم من جانبكم مقترحاً مثبتاً يمكننا بحثه. وعلى أي حال فإننا مستعدون وبكل ترحاب لسماع مقترحاتكم عن أي جانب من المسائل التي هي مدار بحث بيننا. ونعاهدكم كما كان عهدنا دائماً أن نتعامل معها بنظرة اخوية موضوعية». 

وكانت حكومة الكويت قد بادرت من جانبها، بعد رفض العراق مقترحها بتكوين لجنة عربية لحل النزاع الذي تزايدت حدته آنذاك، بادرت إلى رفع الأمر إلى منظمة الأمم المتحدة من خلال رسالتها التي وجهها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار، وهذا نصها[٣٢]:

سعادة الأمين العام للأمم المتحدة خافير بيريز دي كويار

تحية طيبة وبعد،

أود اطلاع معاليكم على ان الكويت تلقت مذكرة من الحكومة العـراقية مؤرخـة في ١٥ ـ ٧ ـ ١٩٩٠ تضمنت عدداً من الادعاءات والاتهـامات التي لا تستنـد الى أساس من الصحة وقد انحصرت تلك الادعاءات والاتهامات بالآتي:

أولاً: الادعـاء بأن الكـويت تقف وراء التدهـور الذي طـرأ عـلى أسعـار النفط في السوق العالمية وذلك بإغراق السوق النفطية بمعدلات انتاج عالية.

ثانياً: الاتهـام بأن الكـويت قامت بسرقـة نفط العراق الـواقع ضمن حقـل الرميلة العراقي.

ثالثاً: الادعـاء بأن الكـويت فيما عمـدت اليه آنفـاً الحقت ضرراً بالغـاً بالاقتصـاد العراقي يعد بمثابة عدوان عسكري.

رابعاً: الاتهام بأن ما تقـوم به الكـويت انما يتم بتـدبير مسبق وبـاتفاق مـع جهات أجنبية.

خامساً: الادعاء بأن الكويت تتباطأ في التجاوب مع المساعي الهادفة الى حل مسألة الحدود وقد عمدت الى الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق واقامة منشآت على أرضه

ان ما ورد من ادعاء بأن الكويت وراء تـدهور الأسعـار يتنافى مـع الحقيقة والـواقع حيث ان المتتبـع لمسألـة اسعار النفط يـدرك وبوضـوح ان تدهـور الأسعار كـان بفعل مشكلة عـالمية تـدخل فيهـا اطراف عـديـدة منتجـين ومستهلكـين ومن داخـل أوبـك وخارجها. أمـا الادعاء بـأن الكويت تسرق نفـطاً عراقيـاً فاننـا نود ان نؤكـد هنا بـأن استخراج الكويت للنفط في تلك المنطقة انما يتم في آبار تقـع ضمن الأراضي الكويتيـة جنـوب خط الجامعـة العربيـة على مسـافة كـافية من الحـدود الدوليـة وفقاً للمقـاييس العالمية.

وعن ادعاء العراق بأن الكويت تتباطأ في التجاوب مع المساعي الهادفـة الى الزحف التدريجي باتجاه الأراضي العراقية واقامة منشآت عـلى الأراضي العراقيـة فان ذلـك يعد تـزييفاً للواقـع وعرض الحقـائق معكوسـة فقد سعت الكـويت في شكل متـواصل الى ترسيم الحدود بين البلدين وانهاء المشاكل المعلقة ولكن العراق كان يـرفض وباستمـرار وضع حد لتلك المسألة القـائمة بـين البلدين في الوقت الـذي سعى فيه العـراق وأثناء الحرب الى ترسيم الحدود بشكل نهائي مـع الدول العـربية الشقيقـة الأخرى المجـاورة له.

ان الكـويت في الوقت الـذي ترغب فيـه ان تسترعي انتبـاه سعادتكم الى خـطورة

الادعاءات والاتهامات الواردة ضمن المذكرة العراقية فانها تود ان تشير أيضاً الى ما ورد في المذكرة من تهديد واضح للكويت وذلك عندما اوضحت المذكرة بأن العراق سيحتفظ بحقه بمطالبة المعنيين باصلاح التحاوز، وهو تجاوز تؤكد الكويت بطلان صحته.

كما تود الكويت التأكيد على انه في الوقت الذي يشهد فيه العالم انفراجاً واضحاً وتتضاءل فيه بؤر التوتر وفي الوقت الذي عملت فيه الكويت جاهدة لوضع حد لحرب مأسوية دامت لأكثر من ثماني سنوات وعصفت بأمن واستقرار المنطقة فضلاً عما مثله من تهديد مباشر للأمن والسلم الدوليين. في هذا الوقت تأتي هذه المذكرة العراقية لتعمل على التلويح باعادة التوتر الى المنطقة بما ينطوي عليه من ابعاد خطيرة. ومما يدعو الى الأسف ان تأتي هذه المذكرة في مرحلة هامة ودقيقة وفي وقت تتسلط الأضواء والاهتمام عربياً ودولياً على استمرار مأساة الشعب الفلسطيني ومحاولة ايجاد حل متفاوض عليه لها.

سعادة الأمين العام

على الرغم من نوايا العراق في مواصلة التصعيد الاعلامي الا ان الكويت تود ان تؤكد التزامها المبدئي في تعاملها مع جيرانها والقائم على أساس من حسن الجوار والتعايش السلمي واللجوء الى الحوار في حل المشاكل المعلقة بين البلدين، كما تود ان تؤكد في هذا الصدد التزامها التام بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده واهدافه.

سعادة الأمين العام

لقد تقدمنا بهذه المذكرة لاطلاع سعادتكم على هذه الادعاءات والاتهامات الموجهة ضد الكويت العضو في منظمتكم الموقرة وسنعمل على موافاة سعادتكم بما يستجد من تطورات بهذا الشأن.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي . . . »

صباح الأحمد الجابر الصباح
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية

ولم يكن قد مضى أكثر من يومين على اندلاع الخلاف العراقي الكويتي حتى كانت المملكة العربية السعودية قد بدأت في بذل جهودها لاحتواء تلك الأزمة التي ما كان لها أن تأخذ ذلك المنحى الحاد والخطير لولا نية مبيتة لدى النظام العراقي. وسارت المملكة بجهودها تلك في خطين متوازيين، أحدهما داخل إطار الجامعة العربية ومن خلال قنواتها الشرعية، وثانيهما من خلال مجهوداتها المنفردة والمشتركة مع الأشقاء

العرب. وكانت الجهود المخلصة التي بذلها الملك فهد بن عبد العزيز كفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها لو أن العراق كان قد شرع في تصعيد تلك الأزمة بهدف واحد وهو التوصل إلى حل نهائي لقضية الصراع على الحدود مع الكويت. غير أن حقيقة الأمر لم تكن تنطوي على شيء سوى تنفيذ ذلك المخطط الذي رسمه النظام العراقي.

من ناحية ثانية كانت هناك جهود مكثفة قد بدأت من بعض الأطراف العربية انسجاماً مع الدور الذي كانت المملكة قد بدأته بالفعل. وذلك بهدف احتواء الأزمة التي فجرها الرئيس العراقي صدام حسين ومذكرة الحكومة العراقية إلى الجامعة العربية وتعليقه على الرد الكويتي عليها وما تلى ذلك من تصعيد الأمر إلى الأمم المتحدة. ورغم قناعات القيادات العربية المتعقلة التي أخذت على عاتقها مهمة احتواء تلك الأزمة وعلى رأسها الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس المصري حسني مبارك بأن الموقف العراقي في ضوء تحركاته السياسية والعسكرية المشبوهة ينطوي على كثير من المخادعة والتسويف، إلا أن هذه القيادات استمرت في جهودها أملاً في التوصل إلى اتفاق يجنب المنطقة والعالم ويلات ما يمكن أن تسفر عنه المواجهة من نتائج كفيلة بإحداث شرخ خطير في الجسد العربي المثخن بجراحات الماضي.

ومن خلال المذكرات المتبادلة، وما قام به الملك فهد بن عبد العزيز من مجهودات لتقريب وجهات النظر، وما نقله الرئيس المصري حسني مبارك بين الطرفين من مقترحات، طالبت الحكومة الكويتية العراق في ٢٢ يوليو ١٩٩٠ بإفساح المجال أمام الوساطات العربية لحل النزاع مؤكدة رغبتها الصادقة وحرصها على إنهاء الخلاف في إطار الجامعة العربية، في نفس اليوم الذي اتهم فيه العراق الكويت بالتمهيد لدخول قوات أجنبية إلى منطقة الخليج من خلال تصعيدها لوقائع الخلاف إلى أروقة الأمم المتحدة، واعتبرت العراق أن الكويت قد تخلت بهذا التصرف عن «الخيار العربي».

وإذا كان لا بد من التزام الحياد التام عند التعرض لتلك المرحلة التي تصاعدت فيها حدة الخلاف وتفاصيل تلك المرحلة خلال شهر يوليو من عام ١٩٩٠ م، إلا أن هذا لا يمنع الاقرار بأن العراق هو الذي كان قد قرر التخلي عن الخيار العربي إما استهانة بالدور الذي يمكن أن تلعبه الأطراف العربية، أو أن الدور الذي رسمه العراق للأطراف العربية قد تم ترسيته منذ فترة ليست قصيرة قبل الأزمة. وسواء كان هذا أو ذاك، فإن التاريخ سيذكر حتماً أن النظام العراقي كان أكثر ما يكون تناقضاً مع نفسه خلال تلك الأزمة فيما يتعلق بأساسيات العمل العربي المشترك الذي طالما دعا إليها في مواقفه المختلفة قبل تلك المرحلة.

وكان الرئيس المصري قد قام بزيارة سريعة لكل من بغداد والكويت، أعلن في نهايتها أنه يأمل في حل سريع للخلاف القائم بين الكويت والعراق من خلال قمة عربية بين الكويت والعراق وبحضور المملكة ومصر. وأعلن أنه حصل على تأكيدات من الرئيس العراقي بعدم وجود أية نوايا عراقية للجوء إلى الخيار العسكري أو القيام بعمل موجه إلى الكويت أو جاراتها الخليجيات. وقد تلقى الملك فهد بن عبد العزيز هذه التأكيدات بالرضى وتابع بذل جهوده للقضاء على هذا الصراع في مهده.

ورغم التأكيدات العراقية تلك، إلا أن العراق رفض اقتراحاً كويتياً بتشكيل لجنة عربية لرسم الحدود بين العراق والكويت وأعقب هذا الرفض قيام الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية آنذاك ببدء وساطة بين البلدين انتهت بفشل ذريع وسريع نظراً لتعنت الجانب العراقي بشكل خاص.

وقد أسفرت جهود المملكة ومصر عن قبول أطراف النزاع للمبادرة التي طرحها الملك فهد بن عبد العزيز لاستضافة اجتماع ثنائي بين العراق والكويت في مدينة جدة. وأعرب مصدر سعودي مسؤول في تصريح له لوكالة الأنباء السعودية في ٢٩ يوليو ١٩٩٠ م عن ترحيب حكومة المملكة العربية السعودية بلقاء الأشقاء على أراضيها وتطلعها بأمل كبير إلى أن تسود روح المودة أجواء الاجتماع الأخوي المرتقب لكل ما فيه مصلحة البلدين والشعبين.

وفي هذا الوقت أعلن الدكتور عبد الرحمن العوضي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي أن الكويت تترقب اجتماع جدة بقلب مفتوح ونية صادقة في انهاء هذا الخلاف وإزالة أسبابه إلى الأبد. كما أعرب عن تقدير الكويت حكومة وشعباً للمساعي الحميدة التي قام بها الملك فهد بن عبد العزيز نحو الترتيب لعقد هذا الاجتماع، وقال إنه يأمل أن يكون هذا الاجتماع خطوة نحو التوصل إلى حل نهائي لهذه الأزمة[٣٣].

وفي قصر الحمراء بمدينة جدة، استقبل الملك فهد بن عبد العزيز الوفد الكويتي إلى الاجتماع الثنائي برئاسة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح وكذلك الوفد العراقي برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، حيث تحدث إلى الوفدين قبيل اجتماعهما مرحباً بهما ومتمنياً لهما النجاح والتوفيق في مهمتهم.

في هذه المرحلة من عرض تطورات الأزمة العراقية الكويتية في هذه الفترة الحرجة

من عمرها، يكون من المناسب التوقف عند موقف المملكة من كل من طرفي النـزاع، وماهية سياساتها تجاه كل منهما.

إن المتتبع لوقائع وتفاصيل السياسة السعودية اقليمياً أو خارجياً لا بد أن يـدرك أن هذا البلد لم يكن في يوم من الأيام صاحب سياسة معلنة وأخرى خفية. لم يمارس أبداً تلك الازدواجيـة في المواقف، ذلـك أن تلك الازدواجية انما تجيء عـادة نتيجـة عـدم الوضوح في الـرؤية أو المنهـج، وكلاهمـا قد تـوفر لقيـادات المملكة انبثـاقاً من أصـالة العناصر التي تشكل في مجموعها تلك السياسات الثـابتة للمملكـة والتي تستند أسـاساً كما أسلفنا إلى عقيدة راسخة لا مجال فيها للمراء والتظاهر.

وموقف المملكة من الدول العربية الجارة والشقيقة تصوغه في مجمله رواسخ وثوابت السياسة السعودية وقناعاتها بدورها القيادي والرائد الـذي تسهم من خلالـه في ترسيـة أسس أمن وسلامة واستقرار المنطقة والعالم العربي على وجـه الخصوص. لقـد مارست المملكة ذلك الدور في إطار مفاهيمها الراسخة ولم تخرج يوماً على قـاعدة ولم تشـذ عن اجماع عربي، ولم تدع لنفسها حقاً لم يكن لها، بل كانت دائماً السباقة بتقديم التضحيـة والتنازل عن حقوقها طالما كانت التضحية والتنازل في صـالح الاجمـاع العربي ولا يمس أي منها سيادتها الوطنية وحريتها في صناعـة قرارهـا النابـع من داخلها تمـاماً. لـذلك نجد أن علاقات المملكة بالشقيقة الكويت منذ قديم الزمان تعتبر مثلاً لعلاقات حسن الجوار وسيادة روح المـودة والتعاون في كـل مجال من شـأنه أن يقـود البلدين إلى تحقيق رفعة شعبيهما ورفاهية حياته. وقد لعبت المملكة والكويت معاً دوراً بارزاً على مستـوى الخليـج العربي كـان تمهيداً لنجـاحات كبـيرة حققتها المنـطقة وأسفـرت عن مكـاسب عظيمة لمصلحة الشعوب الخليجية.

ومن النـاحية الأخـرى، فإن عـلاقات المملكـة بالعـراق لم تختلف أبداً في حـرارتها ومصداقيتها عن علاقاتها بالكويت أو غيرها من دول الخليج أو الـدول العربيـة جميعاً. إن سنوات الحرب العراقية الإيرانية، وإن كانت لا تمثل كل عمق الروابط الثنائية بـين البلدين، إلا إنها تعد مثالاً قوياً على صدق النوايا من الجانب السعودي تجاه قطر عربي مسلم شقيق جار، خاصة حينما تترجم إلى واقع يتمثل في شكل دعم مادي ومعنوي لا نهاية له.

ورغم التزام المملكة العربية السعودية بثـوابت سياسـاتها الخـارجية تجـاه الأشقاء في العالمين العربي والإسلامي، ورغم رفضهـا التام لمبـدأ استخدام القـوة لحل المنـازعات خاصة بين طرفين يجمعهما دين واحد وعقيدة واحدة، ورغم محاولات المملكة المستمرة

في الاسهام لإصلاح ذات البين بين الدولتين المسلمتين الجارتين، إلا أن صوت القوة تغلب على صوت العقل في مسار هذا الصراع. الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب ضروس دامت ثماني سنوات عانت خلالها المملكة من ثقل تبعات تلك الحرب باعتبارها التزاماً لا يمكنها التخلي عنه، سواء على صعيد الدعم الاقتصادي أو المعنوي للعراق. في هذا الموقف، يكون من الصعب على المملكة أن تعرض أرضها وحدودها الآمنة لخطر الاجتياح العراقي، وهي التي لم تكن يوماً مصدر تهديد لأحد. ترى تلك الحدود وقد وقفت عليها حشود عراقية هائلة، وترى تفاصيل المؤامرة التي تكاد تصرخ بتنكر العراق لمواقف الأخوة الداعمة له على مدار سنوات وسنوات.

وفي جدة، التقى الوفدان الكويتي والعراقي في ضيافة ورعاية قيادات المملكة وعلى رأسها الملك فهد بن عبد العزيز، مباركة تلك الخطوة وآملة أن تسفر الجهود والمساعي الحميدة عن نجاح من شأنه أن يجنب الجسد العربي مزيداً من التصدعات. وكانت الكويت قد اقترحت خلال مسيرة المساعي الحميدة أن يتم عرض الخلاف على لجنة تحكيم عربية باعتبار هذا الوضع هو الأمثل من حيث اتفاقه مع أبسط قواعد العدل، ومنسجماً مع أسلوب العراق في عرضه لشكواه. وخلال لقاء جدة جرت اتصالات مكثفة وتصريحات صحفية أشارت إلى أن بدايات اللقاء كانت بدت مشجعة. إلا أن المحادثات واجهت بعض العقبات التي حرص الجانب العراقي على وضعها في طريق اللقاء من خلال طلبات وصفت بأنها محددة وجامدة مع رفضه أن تكون موضع نقاش. وقد طلب الوفد العراقي تأجيل المحادثات لحين العودة إلى الرئيس العراقي في بغداد، واتفق الطرفان على مواصلة اللقاءات بعد ذلك في بغداد والكويت بالتناوب.

وعقب انتهاء اجتماع جدة أعرب الطرفان عن استعدادهما لمواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل لكافة القضايا بينهما وذلك بعد جلسة الحوار التي جرت في قصر الحمراء. وقد عاد الوفد الكويتي برئاسة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح إلى بلاده، وكان قد أدلى بتصريح في مدينة جدة في أعقاب جلسة المباحثات قال فيه(٣٤):

«استجابة للاتفاق الذي تم بين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، وأخيه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة، فقد عقدنا عدة اجتماعات مع سيادة الأخ عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية الشقيقة في مساء الثلاثاء التاسع من شهر محرم ١٤١١هـ الموافق الحادي والثلاثين من شهر يوليو ١٩٩٠ م.

واتسمت مباحثاتنا بالوضوح وإبراز المواقف حيث تم التداول في كافة جوانب القضية المطروحة بين البلدين الجارين. وقد استمعت بكل اهتمام إلى وجهات النظر التي أدلى بها سيادة الأخ النائب كما أوضحت موقف الكويت من موقع المسؤولية الوطنية والالتزام القومي حيال كل المسائل وذلك انسجاماً مع سياسة الكويت الثابتة تجاه جيرانها وتمشياً مع شعورها المسؤولية في هذا الظرف الدقيق الذي تجتازه أمتنا. وقد أكدت ايمان الكويت بالحوار الموضوعي وفق مبادىء حسن الجوار والرغبة في حل المشاكل بالتفاهم والمفاوضات المباشرة. والتزاماً بهذا النهج فإنني أتطلع إلى مواصلة اللقاءات واستمرار المفاوضات في كلا البلدين الشقيقين من أجل التوصل لحل كافة القضايا وفق ميثاق جامعة الدول العربية بما يؤمن مصالحنا المشتركة والمشروعة.

ويسعدني أن أسجل بكل التقدير الجهد الكبير الذي بذله الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز حفظهما الله، وذلك للحرص الصادق على تأمين نجاح هذه اللقاءات وإحاطتها برعاية أخوية تعبر عن حرص المملكة على تحقيق التفاهم بين الأشقاء للتوصل إلى الحل المنشود لصالح البلدين الشقيقين».

من ناحية أخرى غادر جدة الوفد العراقي برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وفي بغداد أدلى سعدون حمادي عضو مجلس قيادة الثورة العراقية بتصريح مقتضب قال فيه: «إن الجانبين بحثا مختلف المشاكل القائمة بين البلدين واستعرض كل جانب وجهة نظره». وأضاف حمادي أن اللقاءات ستستمر لمواصلة البحث في بغداد حسب ما تم الاتفاق عليه بين الملك فهد والرئيسين صدام حسين وحسني مبارك. وفي اجابته على سؤال لوكالة الأنباء العراقية عما تم التوصل إليه في جدة، قال: لم يحصل اتفاق على شيء، وقد أشارت الصحف العراقية الصادرة صباح يوم الأربعاء الأول أغسطس ١٩٩٠ م إلى أنه لن يتم إحراز أي تقدم في المفاوضات دون إقرار الكويت بالحقوق والمطالب العراقية ودون تحقيق أدنى مستوى على الأقل من اعتراف الكويت بصحة الاتهامات العراقية لها[٣٥].

وفي تمام الساعة الثانية قبل فجر الخميس الحادي عشر من محرم لعام ١٤١١ هـ الموافق للثاني من أغسطس ١٩٩٠ م، وبعد ساعات قليلة من انتهاء اجتماعات جدة ومغادرة الوفدين لأراضي المملكة فاجأ العراق العالم كله بدفع قواته المسلحة المحتشدة على الحدود العراقية الكويتية إلى داخل الكويت.

ويهمنا هنا أن نسجل أن قيادة المملكة العربية السعودية، ومعها العديد من القيادات المخلصة في العالم العربي والتي كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في مسيرة المصالحة والمساعي الحميدة قد أصابها الاجتياح العراقي المفاجىء للكويت المسالمة بالأسى والألم أكثر مما أصاب المجتمع الدولي كله بسبب تأكيد القيادة العراقية أنه ليس لديها نية أبداً للتحرك العسكري أو استخدام القوة لحل هذا النزاع. وإذا كان البعض قد ذهب إلى أنه لم يكن من المنطقي أن تقف الأمور عند حد الثقة في تصريحات القادة العراقيين في هذا الصدد، إلا أنه كان من الصعب تصور إقدام حاكم عربي على إهدار كل القيم العربية والإسلامية، تلك القيم التي غلبت حسن النية عند من تمسكوا بها إلى آخر لحظة، ودفعتهم إلى تصديق التأكيدات والوعود، وأيضاً التزام الدول العربية بميثاق الجامعة العربية الذي ينص على عدم جواز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والاتجاه الدولي المعاصر الذي يعزز هذا المفهوم. وفضلاً عن ذلك كانت أواصر الأخوة والجوار والدعم غير المحدود الذي قدمته كل من الكويت والمملكة العربية السعودية إلى العراق خلال سنوات حربه مع إيران وأبسط قواعد الوفاء تحتم استبعاد هذا العمل وتصديق تلك التأكيدات.

لكل هذا، فقد اتسم موقف المملكة بقيادة الملك فهد بن عبد العزيز بالحكمة وبعد النظر والحنكة السياسية والقدرة على حفظ التوازن بين القيم والمواثيق من ناحية واتخاذ الحيطة والحذر من ناحية أخرى. وسيتضح فيما يلي كيف أن رغبة الملك فهد بن عبد العزيز في تصديق حسن النوايا العراقية لم تمنعه من اتخاذ جانب الحيطة والحذر المتعقل، والذي مكنه من اتخاذ التدابير الكافية واللازمة في الوقت المناسب لمواجهة الخطر الرابض على الحدود الشمالية للمملكة في التوقيت المناسب وبالطريقة المناسبة التي كان لها أثر كبير في درء أهوال وأخطار لا يعلم سوى الله وحده ماذا كان يمكن أن يكون حجمها وآثارها.

### * موقف المملكة من الاجتياح العراقي للكويت

لم يكن ممكناً والحال هكذا أن تقف المملكة العربية السعودية مكتوفة الأيدي تشاهد ما يحدث من اجتياح وتمزيق لدولة شقيقة جارة عضواً في كافة المحافل الدولية دون أن يكون لها دور بارز في خضم تلك الأحداث. ولم يكن تحرك المملكة نابعاً فقط من إحساسها بضرورة المشاركة في تلافي الآثار الخطيرة التي سيحدثها الغزو العراقي للكويت في المنطقة، بل تعدت قناعاتها تلك المرحلة إلى قناعة أخرى أكثر أهمية وهي أن المملكة ـ من خلال مراجعة مفردات العمل العراقي في الفترة الأخيرة ـ قد

أصبحت مستهدفة بالدرجة الأولى من بين دول المنطقة بهذا التحرك العراقي المفاجىء غير المفهوم والذي لا يستطيع أحد أن يجد له المبررات الكافية.

وكعادتها دائماً، فقد كان تحرك المملكة على محاور ثلاثة متزامنة، ومتفقة مع التزاماتها الثابتة في سياستها الاقليمية والخارجية، تلك هي: المحور العربي والذي يضم المحور الخليجي الأكثر تأثيراً في تلك الفترة من العمل العربي المشترك، والمحور الإسلامي الذي يفترض فيه أنه يلتزم دائماً الحكمة والتعقل التزاماً بتعاليم الدين الحنيف في نبذ الفرقة وعدم تهديد أمن الفرد المسلم كقاعدة أساسية في منهاجه السياسي الذي لا ينفصل عن منهاجه في كل نواحي الحياة، وأخيراً المحور الدولي والذي تتشابك فيه كل المصالح وتتعارض مع مثل هذا العمل العسكري الغاشم، بمعنى أكثر وضوحاً أن الترتيبات العالمية التي كانت قد أخذت في التشكل مؤخراً لا يمكن أن تدع مجالاً للسكوت على مثل هذه التجاوزات بعكس ما تصور النظام العراقي في حساب خاطىء لرد الفعل العالمي.

وجدير بالذكر أن ردود الفعل التي حدثت تجاه هذا الغزو على المستوى العالمي يمكن وصفها بأنها متحدة ومتطابقة. على أن المحير في الأمر فعلاً والذي سيدعونا إلى التوقف عنده فيما بعد وقفة تأمل طويلة هو ردود فعل الدول العربية التي تدين جميعها بالولاء لمنهج واحد يشكل الإسلام معظم ملامحه، ويقوم ـ فيما يقوم ـ على مبدأ هام له جذوره التاريخية وله أبعاده المؤثرة في تاريخ العرب وهو عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة. والعلاقة التاريخية بين العالم العربي وهذا المبدأ تحدد بشكل واضح منذ بدايات المشكلة الفلسطينية ومنذ تفجر الصراع العربي الإسرائيلي في العشرينات من هذا القرن.

فعلى المستوى الرسمي انقسم العالم العربي إزاء الاجتياح العراقي للكويت بين مؤيد ومعارض. وبعيداً عن تسمية وتحديد الدول التي عارضت أو أيدت هذا العمل، فإن هناك سمة رئيسية في تشكيل ردود فعل دول المنطقة التي استنكرت هذا العمل ورفضته شكلاً وموضوعاً، بل وتعدت مرحلة الرفض إلى العمل على تلاشي آثاره ونقضه من أساسه، إيماناً من هذه الدول وقناعة ثابتة بالمواثيق والقوانين الدولية، وبعدها عن التوجهات القطرية والنظرات الضيقة المبنية على المصالح الشخصية.

وعلى الجانب الآخر، قد يكون من الصعوبة ـ بمكان في الوقت الحاضر على الأقل ـ تحديد الأسباب والدوافع التي كانت وراء مواقف الدول التي ساندت العدوان العراقي على الكويت وأيدته قولاً وعملاً. إن التاريخ سيقف كثيراً عند مواقف هذه الدول

مسجلاً أن هذه المواقف تتناقض مع أبسط مبادىء العدل والسلام في كل المعتقدات والايديولوجيات، وانها لا تتفق أبداً مع الشيم العربية الأصيلة التي عاشت عبر التاريخ المكتوب كله نقية لم تَشُبْها شائبة، كانت نصرة المظلوم والوقوف بجانب الحق أياً كانت هوية الخصوم هي ملامحها الرئيسية. إن العصر الجاهلي الذي تصرخ مظاهر الحياة فيه بكل التناقضات الاجتماعية والمادية لم يشهد يوماً مثل هذا التحالف ضد الحق.

على أنه من الضروري أن يتسع المجال لاحقاً لدراسة هذه المواقف من خلال قراءة علمية متأنية في مظاهرها ومسبباتها باعتبارها ظاهرة فريدة في تاريخ الصراعات والتناقضات العربية ـ العربية.

وكان رد الفعل الإسلامي الغاضب هو أول مظاهر الرفض الجماعي لذلك الحدث المأساوي الموجه ليس إلى الكويت فحسب وإنما إلى صميم قلب الأمة الإسلامية. ونظراً لتواجد وزراء خارجية الدول الإسلامية في القاهرة آنذاك لحضور دورتهم العادية، فقد أصدر معالي الدكتور حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بياناً يوم ١١ محرم ١٤١١ هـ الموافق للثاني من أغسطس ١٩٩٠ م أعرب فيه عن حزنه وقلقه البالغين للأحداث المأساوية التي تدور على أرض الكويت العربي المسلم وطالب الأطراف المعنية التحلي بالحكمة وضبط النفس، ودعا إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية التي وصفها بأنها تتنافى مع كافة مبادىء الإسلام التي تدعو إلى السلام والأخوة والوحدة، وطالب بانسحاب القوات العراقية إلى الحدود المتعارف عليها بين الدولتين. وقد أعرب مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عن تأييده لبيان معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وجاء في الفقرة المتعلقة بالعراق والكويت في مقررات المؤتمر ما يلي:

«تلقى المؤتمر بعميق الأسف أنباء الأحداث المأساوية التي نشبت بين عضوين من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، هما العراق والكويت والتي تصادف وقوعها خلال انعقاد هذا المؤتمر في وقت كانت الآمال معقودة فيه على فرص نجاح الاتصالات التي كانت جهود عربية أخوية مخلصة قد نجحت في ترتيبها لاحتواء أثر الأزمة التي نشبت بين البلدين الشقيقين والتوصل إلى تسوية سلمية مرضية للخلاف بينهما. ويعرب المؤتمر عن تأييده للبيان الذي أصدره الأمين العام للمنظمة في هذا الصدد يوم ١١ محرم ١٤١١ هـ الموافق ٢ أغسطس ١٩٩٠ م، ويدين المؤتمر العدوان العراقي على الكويت ويرفض أية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعاته، ويطالب بالانسحاب

الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية والعودة إلى مواقعها قبل ١١ محرم ١٤١١ هـ الموافق الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م والالتزام بمبادىء ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وبصفة خاصة في ما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة. كما يطالب البلدين بمراعاة مقتضيات حسن الجوار وعدم محاولة تغيير النظام الداخلي في أي منهما بالقوة واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة وامتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي منهما. وإذ أحيط المؤتمر علماً بإعلان الحكومة العراقية عزمها على سحب قواتها المسلحة من الكويت فإن المؤتمر سيتابع تنفيذ هذا التعهد دون قيد أو شرط من الجانب العراقي مؤيداً نظام الحكم الشرعي للكويت بقيادة صاحب السمو الأمير جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت ورئيس القمة الإسلامية الخامسة كما يؤكد تضامنه التام مع أمير الكويت وحكومتها وشعبها».

وفي الثالث من أغسطس ١٩٩٠ م، عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الطارئة في القاهرة يوم الجمعة ١٢ محرم ١٤١١ هـ برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني وحضور كل من وزير خارجية المملكة الأمير سعود الفيصل ووزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزير خارجية البحرين ووزير خارجية قطر والدكتور عبد الرحمن العوضي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بدولة الكويت، وذلك للنظر في الوضع الخطير الذي نتج عن الغزو العراقي العسكري للكويت الدولة العضو في المجلس، وما يمثله هذا الغزو من انتهاك صارخ لسيادة واستقلال دولة عضو في المجلس والجامعة العربية والمنظمة الدولية، وخرق سافر لكافة المواثيق والقوانين والأعراف الدولية[٣٦]. وأعرب المجلس عن استنكاره البالغ وأسفه الشديد لهذا العدوان، وأكد على إدانته وطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م. وأعلن رفضه لأية آثار مترتبة على هذا العمل وعدم الاعتراف بتبعاته. وطالب الجامعة العربية باتخاذ موقف عربي موحد انطلاقاً من مبادىء وروح ميثاق الجامعة لإنهاء العدوان وإزالة آثاره من أجل الحفاظ على السيادة والسلامة الاقليمية لدولة الكويت الشقيقة. وقد نص بيان اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج على[٣٧]:

عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورة طارئة في القاهرة هذا اليوم الجمعة الموافق ١٢ المحرم ١٤١١هـ الموافق ٣ أغسطس ١٩٩٠م. برئاسة

معـالي يوسف بن علوي ابن عبـد الله وزير الـدولة للشؤون الخـارجية بسلطنـة عـمان ويحضـور معالي راشـد بن عبد الله النعيمي وزيـر الدولـة للشؤون الخـارجيـة بـدول الامارات العربية المتحدة ومعالي الشيخ محمد ابن مبارك آل خليفة وزير خارجية دولـة البحرين وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجيـة المملكة العـربية السعودية ومعالي مبارك بن علي الخاطر وزير خارجية دولـة قطر، ومعـالي الدكتـور عبد الرحمن العوضي وزير الدولـة لشؤون مجلس الوزراء بـدولة الكـويت، وذلك للنـظر في الـوضع الخـطير الناجم عن العـدوان العراقي عـلى الكويت والآثـار المترتبـة على هـذا العدوان وما يمثله من انتهاك صارخ على سيادة واستقلال دولة عضـو في مجلس التعاون لدول الخليج العـربية والجـامعة العـربية والأمم المتحـدة وخرق سـافر لكـافة المـواثيق والاعراف والقوانين العربية والاسلامية والدولية.

وفي الـوقت الذي يعـرب فيه المجلس عن استنكـاره البالـغ واسفـه الشـديـد لهـذا العدوان الذي تم من قبل دولة عربية شقيقة على دولـة عربيـة شقيقة اخـرى متجاهلة كـل الأواصر والروابط التي تجمـع بين الـدول العربيـة الشقيقة، ويتنـافى مع عـلاقات الأخوة وحسن الجوار، يؤكـد المجلس الوزاري عـلى ادانة هـذا العدوان العـراقي على دولـة الكويت الشقيقـة ويطالب العـراق بالانسحـاب الفـوري غـير المشروط للقـوات العراقية الى مواقعها قبل تاريخ ١ اغسطس ١٩٩٠م.

كما ويرفض المجلس هذا العدوان وأية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعـاته، ويطالب جامعة الدول العربية بـاتخاذ مـوقف عربي مـوحد انـطلاقاً من مبـادىء وروح ميثاق جامعة الدول العربية لإنهاء العدوان وازالة آثـاره من أجل الحفـاظ على السيـادة والسلامة الاقليمية لدولة الكويت الشقيقة

من جانبها، فقد حرصت المملكة العربية السعوديـة على أن يكـون تحركهـا في هذا الصدد متسماً بالحكمة والتعقل والحال أنها تحلت بالصبر ولم تدفعها الأحـداث إلى اتخاذ مواقف انفعاليـة، ولم تدخـر وسعاً في محـاولتها تـطويق تلك الأزمة عـلى الرغم ممـا بدا واضحاً من أن الموقف العراقي ليس وليد غضبة لصراع على قضايا حـدودية أو نفـطية كما ادعى النظام العراقي آنذاك. غير أن الأمل في انهاء هـذا الخلاف دفـع المملكة إلى الاعلان عن جهود الملك فهد بن عبد العـزيز لاحتـواء تلك الأزمة. فقـد أدلى مصدر مسؤول بتصريح لوكالة الأنباء السعوديـة صباح يـوم الجمـعة ٣ أغسـطس ١٩٩٠ م، قال فيه[٣٨]:

«إن المملكة العربية السعودية وهي تتابـع بقلق بالـغ ما يجـري على أرض الكـويت الشقيقة منذ فجر أمس الخميس تود أن توضح بأن الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود قد بدأ منذ فجر يوم أمس اتصالاته المكثفة باشقائه ملوك ورؤساء الـدول العربيـة بدءاً

بفخامة الرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية سعياً إلى تهدئة الموقف وعودة الأمور إلى مجاريها الطبيعية بين البلدين الشقيقين الجمهورية العراقية ودولة الكويت بما يكفل مصلحة الجميع».

والمتتبع لتطورات الأحداث في هذه الأيام، يصعب عليه الفصل كثيراً بين التحركات العربية أو العالمية. ذلك أن الاجماع على رفض هذا العمل قد شهد التقاء الشرق والغرب على مبدأ واحد وهو نبذ القوة وضرورة الالتزام بمبادىء المجتمع الدولي التي تحكم كافة العلاقات بين الدول في علاج مثل هذه القضايا.

وفي خضم تلك اللحظات الحرجة وفي يوم الرابع من أغسطس ١٩٩٠ م، بات واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك أنه على الرغم من الجهود السعودية المخلصة والمتمثلة في تحركات واتصالات الملك فهد بن عبد العزيز مع القادة العرب للتشاور والتنسيق حول المستجدات، وتبادله وجهات النظر مع رؤساء الدول الكبرى الصديقة وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي جورج بوش، فإن النظام العراقي مضى في تنفيذ مخططه لابتلاع أكبر جزء تمكنه منه ظروف العدوان العسكري من دول الخليج بادئاً بالكويت.

وقد تلقى الملك فهد بن عبد العزيز رسالة من الملك الحسن الثاني عاهل المغرب تتعلق بالموقف العربي الموحد الذي كان لزاماً على الأمة العربية أن تقفه من هذه الأزمة. في الوقت الذي اجتمع سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في أثناء تواجده بالقاهرة مع كل من أمين عام الجامعة العربية وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار تنسيق جهود المملكة في هذا الصدد.

وفي اليوم الخامس من أغسطس التقى الملك فهد بن عبد العزيز بالرئيس اليمني علي عبد الله صالح، الذي زار المملكة في إطار تحركات قصد منها في ذلك الوقت استطلاع الترتيبات التي كانت المملكة قد قررت اللجوء إليها على هذا الصعيد. كما صدر في نفس اليوم بيان مشترك عن الإدارتين الأمريكية والسوفياتية أعلنا فيه حظر تسليح أو بيع معدات للعراق، ومطالبتها بإعادة الأمور إلى نصابها وضمان عودة الكويت إلى الأوضاع التي كانت قائمة قبل الاجتياح العراقي. كما أعلنت الجامعة العربية من خلال بيان صادر عن اجتماع وزراء خارجيتها عن مواصلة جهودها لاحتواء الأزمة، ورفضها في ذات الوقت لكل الأعمال التي قام بها العراق وكافة الآثار المترتبة عليها. كما طالب بيان الجامعة الصادر في القاهرة عن تمسك الجامعة العربية بالسيادة والسلامة الاقليمية للدول الأعضاء في الجامعة، وتجديد حرص المجلس على

المبادىء التي تضمنها ميثاق الجامعة العربية بعدم اللجوء إلى القوة في فض المنازعات واحترام النظم الداخلية في الدول الأعضاء وقد نص البيان على ما يلي[٣٩]:

ان مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المفتتحة بتاريخ الحادي عشر من المحرم ١٤١١هـ الموافق الثالث من اغسطس ١٩٩٠ م في القاهرة.

وبناء على الطلب المقدم من دولة الكويت لعقد دورة غير عادية مجلس الجامعة للنظر في العدوان العراقي على الكويت.

وبناء على المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية.

وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة.

وبناء على المادة الثانية من ميثاق التضامن العربي الذي وافق عليه مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء.

يقرر:

١) إدانة العدوان العراقي على الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته.

٢) استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت.

٣) مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية الى مواقعها قبل العاشر من محرم ١٤١١هـ الموافق الأول من اغسطس ١٩٩٠م.

٤) رفع الأمر الى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر في عقد اجتماع قمة طارىء لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل الى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن ويسترشد بالنظام القانوني العربي القائم.

٥) تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الاقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادىء التي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء الى القوة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام بأي عمل يرمي الى تغييرها.

٦) رفض المجلس القاطع لأي تدخل أو محاولة تدخل اجنبي في الشؤون العربية.

٧) تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار واخطار المجلس بما يستجد.

٨) اعتبار المجلس دورته غير العادية في حالة انعقاد مستمر.

كما نص قرار المؤتمر الاسلامي التاسع عشر المنعقد في القاهرة على ما يلي:

تلقى المؤتمر بعميق الأسف أنباء الأحداث المأساوية التي نشبت بين عضوين من أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي هما العراق والكويت والتي تصادف وقوعها خلال انعقاد هذا المؤتمر في وقت كانت الأمال معقودة فيه على قرب نجاح الاتصالات المباشرة التي كانت جهود عربية أخوية مخلصة قد نجحت في ترتيبها لاحتواء الأزمة التي نشبت بين البلدين الشقيقين والتوصل إلى تسوية سلمية مرضية للخلاف بينهما.

يعرب المؤتمر عن تأييده للبيان الذي أصدره معالي الأمين العام للمنظمة في هذا الصدد يوم ١١ المحرم ١٤١١هـ الموافق ٢ اغسطس ١٩٩٠م.

ويدين المؤتمر العدوان العراقي على الكويت ويرفض أية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعاته، ويطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية والعودة الى مواقعها قبل ١٠ المحرم ١٤١١هـ الموافق ١ اغسطس ١٩٩٠م.

والالتزام بمبادىء ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي وبصفة خاصة في ما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

كما يطالب البلدين بمراعاة مقتضيات حسن الجوار وعدم محاولة تغيير النظام الداخلي في أي منهما بالقوة واحترام سيادة واستقلال ووحدة اراضي كل دولة وامتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي منهما.

واذ أحيط المؤتمر علماً باعلان الحكومة العراقية عزمها على سحب قواتها المسلحة من الكويت فان المؤتمر سيتابع تنفيذ هذا التعهد دون قيد أو شرط من الجانب العراقي مؤيداً نظام الحكم الشرعي في الكويت بقيادة الشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت ورئيس القمة الاسلامية الخامسة كما يؤكد تضامنه التام مع أمير الكويت وحكومتها وشعبها.

وفي تطور ذي دلالة خاصة، أعلن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربي على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان ورئيس الدورة آنذاك ما يلي: «اشارة إلى الفقرة السادسة من قرار مجلس الجامعة العربية أمس والذي تم اقراره بأغلبية أربعة عشر صوتاً والمتضمن رفض التدخل الأجنبي في الوضع الذي نشأ بين الكويت والعراق، فإن مفهومنا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذه الفقرة بأنها لا تعني الاجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. إذ إنه من منطلقات الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية، فإن الأمم المتحدة

تعتبر الهيئة الدولية المعنية قانوناً بحفظ الأمن والسلام في العالم. لذا فإن قرارات الأمم المتحدة واجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبي بل إنه منصوص على الالتزام بها في ميثاق الجامعة العربية»[٤٠].

لقد كان هذا الاعلان خطوة جيدة في تفويت الفرصة على النظام العراقي في مخططه الذي هدف إلى تضييق نطاق بحث الأزمة في إطار الدول العربية، مراهناً بهذا على مواقف بعض الدول التي اتضح فيها بعد مدى تورطها في تفاصيل هذا المخطط. الأمر الذي كان سيكفل له تحقيق أغراضه في القضاء على مقدرات شعوب المنطقة استناداً إلى مجموعة الحجج والادعاءات التي صاحبت الاعلان عن نزاعه مع الكويت، والتي في مقدمتها أحقية دول المنطقة الفقيرة في جزء من الدخل القومي لدول الخليج النفطية، ومزاعمه عن ضرورة اعادة تقسيم الثروة وما إلى ذلك بطريقة لا يمكنه الاستناد إليها إلا في إطار الدول العربية. إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية حينما أقدم على اللجوء إلى تدويل الأزمة كان يضع أولى الخطوات الصحيحة في علاجها والتخلص من آثارها المقلة. ليس هذا فحسب، بل إن هذا البيان الذي يعتبر بياناً توضيحياً لموقف دول الخليج أكثر منه لتلك الفقرة التي جاءت في بيان المجلس الوزاري للجامعة العربية، هذا التوضيح قصد به تفويت الفرصة على كل هؤلاء الذين حاولوا تقييد حركة دول الخليج والالتفاف حول حريتها في اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات تكفل لها حماية أراضيها وأمنها واستقرارها.

لم يكن المقصود من هذا البيان كسر الاجماع العربي على واحد من أهم المبادىء التي تدين بها الدول العربية، والخليجية في مقدمتها، وهو رفض التدخل الأجنبي في المنطقة. بل إن الدول الخليجية بهذا كانت تحمي المنطقة من خطر التدخل الأجنبي الذي كان حتماً واقعاً بعيداً عن مظلة الأمم المتحدة، فقد كان هناك أكثر من طرف على استعداد تام للتدخل دون النظر لرغبة دول المنطقة، وذلك للحفاظ على مصالح حيوية تخص هذه الأطراف في المنطقة. إن القول بأن أمور منطقة الشرق الأوسط هي من اختصاص دول الشرق الأوسط وحدها لم يعد مقبولاً أبداً في عالم تشابكت فيه المصالح بشكل لم يعد ممكناً التعامل مع منطقة من المناطق على أساس من المفاهيم الـ Geo-political أو ما يعرف بالتقاسيم الجغرافية السياسية. لقد انتهت تلك الحقبة التي كانت تصنف دول العالم إلى شرق وغرب، وكان التحرك السوفياتي لإنهاء الحرب الباردة والاقتراب من دول المعسكر الغربي وإزالة كل الأسباب التي كانت تقف عقبة في سبيل هذا التقارب، هو أكبر دليل على عدم جدوى العمل بهذا المفهوم في العلاقات الخارجية. إن خروج معظم دول المعسكر الشرقي من تحت الوصاية

السوفياتية، وثورتها على أنظمتها الحاكمة يعد الحلقة الأخيرة في مسلسل اعادة تشكيل الوضع السياسي العالمي خلال حقبة التسعينات. لقد تفهمت دول الخليج هذه الحقيقة تماماً، واستوعبت أبعادها من خلال المنظورين السياسي والاقتصادي معاً.

لقد وصلت دول الخليج العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية إلى مرحلة من النضوج والرقي مكنتها من العمل في وعي وإدراك كاملين لمتطلبات تلك المرحلة الحرجة من حياة شعوبنا العربية. وسيرد فيما بعد كيف أن هذا النضوج السياسي مكن قيادات المملكة وعلى رأسها الملك فهد بن عبد العزيز من صناعة القرار المناسب في الوقت المناسب.

وكانت الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن قد تمكنت بأغلبية أحد عشر صوتاً ومعارضة كوبا وامتناع اليمن عن التصويت من تبني مشروع القرار (٦٦٢) الذي يصف ضم العراق للكويت بأنه عمل باطل ولاغ قانوناً أياً كان الشكل والأسباب وراء هذا الضم. كما دعا مجلس الأمن في قراره العراق إلى سحب قواته فوراً دون قيد أو شرط إلى حدود ما قبل الثاني من أغسطس واللجوء إلى المفاوضات المباشرة لحل المشكلة في إطار من الشرعية التي تقرها قوانين ومواثيق المنظمة الدولية. وقد جاء في نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٢ ما يلي[٤١].

ان مجلس الأمن إذ يشعر بالانزعاج الشديد لغزو الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ من قبل القوات المسلحة العراقية.

وإذ يقرر أن هناك انتهاكاً قائماً للسلام والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت.

وعملاً بالمادتين ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة فإن المجلس:

(١) يدين الغزو العراقي للكويت.

(٢) يطالب بأن يسحب العراق فوراً وبلا شروط جميع قواته إلى المواقع التي كانت فيها في أول آب/ أغسطس عام ١٩٩٠.

(٣) يدعو العراق والكويت إلى البدء في الحال في مفاوضات مكثفة حول تسوية خلافاتهما، ويؤيد جميع الجهود في هذا الصدد، وبخاصة تلك التي تبذلها الجامعة العربية.

(٤) يقرر الاجتماع مرة أخرى حسبما يقتضي الأمر لبحث مزيد من الخطوات للتأكد من التقيد بهذا القرار.

وفي مساء الاثنين ٦ أغسطس اتخذ مجلس الأمن بأغلبية جميع أعضائه مع امتناع اليمن وكوبا قراراً من أقسى القرارات ضد العراق فيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن.

وإذ يعيد تأكيد قراره ٦٦٠ (١٩٩٠)، وإذ يساوره بالغ القلق إزاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولأن العدوان الذي شنه العراق ضد الكويت لا يزال مستمراً مما يسبب المزيد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار المادي.

وتصميماً منه على وضع حدّ لغزو العراق للكويت واحتلاله له، وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وإذ يلاحظ أن حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠).

وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة إليه بموجب الميثاق للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وإذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً، رداً على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق.

وإذ يتصرف وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ - يقرر أن العراق لم يمتثل، حتى الآن، للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) واغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت.

٢ - يقرر، نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٢ من القرار وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت.

٣ - يقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي:

(أ) استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار إلى أقاليمها.

(ب) أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات.

(ج) أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أم تتم في أقاليمها أو باستخدام

السفن التي ترفع علمها لأية سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشؤها في أقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل الامدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية، إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت أو إلى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يسمح بها العراق أو الكويت أو منهما، وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها يكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

٤ ـ يجب أن تمتنع جميع الدول عن أن توفر لحكومة العراق، أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو أية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت، أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى وأن تمنع رعاياها وأي أشخاص داخل اقليمها من إفراج أي أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام، بأية طريقة أخرى، بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة أو لأي من مشاريعها، ومن تحويل أي أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت، فيما عدا المبالغ المدفوعة المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الإنسانية والمواد الغذائية في الظروف الإنسانية الخاصة.

٥ ـ يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تعمل بدقة وفقاً لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منعه قبل تاريخ هذا القرار.

٦ ـ يقرر أن يشكل، وفقاً للمادة ٣٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضائه كي تضطلع بالمهام التالية وتقدم الى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها:

(أ) أن تنظم في التقارير التي ستقدم الى الأمين العام والتي تتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

(ب) أن تطلب من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالإجراءات التي اتخذتها فيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي للأحكام المبينة في هذا القرار.

٧ ـ بطلب الى جميع الدول التعاون التام مع اللجنة فيما يتعلق بقيامها بمهمتها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة تنفيذاً لهذا القرار.

٨ ـ يطلب إلى الأمين العام تزويد اللجنة بكل المساعدة اللازمة في الأمانة العامة لهذا الغرض.

٩ ـ يقرر أنه بغض النظر عن الفقرات في القرار ما يمنع تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت، ويطلب إلى جميع الدول ما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأموال التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها.

(ب) عدم الاعتراف بنظام تقيمه سلطة الاحتلال.

١٠ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، على أن يقدم التقرير الأول خلال ثلاثين يوماً.

١١ ـ يقرر أن يبقي هذا البند في جدول أعماله وأن يواصل بذلك الجهود كي يتم في وقت مبكر، إنهاء الغزو الذي قام به العراق.

وفي نفس الوقت، أدانت الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الاجتياح العراقي للكويت، كما أكدت على دعمها الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وطالبت العراق باحترام بنود هذا القرار أو التعرض لمجموعة من العقوبات الملزمة والشاملة منها على الأقل تجميد كافة ممتلكاته واجراءات أخرى كثيرة مشابهة من شأنها تضييق الخناق على العراق لضمان امتثاله لإرادة المجتمع الدولي التي تحرص كل الحرص على عودة الشرعية والسيادة إلى دولة وحكومة الكويت

* جهود القمة العربية

وفي الثامن من أغسطس بادر الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى دعوة الدول العربية إلى قمة تنعقد في القاهرة في محاولة منه لاحتواء الأزمة بالتنسيق مع رؤساء وملوك الدول العربية الذين أرادوا إنهاء ذلك الوضع المأساوي وفي مقدمتهم الملك فهد بن عبد العزيز الذي بادر بعد أقل من ساعة من إعلان الرئيس مبارك لتلك المبادرة بقبولها وابداء استعداده لحضور هذه القمة سعياً للوصول إلى حل يجنب العراق قبل بقية الدول العربية ويلات عمله.

لقد شهدت الساحة العربية خلال الأيام الأولى التي أعقبت الاجتياح العراقي للكويت جهوداً عربية محمومة تسابقت مع مرور الساعات لتجنب كارثة تكاد تلحق بالعالم العربي أفدح الخسائر التي لم يستطع النظام العراقي أبداً أن يدركها وهو ذاته في مقدمة من تضرروا بها. وفي استجابة تكاد تكون جماعية انعقدت القمة الاستثنائية التي دعا إليها مبارك في ظل إصرار عربي على عودة الشرعية والسيادة لدولة الكويت.

وعلى صعيد آخر، أعلنت مصادر مجلس التعاون لدول الخليج العربي أن «دول المجلس هي دول ذات سيادة لها حرية مطلقة في اختيار الوسائل التي تراها ضرورية

للحفاظ على أمنها وتأمين سيادتها وحماية ترابها الوطني، وهي دول ملتزمة بميثاق الجامعة العربية والأمم المتحدة، وتصرفها ينسجم مع القانون الدولي والشرعية الدولية. إن أهم توجهات دول مجلس التعاون هو اللجوء إلى المفاوضات والحوار والتفاهم لحل المشكلة المعلقة وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها من أجل استخلاص مكاسب.

وبهذا الاطار علينا أن نتعامل مع المستجدات التي حدثت في ضوء النتائج الخطيرة التي خلفها الاحتلال العراقي للكويت وهي دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية والأمم المتحدة وتتمتع بدور عالمي بارز وسلوك ايجابي خليجياً وعربياً ودولياً»[٤٢].

وقبل توجهه إلى القاهرة لحضور القمة الطارئة، أعلن الملك فهد بن عبد العزيز في كلمته إلى الشعب العربي السعودي أنه قد تأكد للمملكة سوء نوايا المعتدي العراقي الذي لم يستهدف الكويت الشقيق وحده من خلال العمل العسكري الذي قام به في الثاني من أغسطس، بل إن حشوده الضخمة على حدود المملكة تؤكد بقية مخططه التوسعي الذي ما كان ليوقفه شيء لولا تدارك المملكة لمتطلبات هذه الساعات الحرجة من حكمة وحزم وقوة في صناعة القرار. وأوضح الملك فهد بن عبد العزيز لعموم أبناء الشعب أن تواجد القوات الحليفة والصديقة التي استجابت لنداء المملكة بالتدخل لمساعدتها في الدفاع عن حرمة ترابها الوطني هو تواجد مؤقت سيزول بزوال الأسباب التي دعت إليه وفيما يلي نص كلمة الملك فهد بن عبد العزيز[٤٣]:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

ايها الأخوة المواطنون ـ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لا شك انكم تدركون من خلال متابعتكم لمجريات الأحداث المؤسفة الطارئة على صعيد منطقة الخليج العربي خلال الأيام القلائل الماضية مدى خطورة الموقف الذي تواجهه الأمة العربية في ظل الظروف الراهنة.

ولا شك تعلمون ان حكومة المملكة العربية السعودية قد بذلت كل ما تستطيعه من الجهود والمحاولات مع كل من الحكومتين في الجمهورية العراقية ودولة الكويت من أجل تطويق الخلاف الناشيء بين البلدين وقد أجريت في هذا الاتجاه العديد من

الاتصالات الهاتفية والمباحثات الأخوية بين الأشقاء ونتج عن ذلك انعقاد الاجتماع الثنائي بين وفدي العراق والكويت على أرض المملكة في محاولات متواصلة لرأب الصدع وتقريب وجهات النظر والحيلولة دون تصعيد الأمور.

وقد أسهم بعض الأشقاء من ملوك ورؤساء الدول العربية في هذا السبيل بجهود كبيرة ومشكورة انطلاقاً من ايمان الجميع بوحدة الأمة العربية وتعزيز تضامنها وتعاونها على كل ما يحقق لها النجاح في خدمة قضاياها المصيرية غير ان الأمور قد سارت مع شديد الأسف عكس الاتجاه الذي كنا نسعى اليه بل وعكس تطلعات شعوب الأمة الاسلامية والأمة العربية وجميع دول العالم المحبة للسلام وجرت الأحداث الأليمة المؤسفة منذ فجر يوم الخميس الموافق للحادي عشر من شهر محرم لعام ١٤١١هـ المقابل للثاني من شهر آب (اغسطس) لعام ١٩٩٠م على نحو فاجأ العالم بأسره عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت الشقيقة في ابشع عدوان عرفته الأمة العربية في تاريخها الحديث. مما أدى الى تشريد أبناء شعب الكويت الشقيق ومعاناته القاسية.

وان المملكة العربية السعودية اذ تعرب عن عميق استيائها للعدوان الذي تعرضت اليه دولة الكويت الجارة الشقيقة. فانها تعلن عن رفضها القاطع لكل ما اعقب هذا الاعتداء من اجراءات واعلانات لوضع رفضته جميع البيانات الصادرة من القيادات العربية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية كما رفضته جميع الهيئات والمنظمات العربية والدولية وتؤكد المملكة العربية السعودية مطالبتها بعودة الأوضاع في دولة الكويت الشقيقة الى ما كانت عليه قبل الاجتياح العراقي وعودة الأسرة الحاكمة بقيادة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وحكومته.

آملين ان تسفر القمة العربية الطارئة التي دعا اليها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة عن النتائج التي تحقق آمال الأمة العربية وتعزز مسيرتها نحو التضامن ووحدة الكلمة.

ايها الأخوة..

لقد أعقب ذلك الحدث المؤسف اقدام العراق على حشد قوات كبيرة على حدود المملكة العربية السعودية وأمام هذا الواقع المرير وانطلاقاً من حرص المملكة على سلامة أراضيها وحماية مقوماتها الحيوية والاقتصادية ورغبة منها في تعزيز قدراتها الدفاعية ورفع مستوى التدريب لقواتها المسلحة. وانطلاقاً من حرص حكومة المملكة على الجنوح الى السلم وعدم اللجوء الى القوة في حل الخلافات اعربت المملكة العربية السعودية عن رغبتها في اشتراك قوات عربية شقيقة وأخرى صديقة حيث بادرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كما بادرت الحكومة البريطانية ودول أخرى بحكم علاقات الصداقة التي تربط بين المملكة العربية السعودية وهذه الدول الى ارسال

قوات جوية وبرية لمساندة القوات المسلحة السعودية في أداء واجبها ضد اي اعتداء مع التأكيد التام على ان هذا الإجراء ليس موجهاً ضد أحد وانما هو لأغراض دفاعية محضة تفرضها الظروف الراهنة التي تواجهها المملكة العربية السعودية ـ وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوات التي ستشارك في التدريبات المشتركة بينها وبين القوات المسلحة السعودية سيكون تواجدها مؤقتاً على أراضي المملكة وستغادرها فور ما ترغب المملكة في ذلك. نسأل الله ان يسدد خطانا الى كل ما فيه خير ديننا وسلامة أوطاننا ويأخذ بأيدينا الى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفي القاهرة، افتتح الرئيس المصري محمد حسني مبارك القمة العربية الطارئة في التاسع من محرم ١٤١١ هـ الموافق العاشر من أغسطس ١٩٩٠ م، بكلمة ركز فيها على الأخطار التي يمكن أن تترتب على الغزو العراقي للكويت. وذكر بالمواثيق والقيم العربية والمبادىء والأعراف الدولية وأن الاستيلاء على الأرض بالقوة يشكل تهديداً جسيماً للأمة العربية وأنه لا خروج من الأزمة إلا بانسحاب القوات العراقية من أرض الكويت. وفيما يلي نص كلمة الرئيس مبارك في القمة الطارئة»[٤٤]:

بسم الله الرحمن الرحيم . نفتتح مؤتمر القمة غير العادي الذي يعقد للنظر في التطورات الخطيرة التي يشهدها العالم العربي بغرض تطويق الأزمة الحالية التي تهدد أمن وسلامة المنطقة ومحاولة ايجاد حل لها يستند إلى الشرعية الدولية وإلى مبادىء وميثاق جامعة الدول العربية.

وأستأذنكم في إلقاء كلمتي في بداية هذا المؤتمر.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الأقطار العربية الشقيقة اسمحوا لي ان أرحب بكم أيها الأخوة في بلدكم الثاني مصر.. وان أعبر لكم عن خالص الامتنان والتقدير لاستجابتكم الجماعية والتلقائية لدعوتنا لعقد هذا المؤتمر الطارىء بالقاهرة لبحث قضية هامة عاجلة تشغل أذهان شعوبنا في الوطن العربي على امتداده وتسبب كثيراً من القلق لمعظم شعوب العالم التي تتطلع إلى الأمة العربية في هذه اللحظات الحرجة في محاولة للتعرف على حقيقة ما يدور على أراضيها، والتساؤل عما ستفعله للخروج من المأزق الذي وضعت فيه بعد الأحداث الأخيرة.

ان خطبا جللا قد وقع على أرضنا في الأيام الماضية وقد حدث على نحو مفاجىء وبصورة لم تشهدها أمتنا العربية في تاريخها القديم والحديث ويخالف توقعات الجماهير العربية في المشرق والمغرب.. فكان طبيعياً ان تكون له انعكاساته واصداؤه المدوية في كل بقاع العالم وان تكون له مخاطره الجسيمة بالنسبة لنا جميعاً. ومن ثم فإن المسؤولية تنعقد علينا فردياً وجماعياً للتصدي لهذه المخاطر.

وأود ان أقر في بداية كلمتي ان هذا المؤتمر لم يقصد به ولم يكن ساحة لاحراج القطر العراقي الشقيق وتوجيه الاتهامات له بصورة أو بأخرى أو النيل من دوره واعتباره.

فنحن جميعاً نعتز بالعراق وشعبه ونعتز بدوره كرافد من روافد القدرة العربية عبر تاريخ أمتنا الطويل.

اننا جميعاً حريصون على العراق بكل ما يمثله الشعب.. الحضارة.. القدرة.. الدور.. وليس منا من يقبل التفريط في أي عنصر من هذه العناصر الأساسية في البنيان العربي. ويعلم الله ان هذا الحرص على العراق ومنجزاته وسيادته كان هو السبب الذي دفعنا جميعاً إلى التسابق من أجل احتواء الأزمة التي ثارت بسبب خلافات بين العراق ودولة الكويت الشقيقين والتي تحتل في قلوبنا جميعاً مكانة لا تختلف عن مكانة الآخر

ولذا فنحن لا ننحاز لطرف على حساب الآخر لأن مفهوم الأمة لدينا يستلزم اننا نسلم أولاً وقبل كل شيء بأن جميع الأقطار العربية تحتل نفس الموقع في الإطار العربي العام وانها تشكل حلقات متكافئة في منظومة الأسرة العربية بصرف النظر عما تملكه من عناصر القوة البشرية أو المادية أو العسكرية لأن القوة هي قوة طرف العرب جميعاً وليست قوة العرب جميعاً وليست قوة طرف أو آخر أو قوة دولة على حساب دولة أخرى.

وبغير هذا لا ينبغي لنا ان نستخدم تعبير الأمة العربية.

أيها الأخوة الأعزاء:

لسنا بحاجة للخوض في تفاصيل الأحداث التي وقعت في الشهر الماضي والأيام التي انقضت من هذا الشهر، فتلك وقائع نعرفها جميعاً وندرك أبعادها ونتائجها.

كما اننا نعلم علم اليقين انها أصبحت تستأثر باهتمام العالم بشرقه وغربه وشماله وجنوبه وتفتح الباب لمضاعفات خطيرة لن تتوقف عند حدود بلد عربي معين أو تفرق بين نظام وآخر، بل انها سوف تجرف الجميع وتعصف بأمنهم واستقرارهم في الحاضر والمستقبل وتحول المنجزات التي حققوها إلى هدائم تذروها الرياح وتذهب سدى.

ويكفي في هذه العجالة ان أشير إلى نقاط معينة أراها ضرورية وحيوية للخروج من هذا المأزق.

**أولاً:**

ان الخيار أمامنا واضح بين عمل عربي ليصون المصالح العليا للأمة العربية ويحفظ لنا العراق والكويت معاً على أساس المبادىء التي ارتضيناها فيصلاً بين المباح والمحرم وبين الحق والباطل وأما تدخل حارجى لا قول لنا فيه ولا سيطرة لنا عليه ولا يمكن ان

يكـون المحرك إليـه هو الحفـاظ على كيـان العرب وحقـوقهم بل انـه سوف يسـترشـد بالضرورة بأهداف القوى التي تضطلع به وتسانده.

وبعبارة أخرى فليس من البدائل المطروحة أو المقبولة ان يبقى الـوضع عـلى ما هـو عليه لأنه وضع مختل متفجر يتفاقم كل يوم من سيء إلى أسوأ ويحمل بين ثناياه مخاطـر جمة لنا جميعاً.

ثانياً:

ان المظلة العربية للخروج من هذا المأزق تمثل الخيار المأمون والمضمـون إذ التزمنـا جميعاً بقبوله يوم وقعنا ميثاق جامعة الدول العربيـة ومعاهـدة الدفـاع المشترك والبـديل الـذي كرسنـاه في العرف العـربي والممارسـة المتصلة قرابـة نصف قـرن. وكـانت فـترة مشحونة مليئة بالمنازعات التي أفرزتها عوامل متشابكة منها انتهاء الحرب العالمية الثانيـة وحصـول الأقطار العـربية عـلى استقلالهـا والاختلاف في الـرؤية في كثـير من القضايـا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً:

انه إذا كان هدف الوحدة العربية هدفاً عزيزاً غالياً علينا جميعاً فإنه لا بد ان نضـع له إطاره السليم وآلياته ووسائل تحقيقه بالتدريج الذي يأخذ الأمر الواقع بعين الاعتبار والالتزام بتوفير عنصر التآخي لـدى كافـة الأطراف.. فلم يعـد من الجائـز ان تتحقق الوحدة بقوة السلاح كما كان يحدث في الأزمان الغـابرة.. كـما أنه ليس من الجـائز ان تفـرض على شعب بعينـه لاعتبارات تـاريخية أو جغـرافية أو اقتصـاديـة معينـة أو تحت ضغط أو اكراه.

رابعاً:

ان مبدأ اللجوء إلى القوة داخل الأسرة العربية هو مبدأ مرفوض بالنظر إلى الخـطوة التي يمثلها للنظام العربي كله فهو ينهي تماماً مفهـوم التضامن العـربي ويضرب في مقتل فكـرة وحدة المصلحـة والمصير ويـدفع العـربي مرغـماً إلى التفكير في أخيـه العربي عـلى أسـاس انه قـد يشكل خـطراً عليه وعـلى أمنه ومصـالحه وتلك هـواجس كفيلة بنسف الأساس الذي يقوم عليه كيان الأمة الواحدة. ويتصل بهذا المبدأ قضية أخـرى لا تقل عنه أهمية وهي ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العـربية لأن هذا التدخل كان من الأساليب التي تلجأ إليها القوى الكبرى عند تعـاملها مـع الدول الصغيرة لتعصف بسيادتها وتهيمن على شؤونها.

ولهذا فقد عني ميثاق الأمم المتحدة الـذي وضع في أعقـاب الحرب العـالمية الثـانية بابراز أهمية هذا الالتزام.

ويحضرنا في هذا المقام ان الأخ الرئيس صدام حسين قـد عني عنايـة خاصـة بهدف

تحريم استخدام القوة بين الأقطار العربية فنراه يحرص على إصدار إعلان قومي في الثامن من فبراير عام ١٩٨٠م نص في مادته الثانية على ما يلي بالحرف الواحد. . تحريم اللجوء إلى القوات المسلحة من قبل أية دولة عربية ضد أي دولة عربية أخرى وفض أي منازعات يمكن أن تنشأ بين الدول العربية بالوسائل السلمية وفي ظل مبادىء العمل القومي المشترك والمصلحة العربية العليا.

وقد تكرر هذا الالتزام على لسان الأخ الرئيس في مناسبات عديدة بصورة تثبت انه يشكل حجر الزاوية في فكرة القيادة العربية ومنهجها.

خامساً:

ان مبدأ الاستيلاء على الأرض بالقوة يشكل تهديداً جسيماً للأمة العربية بالفعل واضراراً بقضاياها الأساسية واضعافاً للحجج التي تسوقها في المحافل الدولية وهي تسعى لحماية حقوقها ومصالحها. . لسنا في حاجة إلى تحديد هذه الأضرار فهي معروفة لنا جميعاً وبكل تفاصيلها.

سادساً:

ان مفهوم الأمن القومي العربي وهو موضوع في غاية الأهمية لأن الأمن هو أساس الوجود وهو الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه للبقاء والتطور والتقدم والعنصر الذي يجعل الإنسان قادراً على الانجاز والابداع.

وقد بذلت محاولات عديدة للتوصل إلى رؤية مشتركة للأمن القومي العربي نتفق عليها ونتبناها ونلتزم بها.

لقد تطرقنا إلى هذا الموضوع في كثير من مداولاتنا في مؤتمر قمة الرباط في العام الماضي وفي مؤتمر قمة بغداد الأخير.

وما زال هناك الكثير الذي يمكن اضافته حتى تتبلور تلك الرؤية المتكاملة مستوحاة من المواقف التي وقفناها ومن إيماننا بالعلاقة المصيرية التي تربطنا وتعريفنا للأخطار التي تواجهنا.

وعندما نتوصل إلى صياغة هذا المفهوم الموحد للأمن العربي فانه يكون طبيعياً عندئذ ان نتفق على اقتسام المسؤولية والتبعات كل في حدود قدرته وطاقته طالما اننا سوف نقتسم المكاسب الناتجة عن إقامة نظام منيع للأمن القومي العربي يحمي مصالحنا ويذود عن ديارنا ومقدساتنا.

سابعاً:

اننا يجب ان نولي اهتماماً خاصاً بأمن جميع الأقطار العربية في الخليج وتعزيز شعور أبنائها بالأمان والاستقرار. . فمن المقطوع به ان الأحداث الأخيرة قد عصفت

باحساسهم بالأمن والطمأنينة وبدأت رؤيته للأخطار المحدقة بهم ومصادرها ولطبيعة العلاقات بين الأقطار الخليجية والبلدان المجاورة.

وأحب ان يطمئن اشقاؤنا في كل دول الخليج إلى اننا ملتزمون بالوقوف معهم بحزم وصرامة في سعيهم المشروع لتعزيز أمنهم واستقرارهم والذود عن حقوقهم ومصالحهم عسى أن يكونوا على اقتناع تام بأن مظلة الحماية العربية هي الأقدر والأفضل لنا جميعاً وانه ليس هناك في الحقيقة والواقع بديل عنها أو منافس لها.

**ثامناً:**

اننا لا نستطيع ان نفكر ونتحرك بمعزل عما يدور حولنا في عالم اليوم أو نتحدث بلغة لا تتفق مع مفاهيم العصر الذي يشهد تغييرات جذرية عميقة من ساعة إلى أخرى لأن الحركة السياسية في أي من المناطق الاقليمية لا يمكن ان تنفصل عن الحركة العالمية الأشمل.

ولذلك فإن علينا ان نهتدي عند تحديد المباح والمحرم برؤية المجتمع الدولي والقيم التي يرفعها وفي مقدمتها نبذ استخدام القوة ورفض العدوان واحترام حقوق الإنسان والالزام بالشرعية.

**تاسعاً:**

ان العالم بأسره يتجه إلينا بأقطاره بين صديق يتمنى ان نتغلب على احزاننا ونقضي على الفتنة قبل ان تستفحل ويستشري خطرها.. وحاسد يتشفى في أبناء الأسرة الواحدة الذين انقلبوا على أنفسهم وتورطوا في قتال لا يمكن ان يسفر عن غالب ومغلوب أو منتصر ومهزوم.. فكلنا خاسرون في مصالحنا وأمننا وهيبتنا لدى سائر الأمم والشعوب.

**عاشراً:**

ان الطريق معبد للتوصل إلى اتفاق حول النقاط الرئيسية التي تؤدي إلى الخروج من هذا المأزق.

فإذا خلت النوايا وصحت العزائم فإن لدينا من الصيغ ما يتيح لنا ان نضع حداً لهذه الأزمة خلال أيام معدودة. ولنا في القرار الذي أصدره مجلس الجامعة العربية في الثالث من هذا الشهر بداية نستطيع أن نبني عليها ونضيف إليها.

المهم في كل هذا ان يكون واضحاً انه لا حل للأزمة ولا خروج من المأزق إلا بانسحاب القوات العراقية من أرض الكويت وترك شؤون الكويت الداخلية لشعبه دون معقب عليها أو رقيب.. واحترام الوضع الشرعي للحكومة كما كان قائماً قبل وقوع الغزو العراقي وكما هو معترف به من العالم أجمع.. والغاء كافة القرارات والإجراءات التي صدرت على خلاف ذلك.

أيها الأخوة الأعزاء:

لقد دقت نواقيس الخطر في مرحلة من أدق مراحل النضال العربي.. وتعاظمت التهديدات والتحديات التي تواجهنا ونحن نرنو بأبصارنا إلى فجر جديد يسوده السلام والاستقرار والتقدم.. هل تعجز أمتنا صاحبة التراث الحضاري الهائل والرصيد الروحي الحافل عن استيعاب حقيقة التحديات والتهديدات التي تصادف طريقها.

وهل تنصرف شعوبنا إلى خلافات مصطنعة وعداوات مفتعلة لا جذور لها في تاريخنا وتراثنا ونبتعد عن الأهداف القومية الكبرى التي ترسخ وجودها وتعمق كيانها وتصون مصالحها.. كلا.. لن يكون هذا.. لن يكون عربي القرن الحادي والعشرين هو العاجز والتائه في ظلمات الجهل والشلل. ولن تكون الأمة العربية هي الرجل المريض في هذا العصر.

ولن تصيع سدى أرواح الشهداء الذين سقطوا فداء أوطانهم وأمتهم في كل شبر من الأرض العربية الطيبة، ولن نضل طريقنا أو نخطىء رؤية أهدافنا.

أهدافنا مزيد من القوة. مزيد من العزة لكل شعب عربي.. وسيلتنا مزيد من التضامن العربي الشامل الذي يظلل جميع أفراد الأسرة الكبيرة أينما كانوا وتحت أي ظروف وجدوا.. إيماننا جازم بأن كل ما يصيب شعباً عربياً من ضرر هو ضرر علينا جميعاً وبنفس القدر.

مسيرتنا يرعاها الله وتصونها المبادىء وتحفظها القيم الرفيعة من الذلل والخطأ، قلوبنا طاهرة مطهرة وسرائرنا نقية تدفعنا إلى توحيد صفوفنا وجمع كلمتنا على طريق الحق والخير فلنمض إلى العمل في هذه اللحظات العصيبة مزودين بدعاء شعوبنا بأن يلهمنا الله الرؤية ويمنحنا القوة لتحقيق ما يتطلع إليه كل عربي أينما كان موقعه وموطنه.. والله يوفقنا ويهدي خطانا ويرعى عملنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقد أغلقت الجلسة بعد هذا حيث ألقى أمير الكويت كلمته التي لخص فيها الموقف، وقال(٤٥):

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي لا يحمد على مكروه سواه والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته، فخامة رئيس المؤتمر الأخ العزيز الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، الأخوة الأعزاء أصحاب الجلالة والفخامة والسمو:

أحييكم أطيب تحية، وأنقل لكم شكر وتقدير الشعب الكويتي لحرصكم على المشاركة في هذه القمة الطارئة بهدف اتخاذ الخطوات الكفيلة بإنهاء الاحتلال العراقي

لبلدي الكويت وإزالة كافة ما ترتب عليه من آثار تمكينا للسلطة الشرعية من ممارسة صلاحيتها.

كما أسجل عظيم الشكر والتقدير لفخامة الأخ الرئيس محمد حسني مبارك الذي لم ترض عروبته ان تقف الأمة العربية جامدة في الوقت الذي استنهض العدوان العراقي الغاشم على الكويت همم وحمية دول العالم قاطبة فتحركت على مختلف المستويات لإدانة العدوان المعتدي واجباره على سحب قواته الغازية من أراضي الكويت.

أيها الأخوة:

انني على يقين من ان العدوان العراقي على بلدنا قد آثار في نفوسكم اعمق مشاعر الألم والاستنكار، وكان وما زال مصدر قلق ومعاناة لكم، وليس ادل على ذلك من استجابتكم الفورية للدعوة الكريمة التي وجهها فخامة الأخ الرئيس محمد حسني مبارك لاستضافة هذا المؤتمر على أرض الكنانة.. أرض العروبة وبلد المبادىء الثابتة، والدور القيادي الرائد في العمل الصادق لخير الأمة العربية وعزتها وكرامتها.

أيها الأخوة..

لا أود أن أطيل عليكم بسرد ما جرى قبل العدوان العراقي على بلدي الكويت.. هذا العدوان الذي لم نكن نتصور ابداً ان يقوم به بلد عربي شقيق بالاعتداء على جاره البلد العربي الذي شد أزره ووقف الى جانبه في محنته ولم نتخيل مطلقاً ان ما ادعاه العراق من خلافات حول أسعار النفط أو نزاعات على الحدود او خلافات في وجهات النظر حول أمور اخرى يمكن ان يتخذه العراق مبرراً لاحتلال الكويت التي عملت دائماً من أجل أمن المنطقة واستقرارها، وضحت بالغالي والنفيس في الدفاع عن قضايا امتنا العربية والاسلامية، ولم نتوان ابداً في مساعدة الأشقاء والأصدقاء..

ايها الأخوة..

ان الكويت لم يصدر عنها أي قول أو فعل يمكن ان يشكل استفزازاً للعراق او مبرراً للهجوم العراقي عليها واحتلال كامل أراضيها. بل ان الكويت قد رحبت منذ بداية الأزمة بالمساعي الحميدة التي قام بها الأخوة القادة العرب وتجاوبت معها، كما استجابت لمساعي الوساطة التي تبلورت في المبادرة المشتركة للأخوين الكريمين الملك فهد بن عبد العزيز وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك.

ولقد شاركت الكويت بروح ايجابية في اجتماع جدة الذي عقد في نهاية شهر يوليو الماضي برعاية المملكة العربية السعودية الشقيقة وأعلنت الكويت استعدادها لمتابعة الاتصالات والمباحثات مع العراق لحل المشكلة رغم تصلب الجانب العراقي ومحاولة فرض شروط وطلبات نهائية.

ولقد فوجئت الكويت كما فوجيء العالم أجمع بعد ساعات قليلة من عودة الوفد

الكويتي المفاوض من جدة بالغزو العراقي الشامل للكويت براً وبحراً وجواً حيث زحفت على بلادنا مئات الدبابات واجتاحتها عشرات الألوف من الجنود وعصفت بأجوائها المسالمة مئات الطائرات المقاتلة تنشر الرعب والدمار، كل ذلك رغم الوعود والتأكيدات التي اعطاها الرئيس العراقي للعديد من قادة الدول العربية والأجنبية بعدم استعمال القوة ضد الكويت من أجل حل المشكلة. وقد أشار فخامة الأخ الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه التاريخي الى تلك الوعود والتأكيدات التي لم تكن سوى ستار النظام العراقي لمخططاته لغزو الكويت واحتلال اراضيها ولقد اتضح جلياً لنا وللعالم أجمع ان الهدف الأساسي من العدوان العراقي على بلادنا لم يكن حل نزاع على الحدود ولا تسوية خلاف على أسعار النفط، وانما كان خطة مبيتة لغزو الكويت واحتلال كامل اراضيها، واسقاط النظام الشرعي فيها تمهيداً لضمها الى العراق وهو ما اعلنه العراق بالفعل، وهو ما يدل دلالة قاطعة على ان لدى العراق نزعة توسعية سوف تتجاوز بالتأكيد حدود الكويت الى دولة عربية أخرى.

ولقد تمثل ذلك أيضاً في الأسلوب اللاإنساني الذي اتبعته القوات العراقية الغازية في ارهاب المواطنين الكويتيين والبطش بهم ولجوئها الى السلب والنهب والاعتداء على حرمة المساكن واعراض الناس، كما جلب النظام العراقي الى بلادنا فئات من المرتزقة ليس بهدف الغزو فحسب وانما من اجل الاحتلال والاستيطان في بلادنا، وانتشر افرادها في الشوارع والطرقات يوسعون الناس ضرباً واذلالاً وتنكيلاً، لا يراعون حرمة للنساء ولا كرامة للمسنين من الرجال، ولا ضعفاً للأطفال والصغار.

أيها الأخوة . .

ان الغزو العراقي لبلادنا عدوان سافر لا مبرر له، وانتهاك صارخ لكافة المبادىء والمواثيق العربية والدولية، وهو فوق ذلك وصمة خزي وعار في تاريخ الأمة العربية، ولا شك انكم أيها الأخوة تشاركونني مشاعر الألم والأسى التي تعتصر قلبي، لأن هذا العدوان الغاشم قد قام به أخ عربي وجار قريب ساعدناه في ضيقه وأيدناه في محنته، وتحملنا من جراء ذلك الكثير من الأخطار واعمال التخريب لأمننا ومرافقنا الحيوية، فلم نتراجع عن مساعدته ولم نتردد في دعمه وتأييده واعتبرنا ذلك واجب الأخوة والعروبة وحق الجوار، فلما زال عنه الخطر كافأنا على حسن صنيعنا بإرسال جيوشه لغزو بلادنا واحتلال أراضينا فهل هذه هي الأخوة؟ وهل هذه هي العروبة؟ وهل هذا هو حق الجوار؟ ان العدوان العراقي على بلدنا انحط بالسلوك البشري الى الدرك، الأسفل من شريعة الغاب وهو تجسيد لما تروجه وسائل الاعلام المعادية عن صورة العربي القبيح الذي لا يرعى عهداً ولا ذمة، يغدر بالأخ والصديق ولا يحترم المواثيق، تحركه نوازع الشر ويستأسد على الضعيف والصغير.

ان العدوان العراقي على بلدنا الكويت يشكل سابقة بالغة الخطورة ليس على المنطقة فحسب بل على العالم بأسره. ولقد وضع هذا العدوان الأمة العربية على عتبة

مصير قاتم ان سمح له بالاستمرار وللمعتدي بالافلات من العقاب.

ويجب على العالم بأسره ان لا يسمح ابداً بغزو البلدان واحتلال الدول واخضاع الشعوب لاشباع النزعات التوسعية واحلام العظمة وبناء الامبراطوريات في عهد يشهد العالم فيه توجهاً صادقاً نحو السلام والوئام والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب ونبذ اساليب العنف والقتل والدمار بكافة اشكالها.

انكم ايها الأخوة مسؤولون امام ربكم وبارئكم عن وجوب مقاتلة الفئة الباغية حتى تفيء إلى أمر الله وإنكم لمسؤولون أمام أمتكم وأمام شعوبكم وأمام ضمائركم وأمام العالم أجمع عن وجوب العمل فوراً على انهاء الاحتلال العراقي لبلدنا الكويت وعودة نظامها الشرعي اليه وإزالة كافة ما ترتب على هذا العدوان الغاشم.

وانكم لتتحملون مسؤولية تحصين اوطانكم وحماية شعوبكم من هذا الشر المستطير الذي ان لم تتخذوا اليوم الإجراءات العاجلة لوقفه عند حده ومنعه من التمادي في عدوانه وغيه فانه آتيكم لا محالة بوسيلة أو بأخرى.

أيها الأخوة الأعزاء:

ان الطريق أمامنا واضح لا يحتمل التردد او التأخير. . فنقف صفاً واحداً ندين هذا العدوان الغاشم على الكويت، ولنتخذ اليوم الإجراءات الحاسمة التي تجبر العراق على الانصياع لإرادة الأمة العربية والمجتمع الدولي وذلك بالانسحاب الفوري غير المشروط من جميع أراضي الكويت حتى تتمكن السلطة الشرعية من مباشرة صلاحياتها الكاملة دون أي تدخل خارجي في شؤوننا. وما لم يتخذ مؤتمرنا هذه الإجراءات الفعالة الكفيلة بتحقيق ذلك فان واجبنا تجاه وطننا وشعبنا ومسؤوليتنا أمام الله تحتم علينا اللجوء الى اجراءات تمكننا من تحرير بلدنا واسترجاع حقوقنا كاملة.

أيها الأخوة الأفاضل. .

إن الموقف كما أوضحه فخامة الأخ الرئيس محمد حسني مبارك خطير ومتفجر ولا يحتمل تسويفاً أو تأخيراً، وان خسارة أمتنا ستكون جسيمة.

فهل نستطيع أن نكون على مستوى مسؤولية حماية أمن أوطاننا وأمتنا؟ أرجو ان نكون كذلك. . وأرجو أن يتحقق ذلك دون تهاون أو تأخير. . ولسوف يؤيدنا الله بنصره، ونسترجع وطننا وحقوقنا بعون الله الذي يحق الحق ويزهق الباطل. إن الباطل كان زهوقاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. .

ومن اللازم الاشارة إلى أحد الملامح الرئيسية لواقع هذه اللحظات الذي وإن كان يبدو مريراً إلا أنه يمثل الجوانب الحقيقية في مواقف بعض الدول العربية من تلك

الأزمة. لقد تكشف هذا الواقع المرير في قمة القاهرة وبالذات في اللحظات التي سبقت التصويت على مشروع القرار الذي صاغته قمة القاهرة. والحقّ لقد ثبت وجود اتجاه واضح بين بعض قادة الدول العربية للعمل على تعطيل إصدار القرار العربي في هذا اليوم. وكان الدور المرسوم لبعض هذه القيادات يرتكز حول تحقيق هدفين رئيسيين هما، منع الاجماع العربي من المطالبة بالانسحاب العراقي وعودة الشرعية والسيادة الكويتية، وكذلك منع اتخاذ قرار بمساندة ودعم المملكة العربية السعودية ودول الخليج. وقد كشفت صحف القاهرة آنذاك أن القمة الطارئة واجهت قبل إدانة الغزو العراقي مخططاً تآمرياً بقيادة طه ياسين رمضان رئيس الوفد العراقي في محاولة لتعطيل إصدار قرارات القمة تصدى لها الرئيس المصري بحزم وشاركه قادة عرب آخرون.

من ناحية ثانية أكدت القمة العربية استجابتها لطلب المملكة ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أي عدوان خارجي. وأوضح المؤتمر في قراره الصادر بأغلبية ١٢ دولة شجبه للتهديدات العراقية للمملكة ودول الخليج واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأييد كافة الاجراءات التي تتخذها المملكة للدفاع عن استقلالها وسيادتها على أراضيها ودرء خطر العدوان العراقي المتوقع. وقد انتهت القمة إلى القرارات التالية(٤٦):

ان القمة العربية غير العادية بالقاهرة في التاسع عشر من المحرم ١٤١١هـ الموافق العاشر من اغسطس (آب) ١٩٩٠.

- بعد الاطلاع على قرار مجلس الدول العربية الذي انعقد في دورة غير عادية في القاهرة يومي ٢ و٣ اغسطس ١٩٩٠م.

وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية الذي صدر بالقاهرة في الثاني من اغسطس ١٩٩٠.

- وانطلاقاً من احكام ميثاق الجامعة العربية وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

- وانطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥ و٥١.

- وادراكاً للمسؤولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي ومصالح الأمة العربية العليا.

قرر ما يلي:

١ ـ تأكيد قرار مجلس الدول العربية الصادر في ٣ ـ ٨ ـ ١٩٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامي الصادر في ٤ ـ ٨ ـ ١٩٩٠.

٢ ـ تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ٣ ـ ٨ ـ ١٩٩٠ ورقم ٦٦١ بتاريخ ٦ ـ ٨ ـ ١٩٩٠ ورقم ٦٦٢ بتاريخ ٩ ـ ٨ ـ ١٩٩٠ بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية

٣ ـ ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار ضم الكويت اليه ولا بأي نتائج اخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً واعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ ١ ـ ٨ ـ ١٩٩٠.

٤ ـ تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية باعتباره دولة عضواً في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي

٥ ـ شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى، وتأييد الاجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى أعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ ـ ٨ ـ ١٩٩٠. على ان يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية للكويت.

٦ ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد اي عدوان خارجي.

٧ ـ تكلف القمة العربية الطارئة امين عام الجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوماً الى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن.

وعلى صعيد آخر، كانت دول حلف شمال الأطلسي قد بدأت بالتعاون مع عدد آخر من دول العالم اتخاذ اجراءات فعالة لتشكيل قوة متعددة الجنسيات لفرض حصار بحري على العراق بعد أن كان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد وجه تحذيراً للعراق بعدم شحنه لبتروله عبر الخليج العربي.

وإحقاقاً للحق والتاريخ الذي سيقف شاهداً على كل تفاصيل تلك الأيام المريرة في حياة الأمة العربية، فإن الدول الحليفة والصديقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بدأت فعليا في اتخاذ تدابير عسكرية للتدخل في المنطقة حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في امدادات النفط. وكانت قوات هذه الدول قد وضعت على أهبة الاستعداد انتظاراً لأوامر قياداتها بتنفيذ الحصار البحري على العراق تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن. بعبارة أوضح، فإن الاجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية كانت منسجمة تماماً مع التوجه العالمي كله في مجابهة العدوان العراقي الغاشم على الكويت، كما وأن بدايات التأييد التي كانت قد لاحت في الأفق لهذه الاجراءات سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي داخلياً وخارجياً هي أكبر دليل على اتفاق روح تلك الاجراءات مع إرادة ورغبة الشعب المسلم في كل مكان وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

إن التاريخ سيسجل للملك فهد بن عبد العزيز أنه في كل لحظات تلك الأزمة الخانقة كان واعياً ومدركاً ليس فقط لأبعادها ومتطلبات مواجهتها والعمل على درء خطرها والغاء آثارها، بل إن اهتمامه تعدى هذه الحدود إلى التركيز على ضمان الأمن النفسي للمواطن في كل الدول الإسلامية والعربية والفرد السعودي بصفة خاصة. لقد ترجم الملك فهد بن عبد العزيز هذا الاهتمام بكلماته التي كان يوجهها إلى شعوب العالمين العربي والإسلامي، والتي حرص فيها دائماً على كشف الزيف والخداع الذي كانت تمارسه بعض النظم السياسية العربية في ذلك الوقت والتي هدفت به إلى استثارة عواطف العرب والمسلمين تجاه قضية عرفت على مر الأزمنة بحساسيتها الشديدة ووقعها المؤثر في نفوس كل مسلم، ألا وهي قدسية المشاعر المقدسة وحرمة الحرمين الشريفين على غير المسلمين.

ومن خلال تلك الكلمات واللقاءات التي داوم الملك فهد بن عبد العزيز على التوجه بها إلى أبنائه وشعبه في المملكة العربية السعودية، التزم بترسية دعائم التوجه السعودي في تلك الفترة. فرغم حراجة ودقة الموقف اللتين تطلبا الضرب بيد من حديد على كل عابث بمقدرات هذه الأمة وأمنها، فقد أعلنها الملك فهد بن عبد العزيز صريحة واضحة. . «إننا لن نكون البادئين أبداً بالعدوان، لكننا في الوقت نفسه لن نمكن أحداً كائناً من كان من الاعتداء على شبر واحد من أرضنا الطاهرة أو يجني ذرة واحدة من رمالها وسيكون الثمن الذي يدفعه المعتدي غالياً وأغلى مما يتصور بكثير، ولن تكون المملكة أبداً لقمة سائغة»[٤٧].

والأمر الذي يجب أن يضيف أبعاداً فاعلة لقدرة القيادة السعودية على مواجهة متطلبات تلك المرحلة في أوانها، هو قدرة تلك القيادة، وقدرة الملك فهد بن عبد العزيز بوجه خاص على التفاعل مع تفاصيل الحياة من حوله داخلياً وخارجياً في ذات الوقت الذي كانت تطورات الأزمة تسير في منحنى حاد فرض على كل المتعاملين معها معايشتها بكل ثقلها وآثارها السيئة. لقد عاش الملك فهد بن عبد العزيز تفاصيل رائعة لتفاعل الشعب السعودي على اختلاف فئاته مع موقف المملكة من هذه الأزمة ومنهاجها الرشيد المحنك في التعامل مع متغيراتها. وكانت مظاهر التأييد التي مارسها أبناء الشعب السعودي لموقف قيادته لم تقتصر على الكلمات وعبارات التأييد، بل إنها تجاوزت تلك المرحلة إلى المشاركة بالنفس والروح وهما أغلى ما يملكه الفرد المسلم دفاعاً عن مقدساته وأرضه. لقد كانت استجابة أبناء الشعب السعودي لنداء قياداته بالاستعداد والتأهب للدفاع عن بلاده مثالاً على متانة وقوة الأواصر التي تربط بين الوطن وأبنائه. أن تجهيز القوات المسلحة السعودية ووقوفها على أهبة الاستعداد لم يمنع أبداً الأطفال والشيوخ قبل الشباب والرجال من تقديم أنفسهم طواعية لمراكز التدريب، رغبة منهم في التأهل العملي لخدمة الوطن.

وفي الوقت الذي كانت كل مظاهر التأييد الداخلي والخارجي تحف قيادة المملكة وتتزايد يوماً بعد يوم، كان الوضع في العراق يختلف تماماً حيث كان الجنود العراقيون، بعد أن اتضحت أمامهم فداحة العمل الذين أجبروا على المشاركة فيه، قد بدأوا في الفرار بأسلحتهم إلى الحدود السعودية. لقد تكشفت سريعاً للجنود العراقيين أنفسهم أطماع الرئيس العراقي الشخصية التي هدف إليها من وراء استيلائه على الكويت، ودفعهم الشعور بجرم مشاركته هذا العمل إلى مداومة الفرار إلى كل مكان يبعد بهم عن طغيان واستبداد الرئيس العراقي. كما أعلن العراقيون من معارضي صدام عن استعدادهم لتكوين جيش قوامه مائة ألف مقاتل للمشاركة في مجابهة الرئيس العراقي، وأعلنوا استعدادهم الانضمام إلى القوات العربية التي وقفت في اصرار للدفاع عن مقدسات المملكة بناء على طلبها واستجابة لمواثيق الدفاع المشترك.

إن الاجراءات التي اتخذتها المملكة بداية من محاولاتها المضنية احتواء الأزمة التي فجرها النظام العراقي قبل إقدامه على اجتياح الكويت عسكرياً، ووصولاً إلى مجموعة التدابير التي أقدمت عليها للدفاع عن أراضيها وسيادتها وأمنها، كانت تحقيقاً لقول الله تعالى ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فإن بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين﴾.

ويمكن القول إن الدبلوماسية السعودية قادت موقفاً خليجياً وعربياً وإسلامياً موحداً يتلخص في(٤٨):

- الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الأراضي الكويتية.
- ضمان عودة الشرعية إلى الكويت.
- انسحاب الحشود العراقية.
- ضمان عدم تكرار حدوث مثل هذا العمل الغاشم.

كما أن مبدأ المملكة في عدم مبادأة أحد بالعدوان يتضمن في خصائصه الأساسية توجه قوي لحل تلك المشكلة سلمياً، ويتضح هذا من خلال الجهود الدبلوماسية الهائلة التي قادتها المملكة على المستويات المختلفة. وهنا، لا بد من الوقوف قليلاً لتفسير بعض اللبس الذي تزامن مع توضيح المملكة سواء بالقول أو الفعل لذلك التوجه. إن قيادات المملكة حينما حاولت ايجاد حلول سلمية لتلك الأزمة تكفل تجنب إراقة الدماء العربية والدماء العراقية في مقدمتها، لم يكن لديها الاستعداد البتة لتقديم أي شكل من التنازلات مهما صغرت أو قلت قيمتها في مقابل تحقيق هذا الهدف. إن المملكة منذ اللحظات الأولى لتلك الأزمة لم تتخذ موقفاً منفرداً يختص بها، إنما كان تحركها من خلال اطار الاجماع الخليجي والعربي على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢ كاملة، وأنه لا يوجد شيء اسمه الحل الجزئي أو الحل المرحلي. كما أن المملكة من خلال هذا الاجماع أكدت دائماً على أنه لا مساومة على الشروط الأساسية التي ذكرناها سلفاً والتي يجب أن تعتمد عليها أية مساعٍ سلمية لحل المشكلة.

من هذا يتبين أن الجهود التي بذلتها المملكة سارت دائماً في خطين متوازيين، وهما التأكيد على تحقيق مطالب ثابتة غير قابلة للنقاش، مع امكانية التحدث في كل مناسبة عن الحل السلمي إذا كان مرتبطاً بتحقيق هذه المطالب. تلك المقدمة كانت ضرورية وهامة لتوضيح جوانب اللبس وسوء الفهم الذي وقعت فيه كثير من أجهزة الإعلام العربي والعالمي في نقلها للحديث الذي أدلى به الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي، والذي فسرته تلك الأوساط الإعلامية على أنه تحول في موقف المملكة وسياستها من قضية الاجتياح العراقي للكويت.

وقد أدى التفسير الخاطىء لكلمات وزير الدفاع السعودي في هذا الصدد إلى إحداث هزة عالمية، تلك الهزة وإن لم تأت منسجمة مع واقع السياسة السعودية إلا

أنها قد أكدت على ثقل الموقف السعودي وتأثيره الخاص من مجريات الأمور العالمية سلباً وايجاباً من خلال تأرجح هذا الموقف بين التأييد والرفض. ولم يكن غريباً أن مجرد سوء تفسير لتصريح يدلى به وزير الدفاع السعودي قد أدى إلى انخفاض أسعار النفط في ليلة واحدة بمقدار أربعة دولارات وهو أضخم تراجع في أسعار النفط في سوق العقود الآجلة منذ انشائها في يوليو ١٩٨٣ م، كما دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى طلب عقد لقاء سريع مع الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن للتباحث معه حول ما سمي وقتها بمستجدات الموقف السعودي. وقد أكد الأمير بندر بن سلطان في لقائه بوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر على ثبات الموقف السعودي من هذه الأزمة، واتفاق المملكة مع المجتمع الدولي كله عى ضرورة عدم مكافأة المعتدي. كما أصدر الأمير سلطان تصريحاً أوضح فيه أن حديثه قد فهم على نحو غير صحيح وأنه قد اجتزىء من السياق العام له(٤٩).

وعلى الرغم من وضوح ثبات الموقف السعودي، وصدور تصريح وزير الدفاع، ومن قبله تصريح سفير المملكة في واشنطن، إلا أن اهتمام الملك فهد بن عبد العزيز بالتأكيد على عدم تغير السياسة السعودية إزاء المتغيرات الحادثة على الساحة العالمية، دفعه إلى إصدار بيانه الشامل في تصريح خاص لوكالة الأنباء السعودية عن ثوابت الموقف السعودي والذي أعلن فيه أن موقف المملكة من الاعتداء العراقي لا يتغير أبداً ويقوم على الأسس الأربعة المعلنة، وهي(٥٠):

١ - إدانة الاعتداء العراقي الغاشم على دولة الكويت، ورفض كل ما ترتب على ذلك الاعتداء من اجراءات تتنافى مع جميع الأعراف الدولية والمفاهيم الإسلامية والقيم الإنسانية والأخلاق العربية.

٢ - الالتزام التام بقرارات مؤتمر القمة العربية غير العادية المنعقدة في القاهرة في ١٠/٠٨/١٩٩٠ م والذي جاء تأكيداً لقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ٠٣/٠٨/١٩٩٠ م، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ٠٤/٠٨/١٩٩٠ م مع تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢ وما أعقب ذلك من قرارات حول أزمة الخليج بوصف تلك القرارات تعبيراً عن الشرعية الدولية.

٣ - تأكيد المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية الغازية من جميع الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط، وعودة السلطة الشرعية المتمثلة في حكومة الكويت بقيادة الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى سدة الحكم وبالتالي عودة الأمور إلى ما

كانت عليه قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م.

٤ - انسحاب جميع الحشود العراقية المرابطة على حدود المملكة مع ضمان عدم تكرار اعتداء حاكم العراق على أية دولة عربية خليجية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيان قد أورد شرطاً يمكن اعتباره موقفاً جديداً يضاف إلى جملة المواقف الثابتة للمملكة، وهو ضمان عدم تكرار مثل هذا الاعتداء على دولة من دول الخليج، بما يعني استيعاب قيادات المملكة لمختلف جوانب تلك الظاهرة العشوائية المتمثلة في الغزو العراقي للكويت ورغبتها الأكيدة في وضع ضوابط للقدرات العسكرية العراقية بما يكفل تجنب ظهور هذا الخطر وتهديده لأمن دول الخليج مرة ثانية حتى بعد انهاء الأزمة الحالية. إن هذا التطور في الموقف الثابت للقيادة السعودية لا يعني سوى رفضها التام الحديث عن أية تنازلات مقابل السلام. لكنه في الوقت نفسه لا يرفض الحل السلمي بصورة مطلقة، إنما يقيده بعملية تحقيق الشروط التي وضعتها دول الخليج لحل هذه المشكلة.

على أن الفائدة التي يمكن رصدها من تلك الضجة الإعلامية التي صاحبت صدور التصريح الذى أدلى به الأمير سلطان بن عبد العزيز، هي بداية ظهور خط جديد على المستوى العالمي يستهدف البدء في محاولة انهاء الأزمة سياسياً، وهو الخط الذي صاحب تفسير بيان الأمير سلطان بن عبد العزيز، والذي تبناه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران من خلال مبادرته الشهيرة. ورغم أن تلك المبادرة قد قوبلت بالتحفظ في معظم الدول العربية ذات الموقف الموحد وفي مقدمتها دول الخليج، إلا أن هذا التحفظ كان يتمثل في ضرورة التأكيد على عدم مكافأة المعتدي مهما كان الثمن. وقد أحدثت مبادرة ميتران شرخاً لا يمكن انكاره في الجدار الصلب الذي كان يمثله أصحاب الخيار العسكري في حل المشكلة. وتزايد اتساع هذا الشرخ بالمساعي النشطة التي بدأها الاتحاد السوفياتي من خلال مهمة بريماكوف التي تمثلت في رحلاته المكوكية بين موسكو وبغداد مروراً ببعض العواصم المعنية بتلك الأزمة.

وبعد أن تأكد فشل كل المبادرات التي هدفت إلى وضع حد سلمي سياسي لتلك المشكلة، قادت المملكة العربية السعودية بالتنسيق مع الدول الصديقة والحليفة تحركاً عالمياً جديداً هدف إلى حشد أقصى دعم ممكن في مجلس الأمن لمشروع القرار (٦٧٨) الذي يقضي بإجازة استخدام القوة ضد العراق إذا لم يستجب لقرارات مجلس الأمن في موعد أقصاه ١٩٩١/٠١/١٥ م وذلك انسجاماً مع التفاهم العام القائم بين المملكة ومعظم الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

وقد نجحت الدبلوماسية السعودية مرة أخرى في التنسيق للحصول على التأييد الكافي لهذا القرار رغم اعتراض اليمن وكوبا. وفي تطور غير متوقع، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن مبادرته بفتح حوار مع العراق وإجراء اتصالات متبادلة في بغداد وواشنطن. ولقد أثارت هذه المبادرة في حينها لغطاً كثيراً وتساؤلات عدة لدى المراقبين والمحللين وكل المتتبعين لتطورات الأحداث. ورغم عدم وضوح الملابسات التي صاحبت الاعلان عن هذه المبادرة، فإن البعض يرى أنها تقررت في واشنطن بشكل منفرد تماماً. وكانت نظرة الإدارة الأمريكية إلى هذه المبادرة على أنها جهد دبلوماسي يرمي إلى تحقيق أهداف سياسية قبل شن الهجوم الدولي العسكري على العراق في حالة رفضه الاستجابة الكاملة لقرارات مجلس الأمن. كما أن هذه المبادرة ـ مع تأكد الجانب الأمريكي بالرفض العراقي المسبق لها ـ قد طرحت لتعزيز الجبهة المضادة للعراق واثبات حسن نوايا الولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلفاء في أنها لم تندفع إلى الحرب بدون روية ودون اتاحة الفرصة للحلول الدبلوماسية حتى اللحظة الأخيرة. كما أن المبادرة كانت تهدف إلى إجراء داخلي خاص بالإدارة الأمريكية وهو إسكات الأصوات المعارضة لدخول الحرب، على اعتبار أنها قد استنزفت كل فرص الحلول السياسية التي كان ينادي بها معارضو سياسة الرئيس بوش العسكرية في هذه الأزمة.

وليس هناك من الدلائل الكافية التي يمكن معها الجزم بوجود تنسيق خليجي أمريكي مسبق لهذه المبادرة. إلا أن المملكة على كل حال قد أعلنت تأييدها للمبادرة مثلها في هذا مثل أي عمل استهدف تجنيب المنطقة ويلات الحرب التي كانت مقدمة عليها، وهو إثبات آخر لحسن نوايا المملكة التي توفرت لديها حتى اللحظات الأخيرة قبل البدء في العمليات العسكرية ضد العراق. وقد أعلن مصدر رسمي سعودي في الثاني من ديسمبر عن ارتياح المملكة لمبادرة الرئيس الأمريكي حيث إنها أكدت على الالتزام بالثوابت التي دعت إليها القرارات العربية والإسلامية والدولية بشأن الأزمة وبدون شروط مسبقة كما ذكر الرئيس الأمريكي.

وفي جنيف، شاهد العالم كله استمرار التعنت العراقي البعيد عن مظاهر العقل والحكمة التي كانت تحتاجها القيادة العراقية لتجنب نفسها ذلك الموقف الذي حاق بها. ورأى العالم كله فرصة اللحظات الأخيرة تتبدد أمام سلبية وزير خارجية النظام العراقي الذي جلس يتطلع إلى أجهزة التصوير مبتسماً، بينما العالم كله يكاد ينعي العراق شعباً وحضارة إلى بعضه البعض.

*** الساعات الحرجة**

استطاعت المملكة العربية السعودية من خلال سياستها إبان أزمة الخليج من أن تؤكد للعالم أجمع على مجموعة من الحقائق الأساسية الهامة، ونجحت في ترسيخ العديد من المبادىء الأخلاقية والقانونية والإنسانية على حد سواء. لقد أجمع العالم كله على أن قيادة المملكة قد مارست أقصى درجات الشجاعة وتحمل المسؤولية، وأثبتت أنها استطاعت أن تجنب المنطقة والعالم أهوالاً كثيرة لا قبل لشعوب المنطقة بها. لقد كان في مقدمة هذه الكوارث التي لاحت في الأفق على سبيل المثال استيلاء العراق على أراضي المملكة، يتبعها معظم دول الخليج العربي، وتدمير البنية الاقتصادية لدول المنطقة. والأكثر من هذا الغاء الهوية الخليجية، وتهديد مصالح دول العالم من خلال السيطرة على مصادر الثروة والتحكم فيها. وأخيراً تحويل المنطقة بأسرها إلى ساحة صراع ومسرحاً لحرب عالمية أخيرة تتقابل فيها كافة القوى دفاعاً عن مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في منابع النفط وتتواجه فيها أحدث أسلحة الدمار التي كانت كفيلة بالقضاء على كل شعوب العالمين العربي والإسلامي إن لم يكن شعوب العالم قاطبة.

على أن أكثر الدوافع التي حركت المملكة العربية السعودية للوقوف بحزم في مواجهة العمل العسكري العراقي تمثلت في أن العراق، من خلال تلك الممارسة، سوف يساهم في خلق واقع جديد لا يشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين فحسب، وإنما سيحدث سابقة خطيرة في العلاقات الدولية لا يمكن تجنب آثارها المدمرة فيما بعد. ومن أبسط تلك الآثار كان احتمال تغيير الخريطة السياسية للمنطقة وخلق كيانات جديدة، بديلة ودخيلة، لضمان أمن واستقرار المنطقة، كما كان سيفتح الباب واسعاً أمام تدخل إسرائيلي محتمل بدعوى الدفاع عن نفسها يعقبه دون شك محاولات توسعية على حساب دول المنطقة المجاورة لها لتوفير الضمانات الكافية من وجهة نظرها لأمنها واستقرارها، ولتحقيق مطامعها التوسعية. كما أن هذا العمل كان جديراً بخلق فرصة جيدة لمن أراد أن يمارس كل أشكال الوصاية على دول المنطقة بدعوى حماية مصالح العالم الاستراتيجية في منابع النفط. وهذه الافتراضات ليست من قبيل التخيل أو التوقع، بل إنها نتائج حتمية كانت ستفضي إليها أزمة الاحتلال العراقي للكويت وحقائق ثابتة تبينت ملامحها من خلال الدراسات والقراءة المتأنية في الأحداث المماثلة لحروب غير متكافئة من هذا القبيل وأزمات مفتعلة مثل تلك الأزمة.

ولقد سبق التعرض لمحاولات الدبلوماسية السعودية احتواء الأزمة سلمياً، وردع العراق عن الانزلاق في تلك الهوة التي رسمتها قيادته لنفسها. وكيف أن بعد نظر

الملك فهد بن عبد العزيز وقدرته على التعامل مع المتغيرات التي فرضت نفسها فرضاً على الساحة العربية كان لها أثر كبير في اتخاذ القرارات المصيرية في توقيت مناسب جداً. كما رأينا أن المملكة ارتكزت في سياستها الخارجية والعربية خلال المراحل الأولى من الأزمة على عدة ثوابت أهمها، أنها لا تبادىء أحداً بالعدوان. غير أن التزام المملكة بهذا التوجه لا يعني وقوفها ساكنة أمام قوى البغي تهاجم أمنها وتهدد استقرارها. بل إن جزءاً لا يتجزأ من هذا الالتزام هو أنها لا تدع الفرصة لكائن من كان أن يمس تلك المقومات الغالية الطاهرة.

وكانت المملكة في كل محاولاتها تلك، والتي تمثلت في جهود الملك فهد بن عبد العزيز لاحتواء الأزمة في بداياتها، ترمي إلى تجنيب المنطقة ويلات الحرب المدمرة. وحينما تأكد لدى المملكة أنه لا مفر من الحرب، وحينما أصبح عليها أن تواجه ذلك الأمر الذي تواجهه وهي له كارهة، لم تكن أبداً أقل استعداداً له وتهيؤ مما هو الحال في معظم شأنها. لقد كان القرار في هذا الصدد صعباً، كما كان عامل الوقت حاسماً وهاماً. كان قراراً تاريخياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى في كل أبعاده وآثاره، قراراً لم يوفر الحماية لشعب المملكة العربية السعودية فقط، إنما ضمن كل أسباب الأمن للأمة العربية بأسرها تاريخاً وثقافة وحدوداً ومقدرات.

لقد أدركت قيادة المملكة حقيقة أن عليها أن تلجأ إلى خيار تكرهه، وهو التأهب لدخول حرب يكون طرفها قطراً عربياً شقيقاً، الفائز فيها خاسر بكل المقاييس. إلا أن ممارسات النظام العراقي لم تدع لها خيارات كثيرة مطروحة في هذه الآونة. لم يكن هناك غير خيار العمل العسكري بديلاً لردع العدوان العراقي. إن وضوح الرؤية لدى الملك فهد بن عبد العزيز مكنه من الوصول إلى قناعة أن أمن المنطقة والخليج على وجه الخصوص يتعرض إلى تغييرات هائلة تزلزل كل ثوابته من جراء هذا العمل. ومن ناحية ثانية فقد أدت حاجة دول المنطقة إلى الاستعانة بدول صديقة للدفاع عن استقلالها وترابها الوطني إلى استيعاب حقيقة أخرى هامة وهي افتقار المنطقة العربية لوجود نظام أمن أقليمي وقومي يمنع قيام دولة من دول المنطقة بابتلاع دولة أخرى. وقد يكون لموقف المملكة من هذه القضية الخاصة جداً مبرراته المعقولة، فبصرف النظر عن التحالفات الاقليمية التي لم تكن قد وصلت إلى مرحلة النضج الكافي لكي ينبثق منها هذا النظام الأمني، لم يكن مطروحاً على الساحة العربية أو الاقليمية في الشرق الأوسط سوى بدائل مرفوضة لدى المملكة تماماً، ومن أهمها التحالف الاقليمي المرتبط بواشنطن ومعها بعض الدول الغربية، والذي لا يستبعد إسرائيل.

في المقابل، فقد كانت هناك رؤية خليجية تقوم على إرساء صيغة تهدف في خطوطها العامة إلى تطوير المجتمع الخليجي وتحويله مع الوقت إلى الوعاء الأساسي للأمن الاقليمي للمنطقة بالتعاون مع أطراف عربية في ترتيب اقليمي يستند أساساً إلى مصر وسورية باعتبارهما أكثر الأنظمة ثباتاً في المنطقة.

ومن خلال هذا المنظور، فقد قامت المملكة في المجال العربي بمجموعة من التحركات النشطة اتسمت بأخذ زمام المبادرة في اتجاهين أساسيين؛ أولهما زيادة التنسيق والتعاون مع القاهرة ودمشق باعتبارهما الدولتين العربيتين اللتين تقفان بقوة ووضوح ضد الغزو العراقي للكويت. وهو التنسيق الذي تمخض عن إعلان المذكرة الثلاثية التي صدرت في جدة عقب اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ م، ثانيهما اتجاه اتسم بالحزم وإن لم يصل إلى حد اعلان العداوة السافرة أو قطع العلاقات مما تذهب إليه كثير من الأنظمة لو أنها في موقف قيادات المملكة. وقد خصت المملكة بهذا الاتجاه عدداً من الدول التي اعتبرتها ـ ومعها دول الخليج ـ تتخذ موقفاً جوهرياً مسانداً للموقف العراقي ويعمل على الترويج له وإفساح الرقعة أمامه للمناورة[٥١].

على صعيد آخر، كانت التظاهرة العسكرية الدولية قد أخذت طريقها بالفعل إلى منطقة الخليج العربي، مؤكدة على أن العمل العسكري العراقي ضد الكويت ظاهرة شاذة من شأنها إلغاء كافة الأعراف وتعطيل كل المواثيق والقوانين الدولية. وكان لا بد من أن يأتي رد الفعل مساوياً لضخامة الحدث. لقد كان رد الفعل العالمي قوياً وسريعاً وكان بحق مناسباً لبشاعة ما أقدم عليه النظام العراقي. حتى أن الرئيس الأمريكي جورج بوش كان قد أجرى[٥٢] اتصالاً هاتفياً في يوم واحد مع قادة الدول العربية والغربية المعنية بالأمر للتباحث في تفاصيل الكيفية التي يجب على المجتمع الدولي التعامل بها مع هذه الأزمة، خاصة بعدما تأكد لدى العالم أجمع أن العراق قد حشد قوات هائلة على الحدود السعودية يصل قوامها إلى مائة وثمانين ألف جندي، وأن الأمر يبدو أنه لن يقتصر على اجتياح الكويت[٥٣].

وكان من الطبيعي في ضوء التطورات أن تضع الدول العربية والصديقة قواتها تحت تصرف المملكة دفاعاً عن أمنها واستقرارها، حيث وصلت أولى طلائع القوات العربية المشتركة ـ وهي وحدات مصرية ـ إلى أراضي المملكة بعد ساعات من إعلان قرار مجلس الجامعة العربية بالامتثال لطلب المملكة إرسال قوات عربية لتكوين ما عرف وقتها بالمظلة العربية لضمان أمن دول المنطقة.

ولم يقف استعداد المملكة وتأهبها على الصعيد العسكري عند حد الاستعانة بالقوات الصديقة والحليفة. لقد كانت القوات العربية السعودية بأسلحتها البرية والبحرية والجوية قد وصلت في تجهيزها إلى أقصى درجات الاستعداد النفسي والبدني وأعلى مستويات التقنية في معداتها. وتكفينا الاشارة هنا إلى أن إحدى محطات التلفاز الأمريكية قامت في هذه الأثناء بإذاعة برنامج مطولٍ نقلت وقائعه من داخل إحدى القواعد المتقدمة على الجبهة السعودية العراقية[٥٤]. لقد وصف مقدم البرنامج ذلك المركز على أنه أحدث مراكز القيادة الجوية من حيث مستوى تجهيزاته الفنية وكفاءة أفراده العاملين فيه من القوات الجوية الملكية السعودية. واضافة إلى الشرح المسهب والوصف التفصيلي لهذا المركز فقد اختتم المعلق حديثه بالقول: «إن الامكانات العسكرية للمملكة جاهزة ومهيأة لصد أي عدوان على سلامة أراضيها».

وقد تعددت أشكال الاستجابة التي أبدتها دول العالم العربي والإسلامي والغربي الصديقة، والتي جاءت تعبيراً منها عن مساندتها ودعمها لموقف دول الخليج والمملكة. فبعد الطلائع المصرية التي وصلت المملكة، أعلنت سوريا رسمياً إرسال أول مجموعة من القوات السورية لتكون في مساندة المملكة في مواجهة أي هجوم أجنبي. وجاء هذا القرار تمشياً مع قرار القمة العربية التي عقدت في القاهرة، ومع رغبة سوريا في الدفاع عن المقدسات الإسلامية التي يتهددها الخطر العراقي. كما أرسلت مصر قوات من الدفاع الجوي إلى دولة الامارات العربية المتحدة منها بطاريات صواريخ مضادة للطائرات نصبت حول حقول البترول لحمايتها. وقد أعلنت مصادر القاهرة أن التزامها بالدفاع عن دول الخليج والمملكة في مقدمتها ضد أي هجوم عراقي هو التزام مفتوح. وأعلنت فرنسا أنها بدأت تسليم المملكة العربية السعودية عشرات الآلاف من الأقنعة الواقية ضد الغازات. كما أعلن عن البدء في تسليم بعض العتاد الحربي لدول خليجية أخرى. كما أعلن الرئيس الفرنسي ميتران أن فرنسا ستستجيب لطلب المملكة ارسال عتاد حربي وأطقم من الفنيين الفرنسيين إثر الغزو العراقي للكويت. إذ تبين لفرنسا عدالة موقف المملكة الذي تبلور خاصة بعد التأكد من استحالة الوصول إلى حل سلمي للأزمة. وقد بلورت القيادة الفرنسية موقفها الداعم لخطوات المملكة بإرسال أقنعة واقية من غازات الأعصاب من الاحتياطي الاستراتيجي المخصص للقوات الفرنسية. كما اتّضح من البداية التزام الدول الإسلامية بالمشاركة في مساندة خطوات المملكة الهادفة إلى حماية أراضيها وسلامة ترابها الوطني، فقامت الباكستان وبنغلاديش بالاستجابة لطلب المملكة إرسال قواتها للمشاركة في الدفاع عن المملكة. كما أرسلت السنغال وعدد من دول افريقيا قوات رمزية للمشاركة في هذا الحشد الهائل الذي جاء

لحماية المملكة، ذلك البلد الذي لم يبادىء أحداً يوماً العدوان، والذي يرعى حرمات الجوار كرعايته للحرمات المقدسة على أراضيه[٥٥].

من ناحية ثانية فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي أرسلت قواتها في المنطقة نزولاً عند رغبة المملكة ودول الخليج الأخرى. وبعد مضي أقل من أسبوعين على بداية الاجتياح العسكري العراقي للكويت، تحدثت مصادر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عن خطتها لنشر أكثر من ربع مليون جندي على عدة مراحل موزعة بين قوات جوية وبرية وبحرية. والمتتبع لمفردات العمل السياسي الأمريكي يستطيع بسهولة تبين مدى صعوبة القرار الذي اتخذته إدارة الرئيس بوش لنشر قواتها في الخليج. لقد استغرقت مناقشة هذا القرار أكثر من ساعتين في منتجع كامب ديفيد. ذلك أن هذا القرار لم يسبق أن تعرضت الإدارة الأمريكية لمثيل له منذ عهد أزمة خليج الخنازير التي واجهت الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي والذي استلزمت منه ثلاثة عشرة يوماً ليقرر ماذا يفعل في مواجهة الصواريخ السوفياتية في كوبا.

إن هذا الاستعراض السريع للموقف الأمريكي يخدم خطين أساسيين في هذا الصدد، الأول أن الموقف الأمريكي رغم دقة وصعوبة اتخاذ القرار إلا أنه جاء منسجماً مع التدابير السعودية التي اتخذتها المملكة للدفاع عن أراضيها وعن شقيقاتها الخليجيات، وثانيهما قناعة الادارة الأمريكية بفداحة الظلم الذي وقع على الكويت والذي يكاد يلمس بأثاره المملكة وغيرها من دول الخليج، وإيمانها بضرورة وضع القواعد الأساسية للنظام الدولي الجديد الذي بدأ في التشكل والذي يقوم بداية على نبذ هذا النوع من الارهاب الدولي.

لقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش عن هذه القناعة بقوله إن غزواً عراقياً للكويت لا تتصدى له دول العالم سيكون أكثر من مجرد كارثة على الوضع الاقتصادي العالمي فضلاً عن آثاره على مستقبل العالم السياسي كله[٥٦].

ومن ناحيتها، فقد قررت الحكومة البريطانية الانضمام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وارسال قوات مساندة إلى منطقة الخليج. وقد اتخذت بريطانيا قراراً بتعزيز قواها البحرية المتواجدة بالقرب من منطقة الخليج كما اتخذت قراراً بإرسال قوات برية وجوية تضم أسراباً من المقاتلات، اضافة إلى سربين من طائرات التورنادو بعيدة المدى والقادرة على حمل ثمانية أطنان من الذخائر الهجومية.

وقد امتنعت بعض الدول الصديقة عن المشاركة الفعلية في تشكيل القوة المساندة

نظراً لبعض بنود في دساتيرها التي تمنع مثل هذا العمل خارج حدودها. غير أن بعض هذه الدول مثل ألمانيا الاتحادية شارك في هذه المظاهرة المساندة للمملكة بإرسالها خمس كاسحات ألغام بحرية إلى الخليج.

لقد أتت كل هذه القوات إلى منطقة الخليج استجابة إلى طلب المملكة تمشياً مع قرارات المجتمع الدولي لتجسد صورة من صور التعاون الفعال في إرساء قواعد الشرعية الدولية، ولكي تضع في نفس الوقت علامة استفهام كبيرة ضمنية حول التطورات المقبلة في الخليج العربي في ضوء تواجد القوة العراقية.

والسؤال الذي طرح نفسه الآن في ضوء هذا الحشد العسكري الهائل هو ماذا كان دور كل هذه القوات، وما هي المهمة التي كانت موكلة إليها؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستلزم التعرض هنا للخيارات التي كانت مطروحة آنذاك أمام قيادات القوات المشتركة لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت. وهذه الخيارات أجملها المراقبون العسكريون في ست خطط عسكرية كان أقلها شأناً كفيلاً بتحقيق ضربة قاصمة للبنية الرئيسية للعراق، ليس على مستوى قواته المسلحة فقط، وإنما على كافة المستويات بطريقة كانت ستؤدي حتماً إلى إعادة العراق مئات السنوات إلى الوراء. ولم يكن مستبعداً في هذا الصدد اللجوء إلى الخيار النووي الذي فرضته التهديدات المستمرة من جانب النظام العراقي باستخدام صواريخ ذات رؤوس نووية، وبتوجيه ضربات قاصمة إلى دول الخليج بأسلحة بيولوجية وكيماوية.

والقيادة العراقية لم تكن لتتورع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل تلك في مهاجمة دول الخليج لو أتيحت لها الفرصة. في الوقت الذي فاضلت دول الخليج وعلى رأسها المملكة بين البدائل الستة المطروحة لتنفيذ العمل العسكري المضاد للعراق. واختارت أكثرها حفاظاً على أرواح الأبرياء وأبعدها عن الأهداف المدنية، حتى وإن كان الثمن فادحاً. رغم أنه كان يمكنها الموافقة على بدائل أخرى من شأنها إنهاء الضربة الموجهة إلى العراق بأسرع وقت ممكن وتحقيق أهداف العمل العسكري ضد العراق بأقل الخسائر الممكنة على جانب القوات السعودية والمساندة.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد كثر الحديث في تلك الأونة عن الخيار النووي الذي كان مستبعداً تماماً منذ البداية رغم كل التصريحات والبيانات التي أسهبت في التأكيد على ضرورة تدمير القوة العراقية كاملة، والتي افترضت حق القوات المساندة في الرد على العراق رداً مناسباً إذا ما لجأ إلى استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وجاء ذلك على لسان وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني حينما قال إن العراق إذا استخدم

أسلحته البيولوجية أو الكيميائية فسوف يكون الرد عليه بخيارات مناسبة يملكها الرئيس بوش وحده. كما أشار ستيفن لودجر (Stephen Loddger) مندوب الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح في جنيف إلى أن قيام العراق باستخدام أسلحة الدمار الشامل يعني حق الولايات المتحدة في الرد عليه بالمثل. غير أن صمام الأمان الوحيد في هذا الصدد، كان يتمثل في وضوح الرؤية لدى الرئيس الأمريكي خاصة فيما يتعلق بموقف المملكة من هذا النوع من الحروب التي كانت كفيلة بالقضاء على العراق. لقد كان الرئيس بوش يعلم تماماً أن مثل هذا الخيار لن يكون أبداً موضع قبول لدى المملكة وأن أي قرار للحرب في المنطقة يجب أن يستبعد تماماً الخيار النووي أو أي جزء ولو طفيف منه.

ولتوثيق هذه المواقف التي ستظل تحسب للقيادات السعودية والعربية الخليجية لفترات طويلة من الزمن، يجب التعرض لتلك البدائل العسكرية[٥٧]. وأولها كما وصفه العسكريون على أنه الخطة التي سميت «جمل الليل». كانت هذه الخطة تعتمد على عملية انزال بحري كبيرة على الساحل الكويتي مع هجمات برية واسعة النطاق في الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للكويت مع دور رئيسي لصوارخ أرض ـ أرض وهجمات جوية مكثفة تمهد لعملية الهجوم الساحلي وهجمات القوات العربية في اتجاه الشمال نحو تحرير الكويت. غير أن هذه الخطة كانت تركز أيضاً على ضرب أهداف مدنية ومراكز صناعية غير عسكرية مع تركيز القصف الجوي في المرحلة الثانية منها على نقاط الربط بين قوات الاحتلال المتمركزة في الكويت وبقية المناطق الداخلية في العراق لتعميق الفصل الاستراتيجي بينهما. وكان الجزء الأخير من الخطة يقضي بتطوير عمليات هجوم شاملة من البر والبحر والجو لاستكمال التدمير الشامل لكل مصادر الانتاج والثروة في العراق وسحق كافة الوحدات المقاتلة بغض النظر عن فعالية دورها في القتال. والانتقادات التي وجهت لهذه الخطة هو عدم تمشيها مع الخط العام والهدف الاستراتيجي لعمليات تحرير الكويت، مع احتمالات تزايد الخسائر على جانب القوات المساندة[٥٨].

والخطة الثانية تعتمد على عمليات عسكرية محدودة ـ لا تتجاوزها ـ وتهدف بالدرجة الأولى إلى تحرير الكويت. وقد تم تقسيمها إلى مراحل ثلاث متصاعدة، أولاها تنفيذ قصف جوي مركز لأهداف محددة في شمال وغرب الكويت، وقطع طريق الامدادات الرئيسية بين البصرة والكويت مع التركيز على تحييد نظم الدفاع الجوي العراقية واخراجها من المعركة تماماً.

وتتضمن المرحلة التالية من هذه الخطة ضرب مراكز القيادات والاتصالات وفي

مقدمتها قاعدة «جليبة» الجوية جنوبي العراق وقاعدة «اتش ٣» الجويـة غرب العـراق. بالاضافة إلى شن هجمات جوية متفرقة من حين لآخر وذلك بهدف تأكيد الأثر النفسي لتفوق القوات الحليفة والمساندة.

ثم تأتي المرحلة الأخيرة من الخطة في شكل هجمات برية بحـرية متزامنة عـلى طول الساحل الكويتي في نفس الوقت مع هجمات للقوات المدرعة وقوات المشاة على طـول الحدود الجنوبية لدولـة الكويت والـوقوف عنـد الحدود الـدولية المعـروفة بـين الكويت والعراق.

والعيب الرئيسي الذي أخذ على هذه الخطة هو افتقارها إلى عنصر المفاجأة في جميع مراحلها، وهو عنصر هام بالنسبة لقـوات التحالف يكفـل تقليل حجم خسـائرهـا إلى أقل حد ممكن. كما أن هذه الخطة فرضت قيوداً على القوات المهاجمة كان من شأنها أن تنال من روحها القتالية وبالتالي تحدد من نتائجها الفعلية[٥٩].

وتهـدف الخطة الثـالثة إلى إضعـاف الروح المعنـوية لقـوات الاحتلال العـراقيـة في الكويت من خلال ضربات جوية ساحقة تضع نهاية سريعة لقدراتها وارادتها القتاليـة. وتعتمد هذه الضربة على استخدام مكثف جداً للقاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى من طراز (بي ٥٢) وغيرها، مع الاحتفاظ بإمكانية تـطوير المعـركة لتشمـل بعض المنشآت العسكرية ومحطات الطاقة وبعض المصانع مع إخراج الأسلحة الصاروخية والجوية من المعركة.

وتحقيق هذا الهدف كـان سيسهل من عمليـة تحريـر الكويت وتـطهير أراضيهـا من قـوات الاحتلال وتنفيـذ قرارات الأمم المتحـدة، مع إمكـانية بـدء الهجوم الـبري من نـاحيـة البحـر دون اللجـوء إلى القضـاء الكـامـل عـلى الأهـداف الحيـويـة والمـدنيـة العراقية[٦٠].

أما عن الخطة الرابعة، فقد كانت تقضي بالاعتماد على القوات متعددة الجنسيات في هجوم أرضي يمهد الطريق أمام مشاركة القـوات العربيـة الأخرى. ويستخـدم في هذه الخـطة الطريق السـاحلي الممتـد شرقاً أمـام الكويت لتقـديم الدعم البحـري المناسب للهجوم البري، وكذلك بالتمهيد له بتنفيذ ضربة جويـة قاصمـة على قـوات الاحتلال العراقي في الكويت والقطاعات الجنوبية في العراق المتاخمة للحدود الدولية الكويتية.

وتكتفي هـذه الخطة بـإخراج قـوات الاحتلال ووضعهـا أمام خيـارات الانسحاب بخسائر كبيرة باهظة أو الاستسلام تماماً، أو التعرض لاحتمالات الابادة الشاملة[٦١].

وعلى عكس الخطة السابقة، تأتي الخطة الخامسة معتمدة تماماً على القوات العربية بصورة أساسية في شن هجمات لتحرير الكويت، بالتعاون مع بقية القوات المتعددة الجنسيات. وتبدأ تلك الخطة بهجمات جوية تمهد للهجوم البري مع تجنب اشتراك القوات البرية الغربية في القتال الأرضي، والاعتماد على قوات عربية من المشاة الميكانيكية باستخدام المحور الساحلي شمال مدينة الخفجي، اضافة إلى إنزال قوات عربية أخرى على الساحل الشرقي للكويت باستخدام سفن إبرار أمريكية مجهزة تجهيزاً عالياً للقيام بمثل هذه المهام. يأتي بعد هذا دور القوات المصرية في الانطلاق من منطقة حفر الباطن في عملية التفاف تنتهي بتأمين الحدود الكويتية الشمالية الفاصلة بين الكويت والعراق. غير أن هذه الخطة استبعدت نظرياً لاحتياجها إلى أكثر من فرقتين من المدرعات وفرقتين من المشاة الميكانيكية وهو ما لم يكن متوفراً للقوات العربية في هذا الوقت. مما يعني ضرورة تأجيل عملية تحرير الكويت انتظاراً لاستكمال هذه القوات في مسرح العمليات. كما أن الدراسة المتأنية لنتائج تلك الخطة أفاد باحتمال أن تسفر عن خسائر كبيرة في الأفراد. لكن الأثر البعيد الذي ركزت عليه الخطة هو النتائج السياسية لقيام القوات العربية وحدها بعملية الهجوم البري الحاسم واخراج القوات الغربية من المواجهة تماماً، ومن ثم التمهيد لقيام قوات عربية مشتركة تتولى في المستقبل تأمين المنطقة والحفاظ على أمن منطقة الخليج[٦٢].

وتأتي الخطة السادسة، أو البديل الأخير، لتركز على تحقيق هدف واحد هو عزل القوات العراقية في الكويت عن باقي الأراضي العراقية وقطع كافة طرق الامدادات والاتصالات عنها خاصة طريق البصرة ـ الكويت.

وتبدأ هذه الخطة بتوجيه ضربات جوية مركزة إلى منصات الصواريخ العراقية والقواعد الجوية ومراكز الاتصالات وقواعد الدفاع الجوي. وقد هدف من هذه الضربة إلى تحقيق حالة من الارتباك الكامل بين صفوف القوات العراقية على الجانبين. وكانت هذه الحالة كفيلة بانجاح الجزء الثاني من الخطة والذي يقضي بتنفيذ عملية انزال بحري على الساحل الشرقي للكويت يتزامن مع انزال جوي باستخدام الطائرات العمودية خلف خطوط القوات العراقية في الكويت مع تحرك القوة البرية على المحورين الساحلي والصحراوي. وهكذا يتم إحكام حلقات الهجوم حول القوات العراقية المتواجدة في الكويت يتم فيها تنفيذ عملية إبادة شاملة لتلك القوات دون اللجوء إلى الدخول في معارك برية داخل الأراضي العراقية[٦٣].

وعلى اختلاف تفاصيل تلك الخطط الستّ، فقد اتفقت جميعها على بدء العمليات

بتوجيه ضربة جوية مكثفة تستخدم فيها كافة أنواع الطائرات المشاركة في القوات الحليفة. وتهدف هذه الضربة أساساً إلى الحاق إصابات كبيرة على الجانب العراقي على كلا الجانبين. واتفقت كافة التصورات والبدائل المطروحة على تدمير مراكز القيادة العراقية بمختلف درجاتها وكذلك مراكز الاتصالات والتحكم والقواعد الجوية والمطارات المدنية والعسكرية وقواعد ومنصات اطلاق الصواريخ ومحطات الرادار والانذار والمراقبة. وهذا بالفعل ما أخذت به خطة العمليات الفعلية التي بدأ تنفيذها في فجر يوم الخميس السابع عشر من يناير ١٩٩٠ م تحت اسم «عاصفة الصحراء» والتي تم تطويرها فيما بعد إلى عمليات هجومية تهدف إلى تحرير الأراضي الكويتية من الاحتلال العراقي[٦٤].

والجدير بالملاحظة بعد انتهاء الأحداث أن المملكة قد تمكنت من خلال القيادة الحكيمة للملك فهد بن عبد العزيز وحنكته السياسية في مواجهة الأحداث من تحقيق نصرٍ مؤزرٍ أجمعت عليه كافة المصادر على المستويات الرسمية والشعبية والإعلامية. لقد تمكن من تثبيت دعائم الحزم السياسي في مواجهة أخطر أحداث المنطقة في تاريخها المعاصر، ونجحت في تحقيق قفزة رائعة في الأداء، ليس على الصعيد العسكري، وحده بل في مجال الحفاظ على مفردات المصالح العالمية من الناحية الاقتصادية في شكل تثبيت استقرار أسواق النفط العالمية من خلال الإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد منفردة أو بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة، بل لأنها حافظت على الثقة العالمية في القطاع المصرفي دون أن يتعرض لبوادر اهتزاز كان من المرجح أن تؤثر فيه أيضاً.

لقد استطاعت المملكة أن تحقق النصر في معركة تحرير الكويت لتبدأ في معركة أكبر وأقوى وهي تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

لقد مارست المملكة سياسة خارجية حازمة واتخذت مواقف ثابتة من الاحتلال العراقي للكويت وساهمت مساهمة بناءة في التصدي لذلك الحدث مجنبة بهذا المنطقة بأسرها نتائج سلبية كانت كفيلة بإحداث آثار سلبية حادة في وقت يحلم فيه العالم العربي كله بتحقيق خطوة إلى الأمام كل يوم. ولقد شهد المجال الاقتصادي عامة والنفطي على وجه الخصوص تدابير سعودية كفلت له الاستقرار وحققت له أقصى الضمانات أمام حدث كان من المرجح أن يأتي على الأخضر واليابس. ففي خضم تلك التطورات رفعت المملكة قدراتها الانتاجية من النفط إلى مستوى ضمن تعويض النقص الحادث بسبب انقطاع الانتاجين العراقي والكويتي معاً عن السوق العالمية. وقد تحملت المملكة هذه الأعباء في وقت لم يرتفع فيه دخلها من النفط من جراء

الزيادة في الانتاج والارتفاع في السعر إلا بنسب محدودة جداً لا تكاد تذكر. ولم تقف ظروف الحرب في المنطقة عائقاً أمام زيادة حجم صادرات المملكة غير النفطية، ولم تؤثر تلك الظروف في الخط المتزايد والمرتفع للفائض السعودي في الميزان التجاري خلال العام المنصرم ١٩٩٠ م.

ففي تقرير نشرته إحدى المجلات البريطانية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط جاء أن الفائض التجاري للمملكة ارتفع خلال الربع الثالث من العام ١٩٩٠ م إلى ستة مليارات دولار مقارنة بحوالى ثلاثة مليارات ونصف المليار للنصف الأول من نفس العام. ويضيف التقرير أن الفائض التجاري المتوقع في نهاية العام ١٩٩٠ م يصل إلى ثلاثة أضعاف ما تحقق في نهاية العام ١٩٨٩ م.

ويشير نفس التقرير إلى سياسة المملكة النفطية قائلاً إن مقدرة المملكة على زيادة انتاجها إلى قرابة الثمانية ملايين برميل يومياً خلال أحداث الخليج أثبت عملياً بما لا يدع مجالاً للشك أن المملكة العربية السعودية قوة نفطية عظمى. كما أن سياستها النفطية في الأوبك اتسمت بالقوة والوضوح. إن المملكة لا تزال رغم كل المتغيرات تواصل دعمها لسياسة الأسعار المعتدلة في أوساط الأوبك، وقد ترجمت هذا الدعم عبر مواقفها القوية داخل الاجتماعات الأخيرة للمنظمة في جنيف، وتسعى من خلال هذه السياسة إلى زيادة النمو في معدلات الطلب على النفط في السوق العالمية.

وقد تعرض التقرير إلى المناخ التجاري في المملكة خاصة في ظل الظروف الحالية خلال وبعد أزمة الاجتياح العراقي للكويت، فقال ان ارتفاع الأسعار في مجال الأسهم في بداية العام الحالي ١٩٩١ م يعد مؤشراً ممتازاً على قوة النشاط التجاري السعودي. وأكد التقرير أن قيمة الأسهم في المملكة ستشهد تزايداً في ارتفاع أسعارها في ظل الثقة التي تسود السوق السعودية بعد نجاح المملكة في المرحلة السابقة وانتهاء حرب تحرير الكويت. ويشير التقرير إلى مجموعة الاجراءات التي اتخذتها مؤسسة النقد العربي السعودي إبان أحداث الخليج والتي أسهمت بشكل كبير في تدعيم الثقة لدى المودعين في البنوك السعودية ووفرت السيولة النقدية الكافية التي احتاجتها البنوك خلال تلك الفترة. لقد استطاع القطاع المصرفي السعودي، أن يتخطى كافة التحديات التي فرضتها عليه أحداث الغزو العراقي وحرب تحرير الكويت، ليس هذا فقط، بل إن التقارير الصادرة عن حسابات البنوك السعودية في نهاية الربع الأول من العام المالي ١٩٩١ م أوضحت أن سبعة من بين اثنى عشر مصرفاً سعودياً نجحت رغم الأزمة في تحقيق أرباح.

*** المملكة ـ الكويت**

لم تقف جهود المملكة في إطار هذه الأزمة على توفير الضمانات الكفيلة بتحرير الكويت من الغزاة العراقيين فقط، بل كان هناك هاجس لا يقل أهمية عن هذا الهدف الكبير وهو تحقيق أقصى درجات التأييد والدعم لأبناء الشعب الكويتي الشقيق خارج أراضيه، والوقوف معه قلباً وقالباً في مواجهة المحنة التي تعرض لها. وقد انعكس هذا التأييد على المستويين الرسمي والشعبي واتخذ أشكالاً متعددة يصعب علينا حصرها هنا. لقد توافد مئات الآلاف من أبناء الشعب الكويتي النازح على حدود المملكة العربية السعودية باحثين عن الأمان الذي وفرته الأجهزة الحكومية على نقاط الحدود والتي كانت تمثل بالنسبة للأشقاء الكويتيين نهاية رحلة طويلة من المعاناة والقهر يتعرضون لها من جراء الممارسات البشعة لقوات الاحتلال العراقي. لقد تحملت كافة الأجهزة الرسمية والشعبية السعودية دورها في هذا الصدد كاملاً بكل أصالة، واستقبلت موجات الشعب الكويتي بكل ترحاب صادق وكرم، تعاطفاً معه في هذا الموقف وفي تلك الساعات الحرجة من عمر الأمة العربية كلها.

لقد بدأت المملكة أول مظاهر هذا الدعم بتحمل دور اقتصادي هائل حينما أعلنت عن قبول صرف الدينار الكويتي على أساس السعر الرسمي له قبل الاجتياح العراقي للكويت. وقام بنك الرياض بفروعه المنتشرة على امتداد المملكة بقبول صرف الدينار الكويتي على هذا الأساس. كما تم تشكيل لجان سعودية كويتية مشتركة لاتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لاستضافة الأشقاء الكويتيين. لقد تعدت مظاهر الدعم الأوساط الرسمية إلى الأوساط الشعبية حيث قامت مجموعات كبيرة من أبناء الشعب السعودي بتقديم منازلهم وممتلكاتهم الخاصة لاستضافة أبناء الشعب الكويتي دون قيد ولا شرط وتقديم كافة الخدمات والمساعدات لهم.

وفي مبادرة رائعة، قام الملك فهد بن عبد العزيز بتوجيه سفارات المملكة في دول العالم بضرورة تقديم كافة الخدمات والعون إلى أبناء الشعب الكويتي الموجودين خارج دول الكويت والوقوف إلى جانبهم في هذا الوقت العصيب. كما أصدر أوامره إلى السفارات السعودية في الخارج بمنح المواطنين الكويتيين ومرافقيهم التأشيرات اللازمة لهم والتنسيق مع الهيئات الدولية ذات الخبرة في مثل هذه المجالات لتسهيل كافة أمور الشعب الكويتي خارج أراضيه. كذلك وجه الخطوط العربية السعودية لقبول تذاكر السفر الصادرة عن الخطوط الكويتية التي يحلمها أبناء الشعب الكويتي في الخارج[٦٥].

وفي القاهرة، أشاد السفير الكويتي عبد الرازق الكندري بدور الملك فهد بن عبد العزيز وحكومة وشعب المملكة ودورهم النبيل في تأييد ودعم أبناء الشعب الكويتي في الخارج.

وفي الحقيقة فإن الحديث عن دور أحد الأجهزة الحكومية السعودية في هذا المجال يمكن أن يكون مثالاً رائعاً على مدى التلاحم الشعبي والرسمي بين الشعبين الشقيقين. ذلك هو دور سلاح الحدود ورجاله البواسل الذين عاصروا ساعات تلك الأزمة الرهيبة لحظة بلحظة، وشاركوا رسمياً وفردياً بجهودهم المخلصة في تجنيب الشعب الكويتي الكثير من المصاعب. فعلى طول الشريط الحدودي بين البلدين، وعلى مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم، بذل رجال سلاح الحدود السعودي جهوداً جبارة لمتابعة ومساعدة أشقائهم الكويتيين وغيرهم من مختلف الجنسيات النازحة من الكويت عبر الحدود هرباً من ممارسات القوات العراقية. وقامت دوريات سلاح الحدود بنشاط مكثف في إطار عملها الإنساني خاصة في منطقة الخفجي وقدمت كافة أشكال العون والمساعدة وفقاً لتوجيهات قيادات المملكة.

ولم يقف دور المساعدات السعودية في هذه المنطقة عند دور رجال سلاح الحدود رغم ضخامته، لقد لعب أبناء الشعب السعودي من المدنيين دوراً بارزاً في هذه الساعات كان موضع تقدير وثناء كافة الأجهزة. يقول شاهد عيان إن المدنيين من أبناء الشعب السعودي - دون توجيه أو أوامر من أي من الجهات الرسمية وبمحض ارادتهم - كانوا يتوغلون في الأراضي الكويتية عبر الحدود مخاطرين بأرواحهم باحثين عن أية سيارات تقل الأشقاء الكويتيين حيث اعتادوا على تقديم المساعدات العاجلة التي يحملونها معهم وقيادة تلك السيارات إلى الطريق الصحيح لمنافذ العبور على الحدود. لقد كان نداء الواجب فقط ولا شيء غيره هو الذي دعا هؤلاء الشباب والرجال إلى موقفهم الرائع هذا والذي كان محفوفاً بكل المخاطر غير أن عناية الله وحدها كانت هي الحارس والمعين.

لقد أكدت المحنة التي تعرض لها شعب الكويت على عمق الروابط النبيلة التي تربط بين الشعبين الشقيقين، وتنادي أبناء المملكة في مظاهرة خير ومودة لمساعدة أبناء الشعب الكويتي انسجاماً مع الخط الواضح للقيادات السعودية في هذا المجال. وفي المنطقة الشرقية وقف أبناء الشعب السعودي وقفة جديرة بكل التقدير لمساعدة اخوانهم الكويتيين، وتعاونوا في ايواء أكثر من أربعين ألف نازح كويتي في الفنادق والعقارات الخاصة. كما قامت الامارة بتجهيز المدارس لايواء الأعداد المتزايدة منهم والتي كانت

تفر في كل ساعة صوب حدود المملكة هرباً من جحيم القوات العراقية. لقد نجح أبناء الشعب السعودي على كل المستويات في رسم صورة باهرة للكرم العربي الأصيل الذي تجسد في ساعات الأزمة الحالكة.

إن أبرز مظاهر التأييد السعودي للكويت الشقيق في محنته لم تتجسد فقط في شكل المساعدات والمعونات والتسهيلات التي قدمت لأبناء الشعب الكويتي سواء في داخل المملكة أوخارجها في كل بقاع العالم. لقد كان الدعم الحقيقي الذي ترك آثاره واضحة في تطورات تلك الأزمة هو التأييد السعودي للشرعية الكويتية ممثلة في أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح وولي عهده الشيخ سعد العبد الله الصباح. وهذا الدعم يبدو واضحاً مبهراً حينما نتابع مواقف المملكة في كل المحافل العربية والاقليمية والدولية، والتي تمسكت منذ الساعات الأولى للأزمة بثوابت لا تتغير كان أهمها ضمان عودة الشرعية الكويتية كحد أدنى لتحقيق الحل المنشود لتلك المشكلة. كما لعب الاعلام السعودي من خلال نقلة حضارية رائعة دوراً بارزاً مؤثراً في تكريس هذا المضمون وتسليط الضوء على تمسك المنطقة العربية والخليجية، والشعب الكويتي بكل فئاته بالشرعية الكويتية وحكومة سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح. لقد كان من اللازم التأكيد على هذا المعنى في مواجهة الاجراءات العراقية التي استهدفت العبث بالعقل العربي والكويتي على وجه الخصوص من خلال الاعلان عن قيام حكومة للمعارضة الكويتية. ورغم أن العراق لم يستطع أن يخدع العالم بهذه الاجراءات التي سرعان ما تبين زيفها إلا أن الدور البارز للاعلام السعودي على الصعيدين الداخلي والعالمي أثر بشكل مباشر في تقرير حقيقة هامة ألا وهي عدم افتقار الادارة الكويتية إلى الشرعية اللازمة لها كما ادعى العراق.

لقد امتلأت الصحف السعودية وأجهزة الاعلام المختلفة بكثير من المناسبات التي أعرب فيها أبناء الشعب الكويتي عن تمسكهم الكامل بحكومتهم ممثلة في أمير البلاد وولي عهده وأعضاء حكومته، ورفضهم التام لتلك الحكومة العميلة التي شكلها النظام العراقي، ووصفوها بأنها حكومة مزيفة ليس من بينها اسم كويتي واحد. ومن خلال هذه الحملات الاعلامية السعودية الهادفة، دأب أبناء الكويت على التأكيد أنه لم يكن هناك خائن واحد بين الكويتيين، ونجحوا، ومعهم الاعلام السعودي، في كشف حقائق الموقف كاملة والتي تتمثل في اصرارهم والتفافهم حول حاكمهم الشرعي ورفضهم لتلك الممارسات البغيضة للنظام العراقي. لقد ألجمت المفاجأة التي بادر بها صدام ألسنة شعب الكويت لأيام طويلة، لكنها لم تمنعهم أن ينطقوا بالحق حينما نطقوا معربين عن ألمهم عن أن تجيء تلك الضربة من رجل تقلب طويلاً في نعيم

الكويت وعاش سنوات وسنوات على ما كانت تقدمه له الكويت وشعبها من مساعدات وتأييد على كافة المستويات.

ولكن، ما هو موقف الشعب العراقي في خضم هذه الأحداث؟ ذلك السؤال لا بد أن يطرح نفسه ويلح على أذهان الملايين من أبناء الشعب العربي في محاولة للتثبت من كل الأفكار والقيم والمبادىء التي تعيش في عقولنا كعرب، سؤال نطرحه قبل أن نقدم مكرهين على الامتثال لدواعي التغير التي تلح في نفوسنا تجاه رفض كل أو بعض ما هو عربي. لا شك أن الشعب العراقي هو أحد التجمعات العربية الكثيرة التي ابتليت بنظام البعث التكريتي الذي يفتقر تماماً إلى الشرعية في بيئته الداخلية، كما يفتقر إلى الانسجام مع أي من الخطوط العريضة للنظام الدولي في بيئته الخارجية. والحديث عن الرفض العربي العراقي لنظام صدام ليس من قبيل الكلمات الجوفاء والشعارات التي حان وقت اطلاقها، إنه ثابت بالقول والفعل في كافة صوره. في حديث بعث به أحد الجنود العراقيين ويدعى «خضير صالح» إلى إخوانه في القوات العراقية يقول:

«اخواني جنود العراق وجنود العرب وجنود الاسلام، هيا أسرعوا ولا تترددوا لنشتري كرامتنا باستسلامنا إلى أبناء الكويت، لا يوجد سبب واحد يدعونا إلى محاربة أبناء عمومتنا الذين طالما وقفوا معنا في محنتنا وساندونا في أوقات ضيقنا بعد أن بعثنا الظالم إليهم لنرد لهم الجميل باغتصاب أراضيهم وقتل نسائهم وأطفالهم. لا لن نفعل هذا وسنثبت للعالم أننا شرفاء أوفياء نرد الجميل بالجميل لا بالغدر والخيانة، هيا يا أخي سلم سلاحك ونفسك إلى أقرب كويتي واطلب من الكويتيين جهاز راديو لتعرف كم وقف العالم ضدنا، وكم وصفونا بأننا خونة وأننا أصحاب غدر وخيانة، وأننا رددنا جميل الاخوان والأخوات في الكويت بأن قطعنا اليد التي امتدت لتساعدنا، فهل نقبل هذا؟ هل نرضى أن نسود صورتنا في صفحات التاريخ، هل نرضى أن نكون شعباً خائناً وسط الشعوب؟».

وأوردت بعض الصحف السعودية حديثاً لأحد أبناء الشعب الكويتي هو عبد الله العنزي الذي فر بعائلته من جحيم الحياة على أرض الكويت في ظل التهديد العراقي، قال العنزي لقد هربنا من جحيم جنود العصابات العراقية التي يسمونها الجيش الشعبي، إنهم مجموعات من المرتزقة ورجال العصابات من العراقيين والفلسطينيين والأردنيين. وأضاف لقد تحدثت مع كثير من الجنود العراقيين النظاميين الذين أكدوا أن القيادات العراقية قد غررت بهم، وأقسموا بالله أنهم لم يعلموا أين هم إلا بعد أن تعدوا منطقة العبدلي، وحينها عرفوا أنهم يهاجمون الكويت الجار والشقيق. وقال العنزي إن الظروف جمعته مع عقيد عراقي أقسم أن الهدف من

التحرك العراقي كما أوضحته القيادات العراقية قبل الغزو كان القيام بمناورات مشتركة مع الجيش الكويتي. ويضيف الضابط العراقي بقوله: «لو أعرف أن أحداً سيقوى على حماية أمي وأبي في العراق من ظلم الطاغية لخلعت هذه الملابس العسكرية وهربت مع من يهربون إلى المملكة العربية السعودية»(٦٦).

*** خصوصية الموقف وخصوصية المكان**

المملكة العربية السعودية هي حاضرة الإسلام وقلعته الحصينة، وقد حباها الله بمقومات كفلت لها التقدم والرقي والازدهار. وفي نفس الوقت فقد عمل قادة المملكة على نهج مؤسسها الكبير الملك عبد العزيز آل سعود على صون تلك الأراضي والحفاظ على أمنها واستقرارها بكل قوة وثبات في الموقف. وكان اهتمامهم بالمقدسات الإسلامية التي تحتضنها المملكة هو جزء لا يتجزأ من مجمل السياسة السعودية على الصعيد الداخلي، وكذلك خدمة زوار بيت الله الحرام وحجاجه وتوفير أقصى درجات الطمأنينة والراحة. لقد شهدت الفترة الأخيرة من عهد الملك فهد بن عبد العزيز أكبر توسعة عرفها التاريخ الإسلامي للحرمين الشريفين. وقد هدف الملك فهد بن عبد العزيز من خلال تبنيه لمشروعات التوسعة في المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف توفير أقصى الضمانات الممكنة لراحة حجاج بيت الله والمعتمرين والزوار، وتحقيق أكبر مساحة يمكن توفيرها للقادمين إلى الأراضي المقدسة

والمملكة وهي تتمتع بهذا الوضع الخاص جداً الذي لا يشاركها فيه دولة أخرى في العالم كله، قد وعت عن إدراك مدى عظم وضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقها ليس فقط في توفير الحماية الكافية لتلك المقدسات الإسلامية، والحفاظ عليها مصونة طاهرة، بل وتوفير كافة الخدمات التي يحتاجها زوار وحجاج بيت الله الحرام على كافة المستويات من إقامة ومعيشة ووسائل للانتقال.

في هذا الإطار، عملت قيادات المملكة منذ اللحظات الأولى من عمر أزمة الخليج على ترسية كل دعائم الاستقرار الداخلي ضماناً لقدسية تلك المشاعر الإسلامية الطاهرة. وكانت المملكة رغم كل المحاذير التي كان لها أن تأخذ بها بعيدة تماماً عن كل أشكال

دعائم الاستقرار الداخلي ضماناً لقدسية تلك المشاعر الإسلامية الطاهرة. وكانت المملكة رغم كل المحاذير التي كان لها أن تأخذ بها بعيدة تماماً عن كل أشكال
الاجراءات الاستثنائية وقوانين الطوارىء وما إلى هذا مما اعتادت دول العالم كله اللجوء إليه في وقت الأزمات. لقد ارتضت المملكة شريعة الله قانوناً من زمن طويل وما كان لها أن ترتضي اللجوء إلى غير الله حكماً فيما أقدمت عليه. ومن أهم الثوابت

في السياسة الأمنية التي تعاملت بها المملكة مع واقع الأزمة خاصة على صعيد الأمن الداخلي، أن المقيمين على أرضها مسؤولون فقط عن منهجهم الشخصي في المجتمع السعودي، وأن المملكة لن تؤاخذ أحداً مهما كانت هويته بمواقف دولهم وحكوماتهم. وكما يتضح من البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية السعودية في هذه الفترة، نرى أن المملكة أعربت في أكثر من مناسبة عن أطيب مشاعرها تجاه المقيمين على أرضها دون النظر إلى جنسياتهم أو انتمائهم إلى دول قد تكون من تلك التي أظهرت مواقف سلبية تجاه المملكة ابان الأزمة طالبة منهم مساعدتها في الحفاظ على أمن هذا البلد الطاهر من خلال عدم الاستجابة للدعايات والحملات المغرضة التي تدسها وسائل الاعلام الحاقدة المأجورة والتي تهدف بها إلى بث الفتنة واثارة الدسائس بين الشعوب العربية الشقيقة.

وقد أظهرت معظم الجاليات العربية والإسلامية مشاعرها الطيبة الأصيلة تجاه المملكة العربية السعودية شعباً وحكومة، توالت برقيات التأييد من كافة تلك الجاليات موجهة إلى الملك فهد بن عبد العزيز، معربة عن ثقتها في عدالة موقف المملكة وقناعتها بشرعية الاجراءات التي اتخذها للدفاع عن المقدسات الإسلامية.

وعلى الصعيد الرسمي، استنكر العلماء المسلمون في سائر أنحاء الأرض ما قام به العراق من غزوه الكويت، وأيدوا دون تحفظ أو استثناء ما قام به الملك فهد بن عبد العزيز من خطوات وقائية للدفاع عن أمن المملكة الذي هو أمن الأراضي الإسلامية المقدسة. وفي الرياض أصدرت هيئة كبار العلماء بياناً أوضحوا من خلالها انسجام موقف الملك فهد بن عبد العزيز مع ما أقره الدين الحنيف وحكم الشرع من ضرورة الدفاع عن الأمة الإسلامية، هذا نصه[٦٧]:

«الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه ولزم سنته إلى يوم الدين، وبعد. . .

فإنه لم يغب عن علم هيئة كبار العلماء وغيرهم في المملكة العربية السعودية ما حدث على حدودها من حشود قوات كبيرة وعدوان على دولة مجاورة لدولة العراق. ولقد بلغ الهيئة ما تناقلته وكالات الأنباء وبثته وسائل الاعلام ونقله الفارون من الدولة المعتدى عليها الكويت، من أمور فظيعة وجرائم خطيرة واستهتار بالقيم وانتهاك لحرمة الجوار مما واقعه أعظم من وصفه والسعيد من وعظ بغيره.

وهذا هو الذي حدا بولاة الأمر في المملكة العربية السعودية إلى أن يأخذوا بأسباب

حماية بلادهم وأهلها ومقوماتها من التعرض لمثل ما تعرضت له جارتهم الكويت وأن يطلبوا اعانة الدولة العربية وغير العربية لدفع الخطر المتوقع والوقوف بوجه العدوان المرتقب ممن يريد مداهمة البلاد ـ وقد حققت وقائع الأحوال في الكويت أن هذا العدو لا يوثق بوعده ولا تؤمن خيانته.

لذا فإن بيان الحكم الشرعي في هذه المسألة أمر حتمي ليكون الناس في هذه البلاد وفي غيرها على بصيرة من الأمر ويجلى لهم الواقع عن طريق علمائهم. لهذا قرر مجلس هيئة كبار العلماء عقد جلسة خاصة لإصدار هذا البيان ليوضح للناس فيه ضرورة الدفاع عن الأمة ومقوماتها بجميع الوسائل الممكنة وأن الواجب على ولاة أمرها المبادرة لاتخاذ كل وسيلة تصد الخطر وتوقف زحف الشر وتؤمن للناس دينهم وأموالهم وأعراضهم ودماءهم وتحفظ لهم ما ينعمون به من أمن واستقرار.

لذا فإن مجلس هيئة كبار العلماء يؤيد ما اتخذه ولي الأمر وفقه الله من استقدام قوات مؤهلة بأجهزة قادرة على اخافة وارهاب من أراد العدوان على هذه البلاد. وهو أمر واجب تمليه الضرورة في الظروف الحاضرة ويحتمه الواقع المؤلم، وقواعد الشريعة وأدلتها توجب على ولي أمر المسلمين أن يستعين بمن تتوفر فيه القدرة وحصول المقصود. وقد دل القرآن والسنة النبوية على لزوم الاستعداد وأخذ الحذر قبل فوات الأوان. «وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم».

وبعيداً عن الكثير من مظاهر التأييد التي حظيت بها الاجراءات التي اتخذها الملك فهد بن عبد العزيز، وفي ضوء بيان مجلس هيئة كبار العلماء، نستطيع أن نطرح سؤالاً هاماً اليوم بعد أن انتهت تلك الأزمة بحمد الله إلى خير نهاية كما رسمتها قيادات المملكة، وعلى المرجفين والمناوئين والمرضى من المزايدين على مقدرات الإسلام أن يجيبوا على هذا التساؤل: ما هو المنهج البديل الذي كان يمكن للمملكة أن تسلكه لحل تلك المشكلة؟.

إن اجابة السؤال ببساطة شديدة هي أنه لم يكن هناك بديل، وتلك الاجابة تحتمها عدة حقائق لا يمكن تجاهلها أو المزايدة عليها هي الأخرى، وهي:

- إن المرجفين أنفسهم يعجزون عن الاجابة على هذا التساؤل، أو أنهم سيزيدون في غيهم فيأتون باجابات لا علاقة لها بصلب القضية كعهدهم دائماً حينما يكون عليهم التعرض لقضية حق يريدون من ورائها تحقيق أباطيلهم.
- إن التفسير الذي أورده كبار علماء المسلمين وفي مقدمتهم علماء المملكة يتفق تماماً

مع روح النص التي تدعو المسلمين إلى التجهز واعداد مظاهر القوة كيفما كانت لارهاب عدوهم: «واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم». كما أن اجتهادات علماء المسلمين في هذا الصدد جاءت منسجمة تماماً مع الاجراءات التي اتخذتها قيادات المملكة للدفاع عن مصير الأمة الإسلامية كلها قياساً على ما أخذ عن رسول الله ﷺ في مواقف عدة من اللجوء إلى القوة والاستعانة بها بغض النظر عن ماهية تلك القوة.

- إن الاجراءات التي لجأ إليها الملك فهد بن عبد العزيز وإن لم تكن في حاجة إلى مزيد من التبريرات في ضوء تعرض مصير العالم العربي والإسلامي كله للخطر، إلا أنها تتفق أيضاً مع قاعدة ذهبية في الفقه الإسلامي أقرها المشرع وهي أن الضرورات تبيح المحظور: «فمن اضطر منكم غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه».
- وأخيراً فإن اجماع الأمة بصغيرها وكبيرها على ضرورة اللجوء إلى تلك الاجراءات كان كافياً جداً لكي يعطي هذه الاجراءات الشرعية اللازمة في ضوء الفهم الفقهي لأمر من أمور المسلمين، وخاصة بعدما تبين للعالم أجمع كيف أن هذه الاجراءات أفادت أكثر بكثير مما أضرت بقضية من أخطر القضايا التي تعرض لها العالم الإسلامي في تاريخه كله، بل تكاد تكون أخطرها على الاطلاق.

وأخيراً، فقد كان يكفي كل ما تقدم للدلالة على أن صناعة القرار في المملكة العربية السعودية قد تمت في ظل أقصى درجات التفهم والوعي لمتطلبات تلك المرحلة الحرجة من عمر أمة الإسلام. إلا أن هناك دلالة ذات مغزى عميق يجب عدم اهمالها عند التعرض لهذه القضية، وهي خصوصية المكان، خصوصية الموقع بكل أبعادها السياسية والجغرافية والاقتصادية، والتي صنعت بالتالي خصوصية الموقف السعودي. إن الموقع الفريد المتميز الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية سواء على الصعيد السياسي باعتبارها الشقيقة الكبرى في العالم العربي والخليجي على وجه الخصوص، وباعتبارها حاضنة المقدسات الإسلامية ومحط أنظار ومهوى أفئدة المسلمين في كل زمان ومكان، أو على الصعيد الاقتصادي بما لها من ثقل تعرضنا له كثيراً فيما سبق، والذي مكنها من ممارسة دور الريادة في الحفاظ على الأوضاع الاقتصادية بين أكبر الدول ذات التأثير في مجريات الاقتصاد العالمي ومنها دول منظمة الأوبك، أو على الصعيد الجغرافي بما لها من ملامح خاصة يتحدد من خلالها الأمن واستقرار المنطقة، ويهتز بتعرضها للخطر أو التهديد.

هذه الخصوصية في المكان والمكانة، هي التي حددت خصوصية الموقف السعودي،

وكان لزاماً على قيادات المملكة أن تتحرك بحرص وقوة، وأن تمارس دورها الملقى على عاتقها في أمانة وثبات، آخذة في اعتبارها أن ما تقرره قياداتها الحكيمة ليس منعكساً فقط على مساحة ضيقة محدودة من المكان والزمان، بل إن آثاره ستمتد لتشمل وعاء زمنياً طويلاً، وتغطي مساحة مكانية كبيرة. وبقدر ما كان القرار خاصاً وحكيماً، بقدر ما ستكون آثاره ايجابية لكل أرجاء الوطن والأمة العربية والإسلامية، ولكل الأجيال الحالية والقادمة إن شاء الله.

# الفصل الثاني

# استراتيجية المواجهة السعودية

## الدبلوماسية السعودية

- مرتكزات السياسة الخارجية السعودية
- مهام وأهداف السياسة الخارجية السعودية
- الدوائر التي تتحرك فيها الدبلوماسية السعودية
- الدبلوماسية السعودية . . . ثوابت تجاه أزمة الخليج
- الدبلوماسية السعودية . . . السلوك وفعالياته
- فعاليات الدبلوماسية السعودية تجاه أزمة الخليج

## استراتيجية الدفاع السعودية

- واقع الاستراتيجية العراقية وأهدافها
- مبررات استراتيجية الردع السعودية
- خصائص استراتيجية الردع السعودية
- التكييف الصحيح للقوات الصديقة المساندة

## الدبلوماسية السعودية

الـدبلوماسيـة بشكل عـام هي مجموعـة المفاهيم والقـواعد والاجـراءات والمـراسم والمؤسسـات والأعراف الـدولية التي تنـظم العلاقـات بين الـدول والمنـظمات الـدوليـة والممثلين الـدبلوماسيـين، بهدف خـدمة المصـالح العليـا والسيـاسـات العـامـة للدول وللتوفيق بين مصالح الدول بواسـطة الاتصال والتبـادل واجراء المفـاوضات السيـاسية وعقـد الاتفاقـات والمعاهـدات الدوليـة والـدبلومـاسيـة أداة رئيسيـة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية[1].

وإذا كـان ما تقـدم عن الدبلومـاسيـة بمفهـومهـا العـام وإطـارهـا الـواسـع، فـإن الدبلوماسية تجاه أية أزمة دولية أو تطور عرضي من تطورات العـالم هي جزء لا يتجـزأ من دبلوماسية الدولة بشكلها العام، تستمـد منها خصـائصها وتستلهم منهـا خطوطهـا العريضة وقواعد حركتها. وينطبق نفس ما تقدم على الدبلوماسية السعوديـة تجاه أزمـة الخليج، فالدبلوماسية السعودية حيال هذه الأزمة تحمـل نفس خصائص الـدبلوماسيـة في شمولها وعموميتها[2].

ولعل الفهم الدقيق والتحليل العميق للدبلوماسيـة الانموذج التي صـاغتها السيـاسة الخارجية السعودية تجاه أزمة هي بـأبسط تعبير أخـطر أزمات النصف الثـاني من القرن العشرين لا يتأتى إلا من خلال استعراض أهم مرتكزات السياسة الخارجية السعوديـة وكذا الدوائر التي تتحرك في إطارها هذه السياسة ثم المهام الإنسانية والتاريخية المنـوطة بهـا والمستمدة بـالأساس من مهـام المملكة كـدولة قـائد لنـظامـين اقليميـين، النـظام

الاقليمي العربي والنظام الاقليمي الاسلامي. كل ما تقدم قد يجعل من اليسير الانطلاق إلي تحليل ثوابت الدبلوماسية السعودية تجاه أزمة الخليج والتحليل الأخير من شأنه أن يقدم لتفصيل فاعليات سلوك الدبلوماسية السعودية ولنتابع ما تقدم بالدراسة والبحث:

## أ ـ مرتكزات السياسة الخارجية السعودية

السياسة الخارجية السعودية كأية سياسة خارجية تعني عملية مركبة تجمع بين عمليات أخرى جزئية أو بسيطة تتمثل في اعداد وصناعة واتخاذ وتنفيذ القرار الخارجي وأية سياسة خارجية في العالم تمر بمراحل عدة حتى تتبلور في شكلها النهائي فهناك أولاً مرحلة الاعداد والبحث عن البدائل ثم هناك ثانياً مرحلة الصناعة واختيار البدائل، وهناك ثالثاً مرحلة بلورة القرار واتخاذه بشكله النهائي، وهناك أخيراً مرحلة تنفيذ القرار وتطبيقه على أرض الواقع. والسياسة الخارجية وهي تمر بهذه المراحل لا بد لها أن تنطلق من مجموعة من المرتكزات التي تحدد معالمها وتوجهات حركتها، والسياسة الخارجية السعودية بدورها تنطلق من مجموعة مرتكزات يمكن تناولها في الآتي[٣]:

* **الرشاد والعقلانية فيما يتعلق بالقرار الخارجي:** مرتكزات السياسة الخارجية السعودية تتسم بالترابط حيث إن كل مرتكز يقود إلى الآخر ويرتبط به، وأول هذه المرتكزات يتمثل في الرشاد والعقلانية في صناعة واتخاذ القرار الخارجي. وما من شك في أن السياسة الخارجية السعودية قد اكتسبت هذه السمة كأحد أهم مرتكزاتها من طبيعة النظام السياسي السعودي؛ فالنظام السياسي السعودي يتسم بالاستقرار والقوة والرسوخ وهذه الصفات منبثقة من عناصر قوية تدعم ذلك النظام وتكسبه منعة وقوة، والعلاقة جد قوية بين طبيعة النظام السياسي ومدى قوة واتساق السياسة الخارجية لذلك النظام.

والرشاد والعقلانية في اتخاذ القرار الخارجي في السياسة الخارجية السعودية يتأتى من خلال خبرة وحنكة صائغ القرار الذي يعمل وفق قواعد وأسس راسخة ومبادىء قويمة واطار مرجعي نهائي تمثل في كتاب الله وسنة رسوله الكريم. وسياسة خارجية بهذا الوصف ووفق هذه الأسس لا بد لها أن تتصف بالكمال وتتحرى الدقة والموضوعية بشكل دائم وثابت. ومن ثم فإن سلوك المملكة الخارجي لا يحتمل التأويل، فتوجهاته واضحة ومنطلقاته ثابتة راسخة وأهدافه لا خلاف حولها.

* **احترام مبادىء القانون الدولي والأعراف والأخلاق الدولية:** الدولة في المجتمع الدولي كالفرد في المجتمع البشري لا يمكن له أن ينفصل عن مجتمعه أو يعيش في عزله

عن ذلك المجتمع. ولعل الدولة في المجتمع الدولي تكتسب هيبتها الدولية وكذا مصداقيتها في ذلك المجتمع من خلال احترامها لمبادىء القانون الدولي الذي يصع أدوات السلوك الدولي وتمسكها بما استقر عليه العرف الدولي وتقديرها للأخلاقيات الدولية.

والدولة السعودية منذ نشأتها وهي تتبنى سياسة خارجية تتمثل أهم مرتكزاتها في احترام مبادىء القانون الدولي والأعراف والأخلاق الدولية. فهي تقدم الأنموذج أو المثال للسياسة الخارجية للدولة في الإسلام ومن ثم فقد اكتسبت المملكة وسياستها الخارجية احترام وتقدير العالم أجمع ونالت ثقته وتقديره.

* **الثبات والاتزان**: انطلاقاً من المرتكزين السابقين جاء المرتكز الثالث والأخير الذي ترتكز عليه السياسة الخارجية السعودية وهو المتمثل في الثبات والاتزان؛ فالمواقف السعودية تتسم دائماً بالثبات والاستمرارية لأنها مبنية على أسس راسخة وقواعد قويمة. وعلى هذا تأتي السياسات أو التوجهات الخارجية السعودية متزنة أو متوازنة لأنها عميقة وليست سطحية، تبلورت بعد دراسة وتمحيص واستقراء لسوابق الماضي واستيعاب لحقائق الواقع واعتبار لمتطلبات المستقبل.

ترتيباً على ما تقدم جاء القرار السعودي الخارجي متسماً بسمات ثلاث، الرشاد والعقلانية واحترام القوانين الدولية وكذا الثبات والاتزان.

## ب ـ مهام وأهداف السياسة الخارجية السعودية

تتحدد أهداف السياسة الخارجية السعودية بشكل عام في هدفين أساسيين تتفرع عنها أهداف أخرى عديدة. ويتمثل هذان الهدفان في[1]:

* **المهام الأخلاقية الإنسانية التاريخية**: وتنطلق هذه المهمة من الدور الأخلاقي والإنساني والتاريخي الذي أعدت وتأهلت له المملكة العربية السعودية منذ انبعاث الدعوة الإسلامية من أراضيها المقدسة، وتتمثل هذه المهمة أساساً في نشر الدعوة الإسلامية واستمرار الحفاظ على هذه الدعوة منذ ظهور الرسالة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

* **مهام الريادة للنظامين الاقليميين العربي والإسلامي**: إلى المهمة السابقة تضاف مهمة أخرى، إلى السياسة الخارجية السعودية وهي القيام بدور الدولة القائد للنظامين الاقليميين العربي والإسلامي ولهذه المهمة تبعات، وتتشعب إلى مهام حضارية وثقافية وإعلامية وأيضاً ثقافية.

## ج ـ الدوائر التي تتحرك فيها الدبلوماسية السعودية

انطلاقاً من أهمية الدبلوماسية السعودية وأهمية دورها تتعدد الدوائر التي تتحرك فيها وتتمثل فيما يلي[٥]:

* **منطقة الخليج العربي**: وهذه هي أضيق الدوائر بالنسبة إلى الدبلوماسية السعودية حيث تباشر الدبلوماسية على هذه الدوائر نشاطاً واسع النطاق. وكان لها انجازات مشهودة تمثل أهمها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما ترتب عليه من اتفاقيات وممارسات لتقريب وجهات النظر بين دوله وشعوبه بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة

* **الوطن العربي**: الدائرة الأوسع قليلاً بالنسبة للدبلوماسية السعودية وهدف الدبلوماسية السعودية على هذه الدائرة يتمثل بشكل دائم ومستمر في تنقية الجو العربي من كل أشكال الخلافات، والتقريب بين وجهات النظر العربية، والانتهاء بذلك إلى أعلى درجة ممكنة من التنسيق والتفاهم بين الأشقاء. وللدبلوماسية السعودية دور رائد في نطاق هذه الدائرة.

* **العالم الإسلامي**: كما سبق القول للدبلوماسية السعودية مؤهلاتها الخاصة ومرتكزاتها الأساسية التي تمكنها من الحركة بسلاسة على هذه الدائرة. وقد تنفرد الدبلوماسية السعودية بهذه المؤهلات دون غيرها من الدول العربية والإسلامية. وبالفعل تجاوبت تلك الدبلوماسية مع هذه المؤهلات وتعاملت معها بفاعلية وحققت نتائج غاية في الأهمية والحساسية، فيما يتعلق بنشر الدعوة الإسلامية والحفاظ على التراث الإسلامي والقيم الإسلامية، وكذا توحيد العالم الإسلامي في صد التيارات الخارجية المعادية للإسلام.

* **العالم الغربي**: وعلى دائرة العالم الغربي حققت الدبلوماسية السعودية نجاحاً لا بأس به. فقد حاولت قدر استطاعتها اقامة صداقة وطيدة بين الأمة العربية والإسلامية وبين الدول الغربية، وعملت على توجيه طاقات وتأييد تلك الدول لمساندة قضايا ومصالح الأمتين العربية والإسلامية. وذلك بديهي لأنه ينبع من دور المملكة الرائد والقائد للعالمين العربي والإسلامي.

* **العالم الثالث**: كذلك كان دور الدبلوماسية على دائرة العالم الثالث رائداً وفعالاً، فقد قدمت الدبلوماسية السعودية كل أنواع المساعدة المادية والمعنوية لقضايا العالم الثالث سواء كانت قضايا التقدم والتنمية أو قضايا الكفاح من أجل التحرر من

الاستعمار والتفرقة العنصرية، كما نجحت تلك الدبلوماسية في شحد تأييد دول العالم الثالث لقضايا الأمتين العربية والإسلامية

## د ـ الدبلوماسية السعودية. . . ثوابت تجاه أزمة الخليج

لقد ضربت الدبلوماسية السعودية أروع الأمثلة تجاه أزمة حادة تهدد الأرض والاستقرار في معظم منطقة الخليج بل والمنطقة العربية بشكل عام، حيث تحركت تلك الدبلوماسية بمنتهى الاقتدار والثقة وبنفس خصائصها التي سبق تناولها قبل حدوث الأزمة واحتفظت على مدى مراحل الأزمة بتوازنها وثباتها. وبدأت الدبلوماسية السعودية منذ بروز أول بوادر الأزمة في التعامل معها وفقاً لمجموعة من الثوابت التي تبلورت في الآتي[٦]:

* **التمسك بالمبادىء والقيم الإنسانية**: لم تؤثر حساسية وخطورة الأزمة وتفاقم الأوضاع بشكل مخيف على طبيعة وجوهر الدبلوماسية السعودية. فبالرغم من كل ذلك حافظت تلك الدبلوماسية على خصائصها ومرتكزاتها الأساسية المتمثلة في الرشاد والعقلانية فيما يتعلق بالتعامل مع أزمة الخليج، وكذا احترام مبادىء القانون الدولي العام والأعراف والأخلاق الدولية وأخيراً الثبات والتوازن. وبالرغم من أن الدبلوماسية السعودية منذ بداية الأزمة قد أعدت عدتها للحركة بوصفها دبلوماسية أزمات إلا أنها تمسكت بكل القيم والمبادىء التي سبق تناولها. وقد بدا هذا المبدأ في حركة الدبلوماسية السعودية منذ بداية الأزمة ولم لن تحيد عنه.

* **الحفاظ على وحدة الصف العربي**: ثاني الثوابت في الدبلوماسية السعودية إزاء أزمة الخليج تمثلت في الحفاظ على وحدة الصف العربي. وقد جاهدت تلك الدبلوماسية منذ بداية الأزمة من أجل الحفاظ على وحدة الصف العربي، ولم تدع الفرصة لهذه الأزمة كي تنال من عرى التلاحم العربي. ولا يزال هذا هو مبدأ الدبلوماسية السعودية.

* **الوقوف إلى جانب الحق الثابت للكويت**: منذ البوادر الأولى لأزمة الخليج والدبلوماسية السعودية تتحرك تجاه أزمة الخليج من منطلق تأييد الحق الثابت لدولة الكويت ورفض أي عدوان في المنطقة أو تدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة من دول الخليج. ووفقاً لهذا فالعدوان العراقي على الكويت مرفوض تماماً، وكافة التصرفات العراقية المترتبة على الغزو العراقي للكويت مرفوضة بالتالي. ولا مفر من العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه ومحو أي أثر من آثار العدوان. وتصريحات الملك

فهد بن عبد العزيز في هذا الصدد واضحة وتسير في هذا الاتجاه، وتـذكي هذه الثـابتة في الدبلوماسية السعودية تجاه الأزمة.

* **تأييد الحل السياسي**: منذ بداية الأزمة والدبلوماسيـة السعوديـة تجاهـد من أجل تطويق الأزمة والحيلولة دون تصعيدها إلى حد الصراع المسلح. ولا يزال هذا هو مبدأ مهم وراسخ من ثوابت الدبلوماسية السعودية تجاه أزمة الخليج، فلديها قناعة بأن الحل السيـاسي سوف يحقق كـافة الأهـداف وسوف يجنب جميـع الأطـراف ويـلات الحـرب والدمار وسوف يضمن الاستقرار والأمن لشعـوب المنطقـة وسوف يكفـل الحفاظ عـلى وحدة الصف العربي.

* **تأييد الحـل العربي لـلأزمة**: مـع التركيـز على الانسحـاب الكامـل من الكويت مسبقاً وإعادة الشرعية، فهذه إحدى الثوابت في كل قناة من قنوات المعالجة السعوديـة وشرط أسـاسي لأي طـرح أو حـوار. وإذا كـانت إحـدى الثـوابت في الـدبلومـاسيـة السعودية تجـاه أزمة الخليـج هي الاتجاه بـالأزمة نحـو الحل السيـاسي، فإن ثمـة ركيزة أخرى ملازمـة، وهي أن يأتي الحـل السياسي بجهـود عربيـة. وظل المسعى الأسـاسي للدبلوماسية السعودية لتجاوز أزمة الخليـج يعمل في هـذا الاتجاه، وأي رصـد لحركـة الدبلوماسية السعودية تجاه أزمة الخليج يقيم الدليل على صحة ما تقدم وهـو ما سـوف نوضحه في موضع لاحق.

* **مناشدة كافة الأطراف ضبط النفس**: ثابتة أخرى أساسية من ثوابت الدبلوماسية السعـودية تجـاه أزمة الخليـج وهي تتمثل في احتفـاظ تلك الدبلومـاسية بـأهم مبادئهـا ومرتكزاتهـا، وهي الثبات والتـوازن، إذ لم تنزلق تلك الـدبلوماسيـة إلى طريق التهـور وتصعيـد الأزمة بـل حافـظت على دورهـا بصفتها دبلومـاسيـة رائـدة واستمـرت عـلى تماسكها بالحل السياسي للأزمة في إطار عربي، ومن ثم ناشدت كافـة الأطراف بضبط النفس مـع التـأكيـد الـدائم عـلى أن أي حـل أو منـاقشـة أو حـوار لا بـد أن يسبقـه الانسحاب بالكامل وغير المشروط للقوات الغازية وإعادة كامل الشرعية إلى الكويت.

### هـ ـ الدبلوماسية السعودية... السلوك وفعالياته

وإذا انتقلنا من المبادىء والثـوابت إلى السلوك بتفاصيله وفعـالياتـه فسوف نـلاحظ الاتساق الواضح بين مبادىء الدبلوماسية السعـودية، وحـركة هـذا السلوك تجاه أزمـة الخليج. ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

* تفاصيل الدبلوماسية السعودية تجاه أزمة الخليج وفقاً لمبدئين أساسيين يتمثلان في الآتي[٧]:

- **التفاوض والحوار**: منذ بداية الأزمة وحتى الغزو العراقي للكويت والدبلوماسية السعودية تعتمد خيار التفاوض والحوار لتعاملها مع أزمة الخليج. وهذا الخيار يحتل موقعاً مهماً في أولويات الدبلوماسية السعودية تجاه الأزمة.
- **الردع**: الخيار الثاني الذي يلازم الأول ويرتبط به هو الردع؛ فالأزمة تعني تهديداً خطيراً للأمة والاستقرار في منطقة الخليج، وتعني أيضاً اعتداءً صارخاً على دولة مستقلة وذات سيادة، وتعني كذلك العبث بمقدرات الشعوب ومصائرها والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. وإذا كانت الأزمة بهذا الشكل فهي تستوجب ردعاً يجعل المعتدي يفكر أكثر من مرة قبل القيام بمباشرة عدوانه وتكبده في حالة اقدامه على ذلك العدوان ما قد يكلفه وجوده وكيانه.

وهذان الخياران في الدبلوماسية السعودية لا يلغي أحدهما وجود الآخر، ولا يتعارض معه بل إن كلاهما قد يكون ضرورياً لوجود الآخر: فلا تفاوض ولا حوار بدون قوة. وإذا كان السلام غير مدعوم بقوة تعززه وتقويه فهو الاستسلام. وكذلك فالقوة والمنعة والردع لا تغلق الباب أمام الحوار والتفاوض، ولا تقلل من شأن الحل السياسي المبني على الاحترام المتبادل لحقوق شعوب ودول المنطقة.

## و ـ فعاليات الدبلوماسية السعودية تجاه أزمة الخليج

أما عن فعاليات الدبلوماسية السعودية إزاء أزمة الخليج والتي سارت وفق ما تقدم من مبادىء وثوابت وكذا بدافع من الخيارات المتفق عليها فيمكن القول[٨]:

- **محاولات تطويق الأزمة**: قبل حدوث عملية الغزو على أثر تفجر الأزمة والتي بدأت بتهديدات عراقية سافرة تحركت الدبلوماسية السعودية من أجل احتواء الخلافات وتطويق الأزمة. فكانت مساعي الملك فهد بن عبد العزيز في هذا الاطار، وكان لقاء جدة بين الوفدين الكويتي والعراقي نهاية المطاف بالنسبة إلى التفكير الذرائعي ومنطق المؤامرة الذي اعتمده الرئيس صدام حسين لتفجير وادارة أزمة الخليج وبداية السير الحثيث على طريق التردي والانهيار.

ولا يؤخذ على الدبلوماسية السعودية أنها لم تتمكن من احتواء الأزمة، بل يحمد لها أنها بذلت جهداً، لو لم يصطدم بالمنطق العراقي سالف الذكر وبالاصرار على

تفجير الأزمة، لكان كفيلاً باحتواء أية خلافات واختلافات مهما كانت حادة ومستعصية.

وظلت الدبلوماسية السعودية على وتيرتها المحبذة للغة الحوار والتفاوض والحل السياسي لأزمة الخليج حتى بعد احتلال العراق للكويت. فهي لبثت لا تمانع في العودة إلى الحق وفي الاحتكام إلى منطق العقل، وتركت الباب مفتوحاً على مصراعيه للمساعي الحميدة والوساطات الفردية والجماعية والجهود الصادقة الرامية إلى الحيلولة دون وصول الأزمة إلى درجة الانفجار المدمر، شريطة انسحاب العراق الفوري. لأن المطالبة بأي حق لا يجيز لأحد الاعتداء والاجتياح على بلد آمن، لهذا فإن كل حوار مطروح في ثوابت الخط السعودي لا بد أن يسبقه انسحاب كامل من الكويت، أي لا حوار قبل الانسحاب، ولا مبادرات قبل الانسحاب.

- **تنشيط الدور العربي**: في كل مراحل الأزمة قبل وبعد تفجيرها ركزت الدبلوماسية السعودية على الدور العربي في حل هذه الأزمة. فلقد استشعرت تلك الدبلوماسية بحاستها وشفافيتها أن الأزمة سوف تتسع رقعتها وتتعدد أطرافها وتتفرع أبعادها وتتشابك وتتعقد تفاعلاتها وآثارها. ومن ثم جعلت من العنصر العربي عاملاً مهماً وركيزة أساسية من ركائز حركتها تجاه الأزمة في الخليج العربي.

كان الدور العربي يحتل موقعاً فريداً في إدراك الدبلوماسية السعودية عندما دعت بجدية واصرار إلى لقاء جدة وعندما تم التلاقي بل العناق بينها وبين الدبلوماسية المصرية في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد في القاهرة عقب الغزو العراقي للكويت. ولا يزال ذلك العناق بين الدبلوماسيتين العربيتين وبينهما وبين أي جهد عربي صادق وجاد لاحتواء الأزمة عنصراً مهماً من عناصر حركة الدبلوماسية السعودية.

- **الاستعداد لرد العدوان**: آخر الفعاليات السعودية للتعامل مع أزمة الخليج هو الاستعداد لرد العدوان وردع المعتدي. ولا يتعارض هذا المسعى مع ما تقدم من فعاليات أخرى بل ربما يتممها ويقوي من ركيزتها. ونظراً لأهمية هذا المسعى وحيويته فهو في حاجة إلى معالجة خاصة وتناول دقيق ومتأن من خلال مبحث مستقل.

# استراتيجية الدفاع السعودية

إزاء أخطر أزمات النصف الثاني من القرن العشرين قدمت الدبلوماسية السعودية نموذجاً فريداً للتعامل مع تلك الأزمة. إذ استنفدت كافة السبل واستخدمت أدوات شتى في إدارة الأزمة. إلا أن الأزمة قد استعصت على الحل الدبلوماسي وتطورت باتجاه القوة والصراع المسلح، وعليه فقد كان لزاماً على الدبلوماسية السعودية أن تتحول من دبلوماسية المهادنة إلى دبلوماسية القوة والصراع المسلح. ولم يتم ذلك التحول رغبة في الصراع ولكنها وضعت أمام اختيارات فرضت عليها ذلك التحول.

لقد كان جو المنطقة رهيباً ودرجة التوتر في تزايد مستمر. وهناك استراتيجية عراقية أعدت عدتها للصراع والحرب ومواصلة العدوان والزحف على دول المنطقة. فكان ذلك دافعاً طبيعياً ومنطقياً لتبلور استراتيجية سعودية بهدف الردع وردّ العدوان. وإضافة إلى واقع الاستراتيجية العراقية العدوانية والتوسعية كان ثمة مبررات عديدة لاستراتيجية الردع السعودية التي اتسمت بسمات عدة وخصائص معينة. حول هذه الاستراتيجية ومبررات وجودها وخصائصها والتكيف الحقيقي للقوات المساندة يأتي هذا المبحث.

## أ ـ واقع الاستراتيجية العراقية وأهدافها

اتسمت الاستراتيجية العراقية منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بأنها استراتيجية مواجهة وصراع، والسبب الرئيسي وراء اكتساب الاستراتيجية العراقية لهذه الصفة هو وصول الرئيس صدام حسين إلى السلطة في النظام السياسي العراقي ومن ثم اكتسبت تلك الاستراتيجية صفتها الأساسية من أهم صفات شخصية الرئيس صدام حسين. والاستراتيجية العراقية منذ خروجها من الحرب مع إيران وهي تعمل على ترسيخ جملة من الأسس والدعائم اتضحت بشكل سافر أثناء الغزو العراقي للكويت وتبلورت في شكلها النهائي وهي تستعد لمواصلة العدوان والتعدي بعد احتلال الكويت. ويمكن الحديث عن ثلاثة دعائم وأسس للاستراتيجية العراقية في الآتي:

* **التخطيط للعدوان**: سبق لنا في مبحث سابق أن تناولنا بشكل تفصيلي أهداف وطموحات الرئيس صدام حسين، وكذا سلوكه إزاء أزمة الخليج الذي اتضح من تحليله أنه كان سلوكاً عدوانياً. وقد انسحبت نفس صفات السلوك العراقي في تطوير الأزمة وإدارتها على الاستراتيجية العراقية التي تبلورت عشية حدوث الأزمة وإبان

تفجيرها. لم تكن الاستراتيجية سوى عدوانٍ وتعدٍّ على النظم السياسية في منطقة الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

* **الرغبة في التوسع**: إضافة إلى التخطيط للعدوان الذي مثل دعامة قوية من دعامات الاستراتيجية العراقية، التي تبلورت منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، كان ثمة دعامة أخرى قوية تبلورت في الرغبة في التوسع على حساب دول المنطقة. وقد بدأت أول الممارسات في هذا الصدد في المطالبات العراقية بشط العرب وإلغاء اتفاق الجزائر الذي وقع عام ١٩٧٥. وقد كانت هذه الطموحات بالفعل من الأسباب القوية التي وقفت وراء الصراع الطويل والمدمر الذي تفجر بين العراق وإيران. وبعد أن فرغ العراق من صراعه على الجبهة الشرقية اتجه ناحية الجنوب، وكانت مطالباته بأجزاء من الكويت ثم اجتياحه له مدعياً ملكيتها تحت دعوى «الحق التاريخي». ولا تزال الاستراتيجية العراقية تحمل في جعبتها الكثير من الدعاوى والطموحات القاتلة التي تنحو شطر التوسع.

* **الرغبة في السيادة والتفوق**: التخطيط للعدوان والرغبة في التوسع دعامتان للاستراتيجية العراقية، وثمة دعامة ثالثة تعتبر بمثابة الهدف النهائي لتلك الاستراتيجية ألا وهي الرغبة في السيادة والتفوق؛ فالاستراتيجية العراقية تنطلق من منطلق أساسي هدفه النهائي السيادة والتفوق ليس على مستوى منطقة الخليج العربي فقط بل على مستوى المنطقة العربية جميعها.

وعلى طريق تحقيق وترسيخ الدعامات الثلاث سابقة الذكر والتي تعتبر في ذات الوقت أهدافاً ثابتة لتلك الاستراتيجية سلكت خطوات متتابعة تمثلت في الآتي:

- **الصراع مع إيران وكافة دول الخليج**: من أجل السيادة والتفوق: منذ فترة طويلة والعراق لا يمل من العزف على وتر التفوق والريادة. ومن أجل ذلك عمل جاهداً من أجل تمزيق وحدة الصف العربي وتقسيم المنطقة إلى تيارين أو معسكرين متناحرين. ولعل تاريخ منطقة الخليج الحديث والمعاصر يقدم الدليل الواضح على هذا السلوك.

- **دخول الحرب مع إيران**: كانت الخطوة التالية للاستراتيجية العراقية هي محاولة التوسع على حساب الجارة الشرقية المتورطة في ظروف داخلية طاحنة ونظام سياسي ممزق فهي خطوة هامة في طريق بناء العراق القوي المسيطر والقائد.

- **تكوين جيش قوي**: اعتقد العرب جميعاً أن العراق دخل الحرب مع إيران وخبر

كثيراً من فنونها وتمرس عليها من أجل قضايا أمته ودفع العدوان عنهـا. ولكن ثبت أن هذا التوجه لم يكن يوماً في حسابات القيادة العراقية.

- **التصنيـع العسكري وتـرسانـات السلاح**: طـور العراق مؤسستـه العسكريـة تحت دعاوى واهية واتخم ترسانته العسكرية لأغراض غير مفهومة في حينها. فالحرب مع ايـران قد تـوقفت وبالـرغم من ذلك استمـر العراق في خـططه الراميـة إلى تطويـر تصنيعه العسكري وبناء ترسانته العسكرية.

- **اجتيـاح الكـويت**: مـا تقـدم من إجـراءات كـانت بمثـابـة الشق التمهيـدي في الاسـتراتيجية العـراقية. أمـا الغزو العـراقي في الكويت فيعـد بدايـة الشق العملي التكتيكي من تلك الاسـتراتيجية فغـزو الكويت واحتـلالهـا كـان بـدايـة التـوسـع والعدوان.

## ب ـ مبررات استراتيجية الردع السعودية

اقترنت استراتيجيات الردع لدى الخبراء بعلاقات الدولتين العظميـين الاستراتيجيـة خصوصاً وعلاقات القوى العظمى عموماً. إلا أن هذه الجزئيـة تستخدم هـذا المفهوم «اسـتراتيجية الـردع» بمعناه الـواسع لسحبـه على تحليـل استراتيجيـة الردع السعـوديـة لمواجهة استراتيجية عدوانية توسعية بالوصف السابق.

والردع يعني فيما يعنيه إشعار الخصم واقناعه بإمكانية تحطيمـه تمامـاً، أو على الأقـل إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بما يجعله يفكر بشكل جدي قبل إقدامه على العدوان أو تخويفه حتى لا يفكر في العدوان من الأساس.

وانطلاقاً من سياسات الرئيس صدام حسين واستراتيجيته التوسعيـة العدوانيـة التي سبق توضيح عناصرها وأهدافها كان على المملكة العربية السعودية وكذا كـافة الـدول الخليجية أن تتبنى استراتيجية رادعة. واستراتيجية الردع هذه لا بـد أن تتوافـر لها جملة من الصفات منها إشعار الخصم واقناعه بعناصر ومفـردات الردع وكـذا استيعاب قـوة الخصم وتحديدها وأخيراً تحديد بدائل التعامل مع الاستراتيجية المعادية بدقة بالغة.

وثمة مجموعة من المبررات الموضوعية تقف وراء استراتيجية الردع السعـودية تتمثـل في:

* **الدفاع عن النفس**: أمام استراتيجيـة ترتكـز على التخـطيط للعدوان وتـرغب في التوسع والسيطرة، كان لا بد من اعداد استراتيجية تصـدي ومواجهـة وردع، والهدف

الأساسي من وراء استراتيجية الردع السعودية هو الدفاع عن النفس. وقد تبلورت هذه الاستراتيجية عندما تيقنت القيادة السعودية من عدة حقائق أولها أن ثمة خطراً حالاً وتهديداً مباشراً لأراضي المملكة ودول الخليج الأخرى، ثانيها أن ثمة نية عراقية مبيتة للاعتداء على أراضي المملكة وبقية دول الخليج، ثالثها أن الاستراتيجية العراقية معدة ومهيأة للقيام بهذا الاعتداء وأن من حق المملكة وكذا بقية دول الخليج اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بالدفاع عن النفس ودفع العدوان ولن يتأتى ذلك إلا من خلال استراتيجية ردع قوية وفاعلة.

* **قواعد القانون الدولي**: ينص ميثاق الأمم المتحدة وكذلك قواعد القانون الدولي على أنه «في حالة قيام خطر حال أو تهديد مباشر لدولة من الدول فمن حق هذه الدولة اتخاذ كافة التدابير والاجراءات الكفيلة بالدفاع عن نفسها ودفع العدوان». ومن ثم فاستراتيجية الردع السعودية تجد أهم مبرراتها وقوام وجودها في قواعد القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة.

* **مبادىء الدين الإسلامي**: إذا كان الحق تبارك وتعالى قد فرض في شرعه قتال غير المسلمين لدفع الظلم وحماية الشريعة ونصرة دين الله، فقد حرم قتال المسلم للمسلم. وإذا كان الشرع قد استبعد التناحر والصراع بين المسلمين بداءة، إلا أنه نظراً لإدراك الحق تبارك وتعالى لطبيعة النفس البشرية، وهي دائماً أمارة بالسوء، فقد يكون احتمال نشوب الشقاق والتنافس بين المؤمنين قائماً. وعليه ينبغي قتل كل امكانيات التفكير في القتال والاعتداء والقضاء على كافة الطموحات الرامية إلى إثارة الفتنة وتحطيم آمال الباغي وتدمير طموحاته. فالاستعداد للعدوان قد يمنع وقوع الاعتداء من أساسه وذلك مصداقاً لقول الحق تبارك وتعالى ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾.

* **الرأي العام العالمي**: كذلك يدعم استراتيجية الردع السعودية موقف الرأي العام العالمي الداعي إلى حفظ الأمن والسلام في المنطقة. فالعدوان العراقي يعرض الأمن والسلام العالميين في المنطقة لخطر شديد، وتتفق كل دول العالم ومنظماته الاقليمية والعالمية وكذا رموز النظام الدولي حول إجراءات المملكة لردع العدوان.

## ج - خصائص استراتيجية الردع السعودية

تقوم استراتيجية الردع السعودية على مجموعة من السمات والملامح الرئيسية تتمثل في الآتي:

* تطوير السلاح والتسلح: اعتمدت استراتيجية الردع السعودية على أحدث ما توصلت إليه ترسانات الدول المتقدمة، وقد شمل ذلك عموم أفرع القوات المسلحة من برية وجوية ومساندة. كما أعدت تلك الاستراتيجية العدة لكافة احتمالات الحرب التي يمكن أن تفكر فيها وتقوم بها الاستراتيجية العراقية. وانطلاقاً من كون الاستراتيجية السعودية هي استراتيجية ردع فينبغي أن تعمل على تطوير وسائلها الدفاعية بشكل جيد وفعالية عالية ثم الاستعداد للقيام بالضربة الثانية والضربة الأولى (الوقائية) أو المجهضة إذا دعت الضرورة إلى ذلك(٩). وانطلاقاً من وضع الرئيس صدام حسين والعراق بوجه عام الذي يعاني من عزلة دولية شبه مطلقة وضغوط عالمية قاتلة قد تدفع بتلك الاستراتيجية في أحد اتجاهين: الاتجاه الأول: التراجع ومحاولة الخروج من المأزق بشكل لا يريق ماء الوجه وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب بما يعوض الخسائر التي خسرتها في تلك المغامرة. والاتجاه الثاني: تصعيد الموقف ودفع الأمور في اتجاه تفجير الأزمة. والاتجاه الأخير قد يدفع صدام حسين إلى اعتماد استراتيجية انتحارية ومن ثم فعلى الاستراتيجية السعودية التحسب بشدة تجاه مثل هذا الاحتمال.

* بروز الشخصية السعودية المميزة في قيادة القوة الرادعة: اعتمدت استراتيجية الردع السعودية لمواجهة العدوان السافر على المملكة وعلى الدول الخليجية الأخرى على قوات مساندة متعددة الجنسيات. إلا أن القوات السعودية تملك زمام المبادرة من حيث عنصر القيادة والتخطيط وإدارة العمليات، ويبقى دور القوات المساندة منحصراً في الفعاليات القتالية وزيادة تلك الفعاليات بما يتواءم مع طبيعة المعركة المحتملة.

* العنصر العربي في استراتيجية الردع: قامت استراتيجية الردع السعودية على طلب المساندة العربية قبل غيرها وكانت المسارعة في تلبية النداء جديرة بكل تقدير. وكانت تلك الاستراتيجية موفقة إلى أبعد مدى في البدء في طلب القوات العربية للمشاركة في ردع العدوان، ومثل هذا السلوك القويم يجد مبرراته في ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع المشترك وكذا في الاعتبارات القومية.

* العنصر الإسلامي في استراتيجية الردع: إضافة إلى العنصرين السابقين كان ثمة العنصر الإسلامي الذي سارع إلى تلبية دعوة المملكة لمساندة أبنائها في الدفاع عن الأرض التي يتوجب على كل المسلمين الدفاع عنها ضد أي عدوان أو تهديد، ويبدو هذا العنصر منطقياً.

* القوات الصديقة المساندة: القوات الصديقة الموجودة ضمن استراتيجية الردع

السعودية هي قوات ردع ومساندة لزيادة قدرات وفعالية تلك الاستراتيجية ووجود هذه القوات ضمن استراتيجية الردع له مبرراته الشرعية والدولية، وكذا سوابق تاريخية تؤيده وسوف يتضح ذلك بعد قليل(١٠).

## د ـ التكييف الصحيح للقوات الصديقة المساندة

منذ تفجر أزمة الخليج وتبلور استراتيجية الردع السعودية التي قامت لردع العدوان العراقي والدفاع عن أراضي المملكة ومقدرات الشعب السعودي، والشعوب العربية في منطقة الخليج، صاحبت ذلك حملة شعواء من المغرضين والمرجفين كان هدفها الأساس التشكيك في قرار المملكة بطلب المساعدة من الدول الصديقة، لرد العدوان على أراضيها وشعبها. وعليه ينبغي تقديم التكييف الصحيح لوجود القوات الصديقة المساندة ضمن استراتيجية الردع، والهدف من هذا التكييف ليس هو الرد على أولئك المرجفين، ولكنه يكمن في الرغبة في توضيح الحقيقة والصدق والتفريق بينه وبين الرياء والكذب والافك. ولذلك ندفع بعناصر الحقيقة في الآتي:

* لقد تشكلت القوات المتحالفة من جنسيات مختلفة بموجب قرارات مجلس الأمن الصادرة بعد الاحتلال العراقي للكويت. ومن ثم فإن هذه القوات قد تشكلت وانتقلت إلى منطقة الخليج وفقاً لمبادىء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وذلك من جهتين(١١):

**الأولى**: انها تتماشى مع المادة (٥٢) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تعطي لأية دولة الحق في استدعاء القوات واتخاذ التدابير التي من شأنها حماية أمنها والدفاع عن كيانها في مواجهة أية تهديدات واقعة أو محتملة.

**الثانية**: انها تتماشى مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالتحديد المواد «٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤» التي تخول مجلس الأمن اتخاذ التدابير العسكرية التي من شأنها الحفاظ على الأمن والاستقرار.

* القوات الصديقة هي عنصر ضمن عناصر عدة ـ سبق ايضاحها ـ تشتمل عليها استراتيجية الردع السعودية. فهذه القوات إنما جاءت للردع، ووجدت بوجود العدوان. وعندما يزول ذلك العدوان وتمحي آثاره سوف تعود تلك القوات الصديقة إلى بلادها، فوجودها عرضي طارىء ارتبط بتطور أو حدث معين وهو العدوان العراقي على الكويت والتهديد بالعدوان على السعودية. ويمكن القول

وبمنتهى الصدق والصراحة إن العراق لو لم يقابل بتلك الاستراتيجية السعودية الصلبة لاقدم على المملكة مقتحماً حدودها.

* القوات الصديقة ليست قوات مرتزقة مستأجرة للدفاع عن المملكة، ولكنها جاءت للمساندة ودعم القدرة القتالية للقوات السعودية بتنسيق بين المملكة والدول صاحبة هذه القوات.

* القوات الصديقة جاءت إلى المنطقة لإدارة وحل أزمة دولية مستحكمة، وليس قوات تواجد أو استمرار. بعبارة أخرى هي قوة مساهمة بمهام محددة وبانتهاء هذه المهمة ينتهي مبرر تواجد هذه القوات.

* القوات الصديقة وبصفة خاصة القوات الأمريكية هي قوات لإحدى الدول المؤثرة في النظام الدولي، وعليه فهي معنية بحفظ الأمن والسلام العالميين. ذلك أن وجودها مهم في المنطقة لإدارة الأزمة وردع المعتدي وتحجيم التطورات ومحاولة ضمان عدم وصولها إلى نقطة الانفجار.

* التاريخ الإسلامي والسيرة العطرة يخبران أن الرسول ﷺ قد استعان باليهود في حربه مع المشركين. وفي مواقف عديدة استعان بكافر أو بآلته الحربية لتقوية موقفه في الدعوة لدين الله.

* باستقراء التاريخ الحديث والمعاصر نجد أن سابقة الاستعانة بقوات حليفة أو صديقة لردع العدوان إحدى السوابق الثابتة. ففي أثناء الحرب العالمية الثانية استعانت غرب أوروبا بالولايات المتحدة، كذلك استعان الاتحاد السوفياتي في مواجهة الألمان بالقوات الغربية المتحالفة. وفي الشرق الأوسط استعانت العراق بقوات سوفياتية (مستشارون وخبراء) في حربها مع إيران، كذلك استعانت مصر بقوات سوفياتية في صراعها مع إسرائيل. إذن فهذه قاعدة ثابتة أن تستعين بقوى صديقة لدفع الظلم ورد العدوان.

صفوة القول إن استراتيجية الردع السعودية تعد أكفأ وأسرع انجاز قامت به حكومة المملكة للتعامل مع أزمة الخليج. فهي امتداد للدبلوماسية السعودية تجاه تلك الأزمة وهي الأداة الفاعلة لردع العدوان ودفع الظلم والتي أنقذت المنطقة كلها من خطر مدمر وشامل كان سيأتي على الأخضر واليابس بها[١٢].

# الفصل الثالث

# الدور السعودي في مواجهة الادعاءات العراقية

**تمهيد**

**صدام حسين يرتدي عباءة الإسلام. . . !**

- الادعاء بالانتساب إلى آل بيت الرسول
- الادعاء بتدنيس الأراضي المقدسة
- الادعاء باجتياح الكويت لإعادة توزيع الثروة

**شرعية مواقف واجراءات المملكة**

**القضية الفلسطينية بين المصداقية السعودية والادعاء العراقي**

**الملك فهد بن عبد العزيز يرد على رسالة الرئيس العراقي**

## تمهيد

يخطىء الكثيرون حينما يصفون أصول أزمة الخليج على أنها مجرد خلاف ثنائي بين دولتين متجاورتين هما العراق بكل جحافله العسكرية التي أسهب المتخصصون في وصفها، وذهب بعضهم إلى أنها القوة الرابعة في العالم. والكويت، ذلك البلد المسالم الذي لم يفكر يوماً أن يقف موقفاً حذراً من دولة عربية مجاورة يكفل له التنبه إلى مواطن الخطر وبواطن الخديعة في الوقت المناسب.

لقد تمخضت ملامح وتفاصيل تلك الأزمة فيما بعد عن نتيجة حتمية لا تقبل الجدل، وهي أن الكويت كانت فقط الحلقة الأولى في سلسلة طويلة أراد النظام العراقي أن يصنع منها قيداً حول كافة دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. إن الحملات الإعلامية التي شنها النظام العراقي على المملكة منذ الأيام الأولى لشهر أغسطس ١٩٩٠ م والتي استمرت طويلاً حتى بعد انتهاء الحرب تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن النظام العراقي لم يكن خالي الوفاض أبداً من سوء النية المبيتة تجاه المملكة. وقد يتفق الجميع على أن هناك بعض الحقائق التي لا يمكن تجاهلها في موقف العراق من دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وهذه الحقائق تؤيدها كل التحركات العسكرية والسياسية للعراق إبان الأزمة.

فعلى الصعيد العسكري، وبعيداً عن حشود القوات العراقية على الحدود مع المملكة، والتي يمكن الاكتفاء بها كدليل على نوايا العراق التوسعية تجاهها، وأطماعه في أجزاء من أراضيها وترابها الوطني الحر، فقد مارس العراق إبان حرب تحرير الكويت

سياسة حربية يدل ظاهرها على قصور هائل في الفكر والتخطيط الحربي الذي انتهجه في تلك الفترة، وإن كان باطنها يؤكد أن المملكة كانت معنية بكثير من مظاهر التدمير الذي تمنت القيادات العراقية إحداثه في المنطقة العربية.

لقد أظهرت العناصر العسكرية العراقية تراجعاً هائلاً أمام مفردات خطة تحرير الكويت لا يتفق مع كل التضخيم الاعلامي الذي مارسه العراق في وصف قدراته الاستراتيجية وقوته العسكرية الرادعة. إلا أنه في نفس الوقت داوم على القيام بنشاط واحد لم يكن له حساب على المستوى العسكري هو اطلاق صواريخه المعروفة باسم «سكود» أو الأنواع المطورة منها مثل «العباس»، «الحسين» في اتجاه أراضي المملكة في مظاهرة حقد بشعة أفقدته مصداقيته تماماً فيما كان يدعيه من التزامه بمعاهدة عدم الاعتداء التي وقعها مع المملكة قبيل احتلال الكويت، في إصرار غريب من جانبه لا يفسره سوى نواياه المبيتة التي حاول أن يخفيها وراء تلك المعاهدة.

من ناحية ثانية، فإن تتبع التحركات العراقية السياسية والإعلامية قد يفيد كثيراً في إثبات حقيقة أن المملكة العربية السعودية كانت مستهدفة بقدر كبير لخطر الأطماع العراقية. إن الحملات الشرسة التي شنتها وسائل الإعلام العراقي ذاتها، والتي ساهمت فيها بعض وسائل الإعلام العربي المأجورة، تؤكد بشكل واضح نوايا النظام العراقي التي تكشفت بصورة مزرية خاصة بعدما بات مؤكداً لدى القيادات العراقية أنه لا سبيل لتحقيق تلك الأطماع.

والأمر الأكثر أهمية في القراءة المتأنية لمعطيات السلوك العراقي السياسي والإعلامي في تلك المرحلة هو تلك النبرة الإسلامية التي فاجأ بها الرئيس العراقي العالم كله، والمملكة على وجه الخصوص. وعنصر المفاجأة في هذا الصدد يرجع إلى إدراك كافة الأطراف المعنية لما يعنيه الإسلام بالنسبة للعراق. لقد تبنى النظام العراقي ـ منذ زمن ـ منهج البعث قاعدة أساسية في سياساته كلها، والبعث العراقي يدين بالولاء بالدرجة الأولى لمذهب العلمانية الذي لا يقر ديناً للدولة. بل على العكس فإنه يجرم الحديث عن الدين خارج دور العبادة التي لم تسلم هي الأخرى من شروره وأذاه. على أن تطورات الأمور يمكن أن تفسر كيف تمكن النظام العراقي من تبني هذا التحول الكبير في سياساته حتى ارتدى عباءة الإسلام، وحتى تجرأ على ادعاء نسبه إلى خاتم الأنبياء سيدنا محمد ﷺ.

ويقيناً فإن هذا التحول جاء نتيجة لعدة عوامل يسبق تاريخها الأحداث المعنية في تلك القراءة، وأول هذه الأحداث كان الحرب العراقية الإيرانية.

## صدام حسين يرتدي عباءة الاسلام...!!

لقد أقحم الرئيس العراقي بلده وشعبه في هذه الحرب استناداً إلى منظور قومي أساسه أن العراق يحرس البوابة الشرقية للعالم العربي. واعتماداً على مفهوم كان يلقى قبولاً في هذه الفترة، هو صد هجمات إيران الخميني ضد الأمة العربية. ولقد ساعد التوجه الإيراني في تلك المرحلة على تكريس هذا المفهوم كثيراً في أذهان الدول العربية، خاصة في ضوء اقدام إيران على نقل صراعاتها العقائدية إلى رحاب الأراضي المقدسة من خلال استخدام حجاج بيت الله الحرام في رفع شعارات معادية للمملكة وقياداتها. غير أن العراق في خضم تلك الحرب واجه منهجاً إيرانياً لا يعتمد على مفاهيم قومية كما هي الحال على الجانب العراقي. بل إنه يستخدم منظوراً إسلامياً له فعل السحر في النفوس، مثال ذلك ما دأبت وسائل الإعلام الإيراني على ترديده أن الهدف من تلك الحرب ليس تحقيق النصر أو اكتساب أرض، وإنما هو الشهادة التي تتيح للمسلم أن يلحق بالنبيين والصديقين، ويتنسم رياح الجنة في خورمشهر(١).

وكان النظام العراقي قد أدرك بالفعل أن لغة التخاطب الإسلامي دفعت ببعض الأطراف إلى تبني الموقف الإيراني، حتى وإن خالف هذا مواقف حكوماتهم الرسمية. وقرر الرئيس العراقي أن يبدأ خطوات التحول الخطير عن المنهج القومي مستخدماً نفس قاموس المفردات التي تستخدمه ايران في خطابه إلى العالم الخارجي. فإذا به يطلق على معاركه أسماء ذات دلالات إسلامية، ويسمي بها أسلحته ومنها الصاروخ «الحسين» أرض ـ أرض الذي بث الرعب في قلوب الإيرانيين. وكان دخول إيران في صراعات هامشية خاصة مع المملكة العربية السعودية هو السبب الذي فتح الباب على مصراعية أمام صدام حسين لكي يتبنى هزيمة الشعارات التي رفعتها العناصر الإيرانية آنذاك، فأعلن عن تشكيل المؤتمر الإسلامي الشعبي لنصرة العراق. لقد كان هذا المؤتمر أول الانجازات الكبيرة التي حققها الإعلام العراقي في خطته الهادفة إلى فرض السيطرة العراقية على الحياة في المنطقة العربية. لقد اندفع كثير من العلماء المسلمين بنية صافية وصادقة لمؤازرة العراق، وأعلن بعضهم أن صدام قد جنح للسلم وعلى الخميني أن يبادر إلى قبول تلك الدعوة قبولاً لقول الله تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله﴾.

وأوضح علماء المسلمين أن الأمر الإلهي بتوجيه الرسول ﷺ لقبول الحل السلمي كان يعني عدواً كافراً أراد حقن دمائه ودماء المسلمين، فما بالك بمسلم ورئيس دولة مسلمة وجارة.

واستكمالاً لهذا التحول، خاطب الرئيس العراقي مؤتمر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المصري الذي عقد في بغداد عام ١٩٨٨ م بقوله: «ان العراق لا يمكن أبداً أن يوافق على قرار أو إجراء يناقض الشريعة الإسلامية».

من هنا فإن سنوات الحرب الثماني مع إيران قد اضطرت صدام حسين اضطراراً إلى أن يلجأ إلى استخدام لغة ذات نبرة إسلامية عالية، وأن يلبس عباءة الإسلام. كما أكسبته خبرة طويلة في هذا المجال حاول أن يستغلها في تبرير جريمته في غزو الكويت[٢].

ثم يجيء العامل الثاني من المؤثرات التي أدت بالرئيس العراقي إلى تبني ذلك التوجه الإسلامي الزائف، وهو طبيعة المواجهة مع المملكة والكويت. لقد باشر الجنود العراقيون عبثهم في أرض الكويت، وعاثوا فساداً في بيوتها وأرجائها يقتلون ويشردون وكانت هذه الممارسات سبباً كافياً لثورة علماء المسلمين في كل بقاع الأرض ضد العراق، واستنكارهم أن يصدر هذا من مسلم ضد أخيه المسلم. والأكثر من هذا أن الشارع الإسلامي عاش لحظات حرجة طويلة وحبست الأمة أنفاسها انتظاراً لما قد يحدث بعد أن انتهى صدام حسين من ابتلاع الكويت ووقف بحشوده على حدود المملكة العربية السعودية. عصف الخوف بجموع الشعوب الإسلامية في ذلك الوقت من أن يتمكن الرئيس العراقي من اجتياح الأراضي السعودية بما فيها من مقدسات ومشاعر، وأن يمارس جنوده فيها ما سبق أن مارسوه في الكويت. وحينما فشل صدام في تنفيذ مخططه الشيطاني ضد أمن واستقرار المملكة والأراضي المقدسة، كان عليه أن يجد مبرراً إسلامياً لما يحدث على ساحة الخليج، فادعى أن أخاه المسلم يستعين عليه بغير المسلم.

وفي النهاية، كان هناك عامل أخير ذو تأثير كبير في توجيه صدام حسين هذه الوجهة، وهو أثر التيارات الإسلامية وقوتها السياسية في العالم العربي. لقد أدرك صدام حسين هذا الأثر وتلك القوة فمارس طويلاً محاولاته في التقرب إلى عناصر هذه التيارات عبر سنوات حربه مع إيران وما بعدها. ولا يمكن إنكار نجاح صدام حسين في هذا المجال إلى الحد الذي دفع كثيراً من المخدوعين من عناصر التيار الإسلامي في العالم العربي إلى تبني موقف العراق في غزوه للكويت. بل إن بعضهم ذهبت به الخديعة إلى أبعد من هذا كثيراً حينما وصف صدام حسين بأنه ذلك الرجل الذي بعثته العناية الإلهية ليخلص الإسلام من إسرائيل والصهيونية، خاصة حينما أعلن صدام عن اعتزامه حرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج، والذي كان هو الآخر

ضجة إعلامية سرعان ما اتضح زيفها. فالرئيس العراقي صدام حسين منذ أن دمرت إسرائيل المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١ م لم يستطع أن يصوب رصاصة واحدة إلى إسرائيل، مدافعاً عن نفسه وليس دفاعاً أو انتصاراً لقضية العرب الأولى وهي القضية الفلسطينية كما تباهى كثيراً. ورغم أن صدام حسين قد نجح في اطلاق عدة صواريخ من طراز سكود على إسرائيل خلال معركة تحرير الكويت، فقد كان واضحاً أن هذه الصواريخ مجرد قنابل إعلامية أخرى حاول بها توريط إسرائيل في حرب الخليج موقناً من رفض كافة الشعوب العربية والإسلامية لهذا التدخل، ومراهناً على ثورة هذه الشعوب في وجه التورط الإسرائيلي ـ في حالة حدوثه ـ الأمر الذي كان سيحدث شقاً يصعب التئامه في صفوف التحالف الدولي ضد العراق[٣].

ولعل من المجدي هنا التعرض لموقفين متباينين لعلماء وأئمة المسلمين في مواجهة الاجتياح العراقي للكويت. لقد انقسم علماء المسلمين في العالم الإسلامي على أنفسهم في أعقاب بدايات هذه المشكلة، فمنهم ـ وهو الجزء الأكبر ـ من وقف بقوة وشجاعة في وجه الادعاءات التي روج لها الرئيس العراقي، وبذلوا جهوداً واضحة في دحضها والرد عليها. أما الجزء الثاني ـ وهم على قلتهم لا يمكن اعتبارهم حتى تجاوزا من علماء المسلمين الأصوليين، فغالبية هؤلاء الذين وقفوا إلى جانب الرئيس العراقي وأيدوه كانوا من تلك الطبقة التي أفرزها العمل السياسي الذي تلفع بعباءة الإسلام في بعض الدول العربية، وهم ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة ومتباينة وجدت مصلحتها في اللجوء إلى مظلة التيار الإسلامي وإن لم يمنعها هذا من ممارسة مصالحها من خلال هذا الإطار. فكان تأييدهم للرئيس العراقي والذي أرادوا من ورائه تحقيق مآرب ومصالح شخصية بحتة لا علاقة لها بالقضايا العربية الكبرى التي ادعوا الانتصار لها من خلال هذا التأييد[٤].

وقد يكون من الصعب الإلمام بكل تفاصيل موقف علماء الإسلام الحقيقيين الذين أعلنوا رفضهم لكل ادعاءات الرئيس العراقي وشجبهم واستنكارهم للعمل العسكري الذي قام به ضد الكويت. غير أن الايجاز السريع يوضح أن منهج هذه الفئة في مواجهة ادعاءات الرئيس العراقي كان واضحاً من الساعات الأولى لم يَشُبْهُ لبس أو تأويل ويتلخص فيما يلي:

أولاً... **قضية الانتساب إلى آل بيت الرسول**: يعتبر علماء المسلمين[٥] أن هذا الانتساب ـ رغماً عن رفعة شرفه ـ لا يعطي الحق لصاحبه في التجاوز، ولا يعصم صاحبه في نفس الوقت من الزلل في الدنيا وفي تلقي نصيبه من عذاب الله في الآخرة

خاصة لمن يخون الأمانة ولا يرعى للجوار حرمة ويروع الآمنين في أوطانهم مثلما كان يريد صدام أن يفعل في المملكة العربية السعودية، ومثلما فعل جنوده المأمورون بما فعلوا في الكويت. وهذا الانتساب على ما فيه من تميز لا يعرف قدره إلا المسلم الحق، ولا يميز شخصاً على آخر في الدين إلا بالتقوى. يقول الله سبحانه في محكم التنزيل: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾. الرسول الكريم الذي وصفه الله سبحانه بأنه أسوة وقدوة للمؤمنين، هو الذي أقر بمنهاجه وأسلوب حياته هذا المبدأ في حياته حينما رأيناه يرفع من قدر أناس من أمثال عبد الله بن مسعود وزيد مولاه وبلال بن رباح، وكلهم في ميزان النسب ضعيف. في نفس الوقت نجده ﷺ يجاهر بموقفه الرافض من عمه أبي لهب، وهو ما عرف عنه من رفعة وعظمة شأن، مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾.

ثانياً. . . **قضية الادعاء بتدنيس المقدسات الإسلامية**: لقد كان رد علماء المسلمين[1] على صدام في هذا الصدد حاسماً وقوياً، إذ رأى علماء المسلمين أن إقحام صدام لهذا الموضوع في النزاع القائم كان قضية باطلة من أساسها، لأنه لم يثبت لكل من شاهد وعاين وسمع أن أحداً من القوات التابعة للدول الصديقة غير الإسلامية قد اقترب أو دخل إلى الأماكن المقدسة. لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر الاخلال بطهارة الحرمين الشريفين. والمملكة العربية السعودية بقيادة الملك فهد بن عبد العزيز معنية بهذه القضية أكثر من غيرها من قضايا وهموم الحكم ومسؤولياته. إن ضخامة وحجم التغطية الإعلامية التي تقوم بها وسائل الإعلام في الوقت الحاضر لا تدع مجالاً ولا إمكانية لإخفاء مثل هذا الأمر إذا كان واقعاً. وتفرعاً من هذه القضية تأتي قضية أخرى باطلة أثارها صدام حسين حينما زعم أن المملكة العربية السعودية وهي حامية الإسلام وحاضنة المقدسات قد تجاوزت ما دعى إليه الدين الحنيف من الإخاء بين المسلمين، واستعانت بغير المسلم عليه.

إن مثل هذا الإدعاء رغم كونه مثيراً للسخرية، إلا أن الرد عليه كان ضمن ما تصدى له علماء المسلمين في كل بقاع الأرض وفي مقدمتهم علماء المملكة، بل إن الرد على هذا الادعاء كان حاضراً بكل أبعاده الشرعية والعقلية عند أكثر أهل العلم من أبناء الأمة الإسلامية. ذلك أن الاستعانة بغير المسلم سنة أخذت عن الهادي المصطفى ﷺ، فها هو يخرج من مكة المكرمة في هجرته ميمماً شطر يثرب ودليله في هذه الرحلة التي تحف المخاطر بكل شبر منها جاهلي كافر، لم يكن على دينه، وهو عبد الله بن أريقط. كما استجار ﷺ بمطعم بن عدي ودخل في جواره حين عاد مخذولاً

من رحلته إلى ثقيف، وأجاره مطعم ووقف على أمنه وراحته إلى أن دخل صلوات الله وسلامه عليه حرم الكعبة. ليس هذا فقط، ففي غزوة الخندق كان الرسول الكريم قد أعد عدته للاستعانة باليهود على أن يعطيهم ثلث ثمار المدينة لمحاربة الأحزاب والمشركين، لكنه عدل عن ذلك حينما لمح رفضاً في عيون الصحابة من المهاجرين والأنصار لأن يعطوا الدنية في دينهم، فعدل ﷺ عن هذا. وكونه قد ارتأى هذا في البداية دليل على جواز هذا الأمر(٧).

من ناحية ثانية، فإن مفردات هذا الادعاء لهي من العجب والغرابة في كثير. فالثابت أن المملكة لم تقدم على الاستعانة بقوات الدول الشقيقة والصديقة في تطور منفرد لا علاقة له بالموقف برمته، لقد جاءت تلك الاستعانة كنتيجة حتمية ورد فعل طبيعي للفعل الأساسي وهو التهديد العراقي لمقدرات وأمن المسلمين في المملكة. غير أن الاعلام العراقي يقلب الموازين تماماً حينما يعالج هذه المسألة. فلولا الاجتياح العراقي للكويت لما احتاجت المملكة ولا غيرها من دول الخليج إلى طلب المساعدة من الدول الصديقة، وكلهم أهل كتاب، ومنهم من هو مسلم، عربي وغير عربي. ولا يختلف اثنان أن الدين الحنيف قد أحل التعامل مع أهل الكتاب في كل شكل من أشكال الحياة، يقول عز من قائل: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾. والاستعانة بغير المسلم جائز أياً كانت هويته، فقد ذهب الإمام الشافعي إلى أنه: «إذا كان الكافر حسن الرأي والتدبير في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به أستعين به»(٨).

وواقع الأمر أن الوجود الأجنبي الذي تحدث عنه صدام والمتمثل في القوات الدولية والصديقة على أراضي المملكة، والتي تمركزت في مواقع تبعد آلاف الأميال عن الأماكن المقدسة، ذلك التواجد لم يكن هو الذي يهدد أمن وحرمة المقدسات الإسلامية. إنما الخطر يكمن في التهديد العراقي لها في شكل تلك الحشود الجبارة التي جيشها صدام على حدود المملكة والتي كانت قاب قوسين أو أدنى في ممارسة نفس الدور الذي مارسته في الكويت إن تمكنت.

وعلى كثرة ما يمكن أن يقال في هذا الصدد، إلا أن كل الاجتهادات ستقصر حتماً عن معالجة هذه القضية والرد بكل المنطق على إدعاءات الرئيس العراقي مثلما قام به جموع علماء المسلمين في كثير من البيانات والوثائق الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات

التي عقدت إبان الأزمة. ويقيناً فإن في اجتهادات علماء المسلمين ما يكفي للرد على تلك الادعاءات ولعل أهمها على الاطلاق تلك الوثيقة التي صدرت في ختام المؤتمر الإسلامي العالمي بمكة المكرمة في ٢٢ صفر ١٤١١ هـ الموافق ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠ م. وفيما يلي نص الوثيقة[٩]:

**الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:**

فنظراً للأحداث الجلى التي نزلت بمنطقة الخليج من اجتياح القوات العراقية للكويت وتهديدها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى وما تبعه من الاستعانة بالقوات العربية والإسلامية والأجنبية لمساندة قواتها.

فقد دعت رابطة العالم الإسلامي إلى مؤتمر إسلامي عالمي ضم علماء المسلمين ومفكريهم من انحاء العالم حيث انعقد في الفترة من ٢١ ـ ٢٣ صفر ١٤١١هـ الموافق ١٠ ـ ١٢ سبتمبر ١٩٩٠م.

وقد تداول أعضاء المؤتمر في الأحداث الخطيرة انطلاقاً من واجبهم الديني ومسؤوليتهم الإنسانية والتاريخية.

وحرصاً على استمرار وازدهار أواصر الأخوة والقربى والجوار.

وإدراكاً للأخطار والتحديات التي تهدد الأمة في حاضرها ومستقبلها في كيانها المعنوي والمادي.

وبعد مداولات استغرقت ثلاثة أيام واتسمت بروح الأخوة الإسلامية والصراحة والموضوعية

**أصدر المؤتمر القرارات والتوصيات التالية:**

**أولاً:** لما كانت نصوص القرآن والسنة قد قضت بأن كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه. فان المؤتمر يقرر إدانة العدوان العراقي على الكويت وانتهاب الأموال والممتلكات وتدمير المؤسسات واستباحة الحرمات وإدانة حشد القوات العسكرية على حدود المملكة العربية السعودية تهديداً لأمنها وأمن دول الخليج.

**ثانياً:** يطالب المؤتمر النظام العراقي بسحب قواته من أرض الكويت فوراً ودون شرط وبسحب القوات التي حشدها على حدود المملكة العربية السعودية وعودتها إلى داخل أراضي العراق وانهاء كافة آثار الاحتلال والتهديد وتحمل كافة التعويضات عما احدثته قوات الاحتلال العراقي من اتلاف وسرقات.

**ثالثاً:** يطالب المؤتمر بعودة الشرعية الكويتية إلى تسلم مقاليد الحكم في بلادها.

رابعاً: لما كانت قواعد الشريعة الإسلامية تلزم بالوفاء بالعهود والمواثيق للمسلمين وغيرهم وتحمي الرسل والسفراء والمقيمين في البلاد الإسلامية من غير المسلمين في أنفسهم وأموالهم ووفقاً لما قررته القوانين الدولية والأعراف الدبلوماسية، فان المؤتمر يطالب النظام العراقي بالالتزام بهذه المواثيق واحترامها.

خامساً: فيما يتعلق بالاستعانة بالقوات الأجنبية فان المؤتمر بعد الاطلاع على بحوث العلماء يقرر ان ما حدث من استعانة المملكة بقوات أجنبية لمساندة قواتها في الدفاع عن النفس انما اقتضته الضرورة الشرعية والشريعة الإسلامية تجيز ذلك بشروط الضرورة المقررة شرعاً.

ومتى زالت أسباب وجود هذه القوات من انسحاب العراق من الكويت وعدم تهديد المملكة ودول الخليج فإنه على هذه القوات مغادرة المنطقة.

ويناشد المؤتمر الدول الإسلامية تكوين قوة إسلامية دائمة تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي تلجأ إليها الدول الإسلامية عند حدوث النزاعات بينها.

سادساً: يرى المؤتمر انه يتعين على المسلمين تجديد التوبة والرجوع إلى الله تعالى وتصحيح المسار في جميع شؤون الحياة وفقاً للكتاب والسنة كما يتعين عليهم تكوين الشباب إيمانياً وعسكرياً حتى يواجهوا الأخطار المحدقة بالأمة للدفاع عن بيضة الإسلام.

كما يقرر المؤتمر ان إعداد القوة اللازمة لحفظ أمن المسلمين في مجتمعاتهم والدفاع عنهم ضد الأخطار قد أصبح فرضاً متعيناً على المسلمين.

سابعاً: يناشد المؤتمر الحكومات والهيئات الإسلامية السعي لمنع وقوع الحرب وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة.

ثامناً: يناشد المؤتمر الحكومات والهيئات والشعوب الإسلامية بذل الجهود لتحقيق وحدة المسلمين بإقامة سوق إسلامية وتكامل اقتصادي فيما بينها ومعاهدة دفاع مشترك.

تاسعاً: يناشد المؤتمر الحكومات الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة القضائية والسياسية والاقتصادية وغيرها مع العناية بإقامة الشورى في حياة المسلمين وتطهير المجتمعات الإسلامية من آفة الربا وتنقية وسائل الإعلام مما يخالف تعاليم الإسلام.

عاشراً: يستمر هذا المؤتمر في حالة انعقاد دائمة وتكون له لجنة لمتابعة أعماله والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الإسلامية في معالجة الموقف وتكوين وفود للدول والشعوب والهيئات الإسلامية لبيان حقيقة ما جرى وخطورته على مستقبل المسلمين وضرورة الاسهام في معالجة المشكلة.

كما يدعو المؤتمر العلماء والمفكرين المشاركين فيه إلى الاسهام في معالجة القضية من خلال مجال عملهم والهيئات العاملين فيها كل حسب اختصاصه.

حادي عشر: يدعو المؤتمر الهيئات الإسلامية إلى إقامة مؤتمرات وندوات لتوعية المسلمين في الموضوعات التي عالجها المؤتمر مستفيدة من الأبحاث والدراسات التي قدمت فيه.

ثاني عشر: يؤكد المؤتمر على ضرورة مشاركة المنظمات الإسلامية الاغاثية وفي مقدمتها هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية والهلال الأحمر الدولي في إغاثة منكوبي كارثة الخليج في كافة الدول ذات العلاقة.

ثالث عشر: يؤكد المؤتمر على ان هذه الفتنة المفجعة يجب ألا تشغل المسلمين عن قضاياهم الأساسية والمصيرية وفي مقدمتها قضية المسجد الأقصى والقدس وفلسطين وقضايا المجاهدين الأفغان وقضية كشمير وقضايا الأقليات المسلمة المضطهدة في العالم.

رابع عشر: يقدم المؤتمر بمناسبة انتهاء أعماله الشكر للحكومات والهيئات والشعوب الإسلامية التي وقفت مع الشعب الكويتي في محنته وشجبت العدوان العراقي الغاشم وأيدت المملكة العربية السعودية فيما اتخذته من إجراءات ويخص بالذكر حكومة خادم الحرمين الشريفين والشعب السعودي وحكومات الشعوب الإسلامية الأخرى على وقوفها مع الشعب الكويتي المسلم والرعاية التي احيط بها. كما يشكر المؤتمر الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي على دعوتها لحضور هذا المؤتمر والترتيبات الممتازة التي وضعتها مما ساعد على انجاز أعماله في الوقت المحدد له.

**وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد**
**وعلى آله واصحابه أجمعين.**
**والحمد لله رب العالمين.**

**صدر في مكة المكرمة**
**بتاريخ ٢٣ صفر ١٤١١هـ**

كما أصدرت دار الافتاء المصرية بياناً للأمتين العربية والإسلامية في الحادي والعشرين من أغسطس ١٩٩٠ م، تناولت فيه هذه القضية وقامت بالرد على ادعاءات الرئيس العراقي في هذا الصدد، وهذا نصها[١١]:

**أولاً**: ان شريعة الإسلام اقامت العلاقات بين أفراد المجتمع الإنساني كله، على التعارف والتعاون، والعدل، وتبادل المنافع التي أحلها الله تعالى، وتقوية الروابط الفاضلة. . قال تعالى: **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى، وجعلناكم شعوباً**

**وقبائل لتعارفوا﴾**. [سورة الحجرات: الآية ١٣].

ولقد عمقت شريعة الإسلام، مبدأ السلام في نفوس اتباعها، حتى صار عقيدة من عقائدهم، وجزءاً من كيانهم.

ويكفي ان الله تعالى الذي أوحى إلى نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بشريعة الإسلام، من اسمائه الحسنى لفظ السلام.

ومما اتفقت عليه جميع الشرائع السماوية، وجميع العقول الانسانية السليمة، ان السلام بين الناس هو الأصل، وأن الحرب لا يلجأ إليها إلا عند وقوع الظلم والعدوان، على العقيدة، أو النفس، أو العرض، أو المال، أو الوطن.

وفي جميع الأحوال فإن شريعة الإسلام، تنهي نهياً قاطعاً عن الاعتداء على غير المقاتلين.

قال تعالى: **﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم، ولا تعتدوا، ان الله لا يحب المعتدين﴾**. [سورة البقرة: الآية ١٩٠].

وقد جاءت أحاديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأكدت هذا النهي عن الاعتداء، ومن ذلك ما أخرجه الإمام المسلم في صحيحه، عن بريدة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: **«اغزوا باسم الله ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا الوليد، ولا أصحاب الصوامع»**.

**ثانياً**: ان شريعة الإسلام قد وضعت للحرب شروطاً وآداباً من أهمها: أنها حرمت تحريماً قاطعاً الغدر والخيانة، ونقض العهود والمواثيق، وأخذ الأمن على غرة، سواء أكان ذلك مع المسلمين أم مع غير المسلمين.

إذ لا يصح لدولة مسلمة، بينها وبين دولة أخرى ـ مسلمة أو غير مسلمة ـ عقد أمان أو عدم اعتداء.. ان تباغتها وتفاجئها بالعدوان عليها، بدون احلالها بما يدل على تحللها من تلك العهود والمواثيق.

والدليل على ذلك قوله تعالى: **﴿وإما تخافن من قوم خيانة، فانبذ عليهم على سواء، ان الله لا يحب الخائنين﴾**. [سورة الأنفال: الآية ٥٨].

والمعنى: وأما تعلمن ـ يا محمد ـ من قوم بينك وبينهم عهد، أنهم في طريقهم لنقض هذا العهد فاطرح عليهم عهدهم، واعلمهم إعلاماً واضحاً صريحاً بذلك قبل ان تحاربهم. حتى تكون أنت وهم في العلم بالتحلل من هذا العهد سواء، لأن الله تعالى لا يحب الخائنين لعهودهم.

ولقد طبق السلف الصالح هذه الآداب تطبيقاً تاماً، يدل على ذلك ما ذكره أبو داود في سننه، أن معاوية كان بينه وبين الروم عهد، فلما انقضى أراد أن يغير عليهم،

فإذا رجل على فرس يرفع صوته ويقول الله أكبر وفاء وفاء لا غدر، وإذا هو عمرو بن عبسة.

فسأله معاوية ما شأنك؟ فقال: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: **«من كان بينه وبين قوم عهد، فلا يحلن عهداً ولا يشدنه حتى يمضي أمده، أو ينبذ إليهم على سواء، فلما سمع معاوية ذلك رجع بالناس».**

وإذا كان هذا هو الشأن مع غير المسلمين، فما بالك بحاكم مسلم يأمر أعوانه وجنوده بغزو دولة مسلمة بدون سابق إنذار أو علم، واجتياح أرضها وأموالها وكل شيء فيها في بضع ساعات وأهلها نائمون مطمئنون.

وإذا لم يكن هذا الفعل الشنيع هو الغدر بعينه، فماذا يكون الغدر؟!!

لقد جاء في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ ان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: **«إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة، يرفع لكل غادر ـ أي: ناقض للعهد ـ لواء ـ، فيقال: هذه غدرة فلان بن فلان، أي يقال هذه الراية لفضيحة فلان بن فلان، الذي خان الوعود، ونقض العهود».**

**ثالثاً:** **إن حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم في شأن الأحداث الجارية واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، وليس فيه أي لبس أو خفاء.**

**أما حكم الله تعالى فنراه في قوله سبحانه: «وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فإن بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا، ان الله يحب المقسطين».** [سورة الحجرات: الآية ٩].

فهذه الآية الكريمة بينت بأسلوب صريح ثلاثة أحكام شرعية:

**أولاً:** انه إذا حدث نزاع أو قتال بين طائفتين من المؤمنين فعلى المسلمين وحكامهم ان يتدخلوا بينهم بالصلح عن طريق بذل النصح، وإزالة أسباب الخلاف بكل اخلاص في النية وصدق في العزيمة.

**ثانياً:** انه إذا بغت احدى الطائفتين على الأخرى واصرت على عدم قبول الصلح فعلى المسلمين وحكامهم ان يجمعوا أمرهم على قتال الفئة الباغية وان ينفذوا ذلك بدون أي تردد أو تباطؤ حتى ترجع هذه الفئة الظالمة الباغية إلى حكم الله تعالى وإلى قبول الصلح وترك القتال.

**ثالثاً:** إنه إذا رجعت الفئة الباغية إلى الصلح واقلعت عن بغيها فعلى حكام المسلمين ان يصلحوا بين الطائفتين المتقاتلتين اصلاحاً متسماً بالعدل التام.

هذا هو حكم الله تعالى في شأن الطائفتين المتقاتلتين من المسلمين أما حكم رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فنراه في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قالوا ننصره مظلوماً، فكيف ننصره ظالماً؟ قال: ان تحجزه ـ أي تمنعه ـ عن الظلم فذلك نصره»**. هذا هو الحكم الشرعي من كتاب الله ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن نشوب قتال أو نزاع بين طائفتين من المسلمين وفيه أمر صريح من الله تعالى للمسلمين وحكامهم بأن يكلفوا جيوشهم بقتال الفئة الباغية المعتدية التي لا تريد الرجوع عن بغيها أو ظلمها.

فإذا لم يفعلوا ذلك، كانوا معطلين لحكم الله تعالى ولحكم رسوله صلى الله عليه وسلم.

رابعاً: إن شريعة الله تعالى قد وكلت مهمة اختيار الحاكم وتنصيبه وعزله أهل الحل والعقد من أمته، وشعب كل دولة وحدهم الذين يبايعون هذا الحاكم، ويلتفون حوله إذا أحسن. وينصحونه إذا أخطأ، ويعزلونه إذا عم فساده.

وذلك لهم وحدهم وليس لأحد سواهم، إن الإمامة عقد مبايعة بين الحاكم وبين أهل بلده.

وبناء على ذلك لا يجوز شرعاً، ان يأتي حاكم من دولة أخرى فيفرض بالقوة الغاشمة، وبالعدوان الآثم ولايته وسلطانه على غير دولته، ويعزل حاكمها الشرعي، وينصب مكانه حكاماً آخرين، دون إرادة أهل الحل والعقد في تلك الدولة. بل دون إرادة أبناء هذه الدولة.

خامساً: إن شريعة الله تعالى أوجبت على أولياء الأمور في كل دولة إسلامية، ان يتخذوا جميع الوسائل المشروعة لحماية أمن بلادهم ولصيانة أرواح أهلها وأموالهم واعراضهم من أي عدوان عليها.

ولهم ـ عند الحاجة ـ ان يستعينوا بإخوانهم المسلمين من أجل هذه الحماية والصيانة ولهم ـ أيضاً ـ عند الضرورة ـ إن وجدوا عون إخوانهم المسلمين غير كاف لدحر العدوان المرتقب ـ لهم ان يستعينوا بغير المسلمين. إذ الضرورات تبيح المحظورات كما ان من المقرر شرعاً ان الضرورة تقدر بقدرها والذين يقدرون هذه الضرورة وحدودها هم أولو الأمر في كل أمة، إذ هم أعرف الناس بما ينفع أمتهم وما يضرها.

ولذا فإن دار الافتاء المصرية، ترى انه من الأحكام الشرعية الصحيحة، ما قام به علماء وقضاة المملكة العربية السعودية حيث ايدوا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز فيما اتخذه من إجراءات لحماية أمن المملكة ولمواجهة ما يتوقع من عدوان.

ومما قالوه في ذلك، على ولي الأمر ان يعمل كل ما يستطيعه لكي يجنب امته وبلاده الأخطار وان يوفر لها الاستقرار والأمن على مقدساتها، ودمائها وأعراضها، وأموالها.

وهذا أمر متفق عليه بين من يعتد بفقههم، وعلمهم، وقولهم.

سادساً: إن شريعة الإسلام تأمر اتباعها بالتزام العدل في أحكامهم: قال تعالى: **﴿وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل﴾**.

تأمرهم بالتزام العدل حتى مع اعدائهم قال تعالى: **﴿واقيموا الشهادة لله. . .﴾**.

تأمرهم بالتزام العدل في شهادتهم قال تعالى: **﴿ولا يجرمنكم شنان قوم على ان لا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾**.

وإذا كانت فضيلة العدل في اسمى درجات الكمال، فإن رذيلة الظلم في أحط دركات النقصان.

وقد حذر القرآن الكريم من الظلم في عشرات الآيات وهدد الظالمين بسوء المصير ومن ذلك قوله سبحانه: **﴿ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار. . .﴾**.

ويكفي ان الله تعالى قد حرم الظلم على نفسه فقال: **﴿يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا﴾**.

والظلم لا يلجأ إليه إلا من استولى الغرور والهوى والبطر والجهل على نفسه وصدق الله إذ يقول: **﴿بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم، فمن يهدي من أضل الله وماهم من ناصرين﴾**.

ومقاومة الظلم حتى ينكسر فرض لازم، والوقوف إلى جانب المظلوم حتى ينتصر أمر واجب.

وفي الحديث الشريف: **«من مشى مع مظلوم حتى يثبت له حقه، ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام»**.

وفي حديث آخر: **«لا يقفن أحدكم موقفاً يضرب فيه رجل ظلماً، فإن اللعنة تنزل على من حضره، حين لم يدفعوا عنه»**.

وكل من يفتي بما يشم منه رائحة الاعتذار عن الظالمين، فضلاً عن الدفاع عنهم، فهو من الظالمين، المضلين، الذين يبيعون دينهم بدنياهم.

سابعاً: ان دار الافتاء المصرية تقرر ان الحكم الشرعي يقضي بانسحاب القوات العراقية من دولة الكويت انسحاباً تاماً.

لأن شريعة الإسلام تحرم تحريماً قاطعاً احتلال دولة لأخرى ظلماً وعدواناً فهذا الاحتلال باطل شرعاً، وكل ما يترتب عليه من آثار فهو باطل. . والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية التي تحرم هذا العدوان أكثر من ان تحصى ويكفي منها قوله صلى الله عليه وسلم: «**كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه**».

ثامناً: ان هذا البيان الذي توجهه دار الافتاء المصرية إلى الأمة الإسلامية إنما هو بيان للحكم الشرعي في الأحداث الجارية التي اساءت إلى صورة الإسلام والمسلمين.

وان دار الافتاء المصرية من واجبها أن تدعو كل مسؤول عن الفتوى في الدول الإسلامية إلى ان يبين حكم الله تعالى ـ في هذه الأحداث المؤسفة، وان يعلنه على الناس، فإن بيان الحكم الشرعي وإعلانه، واجب على العلماء والفقهاء، نسأل الله تعالى ان يجنبنا الزلل في القول والعمل وان يهيء للمسلمين من أمرهم رشداً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

من ناحية ثانية، كان الأزهر الشريف في العاشر من محرم ١٤١١ هـ الموافق للعاشر من أغسطس ١٩٩٠ م قد أدان الهجوم العراقي العسكري على الكويت. ثم عاد فأصدر بيانه المتعلق بالادعاءات العراقية التي مست أمور البقاع الشريفة في المملكة في بيانه الصادر في التاسع عشر من محرم ١٤١١ هـ الموافق للحادي والعشرين من أغسطس ١٩٩٠ م، وفيما يلي نصه[11]:

لقد وجه الأزهر الشريف نداء إلى شعوب الأمة العربية والإسلامية وقادتها أذيع ونشر في يوم الجمعة التاسع عشر من المحرم ١٤١١هـ العاشر من أغسطس ١٩٩٠م مواكباً لانعقاد القمة العربية بالقاهرة في ذات اليوم بدعوة من الرئيس محمد حسني مبارك. لتدارك الآثار الوخيمة التي تلحق بالأمة العربية والإسلامية بسبب تدخل قادة العراق وعدوانهم على دولة الكويت واجتياحها عسكرياً، واحتلال أرضها، وانتهاب الأموال وتحطيم الممتلكات، واجماع العالم على استنكار هذا الحدث الخطير، وما اتخذته كافة المنظمات الدولية من اجراءات ـ منظمة المؤتمر الإسلامي ـ ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، ومجلس جامعة الدول العربية، ومجلس الأمن. .

ـ كل ذلك يوم وقوع الكارثة في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م.

هذا. وقد مضى على هذا الحدث الذي فزع له العالم وتواكبت إلى موقعه في ساحتنا العربية أساطيل الدول وجيوشها بمختلف أسلحة الدمار والتخريب. . ولا يزال قادة العراق معرضين عن الاستجابة للنصح. والنزول عند حكم الله الصريح في كتابه. . فقد دعا القرآن إلى نصرة المظلوم ووقف الظلم حتى درجة القتال لذا. . فإن

الأزهر الشريف ليعبر اليوم عن قلقه الشديد على مستقبل الأمة العربية والإسلامية إزاء الاصرار على هذا العدوان الأثيم والتمادي فيه.

ولقد ناشد الأزهر ويناشد الرئيس صدام حسين وحكومته صدق الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية والعدول عن هذا المخطط الذي أجهض صلاحيات الأمة العربية للتقدم والنمو، وأوقعها في مجال التهلكة التي تأتي على الأخضر واليابس، والذي نزل بقدرها بين الأمم. . وافقدها وسائل التعاون والتراحم والمودة فيما بينها. . بيدها لا بيد الآخرين. . بأن شد نفر من قادتها من الطريق القويم المستقيم فاجتاحوا بلداً وشعباً آمناً مطمئناً يؤدي واجبه نحو أمته في كافة المجالات وروعوا النساء والأطفال والشيوخ في مهاجعهم في غسق الليل، وما كان هذا صنيع المسلمين!!

والرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ يحذر من ترويع المسلم. فقال فيما رواه أبو داود: **«لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً»**. وفي حديث آخر رواه البزار وغيره: **«لا تروعوا المسلم، فإن روعة المسلم ظلم عظيم»**.

وفي حديث أبي هريرة الذي رواه الطبراني: **«من نظر إلى مسلم نظرة يخيفه فيها بغير حق أخافه الله يوم القيامة»**.

كما نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ان يروع المسلم بالإشارة إليه بالسلاح. . فقال فيما رواه الشيخان: **«لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار»**. وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة: **«من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى ينتهي وان كان أخاه لأبيه وأمه. .»**.

وفي حديث ابن مسعود فيما رواه البخاري: **«سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»**.

**فأين هذا مما أحدثه جيش العراق بالكويت من تدمير وتخريب وترويع وتشريد وانتهاب للثروات وانتهاك للحرمات؟! وأين هذا من نهي الإسلام عن ترويع غير المحاربين وقتلهم وتعذيبهم؟.**

**إلا أن ما حدث وتناقلته الأنباء من أعمال غير إنسانية اقترفها جيش العراق بالكويت وأهله أمر مفزع محزن يرفضه الإسلام، ويأباه خلق المسلمين.**

**إن هذا الذي أوقعت فيه العراق هذه الأمة من موقف لا تحسد عليه إعداداً واستعداداً لمواجهة الكارثة التي توشك ان تقضي عليها ولو استمر قادة العراق في المضي إلى آخر الشوط المخرب يقتضي ان تتجاوب الأمة العربية والإسلامية، وتتنادى إلى التناصر ضد هذا البغي.**

**ان مقتضى الدفاع عن النفس وعن الأمة ان تسارع جيوشها إلى الإحاطة بالباغي حتى لا يمتد بغيه وان تحاصره كما يحاصر الحريق**

**إن الله سبحانه قد أذن بقتال الباغي: «فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله».**

ومع هذا فإن القوات العربية والإسلامية التي تنادت إلى مؤازرة باقي الدول التي تتعرض لشرر هذه الكارثة. فقد تعاونت على حصر الكارثة في محاولة لايقافها حتى يعقل القائمون بها مدى العائد والفاقد من هذه الفعلة النكراء من احتلال لشعب عربي مسلم له حرمة الجوار بقوة عسكرية تفوق عدته وعدده والتنكيل به. . ولينظر هؤلاء الذين يحاولون تفجير المنطقة وتدميرها بعد ان انتهكوا حرمة بلد وشعب. . ماذا عاد عليهم من خير بما فعلوا من منكر؟ وماذا فقدت الأمة؟ وهل يستويان واللهم لا. .

ان الضرر كبير بما لحق الأمة في كرامتها ومقدراتها، وإذا كان جيش العراق وقادته قد انتهبوا مالاً، أو اقترفوا اثماً فإن ذلك ليس كسباً، وإنما هو من باب البغي الذي حرمه الله، وحذر من عواقبه، وأمر بالتصدي له.

إن القوة التي اجتاحت الكويت قد أعدت نفسها واستعدت، وبيتت بليل. . دون سابقة انذار، بل وفي ظل عهود ووعود قطعها قادة العراق على أنفسهم ألا يقدموا على ما فعلوا، وان يجلسوا مع جارهم للحوار والعتاب فيما اختلفوا عليه.

وكانت المفاجأة الفاجعة ان تكتسح الكويت وشعبه الآليات الحربية الثقيلة والمدافع والصواريخ وكل آلات الحرب المعاصرة!! وما كان هذا من شجاعة العرب والمسلمين بل ما كان من طبيعة العربي ان يرفع سيفه إلا على من كان بيده سيف، ولم يكن يباغت آمناً ولا يهاجم خصماً اعزل من السلاح. . أين هذا مما حدث؟ هل انخلع هذا الجيش المهاجم من خلق العرب وطبائعهم، التي كانت تجري في نطاق أحكام الإسلام الذي يمنع المباغتة أو الهجوم المفاجىء لقتل العزل من السلاح.

وإذا كانت الشعوب العربية من حول الكويت قد فجعت وفوجئت بما فعله جيش العراق واستنجدت بجيوش الدول العربية والإسلامية وبغيرها من الدول التي تملك الأسلحة المتكافئة مع ما اعتدى به جيش العراق على الكويت فإنه لا ضمير في ذلك، لأن استنجادها بتلك القوات على اختلاف جنسياتها انما هو قائم على مبدأ الاتفاقات والتعاهد الدولي. . ومن حقها ان تدافع عن نفسها وان تحمي أرضها وحرماتها من هذا الشقيق الغادر الذي لم يرع عهداً ولا وعداً ولا ذمة.

وادعاء العراق انه بفعله هذا يكون مجاهداً غير صحيح، لأن الجهاد لا يكون بغياً ولا عدواناً على الجار المسلم الشقيق. . كما ان الادعاء بأن القوات الوافدة قد دنست الأرض والحرمات ليس صحيحاً لأنها وافدة بإذن أصحاب هذه البلاد. ولرد العدوان عنها. . وهي قوات مسلمة أو معاهدة، والاستعانة بمثل هذه القوات أمر مشروع في الإسلام، بل ان من أسس الإسلام، ومن حقوق المسلم على المسلم ان ينصره ويرد الظلم عنه، وكذلك الشأن في المعاهد أيضاً.

والقول بانتهاك الأرض المقدسة بدخول القوات غير المسلمة أرض المملكة العربية السعودية غير صحيح، لأن هذه القوات اما مسلمة أو معاهدة وقد جاءت لرد العدوان ولدفع الظلم.

وان الأزهر الشريف بالرغم من هذا الواقع المؤلم، ورغبة في تجاوزه، بل وكشف الضرر الذي حل بالأمة، ليدعو قادة العراق إلى العدول عما اقدموا عليه. وسحب جيوشهم داخل بلادهم، وعودة حكومة الكويت الشرعية إلى بلدها وأهلها، وهذا من باب الرجوع إلى الحق، والعدول عن الخطأ والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل وخير الخطائين التوابون.

**﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه وانه إليه تحشرون، واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا. منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب﴾.**

ثالثا. . . **قضية الادعاء باجتياح الكويت لإعادة توزيع الثروة:** الأساس الذي برر به الرئيس العراقي اجتياحه للكويت كان يستند إلى ادعاء بدخوله الأراضي الكويتية لدعم انقلاب كويتي داخلي استنجدت قياداته بالرئيس العراقي لمساعدتها في ترسية قواعد هذا الانقلاب[١٢]. وهذا الادعاء على ما فيه من تجاوز عراقي لضوابط ومعايير الجوار والعروبة فإنه لم يستمر كثيراً فإذا بالرئيس العراقي يتحول إلى الادعاء باجتياح الكويت لاعادة توزيع الثروة العربية. وهذا الادعاء منقوض من أساسه مثل غيره من ادعاءات النظام العراقي؛ فمن ناحية، جاء هذا الادعاء في تطوير للموقف العراقي بعد اجتياحه الكويت لتجنب مظاهر الثورة الإسلامية والعربية التي اندلعت من جراء هذا الاجتياح. بمعنى أن هذه الفكرة كما اتضح لم تكن جزءاً أساسياً من الهدف وراء اجتياح الكويت، وإنما جاءت نتيجة تطوير استراتيجي للعمليات ـ كما يقول الخبراء العسكريون ـ في مجرى خطة الحرب بناء على الموقف المستجد الذي أحدثه الرفض القاطع لموقف العراق على صعيد الرأي العام العربي والعالمي.

ومن ناحية ثانية فإن الإسلام يرفض هذا المبدأ تماماً إذا استند إلى القوة في تنفيذه، بل يذهب إلى حد تجريمه واعتباره عملاً غير مشروع. ولا يخفى على أحد ملامح الطرح الشيوعي في شكل هذا المذهب، وهذا ليس من قبيل مجرد اتهام صدام بالشيوعية. ذلك أنه قد انقضى إلى الأبد ذلك العهد الذي كانت فيه الشيوعية تهمة تلصق بكل آبق أو صاحب موقف مناوىء. لكن حقيقة الأمر أن مبدأ الاستيلاء على الثروات بالقوة ضد مبادىء الدين الإسلامي الحنيف، وهو من صميم المبادىء الشيوعية التي استنها الشيوعيون للاستيلاء على ثروات الغير[١٣].

وغني عن القول إن عملية توزيع الثروات بغير المنهاج الذي أقرته الشريعة الإسلامية، قد أثبت فشلاً ذريعاً في الدول الشيوعية أو الاشتراكية. ذلك أن الثروة من خلال هذا المنهاج تركزت في أيدي أفراد النظام ومن تابعهم ومن دان بمذهبهم، وتركت الشعوب في حالة مفجعة من الفقر والمعاناة. كما أن الادعاء بضرورة تقسيم أو إعادة تقسيم الثروة كما ذهب النظام العراقي في ادعائه، لا تبرر أبداً الاقدام على اجتياح دولة مستقلة ذات سيادة لتحقيق هذا الهدف. إن الثروة لا تسرق ولا يفرض على المسلمين أن يقدموها اجباراً، كما أنه ليس هناك منطق من دين أو عقيدة أو عرف أو قانون يسيغ لصدام أن ينصب من نفسه «وكيلاً» عن الأمة الإسلامية لتبني هذه القضية.

إن الإسلام الذي يعرفه كل المسلمين يحرم على المسلم أمن أخيه المسلم، وهذا الأمن يشمل دمه وعرضه وأمواله بل حتى يتعدى هذا إلى أمنه النفسي. «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا» صدق رسول ﷺ. إن النظام العراقي يتحمل وحده مسؤولية جلب كل القوات التي جاءت إلى الخليج. وهو أيضاً الذي يتحمل مسؤولية الدماء العربية التي أهدرت، والأعراض التي انتهكت، والأموال التي سلبت. إن نقضه للمواثيق والمعاهدات التي وقع عليها بينه وبين جيرانه من دول الخليج هو في المقام الأول تحد للضمير الإسلامي الذي يدعي حرصه عليه ومخالفة صريحة لسنة الرسول المصطفى الذي يزعم الرئيس العراقي الانتساب إلى أرومته الطاهرة.

لقد حدد الإسلام خطوطاً عريضة لمقومات المسلم خاصة فيما يختص بعلاقاته مع المجتمع الذي يعيش فيه أو مع جيرانه من الدول الأخرى. وأول تلك المعالم أن على المسلمين في كل خلافاتهم أن يقبلوا حكم الله ورسوله: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ صدق الله العظيم. ولقد كان النظام العراقي هو الذي رفض ما يقضي به الله ورسوله في مثل هذه النزاعات. وكان الرفض العراقي للتحكيم العربي والإسلامي لتلك المشكلة يشكل أبرز دافع للدول المعنية إلى اللجوء إلى المجتمع الدولي والقوة الدولية. ولا خلاف على أن شريعة الإسلام تتسع لمثل هذا التدبير إذا ما دعت الضرورة إليه. ولا نرى لهذا ضرورة أكثر من خطر كان يتهدد أعز وأغلى ممتلكات المسلمين وأطهر بقاع الأرض قاطبة وهما الحرمان الشريفان.

ولقد سبق التعرض لما حدث من تباين في المواقف العربية من الغزو العراقي

للكـويت، وكيف أن الأمة العـربية قـد انقسمت على نفسهـا في هذا المـوقف. كما أن بعض الأنظمة العربية ذهبت إلى أبعـد الحدود في تـأييدهـا للعمل العسكـري العراقي ضد الكويت، بل لعبت دوراً بارزاً في تكـريس هذا العمـل والمناورة لإفسـاح الرقعـة أمـام النظام العـراقي لاستكمال مخـططه ضد دول الخليـج. وكيف أن البعض الآخـر تأرجح بين التأييد تارة والمعارضة تارة أخرى استناداً إلى معطيات الرؤية المتاحـة أمامـه في تلك الآونـة. والأمر الأكـثر أهمية الآن هـو تلمس الأسبـاب والـدوافـع وراء هـذه المـواقف في محاولـة لرسم خـريطة التفصيـل السياسي العـربي على المستـويـين الشعبي والحكومي معاً. الأمر الذي لن يجدي فقط في التأريخ لتلك الأزمة، بـل أنه سيسـاعد كثيراً في مسار العلاقات العربية ـ العربية في المرحلة الحالية والتي لا خلاف على حاجـة كل الأطراف العربية إلى إعادة تقييم مواقفها بشكل يخدم في النهايـة المصالـح العربيـة المشتركة.

ودراسة الواقع العربي على المستويين الشعبي والرسمي انجاز يمكن تحقيقه إذا أمكن دراســة ملامـح الدور الـذي يلعبه الإعـلام العربي بعنـاصره من الإعلاميـين والمثقفين وغيرهم.

إن السنـوات الأخيرة التي قضاهـا الـرئيس العـراقي في الحكم تمخضت دون أدنى شك عن ملامح رئيسية في الفكر البعثي العراقي، أو ما يمكن تجاوزاً أن نسميـه الفكر «الصدامي». إن الحقيقة التي لا يمكن اغفـالها أن الـرئيس العراقي شخصيـة من تلك التي تشطح بها طموحاتها وجنون عـظمتها إلى الحلم بـآمال عـريضة تكـون عادة أكـبر كثيراً من حجمه. ولا يقف الأمر مع مثل هذه الشخصيات عند حـد الاكتفاء بممارسة هذه الأحلام والآمال، بل يتعداه إلى الاقدام فعلياً على تحقيقها، بغض النظر عما يمكن أن تفرزه تلك الممارسة من إهدار لمقدرات الشعوب واغتيال لأمنها واستقرارها[١٤].

ولقـد أدرك صدام حسـين أن نجاحـه في تحقيق حلمه الكبـير في بناء امـبراطـوريـة تكريتية يقوم هو فيها بدور قمة الهرم الحاكم، كما أدرك مقومات الدور الذي عليـه أن يلعبه لتحقيق هذا الحلم. لقد فرض هذا الدور على صدام حسـين أن يبني شبكة من العـلاقات المتـداخلة مع كـافة أجهـزة الاعلام العـربي بكافـة مستويـاتها، وأن يـوطد ارتباطاته بكل أشكال التجمعات العربية بعيـداً عن الخط الرسمي بهـدف بناء قـاعدة شعبية عريضة له تستخدم في الترويج لأهدافه ومآربه حينما تحـين ساعتهـا. وقد أثمـر هـذا المخطط في شكـل حصول صـدام حسين عـلى بعض التأييـد في الشـارع العـربي المخـدوع بآليـات الاعلام العـراقي. فكان أن انـدفعت بعض قطاعـات من الجماهـير

العربية مؤيدة للغزو العراقي للكويت دون أدنى سبب مفهوم سوى انخداعها بفرية تدنيس حرمة المقدسات الإسلامية في الأراضي السعودية استناداً إلى طروحات الرئيس العراقي وادعاءاته عن عدم مشروعية الاستعانة بالقوات الدولية التي جاءت لتدنيس حرمة الأراضي الإسلامية المقدسة. وهذا الموقف يعد دليلاً قوياً على نجاح التحرك «الصدامي» اعلامياً خلال السنوات التي سبقت اقدامه على غزو الكويت. كما يشير من ناحية ثانية إلى قصور في دور الاعلام على الجانب الرافض للغزو العراقي في مواجهة التحرك الاعلامي العراقي في سنوات ما قبل الاجتياح. وإن كان هذا القصور يمكن تبريره بتوافر حسن النية، إلا أنه مبرر لا يمكن قبوله آخذين في الاعتبار وجود بعض العناصر التي طالما حذرت من خطورة التحركات العراقية إعلامياً فضلاً عن تحركاتها السياسية في كثير من المناسبات.

وإذا كانت النظرة الموضوعية يمكن أن تلتمس بعض الأعذار لتلك القطاعات من الجماهير العربية التي خدعها النظام العراقي ومارس عبثه بعواطفها تجاه المقدسات الإسلامية، فما هو العذر الذي يمكن تلمسه للحكومات التي اندفعت هي الأخرى مؤيدة للغزو العراقي للكويت دون أدنى سبب واضح أو مفهوم؟ وإذا كان للجماهير العربية التي استندت إلى عواطفها المخدوعة أن تتمادى في اسقاطاتها، وتعطي لنفسها الحق في التدخل في شأن من أخص شؤون المملكة العربية السعودية، وتعلن رفضها لوجود القوات الدولية وتصفه على أنه تدنيس للمقدسات الإسلامية، فما هو عذر القيادات العربية التي مارست نفس الاسقاط، ربما عن وعي منها - أو حتى دون وعي - بأبعاد هذا الرفض الذي يستند إلى ادعاءات الرئيس العراقي في هذا الخصوص؟

هناك من يصر على أن معظم الأنظمة العربية التي أيدت الاحتلال العراقي للكويت وأعماله التوسعية وحشوده على حدود المملكة العربية السعودية كانت مخدوعة بقدر كبير في ماهية هذا العمل وأهدافه. ويذهب البعض إلى القول بأن تلك الأنظمة سقطت في بداية الأحداث في شرك خداعي كبير لم تستطع منه فكاكاً، وحينما اتضحت أبعاد الموقف بكل معاييره، كان الوقت متأخراً على هذه الأنظمة للتراجع عن موقفها المبدئي أو تطوير هذه المواقف وتوجيهها إلى وجهتها الصحيحة. والهدف هنا ليس تقييم مواقف تلك الحكومات العربية، بقدر تبيان ملامح ومعطيات الدور الذي كان يفترض أن تلعبه تلك الحكومات في تكريس الأمن العربي واستقرار الحياة في المنطقة. فإذا ذهبنا إلى الأخذ بفرضية جدلية عن تورط تلك الحكومات بشكل قهري (أ) في تأييدها للغزو العراقي للكويت، فما هو تفسير استمرار تأييدها للأعمال العراقية

الاستفزازية التي مارسها النظام العراقي ضد المملكة؟ وما هو تفسير مواقف أجهزة اعلامها الرسمية في تكريس ادعاءات النظام العراقي عن تدنيس المقدسات الإسلامية وعدم مشروعية الاستعانة بالقوات الدولية وضرورة اعادة توزيع الثروة العربية، وما إلى هذا من قضايا تبنتها بالتأييد والدعم بأكثر مما فعل الاعلام العراقي ذاته.

وإذا أمكن قبول هذه الفرضية، فهذا يعني التسليم بحقيقة أخرى وهي أن هذه الأنظمة لم ترتفع إلى مستوى الأحداث ولم تتحمل دورها الذي تفرضه عليها مسؤوليات الحكم. والمملكة العربية السعودية من أكثر المؤيدين لمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، وترى أن شرعية هذه الأنظمة هو من الأمور التي يجب أن تترك لشعوبها لكي تقررها بعيداً عن أي تدخل خارجي. غير أنه يعنيها بنفس القدر من الاحترام لهذا المبدأ أن تقرر عمق الهوة التي تردت فيها هذه الأنظمة حينما سمحت لنفسها بمناوئة تدابير المملكة التي ارتأتها لتأمين حدودها وجبهتها الداخلية[١٥].

والذي يبرر ما ذهب إليه البعض من عدم نضوج تلك الأنظمة سياسياً أنه لا خلاف على أن مواقفها المناوئة للمملكة أو للاجماع العربي على الأقل في رفض الغزو الكويتي قد أفقدها مصداقيتها أمام المجتمع الدولي، وأضعف كثيراً من ثقل بعض هذه الأنظمة في مجريات عدد من القضايا الهامة والحيوية مثل القضية الفلسطينية. كما أنه يصعب في هذا الصدد تفسير اقدام هذه الأنظمة بالمغامرة والتضحية بالمردود المادي الذي كانت تشكله مساعدات ودعم دول الخليج العربية لها، وبيان ما هو العائد الذي سيعود عليها من تأييدها لممارسات النظام العراقي في المنطقة. إن هذا التساؤل سيظل قائماً دون إجابة إلى أن يحين الوقت للكشف عن كل أبعاد هذه المؤامرة التي شاركت هذه الأنظمة في حياكة تفاصيلها. كيف لهذه الأنظمة أن تقبل بمبدأ الاستيلاء على الأراضي بالقوة وهي التي طالما نادت بنبذ هذا الأسلوب في تسوية النزاعات؟ كيف لهذه الأنظمة وعلى رأسها القيادة الفلسطينية أن تتفق مع هذا المبدأ وهي التي قاست كثيراً من جراء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها بالقوة؟ كيف ارتضت القيادة الفلسطينية للكويت ولشعب الكويت ما لا ترتضيه لنفسها ولا للشعب الفلسطيني..!!

## شرعية مواقف وإجراءات المملكة

لا جدال أن الاجتياح العراقي للكويت قد انعكس سلباً وبصورة كبيرة على حياة كل عربي ومسلم، يستوي في ذلك من أعلن رفضه أو تأييده لهذا الغزو. بل يمكن الجزم أنه تعدى الحدود الاقليمية ليشمل التأثير في كافة جوانب الحياة على الصعيد

الدولي. غير أن تتبع الأحداث يساعد دائماً على الخروج بدروس مستفادة من خضم تلك الأحداث وتفاصيل تلك الأزمات. وقد يكون من المفيد معايشة بعض من هذه الدروس التي تتمثل في منهج القيادة السعودية في معالجة وقائع هذه الأزمة، والتي تعتبر مثالاً للدبلوماسية الهادئة المتعقلة التي تمارس دورها المحتوم بثقة ووعي وإدراك، بعيداً عن كل مظاهر التأزم والتشدد، تاركة ردود الفعل الانفعالية لتلك الأنظمة التي تفتقر إلى قواعد شرعية قوية تساندها أو تدعمها.

وإذا كان الهدف من هذه القراءة هو توضيح ملامح الأيام الماضية في السياسة السعودية خاصة ابان ساعات الأزمة الحالكة، فإنه من المجدي تفهم كافة الظروف والملابسات التي صاحبت مرحلة اتخاذ القرارات المختلفة التي تمت في هذا الصدد. ولا خلاف في هذه المرحلة الحرجة من حياة الأمتين العربية والإسلامية على ضرورة التحلي بالأمانة مع النفس ومع الغير على السواء للمساهمة في وضع تصور لملامح وواقع المستقبل العربي عامة والسعودي خاصة، استناداً إلى تفاصيل الماضي والحاضر معاً، في وقت فشلت فيه كل الأساليب غير المقننة في صنع ملامح هذا الواقع عبر سنوات طويلة من المعاناة والاختلاف.

وإذا كان من الصعب التنبؤ بشكل المستقبل العربي في ظل الظروف الحالية، فذلك لا يعد عجزاً أو قصوراً بقدر ما هو إقرار لواقع أليم يجعل من الصعب توقع ما يمكن أن تفرزه الممارسات العربية في مختلف الاتجاهات والقضايا. وهذه الصعوبة تعكس حقيقة أشد ايلاماً على النفس وهي سيطرة النظرات الاقليمية الضيقة، بل الشخصية المحدودة وتحكم النزعة الفردية الصارخة في مقدرات هذه الأمة، بحيث لا تترك مجالاً للتنبؤ المنظم المبني على واقع الأمر بما يمكن أن تكون عليه شكل الأحداث في منطقتنا. غير أن هذه الصعوبة لا تمنع ممارسة تلك القراءة لتحقيق ما تتطلع إليه الجماهير العربية للخلاص من أمراضها الاجتماعية والسياسية المزمنة.

ومتابعة مفردات السياسة السعودية في معايشتها لهذه الأزمة، وقراءة ملامح الدور الذي قاده الملك فهد بن عبد العزيز لتجنيب المنطقة أخطاراً هائلة، واستخلاص الدروس المستفادة من كل هذا، ستؤدي إلى عبور مرحلة زمنية حادة في عمر الأمة العربية، وتخطي منعطفٍ خطير وحاد في علاقات الأسرة الواحدة. كما ستؤدي إلى تجاوز ـ دون اسقاط ـ ما يمكن أن تكون تلك الأحداث قد تمخضت عنه. ذلك أن المقام ليس مقام تقييم أو اعادة تقييم النتائج والمترتبات، وإنما هو مقام الاستنباط والاستنتاج، والخروج بالفائدة المرجوة لأهميتها التاريخية.

ومنذ الساعات الأولى لعمر تلك الأزمة، كان موقف المملكة ثابتاً ويرتكز على أسس لا تتغير. لقد بادر الملك فهد بن عبد العزيز في يوم التاسع من أغسطس ١٩٩٠ م بإعلان وتوضيح موقف المملكة من الأحداث في الخليج، مؤكداً على رفض المملكة القاطع لكل الأوضاع والنتائج المترتبة على اعتداء العراق على الكويت. وطالب بعودة الأوضاع الطبيعية في الكويت وعودة الشرعية والأسرة الحاكمة بقيادة الشيخ جابر الصباح. وقال في بيانه الذي نقلته وكالات الأنباء العربية والعالمية أن حكومة المملكة العربية السعودية قد بذلت كل ما تستطيع من جهود ومحاولات مع حكومتي العراق والكويت في محاولة لتطويق الخلاف الناشيء بين البلدين، تلك المحاولات التي نتج عنها الترتيب لاستضافة اجتماع جدة الثنائي في محاولة متواصلة لرأب الصدع وتقريب وجهات النظر والحيلولة دون تصعيد الأمور(١٦).

وهكذا يسجل الملك فهد بن عبد العزيز أول خطوط المنهج السعودي، **وهو العمل المتواصل لتطويق أي نزاع قد ينشأ بين الأطراف العربية بعضها البعض.** وفي نفس البيان قال إن المملكة تؤكد على مطالبتها بعودة الأوضاع في دولة الكويت الشقيقة إلى ما كانت عليه قبل الاجتياح العراقي وعودة الأسرة الحاكمة بقيادة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وحكومته(١٧).

والدرس الثاني الذي نستخلصه من معالم سياسة الملك فهد بن عبد العزيز هو **التأكيد على نبذ القوة ورفض التدخل في شؤون الغير واحترام شرعية وسيادة الدول على أراضيها.** ويستطرد أن المملكة وقد أجرت في هذا الاتجاه العديد من الاتصالات الهاتفية والمباحثات الأخوية بين الأشقاء، تأمل أن تسفر القمة العربية الطارئة التي دعا إليها الرئيس المصري محمد حسني مبارك عن النتائج التي تحقق آمال الأمة العربية وتعزز مسيرتها نحو التضامن ووحدة الكلمة. وبذلك يسجل الدرس الثالث، **وهو التأكيد على أهمية العمل العربي المشترك في كل المناسبات لتعزيز التضامن ووحدة الكلمة**(١٨).

أشار الملك فهد إلى أن المملكة ـ في أعقاب الأحداث المؤسفة، وفي ضوء هذا الواقع المرير ـ أعربت عن رغبتها في اشتراك قوات عربية وأخرى صديقة لمساندة القوات المسلحة السعودية في أداء واجبها الدفاعي عن الوطن والمواطنين ضد أي اعتداء. مع التأكيد على أن هذا الاجراء ليس موجهاً ضد أحد وإنما هو لأغراض دفاعية محضة تفرضها الظروف الراهنة. كانت هذه الكلمات من الملك فهد بن

عبد العزيز، والتي قرنت بالتنفيذ الجاد لتفاصيل هذا الموقف، اشارة جديدة إلى مبدأ هام من مبادىء سياسته ألا وهو أن المملكة تحمي ولا تهدد، وأنه لا مجال للعبث بأمن وأمان هذا البلد الآمن ولا بمقدرات أبنائه[19].

لقد أكدت التحركات السعودية والاجراءات الحاسمة على هذا المبدأ في أكثر من مناسبة. ففي حديثه إلى المواطنين يوم ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م أشار الملك فهد بن عبد العزيز إلى أن المملكة لن تسمح أبداً لكائن من كان أن تمتد يده بالعدوان على شبر واحد من أراضيها. وقال إن المملكة بهذه الاجراءات قد هدفت إلى كف الشر وكف الأذى، وإنها لن تكون البادئة أبداً بالعدون لا على العراق ولا على غيره، إلا إذا بادر أحد المملكة بالاعتداء مصداقاً لقول المولى سبحانه: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾.

وتتوالى الدروس في تفاصيل هذا المنهج المتزن الذي يستند إلى ثوابت لا تتغير بتغير الأحداث. في مناسبة اليوم الوطني للمملكة يعلن الملك فهد بن عبد العزيز أن المملكة تستذكر في هذا اليوم ماضيها، وما كانت عليه مقارنة بحاضرها المشرق الوضاء إنما تفعل هذا لتستزيد من شكرها لله دوماً لفضله وحفاظاً على نعمه، متطلعة إلى غد أفضل بمشيئة الله، يعيش فيه أبناء هذا الوطن متحابين في الله متناصحين فيما بينهم لكل ما يقربهم إليه، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون حدود الله ويعملون جاهدين على اعلاء كلمة الله ونصرة الحق ورفع راية الإسلام أبدية خفاقة بكلمة التوحيد[20].

وفي لقائه بأعضاء وفد الكونغرس الأمريكي في الثاني من سبتمبر ١٩٩٠ م، يعطي الملك فهد بن عبد العزيز مثالاً على حنكته السياسية التي تأخذ في الاعتبار ضرورة التعامل مع كافة قضايا الأمة العربية بنفس القدر والاهتمام، ولا تدع فرصة لإحداها أن تطغى على الأخرى أو تدفعها إلى الخلف في قائمة الاهتمامات. وفي الوقت الذي تتعرض فيه المملكة ودول الخليج العربي بل والمنطقة بأسرها لخطر داهم لم يكن يعرف غير الله سبحانه نهايته ونتائجه، ويمارس دعمه غير المحدود والذي عرف عنه طويلاً للقضية الفلسطينية أمام وفد الكونغرس الأمريكي، إيماناً منه بأن الاحساس بالخطر في مواجهة الغزو العراقي للكويت لا يجب أن يسقط من الذاكرة أخوة لنا في الأرض المحتلة يدافعون عن مصيرهم ويبحثون لهم عن صيغة للحياة على أرضهم السليبة. ويشدد الملك فهد بن عبد العزيز على أن المملكة العربية السعودية دولة تسعى للسلام وهناك طرق تؤدي إلى السلام وهناك حقوق شرعية لشعوب موجودة وفي مقدمتها

**الشعب الفلسطيني، وأعرب عن اعتقاده أن من أسباب استقرار السلام هو اعطاء الشعوب حقوقها**[21].

ولا تقف الجهود التي تبذلها المملكة عند حد تهيئة أسباب الأمن والاستقرار لأبناء شعبها فقط، بل تتعدى هذا إلى محاولات جادة لتهيئة السبيل أمام القيادات العراقية للتراجع عن مخططاتها بصورة تحفظ لها ماء الوجه. ففي حديثه إلى الحضور في حفل تخريج الدفعة الأولى من المتطوعين من أبناء الشعب السعودي في المنطقة الغربية، يتساءل الملك فهد في أسلوب أريد به افساح المجال أمام القيادات العراقية لتدارك الأمر، هل من الممكن تخطي هذا الحاجز بالطرق السلمية؟ سؤال أريد به الدعوة إلى الإقدام على إزالة هذا الحاجز الذي نشأ من جراء العدوان العراقي على الكويت، ويضيف **أن على الرئيس صدام حسين طرق باب السلام وليس هذا عيسراً أو فيه شيء من الصعوبة، وعليه أن يتخطى الحواجز مثلما تخطى الحواجز بالنسبة لإيران البلد المسلم**[22].

وإذا كانت المملكة قد تعرضت لظروف فرضت عليها الحرب، فإنها لن تقبل أبداً الوقوف في موقف يفرض عليها التسليم والاذعان. إن الحرب قد تكون عملاً غير محبب إلى نفوس قيادات المملكة، غير أن الأكثر منها كراهية هو أن يفرض عليهم الاستسلام أو الخضوع لمطالب يرونها غير عادلة. وعلى قدر ما يميل ولي الأمر إلى حل المشاكل بالطرق السلمية، فمن ناحية ثانية لا يقبل أبداً أن يكون التنازل عن شبر من الأرض هوالثمن الذي يشترى به سلاماً زائفاً هشاً قائماً على غير مبادىء العدل والشرعية. وفي حديثه «الوثيقة» الدي أدلى به لوكالة الأنباء السعودية في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠ م يعلن الملك فهد بن عبد العزيز هذه المبادىء بكل وضوح وقوة وحزم، مؤكداً أن موقف المملكة لا يتغير مهما كانت الأسباب أو النتائج المرجوة، ويصر على أن ثوابت الموقف السعودي مس هذه الأزمة تتلخص في المبادىء الأربعة التي أعلنت مراراً وهي[23]:

- إدانة الاعتداء العراقي الغاشم على دولة الكويت ورفض كل ما ترتب على ذلك الاعتداء من اجراءات تتنافى مع جميع الأعراف الدولية والتعاليم الإسلامية والقيم الإنسانية والأخلاق العربية.

- الالتزام التام بقرار مؤتمر القمة العربية غير العادية المنعقدة في القاهرة بتاريخ التاسع عشر من شهر المحرم عام ١٤١١ هـ الموافق العاشر من أغسطس (آب) لعام ١٩٩٠ م والدي جاء تأكيداً لقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في

١٩٩٠/٨/٣ م وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ١٩٩٠/٨/٤ م. مع تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي أرقام ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢ وما أعقب ذلك من قرارات حول أزمة الخليج بوصف تلك القرارات تعبيراً عن الشرعية الدولية.

- تأكيد المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية الغازية من جميع الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط، وعودة السلطة الشرعية المتمثلة في حكومة الكويت بقيادة الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى سدة الحكم، وبالتالي عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثاني من أغسطس (آب) لعام ١٩٩٠ م.
- انسحاب جميع الحشود العراقية المرابطة على حدود المملكة العربية السعودية مع ضمان عدم تكرار اعتداء حاكم العراق على أية دولة عربية خليجية أخرى.

ويختتم الملك فهد تصريحه بالقول: «**هذه هي الثوابت الراسخة التي يقوم عليها موقف المملكة العربية السعودية تجاه أزمة الخليج العربي والتي لا تقبل الاخلال أو المساومة في أي جزء منها، وكل ما قيل أو يقال خارج هذا الاطار الواضح من تكهنات واجتهادات في التأويل بواسطة وسائل الاعلام حول موقفنا من أزمة الخليج لا يلتفت إليه لأنه لا صحة له على الاطلاق**»[٢٤].

إن التواصل اليومي بكل تفاصيله بين الشعب السعودي بكل هيئاته وبين قياداته التي أخذت على نفسها الالتزام بمسؤولياتها تجاه هذا الشعب، هو معلم بارز يمثل قيمة حضارية كبيرة في تاريخ هذا البلد المعطاء الذي استطاع تحقيق أفضل مظاهر التلاحم بين القمة والقاعدة الشعبية. إن تولي أمر المسلمين ـ كما هو في نظر القيادة السعودية ـ يجب ألاّ يكون رفاهية يبحث عنها كل طامع في منصب أو جاه.

وها هي مناسبة أخرى يتحدث فيها الملك فهد بن عبد العزيز إلى أبنائه واخوته في المملكة، ليوضح في قوة وإصرار تلك القيم ويرسم مرة أخرى معالم التحرك الداخلي السعودي الذي هو قاعدة الانطلاق إلى التحركات الخارجية على كافة المستويات. في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف المحلية ينبري للاجابة على عدد من الأسئلة الهامة والتي تتعلق بأمور التنظيمات الداخلية، لم تنسه أحداث المنطقة أن يعطي جل اهتمامه لقضايا الحياة على أرض هذا الوطن الغالي بكل أبعادها[٢٥].

يقول الملك فهد بن عبد العزيز في معرض اجابته على تلك الأسئلة: «إننا مصممون على انفاذ التنظيمات الهامة التي رأيناها تخدم المصلحة العامة للدولة، وتعينها

على أداء مهامها بما يتواكب مع اطِّراد التطور الشامل الذي تعيشه المملكة العربية السعودية، وبما يحقق التكامل المطلوب في المسؤولية ومنها النظام الأساسي للحكم ومجلس الشورى ونظام المقاطعات، وذلك ضمن اطار العقيدة الإسلامية التي نتمسك بها ونحرص على تنفيذها. لقد استغرقنا بعض الوقت في استكمال جميع الجوانب التي برزت خلال الدراسات المتأنية لوضع هذه الأمور الهامة موضع التنفيذ، واطلعت مع مستهل هذا العام على الدراسات السابقة والدراسات الملحقة بها. ويسرني أنها الآن محل اللمسات النهائية، وسيتم الاعلان عن البدء في تنفيذها حالما تكون قد استكملت صيغتها النهائية من خلال رجال أمناء سيكونون على مستوى المسؤولية، وجميعهم محل الثقة المطلقة في القيام بهذه المهمة إن شاء الله. وتحدث عن مبدأ الشورى، ونوه بمنهاج الرسول الكريم وما نقل إلينا عنه في هذا الصدد، وأكد أن سياسة المملكة الداخلية تنسجم تماماً مع هذا المنهاج، عملاً بقول رب العزة والجلال في سورة آل عمران: ﴿فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله﴾. وقوله سبحانه في سورة الشورى: ﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم﴾.

على هذه القواعد، واستناداً إلى المثل الرائع الذي ضربه الملك عبد العزيز في سنوات حكمه، **أقامت الدولة ـ بعون الله وتوفيقه ـ حكماً ثابتاً مستقراً أساسه العدل وعماده الأمن ومن أهدافه افشاء السلام واشاعة المحبة والتآخي والتآلف بين جميع أبناء المملكة العربية السعودية قاصيها ودانيها في مختلف مناطقها ومدنها وقراها.** وتمكنت المملكة ـ بتوفيق الله ـ في ظل هذه الأجواء الآمنة ثم بسواعد أبنائها من توظيف كل طاقاتها المادية التي أفاءها الله عليها في بناء النهضة الشاملة التي تعيشها اليوم.

وعن مجال اعداد القوة التي تصون هذا البناء وتحمي ربوعه وحدوده، قال الملك فهد بن عبد العزيز إن الدولة أعدت قواتها المسلحة بجميع أسلحتها البرية والجوية والبحرية ودفاعها الجوي وحرسها الوطني وقواتها الأمنية على أحدث ما يكون التدريب والتسليح في مختلف الفنون العسكرية والتقنية العالية. ولا تزال تواصل دعم وتعزيز قواتها المسلحة بجميع فروعها بشرياً وآلياً في جميع القطاعات. من ناحية ثانية أولت الدولة اهتمامها لوسائل الاعلام بكافة قطاعاته عن قناعة بدوره الهام في نقل كلمة التوحيد وصورة الواقع إلى معظم شعوب الأرض المسلمة.

إن ثقل وحجم المسؤولية التي يضطلع بها ولي الأمر في المملكة لم تقف يوماً عائقاً

أمام تحقيق هدف من أسمى الأهداف التي تعانق مخيلة القيادة السعودية، وهو الاهتمام المتزايد بالحرمين الشريفين ومداومة التوسعة اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة للحجيج وزوار بيت الله الحرام. عن هذه الحقائق يقول الملك فهد: «إنه قبل وبعد كل ما تقدم من انجازات يأتي أكبر وأعظم مشروع في تاريخ المملكة العربية السعودية وهو مشروع توسعة الحرمين الشريفين وتطوير وتحسين أوضاع المدينتين المشرفتين، مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة. ويضيف أنه عما قريب ستشهد ملايين المسلمين من الحجيج ما أنجزناه على هذا الصعيد توفيراً لراحتهم وتمكيناً لأداء مناسكهم بيسر وأمن واطمئنان»[٢٦].

وفي مجال من أخطر المجالات وأكثرها حساسية في سياسات الحكم، على اختلاف مشاربها وعقائدها وهو حرية الفرد، يقول الملك فهد أن حرية الفرد في هذه البلاد كفلتها العقيدة الإسلامية في التعامل والممارسة والتعبير والحقوق والواجبات، ضمن اطار عدم الاضرار بالآخرين أو الاخلال بالتعاليم الإسلامية أو الأنظمة القائمة. كما أن للمواطن حرية الاتصال بأي مسؤول يريد ولا يوجد باب موصد دونه لدى جميع المسؤولين فأبوابهم مفتوحة لهذا الغرض، وهدفهم الأول هو السهر على راحته وأمنه واستقراره.

ويختتم الملك فهد حديثه الشامل إلى شعبه بالتأكيد على أن: «**هذه الدولة التي حفظها الله وحماها وأكرمها وشرفها حكومة وشعباً بخدمة الحرمين الشريفين، وبفضل تمسكها الدائم بعقيدة الإسلام وحرصها على أن تكون كل أحكامها ونظمها نابعة من تعاليم الشريعة الإسلامية، سوف لا ولن تقبل بتطبيق أي نظام أو قانون من وضع البشر يخالف هذا النهج الذي نسير عليه بهدي الكتاب والسنة.** والله جل شأنه يقول: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ ويقول سبحانه لرسوله الكريم: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾. على هذا أقمنا الحكم عليه سنظل عاكفين ما حيينا ومن الله نستمد العون والسداد»[٢٧].

والتحرك السعودي الواعي قام على الاهتمام بمحاور ثلاثة تزامن فيها العمل وتشابكت خطوطه، وهي المسرح الدولي للأحداث، والصعيد العربي الاقليمي، ثم الصعيد الداخلي بكل مسؤولياته وهمومه ومشاكله. ولم تفرق القيادة السعودية في يوم بين دورها الذي تضطلع به على الساحة العالمية، حتى وهي بصدد أكبر القضايا أهمية، وتحركها على الساحة الداخلية في أي تفصيل من تفصيلات العمل الرسمي. كان الملك فهد بن عبد العزيز خلال شهور الأزمة يعطي أروع الأمثلة على هذا المفهوم

من خلال عمله الدؤوب المستمر في إدارة دفة الحكم وتصريف أمور الدولة ومتابعة الأحداث وتوجيهها داخلياً وخارجياً والذي كان يغطي ساعات اليوم كله. في يوم الأربعاء ١٤١١/٥/٤ هـ الموافق ١٩٩٠/١١/٢١ م يلتقي والرئيس الأمريكي جورج بوش في جدة في زيارته التي قام بها إلى المنطقة إبان شهور الأزمة، وفي يوم الاثنين ١٤١١/٥/٩ هـ الموافق ١٩٩٠/١١/٢٦ م يخاطب بنفسه جموع المواطنين الذين شاركوه طعام العشاء في قصر الحكم في مدينة جدة، وفي يوم الأربعاء ١٤١١/٥/٢٥ هـ الموافق ١٩٩٠/١٢/١١ م يبعث بكلمات له إلى المؤتمر العام لجمعيات الارشاد الإسلامية في اندونيسيا[٢٨].

وفي كل تلك المناسبات كان الملك فهد بن عبد العزيز يمارس دوره بكل الوضوح والحزم. لا يزايد على قضية، ولا يتنصل من مسؤولية، يرعى حرمات الإسلام قولاً وعملاً، ويصب جل اهتمامه على قضايا المسلمين في مختلف بقاع الأرض والذين يرى فيهم جزءاً لا يتجزأ من مهامه التي يحتمها مكانه في صدارة القيادة السعودية.

في جدة، وفي أعقاب لقاء الملك فهد والرئيس جورج بوش، يصدر بياناً صحفياً يوضح موقف الزعيمين من أحداث المنطقة، ويؤكد التزام الدولتين بتنفيذ قرارات المجتمع الدولي دون قيد أو شرط مع التركيز على عدم إعطاء المعتدي فرصة لتحقيق مكسب أو هدف من هذا العدوان السافر، وأن هذه هي أفضل الطرق بل الطريقة الوحيدة لحل الأزمة سلمياً وهو الهدف الذي يسعى إليه الزعيمان. كما أوضح البيان اتفاق وجهات نظر البلدين على مطالبة العراق بضرورة التقيد بقرارات مجلس الأمن والجامعة العربية والقمة الطارئة واحترام كافة المواثيق والقوانين الدولية في هذا الشأن[٢٩].

ومن المفيد التوقف هنا قليلاً لتأمل حديث الملك فهد بن عبد العزيز إلى جموع المواطنين في قصر الحكم بجدة عشية يوم الاثنين ١٤١١/٥/٩ هـ، ذلك أن هذا الحديث بالذات يعد وثيقة تاريخية في تفاصيل الأحداث المتعلقة بأزمة الاجتياح العراقي للكويت وتهديده لحدود المملكة العربية السعودية. كما أنها كانت المرة الأولى التي يكشف فيها الملك فهد بن عبد العزيز عن بعض التفاصيل المتعلقة بموقف القيادات العراقية تعد دليلاً، لا يقبل الشك، على سوء نية مبيت لفترات طويلة من جانبها تجاه المنطقة الخليجية وليس الكويت فقط.

وهنا، بعض من هذا الحديث الذي يوضح معالم هامة ذات دلالات خاصة في هذه المرحلة من حياة المملكة، وعلاقتها بالعالم الخارجي كله من حولها. فعن المملكة وما

تحمله من واجب تجاه المقدسات الإسلامية يقول الملك فهد[30]:

«أعتقد أن الجميع يشاركونني الرأي في أن هذه البلاد ليس لديها شيء تعتز به، ولا يوجد في أي مكان آخر إلا في هذه البقاع، وهو مكة المكرمة والمدينة المنورة وبيت الله الحرام ومسجد نبيه عليه السلام. لذلك فإن سكان هذه البلاد عليهم واجبات كثيرة من جميع النواحي، وإذا كنا نقول واجبات فهي بالفعل أضخم وأكبر واجبات يمكن أن يتحملها بشر. لكنها مفخرة ونعمة من رب العزة والجلال أن جعلنا في خدمة الإسلام والمسلمين. ولعلنا نؤدي ما يجب أن نؤديه تجاه ما أنعم الله به علينا وجعلنا في هذه الأماكن المقدسة.».

وعن تفاصيل سابقة لأحداث أزمة الخليج، يقول الملك فهد إن ما وصل إليه على لسان نائب الرئيس العراقي في لقائه بعد الاجتياح العراقي للكويت كان: «المسألة ما هو شيء غريب ولا يجب أن يكون فيه أي نوع من الإشكال... جزء من العراق عاد إلى العراق».

يقول الملك فهد بن عبد العزيز: «بطبيعة الحال هذا ممكن أن يقال لغيري أنا، لأني أعرف أن هذا غير صحيح، والكويت بلد مستقل من قديم الزمان. والحديث عنها طويل إذا أردنا أن نرجع إلى التاريخ يمكن من مئات السنين. أضف إلى ذلك أنه وقعت بين العراق والكويت اتفاقية ومعاهدة واعتراف من العراق، في عهد الرئيس حسن البكر وأعتقد في ذلك الوقت كان نائب الرئيس هو الرئيس صدام حسين».

«طبعاً ذكرت هذا لنائب الرئيس العراقي،وقلت له أنا لا أحتاج أن أرد عليك بل أنت يمكن أن ترد على نفسك. فإذا كانت الكويت جزء من العراق فلم يكن هناك داع أن توقعوا اتفاقية مع الكويت. والذي حصل شيء لا يمكن أن نقبله بأي حال من الأحوال ومرفوض وسوف يثير أموراً كثيرة ما كان هناك داع لها».

لقد ذهبت وسائل الاعلام المغرضة والمأجورة إلى مذهب بعيد حينما تحدثت عن دور المملكة المتوقع في صدد هذه الأزمة، خاصة حينما أشارت إلى امتناع المملكة على المستويين الرسمي والاعلامي لمدة يومين كاملين عن التعليق أو الاشارة إلى ما يحدث في الكويت. وقد أراد الملك فهد أن يوضح للمواطنين أن هذا الصمت كان عن وعي ودراية بأبعاد القرار الذي على قيادات المملكة أن تتخذه في هذا الوقت. يقول الملك فهد: «يمكن أن الأخوة لاحظوا أنه حصل صمت عندنا يوم الخميس ويوم الجمعة تقريباً، لكن الصمت كان لدراسة وضع جديد غريب الشكل، وماذا بعد الكويت؟. واستطعنا خلال هذين اليومين أن ندرك أن الذي بعد الكويت هو من المؤكد الجزء

الشرقي من المملكة العربية السعودية. وإلا لماذا هذه القوة الكبيرة، لماذا هذه المفاجأة؟. اعتقد أن الذي قامت به حكومة المملكة وبادرت به هو الشيء الذي يجب أن تقوم به المملكة العربية السعودية».

ويستطرد الملك فهد، «أنا لا أزال أنادي من هذا المكان مثل ما ناديت مسبقاً أن يحكم الرئيس صدام حسين العقل. وليست هناك غرابة عليه أن يعلن غداً أنه سوف ينسحب من الكويت جملة وتفصيلاً بدون أي شرط إلى الأراضي العراقية، ويترك الكويت لأصحاب الشأن في حكومة الكويت وشعب الكويت ورئاسة الكويت».

ومن نفس المنطلقات الثابتة يخاطب الملك فهد بن عبد العزيز كافة الحاضرين من أعضاء المؤتمر العام لجمعية الارشاد الإسلامية في اندونيسيا[٣١] في رسالة له ألقاها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله العمار بقوله: «إن ما حدث في الكويت وما أقدم عليه الجنود العراقيون هو حدث يدمي فؤاد كل مؤمن ويبكي عين كل غيور، كيف لنا أن نقدم الإسلام إلى غير المسلمين، ونصور لهم الأخوة الإسلامية وسماحة الإسلام وهنا من يعمل مثل هذه الأعمال من المسلمين». وأضاف «اننا في هذا الوقت خاصة في حاجة إلى بذل جهودنا وتركيز أعمالنا لإصلاح كثير من الأمور وإبراز الإسلام بصورته الحقيقية أمام تلك الصور والادعاءات التي شوهت صفاء الإسلام وحقيقته، وزرعت الشك والمشكلات في نفوس المسلمين وبين مجتمعاتهم وجعلتهم فرقاً وأقساماً يهاجم بعضها بعضاً من أجل مصالح دنيوية فردية، فشرد كثير من المسلمين واغتصبت أموالهم وانتهكت أعراضهم». وقال الملك فهد: «إن الله سبحانه حين أرسل نبيه وأنزل كتابه أراد منا أمرين اثنين: أولاً.. **أن نتبع أحكام هذا الدين وأن نطبق تعاليمه وثانياً.. أن ندل الناس على الخير وننصح لهم وندعو لدين الله».**

وإذا كانت العلاقة التي ربطت بين القيادة السعودية وأبناء الشعب السعودي هي علاقات قديمة وتاريخية وأعطت دائماً أمثلة حية على إمكانية نجاح القيادة في أي مكان في تحقيق كل ما تطمح إليه عندما تتخذ من التراب الوطني قاعدة تحتضن جذورها، ومرتكزاً لتأييد ودعم خطواتها، فقد ضربت هذه العلاقة في شهور الأزمة مثلاً متميزاً يحتذى به على قوة التلاحم، وعمق الرابطة القائمة بينها. وحينما توجه القيادة السعودية جل اهتمامها إلى قضايا الأمة المصيرية فهي بهذا لا تترجم حرصاً خاصاً منها في هذا الصدد، بقدر ما تعبر عن رغبة أبناء الشعب السعودي ذاته في تبني مواقف العدل والوقوف مع الشرعية في كل مكان وزمان، انطلاقاً من الحقائق الثابتة التي تحكم المنهج الوطني السعودي على المستويين الرسمي والشعبي. هذان الموقفان لا

يمكن أن يختلفا أبداً لأنهما ينبعان من مصدر واحد، وهو التعاليم السمحة للدين الحنيف. من هنا فإن الانسجام التام في تحركات القيادات السعودية مع تحركات الرأي العام في المملكة يجيء متوقعاً بكل أبعاده، ويصبح أمراً مقبولاً لدى القانعين بثبات الأسس التي تحكم هذه التحركات.

إن الممارسة الواعية لأبعاد الدور الذي يضطلع به الملك فهد بن عبد العزيز أفرزت نجاحات مرحلية قلما توفرت لأي قيادة أخرى حينما يكون عليها مواجهة مثل هذه الأزمات الحادة. كان الملك فهد بن عبد العزيز يتعامل مع الأحداث كل على قدرها بنفس الدرجة من الاهتمام والحرص. ففي برقية له إلى مفتي الديار المصري يعبر عن اعتزازه بالموقف الشريف الذي أعلنه فضيلته في بيان له يتناول قرارات الملك فهد الحازمة لحماية المملكة ويؤكد على عدالتها واتفاقها مع ما ذهب إليه المشرع الإسلامي في مثل تلك الظروف. وفي نفس اليوم، تعلن وزارة المالية السعودية أن توجيهات خادم الحرمين تقضي بتوفير السيولة النقدية اللازمة لسد احتياجات السوق من العملات الأجنبية، ويؤكد على انتفاء النية لتخفيض سعر الريال.

هذه الوقفات وإن كانت تبدو للعين غير الخبيرة سهلة التنفيذ والمتابعة إلا أنها تعتبر، في تقدير الخبراء، دليلاً قوياً على حنكة الحاكم في استخدام كل أدوات الحكم المتاحة لبث الطمأنينة والأمان في نفس أبناء الشعب. ذلك أن الأمن النفسي للمواطن في عرف القيادات الواعية الحريصة على مصلحته يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن الكلي للوطن. والانتشار الاعلامي الذي يحققه من استجابته لبيان يصدر هنا أو هناك مؤيداً لخطواته، والاهتمام بقضايا المواطن اليومية في توفير المأكل والمسكن وسبل العيش الكريم، والتركيز على صلابة الموقف الاقتصادي وثبات أسعار العملات في وقت ترتج فيه السوق العالمية تحت وطأة العبء الذي تشكله أزمة الخليج عليها. كل هذه المواقف هي استخدام جيد وذكي لأدوات الحكم، مارسه الملك فهد بن عبد العزيز في وعي وإدراك، من منطلق حرص أمين وأكيد على مصلحة الوطن والمواطن.

ولا ينعكس الموقف المناوىء الذي وقفته القيادة الفلسطينية، من سياسة المملكة في حرب الخليج، على ثبات الموقف السعودي من القضية الفلسطينية التي شغلت دائماً مركزاً متقدماً في قائمة اهتمامات الملك فهد بن عبد العزيز. من هذا المنطلق يعلن عن قناعته وثقته في أن أبناء الشعب الفلسطيني يدركون تماماً أن عدوان صدام حسين على الكويت وتهديده لأمن واستقرار المملكة هو إساءة بالغة للجهاد الفلسطيني. جاء ذلك في برقية جوابية بعث بها الملك فهد إلى سعيد خليل المزين، ممثل حركة فتح سابقاً في

المملكـة وعضو لجنـة القدس، رداً عـلى برقيـات التأييـد التي بعث بهـا أبنـاء الجـاليـة الفلسطينية المقيمـين في المملكة وقـطاعات من الفلسـطينين في بعض الـدول الأخرى. وأضاف أنه يدرك أن أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق لن يرضـوا أبداً بـالاعتداء عـلى أخـوة لهم، كانـوا ولا يزالـون سنداً حقيقيـاً لهم في السراء والضراء، . يـدعمـونهم في جهادهم، ويحبون لهم ما يحبون لأنفسهم.

وفي إطار حرصه الدائم على احتواء الخلافات العربية، وانهائهـا بالـطرق السلمية، ومواكبة منه لكافة الجهود التي تبذلها كل الأطراف المخلصة عربية وغير عربية في سبيل ايجاد حل سلمي للأزمة، وتجنيب الأمـة العربيـة والمنطقـة بأسرهـا ويلات الحـرب إذا انـدلعت، ورغم كل مـا تلاقيـه المملكة من عنت وصلف القيـادات العراقيـة وتهديـد الحشود العسكرية لحدودها وأمنها، يعلن الملك فهد بن عبد العزيز تأييده المطلق للنداء العقلاني والموضوعي الذي أطلقه الرئيس حسني مبـارك رئيس جمهوريـة مصر العربيـة داعياً فيه العراق لتحكيم صوت العقل، واستغلال الفرصة قبل فوات الأوان والتراجع عن احتلاله للكويت، مفوتاً الفرصة على من أراد النيل من مقدرات الأمة العربية.

ليس هذا فقط، بل يتحمل المسؤولية الفادحة التي يلقيها على كـاهله تعنت الموقف العراقي في الحفاظ عـلى استقرار وضـع السوق النفـطية العـالمية، والعمـل على تجنيب الـوضع الاقتصـادي العالمي الآثـار السلبية لهـذا الوضـع المتردي في المنـطقة العـربية، التزاماً منه بدور المملكة الريادي في هذا المجال. لقد شهدت أسـواق الأسهم العـالمية تراجعاً كبيراً مع ازدياد أسعار النفط في غضون نهايات شهر أغسطس ١٩٩٠ م. وهذا الوضع من الناحية الاقتصادية قد يكون مفيداً للمملكة باعتبارها القوة المصدرة الأولى للنفط في العالم. لكن القيادة السعودية لا تدرك فقط الآثار المباشرة لهذا الـوضع، بـل إن بعـد نظرها يمكنها من تلمس الآثـار السلبية عـلى الصعيد السيـاسي الـذي يمكن أن يسفـر عن استغلال سيء للظروف النفـطية التي وضـع فيهـا العـراق العـالم كله. وفي العاصمة النمساوية فيينا شهدت أروقة منظمة الدول المصدرة للبترول نشـاطاً سعـودياً مكثفاً، بالتنسيق مع بعض الأطراف المخلصـة صاحبـة المواقف المنسجمـة مع مـوقف المملكة من أعضاء المنظمة في محاولة لاجتياز تلك الساعات الحرجة. وتنجح السيـاسة السعودية مرة ثانية، نجاحاً مبهراً، في تجنيب الأوبـك التعرض للتشقق والتصـدع أمام مغـريات السـوق المستهلكة، خـاصة في ظـل هذه الـظروف، فيقرّ المجلس الـوزاري للمنظمة بالاجماع زيادة الانتاج، محققاً بهذا انجازاً رائعاً في الحفـاظ على سعـر النفط، بـوقف تلك الزيـادة التي كانت قـد بدأت في أسعـار النفط الخـام في السـوق العـالميـة كنتيجة حتمية لتطور الأحداث في منطقة الخليج.

وليس أدل على نجاح واتزان تلك السياسة من موافقة الأوبك على استمرار زيادة الانتاج خلال الأزمة وحتى انتهائها، واستجابة السوق العالمية لتلك التدابير المتزنة في خلال أقل من أسبوعين حيث عاد الاستقرار للسوق، وتوقفت الأسعار عن الارتفاع الذي كانت بدأت فيه في ضوء مواقف العراق الرافضة لكل الجهود لحل القضية سلمياً(٣٢).

والحديث عن مصداقية الموقف السعودي خاصة، والخليجي عامة، في سياسته النفطية يكتسب أبعاداً جديدة حينها يقترن توقيته مع الطرح العراقي لواحدة من أكبر أكاذيب النظام التي مارسها في أوقات الأزمة، وهي محاولة صدام حسين رشوة العالم الثالث من خلال عرضه تزويد دولة بحاجتها من النفط دون مقابل، سوى قيام هذه الدول بتحميل النفط على حسابها الخاص من الموانىء العراقية. هذه الأكذوبة كانت مكشوفة وواضحة أمام التحالف الدولي الذي كان يدرك جيداً أن هذا الطرح يهدف إلى إحداث شرخ في صلابة الطوق الذي أحكمت حلقاته حول النظام العراقي، والمقاطعة التي قررتها المنظمة الدولية كإجراء استهدف تني النظام العراقي عن مواقفه.

فمن ناحية كان العالم كله ـ ومعه العراق ذاته ـ يدرك استحالة اقدام العراق على بيع النفط دون مقابل، ومع فرض غير قائم بصدق العراق في هذا العرض من ناحية ثانية، فإنه كان من غير الوارد تمكن أي من الدول الحصول على هذا النفط أو الخروج به من منطقة الخليج، نظراً للرقابة الشديدة التي تفرضها المقاطعة الاقتصادية العالمية على العراق

لقد كان متاحاً أمام المملكة استغلال الفرصة التي أتاحها النظام العراقي، بأكذوبته عن «النفط بلا مقابل»، لكي تشتط في تحقيق المكاسب المادية من ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية. **إلا أن المصداقية في التحرك والسياسة الواعية المدروسة بثوابتها المعلنة المعروفة هي التي تحكم سياسة المملكة وليس الفرص التي تطرأ مع المتغيرات والمستجدات من الأحداث**(٣٣).

وفي المدينة المنورة، في الحادي والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٩٠ م، يقوم الملك فهد بن عبد العزيز بتفقد سير العمل في التوسعة الحالية لمسجد الرسول ﷺ، ويتوجه بحديث من القلب إلى أبنائه واخوته أبناء شعب المملكة. في هذه المناسبة يستهل كلماته عن هذه التوسعة بقوله: «لا أجد كلمة أفضل من كلمة الحمد لله الذي قدرنا على هذا العمل. اننا نرى اليوم مسجد رسول الله في وضع يسمح باستيعاب ٢٦٥ ألف مُصَلٍّ، في وقت كانت سعته الأساسية قبل التوسعة تستوعب ٢٧ ألف مُصَلياً.

وهنا في هذا المقام لا يهمنا من يتكلم بشيء يوجه ضد المملكة ولا يعنينا الأمر، ونحن نتعامل مع ما بينه لنا رب العزة والجلال، ونتمسك به نصاً وروحاً ونخلص العبادة لله وحده عز وجل، ولا نخرج عما بينه ربنا في كتابه العزيز ونعمل في صمت دون منة أو مباهاة أو محاولة استخدام هذه الأماكن الطاهرة لأي نوع من أنواع الدعاية. هذا المبدأ هو من أهم مبادىء شعب المملكة العربية السعودية وحكومتها وسوف نبقى على هذا المنوال إن شاء الله سائرين لا تأخذنا في الله لومة لائم ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقبل أن يكون في هذه البلاد أمر يخالف الكتاب والسنة»[٣٤].

ويواصل الملك فهد حديثه في مدينة الرسول، فيتعرض لواحدة من ادعاءات صدام حسين التي أطلقها في أثناء أزمة الخليج، وهي قضية توزيع الثروة حيث يقول: «إن توزيع الثروة كلمة تقال ليس لها معنى، ونحن هنا في المملكة العربية السعودية قبل عشرات السنين، وقبل أن نسمع هذا الكلام يشاركنا العديد من الدول الإسلامية والمسلمين في النعمة التي أنعم الله بها على هذه البلاد. وكلمة توزيع الثروة ليست جديدة على المملكة، لكنها كلمة قيلت أريد بها أشياء كثيرة، ليس القصد منها أن يستفيد المسلم لكنها كلمة تقال. أما الثروة في أي بلد فهي من حق شعبها، وإذا أمكن أن تمد إخوانها الآخرين فهذا واجب عليها. إننا نريد أن نوجه سؤالاً واحداً هو أين كان أولئك يوم كانت هذه البلاد لا تجد شيئاً من القوت بل أكثر؟ وأين كانوا يوم كان أباؤنا وأجدادنا يتضورون من الجوع؟ فالذي يجد منهم قطعة من التمر أو قليلاً من اللبن فكأنه ملك الدنيا وما فيها. وأين كان هذا العالم الذي يقول إن الثروة يجب أن توزع، وأين كان العالم من هذه البلاد حينما كانت صحارى وأشجاراً لا تلوي على شيء. لكننا حينما أصبحنا دولة تنعم بخيرات كثيرة ونعم جليلة لم نبخل على أحد. ولم تقصر يدنا عن مساعدة اخواننا المسلمين والدول العربية بما نستطيع أن نقدمه لهم، ولم نتبع ذلك بمنة ولا أذى[٣٥]. إن الذين يتحدثون عن توزيع الثروات هم من أولئك الذين يملكون الثروات الهائلة من قديم الزمان، فلماذا لم يتنبهوا لنا قديماً ويقولون إن لنا اخوة في هذه الجزيرة في الصحراء لا يملكون شيئاً. ونحن حينما أصبحت لدينا الثروات لم نضيعها هباءاً ولا عبثاً. لقد وجهت هذه الثروة في الانفاق داخل الوطن وعلى المواطن السعودي حتى أصبح يتمتع بكل مقومات الحياة الكريمة. ولكننا رغم هذا لا نعتبر أنفسنا قد قمنا بكل ما يجب علينا كاملاً. فالمملكة بلد مترامي الأطراف ولا يزال أمامنا وقت، ونحتاج إلى مبالغ طائلة حتى نستكمل ما تبقى علينا عمله. وما يعنينا الآن أن اخواننا العرب والمسلمين في أي مكان سواء كانوا تجمعات، أو دولاً تعرف تماماً الموقف المشرف للمملكة العربية السعودية. أما من

يتكلم لأغراض سياسية لا يعنينا في شيء فنحن بلد نفضل السلام والاستقرار ولكننا لن نقبل أن ننصاع إلى أحد إلا لرب العزة والجلال. لن نكون يوماً من الأيام معتدين، لكننا لن نكون يوماً من الأيام مترددين في الدفاع عن عقيدتنا ثم حماية وطننا، وهذا شيء مفروغ منه»[٣٦].

ويترأس الملك فهد بن عبد العزيز في نفس اليوم اجتماع اللجنة الوزارية لتنمية وتطوير المدينة المنورة، ويصرح عقب انتهاء الاجتماع لوسائل الاعلام المحلية والعالمية: «ما هو السر في أن هذه البلاد قد تطورت في هذه الفترة القصيرة جداً مقارنة بأعوام التطور في حياة الشعوب؟ وهل نحن نعمل لأجل الناس أم لأجل أنفسنا، ولكي نريح ضمائرنا بأننا نؤدي واجباً لا يخرج عن نطاق ما أباحه الله وليس فيه أي قصد لافتخار أو للاساءة إلى أحد بل القصد منه الاصلاح. إن مفهوم العمل لدينا ليس كمثله في أماكن كثيرة يكون دائماً مقروناً بالدعاية. صحيح إن النواحي الإعلامية لازمة وواجبة، لكنها إذا اقتصرت على الحقيقة جعلت في نفوس الناس واقعاً كبيراً والمصداقية تكون هي الأساس والقاعدة»[٣٧].

وفي كل مكان، وكل مناسبة، كان الملك فهد بن عبد العزيز يمارس مهامه ومسؤولياته بكل أبعادها ومتطلباتها، مسخراً الفرصة تلو الفرصة لمزيد من الجهد والنداءات والدعوات إلى النظام العراقي والرئيس العراقي لتدارك الموقف قبل استفحاله، وقبل أن تصل المنطقة بأسرها إلى نقطة لا تجد معها سبيلاً إلى التراجع عن المواجهة العسكرية.

ومن المدينة المنورة، إلى المواقع المتقدمة لأبنائه المخلصين من القوات المسلحة السعودية، والقوات المساندة حيث يلتقي في جولة تفقدية بالعناصر الوطنية من مختلف أسلحة القوات المسلحة السعودية، كما يلتقي وقادة القوات الدولية، مؤكداً على اهتمام قيادات المملكة بتذليل كافة الصعوبات وتوفير كل امكاناتها في سبيل تحقيق الهدف من هذا الحشد العسكري ولردع العراق عن التمادي في مخططاته التوسعية في دول الخليج العربية.

وفي حديثه إلى المقاتلين السعوديين واخوانهم العرب والمسلمين، يعلن الملك فهد بكل صدق وأمانة: «لم أتصور أن يحدث هذا من الرئيس العراقي بحكم معرفتي به معرفة طويلة منذ عام ١٩٧٥ م، إنها حقيقة ليلة مفجعة وحدث مؤلم». ويتعرض الملك فهد في حديثه إلى تفصيلات دقيقة من واقع سير الأحداث منذ شهر رمضان ١٤١١ هـ الموافق لشهر ابريل ١٩٩٠ م وإلى وقوع الاجتياح العراقي في الثاني من

أغسطس ١٩٩٠ م. ويخلص في حديثه إلى أن كل هـذه التطورات وتلك الأحـداث لا تبرر الربط الذي ذهب إليه الـرئيس صدام بـين العراق والكـويت. ولا يمكن أن تبرر الادعاء العراقي بحقـه التاريخي في الكـويت. فحقيقة الأمـر كما يقـول الملك فهد إنـه ليس هناك أية علاقة للكويت بالعراق، ولا علاقة للعراق بـالكويت. والأمم لا يمكن أن تقاس بالعدد أو بالقوة، وإنما تقاس باحترامها لبعضها البعض. ويطرح الملك فهـد سؤالاً كان العراق وحده هو الذي يملك الاجابة عليه، والتي فيهـا تكمن أدوات الحل لكافة تعقيدات الموقف آنذاك، وهو هل العراق مستعـد للانسحـاب. إنني لا أرى أية غضـاضة عـلى العراق إذا قـدر الظروف والأوضـاع، وقدر أنـه ينسحب من بلد عربي مسلم لم يسيء إليه، إلا إذا كانت الاساءة تتعلق بموضـوع الحدود أو آبـار البترول، أو أي أمـر ما. فهـذا يمكن أن يحدث وكـان يمكن احتـواؤه في وقتـه، وتنتهي الأمور بـين العـراق والكويت بـالشكل المحبب إلى نفـوسنا جميعـاً». وبعد استعـراضـه كثيـراً من التفاصيل المؤلمة في هذا الخصوص، يستطرد الملك فهد قائلاً: «أكرر القـول بأن هنـاك **جامعة عربية وهناك محاولـة لجعل الأمـة العربيـة أمة واحـدة، وقيادة واحـدة ومجتمعاً واحداً ثم نرى ما نرى الآن. . لكن هـل يا تـرى تكون هـذه عبرة؟ هـل نأخـذ منها عـبرة ونعود للمنـطق والواقـع والعقل، ونعـود للالتفـاف العربي وللتضـامن العـربي الحقيقي؟»**[٣٨].

إن العلامات البارزة التي رسمها التحرك السعودي خلال فترة الأزمـة لم تكن يومـاً في حـاجة إلى أبـواق اعلاميـة تمهد لهـا صيغة الشرعيـة التي يبحث عنـا كـل صـاحب مـوقف. بل إن أعـداءها والمـأجورين والمنـاوئين لهـا، والذين بـاعوا أنفسهم وقضـايا أمتهم، كانوا خير أداة لتحقيق هذه الشرعية من خلال مـواقفهم المضطربـة والمترديـة، والتي تراوحت كما أسلفنا بين الرفض والتأييد.

وليس أدل على هذا من أن الأنظمة العربية التي جاهرت بتأييدها لاحتلال الكويت من أجل مصلحة ذاتية محضة، كانت تتلمس طريقهـا في الظلام للوصـول إلى ترضيـة تقبلها المملكة العربية السعـودية وشقيقـاتها من الـدول العربيـة التي سانـدت الشرعية وأيدت الحق. وفي الوقت الذي كان التأييد العالمي الذي تلقاه المملكة على الصعيدين الرسمي والشعبي يملأ الآفاق وتزدحم به كافـة وسائـل الإعلام، كـانت هذه الأنـظمة تبحث عمن يقبل التوسط لها لدى الرياض والقـاهرة ودمشق، معـربة عن استعـدادها التـام لتقديم الاعتـذارات الكافيـة استرضـاء للقيادات العـربية ولتصحيـح مـواقفهـا المتداعية. إن أكاذيب هذه الأنظمة التي ساقتها لتأييد مواقف النظام العـراقي من دول الخليج، لم تكن قادرة على خداع البسطاء من جموع الشعب العـربي، فضلاً عن فئـاته

المتعلمة والمثقفة من أبناء العروبة. غير أن بعضاً من هذه الفئات المتميزة سقطت سقوطاً لا قيام بعده حينما باعت نفسها ومبادءها. بل حينما باعت أمتها وشعوبها التي صنعت منها رموزاً، ومهدت لها طريق النجاح، وليت أنها باعت كل هذا من أجل عرض دائم، بل كان الثمن حفنة من الذهب.

إن المرارة التي يسببها الحديث عن هذه الفاجعة التي أحدثتها مواقف تلك الأنظمة تتضاءل كثيراً حينما نراها وقد انقلبت على بعضها، وحينما نراها تتخبط في حركتها غير هادئة وغير مستقرة في بحثها عن حجم الغنيمة التي خرجت بها من تورطها المريب في المؤامرة العراقية ضد الدول العربية، فإذا بها لم تجن غير الفشل والندم. إن من سخريات القدر أن تتحدث كثير من المصادر الرسمية وغير الرسمية، عن أنَّ أحد قادة هذه الأنظمة كان موعوداً بالقفز على منطقة الحجاز السعودية، بعد أن يستتب الأمر للرئيس العراقي. فإذا الأيام تكشف عن خطة مزدوجة يؤهل بها نفسه لحكم العراق ذاته...!!

لقد فقدت هذه القيادات مصداقيتها ليس على الصعيد العالمي فحسب، بل إنها عاشت شهور هذه الأزمة ولا تزال وهي تبحث لنفسها عن صيغة للحياة بين أبناء شعوبها وعلى أرضها. كانت الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، حتى التي خدعت منها في البداية، قد استفاقت على حقائق الموقف الدامغة، واتضح لها أين تقف أنظمتها التي غررت بها ولعبت على أوتار عواطفها. لقد بادرت هذه الشعوب العربية إلى الاعلان عن موقفها بكل وضوح، ومنها من تعدت مواقفه مجرد التعبير عن تضامنه مع المملكة ودول الخليج إلى حيز الفعل والتنفيذ.

إن المجال ليعجز عن استيعاب حجم التأييد العربي لمواقف المملكة التي رأت فيها جموع الشعب العربي تدبيراً حكيماً لتجنيب الأمة التردي في المهالك التي أراد لها صدام أن تهوي فيها. وكان هذا التأييد هو أكبر تتويج لجهود القيادات السعودية في معالجة مرحلة من أحرج المراحل في عمر الأمتين العربية والإسلامية.

## القضية الفلسطينية بين المصداقية السعودية والادعاء العراقي

ويبقى هناك دائماً قضية من أهم وأخطر قضايا الأمة العربية التي يجب في صددها التعرض لملامح الدور السعودي في مواجهة الادعاءات العراقية، ألا وهي القضية الفلسطينية. إن الحديث عن مواقف المملكة من تلك القضية يعتبر من قبيل السرد المتكرر لأمور أصبحت تمثل واقعاً لا يختلف عليه اثنان. غير أنه من الضروري

التعـرض للمواقف العـراقية المختلفـة في هذه القضيـة، وعبر سنـوات طـويلة لتلمس حقيقة الطرح العراقي وتبنيه ـ ادعــاء ـ لهذه القضيـة، ومن ثم يمكن تكريس المـوقف السعودي الصادق منها، مثلها في هذا مثل كـل قضايـا الأمة العـربية والإسـلامية التي تحظى بقدر لا يستهان به من دعم وتأييد المملكة العربية السعودية.

إن وقائع التاريخ العربي تمتلىء بالأدلة الدامغة على اسقاط مختلف الأنظمة العـراقية للقضية الفلسطينية من قائمة اهتماماتها. كما تزدحم تفاصيل هـذا التاريـخ بالأحـداث التي تقف شاهداً على أن تلك الأنظمة لم تكتف بفض يديهـا من هذه القضيـة بل إنها كانت، في أحيان كثيرة تقف عقبة كؤود أمـام حركـة العمل العـربي المشترك في سبيـل هـذه القضية. ولـذلك فليس من السهـل أن تنخدع القيـادات أو الشعـوب العـربيـة الـواعية بمـواقف حكومـة صدام حسـين خلال السنـوات الأخيرة التي ادعى فيهـا تبني القضية الفلسطينية، من خلال إطـار البعث العراقي الـذي كان يـركز عـلى استخدام حساسية هذه القضية في تحقيق مآربه وأهداف.

أولاً . . تركزت هذه الأهداف في مرحلة طويلة على محاولة التأكيـد على دور النـظام العراقي ـ ادعاء ـ باعتباره الدولة العربية الكـبرى التي تحتضن القضية الفلسـطينية ولا تقبل المساس بها، بل تتخذ من موقفها ركيزة أمام المجتمع الـدولي للتعبير عن مـوقف الأمة العربية كلها.

ولقد ترجم النظام العراقي هذا المفهوم من خلال العمل جدياً، وفي مـرحلة طويلة على إبعاد مصر بالذات عن الساحة العـربية وعـزلها عن مسـار العمل العـربي المشترك خاصة في مجال القضية الفلسطينية، اضعافاً لدورها الريادي الذي تحملته عـبر سنوات طويلة. بل وصل إلى حد التشكيك في عروبة مصر وولائها لقضايا امتها وعلى رأسهـا القضيـة الفلسطينيـة. فمنذ قمـة بغداد في عـام ١٩٧٨ م تبنت القيادة العـراقية خـطاً متشدداً جداً لإبعاد مصر عن محيطها العربي والطبيعي، وفرض حصـار سياسي وثقـافي واقتصادي عليها. وذلك كله تحت غطاء معـارضة العـراق للصلح المصري مع العـدو الإسرائيلي، وتوقيعها لاتفاقيـة كامب دافيـد من أجل أن يحتفظ صـدام حسين بصـورة البطل العربي الـذي لا يعدل إيمـانه بـالقضية الفلسـطينية شيء آخـر، والذي يـرفض المـزايدة عليهـا. وقد تكفلت الـظروف السياسيـة العربيـة بتوفـير أفضل الفـرص أمام النظام العراقي في هذه الفترة لتسليط الضوء على هذا المفهوم، وساعدتـه على النجـاح في تحقيق هذا الهدف مرحلياً[٣٩].

وقد تجاوزت الحملة الاعلامية للنظام العراقي ضد مصر أبعادها السياسيـة آنئذ إلى

التقليل من أهمية مصر الحضارية، والتشكيك في ولائها القومي وانتمائها العربي. في ذلك الوقت كانت القضية الفلسطينية قد أدرجت في تفاصيل العمل الحزبي البعثي على أنها القضية المركزية، نعم، القضية المركزية وليس مجرد «قضية مركزية» على اعتبار أنه لا صوت يعلو فوق صوت القضية الفلسطينية في سياسة حزب البعث العراقي. لكن هذا الوصف كان ينطبق عليها كلامياً فقط؛ ففلسطين كانت هي الكلمة التي تفتح الأبواب المغلقة أمام قيادات الحزب للولوج منها إلى سدة الحكم في العراق، من خلال منظور خاص لها في قلوب ونفوس رجل الشارع في كل البلدان العربية، ولا يستثنى من هذا الشعب العراقي. ويكفي أن القيادات البعثية العراقية تبنت هذا الطرح الزائف للقضية الفلسطينية في الوقت الذي كانت فيه أخبار منظمة فتح، وهي الجناح القومي القوي في فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والتي حظيت بتأييد ودعم واجماع كافة الدول العربية لفترة طويلة، قد فرض عليها حظراً اعلامياً في كل وسائل الاعلام العراقية، ومنعت الصحف من ذكر أخبارها أو الحديث عن دورها في الكفاح الفلسطيني المسلح[١٠].

من ناحية ثانية، فتحت بغداد ذراعيها لاحتضان كافة الأجنحة الفلسطينية من المناوئين لمنظمة فتح، في محاولة منها لتفتيت هذه المنظمة. وامتدت أيادي أعوان النظام العراقي في عهد صدام حسين لعقد صفقات عاجلة مع خصوم فتح، وليس من أجل دعمها وتأييدها كما كان يفترض في كل نظام عربي مخلص في تأييده للقضية الفلسطينية.

ثانياً.. في الفترة المعاصرة، فقد أضر النظام العراقي إضراراً بالغاً بالقضية الفلسطينية من عدة أوجه باقدامه على اجتياح الكويت، وباقحامه تلك القضية في خضم أحداث الخليج. فبعد الأحداث المؤسفة التي تعرض لها الفلسطينيون في جنوب لبنان، بعد الاجتياح العسكري الإسرائيلي له في عام ١٩٨٢ م، وبعد تبني القيادات الفلسطينية مبدأ الجهاد الدبلوماسي الهادىء، عوضاً عن الكفاح المسلح الذي أجهضته ظروف التغيرات في مناخ المنطقة العربية، استطاعت هذه القيادات تحقيق نجاحات دبلوماسية هائلة لم تقف عند حد كسب التعاطف مع عدالة مطالبها، بل وصلت إلى حد الإعلان عن مولد الدولة الفلسطينية وقرب تشكيل حكومة في المنفى. ووصل الزخم العالمي في تأييد هذه الدولة إلى درجة أن حصلت على اعتراف أكثر من مائة دولة من دول المجتمع الدولي بها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيع العلاقات بين القيادة الفلسطينية من جهة ودول العالم التي اعترفت بها من جهة أخرى، مع افتتاح مقار لبعثاتها الدبلوماسية في غالبية عواصم العالم. وليس هناك خلاف على أن هذه

النجاحات على الصعيد الدبلوماسي، ما كانت لتتحقق، لولا جهود منظمة التحرير الفلسطينية وسياستها الهادئة النشطة في ذات الوقت. وما كان ليكتب لها النجاح أيضاً لولا إصرار الجهود العربية على مقاومة أي توجه سياسي على الساحة العالمية، من شأنه أن يسلب منظمة التحرير صفتها الأساسية التي تدعمها الدول العربية، على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في داخل وخارج الأراضي العربية المحتلة[41].

إذن. . .

- حينما تأتي قيادة هذه المنظمة، في تطور غير مفهوم، لتناوىء الحركة العربية والعالمية في رفضها لكل أشكال المعالجة المسلحة للنزاعات بين الدول بعضها البعض.
- وحينما تتخذ قيادة المنظمة موقفاً متشدداً بغيضاً من المسألة الكويتية العراقية، تنفث من خلاله كل مظاهر الحقد والكراهية ضد دولة عربية مسلمة هي دولة الكويت، دون أي جناية تذكر لها سوى وقوفها الطويل مؤيدة ومدعمة للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير وقياداتها.
- وحينما تخرج قيادة المنظمة على الاجماع الدولي، برفض كل الادعاءات العراقية، وتتخذ موقفاً تآمرياً يكرس الادعاءات العراقية ويفسح لها المجال للمناورة ولتحقيق أهدافها.
- وحينما تجند قيادة منظمة التحرير قواها السياسية والعسكرية في مساندة الباطل ضد الحق، في مظاهر شتى ليس آخرها الزج بعناصرها المأجورة في شن حملات إعلامية مسمومة ضد الدول العربية المناهضة للغزو العراقي للكويت، وفي مقدمتها دول الخليج، وليس آخرها دفع هذه العناصر للمشاركة في مخططات إرهابية مخزية استهدفت أمن واستقرار عدد من الدول العربية منها المملكة العربية السعودية، ومصر على اعتبار أن التأثير في الوضع الأمني في هاتين الدولتين بالذات، قادر على أن ينال من قدرة التكتل العربي المقاوم والرافض للاحتلال العراقي للكويت.
- وحينما تفسح قيادة المنظمة، من خلال هذه الممارسات، المجال أمام العراق ليكرس من ادعاءاته عن حقوق الشعوب العربية في اعادة توزيع الثروة، وفي خطر الاستعانة بالقوات الدولية وتواجدها بالقرب من الأماكن المقدسة. . إلى آخر تلك الأقاويل التي يعرف العالم كله زيفها وبطلانها. .

حينئذ. . لا يكون غريباً أن تفقد منظمة التحرير الفلسطينية مصداقيتها أمام

المجتمع الدولي، وقيادتها تمارس تأييدها غير المفهوم لشكل من أشكال الاستيلاء على الأرض بالقوة، وهو المبدأ الذي طالما رفضته القيادات الفلسطينية حينها كان الأمر يتعلق بالقضية الفلسطينية، والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. وكأنها من خلال موقفها من الاجتياح العراقي للكويت تعلن رضاها عما كانت تحارب من أجل التخلص منه.

حينئذ لا يكون عجيباً أن تقدم دول العالم التي لم تكد تعلن عن دعمها وتأييدها للدولة الفلسطينية على سحب هذا التأييد، ورفض التعامل مع قيادة المنظمة، بعد أن تكشفت نواياها الحقيقية التي تمثلت في الجري وراء مكاسب شخصية، ومصالح ضيقة النظرة لا تتعلق بالقضية الفلسطينية ذاتها في شيء. إن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بهذا لا تضر بالقضية الفلسطينية فحسب، بل إنها تكشف للعالم أجمع عن وجهها الحقيقي، وتعلن عن عدم قدرتها على الترفع عن الصغائر من أجل حماية مكتسبات القضية الأساسية التي تدافع عنها. بل إن هذه القيادات تؤكد بهذا للعالم أجمع أنها لا تزال تحيا فترات المراهقة السياسية، وتفتقر إلى النضوج الذي من شأنه أن يؤهلها لقيادة الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الحصول على حقوقه التاريخية.

ثالثاً. إن كلاً من العراق باجتياحه الكويت، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بدعمها وتأييدها لهذا الاجتياح، قد أضرا ضرراً بالغاً بما حققته الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة، تلك الانتفاضة التي تمثل أقوى الحركات التحررية المسالمة في التاريخ المعاصر والتي استطاعت، في غضون سنوات عمرها الثلاث، أن تلفت أنظار العالم كله إلى عدالة المطالب الفلسطينية، في مقابل التعنت الإسرائيلي والممارسات القمعية التي يتعرض لها أبناء الأرض المحتلة. إن التراجع في آثار تلك الانتفاضة، والضعف الذي أصاب مسيرتها ـ على المستوى الاعلامي على الأقل ـ يقع بالدرجة الأولى على عاتق الأطراف التي أفقدتها عناصر القوة المستمدة من الاجماع العربي على تأييدها. هذا الاجماع لا يتمثل فقط في شكل الدعم السياسي والمعنوي، وإنما يتركز أيضاً في شكل دعم مادي كانت تحصل عليه الانتفاضة من مصدرين رئيسيين؛ أولهما الدعم الرسمي الذي كانت تبذله الدول العربية والخليجية في مقدمتها، وثانيهما وهو ما يعنينا هنا، الدعم الذي كانت تشكله تحويلات الفلسطينيين العاملين في دول الخليج إلى ذويهم في الأرض المحتلة، والتي كانوا يعتمدون عليها إلى حد كبير في تدبير أمور معيشتهم. لقد بلغ حجم الفلسطينيين المتضررين من الاجتياح العراقي للكويت قرابة المليون وربع المليون فلسطيني، كان كثيرون منهم يعيشون على أرض الكويت ويرتزقون من العمل عليها[٤٢].

كما أضر الاجتياح العراقي للكويت بعدد كبير من المشاريع والصناديق والجمعيات الفلسطينية التي كانت تعتمد كلياً في القيام بنشاطاتها على الدعم الخليجي لها بصفة عامة. ومنها على سبيل المثال مستشفى القدس الذي بات مهدداً بالتوقف تماماً عن أداء دوره الإنساني، نظراً لانقطاع مصادر تمويله التي كانت كلها كويتية مائة في المائة.

رابعاً.. مهد الاجتياح العراقي للكويت الطريق أمام مزيد من الممارسات التعسفية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وعمل على تكريس مفاهيم التوسع والاستيطان والتهويد التي كانت تمارسها سلطات الكيان الصهيوني. بل ساعد كثيراً في لفت أنظار العالم كله بعيداً عن سياسة تهجير اليهود السوفيات والفلاشا (يهود اثيوبيا) وهي القضية التي كانت قد تكشفت أبعادها وتورط الكيان الصهيوني فيها بدرجة مخزية، والتي كان العالم كله قد أجمع على إدانتها وضرورة وضع حد لها لمقاومة حركة تهويد الأراضي العربية وتغيير التركيبة السكانية لتلك الأراضي.

إن تلك الممارسات التي قامت بها سلطات العدو الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، بعد الاجتياح العراقي، تمخضت بوضوح في شكل تلك المذبحة الصهيونية الحقيرة التي قام بها جنود الاحتلال في القدس داخل ساحة المسجد الأقصى، في الثامن من أكتوبر لعام ١٩٩٠ م. لقد ساعد الاجتياح العراقي للكويت على زيادة عدوانية إسرائيل لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية والتي راح ضحيتها أكثر من ألف شهيد وجريح فلسطيني.

على صعيد، آخر أثبتت الأحداث كذب ادعاءات صدام عن الحشود العسكرية التي جيشها لحرق نصف إسرائيل، فلم تشهد المنطقة أية عمليات عسكرية بالمعنى المعروف من الجانب العراقي ضد إسرائيل، سوى تلك الطلقات الطائشة من صواريخ سكود العراقية والتي لم يكن لها أية علاقة بالعمل المنظم الذي يخدم الخط العربي في تدعيم القضية الفلسطينية. بل هدف منها إحداث انشقاق في صفوف التحالف الدولي وتوريط إسرائيل في حرب الخليج، رهاناً منه على الحصول على تأييد الشارع العربي لموقفه في هذه الحرب إذا تدخلت إسرائيل. إن التاريخ سيذكر جيداً أن الرئيس العراقي صدام حسين لم يحرك ساكناً حينما دمرت الطائرات الإسرائيلية مفاعله النووي في عام ١٩٨٢ م، فكيف يصدق أنه سيقوم بمحاربة إسرائيل نيابة عن الفلسطينيين بل كيف أقدمت بعض الأنظمة العربية على خداع نفسها فصدقت هذه الادعاءات..؟

غير أن الأمر الأكثر أهمية هنا هو الآثار السلبية التي نتجت عن هذا الطرح العراقي

الـزائف، والأضرار التي لحقت بمسـار القضيـة الفلسـطينيـة. ويكفي أن إسرائيـل استطاعت في خلال ثمانية أيـام فقط الحصول عـلى مساعـدات عسكريـة قيمتها ثـلاثة مليـارات من الدولارات (وهـو ما يـوازي حجم المساعـدات التي تقـدمهـا الحكـومـة الأمـريكية لسبـع دول شرق أوسطيـة في عام كـامل، منهـا ثـلاث دول مـواجهـة مـع إسرائيل). هذه المساعدات قدمتها دول القوات المتحالفة لإسرائيل ثمناً لسكوتهـا على تلك الطلقات الطائشة التي تمثلت في صواريخ سكود التي أطلقها العراق على إسرائيل كما أسلفنا. كما استطاعت إسرائيل الحصول، في هذا الزمن القصير جداً خلال حرب تحرير الكـويت، على تقنيـة عسكريـة أمريكيـة وألمانيـة متقدمـة جداً جـاهدت طـويلاً للحصول عليها دون فائدة، حيث كان من المحظور تصديرها إلى إسرائيل أو غـيرها. إن التاريخ سيذكر طويلاً أن الأضرار التي لحقت بالقضية الفلسـطينية من جـراء الغزو العراقي للكويت قد قضت آثارها على نتـائج حقبـة طويلة من العمـل والجهد العـربي المضني لتصحيح مسار تلك القضية على الساحة العالمية[٤٣].

عـلى الجانب الآخـر. فإن مـواقف المملكـة من القضيـة الفلسـطينيـة والقيـادات الفلسطينية لا تحتاج إلى الحديث أو الاشارة إليها، ذلـك أن هذه المـواقف تتحدث عن نفسهـا. وعلى كـثرة تلك المواقف النبيلة يكفي ذكـر بعض منهـا عـلى سبيـل المثـال لا الحصر[٤٤]:

- المملكة العربية السعودية لم تتوقف يوماً عن دعم القضية الفلسطينية منذ عهد الملك عبد العزيز بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي.
- المملكـة كانت في مقـدمة الـدول التي عملت جـاهـدة عـلى الحفـاظ عـلى الهـويـة الفلسـطينية، واتخـذت التدابـير التي كفلت تحقيق هذا الهـدف على مـدار سنـوات طـويلة، ايمانـاً منها بضرورة مقـاومة كـل محاولات طمس تلك الهـوية كسبيـل إلى إضاعة معالم القضية الفلسطينية
- لا يذكر التاريخ أن تعرضت العلاقات السعودية الفلسطينية إلى مثل تلك الأزمـات التي مرت بها علاقة القيادات الفلسطينية، تأرجحاً بين الرفض والقبول، مع معظم الأنظمة العربية ومنها أو في مقدمتها أنظمة الحكم العراقية المختلفة. كـما لا يسجل التاريخ أي تحول في السياسة السعودية تجاه القيادات الفلسطينيـة أو التلاعب بهـذه القيادات من خلال سياسة احتضان بعضها على حساب البعض الآخـر، كما فعلت كثـير من الأنظمـة العربيـة وفي مقدمتهـا أيضاً النـظام العراقي في بعض المـراحل. فملامح النهج السعودي في هـذا الصدد يـرتكز عـلى تأييـد القيادات التي ارتضتهـا

جماهير الشعب الفلسطيني ممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني، انطلاقاً من حرص المملكة على عدم التدخل في شؤون الغير.

- كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي احتضنت المواطن الفلسطيني، وبالتالي لم تتخذ أي تدبير أو إجراء، لا في خلال شهور الأزمة ولا قبلها أو بعدها من شأنه الاضرار بأمن المواطن الفلسطيني المقيم على أرضها. إن التاريخ كان حتماً سيمتلىء بالمبررات التي تسوغ للمملكة حق اتخاذ مثل تلك التدابير، حفاظاً على أمنها وتماسك جبهتها الداخلية في تلك الساعات الحرجة من عمر الأزمة. غير أنه ليس من نهج المملكة أن تلجأ إلى المواقف التي يسهل تبريرها، بغض النظر عن ارتباط تلك المواقف بالملامح الكبرى والثوابت الراسخة لسياستها على كل الأصعدة.

## الملك فهد بن عبد العزيز يرد على رسالة الرئيس العراقي

وفي الخامس عشر من يناير عام ١٩٩١م، وفي موقف أخير، وإن كان أروع وأبلغ الملامح المميزة للدور الذي لعبه الملك فهد بن عبد العزيز في مواجهة الادعاءات العراقية، يفند مزاعم كاذبة طرحها الرئيس العراقي صدام حسين في رسالته المفتوحة التي وجهها الى الملك فهد بن عبد العزيز، في محاولة اعلامية مكشوفة للنيل من موقف المملكة الثابت. في ذلك اليوم تصدى الملك فهد بن عبد العزيز للدفاع عن موقف المملكة وموقفه شخصياً في صدد عدد من القضايا التي طرحها الرئيس العراقي في رسالته التي كان قد أذاعها راديو بغداد.

يقول الملك فهد مخاطباً الرئيس العراقي:

«بسم الله الرحمن الرحيم.. يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد﴾.

الرئيس صدام حسين.. ليس من شيمنا ولا من عاداتنا أن نخاطب أحداً من الناس مهما انحدر في أسلوبه إلى المستوى الذي حملته لي رسالتكم، إلا بما يليق بمكارم الأخلاق التي استقيناها من تعاليم الإسلام الذي نشأنا على هديه وآدابه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما﴾. من هذا المنطلق الإسلامي الكريم، وحرصاً على تبيان الحقائق لكل من اطلع على مضامين رسالتكم من الناس في كل مكان، نوجه لكم الإجابة على بعض ما احتوته تلك الرسالة من مغالطات للوقائع وافتراءات على الحقيقة التي أنتم لها عارفون ومدركون.

أولاً . . لماذا تتجاهلون السبب المباشر في كل ما حدث ويحدث الآن على صعيد المنطقة العربية من الاضطرابات والانقسامات والمآسي التي تعيشها الأمة العربية، منذ اعتدائكم الغادر على دولة عربية مسلمة آمنة، جارة لكم، وقفت إلى جانبكم في الشدائد وآزرتكم بكل ما تستطيعه من عون وتأييد؟ لماذا خنتم العهد الذي قطعتموه، والوعد الذي أخذتموه عندما أكدتم لي شخصياً، ولأخي فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، بأنكم سوف لن تعتدوا على دولة الكويت أو تمسوها بأذى. وبعد بضعة أيام فقط من عهدكم ووعدكم أقدمتم على أبشع جريمة عرفها تاريخ البشرية في الماضي والحاضر، حين زحفتم بجيشكم تحت جنح الظلام، واعتديتم على الحرمات، وسفكتم دماء الأبرياء، وشردتم شعباً بأكمله في غياهب الصحارى، وانتهكتم كل القيم والأعراض والأعراف.

ولماذا حشدتم الجيوش والمعدات الحربية على حدود المملكة العربية السعودية، وهي الدولة التي وقفت معكم وقفة الرجال الأوفياء، طوال الحرب التي خضتموها على مدى ثماني سنوات، أضعتم ثمارها في ثماني دقائق ودماء مليون قتيل لم تجف على ثرى العراق وإيران، ثم جئتم اليوم تتساءلون عن سبب وجود القوات الشقيقة والصديقة على أرض المملكة، متجاهلين كل ما اقترفته يداكم من الجرائم والآثام».

ويستمر الملك فهد في تذكيره للرئيس العراقي بكل محاولاته الشخصية التي هدف بها إلى معالجة الأمور بالحكمة والروية والكلمة الطيبة، وما بذله في سبيل تحقيق رغبات الرئيس العراقي في صدد الخلاف الذي نشأ بين المسؤولين في دولتي الكويت والعراق. وما كان من مساع تمت بالتنسيق مع أطراف عربية مخلصة، تمخضت عن عقد اجتماع جدة وما أعقب هذا من إقدام العراق على اجتياح الكويت، بعد ساعات من إنهاء لقاء وفدي البلدين في جدة. ثم المحاولة الأخيرة التي بذلها باتصاله هاتفياً بالرئيس العراقي، الذي أوفد مندوبه إلى المملكة، ليعلن في صلف وتعنت أن الكويت جزء من العراق وقد عادت إليه.

ويستطرد الملك فهد بن عبد العزيز في سرد الأحداث التي تلت ذلك، من مبادرة الرئيس محمد حسني مبارك لعقد قمة عربية طارئة بالقاهرة، شهدت أكثر الأحداث إيلاماً على النفس حينما جنحت بعض القيادات العربية عن جادة الصواب، وأيدت الباطل وناصرت الظلم وآزرت العدوان. يقول الملك فهد للرئيس العراقي: **«كان لهذا الحدث المؤلم أسوأ الأثر في نفوس المخلصين من قادة وشعوب الأمة العربية. وسيظل هذا الشرخ وهذا الجرح العميق الذي أحدثتموه في صفوف الأمة العربية ينزف سنيناً طويلة».**

وبعد استعراضه لمواقف الأسرة الدولية والإسلامية والعربية من هذه الأزمة، والقرارات التي صدرت في صددها، والمبادرات التي اتخذت والمناشدات التي أطلقها قادة دول العالم، على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، للعراق بسحب قواته من الكويت، وموقف العراق المستمر في إصرار على مواصلة العدوان، مردداً الفرية الكبرى بأن الكويت هي جزء من العراق، وبأن الفرع قد عاد إلى الأصل، يذكر الملك فهد بن عبد العزيز العراق ببطلان تلك المزاعم مؤكداً أن **«الله ثم التاريخ يشهد أن الكويت لم تكن يوماً واحداً تحت الحكم العراقي، وأن أسرة آل صباح كانوا ولا يزالون يحكمون الكويت منذ ما يقارب المائتين وخمسين عاماً حتى يومنا هذا، فبأي حق تطلقون هذا الادعاء وتحاولون عبثاً اقناع الناس به»**.

ويضيف الملك فهد في حديثه للرئيس العراقي: **«تقولون في رسالتكم، وبأسلوب نترفع عن مجاراته: من خولنا بدعوة القوات العربية والإسلامية والصديقة إلى المملكة. ولعلكم من موقع المسؤولية تدركون أو لا تدركون أن الذي خولنا هذا الحق هو واجب الدفاع عن أرضنا وحرماتنا ومقومات حياتنا وهو الشعب الذي ائتمننا على حياة وأعراض وأمن وممتلكات أبنائه. وقد ألهمنا الله لاتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب فأحبطنا بذلك ما كنتم تبيتونه لنا من غدر ومكر وخديعة»**.

ويمضي الملك فهد في تفنيد أكبر المزاعم العراقية، وأكثرها مدعاة للسخرية، والتي جاء فيها أن المملكة لم تقدم للعراق سوى ما يزيد قليلاً عن عشرة ملايين من الدينارات طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية الثماني. لقد أورد الملك فهد تفاصيل تلك المساعدات في شكل أرقام لا يمكن اغفالها وأعلنها صريحة واضحة أمام العالم كله تاركاً الفرصة لمن أراد أن يشكك فيها ليأتي ببرهانه، إن كان لديه برهان. ووفقاً لما جاء في حديث الملك فهد بن عبد العزيز، فقد بلغ حجم المساعدات المادية التي قدمتها المملكة العربية السعودية إلى العراق خلال سنوات حربه مع إيران، أكثر من خمسة وعشرين ألف مليون من الدولارات، قدمت في شكل مساعدات عاجلة، وهبات مالية غير معادة وقروض ميسرة انمائية، ونقدية ومساعدات بترولية ومعدات عسكرية ومعدات نقل، ومنتجات صناعية لإعمار مدينة البصرة ومستحقات لشركة الصناعات الأساسية سابك.

ويختتم الملك فهد حديثه رداً على رسالة الرئيس صدام حسين المفتوحة بالتعرض لعدة نقاط هامة، منها:

- **«تقولون إن بيننا مواثيق واتفاقيات كثيرة، ومنها ما يقع ضمن إطار عدم الاعتداء**

واستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية. فهل حفظتم أنتم تلك المواثيق عندما حشدتم الجيوش في وضع الهجوم على أرض المملكة العربية السعودية؟ **وكيف نأمن رجلاً أخل بوعده ونكث عهده واحتل دولة آمنة مسالمة بحجج واهية، والخلافات هامشية كانت الجهود تبذل لإيجاد الحلول المناسبة لها؟ فأين المواثيق وقد تكشفت النوايا وسقطت مصداقية الرجال؟**

وأخيراً.. تقولون في رسالتكم إنكم على استعداد لجعل ما مضى حلماً مزعجاً لا يحول دون إعادة العلاقات بين العراق والسعودية إلى إطارها الصحيح، حيث لا اعتداء ولا عدوان ولا أجنبي يحكم، بيننا كتاب الله ومستوى الترابط القومي الأخوي والروحي بين شعبينا على قيم الفضيلة والتراحم والتوادد، ولا شيء غير هذا خارج العلاقات الثنائية إلا رحيل الأجنبي بلا إبطاء.

وجوابنا على طرحكم هذا بسيط ويسير، ويتمثل في قوله تعالى: ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾. والبرهان الذي نريده، وتريده معنا كل دول العالم بل ويطالبون به هو إعلانكم الانسحاب الفوري قولاً وعملاً من الكويت، لتعود إلى وضعها الطبيعي بقيادة أمير البلاد سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وحكومته، وبالتالي سحب جميع قواتكم من المواجهة على حدود المملكة العربية السعودية، **وعندها فقط سيزول كل شيء نشأ بسبب احتلالكم دولة الكويت».**

«وأختتم رسالتي هذه بتجديد وتأكيد مطلبنا العادل بأن تتخذوا القرار الشجاع، وتثبتوا للعالم أجمع أنكم عند مستوى المسؤولية التي تضطلعون بها في حكم العراق، وتسجلون بهذا موقفاً خالداً يحفظه التاريخ لكم مدى الأزمان، لأنكم بهذا تحقنون الدماء وتحافظون على أرواح الأبرياء، وتصونون ثروات الأمتين العربية والإسلامية وتحققون لهما كل الرجاء. يقول جل شأنه في كتابه الكريم: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ صدق الله العظيم».

ومع كل ما كان يصدر عن القيادات العراقية من صلف وتعنت ومماطلة، فقد كان الشاغل الأول للملك فهد، وحتى اللحظات الأخيرة أن يحقن دماء المسلمين من أن يريقها صدام حسين رخيصة على أرض عربية ومسلمة، ويصون ثرواتهم من أن تبددها مطامع حاكم مغامر يحلم بالسطوة والقوة والثراء، وأن يجنب المنطقة بأسرها ويلات الحرب إيماناً منه بالدور الذي يتحمله في هذه الحقبة من تاريخ المنطقة بل العالم كله.

خلاصة القول، إن المملكة العربية السعودية بقيادة الملك فهد بن عبد العزيز، لم

تأل وسعاً لوضع حد لمأساة اجتياح الكويت وغزوها واحتلالها ثم ضمها بواسطة النظام الحاكم في العراق. كما أنها حاولت بكل صدق أن تضع النظام العراقي أمام مسؤولياته العربية والدولية، ومنحته كافة الفرص المتاحة لانسحاب فوري وغير مشروط من دولة عربية كانت ضحية غزو غاشم لم يكن لها حول ولا طول لمواجهته.

وسيشهد التاريخ أن موقف المملكة تجاه تلك الأزمة كان موقفاً لا لبس فيه ولا مواربة، وأن الملك فهد بن عبد العزيز لم يدع أي باب لإيجاد حل سلمي إلا طرقه. لكن إصرار النظام العراقي على تحقيق مطامعه وأهدافه التوسعية حالا دون التوصل إلى حل سلمي لتلك الأزمة.

# الفصل الرابع

# ادارة الأزمة

تمهيد

مصطلح الأزمة

خصائص الأزمة

القيادة السعودية ومتطلبات مواجهة الأزمة

المقومات الأساسية لإدارة الأزمة

مراحل إدارة الأزمة

- تلطيف أو تخفيف حدة الأزمة
- الاستعداد والتحضير
- المواجهة
- اعادة التوازن

## تمهيد

تعتبر إدارة الأزمات في عصرنا الحالي من الموضوعات التي يختلف الكثيرون على تصنيفها. فمنهم من يقول بأنها علم مستقل بذاته، وإن كان لا يزال في المهد لم يتبلور أو يصل إلى مصاف العلوم الأخرى المتقدمة. ومنهم من يقول بأنها فن من فنون الدبلوماسية الراقية يحتاج إلى المهارة والحنكة والخبرة الطويلة لممارسته.

وسواء كان هذا أو ذاك فإن الأسلوب الذي أدارت به القيادة السعودية أزمة الخليج على الساحتين الداخلية والخارجية يعتبر مثلاً يحتذى، ويمكن معه القول بأن المملكة العربية السعودية قد تعاملت مع هذه الأزمة من منطلقات علمية بحتة. وإن كانت قد فرضتها وقائع الأمور وتطور الأحداث، بشكل يجعلنا نؤكد أنها استطاعت تحقيق نجاح كبير في الجمع بين الاتجاه العلمي ونظريات العلوم الإدارية، وبين التطبيق الدبلوماسي بكل احتياجاتها من منطلقات المعرفة والخبرة.

ولعل تناول هذه المسألة هنا لا يعدو كونه محاولة متواضعة لصياغة اجابة هامة على سؤال ملح يفرض نفسه في ظل الظروف والأحداث التي تمخضت عنها أزمة الخليج، وهو كيفية تفادي مثل تلك الأزمات مستقبلاً والعمل على الحد من آثارها عند حدوثها.

وتمشياً مع النظرة العلمية الموضوعية التي ينتهجها الباحثون في أشكال إدارة الأزمات، فإن هذا المبحث يعنى أولاً بتعريف مصطلح الأزمة. وثانياً يتناول التحديات التي تفرضها الأزمات على حكومة أو دولة ما، ثم ثالثاً يتناول المقومات الأساسية الواجبة في إدارة الأزمة.

## مصطلح الأزمة...

تعنى الدراسات المعاصرة المتصلة بالأزمات والكوارث باستخدام ثلاثة مصطلحات كمترادفات، وإن اختلفت دلالاتها بدرجات متفاوتة، وهي الأزمة الناتجة عن التغير المفاجىء، ومصدر الخطر، والكارثة أو الفاجعة، وهي كلها مترادفات جوهرية مستقاة من أصل واحد هو «توقع الخطر». كما أنها من ناحية ثانية تنطبق انطباقاً أكيداً على شكل القضية التي أثارها التصعيد العراقي لبعض النزاعات مع دولة الكويت، ثم تطوير هذا الصراع ليتخذ شكلاً عدوانياً سافراً ضد الكويت وغيرها من دول الخليج، والذي تمثل في الاجتياح العسكري للكويت والحشود الضخمة التي تم تجييشها على حدود المملكة العربية السعودية.

فإذا تأملنا مصطلح «مصدر الخطر» كما يعرفه كاسبيرسون R. Kasperson لوجدناه يتمثل في التهديدات التي تواجه حياة الإنسان وممتلكاته ومقومات بيئته. أما الأزمة، كما يعرفها بيبر R. Bieber، فهي نقطة التحول في أوضاع غير مستقرة، ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء خطرها.

من ناحية ثانية، يعرف غرين R. Greene الفاجعة أو الكارثة على أنها التغير المفاجىء حاد الأثر الذي يحدث نتيجة تغيرات متصلة في القوى ويكون من نتائجها انهيار التوازن.

## خصائص الأزمة

والنظرة المتأنية في هذه المصطلحات الثلاثة تبين لنا، أننا في كل واحد منها بصدد التعامل مع ظاهرة واحدة لها خصائص ثابتة في كل الأحوال وهي على وجه التحديد:

- أنها تمثل نقطة تحول أساسية في سلسلة أحداث متلاحقة ومتسارعة.
- تتسبب في بدايتها في إحداث صدمة حادة، ودرجة عالية من التوتر مما قد يؤدي إلى ضعف امكانات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها.
- التصاعد المفاجىء في شكلها يؤدي إلى احداث حالة من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة، نظراً لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال، وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها في أغلب الأحيان.

- مواجهتها تمثل واجباً مصيرياً تفرضه حقيقة أنها تشكل تهديداً مباشراً لحياة الإنسان وممتلكاته ومقوماته.

- هذه المواجهة تستلزم الخروج عن الأنماط التقليدية، واللجوء إلى أشكال استثنائية من الاجراء والفعل تساعد على استيعاب ومواجهة الظروف المترتبة على التغيرات الفجائية.

- هذه المواجهة أيضاً تستوجب درجات عالية للتحكم في الطاقات والإمكانات المتاحة، وحسن توظيفها بتوفير مناخ يتسم بدرجة فائقة من الاتصالات الفعالة التي تكفل التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

## القيادة السعودية ومتطلبات المواجهة

إن استقراء هذه الخصائص العلمية، كما يعرفها المتخصصون في إدارة الأزمات، والتي تنطبق تماماً على أحداث أزمة الخليج معبرة عن ماهية ذلك الحدث الخطير، تجسد بكل وضوح التحديات الكبرى التي واجهت القيادة السعودية، وعلى رأسها الملك فهد بن عبد العزيز في إدارته لتلك الأزمة. وكانت النجاحات التي تم تحقيقها في هذا الصدد تمثل عنصراً آخر من عناصر التحدي التي فرضتها تلك الأزمة على القيادة السعودية، فهي من جانب كانت منوطة بالتخطيط الواعي والاعداد الجيد للتفاعل الايجابي مع أحداث كان من الصعب التنبؤ بمستجداتها أو توقيتها أو حجمها وأبعادها على نحو دقيق، بينما هي من ناحية ثانية مطالبة بتحقيق نظام متناسق فعال لاستيعاب وتخفيف حدة النتائج السلبية المتوقع حدوثها من جراء تلك الأزمة أو الكارثة.

ويتضح ضخامة المسؤولية التي كان مطلوباً من القيادة السعودية الاضطلاع بها في تلك الأزمة، إذا أخذنا في الاعتبار أن كل ذلك كان يحدث ويتم تنفيذه في ظل مناخ يتسم بالضغط النفسي العالي وبالتوتر الحاد. في هذا المقام يقول بريكر H.B. Braiker وهو واحد من علماء النفس المتخصصين: «إن مهندسي السياسة وصانعي القرارات في وقت الأزمة لا بد أن يحرصوا على تنمية قدراتهم في اتخاذ القرارات الفعالة أثناء الأزمة. ولا يتأتى ذلك إلا باكتساب درجة عالية من اليقظة والحذر تمكنهم من الوصول إلى كل ما يمكن من المعلومات ذات الصلة، واستقراء هذه المعلومات بعناية ودون تحيز وصولاً إلى البديل الأنسب من بين الخيارات المتاحة».

لقد استطاعت القيادة السعودية في وقت تفاعل أزمة الخليج أن تحول هذا المناخ

الخانق إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية السعودية على كافة المستويات. واستثمرت هذه الأزمة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة. بمثل هذا التوجه الايجابي أمكنها التفاعل الحي مع التحدي الكبير الذي واجهها بقدر أمكنها معه تحويل الأزمة إلى فرصة أجادت استثمارها، ونجحت معها في تحويل احباطات المحنة إلى مناخ حفاز أثرى فعاليات الجهود المبذولة كلها سواء داخلياً أو خارجياً.

والمتتبع لخطى القيادة السعودية، حتى من قبل تصاعد حدة أزمة الخليج، يجد في سياساتها الكثير من ملامح الفهم والوعي بمتطلبات الأزمات والمحن، حيث عملت من البداية على توفير أقصى الضمانات التي من شأنها تجنيب أبناء هذا البلد الآمن مشقة التعرض لمصادر الخطر وسلبيات الكوارث والأزمات. لقد رسمت المملكة سياستها في شكل ثلاثة محاور رئيسية حكمت أداءها على فترات طويلة من الزمن، وكانت أهم ملامح تلك السياسات هي:

- سياسات عامة تتعلق بالبقاء والاستمرارية، وهي سياسات تتصل بسيادة الدولة وهويتها وأمنها القومي الداخلي والخارجي.
- سياسات عامة تتعلق بالتوجهات المستقبلية، وهي سياسات هادفة لاستقراء مشاكل التنمية والتطور، واستشراف الضمانات الكفيلة بتجنب كل سلبيات الرقي والتطور وتوفير المعالجة المنطقية لها.
- سياسات خاصة بالجهود التنموية، وهي سياسات تتصل بوضع وتنفيذ الخطط والبرامج لتكريس سبل التنمية والتطور والرقي وتحقيق الرفاهية لأبناء الشعب السعودي.

ولقد شهدت المملكة، إبان أزمة الخليج، دلائل عديدة أثبتت حنكة القيادة السعودية وقدرتها على التخطيط المنظم، والإعداد لمواجهة مثل هذه الكوارث بطريقة توحي بأنها كانت من الأمور التي أخذت في الحسبان عند ترسيم السياسات السعودية على كافة الأصعدة. لقد اقتضت طبيعة تلك الأزمة قيام الأجهزة السعودية المختلفة بنشاطات متعددة ومتنوعة أبرزت تكويناً معقداً ومركباً، استوجب الخروج على النمط التقليدي المألوف لمجهودات تلك الأجهزة. وعلى الرغم من تآلف تلك الأجهزة مع نوعيات فعالة من النشاطات التي تستوجبها خصوصية موقع المملكة، وطول اعتيادها لمظاهر عدم الهدوء أو الاستقرار التي تفرضها طبيعية «موسمية» نشاطات تلك الأجهزة، إلا أن فعاليتها في أوقات الأزمة كان لها شكل مغاير تماماً أكد على قدرتها على الخروج عن الاطار التقليدي لنشاطاتها.

لقد أدت أجهزة الأمن العام والدفاع المدني والإعلام دورها خلال الأزمة بأسلوب أقل ما يقال عنه، إنه يصعب تصور النجاح في مواجهة تلك الأزمة لولا وجود هذا الدور النشط الفعال. وكان هذا الدور جزءاً لا يتجزأ من الحركة العامة للمملكة في مواجهة طبيعة الكارثة التي حلت بالمنطقة، والتي تحملت العبء الأكبر منه الأسلحة السعودية المختلفة، من قوات برية وبحرية وجوية. بل إن بعض القطاعات وقفت موقفاً صلباً ـ رغم حداثة تجربتها في مثل هذا النوع من المواجهة ـ مثل قطاعات انتاج وتكرير النفط بكافة أجهزته والتي ضربت مثلاً رائعاً على تفهمها حجم الأخطار التي كانت تتعرض لها المنطقة بأسرها والمملكة على وجه الخصوص، ذلك التفهم الذي مكنها من الأداء المتميز في مواجهة قضايا ملحة تتصدر اسبقيات السياسات التقليدية التي تمارسها.

ولعله يكون من المناسب هنا، قبل الخوض في مزيد من تفاصيل هذا الجزء، تسليط الضوء في نظرة سريعة على الدور الذي لعبه قطاع النفط في المملكة، في وقت الأزمة ممثلاً في الشركة العربية للتسويق والتكرير (سمارك). ولعل الخصوصية التي يتمتع بها هذا القطاع في خضم تلك الأزمة هي التي تفرض الحديث عنه، حتى وإن جاء هذا الحديث سابقاً لمكانه في هذا المبحث.

لم تكن سمارك قد تخطت العامين من عمرها، وقت حدوث أزمة الخليج. غير أن التحدي الكبير الذي واجهته الشركة والاصرار الأكبر لدى قياداتها على مواجهة هذا التحدي أدى إلى تحقيق نجاح كبير لم يكن متوقعاً في ظل الظروف التي سادت المنطقة إبان الأزمة.

هذا النجاح لم يكن وليد الصدفة، بقدر ما كان نتيجة طبيعية للاجراءات التي اتخذتها الشركة منذ اللحظة الأولى لحدوث أزمة الخليج في مجالات عملياتها المختلفة (الطوارىء، المصافي، التوزيع، المخزون). لقد تحملت سمارك في هذا الوقت مسؤولية امداد القوات السعودية والقوات الدولية بالوقود، في معدلات قياسية. الأمر الذي استوجب تغييرات كبيرة في العمليات استطاع العاملون في الشركة التلاؤم معها بسرعة فائقة.

وضمن هذه الاجراءات، وضع قطاع التوزيع في حالة تأهب قصوى لتلقي الطلبات من مختلف الجهات. كما وضعت جميع أجهزة الاتصالات في قطاعات الشركة المختلفة في حالة طوارىء دائمة. وكذلك وضع كافة المسؤولين أنفسهم تحت تصرف الشركة على مدار ساعات اليوم وإلغاء العطلات والاجازات السنوية. وقد تم وضع

برنامج طوارىء خاص بقطاعات الشركة لتغطية الاحتياجات العاجلة في المنطقة الشرقية نظراً لحساسية موقعها، أثناء أحداث الأزمة وفي ضوء احتمالات تعرض هذه المنطقة بالذات لنقص في الامدادات.

كما اتخذت اجراءات الطوارىء في قطاع المصافي، على المستويين الأمني والتشغيلي، هدفت إلى ضمان الاستمرارية في توفير الامدادات عند الحاجة. من ناحية أخرى، قام قطاع التوزيع بكافة المهام المنوطة به بالتنسيق مع قيادة القوات المشتركة في مناطق عملياتها. كما قام أيضاً بالتنسيق مع الجهات الرسمية المحلية، مثل وزارة المواصلات والدفاع المدني وإمارات المناطق المختلفة والأمن العام، لتنفيذ خطط وإجراءات القطاع في مجال التخزين وتسهيل حركة الشاحنات، وكذلك التنسيق مع هيئة الطيران المدني بشأن استخدام المطارات المدنية في عمليات تزويد الطائرات بالوقود.

إن الأزمات التي تشبه حادثة الاجتياح العراقي للكويت لا تعدو أن تكون ظاهرة غير طبيعية، في عرف واضعي السياسات العامة للدول. وهذا المفهوم كان كفيلاً بتلمس كل الأعذار لأي وجه من أوجه القصور في الأداء - إن وجد - في أي جهاز من أجهزة الدولة. غير أن ما أفرزته نجاحات الأجهزة السعودية في متطلبات مواجهة تلك الأزمة أثبت حنكة القيادة السعودية، وقدرتها على تلمس مواطن الخطر في كل ما يحيط بها من المناخات الاقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي أخذته بعين الاعتبار في وضع سياسات خاصة بمواجهة الأزمات والقضايا الساخنة والتجهيز لتلافي أخطارها، ووضع هذه الأمور في أسبقية متقدمة، على عكس ما اعتادته الدول الأخرى صغيرها وكبيرها، والتي تتمتع فيها وسائل مواجهة الأزمات بأفضلية متدنية في سياساتها العامة والخاصة.

ويمكن القول إن طبيعة المملكة العربية السعودية الجغرافية والسياسية قد ساهمت بقدر كبير في اختلاف سياساتها المتعلقة بمواجهة الأزمات عن بقية دول العالم كله. ومن ثم أفرزت تلك السياسات مواقف بناءة ايجابية ستحسب لها عند تقييم الأدوار التي اضطلع بها كل طرف من الأطراف المعنية بهذه الأزمة. كما يمكن القول أيضاً إن القيادة السعودية قد ضربت مثلاً رائعاً في نجاحها عند مواجهة هذه الأزمة، من خلال جهودها التي بذلتها لتوفير تصور كلي، أعانها على توظيف الخبرات والمهارات المختلفة المتاحة في المجتمع السعودي، وتأمين التفاعل الواجب توافره بين نشاطات هذا المجتمع من خلال المهارة في دمج وتحقيق التكامل المطلوب لتنفيذ سياسات المواجهة والخطط والبرامج الهادفة لدرء خطر الأزمة المتوقع على البنية الأساسية لهذا المجتمع.

# المقومات الأساسية لإدارة الأزمة

من المتفق عليه أن الهدف الأساسي الذي وضعته القيادة السعودية نصب عينيها لإدارة الأزمة، هو تحقيق درجة استجابة سريعة وفعالة في مواجهة المتغيرات المتسارعة للأزمة، وذلك بهدف الوصول إلى درء أخطارها من خلال التجهيز لمواجهة السلبيات المتوقع حدوثها، أو بالتحكم واتخاذ القرارات المصيرية لمواجهة الأزمة وتقليص تلك السلبيات وتوفير الدعم الضروري لإعادة التوازن المفقود بسبب تلك الأزمة. وعلى هذا يتفق تصورنا لإدارة الأزمة مع تعريف كاسبيرسون R. Kasperson وبيجاوكا K. Pijawka لفن إدارة الأزمات على أنه: «نشاط هادف يقوم به المجتمع لتفهم طبيعة المخاطر، والذي يحدد ما ينبغي عمله إزاءها، واتخاذ التدابير للتحكم في مواجهتها لتخفيف الآثار المترتبة عليها».

ويحدد كاسبيرسون هذا النشاط الهادف في شكل وظيفتين أساسيتين، هما **الإدراك والتحكم**. أما الإدراك فيقوم على استيفاء المعلومات لتحديد حجم وأشكال الخطر واستكشاف البدائل للمواجهة، وتقويم الموقف بعد نهاية الأزمة لتحديد حجم النجاح الذي تحقق في مواجهتها، والتحكم يتصل بتصميم وتنفيذ التدابير الهادفة إلى تخفيف حدة الخطر وما يترتب عليه من آثار.

وعند تحديد ملامح **المقوم الأول من المقومات الأساسية لمواجهة الأزمة** في اطار مجموعة من المفاهيم النظرية والعلمية، فذلك لاستشراف ملامح الدور السعودي في مواجهة الأزمة وفقاً لتلك المصطلحات. ومن هذه المقارنة يتبين بالتالي إلى أي مدى نجحت القيادة السعودية في التعامل مع تلك الأزمة، ومدى انسجام الموقف والدور الذي لعبته المملكة في مرحلة المواجهة مع المفاهيم العلمية في كيفية تحديد تلك المواقف.

**إن شرط الإدراك** في الموقف السعودي تتضح معالمه، منذ الساعات الأولى التي تفجرت فيها هذه الأزمة، من خلال مواقف العراق المدعية بحقوق تاريخية باطلة في الكويت ليس لها استناد إلى منطق أو واقع. ولم يكن ادراك القيادة السعودية لهذه الحقائق بديهياً أو استنتاجياً، بقدر ما كان قائماً على ما أتاحته قنوات المعلومات التي توفرت بغزارة عن الاحتمالات المختلفة لتطور الموقف العراقي، من مجرد الادعاء إلى التدخل العسكري واللجوء إلى القوة لابتلاع الكويت، وتجييش القوات لتهديد أمن وسلامة دول خليجية أخرى. وكذلك عن تاريخ تلك الادعاءات التي سجلت مواقف

مشابهة أكثر من مرة على مدار السنوات الثلاثين الأخيرة. الأمر الذي مكن القيادة السعودية من تحديد حجم وشكل الخطر المتوقع، والذي لا بد كان قادماً في أعقاب تفجير العراق لقضايا النزاع النفطية والحدودية مع الكويت. وكان وضوح هذا الإدراك مقدمة طبيعية لخطوة تالية هامة وهي تحديد حجم هذا الخطر، ودراسة كافة البدائل الممكنة لمواجهته.

إن مسؤولية القيادة السعودية عن أمن واستقرار المملكة هي التي حتمت لجوءها إلى البحث السريع عن الحلول المناسبة، والبدائل الممكنة لمواجهة هذا الخطر. وهي الخطوة الثانية التي ذهبت إليها القيادة السعودية بعد استشراف ملامح الخطر (الإدراك) لاستيفاء الشرط الثاني من المقوم الأول لمواجهة الأزمة وهو التحكم. وغني عن القول ان التحكم السعودي في مواجهة تلك الأزمة كان لا بد أن يجيء متفرداً في سماته، انطلاقاً من تفرد هذه البلاد بموقعها المتميز؛ بمعنى أن خصوصية المملكة ومكانتها هي التي طرحت أو فرضت خصوصية التحرك أو التحكم. إن من نافلة القول انه لم يكن وارداً أبداً، في ظل ما طرحه الموقف العراقي من مصادر واضحة للخطر، أن تقف القيادة السعودية عند حد تصعيد النزاع إلى المنظمات المتخصصة أو المطالبة بوقف الأعمال العراقية أو الشجب والاستنكار. . إلى آخر تلك المظاهر التي اعتاد الموقف العربي برمته أن يمارسها في صدد معظم القضايا التي تعرض لها، وكانت مظاهر إدراك القيادات السعودية حجم الخطر واستشرافها سلبياته المتوقعة هي التي حتمت أن يكون رد الفعل قوياً وجاداً مؤثراً.

ـ أما **المقوم الأساسي الثاني** لمواجهة الأزمة فيتحدد في صياغة نسق تنظيمي إداري يحقق نجاحاً كبيراً في التحكم ومواجهة الأزمة بكفاءة وفعالية عالية. ومن البديهي أن غالبية الأجهزة المعنية بمثل هذه المواجهات تتمتع في عملها اليومي في الظروف الطبيعية بدرجة من الاستقلالية لا تسهل فرص النجاح في العمل الجماعي، إلا في ظل وجود تنسيق وظيفي على درجة عالية من الوعي والحنكة. هذا التنسيق لا بد وأن يتصف بعدة سمات رئيسية من أهمها:

* القدرة على تحقيق التكامل بين النشاطات المتعددة والمتنوعة التي تستوجبها طبيعة مواجهة الأزمة وأخطارها.

* تأصيل مناخ إداري يقوم على التفاهم والمشاركة بين جميع المستويات والاختصاصات الوظيفية ذات العلاقة.

* توفير أقصى درجات المرونة التي تساعد على تشكيل وإعادة تشكيل النسق

التنظيمي لمواجهة الأزمة، وفقاً لطبيعتها ودرجة حدتها.

* بناء شبكة من الاتصالات الفعالة التي تؤمن توافر المعلومات بالسرعة المطلوبة، وتسهم في تحديد أبعاد المشكلة ووضع المؤشرات لما سيترتب عليها من نتائج سلباً وإيجاباً.

* كفاءة وفعالية استقراء مستقبل الأحداث بالقدر الذي يحقق الإدراك المتكامل لطبيعة الأزمة، ويساعد على استكشاف البدائل الممكنة لمواجهتها، ودرء أخطارها أو التخفيف من حدتها، وكذلك الاعداد لمواجهتها إذا تكررت.

* القدرة على تحديد الأولويات، وتوجيه اهتمام الرأي العام نحو المشكلات الرئيسية، والافادة من سابقة ردود فعل العاملين في مواجهة الأزمة في تحديد أساليب معالجتها، وقرنها بالتنظيم والتخطيط لها.

من خلال هذا التحليل لحنكة القيادة السعودية في التنسيق الوظيفي في مواجهة الأزمة، يتضح أن نجاح هذه القيادة في هذا الصدد جاء مبهراً إلى حد يتيح للمتخصصين اتخاذ هذا التنسيق على أنه «عينة مثالية» في دراسة مراحل مواجهة الأزمة. ومن العجيب أن الأمر الوحيد الذي يحسب على النسق السعودي في مواجهة الأزمة تلخصت في الحرص الشديد، من جانب كل جهاز من الأجهزة السعودية المعنية، على بذل أقصى الطاقات من خلال رؤية ذاتية خاصة في بعض الأحيان حاولت الاسهام ـ بحسن نية ـ في توفير أقصى درجات الاستعداد لتلك المواجهة، لولا روعة التنسيق الذي قامت به القيادات والمراكز العليا في هذه الأجهزة، والذي ساعد على تلافي أية معوقات كان يمكن أن تنتج عن زيادة الحماس لدى تلك الأجهزة، ورغبتها المخلصة في القيام بأكبر قدر من ايجابيات هذه المواجهة.

## مراحل ادارة الأزمة

إن إدارة الأزمات يجب ألا تقتصر على مواجهة المشكلة عند وقوعها فقط، وإنما هي ممارسة أكثر شمولية واتساعاً وعمقاً، وأبعد أثراً. ذلك أن مجرد قصر إدارة الأزمة على مجابهتها عند وقوعها فقط يجعل منها ردة فعل لظاهرة فجائية. في الوقت الذي أصبحت فيه إدارة الأزمات في منهجها العلمي والعملي معاً تشكل استشرافاً مقدماً لدرء وتخفيف حدة الخطر أو مواجهة تهديدات الأزمة لحياة الإنسان ومقومات بيئته وممتلكاته العامة والخاصة.

إن التعامل مع الأزمات وفقاً للمفاهيم العلمية والعملية الخاصة يزيد من تقليل الفرص في اسقاط أو اهمال أو تجاهل كثير من المسؤوليات التي يعتبر الاضطلاع بها جزءاً حيوياً في عملية مواجهة الأزمة، ويزيد من وضوح الرؤية في صدد كثير من التدابير التي يجب اتخاذها لدرء الأخطار أو البعد عن مواطن الخطر أو بيئته، واتخاذ الحيطة اللازمة بوضع الخطط وتصميم النظم والاجراءات التي تحد من أسبابها، وكذلك تقليص ما يمكن أن يترتب عليها من آثار تدميرية.

وفي خلال شهري يونيو ويوليو ١٩٩٠م، بدا واضحاً من التصعيد العراقي لمفردات الصراع مع الكويت، أن المنطقة لا شك مقبلة على فترة حرجة قد تتعداها إلى مواجهة صريحة لأزمة من نوع خاص جداً، يقف قطران عربيان على ناحيتيها في مواجهة بعضهما البعض. كان هناك نوع من اليقين ـ حاولت كل الأطراف المعنية تصور إمكانية رفضه ـ بأن الأزمة قادمة لا محالة. غير أن الاستشكال كان فقط في ماهيتها وتوقيتها، كما كان هناك نقص واضح في المعلومات عن قوتها أو الآثار الجانبية التي ستخلفها. ولم تكن هناك اجابات محددة عن أسئلة كثيرة هامة تتعلق بتفاصيل كل هذا الغموض الذي صاحب التصعيد العراقي لخلافاته المزعومة مع بعض الأقطار الخليجية.

وكان لزاماً على قيادة المملكة ـ والحال هكذا ـ أن تمارس أقصى طاقاتها في التحكم في هذه الظاهرة التي يكتنفها الغموض، وأن تقف على أهبة الاستعداد بأقصى قدر من المرونة، وعمق التفهم لمقتضيات هذه المواقف، بحيث تستطيع اتمام عملية التشكيل وإعادة التشكيل لقدراتها، وفقاً للظروف السائدة للأزمة. لقد بذلت القيادة السعودية كل جهد في سبيل اكتشاف كل المؤشرات التي تساعد على درء وتخفيف حدة الأزمة، أو تثري القدرات المتاحة لمجابهتها، أو تمكن من التحضير والاستعداد الجيد المدروس لتلك المجابهة. ووفقاً لهذه الحقائق، فقد شكلت القيادة السعودية في مواجهتها لتلك الأزمة إرادة منظمة واعية، وتوجهاً هادفاً نتج عنه التحكم المحمود في هذه الظاهرة الدخيلة على المنطقة العربية، فقامت بكل هذا في إطار مراحل رئيسية أربع واضحة المعالم، وهي:

### (١) تلطيف أو تخفيف حدة الأزمة

تعرف هذه المرحلة، وفقاً للمفاهيم العلمية، على أنها المرحلة التي تمثل النشاطات التي يتم اتخاذها قبل وقوع الأزمة بهدف الحد من مسبباتها أو التقليل من مخاطرها. ومن الناحية العملية والواقعية، فقد جاء موقف القيادة السعودية منسجماً تماماً مع

الخاصية العلمية لتلك المرحلة. إن جهود القيادة السعودية في هذه المرحلة ممثلة في الخطوات التي اتخذها الملك فهد بن عبد العزيز لاحتواء مصدر هذا الخطر، أثبتت عمق تفهم تلك القيادة لمتطلبات مواجهة وإدارة الأزمات على اختلاف أشكالها. ولم يكن الملك فهد بن عبد العزيز في تلك الآونة معنياً بشيء قدر اهتمامه بالقضاء على أسباب الخلاف في مهده، قبل أن يستفحل ليصبح مصدراً حقيقياً للخطر.

هذه المرحلة، من المراحل الهامة جداً في إدارة الأزمات، إذ إنها تمثل النشاطات المنظمة والمنسجمة مع طبيعة الموقف والهادفة إلى الحيلولة ـ بقدر الامكان ـ دون وقوع الأزمة، أو التخفيف بقدر المستطاع من حدة الآثار التي يمكن أن تترتب عليها، إذا لم يتحقق النجاح في احتوائها في المهد. ويتناول بيري ومشكاتل R.W. Perry & A.H. Mushkatal أهداف هذه المرحلة على أنها تهدف إلى تغيير طبيعة المخاطر المتوقعة من خلال محاولة احتوائها، والحد من الآثار الجانبية لها، والتقليل كلما أمكن ذلك من تعرض الإنسان وممتلكاته لمصادر الخطر التي تشكلها تلك الأزمة، من خلال وضع الضوابط اللازمة.

ومن الثابت أن منهج القيادة السعودية في تلك المرحلة جاء محققاً لكل الشروط العلمية التي تتطلبها هذه المرحلة. مما يعد دليلاً واضحاً على تمتع تلك القيادة بقدر كبير من الحنكة والوعي السياسي الذي يمكنها دائماً من الرقي إلى مستوى الأحداث. إن جهود الملك فهد بن عبد العزيز، في الأيام الأولى لأزمة الاجتياح العراقي للكويت، تمثل وثيقة هامة في توفير المنهجية العلمية التي يتحقق من خلالها مطلب هام في هذا الصدد، وهو الذي عنينا به محاولة تغيير طبيعة المخاطر المتوقعة، من خلال العمل على احتواء الأزمة والحد من آثارها الجانبية. لقد تعرضنا فيما سبق لتلك الجهود التي بدأها الملك فهد بن عبد العزيز بالتنسيق مع اخوة له من القادة العرب، والتي حاول من خلالها تجنيب الأمة العربية آثاراً كانت منظورة لديه بدرجة كافية، دفعته إلى التعامل مع المتغيرات المتسارعة للأحداث بقدر كبير من اللهفة والحرص على احتواء تلك الأزمة.

من ناحية ثانية، وبعد أن ثبت للقيادة السعودية استحالة تحقيق النجاح في تلك المرحلة، نظراً لتعنت الجانب العراقي، واتخاذه مواقف غير مقبولة على الاطلاق، فقد سارعت تلك القيادة بتعدي هذا الحد من المواجهة، إلى العمل سريعاً على التقليل قدر المستطاع من الآثار السلبية لتلك الأزمة على المملكة شعباً وأرضاً، وعملت بكل طاقة متاحة على التقليل من تعرض الفرد السعودي خاصة والعربي المسلم عامة

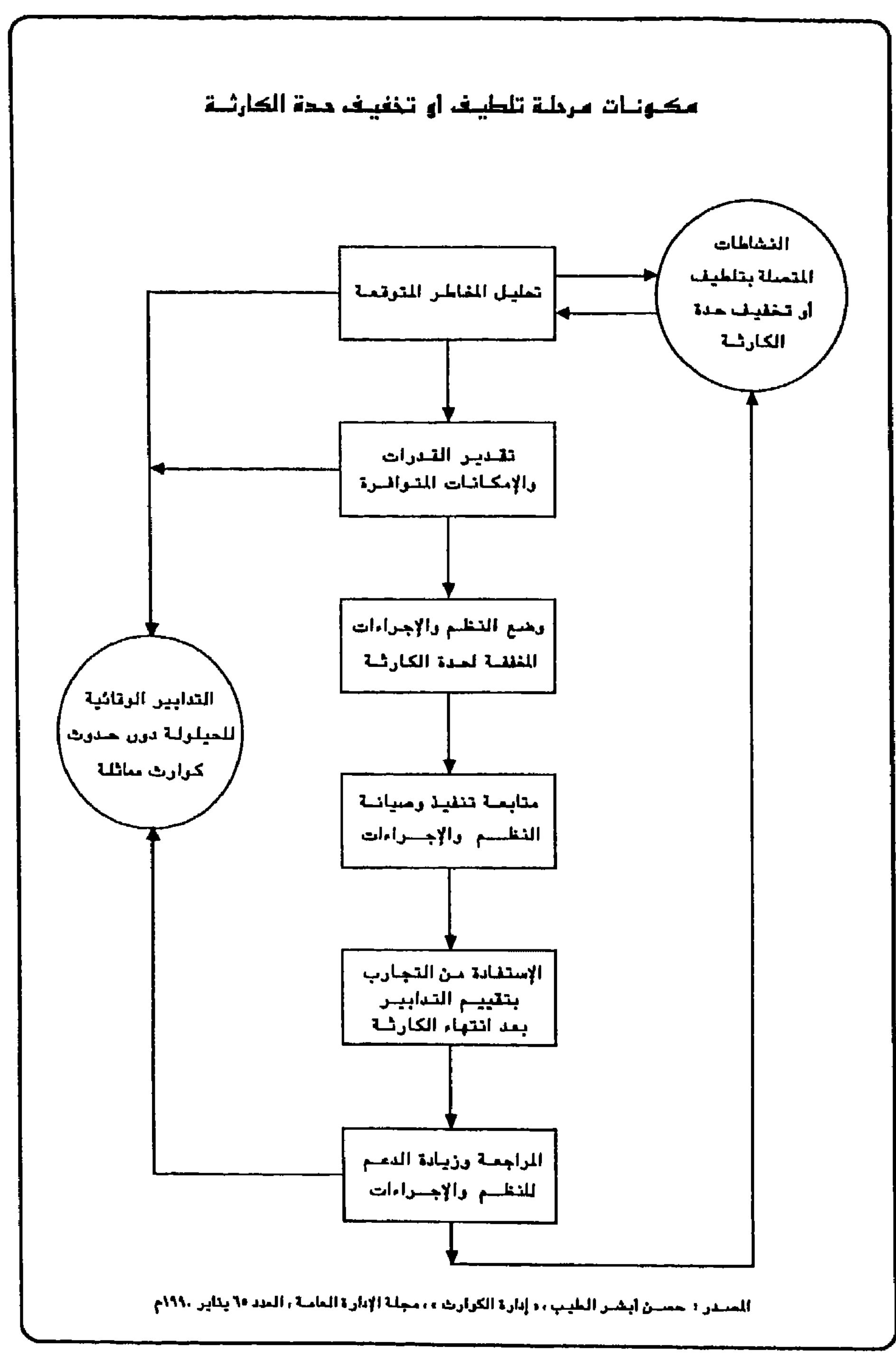
لسلبيات الاجتياح العراقي للكويت. إن ما يمكن اضافته إلى نجاحات القيادة السعودية في هذه الأزمة، هو المرونة الفائقة في تلمس متطلبات مراحل المواجهة المختلفة، وعدم إصرارها ـ عند نقطة محددة من مسار تلك الأزمة ـ على الاستمرار فقط في جهود احتوائها. الأمر الذي مكنها من إدراك أهمية الانتقال إلى مرحلة لاحقة لتجنيب الشعب السعودي مضارها وأخطارها. غير أن هذا الادراك لم يمنع القيادة السعودية من تناول بدائل كثيرة في تلك الآونة، وحافظت على مسيرتها الدبلوماسية في محاولة احتواء الأزمة مع الأخذ بمبدأ هام في الاعداد لمواجهتها.

لقد عملت المملكة بنشاط واضح وملحوظ في ذلك الوقت على تلمس اجابات كثيرة على عدد من الأسئلة الهامة والملحة فرضت نفسها على واقع الأمور حينئذ. واستخدمت مبدءاً هاماً ومعروفاً في هذا الصدد، وهو تحليل مخاطر الأزمة، حيث عملت على توفير أكبر قدر من المعلومات لمعرفة نوعية هذه الأزمة والمخاطر التي تهدد المنطقة العربية بأسرها، والاحتمالات المتوقعة عن قوة الجانب السلبي منها على كافة أوجه الحياة على أرض المملكة والأرض العربية عامة.

وهناك بعض المفاهيم العلمية المعروفة مسبقاً عن مرحلة تحليل مخاطر الأزمات التي تهدف إلى العمل على تلطيف حدتها، والتخفيف من آثارها السلبية. ومن المثال الذي نورده هنا، يمكننا بسهولة تبين ملامح النجاح الذي استطاعت المملكة تحقيقه في هذا الصدد، والذي مكنها من أن يجيء تحركها منسجماً مع كافة القواعد العلمية المعروفة، الأمر الذي يضيف بعداً جديداً إلى حنكة وخبرة صانعي القرار في القيادة السعودية (انظر شكل ١).

ومما تقدم، وكما يتضح من الشكل رقم (١)، نجد أن أهم مكونات مرحلة تلطيف أو تخفيف حدة الأزمة تتمثل في:

- تحليل المخاطر المحتملة.
- تقدير القدرات والإمكانات المتاحة.
- تحديد التدابير والاجراءات التي من شأنها التقليل قدر المستطاع من الآثار السلبية للأزمة.
- متابعة تنفيذ وصيانة النظام والاجراءات المتخذة.


مكونات مرحلة تلطيف أو تخفيف حدة الكارثة
تحليل المخاطر المتوقعة
النشاطات المتصلة بتلطيف أو تخفيف حدة الكارثة
تقدير القدرات والإمكانات المتوافرة
وضع النظم والإجراءات المخففة لحدة الكارثة
التدابير الوقائية للحيلولة دون حدوث كوارث مماثلة
متابعة تنفيذ وصيانة النظم والإجراءات
الإستفادة من التجارب بتقييم التدابير بعد انتهاء الكارثة
المراجعة وزيادة الدعم للنظم والإجراءات
المصدر : حسن ابشر الطيب ، « إدارة الكوارث » ، مجلة الإدارة العامة ، العدد ٦٥ يناير ١٩٩٠م

(شكل ١)

- الاستفادة من التجارب السابقة في تحقيق مزيد من الفعالية في المواجهة الحالية لمصادر الخطر.
- تحقيق درجة عالية من الكفاءة في التدابير والنظم التي تحد من احتمالات مواجهة تكرار حدوث مثل هذه الأزمة.

ومن ناحية ثانية نرى أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار ضرورة العمل على وضع السياسات والتشريعات التي تكفل اتخاد التدابير اللازمة والضرورية. وكذلك تنفيذ تلك التدابير والنظم في تناسق بين مسؤوليات الحكومة والأجهزة الشعبية الأخرى العاملة في هذا المجال كما يتضح من الشكل ٢.

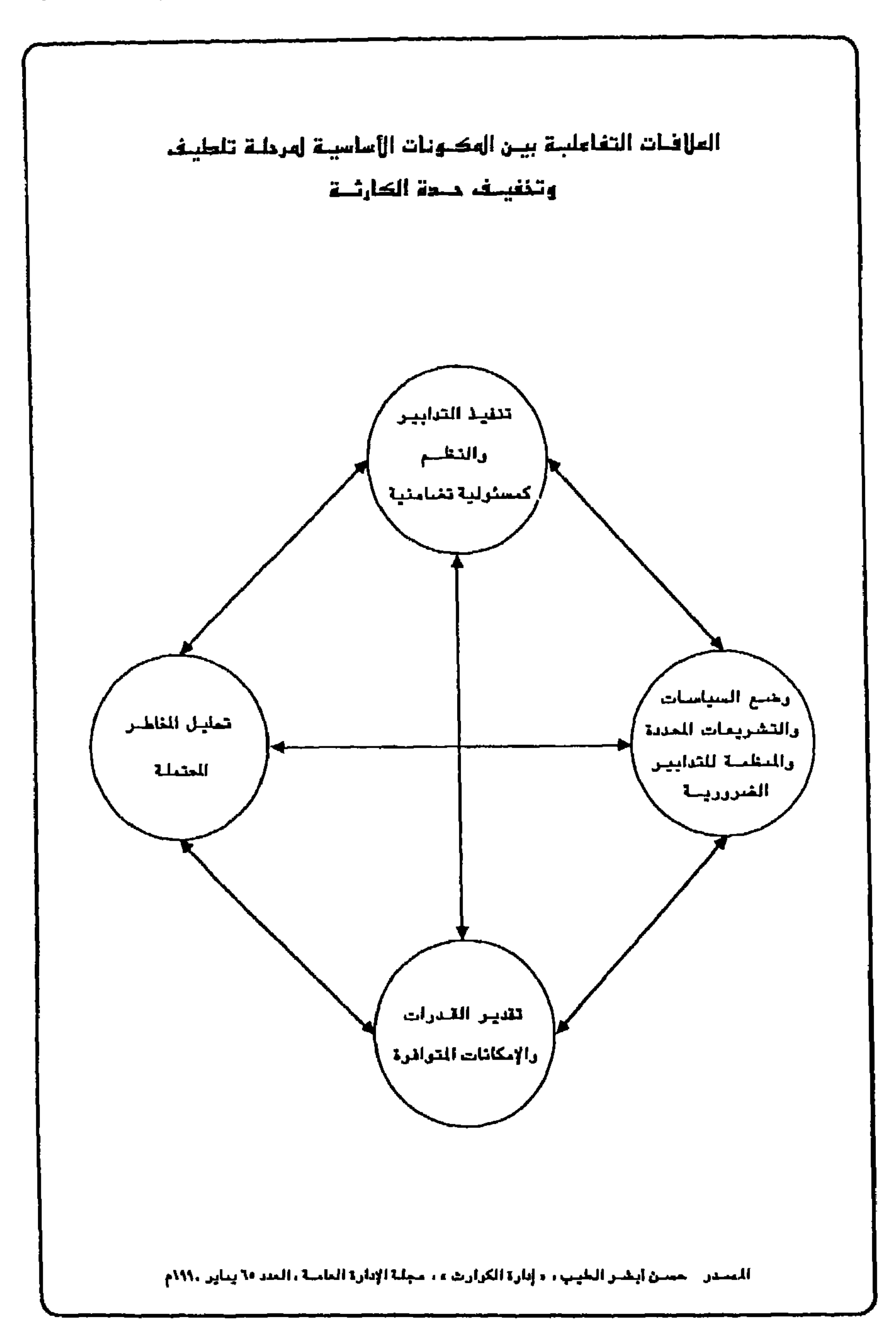
## (٢) الاستعداد والتحضير

هذه المرحلة تشمل تسيير عمليات المجابهة بشكل يسهل التحكم في المتغيرات المتسارعة للأزمة، وتهدف هذه المرحلة من الاستعداد والتحضير إلى التوصل إلى إجابات مقنعة عن ماهية المخاطر التي يمكن الحيلولة دونها وتلك التي ينبغي التهيؤ والتحضير لمجابهتها. إن تحقيق هذه الأهداف لا شك قد استوجب من القيادة السعودية نظرة متكاملة وواسعة حفلت بالقدرة على اختبار كفاءة وفعالية تلك الاستعدادات في كافة مراحلها.

ولقد تمثلت كفاءة القيادة السعودية، في هذه المرحلة في قدرتها على وضع خطة متكاملة لمواجهة الكارثة، أخذت بعين الاعتبار كل متطلبات مواجهة هذه الأزمة والتي تميزت بتفردها في تاريخ الصراعات والحروب عامة والصراعات العربية خاصة. ليس هذا فقط، بل إن حنكة وكفاءة القيادة السعودية تعدت هذا المطلب إلى قدرتها على تحقيق أقصى درجات النجاح في تدريب الأفراد والمجموعات للقيام بأدوارهم في مرحلة المواجهة، وابتداع الأساليب التي تسهل اختبار فعالية خطط المواجهة تلك، بهدف استحداث ما يعين على زيادة فعاليتها في وقت الضرورة.

وقد أثبتت الخطة السعودية المتكاملة لمواجهة الأزمة نجاحها الباهر من خلال سير الأحداث التي انتهت بحرب تحرير الكويت. وكانت هذه الخطة ترتكز إلى معالم واضحة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قامت المملكة بعملية حصر شاملة وواسعة للاحتمالات المتوقعة من المتغيرات على


العلاقات التفاعلية بين المكونات الأساسية لمرحلة تلطيف وتخفيف حدة الكارثة
تنفيذ التدابير والنظم كمسئولية تضامنية
تحليل المخاطر المحتملة
وضع السياسات والتشريعات المحددة والمنظمة للتدابير الضرورية
تقدير القدرات والإمكانات المتوافرة
المصدر حسن أبشر الطيب، «إدارة الكوارث»، مجلة الإدارة العامة، العدد ٦٥ يناير ١٩٩٠م

(شكل ٢)

الساحتين الدولية والعربية أثناء الأزمة. وقد شمل هذا الحصر كافة البدائل المحتملة لمواجهة الأزمة. لقد كان هناك على سبيل المثال ست خطط حربية تم اعدادها لتنفيذ العمليات العسكرية لتحرير الكويت، وكانت معظم هذه الخطط تهدف إلى إحداث تدمير شامل للبنية العسكرية والاقتصادية العراقية. غير أن تفهم المملكة لطبيعة دورها الرائد حتم اختيار أفضل الخطط (عاصفة الصحراء) من حيث تحقيقها للهدف المنشود مع ضمان أقل احتمالات الخسارة على جانب القوات السعودية والمساندة، وفي نفس الوقت ضمان ضرب القوة العراقية بطريقة لا تمس الأهداف المدنية أو الشعبية.

- كما قامت المملكة بعملية تحديد محنك وخبير لكافة القدرات المادية والفنية التي تمتلكها والتي تتوفر على المستوى الرسمي، مع تلمس صحيح لتلك القدرات المتوفرة لدى القطاع الخاص للاستعانة بها وقت الحاجة. إن هذا التلمس كان ينبع أساساً من ثقة المملكة في أبنائها، وإيمانها بأن حماية أمن هذه البلاد هو واجبها بالدرجة الأولى لكنه لا يلغي أبداً الدور الذي يمكن أن يقوم به أبناؤها المخلصون في هذا الصدد.

- كما عملت المملكة جاهدة بكل حزم وتفان على توفير المخزون الاحتياطي اللازم من المؤن الغذائية والخدمات الطبية والضرورية على نطاق واسع، ليس لأبنائها فقط، بل كانت تأخذ في الاعتبار كل الأطراف التي ستعتمد على هذا المخزون ومنها القوات المساندة، أبناء الشعوب العربية والإسلامية الذين اضطرتهم ظروف الأزمة إلى اللجوء إلى أراضيها وفي مقدمتهم أبناء الشعب الكويتي.

- قامت القيادة السعودية بوضع نظام متكامل لمنهجية الإدارة أثناء الأزمة أتاح لكل جهة من الجهات المعنية تبين مسؤولياتها الملقاة على عاتقها بوضوح دون لبس قد ينتج عنه معوقات مرفوضة في مثل هذه الأوقات.

- نجحت المملكة في تأمين أكبر شبكة من الاتصالات عرفتها المنطقة خلال فترة الأزمة، استطاعت من خلالها تحقيق التكامل في التوجيه والتحكم في كافة العمليات المطلوبة للمواجهة من عمليات حربية وإعلامية واقتصادية. واستطاعت من خلالها أيضاً تحقيق التفاعل الايجابي والتمازج الكامل بين كل الجهات. ومن ثم أمكنها إدارة أوجه حرجة من النشاط بكل دقة ومهارة مثل عمليات التنبيه والانذار وتدابير الاخلاء عن الأماكن المعرضة للأخطار وعمليات التعبئة في كافة مناطق

المملكة والتي تمثل جزءاً منها في إدارة برامج المتطوعين بنجاح كبير، وفقاً لتوجيهات القيادة العليا والحاق هؤلاء المتطوعين بعد تخرجهم في الأماكن التي تحتاج إلى جهودهم.

إن القدرة على تأمين هذه العناصر الأساسية، في خطة مواجهة مصادر الخطر في أزمة الخليج لم تقم فقط على ذلك القدر من الالتزام الرسمي تجاه هذه الخطة من المؤسسات والأجهزة المعنية من قطاعات مختلفة، كقطاع النفط والأمن والدفاع والمالية وخلافه، وإنما في اعتقادنا أنه كان ثمرة طيبة لذلك القدر الكبير من الانتماء الذي سجلته كافة تلك القطاعات لتلك الخطة، وإحساسها بأن مواجهة هذه الأزمة يمثل واجباً مصيرياً ينبغي على جميع المعنيين به المشاركة الجماعية المتكاتفة لتحقيقه.

والعنصر الآخر من عناصر مرحلة الاستعداد والمواجهة، والذي يركز عليه المختصون باعتباره من أهم عناصر تلك المرحلة، هو وضع إطار متكامل لتدريب القوى العاملة التي تقوم بدور مباشر وغير مباشر في مختلف أوجه النشاطات التي تحتاجها تلك الخطة. لقد شهدت كافة القطاعات العاملة في المملكة اهتماماً غير طبيعي بهذه الناحية في أزمنة السلم. ومن ثم كان اهتمامها بتوفير عناصر النجاح في هذا المجال في وقت الأزمة ملحوظاً ومضرباً للأمثلة. وقد كان هناك هدف واضح أمام أنظار قيادات المملكة في هذا المجال، أرادت تحقيقه في أسرع وقت ممكن وعلى أعلى درجة من النجاح، هذا الهدف يتمثل في:

- تأمين الأعداد المطلوبة الكافية من الأفراد المدربين في مختلف المهام الوظيفية فنية وحربية وغيرها. لقد كان لتفاعل القاعدة العريضة من أبناء الشعب السعودي مع متطلبات تلك الخطة أثر هائل في تحقيق هذا النجاح واستيفاء شرطية هذا العنصر.

- ضمان توفير المعرفة والمهارات الفنية للعاملين والمتطوعين تمكنهم من النهوض بأدوارهم، بالدرجة المطلوبة من الكفاءة والفعالية. إن المملكة في هذا الصدد لم تأل جهداً في توفير كل متطلبات خطة التدريب للعاملين والمتطوعين، ضمن إطار الاعداد والتهيؤ لمواجهة مخاطر الأزمة. لقد اكتظت مراكز استقبال المتطوعين بآلاف من أبناء الشعب السعودي على اختلاف أعمارهم وقدراتهم. ولم يكن هناك ما يزيد على حماسة هؤلاء المتطوعين سوى روعة التنظيم، وكفاءة التنسيق بين الأجهزة المتخصصة التي حملت مسؤولية تدريبهم والإفادة منهم في خطة المواجهة في كافة المجالات.

- تأصيل أنماط السلوك والاتجاهات الايجابية التي تستوجبها طبيعة وحدة عمل الفريق

في ظروف المتغيرات المتسارعة. لقد كان هذا الهدف هو مسؤولية مباشرة اضطلعت بها أجهزة الاعلام ومراكز التوجيه في المملكة. وحقيقة أن هذه المسؤولية واحدة من المهام الكبيرة لا تلغي فعالية وكفاءة الأجهزة التي اضطلعت بها، ولا النجاحات التي استطاعت تحقيقها في هدا الصدد. إن وقائع الحياة اليومية على أرض المملكة عبر شهور الأزمة، كانت كلها تنطق بأن الحياة تسير سيرتها المعتادة، دون أي تأثر بما يجري قريباً منها من أحداث خطيرة.

ذلك النمط من السلوك الايجابي عكس بقوة مدى فعالية الأجهزة الاعلامية، ومدى نجاح أبناء الشعب السعودي في تفهم متطلبات تلك المرحلة، بطريقة مكنتهم من تجنب الاقدام على ممارسات مرفوضة كان يمكن أن تتسبب في إحداث نتائج سلبية خطيرة في البنية الأساسية للشارع السعودي. لقد كان السلوك الشعبي رائعاً ومشبعاً بروح الفريق ووحدة الهدف. وتمثل ذلك في ثقة أبناء الشعب في الأجهزة الحكومية المسؤولة مثلاً عن توفير المؤن والغذاء؛ فلم يكن هناك اتجاه إلى تخزين هذه المواد الاحتياطية الهامة مثلما يحدث في معظم الأزمات، كما كانت استجابة الشعب السعودي مضرب المثل في تفهم عمليات التنبيه والانذار التي اقتضتها ظروف العمليات العسكرية، وفي تفهم دواعي عمليات الاخلاء التي اضطرت إليها المملكة في بعض المناطق درءاً للأخطار عن أبنائها الذين كانوا يعيشون في مرمى نيران القوات العراقية المجيشة على حدودها.

والمكون الأساسي الثالث لمرحلة الاستعداد والتحضير لمواجهة الأزمة هو تصور البدائل التي يمكن من خلالها استكشاف كافة الاحتمالات عن تغير الظروف وتسارعها. هذا المكون، رغماً عن بساطة تعريفه، إلا أنه يعتبر أحد الاستشكالات الرئيسية في التعامل مع مثل هذا النوع من الأحداث. فرغماً عما يمكن أن يطرحه التأييد العالمي لمواقف المملكة العادلة والشرعية من احساس بالثقة والاطمئنان إلى إمكانية احتواء تلك المتغيرات على اختلاف ماهيتها وآثارها، إلا أن النقص الحاد في المعلومات عن القوات العراقية ودرجة استعدادها وما خططته القيادات العراقية في هذا الوقت وما تهدف إليه من هذه المخططات، كل هذه المعطيات لم تكن لتمنح الفرص المواتية لأية قيادات تستطيع من خلالها تحقيق هذه الشرطية في استيفاء المنهج العلمي لهذه المرحلة، مرحلة الاستعداد والتجهيز للمواجهة.

من هنا، فقد كان مطروحاً أمام القيادة السعودية العمل في هذا الصدد، وفق مبدأ التتابع الافتراضي لما يمكن أن يستجد من أحداث، رغماً عن أنها لم تشأ مطلقاً أن تترك الأمر للظروف تتحكم في خطواتها أو تفرض عليها توجهاً قد لا يكون مقبولاً العمل به

في ذلك الحين. من خلال هذه الوقائع يمكن تصور حجم الجهد الذي بذلته قيادة المملكة من أجل التجهيز والتحضير للمواجهة بعيداً عن اطلاق العنان لتصورات افتراضية عن كافة الاحتمالات.

## (٣) المواجهة

يرى كثير من المختصين أن كفاءة المواجهة في مثل تلك الأزمات تعتمد بالدرجة الأولى على ذلك القدر الذي يسبقها من التحضير والتجهيز لتلك المرحلة. وعلى الرغم من اتفاقنا حول هذه المقولة، ورغماً عن قناعتنا التامة بأن مرحلة التجهيز والاستعداد لمواجهة الأزمة حفلت من جانب المملكة بكل اهتمام، غير أن نجاح وفعالية المواجهة يعتمد من ناحية ثانية على عدة عوامل أخرى استطاعت تلك القيادات أن تضمن توفرها واستخدامها كأدوات فاعلة في انجاح مرحلة المواجهة ذاتها. هذه العوامل تتلخص فيما يلي:

- توفير المعلومات الدقيقة والمتكاملة عن الآثار السلبية والتدميرية لافرازات الأزمة. إن توفر هذه المعلومات مهد الطريق أمام القرار باتخاذ الاجراء المناسب حيال هذه الآثار والنتائج. ولعلنا نتفق جميعاً على أن طبيعة المتغيرات المتسارعة لمثل هذه القضايا تخلق مناخاً خاصاً يمتلىء بالتوتر ويدفع إلى الارتجال. لذلك فقد كان اهتمام قيادة المملكة في ذلك الحين هو اتخاذ القرار المناسب وليس أبداً القرار السريع..!! بمعنى أن كافة القرارات والاجراءات التي تم اتخاذها خضعت بقوة لعملية تمحيص محنكة مكنت تلك القيادة من تلافي أكبر قدر من الأخطاء التي كان يمكن أن تتعرض لها، وفق المنهج الطبيعي لتطور الأحداث. كما مكنتها من تلافي كل أشكال ردود الفعل الانفعالية أو الارتجالية لمواقف العراق التي أقل ما يمكن وصفها به أنها كانت تشكل بواعث استثارة خطيرة ودوافع للانفعال لا يمكن تلافيها إلا بقدر كبير من الحنكة والخبرة التي تمتعت بها قيادة المملكة وعلى رأسها الملك فهد بن عبد العزيز. لقد كانت هذه الخبرة والحنكة عاملاً فعالاً هاماً تمكنت المملكة من خلاله تلافي الانزلاق إلى مواقف حاول العراق كثيراً أن يجرها إليها.
- القدرة على تحديد الأولويات في مجابهة المشكلات الماثلة أمام القيادات المعنية بمواجهة الأزمة، بحيث يكون توجيه الاهتمام دائماً إلى مواجهة المشكلات الرئيسية التي تتمتع بحجم أكبر من مثيلاتها من حيث آثارها السلبية، ثم المشكلات التي تليها في الأهمية، إلى جانب التوجه التلقائي القائم على معالجة المشكلات السهلة أولاً تليها المشكلات ذات الصعوبة الأكثر. لقد عملت المملكة بدوافع بديهية على

ايفاء تلك المسألة حقها الكامل في منهج المواجهة. وقد يـذهب البعض إلى أن هذا التوجه كان الزامياً بقدر أكبر مما كان اختيارياً، نظراً لطبيعة المشكلات التي أفرزتهـا تلك الأزمة والتي يمكن تقسيمها بسهولة إلى مشـاكل كبـيرة جداً وأخـرى صغيرة لا يمكن مقارنتها بالنوع الأول. غير أن هذا المنـطق يتلاشى تمـاماً إذا أخـذ في الاعتبار أن حتى هذه المشكلات الصغيرة كانت تتعلق دائماً بحياة أفـراد الشعب السعودي، الذي تضعه قيادة المملكة هدفاً أول في كل سياساتها وتوجهاتها، بشكل كان يفرض عليها التعامل مع هذه المشكلات بنفس الدرجة من الاهتـمام الذي تـوليه للقضـايا الكبرى

- تحديد الاجراءات الوقائية والتـدابير الـلازمة لعـلاج المشكلات المـاثلة أمام القيـادة السعـودية، وإشراك أبنـاء المملكة في تصـور منـطقي لـواقـع الخـطر الـذي يتهـدد مقومات حياتهم من جراء الحشـد العراقي العسكـري على حـدود المملكة، فضـلاً عن العدوان العسكري عـلى أراضي وسيادة الكـويت. كان تـوجه المملكـة في هذا الصدد واضحاً لا لبس فيـه، استطاعت من خـلاله أجهـزة الاعلام السعـودي أن تلعب دوراً هاماً كحلقة اتصال بين القيادات وأبناء الشعب في المناطق الأكثر تعرضاً لمخـاطر العـدوان العراقي الـذي تمثل في كثـير من الأحيان في شكـل توجيـه مباشر لصواريخ ذات قدرات تدميرية شديدة على المناطق المدنية والسكـانية، وكـان لتلك الاجراءات أثر رائع في افشال تلك الهجمات الشرسة من الجـانب العراقي، فضـلاً عما تم اتخاذه من الناحية العسكرية لصد تلك الهجمات.

- تحقيق التمازج والتفاعـل الحي بين كـافة الأجهـزة المعنية بمـواجهة الكـارثة في إطـار شبكة الاتصالات التي يفترض أنه قـد تم تأمينهـا بالفعـل خلال مـرحلة التحضير. هذا العامـل تبرز أهميتـه في صدد تـأمين التـوجهات والتحـركات المـوحدة لإنجـاز العمليـات المعقدة المتصلة بـالتنبيـه والانـذار أو الاخـلاء إذا استدعت الـظروف. وكذلك عمليات اجلاء الجرحى والانقاذ وتـوفير المـواد الضرورية والخـدمات ذات الطبيعة العاجلة.

هذه المكونات والعوامل تمثل منـظومة متكـاملة من الفعاليـات الواجب تـوافرهـا في مـرحلة المواجهـة، وتكون في جملتهـا نسقاً إداريـاً لازماً لتحقيق كفـاءة وفعـاليـة هـذه المرحلة. وهذه العـوامل ليست فقط المعنيـة بالتحضـير في هذه المـرحلة، بل إن هنـاك بعض الاعتبارات التي يمكن تسليط الضوء عليها لبيان أهميتها وأثرهـا المباشر أيضـاً في مرحلة المواجهة، هذه الاعتبارات نلخصها فيما يلي:

*** الاعلام والتوجيه:**

نظراً لما تمثله هذه الأجهزة الحساسة من أهمية، ونظراً لما يوفره حسنُ توظيفها من أثر ايجابي كفيل بضمان استقرار الجبهة الداخلية بقدر كبير، فإن العلاقة بين قيادة المملكة وأجهزة التوجيه والاعلام حظيت بدرجة كبيرة من الدقة والاهتمام. وكان من أبرز مظاهر هذا الاهتمام العمل على توفير المتحدث الرسمي الناطق بلسان القيادة السعودية العسكرية منها والمدنية، وذلك تفادياً للتناقض والتعارض الذي يمكن أن ينشأ عن التصريحات الصادرة عن جهات مختلفة ومتعددة. والعلاقة ذاتها بين الناطق الرسمي وأجهزة الاعلام والتوجيه في المملكة خضعت لعدة ضوابط، منها:

- أجهزة الإعلام في المملكة هي ذاتها أجهزة الإعلام في كل مكان، تريد أن تتعرف على دقائق الأمور، تريد أن تعرف طبيعة وتطور الأحداث من وقت لآخر، كما تريد أن تتيقن من كل تفاصيل الاجراءات التي قررتها القيادات السعودية في مواجهة هذه التطورات. هذه الأسئلة ذات طبيعة حرجة في وقت الأزمات وتستوجب الدقة والحذر التام في الاجابة عليها. وهذا يستدعي إلماماً كبيراً من جانب الجهات الناطقة الرسمية بتفاصيل الأحداث، مع ملاحظة أن أي تناقض بين ما يصدر عن تلك الجهات وما تحصل عليه أجهزة الاعلام من مصادرها الخاصة يشكل دافعاً مباشراً إلى التشكيك في مصداقية الجهات المعنية بمواجهة الأزمة. لقد عنت المملكة كثيراً بدفع هذا الشك في كل صوره من خلال تحري الدقة والمصداقية في كل البيانات التي صدرت عن القيادات المعنية في أثناء هذه المرحلة، وكان هذا التوجه يشكل نجاحاً آخر حققته المملكة.

- التصريحات والبيانات الرسمية ذات الطبيعة السياسية الصادرة عن المملكة كان يتم تحريرها بمنتهى الدقة والحذر. وكان لا بد من الزام أجهزة الاعلام كلها السعودية منها أو الأجنبية باذاعتها أو نشرها كما صدرت تماماً. ذلك أن أي تعديل أو محاولة غير ناجحة لتفسير هذه البيانات أو التصريحات - كما تشير التجارب - يمكن أن تؤدي إلى ايحاءات أو استنتاجات قادرة على خلق حالة من الارتباك قد يصعب تلافي آثارها. وقد حدث هذا بالفعل إبان فترة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى احتواء الموقف العراقي حينما قامت بعض أجهزة الاعلام العالمية بتفسير خاطىء لتصريح سمو النائب الثاني وزير الدفاع والطيران، والذي طرح وقتها عدة تكهنات لا علاقة لها بالواقع عن موقف المملكة من الحلول المطروحة لتسوية قضية الصراع الكويتي العراقي. ورغماً عن وضوح وثبات موقف المملكة في هذا الصدد،

والـذي دفعها إلى قيـادة التوجـه العالمي كله ضـد العدوان العـراقي على الكـويت ورفض أيـة تسويـة تقوم عـلى أسـاس التنـازل عن كـافـة حقـوق الكـويت شعبـاً وحكومة، إلا أن هذا لم يمنع بعض أجهزة الاعلام الغربي من تحقيق فرصة للتأويل والتفسير الخاطىء لتصريح الأمير سلطان بن عبد العزيز.

- المصداقية الكاملة التي تعاملت بها القيادة السعودية مع أجهزة الاعلام مكنتها دائـماً من وضع الأمور في نصابها الصحيح، والاعتراف بـالوقـائع والحقـائق دون محاولـة لتضخيم موقف أو التقليل من شأن موقف آخـر. تلك الخاصيـة تبرز أهميتهـا كثيراً عنـد التعرض لقضيـة التناقض وفقـدان الثقة التي تـطرأ دائماً بـين أجهزة الاعـلام والجهات الرسميـة في مثل تلك القضـايا، حينـما يكون عـلى أجهزة الاعـلام تحري الحقيقة من مصادر مختلفة ليس من بينها الجهة الرسمية الناطقة بلسان الحكومة. إن هذا التناقض في شكل المعلومات بين مصدرين، أحـدهما النـاطق الرسمي يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى توفير فرصة جيـدة لكثير من وسـائل الإعـلام التي تحترف التعامل مع المعلومات غير الصحيحة أو النـاقصة لتتمكن من خـلالها الـوصول إلى أغراضها المعروفة دائـماً في إحـداث حـالة من الفـوضى والارتباك في جـوانب الرأي العام.

- من ناحية ثانية، فقد أخذت قيادة المملكة في اعتبارها، أهمية عامـل الزمن في نقـل المعلومـات، والوقـائع، متى تم التثبت من صحتهـا إلى أجهزة الاعـلام. ذلـك أن تلك القيادة كانت تـدرك تمامـاً أن أي تأخير في الإفراج عن المعلومـات أو الوقـائع ذات الطبيعة الاستراتيجية الهامة في تلك المرحلة يؤدي إلى توفـير جو من الغمـوض تتزايد فيه الشائعـات بكل مـا لها من آثـار سلبية خـطيرة على أمن واستقـرار الجبهة الداخلية.

* الخدمات الطبية:

عن هـذا الاعتبار ومـا يمثله من أهمية في مـرحلة المواجهـة، يقول رونـالد هـولواي (Ronald Holloway) من الأطبـاء المتخصصـين في ميـدان طب الـطوارىء: «يحـاول الكثيرون ـ في الأزمات ـ أن ينجزوا في وقت قصير ما لم يألفوا انجازه بهـذا الأسلوب، اضافة إلى أن محاولاتهم تتم في مناخ لا يعرفون عنه الشيء الكثير».

أن الجوهر الذي يرمي إليه هذا التعريف هو أن طبيعة الظروف السائدة في مـرحلة مواجهة الأزمة تستوجب من كافة الأطراف المعنيين بالخدمات الطبيـة أن يتمرسـوا على تقديم خدماتهم على نحو مخالف تماماً لما اعتادوه في الأزمنة الأخرى. بل قد يعني هـذا

أن يقوم هؤلاء بتقديم خدماتهم على نحو يتناقض تماماً مع تدريباتهم وخبراتهم العملية. فمن ناحية يكون عليهم أن يقوموا بتقدير حالات الجرحى وتقديم العلاج السريع، الأمر الذي يختلف عادة عن الظروف التي يمارسون فيها مهامهم الطبيعية. ولا شك أن أوقات الأزمة قد تفرض على هذا القطاع الهام نوعاً خاصاً من الممارسة قد يكون لها جوانب سلبية كثيرة. فالثابت من التجربة أن القائمين على مهام الانقاذ عادة ما يقدمون على نقل كل الحالات إلى أقرب مستشفى دون تمييز بين الحالات الحرجة منها أو الطفيفة. ومن المفارقات الغريبة في مثل هذه الظروف أن الحالات الطفيفة تتلقى عناية أكبر حيث تكون هي الأسرع في الوصول إلى المستشفيات ومراكز العلاج بحكم قدرتها على الحركة أكثر من الحالات الحرجة.

هذا المنظور كان واضحاً تماماً في أذهان المعنيين من القيادة السعودية في القطاع الطبي في وقت الأزمة. كما كانت هذه القيادة على وعي كامل بأن هذه المشكلات وغيرها تحد كثيراً من فعالية وكفاءة الخدمات الطبية في مرحلة المواجهة، وأن هذه المشكلات لا يمكن تجاوزها بمجرد تخصيص مزيد من الامكانات والطاقات. إن هذا الاستشكال يتطلب استيعاباً متكاملاً لماهية التحديات الماثلة أمام القائمين على هذا القطاع، وحجم تلك التحديات والقدرة على استيعابها بالتهيؤ ـ سلوكياً ـ لطبيعة المرحلة وتأمين درجة عالية من التنسيق بين قطاع الخدمات الطبية وغيره من القطاعات ذات العلاقة. من ناحية أخرى، فقد أدركت القيادة السعودية تماماً أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها دون اللجوء إلى زيادة الامكانات والطاقات، استناداً إلى أن طبيعة المرحلة تقتضي وحدة التخطيط بين هذه المؤسسات وغيرها من القطاعات الأخرى.

وانسجاماً مع ما تم تحقيقه بالفعل في هذا الصدد خلال فترة الأحداث، وتمشياً مع المفاهيم العلمية في مراحل إدارة الأزمة وخاصة عوامل المواجهة، فإنه يمكن القول إن كفاءة وفعالية الخدمات الطبية أثناء المواجهة مرهون بتحقيق التفاعل والتمازج العضوي بين جميع الجهات ذات العلاقة وبدرجة عالية من التنسيق بينها. ومن هنا يتضح مدى أهمية الحرص على تكريس العوامل والعناصر التالية:

- تأمين شبكة من الاتصالات الهادفة والرابطة بين كافة القطاعات ذات العلاقة لتحقيق تبادل وتكامل المعلومات عن حجم العمل المطلوب، في مقابل الامكانيات والطاقات المتوفرة بالفعل أو تلك التي يمكن توفيرها عند الحاجة إليها.

- تصور منطقي وواقعي كامل لجميع الخدمات الطبية المطلوبة في إطار موحد يشمل كل ما يمكن تحقيقه من خدمات في الموقع أو تحديد للحالات التي ينبغي نقلها أو

تلك التي تتطلب عناية فائقة، مع التركيز على حقيقة أن نوعية الحالات في مجملها يختلف تماماً عن الحالات المرضية التي تستقبلها مراكز العلاج على اختلافها في أوقات السلم. هذا العنصر يقتضي تصنيف الخدمات التي يقوم القطاع الطبي كله بتأمينها إلى ما يلي:

* مراكز طبيّة لتقديم الخدمات في الموقع.
* مراكز أكثر اتساعاً من حيث الامكانات والطاقات يمكنها استقبال الحالات التي تحتاج إلى رعاية لا تتوفر في مراكز الموقع.
* مستشفيات تخصصية تستقبل الحالات التي تحتاج إلى عناية مكثفة.

وغني عن القول إن هذا التصنيف يهدف بالدرجة الأولى إلى تحديد الخدمات الطبية المناسبة التي تحتاجها كل حالة، والعمل بقدر الإمكان على الحد من التزاحم والاحتشاد في بعض المواقع دون ضرورة لذلك.

- أن يكون التحكم في تنظيم الخدمات الطبية مثل التحويل إلى المستشفيات أو مراكز العلاج إلى آخره من اختصاص الأطباء فقط، بحكم أنهم الجهة المعنية بتقدير الحالات وما تستوجبه من رعاية وعناية طبية.
- العمل على الافادة من المتطوعين واستيعاب جهودهم في الاطار المتكامل للقطاع الطبي، وليس كقطاع منفصل عنها، وإن كان موازياً لها. وذلك بهدف الحد من الازدواجية في المسؤولية وفي تقديم الخدمات الطبية وكذلك لتلافي أسباب التعارض في الاختصاصات.

### (٤) اعادة التوازن

هذه المرحلة هي التي يقصد بها الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الأزمة، وانقشاع مصادر الخطر تماماً. وهي تعنى باعادة الأوضاع إلى طبيعتها أو أفضل منها قبل الأحداث. ويحدد جي هاس J. Hass أبعاد هذه المرحلة من خلال تعريفه لها: «إن مرحلة اعادة التوازن ينبغي أن تكون منظمة ومحسوبة بدقة. إن القضايا والقرارات المركزية في هذه المرحلة هي قضايا وقرارات معيارية ترتكز على خيارات تعطي بدرجات متفاوتة التأكيد لإعادة التوازن إلى وضعه الطبيعي بأسرع فرصة ممكنة وتقليص الاحتمالات في المستقبل لقابلية التعرض لمثل تلك الأزمة».

ويرى المختصون أنه في إطار هذه الأبعاد، فإن مرحلة إعادة التوازن يجب أن تعنى

عناية فائقة بوضع خطة قصيرة الأمد، تعمد إلى إعادة الحد الأدنى من الحياة الطبيعية إلى المنطقة التي تعرضت للآثار السلبية للأزمة، على اختلاف تلك الآثار. كما تعنى هذه المرحلة بوضع خطة بعيدة الأمد قد تمتد إلى عدة سنوات ـ وفقاً للآثار السلبية للأزمة ـ تهدف إلى إعادة كاملة للتوازن في المنطقة على النحو الذي كانت عليه قبل الأزمة أو أفضل منه بشكل يتم فيه تلاشي السلبيات التي أدت إلى وقوع هذه الأزمة. كما تهدف بدرجة رئيسية، إلى الافادة القصوى من الدروس التي يمكن الخروج بها لزيادة فعالية وكفاءة التدابير والاجراءات التي تساعد على تقليص فرص واحتمالات تكرار هذه الأزمة.

إن هذا المنظور يحتم التعرض لقضية من أهم القضايا التي أفرزتها الأزمة، وهذه القضية تتعلق بصورة مباشرة بالموقف الثابت الذي أعلنته المملكة منذ الساعات الأولى للاجتياح العراقي للكويت من هذه الأزمة، ونعني بها مسألة ضمان عدم تكرار مثل هذا العدوان مرة ثانية من جانب العراق ـ أو من جانب أية دولة عربية ـ ضد الكويت أو غيرها من الدول العربية الأخرى. الملك فهد بن عبد العزيز في العديد من بياناته التي وجهها إلى شعب المملكة أوضح أن موقف المملكة يستند إلى عدة شروط أهمها ضمان عدم تكرار مثل هذا العدوان. والمملكة حينما تضع هذا الشرط لا تقوم بعملية صياغة قانونية تترك مهمة تنفيذها للآخرين، وإنما تتخذ من الاجراءات والتدابير ما يجعلها في مقدمة القائمين على ضمان تحقيق هذا الشرط. وانسجاماً مع قناعاتها بأهمية هذه المرحلة التي تتطلب اعادة الأوضاع في المنطقة إلى ما كانت عليه قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م، فإنها تمارس هذا الدور في شجاعة وقوة ترتكز إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية؛ أولها رغبة أكيدة وحرص شديد على اعادة التوازن إلى المنطقة آخذة في اعتبارها أن هذه الرغبة لا بد وأن يترجمها حرص على اعطاء هذه القضية أولوية مسبقة في جدول مسؤولياتها وأعمالها الكبيرة، كما يترجمه الحرص على صياغة أهداف هذه المرحلة بوعي وإدراك شديدين، مما يسهم في تحديد أهدافها وعدم التأخير في صياغة خطة العمل في هذه المرحلة. وثاني هذه الاعتبارات هو معرفة شاملة بما هو مطلوب تحقيقه في هذه المرحلة، وما إذا كانت هذه الأهداف ترتبط بآمال وطموحات دول وشعوب المنطقة بأسرها أم ستبقى معنية بشكل أو بآخر من التحالفات العربية مهملة باقي أجزاء الأمة.

هذا الاعتبار وما يمثله من أهمية في اعادة صياغة شكل الحياة على الأرض العربية كان واحداً من العوامل التي ساهمت في تشكيل توجه المملكة نحو عدد من التدابير التي تم اتخاذها في هذا الصدد، والتي شرعت فيها حتى قبل أن تنتهي حرب الخليج

حيث تمخضت هذه الاجراءات والتدابير عن «اعلان دمشق». كما كان لوضوح هذا الهدف في أذهان القيادة السعودية أثر كبير في اتفاق كافة دول اعلان دمشق على ترك المجال مفتوحاً أمام انضمام دول عربية أخرى إلى هذا التجمع. إن اعطاء هذه الفرصة للدول العربية، التي لم تساهم في وضع اللمسات الأولى لهذا الإعلان، هو أكبر دليل على حرص المملكة على تحقيق اعادة التوازن إلى المنطقة بصورة لا تعطي مجالاً أمام احتمالات تعاظم قوة عربية إلى حد كبير يفسح أمامها المجال لتكرار مثل هذا العدوان مهما كانت دوافعه أو أسبابه. وثالث هذه الاعتبارات هو قدرة الأطراف المعنية على إنجاز متطلبات وأهداف مرحلة اعادة التوازن. إن مجرد وضع تصورات وأهداف هذه المرحلة لا يكفي لتحقيقها. إذ إن قدرة تلك الأطراف على تحويل الصياغات التي تتضمنها الخطط إلى فعاليات قادرة على ترجمة تلك الآمال إلى واقع وحقيقة، هو أمر يتطلب توفر القدرات والكفاءات الفنية والامكانات الكبيرة التي قد تقصر دولة واحدة عن ضمان توفيرها، مما يثبت أهمية التنسيق والتعاون بين الدول والأطراف المعنية في هذه المرحلة.

ومرحلة إعادة التوازن تختلف عن المراحل الثلاث السابقة في إدارة الأزمة بأنها تخضع لتدابير متأنية، نظراً لأن هذه التدابير لا تتم في ظروف متغيرات متسارعة كما هو الحال في مراحل تخفيف حدة الأزمة، والتحضير، والمواجهة. ورغم هذا التميز أو الاختلاف بين تلك المرحلة والمراحل الأخرى إلا أنها تتفق جميعاً في أنها تحتاج إلى تضافر الجهود على كافة المستويات، وتقتضي درجة عالية من التنسيق مع توفر اعتبارات خاصة، أهمها[٢٨]:

- تحديد دور كل طرف من الأطراف المعنية في مرحلة إعادة التوازن.
- الاتفاق على أولويات تلك المرحلة.
- تحديد سلطات كل جهاز من الأجهزة المشاركة في هذه المرحلة مع متابعة عمليات التخطيط المركزية وتقويم الانجازات على أساس مرحلي وآخر شامل.
- تقويم كامل لمرحلة مواجهة الأزمة لتقرير التدابير التي يجب اتخاذها والتي من شأنها الحيلولة دون تكرار هذه الأزمة.

يضاف إلى ذلك أهمية تدعيم هذه الاعتبارات في إطار السياسات العامة التي تجعل من مرحلة اعادة التوازن هدفاً ممكن التحقيق بتوافر المشاركة الايجابية الفعالة من كافة المعنيين.

وخلاصة القول، إن مرحلة اعادة التوازن، أو اعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة أو إلى نحو أفضل هو أمر يستحق أن يكون هدفاً لذاته يستوجب من الأطراف المعنية كلها وعياً بأهمية تلك المرحلة، وتطلعاً مفعماً بالأمل لإنجازها، وقدرة على التخطيط على نحو متكامل وسريع وإن لم يكن طارئاً ومتعجلاً، وتحديداً لأوجه المساعدة التي يمكن أن تدعم بها القيادات العليا هذه الجهود. كما يجب ألا يقتصر الاهتمام في هذه المرحلة على اعادة التوازن وتعويض ما تم تدميره أو فقدانه من البنية الرئيسية لهذه الدولة أو تلك، بل يجب التركيز أيضاً على إحكام التدابير التي تحول دون تكرار حدوث مثل هذه الأزمة.

ومن خلال هذا الاستعراض السريع لكيفية إدارة الأزمات بمراحلها الأربع، تبرز عدة حقائق جوهرية يجب تسليط الضوء عليها، أولاً لتبين تطابق هذه الحقائق مع خطوات المملكة الفعلية التي سارتها بقدم ثابتة منذ بداية تلك الأزمة إلى أن تم تحرير الكويت، وثانياً للمساهمة في تقرير منهجية هذه السياسة الهامة التي أصبحت ـ في ضوء العدوان العراقي على الكويت ـ تشكل جزءاً هاماً يجب أخذه في الاعتبار في سياسات دول المنطقة كلها، هذه الحقائق هي:

- إن علاقات التفاعل بين المراحل الأربع لمنهج إدارة الأزمة تثبت تأثر كل مرحلة من هذه المراحل ـ سلباً أو ايجاباً ـ بمدى كفاءة وفعالية المرحلة التي تسبقها وكذلك تلك التي تليها.

- إن ادارة الأزمات تمثل سلسلة من المراحل الهادفة لاستشراف المستقبل بهدف الحيلولة دون وقوع الأزمة كلما كان ذلك ممكناً، أو على الأقل تقدير تخفيف حدة الخطر الناجم عن وقوعها على أمن وحياة ومقومات الشعوب.

- إن كفاءة وفعالية ادارة الأزمة لا ترتكزان فقط على توافر الامكانات والطاقات وانما تستندان ـ بنفس القدر من الأهمية ـ إلى درجة عالية من التفاعل والتنسيق بين الأجهزة المختلفة المعنية بمواجهتها، وبينها وبين الفعاليات البيئية، غير الرسميةالتي يمكن أن تصبح في وقت ما امتداداً ودعماً للجهود الرسمية.

- إن التحكم في الظروف المتسارعة والمتغيرة للأزمة يظل أمراً ممكناً جداً، إذا توافرت الإرادة الموحدة والنشاطات العملية، وإذا تم ابتداع وتدعيم التدابير والنظم الوقائية، وتوظيف كافة الفعاليات المتاحة في تناسق وتوافق كبير لدرء الخطر أو تقليص أضراره.

وبعد، فإن هناك العديد من التوصيات الهامة خاصة في المراحل القادمة حيث تساعد على إعادة صياغة العلاقات العربية ـ العربية بشكل أفضل مما كانت عليه أو هي عليه اليوم بهدف تحقيق التكامل الذي تفتقر اليه المنطقة. وهذه التوصيات يمكن تقسيمها إلى توصيات خاصة بالمستوى القطري، وأخرى خاصة بالمستوى الاقليمي. ولأن القضايا القطرية عادة ما تكون ذات طبيعة خاصة جداً وحساسة لارتباطها بظروف وأوضاع الدول على الصعيد الداخلي، فإن المهم هنا هو ما يتعلق بالتنسيق والتعاون على المستوى الاقليمي العربي. ويمكن في نهاية هذا الباب تلخيص أهم تلك التوصيات ـ على كثرتها ـ فيما يلي:

(١) تكثيف التعاون العربي في المجالات الكفيلة بوضع الضوابط التي تمكن من زيادة فعاليات التنبؤ بحدوث أو تصاعد حدة مثل تلك الأزمات. وذلك من خلال الاستخدام الجيد للخبرات وتبادل المعلومات المتاحة في دول المنطقة على أساس من الاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلاليتها.

(٢) دعم ومساندة كافة أجهزة رصد الظواهر السياسية والعسكرية وجمع المعلومات. الأمر الذي سيكفل، دون شك، رفع فعالية هذه الأجهزة في تقدير وتحديث مؤشرات أكثر دقة لاحتمالات حدوث مثل تلك الأزمات. وبالتالي يوفر محطات إنذار مبكر تمكن الدول المعنية بتلافي حدوث الأزمة أو تخفيف حدتها إلى أبعد قدر ممكن.

(٣) أن تتبنى القيادات العربية فكرة دعم الأبحاث والدراسات التي تتعلق بتأصيل الاتجاهات العلمية والعملية في مجال إدارة الأزمات. الأمر الذي أصبح يشكل أهمية قصوى في عصرنا الحالي خاصة في ضوء الاحتمالات القائمة لظهور مثل هذا النوع من النزاعات والخلافات التي يمكن أن تتصاعد وتتزايد لتشكل مصدراً من مصادر الخطر على مقومات هذه الأمة، إذا لم تواجه بمنهجية علمية تعمل على تلاشيها في بداياتها.

هذه التوصيات لا شك ستحقق في مجملها شكلاً من أشكال التعاون العربي الذي يهدف في مراحله المختلفة إلى تلاشي الأسباب التي قد تؤدي إلى تشكيل اتجاهات مماثلة لتلك التي تكونت إبان الأزمة، والتي قد تعرض المنطقة إلى غزوات هنا أو هناك تحت شعار القومية العربية دون سند من الحقيقة أو الواقع، والتي تضعف آثارها بل تتلاشى إذا نحن اتخذنا العدة لوأدها في المهد من خلال تأصيل المنهج العلمي في تلك المواجهة.

# الباب الثالث

# مستقبل المنطقة بعد أزمة الخليج

في هـذا الباب تنصرف الـدراسة إلى تحليـل أهم نتائـج وافرازات أزمـة الخليج من خلال نظرة عامة شاملة على الوضع في المنطقة وارتباطاته بالـوضع الـدولي من حولـه، ويتضمن هذا الباب الفصول الستة التالية:

**الفصل الأول**: انقسام وحدة الصف العربي.
**الفصل الثاني**: انعكاسات الأزمة على الرأي العام العربي.
**الفصل الثالث**: أزمة الخليج والقضايا العربية الملحة.
**الفصل الرابع**: أزمة الخليج والوضع الدولي الجديد.
**الفصل الخامس**: الخلاصة والنتائج.

# الفصل الأول

# انقسام وحدة الصف العربي

**أسباب الاخفاق العربي في تحقيق الاجماع القومي ازاء أزمة الخليج**

- أسباب مزمنة.
- أسباب عرضية مرتبطة بأزمة الخليج.

**مستويات الاخفاق العربي ازاء الأزمة**

- مستوى القيادة السياسية.
- مستوى القيادات الفكرية.
- مستوى التنظيم الاقليمي الدولي.

**نتائج وافرازات الاخفاق العربي ازاء أزمة الخليج**

**الفكرة القومية العربية وتصورات المستقبل**

من حق أي عربي أو حتى أجنبي على القومية العربية أن يتساءل: ما هذا الذي يحدث؟ ولماذا يحدث؟ ولماذا ألف العرب أكل بعضهم البعض؟ ولماذا اعتاد العرب أن يكونوا دائماً مادة للتندر؟! أين موقع البعد القومي على سلم تفضيل أبعاد الأزمة لدى أبناء وطننا وأمتنا العربية؟ ما الذي أصاب الحس القومي العربي ليفرغه من محتواه ويجعل منه جسداً لا نبض فيه ولا حراك؟ وماذا كانت نتائج ذلك الترهل أو التحلل القومي الذي ألم بالعروبة فشكل منها كائناً أقعده العجز، وأخذ منه الوهن كل مأخذ؟ ثم أي مستقبل لذلك الاخفاق العربي يمكن أن يدور في خلد أي عربي أحزنه حال الأمة العربية وأضناه منوال العروبة.. إن جملة الاجابات على هذه التساؤلات ذات الشجون تكمن في جزئيات هذا الفصل.

## أسباب الاخفاق العربي في تحقيق الاجماع القومي ازاء أزمة الخليج

انقسمت الأسباب التي تقف وراء الاخفاق العربي في تحقيق الاجماع القومي ازاء الأزمة في الخليج إلى قسمين من الأسباب، على الوجه التالي[1]:

### أسباب مزمنة

الأسباب المزمنة عديدة ومتنوعة يمكن تناول أهمها فيما يلي:

#### * الصراع العربي الإسرائيلي ودور إسرائيل

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي على رأس القضايا التي استحوذت على اهتمام الرأي

العام العربي، على مدى نيف وأربعين عاماً، هي عمر ذلك الصراع. وقد مر الصراع باعتباره سبباً من أسباب تمزيق وحدة الصف العربي بثلاث مراحل.

**المرحلة الأولى** وهي التي تبدأ منذ قيام إسرائيل وتنتهي بنهاية عقد السبعينات. وكان الاختلاف في هذه المرحلة يعد اختلافاً حول الكيفية ـ كيفية ادارة ذلك الصراع، أي الحرب أم السلام، وازاء ذلك تبلورت ثلاثة تيارات: تيار متشدد قادته مصر وعمل جاهداً على الاتجاه بالصراع إلى الحرب، وتيار آخر معتدل تمسك بالرشادة والعقلانية في مواجهة تطورات ذلك الصراع، وتيار ثالث فضل الصمت على الانحياز لأي من التيارين.

**المرحلة الثانية** وتبدأ منذ عام ١٩٧٨ وتنتهي بأواخر الثمانينات، وتبدلت مواقف التيارات الثلاثة التي تبلورت خلال المرحلة السابقة كالآتي:

**التيار الأول**: انعكس إلى ضده تماماً وأصبح يمثل أقصى أشكال المحافظة والاعتدال، وقادته مصر منفردة. ويرمي إلى حل الصراع حلاً سياسياً من خلال التفاوض المباشر والتعايش السلمي بين جميع الدول في المنطقة. وقد كلل هذا المسعى باتفاقية السلام مع إسرائيل.

**التيار الثاني**: وهو الذي يمثل أقصى أشكال الراديكالية والتشدد وسار فيه معظم دول التيار المتشدد، في الفترة السابقة، باستثناء مصر. وظل هذا التيار محتفظاً برغبته في ادارة الصراع العضوي مع إسرائيل واجتثاث جذورها. وقاد هذا التيار صدام حسين من خلال مؤتمر بغداد للصمود والتصدي.. إلا أنه لم يتمكن من الصمود أمام الارهاصات التي انتابته، فخفت حدته وهدأ روعه. والتيار الثالث هو التيار المعتدل والذي تمسك بالتفكير الرشيد والعقلانية في مواجهة الواقع العربي الممزق.

**المرحلة الثالثة**: وهي التي تبدأ منذ الغزو العراقي لدولة الكويت، وقد احتلت أزمة الخليج رأس القائمة على سلم أولويات الاهتمام العربي.. إلا أن التشققات التي أفرزها الصراع العربي الإسرائيلي تعمقت فور تفجر أزمة الخليج وانقسم الصف العربي إزاء الأزمة إلى ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول، الذي عارض الاحتلال بشدة وتصدى له وطالب بالانسحاب الفوري، دون قيد أو شرط وأصر على موقفه. والاتجاه الثاني، الذي أيد الاحتلال العراقي للكويت، تحت دعاوى شتى وأغراض متباينة. والاتجاه الثالث: الذي تردد بين التأييد والمعارضة، وفضل الصمت في بعض الأحيان[1].

يستتبع ذلك دور إسرائيل في تعريق اهتمام الشعب العربي وتوجيهه بعيداً عن الأزمة الخانقة، وربما استغلال انشغال الاهتمام العربي بأزمة الخليج، من أجل العمل على تحقيق أهدافها في الأرض المحتلة وفي الأمة العربية جمعاء.

*** الأزمات السياسية لدى النظم العربية**

تلعب الأزمات الداخلية في النظم السياسية العربية دوراً بارزاً في جذب انتباه القيادات السياسية، وكذا الرأي العام بعيداً عن القضايا والأزمات المهمة. بما يؤثر في النهاية على حساسية الرأي العام وسرعة استجابته وتفاعله مع القضايا القومية. وهذا ما حدث مع أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت. وثمة نوعان من هذه الأزمات[٣]:

**النوع الأول**: وهي الأزمات التلقائية التي تتم بفعل متغيرات مستجدة بعينها، ويمر بها المجتمع بحكم التطور التاريخي، مثل أزمات التنمية والأحداث وأزمات التكامل.. إلخ.

**النوع الثاني**: وهي الأزمات المفتعلة التي قد تختلقها عناصر معينة في الداخل مثل القيادات السياسية، أو من الخارج. وهدفت هذه الأزمات بنوعيها إلى تحويل اهتمام النظم العربية شعوباً وقيادات عن الأزمة في الخليج.

*** الصراعات الاقليمية الجانبية**

غالباً ما تعمل الصراعات الاقليمية الجانبية على تشتيت الاهتمام القومي، فهي تصرف أنظار أطرافها عن الصراعات الأخرى والأزمات ذات الحساسية والخطورة. والأمثلة على الصراعات الاقليمية الجانبية كثيرة؛ فهناك الأزمة اللبنانية وأحداث القرن الافريقي وأحداث جنوب السودان، وكل هذه الصراعات والأزمات يمكن أن تساعد في صرف الأنظار عن أزمة الخليج[٤].

*** الصراعات الأيديولوجية**

تأتي الصراعات الأيديولوجية في مقدمة أسباب الاخفاق العربي في تحقيق الاجماع القومي فيما يتعلق بأزمة الخليج. وتعتبر تلك الصراعات من أهم العوامل التي تكمن خلف تمزق الصف العربي. وهناك صورتان للصراعات الايديولوجية[٥]:

**الصورة الأولى**: وهي الصراع المذهبي داخل التوجه الايديولوجي الواحد؛ فغالباً ما يلاحظ اتفاق أكثر من دولة حول توجه أيديولوجي معين، في حين تدور صراعات شرسة حول قضايا جزئية وتفريعات مذهبية داخل هذا التوجه.

**الصورة الثانية:** هي الصراع بين توجيهات أيديولوجية معينة، وأشهر ما تكتنفه الساحة العربية من صراعات أيديولوجية هو الصراع بين التوجه الاشتراكي ونظيره الرأسمالي.

*** نمو الروح الانعزالية والرغبة في الانكفاء على الداخل**

تحت دعوى التكاليف الباهظة للصراعات، ونتائجها السلبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبحجة انزواء الفكرة القومية ونعتها بالعنصرية تحت أفكار تنشد الانعزالية أو ما يطلق عليه الحياء للتخفيف والتجمل، انطلقت رغبة جامحة في الانكفاء على الداخل. وهذه الظاهرة حديثة، نبتت بذرتها في مصر خلال النصف الثاني من السبعينات، ولو أن كثيراً من الدول العربية قد عايشت هذه الظاهرة خلال النصف الأول من هذا القرن[6].

## أسباب عرضية مرتبطة بأزمة الخليج

إضافة إلى مجموعة الأسباب المزمنة التي سبق تناولها هناك مجموعة أخرى من الأسباب التي ترتبط بأزمة الخليج، بشكل خاص ومحدد، وتتمثل هذه الأسباب في الآتي:

- فقدان الانتماء إلى القومية العربية لدى النظام السياسي ومؤيديه؛ فالانتماء الحقيقي للقومية العربية وقيمها ومثلها والذي يتجاوز مرحلة الشعارات والاستهلاك إلى مرحلة القناعة والفهم الكامل والاستيعاب المطلق لتلك القيم والمثل والمبادىء، يشيع روحاً من الوئام والألفة والحوار بين أبناء الأمة، ويجعل كل انسان عربي مواطناً كان أو مسؤولاً يعيش هموم أخيه العربي، ويشاركه في سرائه وضرائه. فالخلاف لا يسوى بالغزو والاحتلال، والمشكلات لا تحل بالدبابات والطائرات والسلب والنهب. وهذا لا يكون إلا في حالة غياب الإيمان والانتماء للمثل والقيم القومية العربية. فلو أن هناك تمسكاً وانتماء لتلك القيم لما حدث غزو الكويت، ولما حدث الاخفاق العربي المشين في مواجهة تلك الأزمة ومحاولات حلها، بالشكل الذي يقر الحق ويفرضه على الجميع دون مواربة أو خشية[7].
- غياب القيم الديمقراطية داخل النظام العراقي ومؤيديه: الديمقراطية ليست قيمة سياسية محددة، ولكنها تشمل نسقاً متكاملاً من القيم، مثل الحرية والمساواة والعدالة. ولو سادت هذه القيم داخل النظام العراقي ومؤيديه لكان هناك التزام بتلك القيم والمثل والمبادىء التي ترفض في صميمها العدوان والبغي والتعدي

والجور، وتحبذ التكاتف والوئام. فغياب الديمقراطية وقيمها العليا يفسد العلاقات القائمة بين أبناء الشعب الواحد، كما أنها تفسد العلاقات القائمة بين أبناء الشعوب العربية[٨].

- الأطماع السياسية: انطلاقاً من السببين المتقدمين، وترتيباً عليهما كان ثمة سبب آخر يتمثل في الأطماع السياسية والجشع النظامي الذي يكنه كل بلد تجاه الآخر. فكل زعيم من أمثال الرئيس العراقي صدام حسين ينتابه جنون العظمة، وتراوده أحلام السيطرة والهيمنة والسيادة بما يجعله يفكر في التعدي على أشقائه في الدول المجاورة. إذ لا تخفى عن أحد طموحات صدام حسين المدمرة وأحلامه المفزعة التي لا تحمل للأمة العربية إلا كابوساً مرعباً في التمزق والتشرذم[٩].

## مستويات الاخفاق العربي ازاء أزامة الخليج

للاخفاق العربي في تحقيق الاجماع القومي ازاء أزمة الخليج أكثر من مستوى يمكن تحليلها في الآتي[١٠]:

### مستوى القيادة السياسية

الاخفاق على مستوى القيادة السياسية هو أهم وأخطر المستويات، نظراً لامتداد أثر هذا المستوى وسيطرته الأكيدة على المستويات الأخرى. وأسباب الاخفاق على هذا المستوى عديدة ومتنوعة، فثمة أسباب شخصية تنبع من عوامل فردية خاصة بالتكوينات النفسية والخلقية البيئية، وأهواء وطموحات كل قيادة على حدة. وثمة أسباب موضوعية تنبعث من مسائل ايديولوجية وسياسية واقتصادية واستراتيجية داخلية واقليمية ودولية فيما يتعلق بإدراك كل قيادة للفكرة القومية.

### مستوى القيادة الفكرية

يدخل في نطاق القيادات الفكرية كل من يملك التأثير في الرأي العام بغير الوسائل والطرق السلطوية المفروضة. وينتمي إلى هذه القيادات أساتذة الجامعات، والباحثون، والخبراء في الشؤون العامة، وقيادات بعض النقابات مثل الصحفيين والمحامين والأدباء والمفكرين والكتاب في كافة نواحي العلوم الإنسانية.

وتعد القيادات الفكرية أرقى وأرفع طوائف المجتمع العربي فكراً ووجداناً، وتجد القيادات الفكرية صعوبة في التأثير على الرأي العام أو القيادة السياسية، فيما

يتعلق بصناعة القرار بخصوص أزمة الخليج. ويتحدد الاخفاق العربي على هذا المستوى في الآتي:

- الانقسام والتشرذم الذي أصاب موقف القيادات الفكرية ازاء أزمة الخليج حيث انقسمت هذه الشريحة إلى ثلاثة اتجاهات؛ الاتجاه المؤيد للغزو والذي أخذ يتلمس له التبريرات، والاتجاه المعارض للغزو والذي تصدى له بقوة وعنف مبرزاً فداحته وأخطاءه وافرازاته على الأمة ومستقبلها، والاتجاه الصامت الذي التزم الصمت ازاء الأزمة وتردد بين قيمه وأفكاره ومبادئه وبين ضغوط أخرى ربما تكون ناشئة من النظام السياسي الذي ينتمي إليه أصحاب هذا الاتجاه.

وأسباب الانقسام عديدة، منها ما هو سياسي ومنها ما هو ذاتي شخصي ومنها ما هو متعلق بالانفصام بين الشخصية والذات الثقافية والحضارية.

- يرتبط بما تقدم اتساع الفجوة بين القيادات الفكرية والمواطن العادي الذي عادة ما يصاب باحباط وخيبة أمل نتيجة عجزه عن فهم واستيعاب أفكار وآراء القيادات الفكرية.

- امعان القيادات الفكرية في الترفع عن الواقع والتقوقع داخل أبراج عاجية والبعد عن معالجة واقع المجتمع وقضاياه العملية. وقد ينتج ذلك عن أحد أمرين: الخوف من السلطة السياسية أو وجود رواسب سيكولوجية تتبلور في تضخيم الذات والنظرة المتعالية إلى المجتمع.

- ويمكن القول إن القيادات الفكرية في مقدمة الفئات المؤهلة للافلات من تأثير السلطة السياسية، وبالتالي يزداد دورها وتتضخم خطورتها إذا قدر لها التحلل من قيود القيادات السياسية. ومن جهة مقابلة فإن تورط القيادات مع السلطة السياسية واختصاصاتها في القيام بدورها تكون خسائره جسيمة. ولا خلاف على أن عقد السبعينات وكذا الثمانينات وأوائل التسعينات، وأخيراً أزمة الخليج قد شهدت اخفاقاً ملموساً حاق بالقيادات الفكرية في الأمة العربية.

## مستوى التنظيم الاقليمي الدولي

يعتبر الاخفاق على مستوى التنظيم الاقليمي الدولي «جامعة الدول العربية» أعلى مستويات الاخفاق جميعاً. فالجامعة العربية هي قمة الهرم التنظيمي القومي، وقمة الجامعة تضم كافة القيادات السياسية العربية. وبالتالي فإن تعطيل هذا الجهاز يعني

انهيار قمة التنظيم القومي وغياب الرمز المعبر عن التلاقي والعناق العربي في شكل تنظيم رسمي معترف به.

أما عن أسباب الاخفاق العربي على هذا المستوى، فيما يتعلق بأزمة الخليج فهي كثيرة ومتعددة. ويمكن تحديد أمثلة لتلك الأسباب في الآتي:

- قاعدة الاجماع: التي تصدر بموجبها قرارات جامعة الدول العربية، وقد تعالت الأصوات التي نادت بأضرار هذه القاعدة. فيكفي اعتراض أحد الأعضاء لتعطيل قرار في مسألة قومية غاية في الحساسية والخطورة مثل احتلال الكويت. وبعد ذلك تقف الجامعة كياناً يسمع ويرى ولكنه لا ينطق.

*** تطرق التكتلات الايديولوجية والتجمعات السياسية إلى ساحة الجامعة العربية**

أصبحت الجامعة العربية ميداناً للصراعات الايديولوجية وساحة للنزال السياسي. ونسي الجميع أو تناسوا أن الجامعة هي جهاز يعلو على كل هدف اقليمي محدود أو غاية شخصية رخيصة، ويسمو فوق كل الخلافات السياسية والاختلافات الايديولوجية. فهي رمز للعناق القومي والتلاقي الوجداني اللذين ينبغي لأية خلافات في الرأي ألا تفسدهما، ولأية شائبة ألا تعكر صفوهما.

يرتبط بما تقدم، اقدام كثير من النظم العربية والقيادات السياسية على تجاهل الجامعة العربية وعدم الانصياع لقراراتها.

ومن ثم كانت هذه العوامل التي أوردناها، على سبيل المثال لا الحصر، تقف وراء عدم تحرك الجامعة العربية تحركاً ملموساً حتى الآن بخصوص أزمة الخليج، التي نتجت عن الاحتلال العراقي للكويت.

## نتائج وافرازات الاخفاق العربي ازاء أزمة الخليج

لقد أفرز الاخفاق العربي في تحقيق الاجماع القومي إزاء أزمة الخليج جملة من النتائج يمكن تلخيصها في الآتي[11]:

*** ترسيخ ظاهرة التفسخ القومي**

لا شك أن الاخفاق العربي يقود إلى ترسيخ ظاهرة التفسخ القومي الذي تجسد في شكلين:

- **الشكل الأول:** بلادة الحس القومي، ويعني ذلك قتل الشعور القومي وترسيخ عدم الانتماء العربي لدى المستويات التي ورد ذكرها؛ فالقيادة السياسية تفتقد العوامل التي تعمل على بعث الحس القومي لديها، وهي بالتالي تفرز آثارها على المستويات الثلاثة الأخرى، بما يكرس في النهاية ظاهرة التفسخ القومي وعدم الانتماء.
- **الشكل الثاني:** تشجيع الاقليمية: كذلك نتج عن ظاهرة التفسخ القومي تشجيع الأفكار الاقليمية، واستبعاد ذكر الوحدة العربية، حيث يسود اعتقاد لدى الكثيرين بأن الدولة العربية الموحدة تسلب منهم المزايا التي يحصلون عليها من وراء ظاهرة الاقليمية.

*** التمادي في التعدي على القومية العربية**

كذلك يقود الاخفاق العربي في تحقيق الاجماع القومي إلى عجز الأمة العربية في الدفاع عن ذاتها. مما يجعلها عرضة لتعديات القوميات الأخرى، إما نتيجة رغبة هذه القوميات في تأكيد ذاتها القومية وارضاء طموحاتها، أو من أجل تحقيق ادعاءات هذه القوميات ومطالباتها بأجزاء من مجال الأمة العربية.

## الفكرة القومية العربية وتصورات المستقبل

إذا كان هذا هو واقع الأمة العربية ازاء أخطر أزمة تواجهها في تاريخها الحديث والمعاصر. فما هي تصورات المستقبل بالنسبة إلى فكرة القومية العربية؟ يتنازع مستقبل فكرة القومية العربية ثلاثة تصورات يمكن تناولها في الآتي:

*** التصور الأول: تردي الأوضاع الراهنة**

فقد تتحور الأوضاع بشكل خطير، ومن المتصور قيام مجموعة المحاور والتكتلات داخل المنطقة العربية تتناحر فيما بينها لدرجة الصراع القصوى المسلح. وهذا التصور يرتبط ارتباطاً عضوياً بمستقبل أزمة الخليج ووسائل تهدئة الأزمة وحلها.

*** التصور الثاني: استمرارية انعكاسات الوضع الراهن**

حيث إن الانتكاسات التي حاقت بالفكرة القومية العربية قد أفرغت هذه الفكرة من محتواها القومي، وجردتها من معانيها السامية، مما أدى إلى ركود الفكر القومي العربي. كما أن المعطيات الراهنة تؤكد استمرارية الاخفاق العربي على المدى المنظور،

حيث إن الأسباب التي نتج عنها الاخفاق لا تزال في أوج قوتها.

*** التصور الثالث: ايناع الفكرة القومية وازدهارها**

يرى البعض أن حالة التردي التي تمر بها الفكرة القومية هي ظروف عرضية، وأن الفكرة القومية تسير في طريقها إلى الايناع والازدهار.

# الفصل الثاني

# انعكاسات الأزمة على الرأي العام العربي

ماهية الرأي العام وعناصره

تطور الرأي العام

أزمة الخليج ودورها في تنبيه الرأي العام العربي

العوامل المؤثرة في الرأي العام العربي تجاه الأزمة

تقسيم الرأي العام العربي تجاه أزمة الخليج

آثار الأزمة على الرأي العام العربي

هذا الفصل يتناول بالتحليل والدراسة الموقف غير الرسمي للرأي العام العربي، ابتداء من صانع الرأي وانتهاء برجل الشارع، ومروراً بالتنظيمات المهنية والسياسية وجماعات المصالح والضغط.. الخ. ومن المتعارف عليه بين الباحثين والدارسين أن دراسات الرأي العام لا تتم، في المعتاد، إلا من خلال استطلاعات واحصاءات. لكن هذا الفصل هو مجرد محاولة للقيام بعملية استقراء للأصول والمعطيات النظرية فقط.

## ماهية الرأي العام وعناصره:

وردت تعاريف كثيرة في تحديد معالم هذا المفهوم الذي يبدو فضفاضاً إلى حد بعيد. من هذه التعريفات: يمكن تعريف الرأي العام بأنه مجموعة الأفكار التي تتبلور وتتحدد لدى قطاعات عريضة من أفراد الشعب بفعل عوامل ومؤثرات معينة، وتقود إلى اتخاذ مواقف محددة ازاء مثير أو منبه معين قد يكون خارجياً وقد يكون داخلياً[1].

وهذا التعريف يحمل في ثناياه مراحل تبلور الرأي العام وتطوراته. ويمكن رد ذلك التعريف إلى عناصره التالية[2]:

* **مجموعة أفكار**: وهذه هي المرحلة الأولى في تكوين أو نشأة الرأي العام، ومجموعة الأفكار ما هي إلا نواة الرأي والموقف الذي سيتبلور أو يتحدد فيما بعد. والرأي في هذه المرحلة يوصف علمياً بأنه اتجاه ولم يصل بعد إلى مرحلة الموقف حيث إن الأخير أكثر تحديداً من الأول.

- وعندما تتبلور مجموعة الأفكار هذه لدى قطاعات عريضة من المواطنين فهي التي تحدد مساحة الرأي وتكسبه طابع العمومية. فالرأي لا يطلق عليه وصف «عام» إلا إذا عم أو ساد معظم قطاعات وفئات الشعب. أما إذا اقتصر على مجموعة أو مجموعات أو فئة أو فئات معينة فهو في هذه الحالة رأي خاص، وليس رأياً عاماً. وتتحدد مساحة الرأي العام إذن بمساحة القطاعات التي يغطيها، وهذه القطاعات تشمل رجل الشارع والأحزاب والنقابات والاتحادات والطلاب (المدارس والجامعات) والمثقفين أو صناع الرأي وموظفي الحكومة والادارات والمؤسسات العامة.
- تتكون هذه الأفكار بفعل عوامل ومؤثرات تقود إلى تبلور الرأي وتحديده، وهي تنقسم إلى عوامل ومؤثرات مباشرة، وتتمثل في المثير أو الموجه الذي حرك الجماهير واستثار مشاعرها، وعوامل ومؤشرات غير مباشرة وهي قديمة وراسخة تتمثل في الخلفيات الثقافية والدينية والاجتماعية والتعليمية والقيم السائدة في المجتمع والمترسخة لدى أفراد الشعب.
- وتقود هذه الأفكار إلى موقف محدد: هنا تظهر مرحلة أخرى من مراحل تكون الرأي العام حيث تتحول الفكرة التي كانت بمثابة اتجاه إلى موقف محدد قابل لأن يصبح رأياً عاماً تجاه مثير أو موجه. وهذا هو موضوع الرأي فقد يكون داخلياً وقد يكون خارجياً وهو دائماً مباشر.

## تطور الرأي العام[٢]

منذ أن نشأ الرأي العام وتبلور بالشكل الذي سبق تحديده ووصفه، وهو يمر بمجموعة من المراحل، حيث يتطور من مرحلة إلى أخرى ثم يصل مع الزمن إلى حد المعتقد أو ما شابه ذلك.

* فهناك أولاً الفكرة، حيث يكون الرأي في بداية تبلوره وهو في هذه الحالة يكون صدى للاشاعات والحقائق الأولية التي تصدر من مصادر معينة بخصوص المنبه أو المثير. ويكون الرأي العام في هذه المرحلة شديد التقلب وقابلاً للتغير في أية لحظة. وذلك راجع إلى عدم التيقن من المعلومات والحقائق التي وصلت إلى قطاعات الشعب.

* الاتجاه وهي المرحلة التالية حيث تصبح الفكرة أكثر تيقناً وتحديداً، واتجاهات

الرأي العام في هذه المرحلة يمكن تحديدها وحصرها بشكل علمي، كما يمكن تحديد نسبها احصائياً.

* الموقف وهو مرحلة متقدمة من الاتجاه، ويتسم بخصائص وأبعاد محددة. كما أن الموقف يحتمل التحديد سلباً أو ايجاباً مؤيداً أو معارضاً.

* الرأي وهو الموقف عندما يصل إلى مرحلة من النضج تجعله أكثر ثباتاً واستقراراً، وهو ما سبق تعريفه وتحليل عناصره.

* التوجه: مع الزمن قد يصبح الرأي توجهاً عاماً أكثر رسوخاً، واستقراراً في ضمير الشعب وجزءاً من طابعه القومي

* المعتقد: قد يتحول التوجه إلى عقيدة سياسية أو ما يعرف بالايديولوجية. وهذا هو التطور الطبيعي للرأي، ولكن في حالات محددة ومواقف وأفكار معينة. مثل أن يعتنق الشعب فكرة أو مبدأ كان بمثابة رأي عام تحول مع الزمن وطبيعة الفكرة إلى توجه ثم عقيدة أو معتقد.

## أزمة الخليج كمثير أو منبه للرأي العام العربي

نظراً لما اتسمت به أزمة الخليج والاحتلال العراقي لدولة الكويت بصفتها أزمة دولية حادة في غاية الخطورة والحساسية لوحظ الاستجابة السريعة والمباشرة من قبل الرأي العام العربي بكافة طوائفه وفئاته. والواقع أن الاستجابة السريعة من قبل الرأي العام العربي جاءت بفعل عاملين:

* العامل الأول: وهو الذي يتعلق بطبيعة الأزمة ذاتها فهي أزمة محكمة تتجاوز حدود النزاعات والقضايا والخلافات. فهي تتبلور في استيلاء دولة على أخرى، كما أنها تهدد منطقة حساسة وخطيرة هي منطقة الخليج. كذلك فهي تهم قوى دولية عالمية وفعالة في النظام الدولي. كما أن السلوك العراقي الذي فجر الأزمة قد أزمع المضي قدماً في عدوانه لدرجة أنه هدد دولاً أخرى ـ المملكة العربية السعودية ـ ولم يكتف باحتلال الكويت.

* العامل الثاني: حساسية الرأي العام العربي بشكل عام في اتجاه القضايا العربية بشكل خاص. والحساسية هنا تعني سرعة الاستجابة للتطورات والأحداث بشكل فوري ومباشر. وقد بدأ اهتمام الرأي العام العربي بأزمة الخليج فور تفجرها مباشرة. ولربما منذ مقدماتها السريعة والخاطفة. ولعل سبب ذلك الاهتمام اضافة إلى ما تقدم

يكمن في علاقات دولة الكويت الطيبة والحميمة مع كافة الدول العربية. حتى أن معظم الجنسيات العربية ممثلة في دولة الكويت ناهيك عن الجنسيات الأجنبية غير العربية، علاوة على كونها مركز اشعاع ثقافي وحضاري مميز في المنطقة.

مما تقدم كان وقع أزمة الخليج على الرأي العام العربي قوياً ومؤثراً، وكانت استجابة ذلك الرأي بالتالي مباشرة وسريعة.

## العوامل التي أثرت في الرأي العام العربي تجاه الأزمة

تجمعت مجموعة من العناصر التي أثرت في تكون الرأي العام العربي وطبعت ملامحه وتصوراته تجاه أزمة الخليج. ومن هذه المؤثرات ما يلي:

* **عنصر المفاجأة**: أو فجائية الأزمة. فقد فوجىء الرأي العام العربي بأزمة الكويت دون مقدمات مطولة أو احاطات مسبقة. وقد كان لهذه الخاصية تأثير واضح على الرأي العام العربي حيث أصابته بالارتباك. مما أخر استجابته من جهة، بل وجعلها ـ في بعض الأحيان ـ عكسية من جهة أخرى.

* **دور الاعلام العراقي في التشويش على الرأي العام العربي**: لعبت وسائل الاعلام العراقية وبصفة خاصة الاذاعات الموجهة دوراً يعتد به في التأثير على الرأي العام العربي. فقد أصابته عملية الغزو والاحتلال بصدمة عنيفة أفقدته القدرة على التفكير، ومن ثم أصبح مهيأ بقدر كاف لتلقي ما تبثه وسائل الاعلام العراقية، حيث تولت الرأي العام العربي بحملة هائلة من التشويش وتشويه الحقائق. فقد أشارت أن العراق تدخل في الكويت لنصرة حكومة معارضة. وعندما بطلت هذه الخرافة تناولت تبريرات وتحريفات أخرى غير مقبولة ولا منطقية، فانطلقت مقولات توزيع الثروة العربية والحق التاريخي للعراق في الكويت والتصدي للوجود الأجنبي في الخليج.. إلخ. وقد كان لما تقدم أعمق الأثر على الرأي العام العربي وبصفة خاصة في الدول التي لم تسعفه نظمه السياسية بالحقائق والمبادىء والقيم التي ينبغي أن يتزود بها في مواجهة هذه الأزمة العنيفة.

* **الاعلام العربي المسؤول**: كان من حسن حظ الرأي العام أن يجد العون والاسعاف من الاعلام العربي المسؤول في بعض الدول التي كانت مواقفها واضحة، وتتفق مع العدالة والشرعية، كما حدث في المملكة العربية السعودية ومصر العربية وسوريا التي انبرت لنجدة الرأي العام العربي والتصدي لوسائل الاعلام العراقية التي أوشكت على تصيد الرأي العام العربي الذي كاد أن يرتمي في أحضان ذلك الاعلام.

وقد توخى الاعلام العربي المسؤول الأمانة بمسؤولية وشرف وبث الحقائق دون تشويه أو تزيين. وبالفعل دخل الاعلام العربي في الدول المذكورة مع الاعلام العراقي في مناظرة تاريخية بين قيم الفضيلة والشرف ومقولات التحريف وتزوير الحقائق والتاريخ.

* **القيم التي فجرتها الأزمة لدى الرأي العام العربي**: فجرت الأزمة كذلك مجموعة من القيم والمبادىء لدى الرأي العام العربي. وكان لهذه القيم أثرها الواضح على موقف الرأي العام العربي من الأزمة، وأساس تفجير هذه القيم يتمثل في الصدمة التي أحدثتها الأزمة، فمثلاً:

- احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى تعتبر سابقة غير معهودة بين الدول العربية. فأقصى ما حدث تمثل في مناوشات أو خلافات سياسية بين دولتين عربيتين أو أكثر، ولم يصل الأمر إلى حد الاحتلال العسكري وطرد الشعب العربي من دياره ووطنه. وبالفعل وصلت مشاعر الاستياء إلى حد التظاهر والتطوع لتحرير الوطن المغتصب.
- تمسك قطاع عريض من الرأي العام العربي بمبادىء الحق والعدل والانصاف والتصدي للبغي والظلم والجور. وهذه القيم غذتها وسائل الاعلام الرسمية التي أخذت موقفاً واضحاً من الاحتلال العراقي للكويت يقوم على أساس رفض الغزو بشكل مطلق، وضرورة اعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حدوث الأزمة.

* **تأثير الموقف الرسمي للنظم السياسية**: من الصعوبة بمكان أن يفلت الرأي العام في دولة من الدول من تأثير الموقف الرسمي لحكومة تلك الدول تجاه قضية معينة. فالنظام السياسي هو الذي يتحكم إلى مدى بعيد في توجيه الرأي العام، من خلال وسائل الاعلام وابراز وتضخيم الحقائق التي يرى أنها تؤثر في ذلك الرأي وتبلور موقفه وتشكل توجهه تجاه تلك القضية. وهذا ما حدث بالفعل فيما يتعلق بموقف الرأي العام العربي تجاه أزمة الخليج؛ فالملاحظ أن الرأي العام في كل دولة من الدول العربية كان تابعاً للموقف الرسمي لتلك الدولة تجاه الأزمة.

* **الخوف من توسيع نطاق الأزمة**: كذلك من العوامل التي أثرت بشكل واضح وفعال في الرأي العام العربي الخوف من توسيع نطاق الأزمة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتهديد العراق لأراضي المملكة العربية السعودية وما تتضمنه هذه الأراضي من أماكن مقدسة، لها مكانة خاصة وموقع فريد في قلب ووجدان كل عربي مسلم.

## تقسيم الرأي العام العربي تجاه الأزمة

ثمة تقسيمات للرأي العام العربي تجاه أزمة الخليج، ويحتكم كل تقسيم إلى معيار معين:

* **تقسيم على أساس درجة الاهتمام**: وفق هذا المعيار يمكن تقسيم الرأي العام العربي تجاه أزمة الخليج إلى أكثر من قسم:

ـ **الرأي العام المعني بالأزمة**: هذا التفصيل من الرأي العام هو الذي تعنيه الأزمة بشكل مباشر، فهو مهدد من قبل العراق، وربما هو مصدر التهديد لكل الخليج. وهذا الفصيل شديد الحساسية تجاه تطورات الأزمة نظراً لقربه منها وتماسه معها، وهو شديد التأييد للقضية الكويتية شديد السخط على العراق مفجر الأزمة ومثير الفتن والقلاقل في المنطقة. ويشمل هذا الفصيل الكويت ـ المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربية.

ـ **رأي عام شديد الاهتمام بالأزمة** وهذا الرأي العام تأثر بالأزمة تأثراً شديداً، بالرغم من أنه غير معني بها ولا تمسه مساً مباشراً. وأسباب هذا الاهتمام الشديد ترجع إلى الآتي:

التقل الحضاري والقومي وهو حال الرأي العام في مصر الذي أفلت من مخالب الاعلام العراقي. وساعده في ذلك الموقف الرسمي للنطاق السياسي المصري الذي تخندق وراء المبدأ الداعي إلى نصرة الحق وانصاف المظلوم والتصدي للبغي والعدوان.

التضامن مع النظام العراقي بشكل صريح. وكان ذلك حال قطاع كبير من الرأي العام في اليمن والأردن. وقد خضع هذا الرأي لمطرقة الاعلام العراقي بدعايته الفجة وسنديان التأييد الرسمي للنظم السياسية في هاتين الدولتين للعدوان العراقي على الكويت، وتهديده المملكة العربية السعودية.

مناصرة الحق والعدل والعمل على وحدة الصف العربي وذلك كان حال الرأي العام في سوريا بموقفها الواضح من الأزمة.

التردد والتذبذب، نظراً لوصول الاعلام العراقي إلى دول مثل تونس والجزائر. وقد انعكس ذلك على الرأي العام في الأول، مما جعله متردداً أو متذبذباً وغير مستقر على حال. فهو في بداية الأزمة أيد العراق، ثم ما لبث أن أيد القضية العادلة للشعب

الكويتي. وأغلب الظن أن الرأي العام في تونس قد تأثر بمسألة نقل الجامعة العربية إلى مقرها الدائم بالقاهرة. اضافة إلى كونه صدى لاعلام العراق.

ـ **رأي عام متابع**: هذا الجزء من الرأي العام العربي تابع الأزمة وتطوراتها، ولكنه لم يهتم بها الاهتمام الكافي بسبب بعده عن الأزمة وعدم وصول كثير من الحقائق حولها إليه. اضافة إلى انشغاله بمسائل أخرى داخلية أو اقليمية. وانقسم هذا الفصيل إلى قسمين:

**القسم الأول**: حيث جاء تأييده للحق الكويتي معتدلاً وهادئاً، وتحمس للدفاع عن حدود المملكة العربية السعودية. وكان ذلك حال المغرب وقسم من الرأي العام الجزائري وتسعى هذه الدول جاهدة من أجل حل للأزمة في إطار عربي.

**القسم الثاني**: حيث حدث انفصال بين النظام السياسي الحاكم والشعب؛ فالنظام مؤيد للعراق والشعب مؤيد لحق الشعب الكويتي. وهذا هو حال السودان المتهالك اقتصادياً والمتردي سياسياً.

ـ **رأي عام غير مبال** وغير مهتم والسبب الانشغال في بعض المسائل الداخلية والانغماس في الصراعات والمشاكل الاقتصادية؛ ظهر هذا الفصيل من الرأي العام في لبنان والصومال وجيبوتي وموريتانيا، وقسم كبير من الرأي العام الجزائري.

*** تقسيم على أساس موضوعي:**

حسب هذا التقسيم يمكن تصنيف الرأي العام ازاء أزمة الخليج إلى أكثر من شريحة:

- شريحة المفكرين والمثقفين والأكاديميين والكتاب وهي شريحة «صناع الرأي» وهذه الشريحة تلعب دوراً كبيراً في التأثير على باقي الفئات. وقد انقسمت هذه الشريحة على نفسها بشكل خطير.

ففي الدول التي أيدت السلوك العراقي نلاحظ سير هذه الشريحة في ركاب نظمها السياسية، إلا في مصر حيث انقسمت هذه الشريحة إلى فئتين: فئة عارضت بشدة السلوك العراقي وتصدت له بقوة وعنف، وهي الغالبية العظمى. وأخرى أيدت على استحياء أو صمتت عن الحديث في الأزمة وهي قليلة العدد عديمة التأثير والجدوى. والنتيجة أن الأغلب الأعم من مفردات هذه الشريحة أيدت الكويت ودعمت السلوك الرامي إلى تحرير الكويت واقرار الامن والسلام في ربوع المنطقة. غير أن جزءاً يسيراً من أفراد هذه الشريحة تأثر بما أطلقته أبواق الدعاية العراقية،

وعمل على ترديد تلك المقولات وبالذات داخل مصر وبعض الدول الأخرى مثل تونس والسودان

- الأحزاب والتنظيمات السياسية: ويلاحظ أن الأحزاب بموجب كونها جزءاً من الرأي الرسمي، فهي عادة تتبنى المواقف الرسمية للنظم السياسية. وهذا ما حدث بالفعل للأحزاب السياسية في الوطن العربي تجاه أزمة الخليج.
- جماعات المصالح والضغط والنقابات والاتحادات: وهذه الجماعات تحركت هي الأخرى بوحي من النظم السياسية التي تنتمي إليها، وهي في الأغلب الأعم تصدت للعدوان العراقي على دولة الكويت العربية.

## آثار الأزمة على الرأي العام العربي:

كان للأزمة في الخليج بكافة جوانبها وأبعادها وقع شديد السوء على الرأي العام العربي وقد بدت هذه الآثار في أكثر من منحى:

* تشكيك الرأي العام العربي في فكرة الوحدة العربية والتجارب الوحدوية التي قامت، والتي ينوي اقامتها. ولربما امتد التشكيك كذلك إلى فكرة القومية العربية ذاتها. فما هي الوحدة وكيف تتم؟ وما هي القومية العربية في ظل الانتهاك العراقي لكل القيم والمثل العربية والإنسانية؟ وهل تكون الوحدة بالضم والسلب والنهب؟ وهل القومية تسمح بالتعدي والعدوان؟

* الانقسام الفكري والايديولوجي بين مؤيد ومعارض للعدوان العراقي على الكويت: انقسم الرأي العام العربي إلى تيارات ثلاثة: تيار مؤيد لعدم الاستقرار ومناصر لاثارة الفتن والقلاقل ومشايع للعراق، وتيار مؤيد للاستقرار والأمن ووحدة الصف العربي القائمة على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل، وبين أولئك وهؤلاء وقف تيار الصامتين الثالث.

* ضياع الهيبة القومية: لم تعد الفكرة القومية جذابة كما كانت، إذ فقدت بريقها. كما أن القومية العربية كقومية لها طابعها الخاص ونسقها الحضاري والثقافي المميز بين القوميات الأخرى فقدت كثيراً من هيبتها وشخصيتها العالمية.

# الفصل الثالث

# أزمة الخليج والقضايا العربية الملحة

**تمهيد**

**القضية الفلسطينية**

**العلاقات العربية ـ العربية**

**الأمن الاقليمي**

**التنمية العربية**

- اقتصادياً
- اجتماعياً
- سياسياً

## تمهيد

أفرزت أزمة الخليج شعوراً قوياً لدى الأوساط المعنية بأن ما ستشهده المنطقة لا يقل - إن لم يزد - صعوبة عن كل مشاكلها التي عاشتها حتى بداية هذه الأزمة. ويؤكد المختصون من مراقبين ومحللين أن الدول المعنية في المنطقة أصبحت تواجه، بعد أزمة الخليج، العديد من التيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العنيفة التي تحتم عليها اعادة حساباتها بأسلوب علمي ومنطقي بعيد عن الشعارات الجوفاء والنظرات الحزبية والقطرية الضيقة، وبعيداً عن منطق اللعب بعواطف الجماهير، وممارسة خداعها لتحقيق أهداف هامشية ضئيلة، وبعيداً عن توظيف قضايا الأمة المصيرية في غير موضعها. . وما إلى هذا من الممارسات السياسية التي دأبت عليها بعض الأنظمة والتي باتت لا تتفق والوضع العالمي الجديد، بعد أن انتهت حقبة طويلة كان العالم ينقسم فيها إلى معسكرين أساسيين.

وقد أتاح هذا التقسيم في فترة من الفترات فرصة جيدة لكافة الأنظمة، التي تفتقر إلى الشرعية في بلادها، لتحقيق أهدافها الشخصية وتثبيت دعائمها بقوة القهر والسيطرة والتسلط، ومن خلال التراوح بين التأييد والرفض لهذا المعسكر أو ذاك. غير أن انقضاء تلك الفترة، وانتهاء عهد الحرب الباردة، وظهور مفردات جديدة في قاموس العمل السياسي وضع دول المنطقة العربية كافة في سباق مع الزمن، وأصبح يحتم عليها العمل بوعي واخلاص للحاق بركب المجتمع الدولي في صورته الجديدة بهدف المشاركة في بناء هذا النظام، ووضع لمساتها المؤثرة في صياغة شكل العلاقات

الدولية في عهدها الجديد، أو القبول بكل ما يفرض عليها إن هي تخلفت عن هذه الحركة وانشغلت في خلافاتها الثنائية والجماعية. وهو الوضع الذي لن تقبله شعوبها المتطلعة دوماً إلى السلام والاستقرار ومواكبة حركة التطور، والمتشوقة فيه إلى عهد جديد من العلاقات تكون هي صاحبة القرار في صياغته والمشاركة فيه بآمالها وأحلامها الكبار.

ويقيناً، فإن دول المنطقة لديها الكثير من القضايا التي تستحق منها الاهتمام والدراسة، ووضع الحلول المناسبة لها إن هي أرادت حقاً أن تجد لنفسها مكاناً بين الآخرين، وإن هي أرادت بحق أن تعيش الحقبة التالية من حياتها وقد ملكت أمرها ولم يعد هناك من يتحكم في مقدراتها أو يضع قيوداً على آمالها وأحلامها. والجزء التالي يتعرض لمجموعة من تلك القضايا بهدف المساهمة في وضع التصور الكامل لهموم المنطقة، وايجاد حلول لتلك الهموم والقضايا. وطبيعي أن تأتي القضية الفلسطينية ـ كما كانت دائماً ـ في مقدمة تلك القضايا[1].

## القضية الفلسطينية

مما لا خلاف عليه أن هذه القضية تستدعي بذل كل الجهد الممكن لتسويتها، ووضع نهاية لها من خلال حل منطقي يقبله كافة الأطراف المعنية بهذه القضية. خاصة في ضوء الوضع الجديد الذي نتج عن تورط قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في تأييدها للعراق وجهودها المستمرة لتكريس احتلاله للكويت. ابان أزمة الخليج تبنت منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً منحازاً للعراق دون أي سبب يدفعها لهذا. فمن ناحية لم يكن هناك أحد يتوقع أن يسفر الاجتياح العراقي للكويت عن أية مكاسب يمكن أن يحققها العراق أو المؤيدين له، خاصة بعد أن توحدت مواقف كافة أطراف المجتمع الدولي على دحر هذا العدوان وتحرير الكويت، وعدم مكافأة المعتدي، تنفيذاً لمبادىء القانون الدولي واقراراً لكثير من الأعراف التي كان النظام العراقي يتصور أنه يستطيع أن يعطل العمل بها من خلال مجموعة من الادعاءات. ومن ناحية ثانية فقد كانت الكويت من أكثر دول المنطقة العربية تعاطفاً مع القضية الفلسطينية ومع قيادات المنظمة، كما أسهمت عبر تاريخ طويل في دعم هذه القيادات مادياً ومعنوياً بحيث كان الموقف الفلسطيني المضاد للكويت يحتاج فعلاً إلى مبررات قوية ومقنعة لم تستطيع قيادات المنظمة أن تأتي بها.

ولم يقتصر موقف قيادات منظمة التحرير على الانحياز إلى جانب العراق في احتلاله للكويت، بل تعدت هذا إلى المساهمة في تكريس العدوان واتاحة أكبر مساحة ممكنة له

للمناورة والتحرك. كما دعمت قيادات المنظمة المخططات العراقية الارهابية سواء بالقول أو العمل. فساهمت في تنفيذ تلك المخططات بعض من العناصر الفلسطينية استهدفت أمن واستقرار عدد من الدول العربية التي ناهضت العدوان، ووقفت بقوة في وجه الاجتياح العراقي للكويت. كما شاركت أيضاً في الحملات الاعلامية التي عملت على تدعيم الادعاءات العراقية في مواجهة الأطراف العربية المخلصة التي وقفت إلى جانب الحق الكويتي ومن أهمها المملكة العربية السعودية.

ونتيجة لذلك، فقد فقدت منظمة التحرير الفلسطينية كثيراً من مصداقيتها وتضاءل تعاطف وتأييد المجتمع الدولي لها، ذلك التعاطف الذي كانت قد اكتسبته من خلال تحركها الدبلوماسي على الساحة العالمية خلال السنوات القليلة الأخيرة، والذي مكنها من اعلان قيام دولة فلسطين والحصول على اعتراف أكثر من مائة دولة بها واقدام هذه الدول على فتح سفارات لدولة فلسطين واقامة علاقات دبلوماسية معها. وبالطبع فإن الحديث عن النجاحات التي حققتها القضية الفلسطينية في الفترة الأخيرة يستوجب الاشارة إلى الانتفاضة الفلسطينية التي قام بها شباب الأرض المحتلة منذ قرابة الثلاث سنوات والتي ساهمت في دعم مسيرة القضية الفلسطينية، وأضافت إليها قوة كانت تحتاجها بالفعل، وأثرت حركتها التي كان قد أصابها الخمول من جراء استمرار نفس النغمة التي كانت تنادي بها قيادات المنظمة طويلاً خارج الأرض المحتلة والتي تكشفت الأمور عن افتقادها لعنصر هام من عناصر الكفاح في أية قضية من القضايا وهو حسن النية وإخلاص التوجه[٢].

وكان من السهل تقبل هذا الموقف ـ المرفوض أصلاً ـ من القيادات الفلسطينية أو محاولة احتوائه حفاظاً على وحدة الصف في أهم قضية تواجه الأمة العربية تحدياتها، لو أن هذا الموقف قد اقتصرت آثاره على الإضرار بالعمل العربي المشترك أو العلاقات العربية العربية. غير أن هذا الموقف فتح الباب على مصراعيه لموقف آخر على الجانب الإسرائيلي يتسم بمزيد من التشدد والتعنت أمام فرص السلام المطروحة. بل إنه سرعان ما تمخض عن المذبحة غير الإنسانية التي قامت بها عناصر الكيان الصهيوني والتي قتلت فيها مئات، وجرحت الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من عمار المسجد الأقصى في القدس. كما استطاعت إسرائيل ـ التي يبدو أنها المستفيد الوحيد من أزمة الخليج ـ أن تحصل على تأييد المجتمع الدولي في مظاهرة تعاطف ضخمة في مواجهة التهديدات العراقية المزعومة. وأدى هذا التعاطف والتأييد إلى حصول إسرائيل على مساعدات عسكرية واقتصادية بلغت أكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات في أقل من عشرة أيام. كما تمكنت من الحصول على تقنيات عسكرية متقدمة جداً كان محظوراً

تصديرها إلى خارج الدول المصنعة لها على اعتبار أنها لا تزال احدى الأسرار العسكرية الهامة التي تكفل تفوق هذه الدول عسكرياً.

من هنا، ومن خلال هاتين العقبتين، موقف المنظمة المفتقد للتعاطف العالمي وللمصداقية الكافية للاستمرار في تمثيل القضية الفلسطينية على الساحة العالمية، والموقف الإسرائيلي المتشدد والذي أصبح من الصعب تفتيته في ضوء التأييد العالمي لادعاءات تكتل الليكود، يصبح من المحتم اعادة تشكيل العمل العربي المشترك للتعامل مع هذه القضية على أسس جديدة أهمها، أن هذه القضية لم تكن أبداً قضية بعض الأطراف الفلسطينية أو منظمة من المنظمات، بل إنها كانت ولا تزال قضية شعب عربي بأكمله ناصل طويلاً للحصول على حقه الطبيعي في الحرية وتقرير المصير. ومن هنا يتحتم بذل الجهود التي تكفل تحقيق مزيد من النجاحات رغم كل هذه الصعوبات.

وقد يرى بعض المتشائمين أن الوقت ما زال مبكراً لمحاولة استعادة كل الأرضيات التي أفقدتها المنظمة للعمل العربي المشترك في هذه القضية. غير أن البعض الآخر يرى أن أزمة الخليج قد نجحت من حيث لم يخطط لها في أن تفتح مجالاً واسعاً أمام تسوية القضية الفلسطينية بقليل من الجهد المخلص والمدروس. لقد أفرزت أزمة الاجتياح العراقي للكويت موقفاً عالمياً موحداً يرتكز إلى مبدأ من أهم المبادىء القانونية وهو عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة. وهذا المبدأ يتيح لنا أن نربط بين القضيتين اليوم بعد أو وضعت الحرب أوزارها. وإذا كان من غير المنطقي ولا المقبول الربط بين القضيتين في خضم أحداث الأزمة، كما حاول النظام العراقي بغرض تفتيت التحالف الدولي والهائه عن القضية الأساسية، فإنه بات من المناسب استغلال الموقف العالمي في أزمة الخليج ورفضه للموقف العراقي ليصبح مرتكزاً جيداً ومنطلقاً جديداً لفتح ملف القضية الفلسطينية على أسس جديدة، قياساً على معطيات الحل الدولي لقضية الاجتياح العراقي للكويت[3].

## العلاقات العربية ـ العربية

في واقع الأمر فإن القضية الثانية[4] التي تطرحها أزمة الخليج هي في أصلها جزء من القضية الأولى، وهي اعادة صياغة العلاقات العربية العربية. إن أهم منطلقات التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية هو ضمان موقف عربي موحد وقوي أمام أطروحات المجتمع الدولي والأطراف المعنية بحل هذه القضية. وهذا الهدف قد يكون

من الصعب تحقيقه ـ إن لم يكن مستحيلاً ـ في ظل أوضاع العمل العربي المشترك المتردية في الوقت الحاضر. وفي ظل الوضع المأساوي الذي وصلت إليه الجامعة العربية التي يفترض أنها الجهة المنوطة بدعم وتسيير العمل العربي المشترك على كافة المستويات والأصعدة. لقد عانت الجامعة العربية خلال سنوات عمرها الست وأربعين من حالة الوهن والضعف. بل لا نكون مغالين إذا قلنا إنها كانت حالة من الضياع فرضتها عليها أهواء العديد من الزعامات العربية المتدافعة نحو المصالح الشخصية.

والجامعة العربية قضية كبرى سيجيء الحديث عنها بالتفصيل فيما بعد، غير أننا نرى أنها قضية تستحق كل الجهد لكي تتوفر لها عوامل النجاح الذي افتقدته طويلاً، والذي من شأنه أن يسهم بفعالية في تحويل الجامعة العربية من مجرد مقر يضم عدداً من العاملين، إلى مصدر إشعاع قوي للعمل العربي. إن الدول الأوروبية قد نجحت في ضرب مثل رائع على إمكانية التوحد حينما تكون هناك ارادة قوية لذلك، رغمَ كل الخلافات العقائدية والايديولوجية والبيئية بينها، في الوقت الذي فشلت فيه الأمة العربية في تحقيق هذا التوحد، رغماً عن كل معطيات التوافق والانسجام بين شعوبها.

## الأمن الاقليمي

وكما هو الحال في القضية السابقة، فإن تلك القضية يصعب التعامل معها في غيبة من قضية العمل العربي المشترك. الأمن الاقليمي للدول العربية هو جزء من هموم العمل العربي؛ ذلك أن الاجتياح العراقي للكويت أثبت أنه ليس كافياً أن تتوفر القدرة على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بدحر العدوان. إنما لا بد من توفر الضمانات على عدم تكرار مثل هذا العدوان(*). إن هذا الاشتراط كان في نظر المملكة العربية السعودية جزءاً من سياسة رأت في هذا الشرط واحداً من أربعة رئيسية تضمنها اعلان الملك فهد بن عبد العزيز عن موقف المملكة الثابت والواضح من قضية الاجتياح العراقي للكويت. إن قراءة التاريخ تتيح للقيادات الواعية المخلصة فرصة جيدة لتلمس خطاها وتحري الحرص والحذر في رسم سياساتها. فالمملكة العربية السعودية كانت ـ ولا تزال ـ تأخذ في اعتبارها حينما تتبنى هذا الشرط أن موقف النظام العراقي المستند إلى ادعاءات باطلة عن الحق التاريخي في ضم الكويت ليس الأول من نوعه، وانه صورة تتكرر مرة كل حين من الزمان، كلما أتيح لها مناخ جيد للتحركات المريبة التي تهدف دائماً إلى زعزعة استقرار وأمن ذلك القطر العربي الجار والشقيق لمجرد أنها ترى فيه هدفاً يسهل تحقيقه.

والأمن الاقليمي هو واحد من البنود الرئيسية التي سبق وأن عالجتها معاهدة الدفاع العربي المشترك الموقعة في سنة ١٩٥٠ م. ومما لا شك فيه أن التزام كثير من الأقطار العربية ببنود هذه المعاهدة لا يزال قوياً، وقد اتضح في مواقفها إبان أحداث الخليج ؛ فعلى سبيل المثال كان إرسال القوات المصرية والسورية إلى المملكة العربية السعودية وبناء على طلبها يتفق والتزام الأطراف الثلاثة بتلك المعاهدة. ورغماً عن تحقيق هذه الأطراف لنصوص معاهدة الدفاع العربي المشترك، فقد بات مؤكداً حاجة الدول العربية إلى صياغة جديدة لنظام الأمن الاقليمي الجماعي في إطار العمل المشترك. فهذه المعاهدة تنص أول ما تنص على أن الاعتداء على دول عربية يعتبر اعتداءً على بقية الدول العربية. غير أن حقيقة المواقف التي ظهرت في هذه الأزمة لم تؤكد كلها على هذا المعنى، مما يستلزم ايجاد صيغة أكثر قوة والزاماً للأطراف الموقعة عليها، ليس فقط للمشاركة في الدفاع عن الدولة التي تتعرض للعدوان، وإنما منع هذه الأطراف من ممارسة أية توجهات عدوانية ضد الدول العربية الأخرى أيضاً. ومن أهم الأسباب التي تحتم المطالبة باعادة صياغة شكل التحالف العربي، فيما يختص بالأمن الاقليمي العربي هو التغيرات الهائلة التي طرأت في الظروف المحيطة والنظام الدولي الجديد، وكذلك في مجال التقنيات العسكرية ودخول وسائل دفاع أخرى لم تكن معروفة أبداً وقت توقيع معاهدة ١٩٥٠ م. وهذه التقنيات من ناحية غير متوفرة لكل الأطراف العربية، ومن ناحية ثانية فهي تحتاج إلى مصادر تمويل هائلة للحصول عليها قد لا تستطيع الكثير من الدول العربية الحصول عليها[٦].

وهناك حقيقة أخرى قد تكون غائبة عن الأذهان تؤكد هي الأخرى على ضرورة مراجعة وتطوير أحكام الدفاع العربي واشتراطات العمل الأمني المشترك، تلك الحقيقة أنه ليس هناك حتى الآن أية معاهدات أو تحالفات ثنائية أو ثلاثية تمكنت من معالجة مشكلة تشبه المشكلة التي أثارتها أزمة الخليج ؛ فمعاهدة الدفاع المشترك ـ وإن لم يكن المقام متسعاً لمناقشة مدى فعاليتها ـ أبرمت خصيصاً في حينها لمواجهة الاعتداءات المتوقعة من الكيان الصهيوني ضد أطراف عربية، خاصة دول المواجهة مع إسرائيل. غير أن ما يثيره العمل العراقي العسكري ضد الكويت هو قضية أمنية جديدة بكل المقاييس تضع طرفاً عربياً في مواجهة طرف عربي آخر[٧].

والنقطة الأخيرة التي لا خلاف عليها مطلقاً أن عملية تحرير الكويت، والتي ساهمت فيها أطراف غير عربية، قد كشفت النقاب عن قصور هائل في فعاليات النظام الأمني الاقليمي. إن هذه القضية وإن جاء ترتيبها ثالثاً، إلا أنها حتماً ستظل تحمل

الرقم واحد في اهتمامات القادة العرب بصفة عامة والخليجيين بصفة خاصة حتى يتم ترسية جوانبها كاملة.

## التنمية العربية (اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا)

تظل قضية التنمية في العالم العربي مطلباً ملحاً وغاية لا يمكن تجاهلها، إذا كانت هناك نوايا مخلصة لاعادة بناء الجسد العربي المتكامل البنيان، والذي يمكننا أن ننتظر منه الكثير إذا نحن أحسنا اعادة صياغته بشكل يقوم على أسس منطقية وعلمية سليمة. لقد أثبتت أزمة الخليج بطريقة لا تدع مجالاً للشك أن العقل العربي في معظم الأحوال معطل عن ادراك بديهيات وحقائق الحياة السياسية من حوله، إما عن قصور في توجيه وتنمية هذا العقل في أغلب الأحيان، أو عن لا مبالاة يبررها انشغاله في قضايا حياتية فرضتها عليه الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية. واما عن حالة من اللاوعي نتيجة وقوعه في شراك خداعية نصبتها له الأنظمة الحاكمة بالحديد والنار في بعض البلاد العربية والتي يهمها ـ كضمان لاستمرارها في الحكم ـ أن يظل هذا العقل في غيبة وعزلة عما يجري حوله.

إن التفاعل الحاد الذي أفرزته أزمة الخليج بين العقل العربي في عمومه، ومعطيات هذه الأزمة يستلزم اعادة النظر في الأسلوب الذي اتبع في الماضي لتنمية هذا العقل وتغذية شرايين الحياة الموصلة إليه من أدوات سياسية واعلامية واقتصادية واجتماعية.. إلى آخر ما يساهم في تجهيزه للدور الذي تفرضه عليه النظم الدولية الجديدة. فمن ناحية، لم يعد ممكناً في هذا الوقت من التاريخ الإنساني أن تظل شعوب الأمة العربية توابع في فلك الدول الكبرى، وهي التي قادت وسادت هذا العالم كله يوم أن مارست ابداعاتها في حرية مطلقة بعيداً عن أشكال القهر والاستبداد الذي يمارس على تلك الشعوب هنا أو هناك ولسبب أو لآخر. ومن ناحية ثانية، فقد أثبتت الأحداث أن أكثر النظم العربية التي تمارس دورها بثبات ووعي، مسهمة في اثراء العمل العربي، دافعة بقضاياه المصيرية إلى مسارها الصحيح، هي أكثر الأنظمة العربية تمتعاً بالشرعية في بلادها. وإن كل الأنظمة التي تفتقر إلى مظاهر الشرعية المطلوبة، عجزت دائماً عن تحقيق أدنى قدر من المسؤولية أو الارتفاع إلى مستوى الأحداث التي تمر بها الأمة من حين لآخر[٨].

من هنا فإن أكثر الضمانات التي تستطيع الأمة أن تحققها، لمواصلة مسيرتها وحركتها المطلوبة في إطار النظام الدولي الجديد، هو العمل بكل السبل على تنمية الإنسان

العربي، وأن يظل هذا الإنسان في حد ذاته هدف كافة برامج التنمية في شتى المجالات.

وبداية، فإن التنمية الاقتصادية[٩] ـ على اعتبار انها تشكل القاعدة في أي برامج للتنمية ـ ترتبط دائماً بقضية التكامل الاقتصادي في كل مناطق العالم. كما ترتبط بشكل أقوى بتلك الهوة بين شعوب الأمة الواحدة، والتي تخلقها الممارسات غير الواعية وغير المسؤولة لبعض الأنظمة في استغلال ثروات بلادها. وأهمية هذا الارتباط ترجع إلى إيمان عميق بحقيقة لا جدال فيها، وهي أن الله سبحانه قد أودع كل أمة بل كل شعب أكثر مما يحتاجه هذا الشعب لتحقيق فرص الحياة الكريمة، بعيداً عن البذخ أو الفاقة، والله سبحانه وهو أعدل العادلين، قسم الأرزاق بين الشعوب في تناسق الهي عظيم. تلك هي القاعدة، وهي النظرية، فإذا قصر التطبيق البشري في أمة من الأمم عن تحقيق النظرية الالهية فإن اللوم يجب ألا يوجه إلى أمة أخرى نجحت في تحقيق النظرية من خلال التطبيق الواعي المحنك.

من هنا، فإن التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي يجب ألا يقع عاتقه بالكامل ـ كما تعالت بعض الأصوات ـ على الدول ذات الثروات الكبيرة التي نجحت في توظيفها بطريقة ترتبط مباشرة بوعيها وإدراكها لمسؤولياتها الكبيرة تجاه شعوبها، وتجاه الفرد في المجتمع بالدرجة الأولى. غير أن هذه الدول لديها الكثير لكي تقدمه في إطار التكامل الذي يمكن تحقيقه بين أبناء الشعب العربي الواحد. فإذا كان المنطق يرفض أن تتحمل هذه الدول عبء التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم العربي، لمجرد أنها تمتلك الثروات التي أنعم الله بها عليها، والتي أحسنت استغلالها، فإن المنطق أيضاً هو الذي يفرض على هذه الدول أن تمارس دوراً هاماً في تحقيق التكامل من خلال المساهمة في المشروعات التي يمكن أن تخدم مخططات التنمية بشكل واع ومدروس يستند إلى حقائق ووقائع لا علاقة لها بالشعارات الرنانة والمواقف الانفعالية التي مارسناها طويلاً في هذا الصدد، والتي أثمرت مؤخراً عن اقدام نظام مثل النظام العراقي على تبني قضية باطلة عن اعادة توزيع الثروة على الشعوب العربية. إن ما يمكن الحديث عنه اليوم هو اعادة توزيع «فائض الثروات العربية» في اطار جيد ومدروس يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في البنية العربية وهو مطلب لكل العرب وفي مقدمتهم الدول الخليجية[١٠].

وعلى الصعيد السياسي، فإن التنمية الشاملة المطلوبة لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون مشاركة حقيقية من أبناء الشعب فيها. كما أن المشاركة الشعبية في برامج التنمية

لا تتأتى إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي حقيقي يكفل حرية التعبير عن آمال وتطلعات جموع الشعب، ويحقق لهم الأمان والاستقرار الداخلي. مما يزيد من فرص نجاح برامج التنمية، ويزيد من مشاركة القاعدة العريضة في تلك البرامج يداً بيد مع الحكومات.

والدول العربية في مشارق الأرض ومغاربها، مطالبة بأن تستقي أفضل أشكال الديمقراطية من النهج الذي كفله ديننا الحنيف، والذي ينص صراحة على احترام حرية الفرد في التعبير عن رأيه، حتى وإن خالف المجموع. بيد أن الإسلام حينما فرض على الحاكم المسلم الاستماع إلى الرأي الآخر، كفل لهذا الحاكم كل الضمانات التي من شأنها اقامة ديمقراطية حقيقية، هدفها المصلحة العامة بعيداً عن كل الممارسات الغوغائية التي يمكن أن تصدر عن المعارضة، كما نرى في النظم التي تمارس الديمقراطية الوضعية. إن الأمة العربية والإسلامية لديها معين لا ينضب حقاً، وهو تعاليم الإسلام الذي إن تمسكت بها استطاعت تحقيق أقصى النجاحات في تنظيم الحياة على أرضها والرقي إلى مصاف أعظم الأمم والشعوب.

وبعد، فقد يبدو هذا التناول لقضايا الأمة العربية بعد أزمة الخليج مفرطاً في تفاؤله، غير أن الخلاصة في هذا الصدد هي أن هذه القضايا تحتاج إلى استعداد وتهيّؤ واع يرتكز على أسس علمية صحيحة لمناقشتها وبحثها ووضع الحلول - أو تصورات الحلول على الأقل - المناسبة والتي ستسهم دون شك في اجتياز مرحلة من أكثر مراحل التاريخ العربي حرجاً وحساسية، تلك المرحلة التي تطالبنا باعادة البناء والتشييد فوق أنقاض ما هدمته الحرب. وإلا سيكون على كل دول المنطقة مواجهة حقائق النظام الدولي والشرعية الدولية في صياغتها الجديدة، وقبول ما يمكن أن يفرضه عليها هذا النظام وتلك الشرعية أياً ما كان.

# الفصل الرابع

# أزمة الخليج والوضع الدولي الجديد

**دور الدول الأوروبية والآسيوية في اعادة صياغة المجتمع الدولي.**

**الجامعة العربية... هموم وشجون..!!**

**دور الجامعة العربية وتقويم الإداء**

التعرض لمسألة المجتمع الدولي وعلاقاته بالمنطقة بعد انتهاء أزمة الخليج يحتم البدء أولاً بمناقشة ملامح المجتمع الدولي ذاته. وكذلك توقع دور عدد من الأطراف المعنية في تشكيل هذا الوضع الذي يعتبر جديداً بكل المقاييس، ليس فقط من ناحية النتائج التي ترتبت على حرب الخليج، وإنما في ظل المعطيات التي تفرض نفسها على الساحة العالمية في الوقت الحاضر من نواح أخرى كثيرة[1].

إن المجتمع الدولي لا شك مقدم على حقبة خاصة جداً أفرزتها الآثار الناتجة عن حرب الخليج، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار المفاهيم التي تم ترسيتها في ضوء الممارسات العسكرية والسياسية والاقتصادية في مراحل الأزمة المختلفة. وعلى سبيل المثال، هناك مشكلة التلوث البيئي التي أصبحت تهدد الجنس البشري كله بالفناء، والتي يشترك أمام خطرها كل دول العالم، صغيرها وكبيرها وغنيها وفقيرها. وهذه المشكلة تضع العالم كله أمام مطلب ملح لم يبرز من قبل بهذه الضرورة، ألا وهو محاولة تلاشي أسباب الصراعات التي قد تفضي إلى الفناء والهلاك الشامل[2].

من هذا المنطلق تكون هناك حاجة قوية إلى فرض قيود كافية وضمانات أكيدة على

ممارسة الصراعات بكافة أنواعها، بمعنى أن كافة أساليب الصراع التي عـرفها التـاريخ حتى أزمة الخليج لم تعد مقبولة. كما أن بعضـاً من أشكال هـذه الصراعات قـد أصبح حـظرها كليـاً واجباً حتميـاً ومطلبـاً ضرورياً مثـل الصراعات التي يمكن تـطورهـا إلى مواجهات نووية شاملة. وإن كانت الأسلحة النووية ليست هي النوع الـوحيد الـذي يجب العمل على تجنب استخدامه بتاتاً. بل إن هذا الحظر يجب أن يمتد ليشمـل أنواع الأسلحة التي تعرف باسم أسلحة الدمار الشـامل من بيـولوجيـة وكيميائيـة واشعاعيـة وغيرها.

إن العمـل على «تحجيم» الصراعـات الحـربيـة، ونبـذ استخـدام أسلحـة الـدمـار الشامل ليس هو المجال الوحيد الذي لا بد من اعادة صياغـة موقف حـازمٍ وشامـلٍ منـه، بل إن هنـاك من الصراعات الخفيـة التي تتسبب نـتائجهـا في احـداث خلل في التوازن البيئي وقلب موازين التنـاسق الطبيعي الـذي أوضعه الله عـلى هذه الأرض. من هنا، فإن الحروب في قرننا الحالي لم تعـد قاصرة عـلى تحقيق انتصار عسكـري على الخصوم أو دحر العدوان، بل صارت تشكل خـطر الفناء المتبـادل بين الـطرفين. ومن هذا المنطلق، فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى التقاء أطراف المجتمع الـدولي كافـة على «ضـوابط» قانـونية كفيلة بـأن تجنب الجنس البشري العنف وخطر الفنـاء الذي بـات يتهـدده. على أن السؤال الـذي يطرح نفسـه في هذا الصـدد هو: مـا هو الـدافع إلى الالـتزام بهذه الضـوابط؟ وما هي الآليـات التي تكفـل الـتزام الأطـراف المعنيـة بهـذه الضوابط في ظل النظام الدولي الجديد[٣]؟..!!

من المسلم به أن هناك ما يلزم الأطراف المعنيـة بهذا النـظام أو هذه الضـوابط، إذا كان الهدف منها قريباً ملموساً مثل تجنب خطر نشوب حرب عالمية جديـدة، أو نشوب صراع اقليمي محدود قد يمتد ليشمل مناطق عديدة. غير أن الحديث عن ضوابط حماية البيئة البشرية بأسرها، ليس من قبيل الحديث عن آثار قريبة ملموسـة، فالتغـير البيئي لا شك بطيء نسبياً بحيث يمكن توقع أن تطغى المصالح المباشرة على المصلحة البعيدة غير الملموسة في تجنيب الجنس البشري خطر الفناء. لذلك فإن الحاجة إلى «نظام دولي جديد» لا تعني بالضرورة أن يكون هذا النظام موضع احترام كافـة الأطراف، بـل إن هناك خطر اقدام بعض القوى على استغلال ضرورة اقامة هذا النظام كـركيزة لتحقيق أغراض أخرى من خلال تحجيم حركة سائر الأطراف الملتزمة بهذا النظام. وبهذا فقـد تتحول الحاجة إلى نظام دولي جديد إلى عملية خلق الفرص لـطرف ما لتنفيـذ أهداف لا تمت إلى هـذا النظام، ولا إلى الأخـلاقيات أو القـانون بصلة. ويصبـح معها هـذا

النظام نقطة انطلاق لتحقيق سياسات تقليدية بدلاً من أن يكون بداية لعهد سياسات جديدة تحكمها ضوابط جديدة[4].

وقد يكون من المجدي مناقشة هذه المسألة في ضوء التوافق الحادث مؤخراً بين الشرق والغرب، بعد انتهاء الحرب الباردة. من الثابت أن هذا التوافق والمصالحة قد حدثا في اطار النظام الدولي الجديد الذي حلت فيه أسباب التعاون محل المواجهة. وقد وصفت هذه المصالحة بأنها خطوة نحو تعميم المصالحة في أرجاء الأرض كلها وتجنب نشوب الحروب. . . وأن هذه المصالحة ستصبح المرجع في حل أي خلاف أو نزاع يقوم بغض النظر عن اللون والعقيدة والتوجه السياسي والعقائدي. على أن أزمة الخليج أثبتت أن هذا التوجه لا يمكن الأخذ به من قبيل المسلمات. لقد أثبتت الأزمة فشل أهلية هذا النظام في معالجة نزاع بين طرفين لا يوجد بينهما من أسباب الخلاف والتفرق أدنى حد، ناهيك عن الصراعات التي يقف طرفاها على النقيض تماماً في مواجهة بعضهما البعض.

في ضوء هذا الطرح يذهب البعض إلى أن العهد أو «النظام الدولي الجديد» - تجاوزا - هو صيغة لا تقوم على قوة القانون بقدر ما تقوم على قانون القوة. . !! . . فالقوة. . القوة الاقتصادية وحدها هي التي أجبرت الكتلة الشرقية على التداعي والانهيار وقيام كل طرف منها على حدة بالبحث لنفسه عن مكان وسط القوى الأخرى في العالم الذي يسيطر عليه الغرب. . لقد برر غورباتشوف سياسته الجديدة «البروسترويكا» على أنها خطوة كفيلة ببدء مرحلة دولية جديدة من التلاقي بدلاً من المواجهة، ومن التعاون بدلاً من الحرب الباردة. . مرحلة أصبحت فيها الأولوية المطلقة للتداخل والتكامل والاعتماد المتبادل. . ومن المؤكد أن هذا الطرح أريد به أولاً تبرير سياسات كان بحاجة إليها للتغلب على مشاكل داخلية خانقة وصعبة الحل[5].

لكن، على الجانب الآخر، ماذا كانت مصلحة الكتلة الغربية في تبني أطروحة النظام الدولي الجديد. . ؟ من المؤكد أن الغرب كان لديه أزمات هو الآخر. . لكنها من نوع الأزمات المزمنة، وهي أيضاً ليست من نوع الأزمات التي يمكن أن تعرض النظام الرأسمالي الغربي للانهيار، وبمعنى آخر لم تكن هناك مكاسب واضحة يمكن للغرب تحقيقها، مثل ما تحقق للشرق من تبني فكرة اقامة نظام دولي جديد، بعد أكثر من نصف قرن من العداوة التقليدية بين المعسكرين. من هنا يرى البعض أن هدف الغرب من تبني هذا النظام كان تحقيق فكرة «انصهار الكتلة الشرقية» داخل اطار النظام الدولي الجديد بحيث يضمن الغرب عدم مواجهة تهمة إحداث هذا الانهيار أو تحمل عواقب الفوضى الدولية التي يمكن أن تصاحبه[6].

وفي ضوء ما تقدم، يكون من السهل وصف النظام الدولي الجديد على أنه «حالة انتقالية» من عالم ثنائي الأقطاب إلى عالم متعدد الأقطاب في ظاهره، وإن كانت حقيقته تنبىء عن وجود قوة واحدة تتحكم فيه تجعل من السهل وصفه بأنه «أحادي القطب». ذلك الطرح يؤدي إلى مفهوم واحد هو أن العالم قد أصبح، اليوم، إزاء ليس نظام دولي جديد، إنما نحن بصدد صيغة جديدة للنظام التقليدي. وواقع الأمر أن أزمة الخليج قد طرحت هذه التناقضات بين المسميات والواقع الفعلي للنظام الدولي الجديد، بشكل يستحق نظرة متمعنة لدراسة أبعاد هذا التناقض، ولتبين ملامحه والوصول إلى حقيقته.

وكان الرئيس العراقي صدام حسين قد حاول، عبر سنوات حكمه، أن يمارس دور الشرطي في المنطقة، أولاً من خلال تصديه للثورة الايرانية وادعائه بصد الهجمات الايرانية على العرب، وثانياً من خلال محاولته حماية المصالح الغربية في منابع النفط. وعلى هذا فهو نموذج صارخ في أسوأ صوره للنظام الدولي القديم. ورغماً عن اعتراف صدام حسين بذاته أنه قائد تحكمه ايديولوجية قومية بعثية، فإن هذا لم يمنعه من محاولة ملء الفراغ الذي أحدثه سقوط شاه ايران، الذي كان قد أضعف كثيراً مما يسميه البعض بأدوات حماية المصالح الغربية في الشرق الأوسط.

ورغم المساعدات العسكرية والأمنية والاقتصادية الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدول الغربية للرئيس العراقي خلال حقبة الثمانينات خاصة في حربه مع إيران، فإن تناول صدام حسين لعدد من القضايا الهامة يجعلنا نرى أنه لم يقنع بكل هذا. وكان يرى أنه لم يكافأ بالطريقة التي تتناسب مع تضحياته في صد الأخطار الايرانية التي كانت تهدد المنطقة بأسرها على حد زعمه. لقد أسهم الغرب من جانبه في تشكيل هذه القناعة لدى الرئيس العراقي، حينما دأبت وسائل اعلامه على الاعتراف بأن الغرب مدين لصدام حسين بموقفه من ايران، بدليل المساعدات الضخمة التي قدمها له، وأهمها صور الأقمار الصناعية للمواقع الايرانية وتحركات القوات التي تلقتها بغداد من مصادر غربية مختلفة..!!

وعلى ذلك فقد كان صدام حسين يرى أنه أصبح الوريث الوحيد لمركز الشرطي في المنطقة. بل إنه أصبح على قناعة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول الغرب تعتبره مؤهلاً للنهوض بهذا الدور. وعندما أحس صدام حسين بعدم مناسبة المكافأة الغربية لتضحياته وانجازاته، تمرد على النظام. وفي اعتقادنا أن هذا التمرد قد أخذ شكلاً حاداً وعنصراً أساسياً في قراره بتوجيه ضربته إلى الكويت والاستيلاء عليها.

وبغض النظر عن الدوافع الحقيقية الكامنة وراء اقدام العراق على اجتياح الكويت وإحداث هذه الأزمة في المنطقة، فإن المؤكد أن تلك الأزمة قد أسفرت عن أوضاع ذات دلالات تتجاوز الظروف والملابسات العارضة إلى أصول النظام الدولي الجديد. ذلك أن هذا النظام ينطلق من قاعدة ذهبية تفترض أن كل دولة، ذات مقعد في المنظمة الدولية، هي دولة صاحبة سيادة مطلقة ولا يجوز لدولة أخرى أن تنال منها على أي نحو أو تعتدي عليها. ومن ثم لم يكن مبرراً أو جائزاً أن تقدم دولة على ابتلاع دولة وازالتها من الوجود أياً كانت المبررات أو الدعاوى التي تستند إليها بغض النظر عن صدق هذه الدعاوى من عدمه. وقد اعتبر المجتمع الدولي كله ضم العراق للكويت والاستيلاء عليها تجاوزا غير مقبول. ليس من قبيل تمسك هذا المجتمع بفكرة النظام الدولي الجديد، ولكن لاعتبارات أخرى كثيرة. لقد رأى المجتمع الدولي أن ما قام به «بيسمارك» لتوحيد ألمانيا أو ما فعله جاريبالدي في ايطاليا لتحقيق الوحدة الوطنية بالقوة في القرن الماضي، لم يعد ممكناً قبوله، ولا جائزاً في عصرنا الحالي الذي يقتضي تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

ورغم عدم منطقية ما ذهبت إليه بعض الأطراف التي أيدت الاجتياح العراقي للكويت والتي استندت إلى مثل هذه المبررات، فإن بعض المحللين يرون أن الاحتكام إلى فكرة «النظام الدولي الجديد» في هذه القضية بالذات مطعون فيه حتى وقتنا هذا لأسباب عديدة وهامة[٧]، منها:

- السبب الأول بديهي، وهو استخدام معايير متضاربة بالنسبة للتعامل مع النزاعات في منطقة الشرق الأوسط ومنها ما لا يقل خطورة عن قضية الاجتياح العراقي للكويت. فهناك كما أسلفنا - على سبيل المثال - مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. ففي الوقت الذي تمسك فيه المجتمع الدولي بأن تلتزم الأطراف العربية بهذا المبدأ الذي جاء صريحاً في قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) الخاص بقضية النزاع العربي الإسرائيلي، لم يجد المجتمع الدولي غضاضة في اللجوء إلى استخدام القوة واعلان الحرب (قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨) لتسوية قضية العدوان العراقي على الكويت، والتي يمكن النظر إليها هي الأخرى على اعتبار أنها استيلاء على أراضي الغير بالقوة. هذا التناقض فتح الباب على مصراعيه أمام تفسير عربي مفاده أن هناك اختلافاً في استخدام نفس المعايير والضوابط تجاه قضيتين متشابهتين وان اختلف الفاعل في الحالتين.

من ناحية أخرى يرى آخرون[٨] أن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، استناداً إلى هذا المبدأ الذي يجب على المجتمع الدولي تبنيه في الفترة الحالية، مسألة تحتاج إلى

مزيد من الوقت والجهد، وأن الأطراف المعنية لا يمكن أن تغامر بكل مصالحها لمجرد محاباة الموقف الإسرائيلي. لذا فإن من المناسب الانتظار لهذا الحين، قبل إصدار أحكام قاطعة ونهائية في هذا الصدد. ومن المناسب أيضاً التأني قبل الحكم على حقيقية أن الغرب يتعامل مع هذه المعايير والضوابط في كلتا القضيتين بطريقتين مختلفتين تماماً.

أما معارضة أو تأييد قضية النظام الجديد واستشكالاته المطروحة حالياً يجب ألا تتم إلا بالقدر الذي يثبته هذا النظام من مصداقية في التعامل مع كافة القضايا في كل مكان. إلا أنه لدواعي الأمانة التاريخية، فإن هناك كلمة حق يجب أن تقال في هذا الصدد. إن كل ما يدعيه البعض من أن النظام الدولي الجديد قد أتاح الفرصة لتطوير شكل العلاقات الدولية إلى نظام أحادي القطب، تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم كله، وتهيمن فيه على عملية صناعة القرار في صدد أي قضية من القضايا، إنما بهذا يسقطون دون وعي منهم الدور الذي لعبه العراق في رسم شكل هذا التوصيف الجديد للمجتمع الدولي بعد حرب الخليج.

إن ما لا يمكن أهماله أن النظام العراقي صورة صارخة للتعنت واستخدام حق السيادة لدولة ما. وصدام حسين في هذا يتمتع بكل الصفات اللازمة للشخصية المحورية التي مارست القمع والارهاب لنظامه وشعبه على السواء، ومكنه من القيام بهذا الدور بكل أبعاده غياب المعارضة والرأي الآخر، وشعب مغلوب على أمره لا يملك أدنى حد للتأثير في قرارات الحاكم على أي نحو، كما ساعده في هذا أطماعه وأهواؤه الذاتية والتي من أجلها مارس أدواراً عديدة متبنياً قضايا ذات صبغة شعبية جماهيرية، مثل التصدي لعملية اعادة توزيع الثروة وتبني شعارات الإسلام، والتهديد بحرق إسرائيل. من خلال كل هذا استطاع الرئيس صدام حسين أن يمارس عناده الرافض لكل أطروحات الحل السلمي للصراع العراقي الكويتي، وبالتالي أفشل كل الجهود المبذولة في هذا الصدد، وأسقط كل فرص التعامل العقلاني مع هذه القضية.

من هنا، فإن خروج النظام العراقي على النظام الدولي الجديد كان مردّه إلى خصوصية المعادلة العراقية قبل أن يكون سببه خصوصية الدور الأمريكي في الأزمة أو في تشكيل وصياغة النظام الدولي الجديد[٩].

على أن العرب يمكنهم الافادة إلى حد كبير من هذه المعطيات الجديدة كلها للخروج بحل للقضية الفلسطينية. وهذا الحل يتوقع له أن يكون أفضل من كل ما تحقق لهذه القضية حتى اليوم. إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون حالياً في وضع

يتعاظم معه دورها الاقليمي والعالمي بفضل الانتصار العسكري المبهر الذي تحقق في حرب تحرير الكويت. وهذا الانتصار أو الدور المتنامي اقليمياً وعالمياً سيجعلها تشعر داخلياً بتحللها من أية التزامات تجاه أطراف معينة في المنطقة - إسرائيل على وجه الخصوص - وهي في هذا الموقف تستطيع أن تقدم على تسوية شاملة لكافة قضايا النزاع العربي الإسرائيلي. هذه التسوية قد لا تجيء من منطلق تأييد الحق العربي أو نصرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بقدر ما تجيء من منطلق الحيلولة دون أن تعرض إسرائيل المصالح الأمريكية للخطر، ومنها هيمنتها على معظم أدوات النظام الدولي الجديد وضمان أمن واستقرار المنطقة التي تشكل مصدراً حيوياً للطاقة ومن ثم للحياة كلها، ليس في أمريكا فحسب بل في كل مناطق العالم قاطبة.

## دور الدول الأوروبية والآسيوية في اعادة صياغة المجتمع الدولي

تعتبر المجموعة الأوروبية من أكثر التجمعات الدولية[١١] التي استفادت بشكل قاطع من أزمة الخليج في عدة نواح. وقد بدأت هذه الاستفادة منذ اللحظات الأولى للأزمة، حينما أدركت دول المجموعة أهمية التنسيق بين أعضائها للتوصل إلى موقف موحد ازاء الأزمة. كما أدركت أيضاً أهمية بل ضرورة دراسة الأبعاد الأمنية والعسكرية للتعاون الأوروبي في مجال السياسة الخارجية.

لقد وجدت أوروبا نفسها أمام تحد يتطلب منها وضع أسس أمنية ودفاعية تجتمع حولها كل دول المجموعة، بعد أن ظل التعاون بينها ولفترة طويلة مقصوراً على مجال تقليدي هو المجال الاقتصادي.

ومع تزايد اهتمام دول المجموعة الأوروبية بهذا المضمون الجديد، فإنه يمكن اعتبار أزمة الخليج هي العامل الأقوى تأثيراً أو بتعبير علمي أدق، كانت الأزمة هي «المتغير المستقل» الذي ساعد على إبراز حقيقة هامة وسط المجموعة، وهي صعوبة التفرقة بين الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية في صدد تحديد سياسات خارجية موحدة لدول المجموعة ،كما يمكن اعتبار تصاعد حدة الأزمة سبباً رئيسياً في تحديد المنظور الذي ينبغي من خلاله تحقيق وحدة سياسية أوروبية أكثر فعالية في مواجهة تطورات الواقع الدولي الحالي.

ومنذ تأسست المجموعة الأوروبية، فقد اتسمت قناعاتها بمفهوم واحد اهتمت به كثيراً، وهو أسس الوحدة السياسية والتي اقتصرت على مناقشة السياسة الخارجية بصفة عامة مع ترك التفاصيل الأخرى لكل دولة على حدة تقوم بصياغتها وفقاً لأوضاعها الداخلية. غير أن حرب الخليج ألزمت كافة دول المجموعة النظر بعين

الاعتبار إلى البعدين الأمني والعسكري، وعدم تجاهل دورهما في تحديد فعالية التعاون السياسي، كما اتضح ذلك جلياً من سياق أزمة الخليج. هذا الادراك أصبح ماثلاً للعيان لكل الأطراف المعنية بأزمة الخليج، وبوجه خاص المجموعة الأوروبية التي جاء تحركها لمناقشة البعد الأمني، كرد فعل مباشر للتساؤلات التي تدور منذ بدء الاجتياح العراقي للكويت حول كيفية بناء الثقة على الصعيد الدولي من أجل الوصول إلى حالة حقيقية من الأمن والاستقرار[١١].

ومع رغبة المجموعة الأوروبية في القيام بدور متميز في الجهود المبذولة لحل أزمة الخليج، كان عليها التغلب على التحديات التي طرحتها الأزمة أمام فعاليات المنظمات الأوروبية الأمنية خاصة في أوروبا الغربية، والبحث عن أفضل السبل وأكثرها واقعية لتحقيق هدف الوحدة الأوروبية السياسية كمدخل هام لتحديد الأبعاد والخطوط العريضة للتحرك العسكري في اطار هذه الوحدة. لقد أثبتت أزمة الخليج أنه على الرغم من أن المجموعة الأوروبية قد أجمعت بكافة دولها على ادانة الغزو العراقي للكويت وضمه لها، من خلال بيان خاص بهذه المسألة، كما أجمعت على ضرورة تطبيق الحظر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، فقد كان هناك قصور واضح في الفكر المشترك حول قواعد التنسيق الأمني المسبق بين دول المجموعة في حالة نشوب الحرب. والأمثلة الدالة على هذا كثيرة؛ فمن ناحية ذهبت انجلترا إلى أبعد حد في تأييد خطوات المجتمع الدولي والمطالب العربية بضرورة تحقيق الانسحاب العراقي من الكويت دون قيد أو شرط، مع توفير الضمانات لعدم تكرار هذا الاعتداء. كما طالبت المملكة العربية السعودية، واشترطت عدم مكافأة المعتدي. على صعيد آخر، مارست فرنسا دورها التقليدي في محاولة رفض التبعية السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية؛ ورغم موافقتها على ما أجمع عليه كل أطراف المجتمع الدولي، إلا أننا رأينا أن الحكومة الفرنسية كانت أكثر المطالبين بافساح أكبر فرصة ممكنة لقرارات الحظر الاقتصادي لكي تؤتي ثمارها. كما تبنت وجهة نظر خاصة جداً لممارسة العمل الدبلوماسي إلى آخر مدى للوصول إلى حل سلمي للقضية. ثم رأينا المشاركة العسكرية الفرنسية ومدى فعاليتها في عملية تحرير الكويت الأمر الذي يكشف عن تناقض بيِّن في التنسيق بين دول المجموعة في الشؤون العسكرية. وعلى صعيد آخر، لم يكن التأثير الألماني على الصعيد العسكري متواجداً ألبتة. وذلك إما بسبب بعض بنود الدستور، وإما لانشغال الألمانيتين في شؤونهما الوحدوية. وكلا السببين يضعان علامة استفهام كبيرة أمام موقف ألمانيا من التحرك الكلي للمجموعة الأوروبية أيضاً[١٢].

ومع رغبة المجموعة الأوروبية أيضاً في خلق فرصة متميزة لممارسة الدور السياسي والعسكري في أحداث الأزمة، ورغبتها في عدم اتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لكي تستأثر بالمبادرات الخاصة في هذه الأزمة، فقد قررت دول المجموعة في اجتماعها الوزاري في ١٩٩٠/٩/٧ م تقديم مساعدات اقتصادية للدول الأكثر تضرراً من جراء تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق، وهي مصر والأردن وتركيا. وعلى الصعيد الأمني فقد كان اتحاد دول غرب أوروبا هو الهيئة العسكرية الوحيدة التي تستطيع دول المجموعة من خلالها تحقيق سياسة دفاعية مشتركة وبالتالي خلق ارادة سياسية مستقلة. وقد أسفر التوجه الأوروبي في هذا الوقت ـ وبعد اجتماع منظمة دول غرب أوروبا العسكرية ـ عن الموافقة بالاجماع على استخدام القوة العسكرية ضد العراق إذا لم تفلح العقوبات الاقتصادية في تحقيق أهدافها. إن هذا الاجتماع ـ على وجه الخصوص ـ أوضح حقيقة هامة لا بد وأن أوروبا كلها ستأخدها بعين الاعتبار في مسيرتها الوحدوية المنتظر خروجها إلى حيز الوجود في ١٩٩٣ م، تلك الحقيقة تتمثل في أهمية انشاء جهاز دفاعي مشترك يتناول القضايا الأمنية الأوروبية بصفة عامة، وليس تلك التي تتعلق بالدول التسع الأعضاء في اتحاد غرب أوروبا، على أن يكون هذا الجهاز منوطاً بمهامه بعيداً عن تأثير أية تحالفات أخرى سياسية أو عسكرية من أمثال حلف وارسو وحلف شمال الأطلس (الناتو).

تلك الحقيقة تطرح تساؤلاً هاماً عن امكانية ايجاد صيغة مشتركة ومقبولة لدى الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تضمن الحفاظ على المصالح الأمنية الأوروبية، والتوفيق بينها وبين المصالح القومية الوطنية، خاصة في ضوء الفروقات الواضحة بين توجهات أنظمة الحكم في التكتل الأوروبي بجزءيه الشرقي والغربي. إن أهمية هذا التساؤل ترجع إلى احتمالات قيام الدول الأوروبية ذات الثقل السياسي والعسكري بطرح قضاياها الخاصة عن ضمان حرية تحركها العسكري والذي حافظت عليه دول مثل بريطانيا وفرنسا في شهور أزمة الخليج. كما أن هناك بعض الدول الأوروبية التي تتبنى التزاماً واضحاً تجاه مبدأ الحياد وعدم الانحياز في سياستها الخارجية، يتطلب صيغة خاصة للتعبير عن تحفظاتها تجاه اجراءات الأمن الأوروبي الجماعي[١٣].

والأحداث التي أفرزتها أزمة الخليج أدت بطريق مباشر إلى احساس المجموعة الأوروبية ـ في خطواتها نحو الوحدة الكاملة ـ بحاجتها إلى جهاز دفاعي يضمن لها الحفاظ على مصالحها، خارج النطاق الجغرافي لحلف شمال الأطلسي (الناتو). وبهذا يواجه الناتو تحدياً خطيراً قد يدفعه إلى اعادة تعريف حدوده الجغرافية لتلافي القيود التي فرضت عليها أثناء أزمة الخليج ومواجهة التهديدات المباشرة على مصالح دول

الحلف خارج النطاق الحالي. فلم تستطع دول الحلف اتخاذ تحرك مشترك فعال، واقتصر دوره على توفير اطار تنظيمي للتشاور بين أعضائه، ومن ثم لم تستطع الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو ايجاد هيكل مناسب لرسم موقف أوروبي ووضع خطة محددة المعالم أو تحديد تصور أمني جماعي يشمل دول المجموعة[١٤].

والخلاصة، أن أزمة الخليج قد أثارت ـ ضمن ما أثارت ـ تساؤلات هامة في الاطار الأوروبي حول كيفية بناء الثقة، وحول تحقيق وحدة أوروبية واقعية بهدف الوصول إلى صيغة للأمن الحقيقي. كما أظهرت الأزمة أهمية اضافة مصطلح «الشمال والجنوب» لمفاهيم الأمن الأوروبي بهدف حماية المصالح الأوروبية في جنوب القارة، ومواجهة التهديدات التي تنشأ في هذه المنطقة الملتهبة من العالم. وذلك من خلال دراسات تكفل توفير النظام اللازم لتحديد التحرك الأوروبي الموحد في مواجهة مثل هذه القضايا. من المؤكد اليوم أن المستقبل الأوروبي لم يعد مرتبطاً فقط بمتغيرات الحرب الباردة وحساباتها؛ فمع غياب اطار هيكلي يسمح بإيجاد تحرك أوروبي مشترك يختص بقضايا الأمن، ويشمل كافة دول المجموعة الأوروبية فقد أصبحت فعالية الوحدة السياسية تعتمد فقط على امكانيات تعريف متغيرات التعاون في المجالين الأمني والعسكري.

ومن ناحية أخرى، فقد وضعت نهاية حرب تحرير الكويت دول المنطقة كلها في وضع يحتم عليها إعادة حساباتها، فيما يختص بالترتيبات الأمنية في المنطقة، بعد أن بات من الضروري العمل بكل قوة على ضمان عدم تكرار حدوث مثل هذا العمل، وبعد أن أدت الأزمة إلى طرح دولي جديد مفاده أن أمن منطقة الخليج لم يعد قضية اقليمية تهم دول الخليج فقط، بل تتعدى أهميتها إلى كل دول العالم خاصة الصناعية منها.

والحديث عن الترتيبات الأمنية في المنطقة يقود إلى مناقشة الدور الآسيوي الذي يشكل جزءاً هاماً في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن الأوضاع في منطقة الخليج لا تزال في حالة لا تسمح بتبين ملامح الأدوار، خاصة في ضوء الاضطرابات التي تسود العراق داخلياً. وفي ضوء التوتر الشديد في بعض العلاقات العربية ـ العربية، إلا أن هذا يمنع محاولة بلورة بعض الأفكار العامة غير المحددة بدقة عن ملامح الدور الآسيوي بعد تبين الأوضاع الأوروبية في هذا الصدد.

إن تداعيات أزمة الخليج أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن هيكل النظام الأمني ومؤسساته القائمة بشكلها الحالي لم تعد قادرة على خدمة الاستقرار في المنطقة أو الحفاظ على المصالح الاقليمية، باعتبار أن هذه المنطقة تحوي أكبر مخزون نفطي في العالم.

وهذا المفهوم لا يعني أبداً أن الخريطة السياسية للمنطقة سيعاد رسمها تماماً من جديد، ولا أن الأوضاع ستعود إلى سابق عهدها قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م. إنما يمكن القول إن بعض القضايا سيعاد ترتيب أوراقها مرة أخرى ـ وقد تكون أخيرة ـ لمحاولة ضمان استقرار وثروات المنطقة بطريقة تمنع تكرار ظهور مثل هذا الخطر الذي هدد كل مقوماتها وعوامل نمائها.

ولا خلاف على أن الترتيبات الأمنية التي ستطرح للدراسة أو العمل بها لا يمكن إلا أن تعتمد على دول المنطقة ذاتها في المقام الأول. ذلك أن هناك توجه قوي بين دولها ـ يرجع إلى خصوصية وحساسية موقع المنطقة من العالم ـ يرفض وشدة الاعتماد على نظام أمني خارجي يرتكز على تواجد دائم للقوات الأجنبية الغربية لاعتبارات كثيرة معظمها معلن ومعروف. على أن هذا التوجه لا يعني اسقاط التواجد الأجنبي تماماً، فسوف يظل هناك دائماً فرصة لهذا التواجد يعتمد في المقام الأول على تكثيف التواجد البحري، كما كان الحال دائماً في ظل وجود الكثير من القطع البحرية الغربية بالقرب من المنطقة في المياه الدولية[١٥].

إن الترتيبات الأمنية للمنطقة قد تقتصر لفترة قادمة طويلة على بعض الدول العربية، أخذاً بما شرعت فيه المملكة العربية السعودية من تنسيق لمواقفها الأمنية مع كل من سوريا ومصر، مع ترك الباب مفتوحاً أمام مزيد من المشاركات العربية خاصة الخليجية منها في هذه الترتيبات. إلا أن الشكل النهائي لهذه الترتيبات الحساسة سوف يتضمن دون شك أدواراً محددة لبعض الدول غير العربية التي تربطها بدول المنطقة روابط دينية وتاريخية وجغرافية. . وأهم هذه الدول ايران والتي من المجدي الاستفادة بثقلها الإسلامي والاقتصادي، بعد أن التزمت بمبدأ الحياد خاصة في حرب الخليج، وتركيا ذات الارتباط الطبيعي بكل من الكتلة الإسلامية من ناحية، والكتلة الغربية من خلال حلف شمال الأطلسي من ناحية ثانية.

ومن الضروري أيضاً أن يتم التعامل مع الترتيبات الأمنية المقترحة على أساس عدم اعتمادها على دولة معينة، أو يكون لدولة ما دور منفرد بعيداً عن الترتيب العام حيث أثبتت الأحداث خطورة هذا الوضع وزيادة احتمالات القلاقل الأمنية في ظله. من هنا فإن الترتيبات الأمنية يجب أن تشمل عدة قوى متميزة وصاحبة دور قيادي، حتى لا تكون هناك فرصة لقوة اقليمية، أياً كانت هويتها للهيمنة على مجريات الأمور، ومن ثم تكراراً ما حدث من جانب العراق. وفي ظل هذا المفهوم والتفهم لمتطلبات الترتيبات الأمنية الحالية يظهر في المنطقة محوران للتنسيق في صدد المستقبل الأمني

للمنطقة؛ أولها وهو المحور الذي تم الاعلان بالفعل عنه، ويضم كلاً من مصر وسوريا ومعهما دول الخليج. وقد أسفر تنسيق هذه الدول بعد سلسلة مطولة من اللقاءات والاجتماعات على المستويين الوزاري والقمة عن «اعلان دمشق» الذي نص على اعتبار القوات المصرية والسورية نواة لقوة سلام عربية لحفظ الأمن وضمان الاستقرار، وأيضاً لشغل الفراغ الذي سيخلفه عودة قوات التحالف الغربي إلى بلادها بعد انتهاء أزمة الخليج. وجدير بالذكر أن هذا المحور قد لقي كل مظاهر التأييد من جانب المجتمع الدولي. وثاني هذه المحاور يعتمد في المقام الأول على كل من تركيا وايران، وهو التوجه الذي تتبناه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والذي يهدف إلى تعامل مجلس التعاون لدول الخليج العربي مع دول أخرى في المنطقة لتوسيع قاعدة الترتيب الأمني وتحقيق مظلة أمنية واسعة. هذا التوجه أيضاً يتبنى فكرة تدعيم منظمة الـ (ECO) التي تضم كلاً من تركيا وايران وباكستان ، باعتبار أنها أفضل الصيغ المطروحة عن أي صيغة خارجية تفرض على المنطقة[١٦].

والدور الذي يمكن أن تلعبه كل من ايران وتركيا يجب ألا يفترض معه تواجد دائم للقوات العسكرية لأي من الدولتين. وإن كان من الوارد أن تمارس هاتان الدولتان دورهما من خلال تنشيط التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة. والحقبة الحالية لا شك قد شهدت تطوراً ملموساً في موقف ايران وتركيا قد يفيدنا أن نراجع معاً مفرداته.

من ناحية، يمكن القول إن موقف ايران من أزمة الخليج قد حكمته اعتبارات خاصة جداً؛ فقد عارضت ايران الغزو العراقي للكويت منذ بدايته على الرغم من تسليم العراق لكل الشروط الايرانية التي طرحت لتسوية قضية الحرب بينهما ومنها اعتراف العراق بمعاهدة الجزائر ١٩٧٥ م، وإن كان هذا لم يمنعها من ناحية أخرى من معارضة تواجد القوات الأجنبية في المنطقة. . . ومع بدء العمليات العسكرية ضد العراق استمرت القيادة الايرانية التي تمثل الجناح المعتدل بقيادة الرئيس علي هاشمي رافسنجاني في التأكيد على انتهاج ايران سياسة الحياد تجاه الحرب في الخليج حين أكدت على أمرين[١٧]، هما:

- عدم السماح للأطراف المتحاربة باستخدام الأراضي أو الأجواء الإيرانية في العمليات العسكرية.
- التهديد بالاشتراك الفعلي في العمليات العسكرية إذا تعرض الأمن القومي الإيراني للخطر.

كما رفض الاتجاه المتشدد في الساحة الداخلية، والذي قاده الامام محتشمي،

بتصعيد حدة المواجهة مع القوات الدولية خلف ستار دعاوى إسلامية باطلة بوجوب مساندة العراق المسلم في حربه مع القوات الأجنبية. لقد أوضح الرئيس رافسنجاني موقف ايران الرافض للمشاركة في حرب أشعلها صدام لأسباب خاصة به، وقد ساعد موقف القيادة الايرانية على أن تلقى دعوة الجناح المتشدد للجهاد استجابة ضعيفة بين الإيرانيين. من ناحية أخرى فقد ساهم الموقف المعتدل للقيادة الإيرانية في دفع أحمد الخميني، نجل الخميني الأكبر، إلى تأييد الوقوف على الحياد في الحرب حينما أعلن دعمه للتحركات السياسية للرئيس رافسنجاني.

وقد يكون الموقف الايراني الداعي إلى الوقوف في موقف المحايد قد تبلور نتيجة رغبة ايران أن تترك الفرصة متاحة أمام قوات الحلفاء لتحجيم الآلة العسكرية العراقية، مما يعني زيادة الثقل الاستراتيجي لإيران في المنطقة بوجه عام وفي مواجهة العراق بوجه خاص. غير أن هذا لم يمنعها من تنمية مكسبها في كل الأحوال حينما استقبلت قرابة مائة وخمسين طائرة عراقية مدنية وعسكرية. كما أعلنت صراحة عن تقديم مساعدات طبية ومؤن غذائية للشعب العراقي. الأمر الذي نظرت إليه بعض الأطراف المعنية في الأزمة على أنه خرق لقرارات مجلس الأمن. وإيران وهي تفعل هذا كانت تؤكد على ارضائها لكافة الأطراف؛ فهي قد أوفت بالتزاماتها تجاه العراق، واستجابت لبعض مطالب الجناح المتشدد، وفي الوقت نفسه لم تخرج عن خطها المحايد من الأزمة[١٨].

وقد عملت ايران على دخول مسرح الأحداث في الخليج بخطى ثابتة جاهدة في أن تستعيد دورها المفقود. وذلك من خلال نشاط دبلوماسي ملحوظ لقطع الطريق على العراق الذي حاول الزج بها في سياق حرب جديدة، مع نجاحها في تضخيم مكاسبها السياسية حينما لعبت دوراً بارزاً في النشاط الدبلوماسي المكثف الذي شهدته المنطقة بحثاً عن الحلول السلمية للأزمة. لقد رأينا طهران في فترة من فترات الأحداث تتحول إلى مركزٍ دبلوماسيٍ نشيطٍ زارته كل الوفود المعنية بالتسوية السلمية واحتواء التفجير العراقي لقضية الصراع مع الكويت، كما لعبت ايران دوراً أخيراً في طرح مشترك لمبادرات السلام مع الاتحاد السوفياتي.

وعلى الجانب الآخر، هناك الموقف التركي الذي تنبع أهميته من:

أولاً. . اعتبار أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمتع بعضوية حلف شمال الأطلسي، وبالتالي تتمتع بارتباط عضوي بالتحالف الغربي.

ثانياً. . أنها أحد بل أكثر العناصر الفعالة في تطبيق العقوبات الاقتصادية

والعمليات العسكرية ضد العراق نظراً لموقعها الجغرافي السياسي الهام والمتاخم للحدود العراقية.

ثالثاً. أنها دولة إسلامية ذات صلات وثيقة بدول المنطقة خاصة الدول الخليجية.

وعلى النقيض من الموقف الإيراني، فقد كان موقف الحكومة التركية من أزمة الخليج واضحاً، ويميل بشدة إلى مناصرة موقف الحلفاء ضد العراق. كما التزمت تماماً بتطبيق العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي ضد العراق، رغم ما تكبدته من خسائر اقتصادية من جراء هذا الالتزام. ومن أهم مظاهر تأييدها لموقف الدول المتحالفة مع دول الخليج اغلاقها لخط أنابيب البترول الذي كان يستخدم لتصدير البترول العراقي عبر أراضيها.

كما استصدرت الحكومة التركية قراراً برلمانياً يخولها صلاحيات عسكرية على نطاق واسع ـ عدا قرار اعلان الحرب ـ بما في ذلك ارسال قوات إلى منطقة الخليج والسماح لطائرات التحالف باستخدام قواعدها الجوية عند الحاجة إليها. كما بادرت بحشد أكثر من مائتي ألف جندي على حدودها مع العراق.

ومن خلال هذا التحليل لمواقف كل من الدولتين[١٩]، تظهر نقطة هامة بخصوص العوامل التي تدفع كل منهما للعب دور بارز في الترتيبات الأمنية في الخليج. فبالنسبة لإيران، لا يمكن تفهم الموقف الإيراني تجاه أزمة الخليج وتبين أبعاده وأهدافه إلا من خلال العودة إلى الوراء، وربط الماضي بالحاضر. وخلاصة ذلك أن هناك بعض الثوابت في السياسة الخارجية الإيرانية خاصة فيما يتعلق بممارسة دور هام ومؤثر في منطقة الخليج، وإن اتخذ أشكالاً مختلفة من حين لآخر. ففي عهد ما قبل الخميني كانت إيران حريصة على القيام بدور «شرطي المنطقة» وتتحمل مسؤولية الدفاع عن المصالح الغربية فيها. وذلك من خلال منطلق قومي سياسي بحت دفعها إلى التوسع على حساب بعض الدول العربية، حيث قامت باحتلال عدد من الجزر العربية وأهمها «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» و«أبو موسى».

وبعد قيام الثورة، سعت إيران إلى ممارسة دور اقليمي استناداً إلى شعارات تصدير الثورة للدول المجاورة. غير أن الحرب العراقية الإيرانية حالت دون ذلك بل أدت إلى عزلتها وتدهور علاقاتها مع الدول العربية والغربية على حد سواء. من هنا فإن أزمة الخليج جاءت بفرصة هامة لكسر حالة العزلة التي عاشتها ايران الثورة لفترة عشر سنوات على الأقل، والانفتاح على الدول العربية والغربية لاستعادة وزنها الاقليمي والدولي.

وبالنسبة لتركيا، فقد عانت قبل أزمة الخليج من تدهور أهميتها الاستراتيجية، في إطار التحالف الغربي عامة، وفي إطار حلف شمال الأطلسي على وجه الخصوص. وقد جاء هذا التدهور في ظل التغيرات الراديكالية التاريخية التي شهدتها أوروبا الشرقية، بداية من الاتحاد السوفياتي وتلاشي خطر المد الشيوعي وانتهاء بالحرب الباردة. لذا، فقد وجدت تركيا نفسها ملزمة بالتحول جهة الشرق، والبحث عن دور بارز لها بين الدول الإسلامية والعربية عامة والخليجية بصفة خاصة، لاسيّما إذا أخذنا في الاعتبار الرفض الأوروبي الذي قوبل به طلب تركيا الانضمام إلى عضوية المجموعة الأوروبية.

ومما لا شك فيه أن أهمية هاتين الدولتين ستؤكد على مشاركتهما في الترتيبات الأمنية للمنطقة، إذا هما التزمتا بمعطيات المرحلة المقبلة وعملتا جادتين على تحقيق فرص السلام الشامل وضمان الاستقرار، في اطار من التصور العام الذي يجب أن يكون منسجماً مع رغبات الأطراف المعنية كلها.

## الجامعة العربية.. هموم وشجون..!!

الحديث عن الجامعة العربية حديث ذو شجون[٢٠]، وهموم هذه المنظمة العربية التي أريد بها احتواء العمل العربي المشترك في اطار قوى أكبر من أن يستوعبها هذا الموقف. وترجع هذه الشجون وتلك الهموم إلى فقدان الجامعة العربية، منذ نشأتها تقريباً لفعالية الدور الدولي المطلوبة لتحقيق أدنى معدل للعمل العربي المشترك. ونحن هنا نركز في حديثنا عن الفعالية بطريقة مجردة من أية اعتبارات يمكن ايرادها عند الحديث عن دور الجامعة. وبعبارة علمية دقيقة فإن الفعالية تعني أن ما يتم اتخاذه من قرارات وأفعال بواسطة المنظمة يكون له أثر فعال في تسوية المشكلة التي تتناولها المنظمة من أجل تحقيق غرض من الأغراض التي أنشئت من أجلها، ومن ثم فإن القصور أو عدم الفعالية يعني عكس هذا التعريف مباشرة.

ويعرف بعض المختصين الفعالية في المنظمة الدولية بطريقة مختلفة مفادها أن الفعالية تعني قدرة المنظمة على التأثير في الأزمات والمشاكل التي تتناولها، سواء بحلها تماماً أو بوقف تدهورها نحو أوضاع أسوأ أو باتخاذ اجراءات بشأنها.

وفي كتابه عن الأمم المتحدة وظاهرة الاقليمية، يعرف ارنست هيس[٢١] الفعالية على أنها تتضمن قدرة الدول الأعضاء في المنظمة على استخدام قوانين ومبادىء وأحكام واجراءات المنظمة من أجل تهدئة الصراعات التي تعرض على المنظمة بصورة ناجحة. كما تتضمن القدرة على اقناع الدول الأعضاء بعرض خلافاتها على المنظمة بدلاً من البحث لها عن حلول ثنائية أو متعددة.

ويقدر ج. هنت[٢٢] عدة معايير لقياس الفعالية، أهمها:

- بلوغ الأهداف المحددة.
- التعاون، وهو قدرة المنظمة على دمج الدول الأعضاء في نظام متكامل من الأدوار المتداخلة.
- الصراع، وهو يتعلق بالأداء الفردي أو الجماعي الذي يمثل اتجاهاً سلبياً لأداء المنظمة الكلي.
- مدى اشباع الحاجات النفسية، ومدى اشباع الحاجات الأساسية، ويلاحظ أن هذا المعيار من المعايير المزدوجة الهدف.

كما ترى بعض وجهات النظر أن الفعالية، في تعريف بسيط هي قدرة المنظمة على التفاعل مع البيئة والاستمرار والبقاء، أي القدرة على ممارسة أعمالها ومدى قبول المجتمع لها على المدى الطويل.

وفي دراسة التنظيمات الدولية[٢٣] يتم غالباً في عملية تقييم المنظمة التمييز بين الغرض منها ووظيفتها والدور المنوطة به.

وغني عن التعريف أن الغرض Purpose من المنظمة هو الهدف الرسمي الذي من أجله أنشئت، وهو عادة ما يكون منصوصاً عليه في ميثاق المنظمة. أما الوظيفة Function فهي ما تقوم به المنظمة بالفعل من اجراءات متعددة الأشكال لتحقيق الغرض. والدور Role هو شكل السلوك الذي يحدده الفاعل وينتظره الآخرون نظراً لأهمية مركز الفاعل في المنظمة (كأن يكون مجلساً، أو أميناً أو سكرتيراً عاماً. . إلى آخره).

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن تبين ملامح النجاح أو الفشل في مسيرة الجامعة العربية على مدار تاريخها الطويل، إذا نوقش الغرض الأساسي من وجود الجامعة أو من نشأتها والوظيفة التي اضطلعت بها.

لا خلاف على أن وقائع التاريخ العربي، من خلال النصف الأخير من القرن الحالي على وجه الخصوص، أثبتت أن النظام الاقليمي العربي حقيقة أعم وأشمل من الجامعة العربية. بل إن بعضاً من أهم الأحداث التي عاصرتها العروبة في تلك الفترة تم بالفعل خارج أسوارها. ومع ذلك تبقى الجامعة العربية رمزاً للنظام، تسعى إلى تحقيق الأهداف التي انشئت من أجلها وتؤدي وظيفتها المرجوة في إطار هذا النظام.

وطبقاً لميثاق الجامعة، فقد تحددت الأغراض التي انشئت الجامعة من أجلها ـ سياسية وغير سياسية ـ في نص المادة الثانية من الميثاق على أنها:

- توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها.
- النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

والملاحظ هنا أن عبارة «توثيق الصلات» بين دول الجامعة جاءت مقترنة بعبارة «وصيانة استقلالها وسيادتها»، كما أن عبارة تنسيق الخطط السياسية ـ ولا تعني بالضرورة توحيدها ـ وردت كمظهر من مظاهر التعاون فيما بين الدول الأعضاء. ويقيننا أن هذه العبارة استخدمت عن قصد للتأكيد على معنى استقلال كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة واحتفاظها بسيادتها في تقرير شؤونها الداخلية والخارجية[٢٤].

أما النص الصريح على النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها فقد عنى به الاعلان عن أن نشاط الجامعة ينبغي ألا يقف عند حد الدول الأعضاء بل يشمل العالم العربي كله، وأنه يتعين عليها العمل على تحقيق آمال وتطلعات الأقطار العربية غير الأعضاء في الحرية والرفاهية والاستقلال بقدر ما تسمح به الظروف السياسية الخاصة بتلك الدول. وقد أكد ذلك ملحق ميثاق الجامعة الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير الأعضاء.

وهناك ملاحظة يجب طرحها من أجل تبين ملامح القصور الحاد في ميثاق الجامعة العربية، تمشياً وانسجاماً مع موقفنا الداعي إلى تطوير «ميثاق الجامعة». تلك الملاحظة هي أن الخصوصية التي يتمتع بها النظام الاقليمي العربي، والذي يتميز بتوفر عنصر القومية التي تجمع بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء يتناقض تماماً مع ما ذهب إليه ميثاق الجامعة. فبالرغم من أن قيام الجامعة العربية كان انتصاراً للفكرة العربية الشاملة، ورفضاً لمشاريع الوحدة الجزئية، إلا أن هذا الميثاق انطلق من احترام سيادة الدول الأعضاء، ولم يجعل من الجامعة أداة لتحقيق الوحدة، بل جعلها أشبه ما يكون بجهاز يتولى التنسيق بين الأقطار العربية في اطار المحافظة على سيادتها. ويبدو ذلك واضحاً بصفة خاصة في كافة النصوص المتعلقة بالتصويت والتي تشترط الاجماع في أغلب قرارات الجامعة، بحيث يصبح القرار الذي يفتقر إلى الاجماع ـ حتى وإن حصل على أغلبية ـ ملزماً فقط للموافقين عليه. كما تجدر الاشارة إلى أن الميثاق قد استبعد في نصوصه شرطاً أساسياً كان مطروحاً في ذلك الوقت، وهو عدم جواز لجوء دولة من الدول العربية إلى انتهاج سياسة تضر بسياسة الجامعة أو دولة عضو بها[٢٥].

من ناحية ثانية، فقد كان هناك العديد من الاتجاهات والتيارات العربية وقت انشاء الجامعة، اختلفت في تحديدها لماهية الوظائف التي على الجامعة أن تؤديها. فمن هذه التيارات من رأى أنها خطوة في سبيل الوحدة العربية لكنها ليست بديلاً عنها، ومنها من رأى أنه يكفي هذا القدر من التعاون بين الدول العربية، وفريق ثالث كان يرى أن هذه الجامعة جاءت لتجهض مشروع الوحدة العربية، ومن ثم فقد بادروا بالتشكيك فيها. على أن مجرد وجود الجامعة العربية ـ رغم كل ما يقال عن قصورها في أداء وظائفها ـ يحقق عدداً من الوظائف الهامة في اطار النظام العربي، حتى أننا نجد صعوبة في الاجابة على سؤال حول: ما هو حال العرب لو لم تكن الجامعة؟.. تلك الوظائف[٢٦] هي:

- **الجامعة العربية رمز للنظام العربي**.. أسلفنا أن ميثاق الجامعة العربية جاء ليعكس اتجاهاً سائداً حينذاك، طالب بأن تكون الجامعة أداة تنسيق وليست أداة للوحدة. وكان ذلك تأكيداً لمنطق «الدولة» على حساب فكرة القومية. ومع هذا فإن استمرار الجامعة كإطار للعمل العربي المشترك جعلها تبدو كرمز للنظام العربي وآماله في الوحدة. لقد بدا دائماً حرص الدول العربية مع اختلاف سياساتها على مراعاة أن تكون كلمتها المعلنة في مؤتمرات الجامعة ومجالسها المتخصصة، متمشية مع الاطار العربي القومي أي مع عقيدة النظام العربي. لذا فإن الجامعة تعتبر أحد المحددات الرئيسية في عملية صناعة القرار العربي السياسي الداخلي في الجامعة. ومن هنا تتضح أهميتها في القيام كطرف عربي بوظيفة المحافظة (ولو من الناحية الرمزية) على عروبة النظام.

- **الجامعة العربية تعبير دستوري عن النظام العربي**.. إن وجود الجامعة في حياة الأمة العربية يعني بالتالي وجود مؤسسة دستورية محددة للنظام الاقليمي العربي. وصحيح أن هذه المنظمة لا ترقى إلى مستوى التحديات القائمة أو التي واجهتها الأمة منذ انشاء الجامعة، وصحيح أنها لم تستجب بطريقة فعالة نشطة للتطلعات القومية للشعوب العربية، إلا أنها لا تزال قائمة ومستمرة على الرغم من كل الأزمات والعواصف التي مرت بها.

إن الجامعة العربية ـ دون أن نكون مبالغين في هذه المقولة ـ تعتبر أداة هامة للتعبير عن النظام الاقليمي العربي، خاصة في التعامل مع العالم الخارجي وبلورة رؤية عربية محددة حول مختلف المشكلات ومن أهمها الحوار العربي الأوروبي على سبيل المثال.

**الجامعة العربية أداة تنظيم لعلاقات القوى والتحالفات. .** تقوم الجامعة العربية أيضاً بوظيفة هامة في تنظيم علاقات القوى المختلفة في النظام الاقليمي العربي، وعامل موازنة في التحالفات العربية. وغني عن القول أن وجود الجامعة العربية والتزام الدول الأعضاء فيها بالمحافظة عليها، قد استطاع بالفعل توفير أداة جيدة لتلاشي التهديدات التي نتجت عن بعض أشكال التحالفات في النظام العربي. كما وفرت قناة مناسبة جرت من خلالها عمليات المساومة والضغوط المتبادلة سمحت بتخفيف حدة هذه الضغوط، وتجنب الاختلال في موازين القوى. وهنا لا بد لنا أن نقرر حقيقة هامة وهي أن من أهم ايجابيات قاعدة الاجماع في نظام التصويت في الجامعة ـ على قلة ايجابياتها ـ هو مساهمتها في منع الدول الأكبر أو التحالفات الأقوى من السيطرة واحتكار العمل العربي.

**الجامعة العربية مرآة لحالة النظام العربي. .** تعتبر الجامعة العربية مرآة تعكس حالة النظام الاقليمي العربي، فقوتها أو ضعفها، على المستوى الاقليمي والدولي، هي محصلة نهائية لقوة أو ضعف النظام الاقليمي العربي، بكل تعقيداته وتشابك تفاعلاته في مختلف القضايا. وتبقى فعالية الجامعة مرهونة بالحد الأدنى لاجماع الدول العربية حول موقف أو قضية من القضايا المطروحة على الساحة. وعلى الرغم من أن الجامعة في بعض الأحيان كانت تشكل عبئاً على حركة هذه الدولة أو تلك، إلا أن هذا العبء أو الضغط ظل في جوهره معنوياً، غير قابل للترجمة المادية التي تشكل التزامات محددة. وإن كان هناك استثناء وحيد لهذه القاعدة في تاريخ الجامعة كله وهو تجميد عضوية مصر وقطع العلاقات الدبلوماسية معها. . !! بسبب انتهاجها لسياسة المصالحة مع إسرائيل في اتفاقية كامب ديفيد.

**الجامعة العربية منتدى سياسي للدول العربية. .** يمكن القول بأن الجامعة العربية تمثل ملتقى أو منتدى سياسياً تعبر فيه الدول الأعضاء عن مختلف وجهات النظر، في صدد كافة القضايا. ويلتقي فيه الدبلوماسيون ورجال السياسة لتبادل الآراء والمناقشات العامة بطريقة غير رسمية، لا يختلف اثنان على أهميتها في توفير درجة من المرونة، والتوصل إلى التراضي حول اصدار القرارت بما يزيد من فعالية الأداء.

والجامعة العربية، من ناحية ثانية توفر لأعضائها المكان الأفضل للتراضي من خلال جتماعات الدورية والاستثنائية. لأن مثل هذا النوع من اللقاءات يكفل حفظ ماء جه للمتنازعين. كما يوفر أنسب مكان لتحديد وتأكيد التزام الدول بمواقف قومية قد ستطيع الالتزام بها على الصعيد المحلي.

## دور الجامعة العربية وتقويم الأداء

التعرض لهذه القضية لا بد أن يوضح أن هناك بعضاً من المنازعات العربية تم معالجتها في اطار الدبلوماسية السرية التي يصعب، إن لم يتعذر علينا الوصول إلى نصوص المحادثات التي جرت فيها أو الوقوف على الوثائق التي أسفرت عنها. كما قامت الجامعة العربية من ناحية أخرى بالمساهمة بأجهزتها المختلفة في تسوية كثير من المنازعات في مهدها قبل أن تتفجر، ومثل هـذه المجهودات «التوفيقية» لا يوجد لها سجل في ملفات الجامعة. ويختلف دور الجامعة في تسوية المنازعات العربية ـ العربية باختلاف مراحل تطور النظام الاقليمي العربي، خاصة اختلاف أشكال وأنماط المحاور، والتحالفات التي قامت من خلاله. وليس هناك خلاف على أن حركة الجامعة كانت تتمتع بحرية أكبر، ودور أكثر تأثيراً خلال السنوات العشر التي أعقبت قيامها في عام ١٩٤٥، حيث شهدت تلك الفترة نوعاً من توازن القوى ولو بدرجةنسبية ساعد الجامعة في تسوية كثير من المنازعات العربية تسوية سلمية (مثال التحالف السعودي المصري في مواجهة التكتل الهاشمي بين العراق وشرق الأردن). غير أن فشل العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ م، وتعاظم القوى الثورية في المنطقة التي سارت على هدي الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، أدى إلى فقدان معظم الأنظمة العربية المحافظة في دور الجامعة العربية، الذي كان يبدو ظاهرياً خضوعها للتأثير والنفوذ المصري. وهذا القول يؤيده استعادة الجامعة العربية لدورها بعض الشيء، في أعقاب تولي الرئيس أنور السادات مقاليد الحكم في مصر (بعض الأطراف تذهب إلى أن هذا التغير حدث في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ م)[٢٧].

وعلى فترات عديدة، تولت الجامعة تسوية النزاعات بين أطراف غير عربية، وبعضها كان بين أطراف متصارعة داخل دولة واحدة، مثل أزمة الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٤٨ م وأزمة الحرب اللبنانية في أعوام ١٩٥٨ م، ١٩٧٥ م. كما انسحب أيضاً دور الجامعة العربية ليمتد إلى تسوية نزاعات بين دولة عربية وكيان من غير الدولة، مثل التوسط في النزاع الذي نشب بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٠ م.

وفي مجمل النزاعات فإن الجامعة العربية لم تلعب أبداً دور «القاضي» أو «الحكم»، بل إنها مارست أدوارها في مختلف القضايا على أساس ثابت تقوم فيه بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة. كما تجدر الاشارة إلى أن الجامعة العربية لم تتدخل «عسكرياً» في فض النزاعات إلا في مرتين فقط، الأولى. . حينما تم تشكيل قوة عربية لفض

النزاع العراقي الكويتي في عام ١٩٦١ م، في عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، ولم تستطع القوة العربية الدخول إلى مسرح الأحداث إلا بعد زوال الخطر. وثانيهما.. حينما تم تشكيل قوة عربية للدخول إلى مسرح العمليات في الحرب الأهلية في لبنان. غير أن القوات العربية لم تستطع المشاركة في فض الحرب أبداً. وواضح تماماً أن لجوء الجامعة إلى تشكيل قوة عسكرية لفض النزاع لم يكن يهدف قمع أو ردع المعتدي بقدر ما كانت تهدف إلى حفظ السلام بالفصل بين القوات المتنازعة.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة من خلال سجلات جهود الجامعة العربية لتسوية النزاعات بطريقة سلمية، أن دبلوماسية القمة كانت أقدر على تحقيق درجة كبيرة من النجاح في احتواء النزاع أو تسويته تماماً. وإذا كانت دبلوماسية القمة لم تنجح في بعض الحالات، إلا أن دورها كان في مقدمة العوامل التي هيأت المناخ المناسب لايجاد تسوية سلمية، ومن الأمثلة الدالة على هذا الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٦٣ م.

وفي مسار تقييم دور الجامعة[٢٨]، هناك عدة عوامل موضوعية ايجابية وسلبية تؤثر في مقدرة الجامعة العربية على تسوية النزاعات العربية، من هذه الايجابيات:

- الاجماع أو التراضي العربي.
- الاحساس بخطر التدخل الأجنبي بما يحفز الهمم العربية الجماعية.
- طبيعة النظام الاقليمي السائد دولياً.

ومن أمثلة السلبيات المؤثرة على أداء الجامعة:

- تدخل أسباب وعوامل عديدة تحكم الاطار القانوني لتسوية النزاع.
- بطء التحرك الدبلوماسي من جانب الجامعة.

سمات المنازعات العربية واعتمادها على أساليب غير مباشرة مثل اثارة الفتن والاغتيالات السياسية أو الانقلابات العسكرية.

- اقتصار معظم النزاعات العربية على خلافات شخصية بحتة.

ويقول الدكتور محمد السيد سليم[٢٩] في دراسته عن تقويم أداء الجامعة العربية في ادارة المنازعات، أن مقارنة سجل جامعة الدول العربية في تسويتها للنزاعات العربية يعكس بوضوح نجاحاً أكبر مما حققته الأمم المتحدة ذاتها. وهذا يؤدي بدوره إلى التأكيد على قدرة الجامعة العربية - إذا توفرت لها المناخات الملائمة - على ضمان نوع من الاتفاق العام بين الدول العربية ازاء القضايا الأساسية. كما يعكس حساسية

الدول العربية تجاه التدخل الأجنبي في قضاياها بصورة عامة.

وأخيراً، فإن الوقت الحاضر قد يستوعب هذا الحد من العرض المبسط لوضع الجامعة العربية، من الناحية القانونية والتنظيمية، وفعالية الممارسة وخلافه. إلا أنه قد لا يتسع بعد للحديث عن معطيات أخرى تفرضها الظروف الواقعة في المنطقة بعد أزمة الخليج، ومنها عملية تعديل ميثاق الجامعة التي تنادي به أصوات عربية كثيرة على اختلاف مشاربها وأهوائها. ومنها الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة العربية بايجابية في سبيل تجنيب المجتمع العربي احتمال تكرار مثل هذه الظاهرة الغريبة عليه، والتي تمثلت في الاجتياح العراقي للكويت تحت ستار من ادعاءات باطلة!! وماذا يمكن أن تقدمه الدول العربية من دعم لمسيرة الجامعة لتصحب أداة اقليمية فاعلة قوية حفاظاً على مكاسب الدول العربية الأعضاء فيها، وصوناً لسيادتها واستقلالها؟

# الفصل الخامس

# الخلاصة والنتائج

يقول المولى عز من قائل: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾. صدق الله العظيم. . تلك الآية الكريمة تعبر أيما تعبير عن حقيقة الأوضاع في منطقة الخليج العربي، بعد انتهاء حرب تحرير الكويت. إن تلك الأزمة التي تبدو في ظاهرها طاحنة خانقة أخذت بمجامع القلب العربي في كل مكان، أتاحت فرصة طيبة لعدد من الدروس والعظات التي بدأت تتبلور بعد أن هدأت حدة الأمور ووصلت الحرب إلى النهاية المرجوة والمتوقعة. والقراءة المتأنية في هذه الدروس والعظات، لا شك ستسهم في خلق فرصة جيدة لتبين ملامح المنطقة في الفترة القادمة، واستشراف شكل المستقبل الذي بات ضرورياً على دول المنطقة أن تتأهب لمعايشته والتفاعل معه ايجاباً.

والحديث عن الدروس والعظات لا يقتصر على صعيد بعينه دون آخر، وإنما يشمل تلقي كل ما أتاحته تطورات الأحداث من فوائد سياسية وعسكرية واقتصادية. . إلى آخر هذه الأمور التي يمكن أن تؤثر في عملية اعادة صياغة الحياة على الأرض العربية من محيطها إلى الخليج.

إن أول المعطيات التي تطرح نفسها في هذا المقام، والتي تعتبر سمة سادت التوجه العربي فترة طويلة من الزمن، هو اعتقاد راسخ بأن هذه المنطقة مستهدفة بشكل حاد وخطير يجعل من كل تصرف أو سياسة معلنة قضية خطيرة تخفي وراءها خيوط مؤامرة رهيبة. وإن كان هذا التصور ينطبق في بعض الأحيان على وضع ما، إلا أنه لا يصح تعميمه والتمسك به كحجر الزاوية في رسم علاقات المنطقة مع العالم الخارجي. ومن أكثر الأمور التي نعني بمناقشتها هنا ما تردد كثيراً في الأوساط الاعلامية المؤيدة للموقف العراقي من وجود شكل من أشكال التآمر الغربي خلف هذا العمل، كمحاولة لتبرير

موقف الرئيس العراقي. ورغم الاتفاق على أن هذا التوجه أريد به صرف الأنظار عن حقيقة النوايا العراقية، إلا أنه قد يكون من المفيد مناقشة بعض الظواهر التي تستند إليها هذه الدعوى كخطوة أولى نحو تفنيدها واثبات بطلانها.

وهذه الدعاوي تفترض أن بعض الأطراف الغربية قد لعبت دوراً هاماً في هذا الصدد، بداية من عام ١٩٨٢ حينما تعرضت العراق لبعض المواجهات الصعبة في حربها مع إيران. مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين علاقاتها مع العراق لرفع بعض المعاناة التي كانت واقعة عليه. وكانت الادارة الأمريكية قبل هذا قد قررت رفع العراق من قائمة الدول المساندة للارهاب، ثم تطورت هذه المواقف إلى اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٨٤ م. وفي غضون العامين التاليين قدمت بعض المصادر الغربية حجماً هائلاً من المعلومات العسكرية الهامة عن ايران إلى العراق مكنته من تحقيق بعض الانتصارات الهامة المرحلية. بل إن الولايات المتحدة أقدمت على مضاعفة القروض التجارية للعراق في فترة لا تزيد عن أربع سنوات.

ومع نهاية الحرب العراقية الإيرانية، تكشفت بعض النواحي التي كانت مثاراً للقلق على الساحة العراقية الداخلية، أهمها استخدام العراق للغازات السامة الحربية ضد الأكراد، ومقتل عدد هائل منهم بفعل غاز الخردل الخانق. وقد تواترت الأنباء في ذلك الحين عن انهاك الاقتصاد العراقي في برامج ضخمة لانتاج الغازات الحربية السامة وغازات الأعصاب، حتى بات مؤكداً أن العراق هو أكبر دولة منتجة لهذا النوع من أسلحة الدمار الشامل.

على صعيد آخر كانت هناك مساعدات غربية خطيرة قدمتها كل من فرنسا وانجلترا للعراق في مجال تقنيات الدفاع الجوي وسلاح الطيران، مع تزايد واتساع نطاق هذه المساعدات بعد انتهاء الحرب مع إيران. كما قدمت ألمانيا المساعدات الفنية والامكانيات المادية بشكل مبالغ فيه لصناعة الغازات الحربية. كما اعتمد النظام العراقي على بعض من الشركات الألمانية لتغطية نشاطاته التي يمارسها في هذا المجال مع دول أخرى. في نفس الوقت كان التعاون العراقي مع نظام جنوب أفريقيا المحظور دولياً مستمراً ومتنامياً، بينما تعمدت بعض الأطراف الغربية أن تغض الطرف عن هذا التعاون.

وبعض من هذه الافتراضات قد يبدو مقبولاً، في الوقت الذي لا يمكن قبول البعض الآخر. غير أن المبرر المنطقي لها جميعاً، كما يراه بعض المحللين، هو أن كل

هذه الممارسات جاءت في صدد محاولات الغرب تكريس نفوذه في المنطقة بشكل يمنع ظهور أية قوى عربية لها شأنها، يمكنها قيادة العمل العربي المشترك بوعي وحنكة قد تضر بمصالح الكيان الصهيوني في المنطقة. هذا الافتراض يجب ألا يطمس حقائق أخرى، منها على سبيل المثال أن هناك كثيراً من المصالح المشتركة التي تربط دول المنطقة بمعظم دول المجتمع الدولي، وهذه المصالح أصبحت تمثل حجر الزاوية في توجه الغرب في علاقاته مع منطقة الشرق الأوسط. وأن القول بتبني الغرب لمصالح إسرائيل في المنطقة بشكل شمولي لم يعد صالحاً في ضوء كل ما قدمه من دلائل على اهتمامه بتنمية علاقات جيدة مع دول العالم العربي، وإن تعارضت هذه العلاقات مع سياسته تجاه إسرائيل.

وعلى صعيد آخر، فإن هناك بعض التفاصيل جميعها تقود إلى التأكيد على عدد من الفوائد التي نخرج بها من هذا السياق، وأهمها:

- عدم قدرة جميع أجهزة المخابرات ذات النشاط الفعال في المنطقة على توفير انذار مبكر، كان وحوده كفيلاً بتحقيق الاجراءات اللازمة لتجنب هذه الأزمة، خاصة في ضوء التعمية القوية التي مارسها النظام العراقي على جميع الأطراف حتى الزعامات العربية ذات المواقف المخلصة الهادفة إلى احتواء الخلافات العربية على كافة مستوياتها. وقد يتخذ البعض من هذا الفشل ركيزة للادعاء بفشل بعض من القيادات العربية في التعامل مع ممارسات البعض الآخر في صدد مثل هذه الأزمات. إلا أن حقيقة الأمر أن نجاح القيادات العراقية في صرف أنظار الدول العربية عن ماهية ودوافع تحركاته، قبل الاجتياح ولفترة طويلة، يرجع أساساً إلى سلامة توجهات القيادات المخلصة وحرصها الحثيث على رأب الصدع العربي، ودفعها كل الجهود في اتجاه واحد يرمي إلى تجنب التوترات وتصاعد حدة الخلافات بين الأطراف العربية بعضها البعض. وإن كان هذا التوجه لم يكن كافياً بالنسبة للعراق في ردعه عن مخططاته، فإنه يكفي أن الأطراف التي يتهمها البعض حالياً بالفشل في هذا الصدد قد حاولت، وليس عليها ادراك النجاح.
- فشل جميع الأطراف المعنية ـ باستثناء العراق ـ في توقع أو وضع احتمال لحدوث مثل هذا العمل العسكري تحت كل الظروف والملابسات التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند مناقشة مثل هذا الاحتمال، وكذلك فشل جميع الأطراف المتورطة ـ سلباً أو ايجاباً ـ بشكل أو بآخر في هذه الأزمة في إدراك النوايا العراقية الحقيقية.
- فشل الدول العربية المعتدلة، وكذلك الدول الغربية على السواء، بكل طاقاتها في

التعامل مع ظاهرة الارهاب الذي ترعاه وتدفع إليه دولة من الدول مثل العراق، وبعض العناصر الفلسطينية المتطرفة في حالة أزمة الخليج.

هذه السلبيات من الأهمية بمكان إذا وضع في الاعتبار أن تلافيها سيكون مفيداً جداً في إعادة صياغة شكل الأمن العربي الاقليمي. كما أن هذه الأمور، إذا أمكن النظر إليها على أنها من السلبيات التي عاصرت التحرك العربي والدولي خلال المرحلة التي سبقت الاجتياح العراقي للكويت مباشرة، فإنها ستصبح في الوقت الحاضر من أهم الأدوات التي ستساهم في تحقيق ايجابيات كثيرة في مسار العمل العربي والدولي في منطقة الشرق الأوسط. إن العمل على الافادة من هذه السلبيات سيؤدي حتماً إلى خلق مناخ أفضل للتعامل معها وتحقيق نجاحات لم تكن لتتحقق لولا تلك السلبيات.

والنتائج والدروس العسكرية التي تمخضت عنها هذه الأزمة لا تقل أهمية عن أية نتائج سياسية أو اقتصادية، إن لم تتعداها فيما يتعلق بمستقبل المنطقة. ذلك أن هذه النتائج ستسهم جدياً في رسم السياسات العسكرية المطلوبة لتحقيق الأمن العربي الاقليمي، كما ستسهم كثيراً في اعادة تقييم الأوضاع الاقتصادية في المنطقة بهدف إعادة مسيرة التنمية العربية كما أسلفنا. ومن أهم النتائج التي يمكن تلمسها سريعاً من هذه الأزمة ما يلي:

- خسر العراق المعركة سياسياً كما خسرها عسكرياً. وقد بلغ حجم خسارته أكثر من مائة ألف قتيل في المعارك الحربية، كما اضطرت القيادة العراقية في النهاية للرضوخ لإرادة المجتمع الدولي التي كانت تمثل الشرعية الحقيقية بكل أبعادها.
- أثبتت عملية عاصفة الصحراء، وحرب تحرير الكويت، أنه لا يمكن الاعتماد على العمليات الجوية وحدها لتحقيق هدف عسكري معين، وأن تنفيذ هذا الهدف يستلزم اللجوء إلى العمليات البرية للوصول إلى نتائج نهائية حاسمة. غير أن هذا لا يعني التقليل من أهمية سلاح الطيران، بل على العكس، فقد أثبتت عملية عاصفة الصحراء ضرورة الاستعانة بالضربة الجوية القاصمة ـ وإن طال مداها ـ لتهيئة مسرح العمليات وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، من خلال الاجهاز على فعاليات الجانب الآخر في مقاومة العمليات البرية أو شن الهجمات المضادة.
- كما أثبتت حرب تحرير الكويت استحالة القيام بحرب خاطفة باستخدام الأسلحة البرية التقليدية فقط دون غطاء بحري وجوي، مهما بلغ حجم تجهيز هذه القوات واستعدادها.

- أثبتت حرب تحرير الكويت أيضاً أن الدفاعات الثابتة، التي تمثلت في استحكامات العراق الجبارة، غير قادرة على صد هجوم بري أو بحري أو جوي لديه قدر معقول من الاصرار والتصميم. وهذه النتيجة قد تكون قاعدة قديمة معروفة ومسلم بها، إلا أنها اتضحت عملياً من خلال انهيار القدرات العسكرية العراقية أمام الهجمات القوية للحلفاء، نتيجة افتقار الأولى إلى الدافع أو السبب الذي يمكنها من القيام بواجباتها في عزم وتصميم على حماية هدف قومي ما أو قيمة حقيقية.

- اتضح أهمية استخدام خطط الدفاع والتمويه ـ على كلا الجانبين ـ في انجاح مسار الحرب، وتنفيذ الأهداف الحيوية؛ فعلى الجانب العراقي كانت هناك نجاحات معقولة في هذا الصدد كلفت القوات الحليفة مزيداً من الجهد والوقت في ضرب الأهداف العسكرية التي كان مخططاً لتدميرها. كما استطاع التمويه والخداع على جانب الحلفاء تعمية العراق تماماً أمام مفردات خطة تحرير الكويت، خاصة في الجزء الذي قامت به القوات البرية بهجومها الكاسح. وقد ظهر هذا جلياً في قصر الفترة التي استغرقتها هذه العمليات والتي لم تزد على المائة ساعة.

- أثبتت تلك الأزمة مدى أهمية التعاون والتنسيق في قيادة مثل هذا الحجم الضخم من القوات الحليفة، رغم تباين طبيعة العنصر البشري واختلاف اللغات والعادات والتقاليد، بل حتى المفاهيم الحربية. لقد تم تنفيذ خطة تحرير الكويت بالكامل وبأقل الخسائر الممكنة التي بلغت حداً أقل بكثير من المتوقع أو المخطط له. كما حققت نجاحاً فاق الحدود المرسومة في الخطط الأساسية. وبديهي أن كل هذه النجاحات لم تكن لتتحقق لولا دقة التنسيق والتعاون بين القيادات. وبديهي أيضاً أن دور المملكة في هذا الصدد، ومدى المرونة الفعالة في الاقتصاد السعودي، كان يمثل قاعدة رئيسية من حيث نجاحها في توفير كافة متطلبات هذه القوات من المؤن والوقود الحربي والمدني وخلافه، والنجاح الباهر في التنسيق مع قيادات القوات في ايصال كل الاحتياجات إلى المكان المطلوب في الموعد المحدد.

- رغم حالة الاستياء التي عمت وسائل الاعلام ابان معركة تحرير الكويت من جراء السيطرة ـ ولأول مرة ـ على تدفق المعلومات عن سير العمليات، إلا أن هذا التوجه أثبت فعاليته تماماً في حجب المعلومات الهامة لمنع استفادة العدو منها. إن الموقف الذي اتخذته قيادة القوات الحليفة في هذا الصدد يعتبر سابقة سيسجلها لها التاريخ. وإذا كان هناك ما يمكن حسابه من السلبيات في هذا الصدد فإن شهور الأزمة كلها قد أثبتت أيضاً أهمية تأييد الرأي العام الداخلي والعالمي في انجاح

العمليات العسكرية واستمرارها. بيد أن المعالجة الاعلامية الناجحة من جانب الدول الحليفة لهذا الأمر، ساهمت في ايصال حقيقة الموقف دون مبالغة أو تقليل من حجم هذه الحقيقة، وفي نفس الوقت منعت كل ما من شأنه أن يكون مفيداً للقيادة العراقية.

- أثبتت حرب تحرير الكويت بعد نظر القيادات العسكرية للقوات الحليفة والمساندة، في اصرارها على إفقاد القيادة العراقية القدرة على تحقيق اتصال مستمر وميسر بقواتها على الجبهة الكويتية وقد استطاعت قيادة القوات الحليفة تحقيق هذا الهدف، في الساعات الأولى للضربة الجوية، من خلال التدمير المنظم لمراكز القيادات العراقية ووسائل الاتصالات. وكان لهذا أثر كبير في سرعة انهيار الدفاعات العراقية، خاصة على الجانب المتواجد في الكويت. من ناحية ثانية، كان لاهتمام القيادات الدولية بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات السليمة والمنظمة، من حيث التوقيت، دورٌ بالغ الأهمية في انجاح العمليات البرية والجوية، خاصة في عمق الأراضي العراقية وبالتحديد في غرب مسرح العمليات.

# الهوامش

## الباب الأول

### الفصل الأول

(١) أيمن نور، اغتيال الكويت، ص ١١، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٠ م
(٢) اغتيال الكويت، مرجع سابق، ص ١١
(٣) اغتيال الكويت، مرحع سابق، ص ١٢
(٤) أنور محمد، الأزمة، ص ٢٧، دار AM للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٠ م
(٥) الأزمة، مرجع سابق، ص ١٥.
(٦) اغتيال الكويت، مرجع سابق، ص ١٣.
(٧) المرجع السابق، ص ١٣.
(٨) المرجع السابق، ص ١٦
(٩) المرجع السابق، ص ١٦.
(١٠) المرجع السابق، ص ١٥.
(١١) المرجع السابق، ص ١٢.
(١٢) المرجع السابق، ص ١٢.
(١٣) المرجع السابق، ص ١٥
(١٤) الأزمة، مرجع سابق، ص ٢٢.
(١٥) المرجع السابق، ص ٢٢.
(١٦) اغتيال الكويت، مرجع سانق، ص ١٧.
(١٧) المرجع السابق، ص ١٧.
(١٨) المرجع السانق، ص ١٨
(١٩) المرجع السابق، ص ١٨.
(٢٠) المرجع السانق، ص ٢٠
(٢١) المرجع السابق، ص ٢٠.
(٢٢) المرجع السابق، ص ٢٠.
(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٠.
(٢٤) المرجع السانق، ص ١٩.
(٢٥) المرجع السابق، ص ٢١.

(٢٦) مجلة أكتوبر المصرية، العدد ٧٢٢، ٢٦ أغسطس ١٩٩٢
(٢٧) الأزمة، مرجع سابق، ص ٢٤.
(٢٨) المرجع السابق، ص ٢٥
(٢٩) المرجع السابق، ص ٢٦
(٣٠) المرجع السابق، ص ٢٧

# الفصل الثاني

(١) لتفصيل أكثر ارجع إلى الباب الأول، الفصل السادس من الدراسة
(٢) د. بسيوني محمد الحولي، سياسات الدولتين الأعظم تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ ـ دراسة مقارنة ـ رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ص ٦٢ ـ ٩٥.
(٣) د. بسيوني محمد الحولي، الصراع العراقي الإيراني، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ٣ ـ ٤.
(٤) جريدة المدينة، العدد ٨٥١٠، ٢ سبتمبر ١٩٩٠.
(٥) د رفعت سيد أحمد، صدام حسين من اغتيال عمه إلى اغتيال الكويت، القاهرة، دار يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٠، ص ١١.
(٦) أيمن نور، اغتيال الكويت، القاهرة دار الإنسان للنشر، ١٩٩٠، ص ٩.
(٧) السياسة الدولية، تقديم ملف الغزو العراقي للكويت، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ١١ ـ ١٢.
(٨) المرجع السابق، ص ١٢.
(٩) المرجع السابق، ص ١٢
(١٠) د. رفعت سيد أحمد، صدام حسين ..، مرجع سابق، ص ٨٦.
(١١) المرجع السابق، ص ٨٧
(١٢) المرجع السابق، ص ٨٨.
(١٣) د. بسيوني محمد الحولي، الصراع العراقي...، مرجع سابق، ص ١٦.
(١٤) أيمن نور، اغتيال الكويت، مرجع سابق، ص ٣٦.
(١٥) المدينة، مرجع سابق.
(١٦) المرجع السابق.
(١٧) د. سيوني محمد الحولي، الصراع العراقي...، مرجع سابق، ص ١٢٠.
(١٨) حسن أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ٦٩ ـ ٧٤.

# الفصل الثالث

(١) علاء سالم، السلوك العراقي وعمليات التصعيد، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٢٨.
(٢) مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٢٢.
(٣) جريدة المدينة، العدد ٨٥١٤، ٦ سبتمبر ١٩٩٠.

(٤) هانيء سلامة، دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ٥٢ ـ ٥٣
(٥) المرجع السابق، ص ٥٣.
(٦) المدينة. مرجع سابق.
(٧) د. رفعت سيد أحمد، صدام حسين. . .، مرجع سابق، ص ٩٢.
(٨) هانيء سلامة، دول التجمع الخليجي. . .، مرجع سابق، ص ٤٩ ـ ٥٠
(٩) د رفعت سيد أحمد، صدام حسين. ، مرجع سابق، ص ١٠٢
(١٠) ملف السياسة الدولية، الغزو العراقي للكويت، الأبعاد والنتائج، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ١١ ـ ١٦٣.
(١١) جريدة المدينة، مرجع سابق
(١٢) وحيد عبد المجيد، مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد الغزو، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ٦١ ـ ٦٤.
(١٣) أماني صالح، الغزو إشكاليات العمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ٦٨ ـ ٧٣.
(١٤) وحيد عبد المجيد، مستقبل النظام الاقليمي. ، مرجع سابق، ص ٦٣
(١٥) أماني صالح، الغزو وإشكاليات. . .، مرجع سابق، ص ٦٧.
(١٦) جريدة المدينة، مرجع سابق
(١٧) المرجع السابق.
(١٨) المرجع السابق.
(١٩) راجيه ابراهيم صدقي، التوجهات العامة لردود الفعل الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٠٢، ص ٩٥ ـ ١٠١.
(٢٠) المرجع السابق.
(٢١) عبد الفتاح الجبالي، الاقتصاد العربي ومخاطر ما بعد الغزو، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.
(٢٢) راجيه ابراهيم صدقي، التوجهات العامة. . .، مرجع سابق، ص ١٠٠.
(٢٣) د. ابراهيم سلامه، الأزمة من المنظور القانوني لنظام الأمن الجماعي الدولي، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٢١ ـ ١٢٥.

## الفصل الرابع

(١) د. سعد الدين ابراهيم، المبادرة بين التصلب الإسرائيلي ومجموعة الرفض، السياسة الدولية، العدد ٥٢، ابريل ١٩٨٧ ص ١٧ ـ ٢٧.
(٢) أسامة الغزالي حرب، البعد الإسلامي للثورة الإيرانية، السياسة الدولية، العدد ٦١، يوليو ١٩٨٠، ص ١٢٤ ـ ١٢٨.
(٣) د. بسيوني محمد الخولي، الصراع العراقي . . .، مرجع سابق، ص ٧٢ ـ ٧٣.
(٤) المرجع السابق.
(٥) جريدية المدينة، العدد ٨٥٦٦، ٢٨/١٠/١٩٩٠.
(٦) د. حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي في الممارسة السياسية، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٩٠.
(٧) جريدة الأهرام القاهرية ١٧/١٠/١٩٩٠.

(٨) جريدية المدينة، العدد ٨٥٥٩، ١٩٩٠/١٠/٢١.
(٩) مجلة الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٠/١٠/١٦

## الفصل الخامس

(١) Maclleland, Charles: Theory and the international System, (New York, Macmillan, 1967)
Scott, Andrew: The Functioning of the international Political System (New York, Macmillan, 1967).
(٢) السفير بهي الدين الرشيدي، المعادلات الصعبة العربية والدولية في قمة بوش ـ غورباتشوف بواشنطن، السياسة الدولية، العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣.
(٣) السفير بهي الدين الرشيدي، المأزق الداخلي في الاتحاد السوفياتي، السياسة الدولية، العدد ١٠٥ يوليو ١٩٩١ م، ص ٢٠٧ ـ ٢١٠.
(٤) فاروق نصر العسال، الاتحاد السوفياتي في مواجهة الانهيار الاقتصادي، السياسة الدولية، العدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١ م، ص ١٨١ ـ ١٨٥.
(٥) وليد محمود عبد الناصر، التغيرات الاقتصادية في أوروبا الشرقية وانعكاساتها المحتملة على الدول النامية، السياسة الدولية، العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ م، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٩.
(٦) Geiger, Theodore: The International Order's Future (Boston, Heyman, 1988)
(٧) د. بسيوني محمد الخولي، النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، تحت الطبع، الفصل الحادي عشر.
(٨) للتوسع: د. بسيوني محمد الخولي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأزمة الخليج، (ج ١، ٢، ٣)، جريدة المدينة، (الأعداد ٨٦٠١، ٨٦٠٨، ٨٦١٥).
(٩) للتوسع: د. بسيوني محمد الخولي، الدبلوماسية السوفياتية تجاه الأزمة، (ج ١، ٢) جريدة المدينة، الأعداد ٨٥٨٧، ٨٥٩٤.

## الفصل السادس

(١) جريدة السياسة الكويتية، ١٨ يوليو ١٩٩٠
(٢) وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٣ يوليو ١٩٩٠.
(٣) مضابط جامعة الدول العربية.
(٤) المرجع السابق.
(٥) القبس الكويتية، ٢٣ يوليو ١٩٩٠.
(٦) د. حسني محمد جابر، القانون الدولي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٧٣، ص ٥٩.
(٧) د. عبد الباري أحمد عبد الباري، أصول القانون الدولي العام الجزء الأول، الاسكندرية، مطابع رمسيس ١٩٧٨.
(٨) د. بطرس غالي، القانون الدولي في السلم والحرب، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٩.
(٩) ميثاق الأمم المتحدة.
(١٠) ميثاق جامعة الدول العربية.
(١١) د. حامد سلطان، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٧١.
(١٢) مثياق الأمم المتحدة.

(١٣) د. بطرس غالي، القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٥٢١ - ٥٢٢
(١٤) د حسني محمد جابر، القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٣٠٥.
(١٥) د أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، حرافة الحقوق التاريخية في دولة الكويت، القاهرة، المركز الاعلامي للكويت، ١٩٩٠.
(١٦) الرسالة التي تقدمت بها حكومة الكويت إلى الأمم المتحدة.
(١٧) يمكن الرجوع إلى:
- د. عبد الله الأشعل، الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣ يناير ١٩٩١، ص ٨٧ - ٩١.
- بهي الدين الرشيدي، مفاهيم وممارسات دولية وقانونية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ٩٢ - ٩٨.
- نبيل عبد الفتاح، الإدارة القانونية الدولية للأزمة في الخليج، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، اكتوبر ١٩٩٠، ص ٨٥ - ٩٤.

# الباب الثاني

## الفصل الأول

(١) أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة، الجزء الأول ص ١٤، مكة المكرمة ١٩٤٦، الطبعة الأولى
(٢) المرجع السابق، ص ١٥.
(٣) المرجع السابق، ص ١٦.
(٤) هانىء رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١ م، ص ٦٠.
(٥) مراد ابراهيم الدسوقي، تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، القاهرة ١٩٩١ م، ص ١٣٢.
(٦) المرجع السابق، ص ١٣٣.
(٧) المرجع السابق، ص ١٣٣.
(٨) هانىء رسلان، مرجع سابق، ص ٦١.
(٩) المرجع السابق، ص ٦١.
(١٠) المرجع السابق، ص ٦٢
(١١) المرجع السابق، ص ٦٢.
(١٢) د. مخلص أحمد عبد الغني، السياق الاجتماعي العربي للأزمة، مجلة السياسة الدولية، ١٠٣، يناير ١٩٩١ م، ص ٤١.
(١٣) عبد الملك خليل، السعودية والاتحاد السوفياتي على الطريق إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠/٧/٢٤ م.
(١٤) المرجع السابق.
(١٥) المرجع السابق.
(١٦) د. مخلص أحمد عبد الغني، مرجع سابق، ص ٤٠.
(١٧) المرجع السابق، ص ٤١.

(١٨) المرجع السابق، ص ٤٣

(١٩) أحمد ابراهيم محمود، محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١ م، ص ٤٦.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٤٧

(٢١) المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٤٩

(٢٣) المرجع السابق، ص ٥٠

(٢٤) المرجع السابق، ص ٤٩

(٢٥) المرجع السابق، ص ٥٠

(٢٦) مراد ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢٧) صلاح قبضايا، عاصفة الصحراء، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق الدولية، لندن ١٩٩١ م، ص ٧٥.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٧٦ ـ ٨٥

(٢٩) المرجع السابق، ص ٨٥ ـ ٩٠.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٩٠ ـ ٩٥.

(٣١) المرجع السابق، ص ٩٥ ـ ٩٧.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٩٧ ـ ٩٩

(٣٣) المرجع السابق، ص ٥١

(٣٤) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٦٠

(٣٦) المرحع السابق، ص ٧١.

(٣٧) الكتاب الأسود، مرجع سابق، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٣٨) جريدة عكاظ، جدة، العدد ٨٧٨٢، ١٩٩٠/٠٨/٠٤ م

(٣٩) الكتاب الأسود، مرجع سابق، ص ١٤٠ ـ ١٤١

(٤٠) حريدة عكاظ، جدة، العدد ٨٧٨٣، ١٩٩٠/٠٨/٠٥ م.

(٤١) الكتاب الأسود، مرجع سابق، ص ٧٨ ـ ٨١.

(٤٢) حريدة الشرق الأوسط، العدد ٤٢٧١، ١٩٩٠/٠٨/٠٨ م.

(٤٣) الكتاب الأسود، مرجع سابق، ص ١٦٩

(٤٤) المهرجان. . ، ملف وثائقي، ص ٢٩ ـ ٣١

(٤٥) الكتاب الأسود، مرجع سابق، ص ١٥٠ ـ ١٥٤

(٤٦) المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٤٧) المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٤٨) الشرق الأوسط، مرجع سابق، العدد ٤٤٠٧.

(٤٩) المرجع السابق، العدد ٤٣٤٩.

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) المرجع السابق.

(٥٢) المرجع السابق.

(٥٣) صلاح قبضايا، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٥٤) هانىء رسلان، مرجع سابق، ص ٦١.

(٥٥) الكتاب الأسود، مرجع سابق.

(٥٦) بث مباشر من محطة تليفزيون CNN في ١٩٩٠/١١/١١ م
(٥٧) صلاح قبضايا، مرجع سابق، ص ٦٣
(٥٩) المرجع السابق، ص ٦٣
(٦٠) المرجع السابق، ص ٦٤
(٦١) المرجع السابق، ص ٦٥.
(٦٢) المرجع السابق، ص ٦٥.
(٦٣) المرجع السابق، ص ٦٦
(٦٤) المرجع السابق، ص ٦٦
(٦٥) المرجع السابق، ص ٦٧.
(٦٦) الكتاب الأسود، مرجع سابق، ص ١٧٩.
(٦٧) المرجع السابق، ص ١٨٢.

# الفصل الثاني

(١) د. علي صادق أبو هيفن، القانون الدبلوماسي، الاسكندرية، منشأة المعارف ١٩٧٧، ص ١١ - ١٣.
(٢) د. عز الدين فودة، الدبلوماسية، القاهرة، دار المهضة العربية ١٩٨٦، ص ٨١ - ٨٢.
(٣) د. بكر عمر العمري، د. وحيد حمره هاشم، السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق، جدة، مكتبة مصباح، ١٩٩٠، ص ١١٦ - ١٤٨
(٤) المرجع السابق، ص ١٣٦ - ١٤٨.
(٥) المرجع السابق، ص ١٦٩ - ١٩٧.
(٦) هانىء رسلان، دول التجمع الخليجي واشكالية الأمن الذاتي، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، اكتوبر ١٩٩٠، ص ٤٩ - ٥٤.
(٧) هانىء رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ٦٠ - ٦٨.
(٨) المرجع السابق، ص ٦٧ - ٦٨.
(٩) محمد عبد السلام، السلوك العسكري ومحدداته، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ١٢٢ - ١٣١.
(١٠) أحمد النجار، تمويل الحشد العسكري في الخليج. دلالاته وآثاره، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ١١٨ - ١٢١.
(١١) مراد ابراهيم الدسوقي، تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ١٣٢ - ١٣٩.
(١٢) مراد ابراهيم الدسوقي، السيناريو المتوقع للحل العسكري، نتائجه وأبعاده، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٤١.

# الفصل الثالث

(١) السعودية وأزمة الخليج، الملف الوثائقي الشامل من الاحتياح إلى التحرير، ص ٥٦، المهرجان للإعلان والعلاقات والتسويق، جدة ١٩٩١ م.
(٢) السعودية وأزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٥٦.
(٣) مؤمن الهباء، رئيس تحرير جريدة المساء القاهرية، الملف الوثائقي الشامل. ، مرجع سابق، ص ٥٧
(٤) المرجع السابق، ص ٥٧.
(٥) المرجع السابق، ص ٥٧
(٦) السعودية وأزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٦٠
(٧) المرجع السابق، ص ٦٠
(٨) السعودية وأزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٦١.
(٩) المرجع السابق، ص ٤٨
(١٠) المرجع السابق، ص ٥٠
(١١) المرجع السابق، ص ٥٢
(١٢) المرجع السابق، ص ٥٢
(١٣) المرجع السابق، ص ٥٣.
(١٤) أحمد ابراهيم حمودة، محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩٢ م
(١٥) المرجع السابق.
(١٦) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٤٢٧٣، ١٠/٠٨/١٩٩٠ م.
(١٧) المرجع السابق.
(١٨) المرجع السابق
(١٩) الشرق الأوسط، العدد ٤٢٧٧، ١٢/٠٨/١٩٩٠ م.
(٢٠) الشرق الأوسط، العدد ٤٣١٨، ٢٤/٠٩/١٩٩٠ م.
(٢١) جريدة عكاظ، العدد ٨٨١٣، ٠٤/٠٩/١٩٩٠ م.
(٢٢) الشرق الأوسط، العدد ٤٣٢٤، ٣٠/٠٩/١٩٩٠ م.
(٢٣) الشرق الأوسط، العدد ٤٣٤٩، ٢٥/١٠/١٩٩٠ م
(٢٤) المرجع السابق
(٢٥) الشرق الأوسط، العدد ٤٣٦٤، ٠٩/١١/١٩٩٠ م.
(٢٦) الشرق الأوسط، العدد ٤٤٠٧، ٢٢/١٢/١٩٩٠ م.
(٢٧) المرجع السابق.
(٢٨) جريدة عكاظ، العدد ٨٩١١، ١١/١٢/١٩٩٠ م.
(٢٩) الشرق الأوسط، العدد ٤٣٧٧، ٢٢/١١/١٩٩٠ م.
(٣٠) الشرق الأوسط، العدد ٤٣٨٢، ٢٧/١١/١٩٩٠ م
(٣١) الشرق الأوسط، العدد ٤٣٩٨، ١٣/١٢/١٩٩٠ م.
(٣٢) جريدة عكاظ، العدد ٨٨٦٣، ٢٤/١٠/١٩٩٠ م.
(٣٣) المرجع السابق.
(٣٤) الشرق الأوسط، العدد ٤٤٠٧، ٢٢/١٢/١٩٩٠ م.
(٣٥) المرجع السابق.

(٣٦) المرجع السابق

(٣٧) الشرق الأوسط، العدد ٤٤٢٣، ١٩٩١/٠١/٠٧ م

(٣٨) حسن العلوي، العراق دولة المظمة السرية، ص ٩٤، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، جدة ١٩٩٠ م.

(٣٩) حسن العلوي، المرجع السابق، ص ١٠٨

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) يوميات حرب الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، مرجع سابق

(٤٢) المرجع السابق

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٤٤٣٢، ١٩٩١/٠١/١٦ م

## الفصل الرابع

(١) استرشد المؤلفان (بتصرف) في هذا الباب بالدراسة التي نشرها د. حسن أبشر الطيب عميد كلية الدراسات التجارية بدولة الكويت في مجلة الإدارة العامة العدد ٦٥، رجب ١٤١٠ هـ الموافق يناير ١٩٩٠ م، عن إدارة الكوارث والأزمات، واستعانا بما ذهب إليه د. الطيب ومن استشهد بهم، في دراسة موقف المملكة وما اتخذته من اجراءات وتدابير في ادارة الأزمة خلال أحداث أزمة الخليج، ومطابقة هذه الاجراءات بالأسلوب العلمي والمنهج الأكاديمي لإدارة الكوارث الطبيعية. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المراجع التالية.

R.E Lasperson and k David Pijawka, Social Response to Hazardaz and Major Hazard Events, Public Administration Review, Vol 45, p. 8

Quoted by Steven Fink, Crisis Management planning for the Inevitable, (New York, John Wiley & Sons 1982) p 183

I Mitroff and P. Shrivastava, Strategic Management of Corporate Crisis, Columbia Journal of World Business Vol 22, NO. 1, Spring 1987, p. 12.

Robert M Bieber, Clutch Management in a Crisis Risk Management, April 1988, p. 72

K B De Green, The Adaptive Organization: Anticipation and Management of Crisis, (New York, John Wiley & Sons 1982) p. 183.

R W Perry & A> H. Mushkatel, Disaster Management: Warning, Responses, and Community Relocation, (Westport, conn Quorum Books 1984), p 155.

R M. Holloway, Operations and Planning in Multiple Incidents, Mass Emergencies 2, (1977).

# الباب الثالث

## الفصل الأول

(١) د. بسيوني محمد الخولي: الصراع العراقي. ، مرجع سابق، ص ٣٤ - ٣٧

(٢) د. بطرس بطرس غالي: أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١ م، ص ٤ - ١١.

(٣) د. بكر العمري، د. وحيد حمزة هاشم النظام السياسي السعودي، جدة، مكتبة مصباح، ١٩٨٩ م، ص ١٥٢ ـ ١٦١.
(٤) د. سيوني محمد الحولي: الصراع العراقي . ، مرجع سابق، ص ٣٨
(٥) المرجع السابق، ص ٣٩.
(٦) ملف توثيقي تحت عنوان مصر بين القومية العربية والانعزالية، السياسة الدولية، العدد ٥٣، يوليو ١٩٧٨ م، ص ٢١٩ ـ ٢٦٩.
(٧) د. بطرس بطرس غالي: أزمة الخليج وقضايا . ، مرجع سابق، ص ٩.
(٨) المرجع السابق، ص ١٠.
(٩) المرجع السابق، نفس الصفحة
(١٠) د. بطرس بطرس غالي، القضايا السبع لما بعد حرب الخليج، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١ م، ص ٤ ـ ٨.
(١١) المرجع السابق، ص ٧ ـ ٨.

## الفصل الثاني

(١) د. حامد ربيع: نظرية الرأي العام، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢ م.
(٢) د. حامد ربيع: نظرية الاتصال الدولي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢ م
(٣) Harry Howay and John Aeorge, publiuopinion: Coalitions Elites and Masses (New York, SF. Marin's Press, Inc. New York, 1972).

## الفصل الثالث

(١) د. بطرس غالي، القضايا العربية السبع لما بعد حرب الخليج، السياسة الدولية، ص ٤، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١ م.
(٢) المرجع السابق.
(٣) السفير عمران الشافعي، الدور المستقبلي للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، ص ٢٨، مرجع سابق.
(٤) د. بطرس غالي، القضايا السبع، مرجع سابق.
(٥) المرجع السابق.
(٦) المرجع السابق
(٧) المرجع السابق
(٨) المرجع السابق
(٩) المرجع السابق.
(١٠) د. مخلص أحمد عبد النبي، السياق الاجتماعي السياسي العربي للأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١ م، ص ٤١.

# الفصل الرابع

(١) محمد سيد أحمد، حول اشكالية النظام الدولي الجديد، ص ٢٤، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١ م
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق
(٤) المرجع السابق
(٥) السفير عمران الشافعي، مرجع سابق، ص ٣٣
(٦) المرجع السابق، ص ٣٤.
(٧) محمد سيد أحمد. مرجع سابق.
(٨) المرجع السابق.
(٩) المرجع السابق.
(١٠) صفاء موسى، أزمة الخليج والمجموعة الأوروبية، ص ٦٢، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١ م
(١١) المرجع السابق.
(١٢) المرجع السابق.
(١٣) المرجع السابق.
(١٤) صفاء موسى، مرجع سابق
(١٥) بدر أحمد عبد العاطي، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١ م.
(١٦) بدر أحمد عبد العاطي، مرجع سابق.
(١٧) المرجع السابق.
(١٨) المرجع السابق.
(١٩) المرجع السابق.
(٢٠) د. عطية حسين الأفندي، الجامعة العربية وأزمة الخليج، ص ٣٥، القاهرة ١٩٩١ م.
(٢١) Ernest Hass, The United Nations and Regionalism, International Organization, vol 1, 111,NO. 10, November 1970, pp. 795 - 800.
(٢٢) J Hunt, The restles organization, Sunday: J Willy and sons, 1972 pp. 28 - 29.
(٢٣) د. عطية حسين الأفندي، مرجع سابق، ص ٣٧.
(٢٤) المرجع السابق، ص ٣٨.
(٢٥) محمد السيد سليم، دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الأعضاء، ورقة قدمت إلى ندوة جامعة الدول العربية· الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ١٧٣.
(٢٦) د. عطية حسين الأفندي، مرجع سابق، ص ٤٠.
(٢٧) المرجع السابق، ص ٥٠.
(٢٨) المرجع السابق، ص ٥٣.
(٢٩) محمد السيد سليم، مرجع سابق

# المحتويات

## الباب الثالث:
## مستقبل المنطقة بعد أزمة الخليج